

نكبة العراق

الآثار السياسية والاقتصادية



المحرر
أحمد السيد النجار

د. عبد العليم محمد
د. محمد السعيد إدريس
د. جمال عبد الجواد
د. عمرو هاشم ربيع
د. عمرو الشوبكي
أحمد إبراهيم محمود
د. مصطفى اللباد
أحمد منيسى
خالد السرجاني
محمد النجار
أكرم ألفى

نكبة العراق

الآثار السياسية والاقتصادية

◆ مطبوعات ◆
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

رئيس التحرير
نبيل عبد الفتاح

مدير التحرير
ضياء رشوان

المدير الفنى
السيد عزمى

خطوط
حامد العويضى

سكرتارية التحرير الفنية
حسنى ابراهيم

شارع الجلاء – ت : ٥٧٨٦٠٣٧

القاهرة ٢٠٠٣



نكبة العراق

الآثار السياسية والاقتصادية

المحرر
أحمد السيّد النجار

د. عبد العليم محمد
د. جمال عبد الجواد
د. عمرو الشوبكي
د. مصطفى اللباد
خالد السرجاني

د. محمد السعيد إدريس
د. عمرو هاشم ربيع
أحمد إبراهيم محمود
أحمد منيسى
محمد النجار

أكرم ألفي

المحتويات

مقـــدمـــة:

عندما بدأ العدوان الأمريكي-البريطاني على بلاد الرافدين، كان واضحا أن هناك زلزالا هائلا يضرب المنطقة العربية بأسرها، وأن هذه الأمة تقف في مفترق حاسم لطرق شديدة الوعورة، وكان واضحا أيضا أن المستقبل العربي، ولفترة طويلة، سيكون مرهونا بخيارات اللحظة الراهنة. ولأن مثقفي أي أمة هم جزء أصيل من ضميرها الحي الرقيب على الحكام والمحكومين والمعني دائما بالإشارة إلى بوابات المستقبل، فإنه وأثناء المتابعة الجماعية لأحداث العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق، ولدت فكرة هذا الكتاب كجهد جماعي لعدد من خيرة الباحثين بـ "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية" بالأهرام، مع بعض الباحثين المتعاونين مع المركز، من أجل تناول الأبعاد المختلفة للعدوان الأمريكي-البريطاني على العراق، ومحاولة استشراف المستقبل على ضوء المسارات المحتملة للأزمة. ومع وقوع نكبة العراق بتمكن القوات المعتدية من احتلال هذا البلد العربي الكبير وتحطيم النظام والدولة فيه، أصبحت قراءة خبرة هذا الحدث الجلل واحتمالات تكراره في دول عربية أخرى، أمراً ضرورياً بشكل حاسم لاستشراف مستقبل الدول العربية المحكومة إجمالاً بنظم بوليسية غير ديمقراطية لا تختلف عن نظام صدام حسين الديكتاتوري إلا في درجة دمويته التي تفوق الجميع.

وقد جرت العادة في الكتب المشتركة، على توحيد المصطلحات كحد أدنى من التوافق بين المشاركين فيها، لكننا فضلنا في هذا الكتاب أن يكون هناك تنوع في المصطلحات يعكس التباين في الأفكار بين المشاركين في هذا الكتاب، خاصة وأن هذا أكثر اتساقا مع تركيبة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام الذي يضم عددا من الباحثين الذين تختلف رؤاهم بشأن العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ورغم الاختلافات بين الباحثين بشأن الموقف من الأزمة ومسئولية الأطراف المختلفة عنها، إلا أن هناك اتفاقا عاما، أو ما يمكن تسميته رؤية استراتيجية مشتركة بشأن دلالات الأزمة بالنسبة للنظم السياسية العربية ومدى تعبيرها عن

الشعوب العربية وحدود قدرتها على حماية البلـدان العربيـة، وهـي رؤيـة تذهـب إجمالاً إلى ضرورة إحداث تغييـرات حاسمة فـي النظـم السياسـية العربيـة حتـى تصبح ديمقراطية حقيقية وتعبر عن روح ومصالح شعوبها وتقوم على المشاركة الكاملة لهذه الشعوب فـي صياغـة نظامـها السياسـي وبنـاء مستقبلها علـى كافـة الأصعدة.

وهذا التوافق يعني أنه بالرغم من الاختلافات بشأن الموقف مـن الأزمـة، إلا أن أحدا لا يختلف على مسئولية النظام العراقي كنموذج للنظـم السياسـية العربيـة البوليسية والقمعية في الداخـل والعـاجزة إزاء الخـارج، ولا يختلـف أيضـا بشـأن خيار الديمقراطية الكاملة والحقيقية واحترام حقوق الإنسان كطريق لمستقبل هـذه الأمة من محيطها إلـى خليجـها. وهـذه الديمقراطيـة تعنـي ضـرورة إنـهاء النظـم الملكية المطلقة التي أصبحت مجرد ديناصورات منقرضة من كل العالم باستثناء المنطقة العربية بالأساس، وهي نظم لا تحترم إرادة الشـعوب، وتتـوارث التحكـم فيها وفي مقدراتـها وفـق نظـم باليـة تغلـق البـاب أمـام تحقيـق أي تقـدم أو تطـور حقيقي. ويمكن إحلال نظم ملكية دستورية محلها. أما النظم الجمهورية في البلدان العربية، فإنها فضلا عن كونها نظما بوليسية بدرجات متفاوتة، فإنها نظم تكـرس حكم الرؤساء مدى الحياة ولا تتيح أي مجال لتداول السلطة من خـلال تحديـد حـد أقصى لحكم أي رئيس كآلية رئيسية لتحقيق هذا التداول للسلطة الذي يعـد عـاملا مهما في مكافحة الفساد وفي منع استغلال النفوذ السياسي.

ووصل الأمر إلى حد توريث الحكم في إحـدى الجمـهوريات العربيـة ، ولابـد للنظم السياسية العربية أن تضع أساسا دستوريا وقانونيا لتداول السلطة من خلال تحديد مدة بقاء أي رئيـس للجمهوريـة فـي الحكـم بفـترتين رئاسـيتين لا يحـق لـه بعدهما الترشيح، وذلك لضمان تـداول السـلطة حتـى داخـل الحـزب الحـاكم كحـد أدنى لتداول السلطة. علما بأن تداول السلطة على أي مستوى يشكل عاملا أساسيا في تجديد النظام ورفع كفاءته ومكافحة الفساد، وتقليص أو منع استـغلال النفـوذ. ولابد أيضا من إنهاء نظام الاستفتاء في الانتخابات الرئاسية والانتقال إلـى نظـام الانتخابات الحرة المباشرة كأساس ديمقراطي لإنتخاب الرئيس الـذي يملـك أهـم السلطات في الدول العربية. ولابد أيضا من إعادة توزيع السـلطات لتقليـص دور وسـلطات الحـاكم الفـرد لصـالح تعزيـز دور المؤسسـات وتحقيـق التـوازن بيـن السـلطات التنفيذيـة والتشـريعية والقضائيـة، والفصـل بيـن سيطرة حـزب علـى الحكومة من خلال صناديق الاقـتراع، وبيـن سـيطرته علـى أجـهزة الدولـة التـي

يجب أن تكون مفتوحة لكل أبناء المجتمع أياً كان انتماؤهم السياسي أو لونهم أو دينهم.

وهناك ضرورة أيضاً لإقرار حقوق تكوين الأحزاب والجمعيات وإصدار الصحف والإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي بدون قيود بوليسية تقمع حرية المجتمع في التعبير عن مواقفه وتمنعه من حماية مصالحه. كما أن أي مسعى لتحديث الدولة والمجتمع وتعظيم قوتهما في البلدان العربية، يقتضي الإقرار بضرورة إبقاء الدين في عليائه كعلاقة خالصة بين الفرد والرب، وكتعبير مكثف عن المبادئ الأخلاقية، بعيداً عن الاستخدامات السياسية للدين وتنازعه بين الفرق الدينية المختلفة، وهذا هو جوهر فصل الدين عن الدولة كأساس للتحديث والتقدم وبناء النظام القانوني بكل مستوياته على أساس المبادئ الإنسانية العامة المتوافق عليها، وعلى أساس متطلبات التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

أحمد السيد النجار



الفصل الأول

الآثار السياسية للنكبة على العراق

خالد السرجانى



يشبه العراق فى المحصلة النهائية لعبة مونوبولى ضخمة، نظف الأمريكيون رقعتها ليفرضوا عند اللزوم رابحاً من اختيارهم وفى غضون ذلك يسعى اللاعبون إلى تعزيز مواقعهم.

"ديفيد باران- لوموند دبلوماتيك" يونيو ٢٠٠٣ (١)

مقدمة :

كانت إحدى الذرائع الرئيسية التى ساقتها الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية للعراق، بهدف إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، هو إحلال نظام ديمقراطى تعددى حقيقى فى العراق، بعد ما حرم النظام البعثى شعب العراق من اختيار حكامه وممثليه. وكانت هذه الذريعة بالذات توجه إلى الدول الأوروبية الرافضة لهذه العملية لتسويق الضربة العسكرية الأمريكية، خاصة وأن المنظمات الإنسانية الأوروبية لعبت دورا رئيسيا فى حشد المواطنين للتظاهر فى الشوارع ضد هذه الحرب. وكما هو معروف لدينا لم يكن الرئيس العراقى السابق ولا نظامه البعثى يتمتعان بسمعة حسنة لدى المنظمات الإنسانية الأوروبية أو الأمريكية بسبب سجله المتعلق بحقوق الإنسان. ويلاحظ المتابع لتصريحات العديد من المسئولين الأمريكيين فى مرحلة ما قبل الحرب، خاصة كولن باول وكونداليزا رايس، تشديد هذه التصريحات على حرمان الشعب العراقى من الديمقراطية، وعلى ضرورة وضع هذا الشعب على بداية الطريق الصحيح لتدشين نظامه السياسى التعددى الذى سيكون نموذجا يحتذى به فى منطقة الشرق الأوسط. وسوف يلاحظ المتابع أيضا أن العديد من المؤتمرات السياسية عقدت بمشاركة رموز وقيادات المعارضة العراقية فى الخارج لبحث الخطوط العريضة للنظام الديمقراطى الفيدرالى التعددى المقرر تبنيه فى أعقاب سقوط النظام فى بغداد.

وتم التوصل بالفعل إلى توصيات متعددة ومقررات تضاف إلى أوراق العمل، والمشروعات التى أعدتها مراكز الأبحاث الأمريكية قريبة الصلة من الإدارة الأمريكية، ولكن ذلك لم يمنع كبار المحللين المتابعين لشئون منطقة الشرق الأوسط والمدركين لتعقيداتها السياسية والثقافية أن يقدموا انتقادات جادة لنفس الإدارة حول عدم استعدادها لما أطلق عليه اليوم التالى بعد الحرب(٢)، وذلك لأن هناك حزمة من القضايا والمشكلات والتعقيدات المتعلقة بالعراق لم تستعد لها الإدارة الأمريكية وهى ترسم

صورة عراق ما بعد الحرب بشكل يتسم بالتبسيط والسطحية، وبدرجة عالية من عدم تفهم طبيعة الأمور على الأرض بما دفع البعض إلى القول إن صقور واشنطن خاصة ريتشارد بيرل، يتصورون أنهم يستطيعون أن ينهوا مهمة وزارة الدفاع فى العراق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، يتسلم بعدها أحمد الجلبى المقرب منهم مقاليد الحكم فى العراق بالصورة التى يريدها هؤلاء الصقور.

ولكن بعدما انتهت العمليات العسكرية الأمريكية فى العراق، وضح تماما خطأ كافة التصورات الأمريكية، وهى فى معظمها تصورات استمدتها الإدارة وأركانها من معلومات قدمتها لهم تنظيمات المعارضة العراقية فى الخارج ومعظمها كان فى الأساس صنيعة أمريكية، ولا يتمتع بأية قواعد شعبية مستقرة داخل العراق. وكانت حالة الفوضى الشاملة وعمليات النهب التى شهدها العراق، والتخبطً الأمريكى الواضح فى إدارة عراق ما بعد الحرب المتمثل فى تعيين الجنرال المتقاعد جاى جارنر، ثم استبداله ببول بر يمر، والتردد فى تشكيل مؤسسات وطنية مثل مجلس الحكم والحكومة المؤقتة وغيرها. وعندما تم تشكيل هذه المؤسسات التى يمتلك الحاكم المدنى الأمريكى حق النقض عليها، كان ذلك بسبب توسع عمليات المقاومة العراقية الباسلة فى الجزء الأكبر من المناطق العراقية، ولم تقتصر فقط على ما يطلق عليه المثلث السنى المتمثل فى بغداد وتكريت والرمادى بل امتد إلى مناطق شيعية.

ويمكن القول من دون أى تجاوز أن صورة العراق كما رأتها قوات الاحتلال الأمريكى والإدارة الجمهورية التى سعت إلى هذا الاحتلال كانت مختلفة بصورة جذرية عن تلك التى أعدوا من خلالها تصوراتهم لخطط ما بعد الحرب. من هنا يمكن الحديث عما يطلق عليه فشل الإدارة الأمريكية للعراق، والفشل هنا لا يعنى الفشل فى إعادة الاستقرار السياسى والاجتماعى، وأيضا الخدمات والبنية الأساسية للسكان، وإنما هو فشل معاكس لذلك تماما، فحسب قول مسعود ضاهر، فإن المشروع الأمريكى لعراق ما بعد الحرب يستهدف العمل على فرط النظام، وعدم العجلة فى إقامة نظام بديل، حتى تسعى الفرق الموجودة فى الساحة الداخلية إلى اللجوء إلى السلطة الأمريكية وإلى الانبطاح أمامها من أجل الوصول إلى حكم العراق أمريكيا. والفكرة الأساسية وفقا له كانت أن الولايات المتحدة كانت تسعى الى طرد صدام حسين، وإعادة تشكيل مقومات النظام العراقى اجتماعيا. فهناك أكراد وشيعة وسنة، وهذه القوى تستنفر إلى الحد الأقصى، لدرجة أنها لا تستطيع منفردة أن تشكل نظاما، بحيث يصبح الأمريكيون هم أسياد اللعبة(٣). ولكن بدءا من أول سبتمبر ٢٠٠٣، ومع زيادة عمليات المقاومة المسلحة بصورة متواترة، والمظاهرات شبه اليومية فى مختلف أرجاء العراق بمناطقه الشيعية والسنية التى تطالب برحيل الاحتلال وتتظلم من غياب الخدمات الأساسية التى لم تنجح الولايات المتحدة فى إعادتها إلى وضع ما قبل الحرب، أصبح واضحا ومؤكدا

أن هناك حالة عراقية عامة تتمثل فى عدم الارتياح للوجود الأمريكى فى العراق. ومع إدراك الولايات المتحدة أيضا أن السياسيين العراقيين القريبين من دوائر صنع القرار الأمريكية لا يمكن بحال من الأحوال فرضهم على الشعب العراقى، ولا على معظم رموز النخبة السياسية العراقية خاصة، من ذوى القواعد المتجذرة فى العراق، أو من ذوى التاريخ السياسى الطويل، بدأت واشنطن فى البحث عن صيغة تقلل الخسائر اليومية، وتعيد الاستقرار إلى العراق، وذلك من خلال توسيع دور الأمم المتحدة، والذى يمكن أن يشمل إشراف المنظمة الدولية على عملية نقل السلطة للعراقيين. وهذا الأمر قد يحول تماما دون نجاح الولايات المتحدة فى فرض نموذج ديمقراطى موجه تستطيع من خلاله فرض أحد عملائها لحكم العراق حتى ولو على المدى القصير.

من كل ذلك فإن تناول الآثار السياسية للنكبة على الداخل العراقى ليست بالأمر الهين أو السهل نظرا للظرف العراقى وما يتسم به من تعقيدات سياسية وثقافية واجتماعية ومذهبية، وأيضا لتشابك الداخل العراقى مع الواقع الداخلى فى العديد من دول الجوار الجغرافى للعراق وعلى الأخص كل من تركيا وإيران. وبالتالى، فإن ما سوف يتمخض عنه الواقع العراقى من صورة نهائية لنظام الحكم وشكل الدولة، يمكن أن يحدث تأثيرات سياسية على هذه الدول، وعلى مجمل منطقة الشرق الأوسط بكاملها.
وفى هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن هناك ثلاثة مستويات للتأثيرات السياسية، أولها سوف يكون على المدى القريب، والثانى، على المدى المتوسط، والثالث على المدى الطويل. لأن انهيار الدولة العراقية وسقوط نظام طالما أمسك بتقاليد الدولة بقبضة من حديد فترة تزيد عن ٣٥ عاما، يعنى أنه من الصعوبة بمكان إحلال نظام جديد محله وبصورة مستقرة بعد فترة قصيرة من الوقت.

١- تأثيرات على المدى القصير:

لكى نفهم الفوضى العارمة التى سادت العراق، عقب سقوط النظام السياسى السابق، وهو نظام حزب البعث العربى الاشتراكى، لا بد أولا من الإشارة إلى طبيعة هذا النظام، فعلى الرغم من تعدد التوصيفات لهذا النظام، وهى توصيفات بعضها انطلق من الطبيعة العشائرية أو المذهبية له، أو طبيعة الانتماء الطبقى له، إلا أننا نتفق مع التوصيف الذى قدمه عالم الاجتماع العراقى، فالح عبد الجبار، حول طبيعة الدولة العراقية فهذه الدولة التى نمت وتبلورت فى عهد البعث (١٩٦٨- ٢٠٠٣)، تقدم حسب رأيه نموذجا جديدا فى التنميط السوسيولوجى يطلق عليه النموذج الكلانى الجديد Neo-totalitarian، ويشمل هذا النموذج عنصرين أساسيين: نظام الحزب الواحد، ونظام الجماعة القرابية. واجتماع هاتين السمتين يعنى تداخل نظام الحزب الواحد، ونظام الجماعة القرابية، أى تداخل وامتزاج مكونات حديثة، ومكونات تقليدية فى كل

واحد. وهذا الأمر هو ثمرة تضاد داخلي، فالنظامان الحديث والتقليدي، نابعان من المجتمع الواحد نفسه، وإن كانا يعكسان نمطين مختلفين من العلاقات والقيم.

وهذه الدولة الكلانية الجديدة، كانت تتسم باحتكار شامل للحياة السياسية. وهي هنا لكلية الحضور وكلية القدرة. كما أنها تهيمن على إنتاج وتوزيع الثقافة، وعلى جل ميادين إنتاج الثروة الاجتماعية، وتحتكر ميدان المنظمات الاجتماعية والمهنية والطبقية. وتتميز من ناحية بنيتها بتمركز شديد للسلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية، والقضائية، فى هيئة واحدة ذاتية التحديد والتعيين هى مجلس قيادة الثورة التى تمثل تمركز واندماج الدولة، والحزب، والجماعة القرابية. ورئيسها هو رئيس الدولة، ورئيس الحزب، وبطريرك الجماعة القرابية، وتدار الدولة بنظامين متميزين: النظام الأوامرى- الأمني، والنظام القرابى.

وتجسد الدولة الكلانية الجديدة معلما من معالم التطور السياسى فى العراق الحديث، هو تمتع الدولة باستقلالية كبيرة عن المجتمع، وانفصالها كمجال سياسى إلى حد متنام، عن فعل العلاقات الاجتماعية كعلاقات قوى. وبحكم عوامل خاصة للتطور اكتسبت هذه الدولة القدرة على التلاعب، والتحكم بالطبقات الاجتماعية، بمقدار ما يمكن لهذه الأخيرة أن تقرر أو تؤثر فى شكل الدولة. وتشهد العلاقة بين الدولة والمجتمع فى العراق اختلالا متصلا لصالح الدولة، وانفصالا نسبيا للدولة عن فعل القوى المجتمعية. ويرجع ذلك لعدد من العوامل المركبة ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المتداخلة أدت إلى هذا الوضع يحددها فالح عبد الجبار فى العوامل التالية:

١- اندماج السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بيد الدولة.
٢- التغيرات المجتمعية المتعددة التى شهدها العراق وأدت إلى إضعاف الطبقات العليا وابتلاع الطبقات الوسطى فى الدولة.
٣- نمو الدولة كأكبر رب عمل، ونموها الفائق كجهاز ضبط وسيطرة.
٤- ابتلاع منظمات المجتمع المدنى بالتدريج.
٥- صعود الثقافة الشعبوية.
٦- البيئة الدولية الداعمة لهذا النموذج السياسى والاجتماعى[٤].

وانهيار النظام السياسى العراقى فى ٩ أبريل ٢٠٠٣ كان يعنى ضمنا انهيار هذا النموذج المتفرد الذى كان يسيطر على مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فى غياب أية مؤسسات سياسية أو اجتماعية مستقلة، وكان الحل النموذجى أمام المواطن العراقى هو اللجوء إلى الهويات الأصلية المتمثلة فى الانتماء المذهبى أو العشائرى الضيق، من هنا، يمكن فهم أحداث ما بعد انهيار النظام من سيطرة رجال الدين الشيعة، خاصة الجناح المتشدد من بينهم والمتمثل فيما يطلق عليه تيار مقتضى الصدر، أو تيار

الحوزة الناطقة[٥]، وأيضا عودة زعماء العشائر وقادتها للعب دور رئيس فى العملية السياسية. وهو خيار لجأت إليه الإدارة المدنية الأمريكية لتعويض الفراغ السياسى الذى نجم عن انهيار النظام السابق واختفائه، ومن هنا أيضا يمكن فهم النتائج الفورية التى نجمت عن انهيار النظام والتى يحددها هانى فارس[٦] فى عدة تطورات رئيسية، منها تطوران مهمان على صعيد الموضوع الذى نتناوله:

أولهما، هو ما يطلق عليه التطور السياسى الاجتماعى الأكثر دراماتيكية فى فترة ما بعد الحرب، وهو ظهور رجال الدين الشيعة والجماعات الدينية الشيعية، كمنافسين رئيسيين على السلطة. وهذا الأمر يعود إلى أنهم استطاعوا أن يظهروا قدرة على التنظيم والقيادة، وإعلان المطالب نيابة عن جماعتهم إلى حد فاجأ سلطات الاحتلال.

أما التطور الثانى، فهو تعزيز قوة البنى الاجتماعية التقليدية، خاصة العشيرة، والأسرة الواسعة، والرابطة الدينية المحلية. فمع تفكك السلطة المركزية تقدمت هذه البنى للأمام لتقدم حماية، وتطلب مقابل ذلك اعترافا وسلطات، وهذه العودة إلى العشائرية تشكل عدة تحديات للمجتمع العراقى، فهى لا تدعم القيم التقليدية والقطرية فحسب، وإنما تتنافس مع السلطة المركزية على مسائل الهوية والولاء وممارسة السلطة السياسية. والعودة إلى العشائرية هى مسألة تثير الانشغال فى السياق العراقى، حيث يقدر أن ربع المجتمع منظم على نحو قبلي.

وكانت عملية العشرنة (أى إضفاء الطابع العشائري) التى كان قد تم إضعافها بدرجة كبيرة بعد ثورة عام ١٩٥٨، قد ازدهرت فى المنطقة الكردية فى شمال العراق، بعد عام ١٩٩٢، وأصبحت مقبولة فى كافة المناطق الأخرى من قبل النظام السابق عندما كان فى حاجة ماسة إلى توسيع القاعدة الشعبية لتأييده بعد حرب عام ١٩٩١. ولكن مع ذلك، فإن النظام الحاكم الذى كان قد أمد رؤساء العشائر بامتيازات ومزايا، قد أبقاهم خارج الدائرة الضيقة للسلطة. ولكن فى الوقت الراهن، وفى أعقاب سقوط النظام وانهياره، أصبحت سلطات الاحتلال تستخدم رؤساء العشائر لإدارة بعض المدن العراقية الكبرى. وهى أيضا تضيف أعدادا منهم إلى الهيئات المحلية والوطنية التى أنشئت لمساعدتها فى إدارة البلد، ولإقامة السلطة الانتقالية. كذلك ضمت عددا منهم إلى مجلس الحكم الانتقالى بصفتهم هذه. وشرعت سلطات الاحتلال إلى بناء تشكيل عسكرى جديد جاء أعضاؤه بصفة استثنائية من الصفوف العشائرية. وهذا الأمر يثير تساؤلا حول مدى تأثير تعزيز قوة البنى التقليدية على احتمالات إقامة نظام سياسى حديث وديمقراطى فى العراق.

والملاحظ أنه تزامن مع هذين التطورين الاجتماعيين السياسيين، تراجع واضح فى الخطاب السياسى الأمريكى حول تأسيس نظام سياسى ديمقراطى تعددى، وأن

القرارات التى صدرت عن مجلس الحكم الانتقالى فى أيامه الأولى لم تتضمن سوى إشارة واحدة حول الموافقة المبدئية على تبنى النظام الفيدرالى فى العراق فى المستقبل، ولكن من دون الدخول فى تفاصيل حول شكل هذه الفيدرالية وحدودها. ويعود هذا التراجع الأمريكى فى الحديث عن التحول الديمقراطى إلى أن تطورات ما بعد سقوط النظام العراقى السابق كشفت عن اعتبارات تجعل من إمكانية إنجاز تحول ديمقراطى سريع فى العراق أمرا غير وارد فى المستقبل المنظور. وأول هذه الاعتبارات حجم التدمير والتخريب الذى أصاب البنية التحتية المدنية، الإنتاجية والخدمية فى العراق من جراء الحرب مما يجعل عملية إعادة الإعمار الاقتصادى تستغرق وقتا طويلا، وتحقيق درجة معقولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يمثل عنصرا مهما لتدعيم عملية التحول الديمقراطى.(٧)

أما ثانى الاعتبارات فيتمثل فى تنامى مظاهر التسيب والانفلات الأمنى والجريمة فى ظل الاحتلال، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة، مع قيام سلطات الاحتلال بتفكيك أجهزة ومؤسسات الدولة العراقية قبل إيجاد البديل المناسب لسد الفراغ السياسى الذى ترتب على انهيار نظام صدام حسين. وثالث الاعتبارات هو وجود احتمالات لاتساع نطاق المقاومة ضد سلطات الاحتلال، خاصة فى ظل تخبط هذه السلطات فى إدارة شئون العراق على الصعيد الاقتصادى، وممارستها لأعمال البطش والقمع والاعتقال فى صفوف العراقيين، وقيامها بإقصاء فئة كبيرة من البعثيين السابقين، مما يغذى مشاعر الرفض للاحتلال، ويخلق ظروفا غير مواتية للتحول الديمقراطى. وهو الأمر الذى دفع البعض إلى تحذير سلطات الاحتلال من خطورة المبالغة فى إقصاء كل البعثيين السابقين Be-baathificatian، ويطالبها بسرعة وضع ضوابط لهذا الأمر، بحيث يقتصر الإقصاء على العناصر القيادية فى الحزب دون القاعدة العريضة من الأعضاء التى يتعين إدماجها فى النظام الجديد بحيث تصبح جزءا منه، لأن إقصاء هؤلاء سوف يخلق مشكلات جديدة، حيث سيحولهم إلى قوة مناوئة للتحول الديمقراطى.(٨)

ورابع الاعتبارات، هو غياب التقاليد والثقافة الديمقراطية فى العراق التى كان يمكن أن تساعد فى تسهيل بناء نظام ديمقراطى، ويرجع ذلك كما سبق أن أشرنا، إلى طبيعة الدولة "الكلانية" فى العراق، وضعف وهشاشة المجتمع المدنى، وتشرذم المعارضة العراقية، وافتقارها إلى أية تقاليد ديمقراطية فى إدارة الخلافات فيما بينها، بما يجعل من عملية بناء نظام ديمقراطى فى العراق مسألة صعبة ومعقدة. خاصة، وأن أى نظام سيأتى إلى السلطة، ويكون مواليا إلى الولايات المتحدة، سوف ينظر إليه من قبل الشعب العراقى، أو قطاعات كبيرة منه، على أنه نظام عميل فرضته الولايات المتحدة

على العراقيين، الأمر الذى قد يؤدى إلى بروز حركات مقاومة داخلية ضد هذا النظام.(٩)

وفى هذا السياق، فإن بناء التوافق الداخلى بين مختلف القوى وفئات المجتمع العراقى، على شكل النظام السياسى، وطبيعة الدولة العراقية هى مسألة غاية فى الأهمية من منظور عملية بناء الديمقراطية، لكنها صعبة، وتحتاج إلى فترة زمنية طويلة للتبلور، خاصة مع انبعاث الانتماءات الأولية، القبلية والعشائرية والدينية والعرقية بشكل حاد، وبروز أحداث متعددة يمكن فى حالة عدم السيطرة عليها أن تفضى إلى حرب أهلية، قد تنتهى بتفكك الدولة العراقية ذاتها(١٠).

وخامس الاعتبارات، أن تطورات ما بعد سقوط النظام كشفت عن قوة وزن العنصر الشيعى فى التركيبة الاجتماعية والسياسية للعراق. ورغم تعدد الاتجاهات فى صفوف الشيعة الذين يشكلون نحو ٤٧,٥% من السكان، إلا أنهم يتسمون بدرجة ملحوظة من القدرة على التنظيم والتعبئة، وفى ظل ضعف وهشاشة وتشرذم الاتجاهات والأحزاب الأخرى، فإن أية انتخابات ديمقراطية سوف تدشن دولة شيعية قد تكون على النمط الإيرانى فى العراق، وهذا الأمر يشكل كابحا للولايات المتحدة يجعلها تؤجل البحث عن تطبيق فورى للديمقراطية فى العراق، خاصة وأن أحمد الجلبى رئيس ما يسمى بالمؤتمر الوطنى العراقى، لا يتمتع بأى قدر من الشعبية تسمح له بأن يكون شريكا فى أى حكم يأتى عن طريق الديمقراطية. وبالتالى، فإن المسألة الديمقراطية سوف تكون مؤجلة أمريكيا لحين حدوث تغييرات على الأرض تعيد تشكيل الخريطة السياسية العراقية بصورة جذرية.

٢- تأثيرات على المدى المتوسط:

ليس من المنطقى أن تظل الحالة العراقية على ما هى عليه لأن ذلك سوف يعنى أنها حالة ساكنة وجامدة، وليست متحركة ونشطة، فعلى الرغم من النتائج المتعددة التى كشفت عنها تطورات ما بعد الحرب، إلا أن ذلك لا يعنى أنها سوف تستمر تعتمل فى الجسد العراقى لفترة طويلة من الوقت. ومن المؤكد أن النتائج التى سيتمخض عنها الوضع الراهن ستكون محصلة لصراع سياسى طويل المدى، بين أطراف ولاعبين متعددين فى الداخل العراقى، وللبعض منهم ارتباطات إقليمية ودولية، دون أن ننسى بالطبع الدور الذى سوف يلعبه الاحتلال الأمريكى من أجل تعزيز فرص طرف وتقويض فرص أطراف أخرى. والدليل على ما نقول أنه مع بداية الاحتلال الأمريكى للعراق لم تكن الولايات المتحدة تعترف سوى بستة تنظيمات سياسية عراقية فقط، هي: الحزب الديمقراطى الكردستانى، والاتحاد الوطنى الكردستانى، والمؤتمر الوطنى العراقى، والحركة الملكية الدستورية، وحركة الوفاق الوطني، والمجلس الأعلى للثورة

الإسلامية، ولكن تطورات الأحداث فرضت عليها الاعتراف بتنظيمين آخرين، وضمهما إلى المجلس الاستشارى الذى شكله الجنرال المتقاعد جاى جارنر قبل أن يفسح مكانه لبول بريمر، وهذان التنظيمان هما: حزب الدعوة، والحزب الشيوعى العراقى. وقد جاءت التطورات لتؤكد أن الشارع الشيعى يسيطر عليه بصورة شبه كاملة تيار مقتدى الصدر، بعد تحول مدينة الصدر - وهى إحدى العشوائيات على أطراف بغداد - إلى مركز رئيسى للثقل الاجتماعى والسكانى للشيعة يوازى المراكز الموجودة فى مدن البصرة والنجف وكربلاء.

وكان السائد لدى الكافة أن مركز الثقل السنى فى العراق هو لحزب البعث وللتيار القومى العربي، فإذا بالأحداث تظهر طرفا جديدا هو هيئة علماء السنة التى يرأسها عالم الدين السنى أحمد الكبيسى، إضافة بالطبع إلى بروز تيارات أخرى سنية ووهابية، تقوم بعضها بعمليات المقاومة المسلحة للاحتلال الأمريكى. وهذه التيارات قد تلعب دورا ما فى العملية السياسية فى المستقبل، خاصة، وأنها لن يرضيها سيطرة الشيعة على كامل العملية السياسية واستبعاد السنة وتهميشهم منها تماما، بعدما ظلوا يسيطرون على الدولة ومؤسساتها منذ تأسيسها عام ١٩٢٣، وحتى سقوط نظام صدام حسين فى الربع الأول من عام ٢٠٠٣. وبالتالى، فإن تطورات ما بعد سقوط هذا النظام أبرزت تعددا كبيرا داخل الطرف السنى يماثل تماما تعدد القوى داخل الطرف الشيعي، وأيضا تعدده داخل الطرف الكردى المتمثل فى الحزبين الرئيسيين فى شمال العراق، وحركة أنصار الإسلام، والحركة الإسلامية الكردية.

وعلى المدى المتوسط، وفى ظل ما تحقق من نتائج على المدى القصير، فإن الصراع السياسى والاجتماعى فى العراق سوف يدور بالأساس بين ثلاثة أطراف رئيسية، أولها رجال الدين المنتمون لكل من المذهب السنى والشيعي، وهذا الطرف سوف يحاول فرض دولة دينية على العراق. وبالطبع هناك رؤى وتصورات مختلفة حول أسس وشكل هذه الدولة الدينية، بين أطراف فرعية داخل هذا الطرف الرئيسي. وبالتالى، سوف يكون هناك صراع داخلى بين هذه الأطراف الفرعية يسعى فيه كل طرف إلى أن يفرض تصوراته، ورؤاه على الطرف الأساسى الساعى إلى فرض الدولة الدينية على العراق. فعلى سبيل المثال هناك ثلاث قوى وتوجهات منظمة مختلفة داخل الشيعة تسعى إلى فرض الدولة الدينية، وذلك بالطبع بخلاف رجال الدين أو المجتهدين الكبار غير المشايعين لأى من هذه الأطراف الثلاثة، وأول هذه الأطراف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذى يعد الأكثر تمثيلا للنفوذ الإيرانى بين الأوساط الشيعية.

وموطن الضعف الأساسى فى المجلس هو اعتماده على شخصية زعيمه السابق محمد باقر الحكيم، وارتباطه بها بدلا من الاعتماد على الهيكلية التنظيمية المتقدمة فى

الأداء، مما يوحى بأن المجلس ليس حركة بقدر ما هو منظمة مرتبطة بشخص ما. وسوف تتضح مدى صحة هذه الانتقادات من عدمها، بناء على كيفية إدارة الزعيم الجديد للمجلس لمقاليده بعد وفاة باقر الحكيم. ويرى جراهام فوللر أحد المخططين السابقين فى المخابرات الأمريكية والمرتبطين بالإدارات الأمريكية الجمهورية أن مباركة إيران لهذا التنظيم هى التى تمنحه الأهمية التى يتمتع بها، فالميول الإيرانية فى أوساط بعض شرائح المجتمع الشيعي، خاصة الإسلاميين، هى حقيقة واقعة، وهى موضع ضعف المجلس وقوته فى نفس الوقت. إذ أن غالبية عناصره هم من الشيعة الذين هربوا إلى إيران أثناء الحرب الإيرانية- العراقية، والذين أصبحوا ملتزمين بالنمط العراقى من الرؤية الإيرانية للإسلام السياسى، فى الوقت الذى لا تزال فيه هذه الرؤية الإيرانية موضع جدل وخلاف، حتى بين أوساط رجال الدين الشيعة أنفسهم.

وعلى الرغم من تعاطف المجلس الأعلى مع إيران، فهو حريص على هويته العراقية، ويركز على سياسات العراق أكثر مما يركز على فكرة الحركة الشيعية الدولية. ورغم الروابط التى تربطه بالنظام الإيرانــى، فقد عرف عنه أنه ينتهج خطا برجماتيا. ويقال إن كثيرين من كوادر الحزب غير راضين عن تشدد إيران فى التعامل معهم خلال تواجدهم فى المنفى. وللمجلس ميزة يختلف بها عن الأطراف الشيعية الدينية الأخرى، وهو امتلاكه لجناح عسكرى هو فيلق بدر التى تبلغ قواته ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألف جندى، الأمر الذى يمكن أن يعزز من ثقل المجلس فى عملية تحديد السياسات الشيعية فى العراق، بما يفوق حجم النفوذ الحقيقى الذى يمكن أن يستمده من شعبيته الجماهيرية [١١].

وثانى الأطراف الدينية الشيعية، هو حزب الدعوة الذى يعد الجناح العراقى لجماعة ضخمة تضم عددا من الأحزاب الإسلامية تحمل الاسم ذاته فى عدد من دول الخليج العربى، وتعرف فى لبنان باسم الجهاد الإسلامى. والزعيم الروحــى للحزب هو العالم والمفكر العراقى الكبير الإمام محمد باقر الصدر، الذى أعدم عام ١٩٨٠، ويتمتع الحزب بمقام مرموق فى المجتمع الشيعى العراقى يجعله يرتفع على كافة الأحزاب السياسية الإسلامية الشيعية الأخرى، فهو أقدم حزب إسلامى فى العراق، وعناصره ملتزمون بمعتقداتهم بشكل واضح، ودفعوا ثمن التزامهم هذا وعانوا من السياسات القمعية التى مارستها الدولة عليهم، وهو أيضا عراقى صرف لا يخضع لأى نفوذ أو تأثير مباشر من قبل أى دولة فى المنطقة، وهناك داخل الحزب رؤى مختلفة حول شكل الحكم، وسبل إقامة الدولة الإسلامية. ويرفض الحزب مبدأ ولاية الفقيه، والنفوذ الإيرانى على شيعة العراق، الأمر الذى جعله ينشق على المجلس الأعلى للثورة الإسلامية عام ١٩٨٤.

والطرف الثالث داخل الحركة الإسلامية الشيعية، هو تيار مقتدى الصدر الذى يسيطر فى الوقت الراهن على قطاعات ضخمة من الشارع الشيعي. وقد شكل هذا التيار جيشا أو ميليشيا عسكرية، أطلق عليها مسمى جيش المهدى. ويستمد هذا التيار قوته من ثلاثة عوامل، أولها: أنه هو الأكثر راديكالية فى الوسط الشيعى فى مواجهة قوات الاحتلال الأمريكية، والأكثر نشاطا فى مواجهتها مدنيا وليس عسكريا، وقد يكون ذلك لأنه لم يشارك فى المؤسسات التى أنشأتها قوات الاحتلال، لأنها تريد استبعاد تيار التشدد الشيعى عن العملية السياسية وتهميشه، وقد يكون استثمارا لما يراه من رفض شيعي جارف، للاحتلال الأمريكى، أو أنه وسيلة من وسائل الضغط على قوات الاحتلال، لكى تعيد النظر فى سياسة الاستبعاد المعتمدة بالنسبة له، وتشركه فى استحقاقات المستقبل.

أما العامل الثانى فهو شعبية والده محمد صادق الصدر الذى استطاع من خلال سياسات متعددة منها محاولات الموائمة بين الفقه الشيعى وأعراف القبائل على النحو الذى فعله فى مؤلفه الشهير "فقه العشائر"[١٢]. وهذا الأمر استطاع به أن يؤسس تحالفا بين السياسة الشيعية وبعض العشائر الشيعية فى العراق، الأمر الذى جعل منه مصدر قلق للنظام البعثى السابق، ودفعه إلى التخلص منه. أما العامل الثالث، فهو التحولات الاجتماعية والديموغرافية الاقتصادية التى طرأت على شيعة العراق، وتحول مركز الثقل إلى مدينة الصدر حيث مصدر نفوذ الصدر، وليس مدينتى النجف وكربلاء.

وعلى المدى المتوسط، سوف يشهد العراق صراعا ثلاثيا بين الأطراف الدينية، تتمثل فى الأطراف الشيعية السابق الإشارة إليها ورجال الدين السنة على اختلاف درجاتهم، ورؤساء العشائر أو الساسة العلمانيين حول: من منهم يلعب الدور الرئيسى فى العملية السياسية العراقية فى المستقبل؟

وخلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس صدام حسين، استطاع أن يعوض اهتزاز قواعده بالتحالف مع العشائر، وفى الوقت الراهن تسعى الولايات المتحدة لحكم العشائر، من أجل استبعاد الطرفين الآخرين، لأن كلا منهما يمثل خطورة بالنسبة لها، وقد تلجأ إلى تحالف بين عملائها ورؤساء العشائر لاستبعاد الشيعة والساسة القوميين واليساريين من الحكم. وبالتالى، فإنه إذا نجح أى من الطرفين الآخرين فى إقامة تحالف مع العشائر، سوف يتسنى له المشاركة بفاعلية فى الحكم، وسيكون البديل تحالف بين الساسة العلمانيين، والأطراف الدينية، من أجل الحيلولة دون سيطرة الولايات المتحدة على الحكم فى العراق.

والمدى المتوسط فى العراق، سوف يستمر بين عامين أو ثلاثة أعوام يشهد فيه العراق حالة من حالات عدم الاستقرار، والصراعات السياسية المتوسطة وأحداثا تشبه

حركات التصفية داخل النخبة الشيعية، فالشيعة سوف يعتمدون على العدد والحشد الجماهيرى، فى الوقت الذى سيعتمد كل الساسة العلمانيون على تاريخهم ومشاركتهم فى المؤسسات الساعية إلى صياغة العراق الجديد من الناحية الدستورية والقانونية. أما زعماء العشائر، فسوف يعتمدون على غياب الدولة، والفراغ السياسى، وغياب المؤسسات الحديثة، ومساعدة الولايات المتحدة لاستبعاد الطرفين الآخرين. ومحصلة الصراع على المدى المتوسط سوف تؤدى إلى التأثير على ما سيجرى فى المدى الطويل.

٣- التأثيرات على المدى الطويل:

لقد أثبتت تطورات ما بعد الحرب على العراق، أمرين غاية فى الأهمية:

الأول، هو أن الساسة العراقيين الذين اعتمدت عليهم الولايات المتحدة الأمريكية فى التحضير للعملية العسكرية، وفى الإيحاء بأنها تتم لتحقيق مصالح ورغبات الشعب العراقى، من عينة أياد علاوى، وأحمد الجلبى، والشريف بن على لا يتمتعون بأية قواعد جماهيرية حقيقية تتيح لهم حكم العراق، وبالتالى تستطيع الولايات المتحدة أن تمرر من خلالهم سياستها، لكى تحقق هدفها الاستراتيجى من العملية العسكرية سواء المتمثل فى السيطرة الكاملة على نفط العراق، أو فرض الترتيبات الإقليمية المطلوبة فى منطقة الشرق الأوسط، لكى تبدأ هذه المنطقة حقبتها الأمريكية. أما الأمر الثانى، فهو أنه على الرغم من أن رموز المعارضة العراقية فى الخارج استأثروا بالاهتمام الإعلامى على مدى ١٢ سنة، أى منذ نهاية حرب الخليج الثانية، وحتى بدء العمليات العسكرية الأمريكية فى مارس ٢٠٠٣، إلا أنهم لا يحظون بالثقل الشعبى المطلوب لهم كى يتولوا حكم العراق بمفردهم، حيث استطاع الشعب العراقى أن يفرز قيادات داخلية عفوية سحبت البساط تماما من قيادات الخارج. ومن المؤكد أن عدم معاناة هؤلاء مما عانى منه الشعب العراقى، سواء فيما يتعلق بالقمع السياسى أو ما يخص الآثار الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية التى أصابت مجمل أفراد الشعب العراقى من جراءالحصار الاقتصادى الجائر الذى فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عليهم باستخدام القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن على مدى ما يزيد عن عشر سنوات، أحدث فجوة حقيقية بين الشعب العراقى من جهة، وقيادات الخارج من جهة ثانية، وبالتالى، لم يعد متوقعا أن تلعب هذه الأخيرة دورا مركزيا فى السياسة العراقية على المدى الطويل، خاصة وأن معظمها قد أصابها الشيخوخة بالمعنى المادى، والهرم السياسى، بما لم يعد معه هناك مجال لدور حقيقى لهم فى المستقبل.

يضاف إلى ما سبق أن العراق، وهى دولة عربية عريقة على الصعيد الحضارى والتاريخي، قد دخلت إلى مجال التصنيع منذ ما يزيد عن ٤٠ عاما، بما أدى إلى تأسيس

طبقة وسطى مدينية حقيقية، استطاعت أن تقوم بدور العمود الاجتماعى لدولة الاستقلال، وبالتالى، فإن الوهن الذى أصابها، سواء من جراء استيلاء السياسة على المجتمع التى طبقتها النخبة السياسية منذ الاستقلال، وليس منذ سيطرة حزب البعث على السلطة فقط، أم من جراء الحصار الاقتصادى الذى أضعف هذه الطبقة وجعلها تتراجع لتلتحق بالطبقات الدنيا. وبالتالى، فإن هذا الوهن نظرا لطبيعة العراق الحضارية، سوف يكون جملة اعتراضية فى التاريخ العراقى الحديث، وسوف تستعيد هذه الطبقة دورها الطبيعى فى حمل قيم الحضارة والتنوير فى مواجهة ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرضه من تكريس للنظام الطائفى والعشائرى على العراق، لكى يمر بالحالة اللبنانية، أو الأفغانية، وتستمر حالة عدم الاستقرار بما يسمح لعملائها بأن يرتبوا أوراقهم، ويستعيدوا زمام المبادرة مرة أخرى.

والذى يؤكد سعى الولايات المتحدة للانقلاب على الحداثة هو الشكل الذى تأسس عليه كل من مجلس الحكم الانتقالى، والحكومة المؤقتة حيث نهضا على أسس طائفية مذهبية لم تستند إلى أى أساس ديموغرافى أو إحصاءات سكانية حديثة بالنظر إلى أن آخر إحصاء سكانى رسمى أجرى فى العراق تم فى الأربعينيات من القرن الماضى. والذى يؤكد ما نذهب إليه من حتمية عودة الأمور إلى نصابها هو أن تاريخ العراق الحديث حسب تفسير د.على الوردى هو صراع بين البداوة أى العشائرية والحضارة (أى المدنية)، وأن الأخيرة عادة ما تنتصر فى النهاية[١٣].

وإذا كانت الأيام الأولى لما بعد سقوط النظام البعثى قد شهدت إحياء للعشائرية، فإن ذلك كان لسبب وحيد وهو غياب أية مؤسسات حديثة فى المجتمع، بعد هدم المؤسسات القائمة بالفعل، كمخطط أمريكى لإحياء النظام العشائرى مرة، والانتماءات الأولية مرة أخرى. وهذا الأمر دفع أكاديمي لبناني[١٤]، إلى القول بوجود مخطط طويل لتفكيك العراق، وإضعافه دولة وشعبا، وذلك فى إطار التساؤل حول: لماذا فى خضم الفوضى التى أعقبت احتلال القوات الأمريكية لبغداد هجم البعض على الجامعات، ودمروا معاهد التكنولوجيا، ولماذا تركت القوات الأمريكية أبواب المفاعل النووى مفتوحة حتى أمام الأولاد الذين دخلوا إليه غير مكترثين للمخاطر التى ستصيبهم، ويصل إلى نتيجة هى أن ضرب الوحدة فى العراق وتفكيكه كدولة، وتدمير شخصيته، وسرقة متاحفه فى بغداد والموصل وتكريت، وسرقة المخطوطات، يشكل مخططا متكاملا لضرب الشخصية العلمية للعراق، ولضرب جوهر الدولة، وإفراغ آثاره وعناصر الحضارة فيه، وبالتالى فإن مقومات صمود العراق هى المقصودة. من هنا فإن هذه المقومات وهى عميقة الجذور فى التاريخ والمجتمع العراقيين، سوف تستطيع أن تعيد للمجتمع توازنه، وتحفظ له المنجزات الحضارية التى حققها منذ الاستقلال وحتى الآن.

فى ظل هذه الحقيقة، جدير بنا مناقشة ما يمكن أن يحدث فى العراق على المدى الطويل وفي مرحلة ما بعد حسم الصراع الثلاثي الذى سوف يتم على المدى المتوسط. وهناك ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للعراق، أولها، هو تأسيس دولة شيعية، وذلك إذا ما تم حسم الصراع لصالح رجال الدين الشيعة. أما الثانى، فهو الفيدرالية إذا ما حسم الصراع لصالح تحالف بين أولئك والساسة العالمنيين. أما الثالث، فهو دولة مركزية ديمقراطية إذا ما حسم لصالح العلمانيين المتحالفين مع رؤساء العشائر. وفى كل الأحوال سوف يتم تأسيس بنية اجتماعية – اقتصادية جديدة للنظام السياسى الجديد. أما السيناريو الرابع، فقد يتحقق فى حالة عدم حسم الصراع السابق الإشارة إليه، وهو سيناريو الفوضى، واحتمالاته مفتوحة أمام سيناريوهات متعددة، منها الحرب الأهلية، وتفكك الدولة واللبننة والأفغنة.

أ- الدولة الإسلامية الشيعية:

يختلف شيعة العراق بصورة جذرية عن شيعة إيران، وقد برزت خلافات فقهية عديدة على مدار التاريخ بين الجانبين، تعود فى معظمها إلى اختلاف البنية الاجتماعية والاقتصادية فى كلتا الدولتين، بما جعل من درجة التطور الحضارى لكليهما مختلفا بصورة جذرية، وأنتج الاختلافات المتعددة بين الجانبين[١٥]، من هنا، فمن المستبعد تماما أن يتحول العراق إلى دولة على النمط الإيرانى، وأن يصبح نظام "ولاية الفقيه" هو نظام الحكم المتبع هناك. وشيعة العراق يسعون لأن يلعبوا دورا فى الحكم يتناسب مع وزنهم السكاني، وهو ما يبلغ نحو ٤٧,٥% من السكان، ولكن من دون استبعاد أبناء المذاهب والعرقيات الأخرى، وعلى الأخص السنة والأكراد. والغالبية الواسعة من الشيعة العراقيين لا تحدوهم الرغبة لتقليد الثورة الإسلامية فى إيران. فهم يدركون طبيعة الوضع العراقى، ولا يريدون الانتقال من نظام علمانى شمولى إلى آخر ثيوقراطى مستبد، ففضلا عن أن الثقافة السياسية والتكوين الاجتماعى للعراق يختلفان تماما عن إيران، وبغض النظر عن وجود السنة والأكراد والكلدانيين والتركمان فى العراق، فإن الطائفة الشيعية العراقية تتسم فى ذاتها بالتنوع. فهناك فضلا عن الأطراف الدينية الرئيسية الثلاثة، العلمانيون، ومنهم ليبراليون وشيوعيون، وقوميون(مؤسس حزب البعث فى العراق هو الشيعى فؤاد الركابى). وهناك سكان الريف والمدن والفقراء والأغنياء. وهناك الشيعة الذين لم يغادروا العراق على الإطلاق، وهناك من قضوا عشرات السنين فى المنافي، ولا يوجد فريق أو اتجاه واحد يستطيع الحديث باسم جميع الشيعة.

ومن المتوقع أن تنشغل الأطراف الشيعية المختلفة فى المقام الأول بتحديد العلاقة بين الدين والسياسة فى العراق، والعمل على تطوير مؤسسات دينية واجتماعية وثقافية

وفق مبدأ الحفاظ على التوازنات، ولإدارة التنافس بين الجماعات المختلفة داخل المذهب[16].

والحاصل أنه فى أعقاب سقوط النظام العراقى السابق حدث خلاف داخل المذهب الشيعى بين اتجاهين رئيسيين متصارعين، أحدهما يدعو للتهدئة والآخر للحركية، وهو ما أعاد للأذهان جدلا تاريخيا مر عليه أكثر من قرن داخل المذهب، حول ما إذا كان يتوجب على الأئمة أن يقصروا نشاطهم على الشئون الدينية، أم عليهم السعى لدور فى العملية السياسية، وقد اندلع الخلاف فى ظل فراغ السلطة الذى خلفته الحرب، وسقوط حزب البعث، وتعزز بفعل التنافس على السلطة داخل صفوف القيادة الدينية الشيعية ومحاولات إيران التأثير فى هذا التنافس، وبسبب وجود القوات الأمريكية فى مدينتى النجف وكربلاء، وعلى العتبات المؤسسة عند الشيعة.

وقد رفض الإمام على السستانى أبرز المجتهدين الشيعة الأحياء، السماح لنفسه، وللمرجعية الشيعية بالانزلاق إلى أتون الوضع السياسى المضطرب فى النجف. على الجانب الآخر، أصدر بعض الأئمة خاصة الشباب، مثل مقتدى الصدر وحمد الفرطوسى فى بغداد، بيانات جريئة، طالبوا فيها بحكومة إسلامية فى العراق، وتحركوا لبسط نفوذهم فى بعض المدن الشيعية. ولكن هذه التطورات، حسبما ذكرنا من قبل، هى من النتائج المباشرة قصيرة المدى لغياب السلطة المركزية، ولن تتصاعد لتصبح توجها عاما، لأن هناك حدودا ومحددات تحد من دور مثل هذه التوجهات داخل المجتمع الشيعى بصفة خاصة، وداخل المجتمع العراقى بصفة عامة. وكافة هذه المحددات لن تسمح للوضع بالتطور لكى يتحول العراق ذو التشكيل الفسيفسائى مذهبيا ودينيا وعرقيا لدولة دينية يسيطر عليها زمرة واحدة من زمر رجال الدين يعبرون عن اتجاه واحد داخل المرجعية الدينية لشيعة العراق.

ب- الفيدرالية:

إن خيار الفيدرالية يكاد يكون أحد المبادئ الأساسية التى أجمعت عليها كافة مقررات المؤتمرات واللقاءات المتعددة التى عقدها قادة التنظيمات السياسية فى العراق. كما تعزز هذا الخيار فى الاجتماع الأول لمجلس الحكم الانتقالى الذى اتفق على أن تكون الفيدرالية هى شكل الحكم القادم فى العراق، ومن المتوقع أن يقر الدستور العراقى المزمع صياغته فى وقت قريب هذا الأمر. والفيدرالية هى أحد المطالب الأساسية للأحزاب الكردية الرئيسية، وبالتالى، مطلب من مطالب الشعب الكردى فى العراق. وإذا كان تأسيس جمهورية كردستان هو الهدف والغاية التى يتمناها الأكراد جميعا، فهم يدركون أن الظرف الإقليمى الراهن، ومواقف كل من تركيا وإيران بالذات، تحد فى الوقت الراهن من أمنياتهم لتأسيس كيان كردى مستقل فى

شمال العراق، وبالتالى، يكون خيار التمتع بحكم ذاتى واسع ضمن فيدرالية عراقية حلا وسطا نموذجيا، بالنسبة لهم، ومرحلة أولى لتأسيس الدولة عندما تتهيأ الظروف الإقليمية وتسمح بتحقيق هذا الأمر.

على الجانب الآخر، فإن شيعة العراق، وهم الذين يمثلون كتلة كبيرة من السكان، يريدون أن يحكموا العراق كله، وبالتالى فهم لن يوافقوا على الفيدرالية، بصورة مفتوحة. ونفس الأمر بالنسبة للسنة الذين يتمركزون فى الوسط والغرب فى العراق وبالتحديد فى المنطقة التى كانت تفتقد لحقول النفط فى السابق، لكنها أصبحت من أغنى مناطق العراق بالنفط حيث تبلغ احتياطيات حقل شرق بغداد وحده نحو ١١ مليار برميل أى قرابة ثلاثة أضعاف احتياطيات مصر من النفط، فضلا عن أن منطقة غرب العراق تضم الجزء الأكبر من الاحتياطيات النفطية المحتملة فى هذا البلد النفطى العملاق. وبالتالى فإن السنة أيضا يحتاجون إلى استمرار العراق الموحد حتى تكون للدولة التى تضمهم منافذ على الخليج لتصدير النفط. كما أن الوجود لعدة عقود فى دولة موحدة لها ثقل إقليمى كبير، يجعل من مسألة الوحدة مطلبا لدى السنة والشيعة العرب على الأقل.

من هنا، يمكن القول أن خيار الفيدرالية ليس من السهل تطبيقه فى العراق، على الرغم من أن هناك اتفاقا عاما عليه، فالتكوين الاجتماعى والإثنى العراقى هو أحد أعقد التكوينات على مستوى الوطن العربي، حيث يأتى ضمن الدول العربية التى تتمتع بأقصى درجة من التعددية الإثنية، إذ لا نكاد نجد جماعة إثنية فى الوطن العربى إلا ولها امداداتها داخل العراق، فعلى المستوى القومى اللغوى يضم العراق جماعات من العرب والأكراد والتركمان والفرس والآشوريين والكلدانيين، وعلى المستوى الدينى يضم مسلمين ومسيحيين. والمسلمون ينقسمون إلى سنة وشيعة. ولا توجد جماعة واحدة تحظى بالأغلبية العددية فى العراق. فالشيعة أقل من نصف سكان العراق، وهم جزء من الجماعة العربية ومن الناطق باللغة العربية فى العراق، ويتساوون فى ذلك مع العرب السنة، وتبلغ نسبة الأكراد بين ١٦% من إجمالى السكان، لكنهم على الرغم من اختلافهم مع العرب فى اللغة والقومية، إلا أنهم يماثلونهم فى المذهب السنى شأنهم فى ذلك شأن التركمان.(١٧)

ومنذ تأسيس الدولة العراقية، وهناك حركات هجرة داخلية متعددة لأسباب مختلفة اقتصادية وسياسية، بما جعل من الصعوبة بمكان القول بأن هناك أغلبية قومية تسيطر على مناطق محددة من العراق. فمدينة بغداد فى وسط العراق على سبيل المثال، وهى مركز السنة العرب، أصبحت محاطة بمدن صفيح عشوائية على أطرافها تضم أغلبية من الشيعة، وهناك هجرات عربية سنية كبيرة إلى شمال العراق، خاصة إلى مدينة الموصل، الأمر الذى يعنى أن خيار الفيدرالية قد يؤدى إلى عمليات تطهير عرقى

واسعة فى العديد من المدن العراقية. فضلا عن أن شمال العراق كما هو معروف يشهد على الدوام مناوشات بين الأكراد والتركمان كان آخرها فى أغسطس ٢٠٠٣ بما لا يمكن معه تطبيق خيار الفيدرالية فى العراق من دون خسائر سياسية قد تستمر على المدى الطويل.

الأمر الذى يمكن معه القول أن أفضل خيار للفيدرالية فى العراق هو تمتع المناطق الكردية فى شمال العراق وهى بالتحديد محافظات السليمانية ودهوك وأربيل، بصورة من صور الحكم الذاتى أوسع قليلا عن الحكم الذاتى الذى تمتعت به هذه المنطقة لسنوات قليلة تحت حكم حزب البعث العراقى، وهذا الحكم الذاتى الخاص لا بد وأن يحفظ حقوق التركمان والعرب ويضع من الإجراءات التى تحول دون بطش الأكراد بهم، وبالتالى، يمكن تحقيق مطالب الأكراد والحفاظ على مطالب الشيعة والسنة، وأيضا، الحفاظ على وحدة العراق، وإن كان هذا الأمر ليس مضمونا على المدى الطويل لأن الأكراد لن يتخلوا عن تطلعات الاستقلال، وتأسيس الدولة الخاصة بهم.

جـ- الدولة المركزية الديمقراطية:

لا يختلف هذا الخيار عن الخيار السابق إذا ما تم اعتماد نظام فيدرالى يعطى حكم ذاتى لمنطقة واحدة هى شمال العراق، على أن تتشكل حكومة مركزية من خلال انتخابات ديمقراطية برلمانية حرة، ويتم تأسيس الأحزاب على أساس سياسى وأيديولوجي، وليس على أساس عرقى أو مذهبي، وبحيث يبتعد رجال الدين طواعية عن التدخل فى الحياة اليومية للمواطنين وفى العملية السياسية. وهذا الأمر – أى تحجيم رجال الدين – سوف يتطلب نضالا سياسيا واسعا فى العراق، بالنظر إلى أنهم لن يرضخوا لهذا الأمر إلا بعد نضال حاد مع المدنيين. وفى هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن بعض رجال الدين الشيعة أصدروا فتاوى بعد سقوط النظام السابق، يحرمون فيه الانضمام إلى الأحزاب السياسية المدنية، مثل الحزب الشيوعى، أو يطالبون بألا ينضم الشيعة إلى هذه الأحزاب إلا بعد الحصول على موافقة المرجعيات الدينية.

ولن يترسخ هذا النظام السياسى فى العراق إلا بعد نضال سياسى ثلاثى الاتجاهات، الأول، فى مواجهة رجال الدين، والثانى، فى مواجهة قوات الاحتلال الأمريكية، وهذا المستوى من النضال بالذات سوف يفرز قيادات سياسية مدنية جديرة بالاحترام تضاف إلى قيادات الداخل ليتم تهميش قيادات الخارج بصورة نهائية خلال فترات الصراع على المدى القصير والمتوسط. والنضال ضد قوات الاحتلال سوف يكون بهدف إجبارها على الرحيل من جهة، وإجبارها على تكريس الحكم المدنى الحديث فى العراق كبديل عن النظام العشائرى التقليدى الذى تحاول أن تفرضه بالتحالف بين رجالها

المنبوذين شعبيا ورؤساء العشائر بهدف تهميش الساسة الحقيقيين الذين يملكون قواعد سياسية وشعبية حقيقية.

أما المستوى الثالث من النضال، فسوف يكون موجها ضد الدول الإقليمية، التي سوف تحاول التدخل في الشأن العراقي من أجل الحيلولة دون تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي فيه. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الولايات المتحدة على عكس ما تحاول أن توحي به، لن تسعى إلى فرض نظام مدني حديث، لأن هذا النظام لن يحقق مصالحها السياسية في العراق، وأيضا استجابة لضغوط حلفائها التقليديين في المنطقة الذين سوف يشعرون بالخطر من هذا النظام، وبالتالي، فإن تأسيس هذا النظام مرهون بالنضال ضد الاحتلال الأمريكي، وأيضا، برحيل هذا الاحتلال، وليس بوجوده، مثلما يحاول بعض المحللين المشايعين للولايات المتحدة الإيحاء بذلك.

د- سيناريو الفوضى:

في ظل تعقيدات السياسة العراقية، والفسيفساء المذهبية والعرقية به، وتداخل التركيبة الاجتماعية- العرقية-المذهبية العراقية مع التركيبة الاجتماعية- العرقية- المذهبية لدول الجوار الجغرافي للعراق، وأيضا الفراغ السياسي الذي تشهده، وعدم استطاعة القوى السياسية الحقيقية ملئه حتى الآن، لا يمكن استبعاد سيناريو كارثي، يتمثل في الفوضى السياسية، والحرب الأهلية التي يمكن أن تقوم على أساس مذهبي أو عرقي، خاصة، وأن هناك قوى إقليمية تسعى لهذا الأمر، وهناك بوادر على أن عمليات داخلية تمارس من أجل دفع العراق إلى هذا السيناريو مثل التفجيرات التي تشهدها العتبات المقدسة في المدن العراقية، والتي تستهدف التخلص من قادة تاريخيين أو مرجعيات دينية لدفع المشايعين لهم إلى الاحتكاك، سواء بالأطراف الأخرى داخل المذهب، أو الاحتكاك بالسنة، وأيضا الاشتباكات التي جرت بين الأكراد والتركمان في شمال العراق.

وحتى الآن تميزت النخبة العراقية بدرجة من النضج السياسي، حالت دون حدوث هذا السيناريو، ولكن عدم الوصول إلى صيغة سياسية مستقرة، يمكن أن يعزز هذا الخيار، ويدخل العراق في حالة من الفوضى قد تهدد بتفكك الدولة ذاتها. وفي هذا الصدد ليس من المستبعد أن تصل الأمور في العراق إلى حالة من حالات الأفغنة، أي سيطرة أمراء الحرب على مناطق، وشن حرب أهلية على أمراء آخرين، مثلما حدث في أفغانستان، وكان من نتيجته وصول حركة طالبان إلى الحكم. وليس من المستبعد أيضا أن تصل الأمور إلى سيناريو كارثي آخر هو اللبننة، أي قيام حرب أهلية على أساس مذهبي أو طائفي، ونعتقد أن تفجيرات العتبات المقدسة تدفع في هذا الاتجاه.

والذى يعزز من هذا السيناريو فى حالة الوصول إلى سيناريو الفوضى، هو أن إدارة الاحتلال الأمريكى تسعى إلى تكريس النظام الطائفى من خلال المؤسسات التى أنشأتها، وهو ما يدعم الهوية الأولية، ويعيد إحياءها فى الواقع العراقى، بعدما اختفت هذه الولاءات بفعل منجزات الحداثة التى شهدها العراق، ولم تعاود الظهور إلا مع الحصار الاقتصادى الذى واجهه العراق، وأيضا بسبب تشجيع الولايات المتحدة وبعض الدول العربية للقيادات العراقية، على تأسيس تنظيمات سياسية على أسس عشائرية وطائفية، ومذهبية وإغداقها المال عليها(١٨). ونعتقد أن منجزات العراق الحضارية ، تحول دون الوصول إلى هذا السيناريو الكارثى، وسوف تعيد اللحمة إلى المجتمع بكافة طوائفه ومذاهبه وأعراقه، وتعيد أيضا التوازن إلى النظام السياسى، بعد الاختلالات المتعددة التى واجهها لأسباب داخلية وإقليمية ودولية متعددة.

هوامش الفصل الأول :

(1) David Baran: En Irak occupe, un nouveau jeu politique" le Mond Diplomatique. Juin 2003 p 18-19.

(2) Alan Gresh: le Jour D'apres, dan;L'impir contre Irak Maniere de voir no 67, janvire fevrier 2003.

(٣) مسعود ضاهر فى ندوة تداعيات العدوان على العراق- شئون الأوسط عدد ١١١، صيف ٢٠٠٣ ص ٢٠.

(٤) للمزيد من التفاصل حول الدولة الكلانية فى العراق، انظر فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة. الديمقراطية الممكنة (نموذج العراق)، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا ١٩٩٨.

(٥) حول الشيعة فى مدينة الصدر، انظر: التحقيقات الصحفية التى نشرها حازم الأمين فى جريدة الحياة فى تواريخ ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥ يوليو ٢٠٠٣، بعنوان جمهورية مقتدى الصدر وجديد العراق.

(٦) هانى فارس، الآثار السياسية- الاجتماعية للحرب على العراق، وعلى المنطقة العربية. المستقبل العربى العدد ٢٩٥- سبتمبر ٢٠٠٣ ص ص ٣٦- ٤٠.

(٧) حسنين توفيق إبراهيم، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية فى الوطن العربى- كراسات استراتيجية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام العدد ١٣٠، ص ص ٢١- ٢٢.

(٨) المصدر السابق ص ص ٢٢: ٢٢.

(٩) المصدر السابق ص ص ٢٢: ٢٢.

(١٠) مثل اغتيال عبد المجيد الخوئى، وباقر الحكيم.

(١١) جرهام فوللر، العراق فى العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام ٢٠٠٢؟، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية، العدد ١٤ ص ٤٩، وما بعدها.

(١٢) حازم الأمين، المصدر السابق.

(١٣) لعالم الاجتماع العراقى الكبير على الوردى، وجهة نظر حول لعب الصراع بين البداوة والحضارة، الدور الرئيسى فى تحديد طبيعة المجتمع العراقى. انظر: على الوردى، دراسة فى طبيعة المجتمع العراقى. د.ن.د.ت.

(١٤) عصام خليفة، المؤرخ اللبنانى فى نفس ندوة شئون الأوسط السابق الإشارة إليها ص ١٩-٢٠.

(١٥) حول الاختلافات بين شيعة كل من العراق، وإيران، انظر: اسحق نقاس، شيعة العراق- ترجمة عبد الإله النعيمى- دار المدى للثقافة والنشر، سوريا ١٩٩٦.

(16) Yitzhak Nakash, the shi, ites and the future of Ivaq" Foreign offairs july August2003

(١٧) د. نيفين سعد، المتغيرات الداخلية، وسيناريوهات المستقبل العراقى، موقع "إسلام أون لاين". www.Islamonline.net.

(١٨) حول هذا الموضوع، وتفاصيله، انظر: باقر ياسين، قول ما لا يقال عن المعارضة العراقية، دار الحكمة، لندن ٢٠٠١.

الفصل الثانى

سياسات القوى السياسية العراقية تجاه الاحتلال ومستقبل العراق

د . جمال عبد الجواد



الاختبار الذى تعرضت له القوى والجماعات السياسية فى العراق بمناسبة سياسة التصعيد الأمريكى بشأن العراق، يعد من أصعب الاختبارات التى يمكن أن تتعرض لها جماعة أو حزب سياسي. فقد أتاحت السياسة الأمريكيــة للقوى السياسية العراقية التى طالما عارضت نظام الرئيس السابق صدام حسين فرصة التخلص من هذا النظام. فى نفس الوقت فإن التعاون مع قوات أجنبية غازية هو اختيار له تكلفته العالية، خاصة فى العالم العربى الذى تتميز الثقافة السياسية السائدة فيه بنزوع قوى نحو الاستقلال، ودرجة عالية من الشك فى القوى الخارجية، وهو الشك الذى قد يصل إلى درجة العداء عندما تكون القوى الأجنبية الغازية هى الولايات المتحدة التى يوجد بينها وبين العالم العربى الكثير من الخبرات السلبية والعوامل التى تدعم الشك والمخاوف.

وقد كان على المعارضة العراقية أن تختار بين بديلين متطرفين، البديل الأول هو الاستفادة من الفرصة التى يتيحها الغزو الأجنبى للتخلص من نظام يعد من أكثر النظم السياسية وحشية فى ممارسة أساليب القمع، والذى نجح لعدة عقود فى النجاة من كل المحاولات التى قامت بها قوى وجماعات مختلفة للتخلص منه، والذى لم يكن يبدو فى الأفق أن هناك فرصة يعتد بها للتخلص منه. وقد كان لهذا البديل تكلفته العالية التى يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- تمكين دولة أجنبية من السيطرة على البلاد، وتقرير مستقبلها السياسى وصياغته بما يخدم مصالحها السياسية.
٢- المغامرة بمستقبل العراق ووحدته الإقليمية، خاصة فى ظل التنوع القومى والدينى المميز لهذا البلد.
٣- إضعاف مصداقية القوى المتعاونة مع قوات الغزو الأجنبي، والمخاطرة بوصمها بالخيانة، الأمر الذى قد يضعف فرصها فى تحقيق أهدافها من التعاون مع قوات الغزو.

أما البديل الثانى فكان يتمثل فى الاصطفاف خلف النظام الحاكم باعتباره نظاما وطنيا يقاوم ضد غزو أجنبي. وبالطبع فإنه كان لهذا البديل تكلفته أيضا، على النحو التالي:

أ - تفويت فرصة التخلص من نظام أدى حكمه للعراق إلى الكثير من الكوارث والتكلفة الباهظة بسبب طبيعته الاستبدادية وميوله للمغامرة والعدوان ضد جيرانه.
ب - فقدان استقلالية المعارضة فى علاقتها بالنظام، دون الحصول على أى وعد بإصلاح الأوضاع السياسية الداخلية تسمح بالتعددية.
ج - فقدان تأييد قوى خارجية مهمة، خاصة الولايات المتحدة.

بحكم الطبيعة القمعية للنظام السياسي العراقي السابق فإن القوى السياسية العراقية كانت مضطرة لمغادرة الوطن والعمل من الخارج في ظروف لا يمكن اعتبارها ملائمة لممارسة سياسية صحية. فالوجود في خارج الوطن يحرم القوى السياسية من فرصة التفاعل الحي واليومي مع الجماهير، ويحرمها بالتالي من فرصة التعلم وتطوير الأفكار واختبار مدى قبولها وجديتها في أعين المواطنين. وبالطبع فإن المعارضة من الخارج لا تستطيع سوى أن تكون تجمعات لأعداد صغيرة نسبيا من النشطاء السياسيين، ومحرومة من فرصة تجديد الأفكار والأساليب بسبب القيود المفروضة على التحاق أعداد يعتد بها من المواطنين بها، الأمر الذي يهدد بظهور كل المشكلات المتعلقة بالجماعات السياسية الصغيرة التي يغلب عليها طابع الاحتراف السياسي. بالإضافة إلى ذلك فإن وجود المعارضة العراقية في الخارج، وغياب أي فرصة حقيقية لإحداث تغيير سياسي من الداخل، يدعم من الروابط الخارجية للمعارضة على حساب روابطها الداخلية، ويجعلها أكثر حساسية للتطورات في مواقف الأطراف الإقليمية والدولية، ويزيد من مستوى اهتمامها بقضايا السياسة الخارجية إلى مستوى أعلى بكثير من المستوى الطبيعي المميز لقوى سياسية تعمل في ظروف طبيعية، الأمر الذي يخلق لديها ما يمكن تسميته "الانحراف الخارجي"، أي الاهتمام المبالغ فيه بقضايا السياسة الخارجية، وتحويلها إلى القضية الأولى بالاهتمام، وهو ما يترك آثارا سلبية على قدرة القوى السياسية المعنية على تطوير برامجها وأفكارها بشأن البناء الوطني الداخلي.

وقد شهدت المرحلة السابقة على سقوط نظام صدام حسين وجود العديد من القوى السياسية العراقية في المنفى. وكان الكثير من هذه القوى مجرد تجمعات لعدد محدود من الأفراد. أما أهم هذه القوى فهي على النحو التالي:

الحزب الديمقراطي الكردستاني

وهو أعرق الأحزاب الكردية، حيث تأسس منذ الأربعينيات عندما كانت طموحات الاستقلال والدولة الكردية الموحدة مازالت تبدو ممكنة، وكان له نفوذ ومؤيدون في المناطق المختلفة التي وجد فيها الأكراد، خاصة في العراق وإيران، حتى أنه لعب دورا في تأسيس جمهورية مهاباد الكردية في شمال إيران على الحدود مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٦. لكن نفوذ الحزب تركز تدريجيا في أوساط الأكراد العراقيين، وأصبح هو الحزب المعبر عنهم لفترة طويلة، خاض فيها الكفاح المسلح، كما دخل في مصالحات لفترات قصيرة مع الأنظمة الحاكمة التي تتابعت على حكم العراق. ويحظى الحزب بدعم قطاعات واسعة من أكراد العراق، وإن كانت عشيرة برزاني تتولى قيادة الحزب منذ تأسيسه.

الاتحاد الوطنى الكردستاني

هو عبارة عن انشقاق عن الحزب الديمقراطى الكردستاني، وقد بدأت بوادر هذا الانشقاق منذ مطلع الستينيات ولكنه لم يستكمل شكله كحزب مستقل إلا فى مطلع التسعينيات. وقد عبر الاتحاد الوطنى الكردستانى عن تيارات الشباب الأكثر حداثة وراديكالية، والتى تأثرت بموجة صعود الإيديولوجيات اليسارية فى الستينيات، واستطاع الحزب أن يشارك الحزب الأم فى الحصول على تأييد الأكراد بشكل يكاد يكون متساويا. ويقتسم الحزبان السيطرة على إقليم كردستان العراق الذى بات يتمتع باستقلال ذاتى فعلى منذ عام ١٩٩٢ بعد أن قامت الولايات المتحدة بتوفير الحماية للإقليم الكردى وأجبرت قوات الجيش العراقى على الانسحاب من الإقليم.

وقد وفرت هذه الظروف للحزبين الكرديين فرصة التميز عن الأحزاب العراقية الأخرى بوجودهما داخل أراضى العراق، وإن ظلت الصلات الخارجية للحزبين أساسية فى استمرار تمتعهما بهذه الميزة. ويتوفر للحزبين الكرديين قوة عسكرية قوامها حوالى ٤٠ ألف مقاتل، مما يجعلهما القوة العسكرية الأكبر بين المعارضة العراقية. وقد أتاح الحزبان الكرديان الإقليم الخاضع لسيطرتهما كنقطة تجمع لأحزاب المعارضة العراقية الأخرى، الأمر الذى جعل دورهما رئيسيا فى السياسة العراقية، وحولهما من مجرد حزبين للأقلية الكردية إلى حزبين لهما صفة وطنية عراقية، كما ساعد على نسج علاقات الثقة بين الأكراد وباقى طوائف الشعب العراقي، وهو رصيد مهم يعول عليه كثيرا فى مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين.

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية

تأسس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى طهران فى الثمانينيات على يد عدد من رجال الدين الشيعة، بقيادة محمد باقر الحكيم، الذين فروا من العراق بسبب الاضطهاد المتزايد الذى تعرضوا له منذ نشوب الثورة الإسلامية فى إيران. وقد تأثر الحزب بإيديولوجيا الثورة الإيرانية، خاصة مبدئى إقامة الدولة الإسلامية وولاية الفقيه، الأمر الذى جعل النظام العراقى يتعامل معهم باعتبارهم عملاء إيرانيين. ويحظى الحزب بتأييد لا بأس به فى أوساط الشيعة العراقيين، كما يحظى بدعم إيرانى كبير، ولديه قوة مسلحة يتراوح قوامها بين ٧ آلاف و١٥ ألفا من الأفراد المقاتلين الذين تدربوا فى إيران.

حزب الدعوة

تأسس حزب الدعوة منذ نهاية الخمسينيات كرد فعل من المتدينين من الشيعة العراقيين لانتشار نفوذ الحزب الشيوعى وحزب البعث فى أوساط الشباب من الشيعة.

وقد مثل هذا الحزب أول محاولة لتكوين حزب سياسى على أساس دينى يمثل شيعة العراق، وكانت له طموحاته لكى يصبح حزبا إسلاميا واسعا منفتحا على الشيعة والسنة على حد سواء، الأمر الذى ترك بصمات مهمة على إيديولوجيته وقيادته، فأيديولوجيا الحزب تتسم بطابع سياسى ملحوظ، كما تتسم بالاعتدال وتجنب شخصنة الحزب فى شخص قيادته السياسية-الدينية. وقد تحفظ حزب الدعوة على الأفكار التى أتت بها الثورة الإسلامية فى إيران، وعلى الرغم من أنه كانت له صلات إيرانية، إلا أن هذه الصلات كانت بالأساس مع تيارات الأقلية داخل الحوزة العلمية الإيرانية، الأمر الذى لم يتح له أن يحظى بدعم كبير من نظام الثورة الإسلامية فى إيران.

المؤتمر الوطنى العراقي

تأسس عام ١٩٩٢ فى ظروف بدت فيها نهاية نظام الرئيس صدام حسين قريبة بعد هزيمته وإجباره على الجلاء عن الكويت. وقد اتخذ هذا التنظيم شكل مظلة تجمع عددا من منظمات المعارضة العراقية، بمبادرة من زعيمه أحمد جلبي، استعدادا للحلول محل نظام صدام الذى بدا آيلا للسقوط. فالفكرة الأصلية للمؤتمر الوطنى العراقى هى أنه إطار للتنسيق بين أحزاب المعارضة المختلفة يوفر صوتا واحدا يمثل المعارضة العراقية. وهى فكرة كانت لها وجاهتها التى شجعت عددا كبيرا من أحزاب المعارضة للانضمام إليه. وقد ضم المؤتمر الوطنى تحت مظلته قوى المعارضة الرئيسية خاصة الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة. أما أحمد جلبى فإن مصدر قوته الأساسى تمثل فى قدرته على نسج صلات واسعة فى أوساط صنع القرار فى الخارج، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، بسبب السنوات الطويلة التى قضاها هناك، الأمر الذى أتاح له مصدر قوة هائل كانت الأحزاب العراقية المختلفة فى حاجة إليه، إذا كان لها أن تنجح فى التخلص من النظام.

غير أن صمود نظام صدام حسين لعدد من السنوات تحت الحصار، قد أتاح الفرصة لظهور الخلافات فى أوساط المؤتمر الوطنى العراقي، فتراجعت طبيعته كمظلة تتجمع تحتها فصائل المعارضة العراقية المختلفة، وأخذ زعيمه أحمد جلبى يعمل على تحويل المؤتمر الوطنى العراقى إلى حزب سياسى له قوته الخاصة، غير أن المصدر الأساسى لقوة الحزب ظل يتمثل فى صلاته الدولية القوية، خاصة فى الولايات المتحدة، حتى أن دوره يعتبر رئيسيا فى التأثير على سياسات الولايات المتحدة على العراق، خاصة عندما نجح فى عام ١٩٩٨ فى إقناع الإدارة بإصدار قانون تحرير العراق، وبعد أحداث ١١ سبتمبر عندما أصبحت الإدارة الأمريكية مستعدة للقيام بعمل عسكرى ضد العراق.

الوفاق الوطنى العراقي

تجمع يتكون أساسا من ضباط عراقيين فارين، تبنى لوقت طويل الدعوة لتنظيم انقلاب عسكرى ضد نظام صدام حسين، وكان يعول عليه وعلى أعضائه من الضباط كثيرا فى العمل ضد النظام. غير أن محاولات التنظيم للقيام بانقلاب عسكرى باءت بالفشل، ولكنه ظل يقدم نفسه باعتباره مخزنا للخبرات العسكرية والإدارية اللازمة لتولى إدارة العراق بعد سقوط النظام.

وإلى جانب هذه الأحزاب كانت توجد أحزاب عدة أهمها الحزب الشيوعى والحركة الملكية الدستورية والحزب الديمقراطى التركماني، وقد بقى الأخيران حتى سقوط النظام تحت مظلة المؤتمر الوطنى العراقي.

تتنوع جماعات المعارضة العراقية على أساس موقعها على أربعة محاور رئيسية، هى: موقفها الإيديولوجى والسياسى من الولايات المتحدة، ومدى تمتعها بتأييد داخلى فى العراق، ومدى المخاطرة التى قد تتحملها فى عملية تغيير النظام، وطبيعة علاقاتها الإقليمية بالدول المحيطة بالعراق. ويمكن التمييز بين جماعات المعارضة السياسية العراقية بين ثلاث فئات بناء على هذه المعايير، الفئة الأولى منها هى تلك الفئات التى تتبنى مواقف إيديولوجية وسياسية تتسم بالشك أو العداء للولايات المتحدة، وتضم هذه الفئة الأحزاب الإسلامية، وخاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة والحزب الشيوعى العراقي. أما الأحزاب العراقية الأخرى، وخاصة الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى والمؤتمر الوطنى العراقى والأحزاب التركمانية؛ فإنها ترتبط بالولايات المتحدة بروابط تتفاوت فى قوتها. ويبرز بين هذه الأحزاب المؤتمر الوطنى العراقي، وهو الحزب الذى يستمد نفوذه فى المقام الأول من علاقاته الخارجية، وخاصة ارتباطاته بالولايات المتحدة، منذ تأسيسه عام ١٩٩٢بعد حرب تحرير الكويت.

أما من حيث تمتع الأحزاب العراقية بالتأييد الداخلي، فإنه من المهم ملاحظة أن أيا من الأحزاب العراقية المعارضة لا يتمتع بتأييد متساو فى أوساط الفئات القومية والدينية المختلفة المكونة للشعب العراقي، فبينما يتمتع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بتأييد كبير فى أوساط الشيعة العراقيين، يليه فى ذلك حزب الدعوة، فإن الحزبين الكرديين يتقاسمان بشكل متساو تقريبا تأييد الأكراد العراقيين، ويتمتع الاتحاد الديمقراطى التركمانى بتأييد كبير فى أوساط التركمان العراقيين. أما الأحزاب العراقية الأخرى التى نشطت فى مرحلة التحضير للحرب فإنها لا تتمتع بتأييد قطاعات مهمة من الشعب العراقي. وطبقا لهذا المعيار فإن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية يعد أهم الأحزاب السياسية فى العراق، فهو وإن كان لا يمتلك من القوة العسكرية ما يوازى

القوة المتاحة للحزبين الكرديين، كما أنه لم يكن يسيطر قبل سقوط النظام على أى قسم من الأراضى العراقية مثل نظيريه الكرديين، فإن التأييد الكبير الذى يتمتع به فى أوساط الشيعة الذين يمثلون نحو ٤٧,٥% من سكان العراق يجعله أهم الأحزاب العراقية على الإطلاق.

المعيار الثالث الذى ساهم فى تحديد مواقف القوى السياسية والأحزاب العراقية من الحرب فهو طبيعة موقفها فى مرحلة ما قبل الحرب، وما إذا كانت الحرب تزيد من أم تهدد فرصها فى تعظيم مكاسبها، أو تساعدها على تدعيم هذه المصالح والحفاظ عليها. الحالة الفريدة وفقا لهذا المعيار هى حالة الأحزاب الكردية، فمنذ انتهاء حرب تحرير الكويت، وبعد فترة قصيرة من تعرض الأكراد لحملة قمع وحشية شنها ضدهم نظام الرئيس صدام حسين، فإن الأكراد العراقيين تمتعوا منذ عام ١٩٩٢ برعاية وحماية دولية، خاصة أمريكية، ساعدتهم على تحويل إقليم كردستان إلى إقليم يتمتع بحكم ذاتى فعلي، وباستثناء جيوب صغيرة تم إنهاء أى وجود للحكومة العراقية فى الإقليم. ونجح الحزبان الكرديان بعد فترة من المنافسة والمواجهات بينهما فى إقرار الأمن وفى تأسيس نظام سياسى فعال فى الإقليم، وإن كانت السمة الأساسية للنظام السياسى فى كردستان هى وجود نظامين سياسيين متجاورين يتقاسمان السيطرة على كردستان. ومنذ عام ١٩٩٤ حصل إقليم كردستان على نصيب يقدر بحوالى ١٣% من إجمالى عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء، ومع أن هذه النسبة تتساوى تقريبا مع نسبة السكان من الأكراد من إجمالى سكان العراق، إلا أن احتساب نصيب كردستان قبل اقتطاع التعويضات والتكاليف الإدارية للبرنامج أتاح لكردستان الحصول على نصيب أكبر مما كان يمكنها الحصول عليه فى ظروف أخرى.

إذن فقد كان لدى الأكراد مصالح يخشون أن تتعرض للتهديد، إذا بدأت الحرب أو إذا تغير الوضع السياسى فى العراق. فإسقاط النظام العراقى كان له أن يفتح الباب للبحث فى صيغة إدارة وحكم العراق الجديد بما يحفظ للعراق وحدته، وهى الصيغة التى يمكن لها أن تكرس الاستقلال الذاتى للإقليم الكردي، أو أن تعرضه للانتقاص. لذلك فإن الحزبين الكرديين رفضا المشاركة فى أى جهود عسكرية جادة لإسقاط النظام ما لم يكونوا متأكدين من طبيعة النظام القادم وطبيعة موقفه من القضية الكردية، الأمر الذى يفسر، ولو جزئيا، مشاركتهم النشطة فى المشاورات السياسية بين فئات المعارضة العراقية فى مرحلة التحضير لإسقاط النظام، والتى نجحوا فيها فى تحويل الفيدرالية إلى قضية إجماع وطنى بين القوى السياسية العراقية.

المعيار الرابع هو طبيعة العلاقات الإقليمية لأطراف المعارضة العراقية. وفى هذا الخصوص يبرز موقف كل من الحزبين الكرديين والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية؛ فالمشكلة الكردية لم تكن أبدا مشكلة عراقية، ولكنها طوال الوقت مشكلة إقليمية بسبب

انتشار الأكراد فى منطقة واسعة تشمل أقسام من العراق وتركيا وإيران وسوريا. وبين الأطراف المختلفة المعنية بالمشكلة الكردية فإن تركيا تمثل الطرف الأكثر أهمية بحكم الحجم الكبير للأقلية الكردية هناك، وبحكم تطور الحركة السياسية الكردية فى تركيا، ووصولها إلى مستوى متقدم من المطالبة بالحقوق القومية للأكراد، والتى لم تكن بعيدة أحيانا عن المطالبة بالانفصال عن تركيا. وتخشى أنقرة من أن تتطور أوضاع الأكراد فى العراق بطريقة تترك آثارا غير مرغوبة على قدرتها على إدارة أوضاع الأكراد هناك بطريقة سلمية تحفظ وحدة البلاد.

وبشكل عام فإن تركيا كانت أكثر الأطراف الإقليمية حرصا على الحد من الطموحات السياسية للأكراد العراقيين، وذهبت فى سبيل ذلك إلى حد الاحتفاظ بوجود عسكرى تركى داخل الأراضى العراقية، وهو الوجود الذى كان عادة نتيجة لتفاهم بين الحكومتين التركية والعراقية، خاصة فى المراحل التى كانت فيها السلطة فى بغداد مشغولة بمواجهة تحديات أخرى إلى الحد الذى أضعف قدرتها على بسط سلطتها فى كردستان. فقد استغل المقاتلون من الأكراد الأتراك ظروف ضعف قبضة سلطات بغداد على كردستان العراقية لبناء قواعد لهم فى شمال العراق، كما نسجوا قدرا من علاقات التعاون مع بعض الأحزاب الكردية العراقية، وكان على السلطات التركية أن تذهب لحرب الأكراد الأتراك وحلفائهم العراقيين فى شمال العراق، وهو ما سمحت لها سلطات بغداد بالقيام به، فى مقابل المشاركة فى وضع حد لطموحات الأكراد العراقيين.

لهذه الأسباب أبدى الأكراد العراقيون معارضة قوية لمشاركة تركيا فى الجهد العسكرى ضد نظام صدام حسين. وبالإضافة إلى ذلك فإن الأكراد العراقيين لديهم مخاوفهم تجاه تركيا بسبب ما يشيع عن مطالبات تركية إقليمية فى بعض مناطق شمال العراق، وهى المطالبات التى ضعفت بمرور الوقت، وبعد أن أصبح من الصعب فى الظروف الراهنة للمجتمع الدولى تحقيق مكاسب إقليمية فى أراضى دول أخرى باستخدام القوة. الأكثر أهمية من هذا هو أن وجود أقلية تركمانية كبيرة فى شمال العراق، خاصة فى مدينة كركوك ونواحيها، وما تعتبره الثقافة السياسية التركية من مسئولية تركيا عن حماية أبناء الأمة التركية فى أى مكان، يوفر مبررا للتدخل التركى فى شمال العراق، كما أنه كفيل بتعقيد العلاقة بين الأكراد والتركمان فى المنطقة، خاصة إذا أدى الدعم التركى للتركمان إلى تشديد مطالبهم بما يحول دون تحقيق الطموحات الكردية فى كردستان العراق.

ولهذه الأسباب أيضا كان لدى تركيا مخاوفها من أن إسقاط نظام صدام حسين قد يحرمها من حكومة عراقية متعاونة فى قمع الحركة القومية الكردية، لهذا فإنها لم تكن متحمسة من وجهة نظر استراتيجية لشن حرب على العراق، وكان عليها أن تتعامل بحذر شديد مع سياسة التصعيد الأمريكى تجاه العراق، آخذة بعين الاعتبار الموازنة

بين أبعاد ثلاثة: البعد الأول هو تطورات أوضاع أكراد العراق والآثار التي يمكن أن تتركها على الأكراد في تركيا، والبعد الثاني هو الرأى العام التركى المعارض للحرب على العراق، والبعد الثالث هو مقتضيات الحفاظ على علاقات التعاون الاستراتيجى المهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الاختيار الذى استقرت عليه الحكومة فى تركيا، هو ربط مشاركتها فى الحملة العسكرية على العراق، بما فى ذلك السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضى العراقية لشن الحرب ضد العراق، بالسماح لقوات تركية بالتمركز فى شمال العراق لمتابعة تطورات المسألة الكردية وللحيلولة دون انزلاق الأوضاع هناك إلى مستوى تهديد المصالح التركية.

وقد تعطل مشروع التعاون التركى الأمريكى فى الحرب ضد العراق بسبب الخلاف بين البلدين على دور القوات التركية فى شمال العراق. فقد كان على الولايات المتحدة أن توازن بين رغبتها فى الفوز بتعاون تركيا معها من ناحية، وبين صيانة علاقة التعاون التى أقامتها عبر سنوات طويلة مع الأكراد العراقيين، وأيضا بين تجنب تحول النزاع فى العراق إلى صراع إقليمى يتدخل فيه جيران العراق لحماية مصالحهم المتعارضة، الأمر الذى قد يؤدى فى النهاية إلى إفشال المشروع الأمريكى وتهديد المصالح الأمريكية، بل وتهديد العراق نفسه.

أما بالنسبة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فإن علاقاته التاريخية بإيران كانت أحد العوامل الرئيسية التى ساهمت فى تشكيل موقفه من الحملة الأمريكية على العراق. فعلاقة إيران المتوترة مع الولايات المتحدة منذ تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية، وموقف التيارات والقوى الإسلامية المعادى للولايات المتحدة كانت تبرر للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية اتخاذ موقف معارض للحرب الأمريكية على العراق. أيضا فإن قيام الولايات المتحدة بغزو العراق ووقوفها على الحدود الغربية للجمهورية الإسلامية كان له أن يثير الكثير من أسباب القلق فى طهران، خاصة بعد أن كانت الجيوش الأمريكية قد أصبحت تقف على الحدود الشرقية لإيران منذ نجاحها فى إسقاط نظام طالبان فى كابول واحتلالها أفغانستان.

غير أن هذا لم يكن سوى جانب واحد من الصورة، فعلى الجانب الآخر فإن نظام صدام حسين الذى سعت الولايات المتحدة لإزالته كان يمثل أكثر أعداء إيران شراسة، منذ أن جرت بين البلدين أطول حرب عرفها العصر الحديث خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨. فى الوقت نفسه فإن الشيعة العراقيين لا بد وأن يتعاظم دورهم فى السياسة العراقية فى ظل أى نظام سياسى جديد، الأمر الذى يتيح لإيران فرصة أكبر فى التأثير على سياسات العراق ومستقبله. وبالطبع فإن بعض احتمالات المدى الأبعد ليست كلها فى صالح إيران، فعراق ديمقراطى علمانى له علاقات تحالف استراتيجية مع الولايات المتحدة يمكن له أن يمثل تهديدا جديا لنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران، إلا أن

ضغوط الموقف لم تكن تسمح لإيران بأن تأخذ هذا المدى البعيد بشكل جدى وهى تتعامل مع المشكلة العراقية المتفجرة والتى لم تكن تنتظر التأجيل.

وكان على إيران الموازنة بين النوعين من الاعتبارات عند اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، وكان للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية موقعا مهما فى هذه السياسة الإيرانية، فاختارت طهران أن تجد لنفسها موطئ قدم فى عملية تغيير نظام صدام حسين، عبر السماح للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالمشاركة فى مؤتمرات التنسيق بين قوى المعارضة العراقية، والمشاركة فى عضوية الهيئات القيادية التى أسفرت عنها هذه اللقاءات، خاصة وأن طهران كانت تدرك عجزها عن منع الولايات المتحدة من شن الحرب على العراق. ومن أجل الموازنة بين النوعين من الاعتبارات، قرر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالامتناع عن المشاركة فى العمليات العسكرية الأمريكية، كما امتنعت قيادة المجلس الأعلى عن الدخول للأراضى العراقية إلا بعد سقوط النظام، حتى لا تكون هناك أية شبهة لمشاركتها فى القتال إلى جانب الأجنبي، وحتى يمكنها أن تحتج بأنها إنما مضطرة للتعامل مع واقع الاحتلال الجديد الذى لم تسهم فى صنعه.

ومع تسارع العد التنازلى لبدء الهجوم العسكرى الأمريكى على العراق، زادت وتيرة محاولات التنسيق بين فصائل المعارضة العراقية، وكان هناك ثلاث محطات مهمة فى هذا المجال. ففى يوليو عام ٢٠٠٢ عقد فى لندن مؤتمر حضره عدد كبير من الضباط العراقيين الموجودين بالمنفى، فوجهوا دعوة للقوات المسلحة العراقية للانقلاب على النظام، واتفقوا على تشكيل مجلس عسكرى للتنسيق مكون من ١٥ عضوا، ودعوا لتأسيس نظام حكم ديمقراطى يخلف نظام الرئيس صدام حسين.

غير أن التطور الأكثر أهمية فى هذا المجال تمثل فى انعقاد مؤتمر المعارضة العراقية فى لندن فى ديسمبر ٢٠٠٢، وهو المؤتمر الذى حضره ستة فصائل عراقية رئيسية، هى: الحزب الديمقراطى الكردستانى، والاتحاد الوطنى الكردستانى، والمؤتمر الوطنى العراقى، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والحركة الملكية الدستورية، وحركة الوفاق الوطنى العراقي، بالإضافة إلى حزب الدعوة الإسلامية المنشق عن حزب الدعوة. وكانت مشاركة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى أعمال هذا المؤتمر حدثا مهما بسبب الثقل الذى يمثله، ولما دل عليه ذلك من تغيير فى سياسة طهران تجاه السياسة الأمريكية نحو العراق.

وقد أسفر هذا المؤتمر عن تشكيل لجنة المتابعة والتنسيق التى تم تكليفها بإدارة البلاد بعد سقوط النظام، وإن كان المؤتمر لم يخل من مشكلات بسبب ما اعتبر هيمنة من جانب المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وبسبب شكوى المعارضين من السنة مما

اعتبروه نزعة للتمييز والهيمنة الطائفية. وسوف تظل مسألة تمثيل السنة العراقيين تمثل مشكلة حقيقية فى المراحل التالية من عمل المعارضة العراقيـة، أو فـى مرحلـة تأسيس نظام سياسى جديد التى بدأت فى أعقاب سقوط نظام صدام حسين.

وكان من أهم ما لفت النظر فى هذا المؤتمـر هـو مقاومـة الولايـات المتحـدة الاتجـاه الذى دعا إليه عدد كبير من المشاركين والداعى لإعلان حكومة عراقية فى المنفى. فقـد رأت الولايات المتحدة أن حكومة مثل هـذه لا تعبر عـن الشـعب العراقـى الـذى مـازال القسم الأكبر منه حبيسا داخل حدود العـراق، وأن تشـكيل حكومـة فـى المنفـى يمكـن أن يفوت عليها فرصـة الفوز بتعـاون بعـض فئـات الداخـل العراقـى التـى قـد تعـتبر تشـكيل حكومة المنفى استبعادا لها من المشاركة فى تقرير مستقبل العراق.

وقد عقدت أحزاب "مؤتمـر لنـدن" نفسـها مؤتمـرا ثانيـا فـى كردسـتان العـراق قبـل نشوب الحرب بشهر واحد حاولت فيه تطوير الهيكل القيـادى لحكـم العـراق بعـد صـدام حسين، عبر ضمـان تمثيـل أفضـل للسـنة بضـم عدنـان البـاهجيجى إلـى عضويـة لجنـة المتابعة المصغرة، وهى المحاولة التى باءت بالفشل بسبب رفض السيد الباهجيجى هـذا القرار، الأمر الذى أبقى مشكلة تمثيل السنة العراقيين قائمة.

القوى السياسية العراقية فى مرحلة ما بعد سقوط صدام

امتدت تعقيدات والتباسات مرحلة الإعداد للحرب على العراق لتشمل مرحلة ما بعـد سقوط النظام وإن بشكل مختلف. فقد طرح سقوط نظام صدام حسـين وخضـوع العـراق للاحتلال الأجنبى علـى العراقييـن نوعيـن مـن المـهمات، همـا: التخلص مـن الاحتـلال وإعادة بناء نظام سياسى فعال يتيح تمثيل القوى السياسية والفئـات الاجتماعيـة المختلفـة فى العراق. والسؤال المطروح دائما وبإلحاح منذ دخول العراق فـى تلـك المرحلـة، هـو سؤال العلاقة بين هاتين المهمتين، وما إذا كانت إحداهما تسـبق الأخـرى، وأيـهما يجـب أن تكون له الأولوية، أو ما إذا كان من الممكن الجمع بينهما سواء من حيث الـتزامن أو الآليات والتكتيكات السياسية؟

وقد تم طرح هذا السؤال فى سياق محدد نتج عن الطريقة التى سقط بها نظـام صـدام حسين والتداعيات التى ترتبت عليه. فقد سقط النظام العراقى وسقطت معه كل علامـات السلطة والنظام فى العراق، ودخل البلـد فـى حالـة مخيفـة مـن انعـدام الأمـن والفوضـى وتعثر عمل المرافق العامة الأساسية، بحيث بـدا العـراق وكأنـه جمـع كبـير مـن النـاس يلتقون لأول مرة، وليس لديهم أى مـيراث مـتراكم مـن الإدارة والسلطة العامـة، الأمـر الذى وضع العلاقة بين مهمتى التحرير وإعادة البنـاء فـى سـياق فريـد تـرك أثـره علـى الإجابة التى طرحها الكثيرون على السؤال المطروح.

ومن المهم ملاحظة التغير الذى طرأ على القوى السياسية العراقية فى مرحلة ما بعد سقوط النظام بالمقارنة بمرحلة الحرب والاستعداد لها. وقد طرأ هذا التغير ليس نتيجة لظهور قوى سياسية جديدة بالمعنى التقليدي، ولكن بسبب انتقال ساحة الصراع السياسى من خارج العراق إلى داخله، فقد أدى هذا التطور إلى فتح المجال السياسى أمام الملايين من العراقيين الذين لم تتح لهم الفرصة طوال عدة عقود للمشاركة السياسية المستقلة. وبالطبع فإن سنوات القمع الطويلة كانت قد تركت آثارها على قسم كبير من هؤلاء. فباستثناء العدد القليل من العراقيين الذين تحملوا دفع التكلفة العالية للمشاركة السياسية، والذين أجبر القسم الأكبر ممن بقى على قيد الحياة منهم على الهجرة إلى خارج البلاد، فإن الملايين من المواطنين العراقيين لم تتح لهم لسنوات طويلة فرصة المشاركة فى حياة سياسية شبه صحية، ومن ثم فإنهم حرموا من فرصة تكوين توجهاتهم السياسية بشكل طبيعى يسمح بتكوين التنوع الطبيعى المتوقع فى مجتمع كبير كالعراق. وكل ما كان لدى هؤلاء هو تطلع مشروع للتعبير عن الذات وتعويض معاناة سنوات القمع الطويلة. ولأن سنوات القمع حرمت المجتمع العراقى من التحول من الحالة المجتمعية إلى الحالة السياسية، فإن تلك الملايين الواسعة كانت عند لحظة سقوط النظام على حالتها المجتمعية الخام التى دخلت بها إلى الساحة السياسية العراقية دون التهذيب والتأطير الذى توفره المشاركة السياسية. فى هذا الإطار برزت ثلاث قوى اجتماعية-سياسية رئيسية، هى الشيعة والسنة والعشائر. وأصبحت هذه القوى فواعل أساسية فى ساحة السياسة العراقية.

وربما كان الشيعة العراقيون أفضل حالا من السنة بسبب ما أدت له سنوات الاضطهاد الطويلة وخبرات المقاومة فى المنفى والداخل من اكتساب خبرات سياسية وأطر تنظيمية تمثل رصيدا فى المرحلة الحالية. ومع هذا فإن القسم الأكبر من الشيعة ظلوا خاضعين لقمع نظام صدام حسين الغاشم، الأمر الذى لم يساعدهم على الخروج من حالة الطائفية الخام إلى حالة سياسية أكثر رقيا. وقد ظهرت علامات ذلك بمجرد سقوط النظام عندما ظهر على الساحة التيار العريض الذى يقوده الزعيم الدينى الشاب مقتدى الصدر، مستفيدا من رصيد فريد من الطائفية والمكانة العائلية وراديكالية الغضب المتراكم. وكان أول ظهور علنى لهذا التيار على ساحة السياسة العراقية داميا عندما تورط بعض مؤيديه فى اغتيال السيد عبد المجيد الخوئى العائد من الخارج. وقد استمر هذا التيار منذ ذلك الحين فى استغلال الفرص المختلفة لاستعراض قوته والعمل على إزاحة منافسيه المحتملين من القيادات الدينية الشيعية، بدعوى التمييز بين الحوزة الناطقة والحوزة الصامتة، فالأولى هو الحوزة المناضلة التى تتجسد فيه، بينما تمثل الثانية الحوزة التقليدية الحريصة على تقاليد الحوزة التى تنأى بنفسها عن المشاركة فى الحياة السياسية بشكل مباشر.

أما العشائر العراقية فقد عادت للظهور على الساحة السياسية باعتبارها شكل التنظيم الاجتماعي الطبيعي الذى ينتظم فى إطاره القسم الأكبر من العراقيين، بعد أن دمرت ديكتاتورية صدام حسين مؤسسات التضامن الحديثة التى كان المجتمع العراقى قد نجح فى تأسيسها عبر عقود الحداثة الأولى. وبرغم مشاركة العشائر العراقية المختلفة فى عضوية مجلس عشائر العراق، إلا أنه من الصعب الحديث عن توجه محدد تشترك فيه العشائر العراقية المختلفة. فبينما تميل العشائر الشيعية لتبنى مواقف معتدلة، فإن العشائر السنية تميل لتبنى مواقف متشددة تركز على نقد الاحتلال والمطالبة برحيله والتحفظ على المؤسسات السياسية التى يقيمها، خاصة مجلس الحكم الانتقالى الذى لا يمثل فيه السنة سوى بنصيب محدود. ومع هذا فإن العشائر العراقية إجمالا وبحكم طبيعتها كمنظمات تحاول حماية مصالح أفرادها اليومية وليس فقط المصالح بعيدة المدى، فإنها بشكل عام تتبنى مواقف أقل اندفاعا، فى إطار سعيها لتجنب التورط فى مواجهات مع قوات الاحتلال تضر بمصالح أبنائها، مستفيدة فى ذلك بالتراث والخبرة الطويلة المميزة لزعماء العشائر فى التفاوض مع السلطات والأطراف السياسية المختلفة لحماية مصالح أبناء العشيرة، التى ليست كلها مصالح سياسية.

أما السنة العراقيون فإنهم بعد أن تخلوا لسنوات طويلة عن محاولة إقامة منظمات سياسية تمثلهم بسبب الارتباك الذى نتج عن الطبيعة العشائرية والطائفية لحكم صدام حسين، فإنهم باتوا الخاسر الأكبر فى الوضع الراهن للعراق. فالسنة العراقيون يعانون اليوم، ولأول مرة منذ تأسيس العراق الحديث، من اغتراب وتهميش عن النظام السياسي، الأمر الذى يظهر فى رد الفعل الغاضب الذى تعبر عنه زعامات العشائر السنية، وكذلك أعمال المقاومة المسلحة والاضطرابات التى تتركز فى المناطق السنية الواقعة فى محافظات بغداد وتكريت والأنبار ونينوى وديالى. ومع هذا فإن الصفة المسلحة للاحتجاج السنى لا تدل على تبلور أى برنامج سياسى يتجاوز مستوى الاحتجاج ومقاومة الوجود العسكرى الأمريكى للتعامل مع مشكلات بناء عراق جديد.

فعراق اليوم يقف فى مفترق طرق، ومستقبل هذا البلد بات مفتوحا على كافة الاحتمالات، بدءا من نجاحه فى بناء نظام سياسى يضمن تمثيل القوى السياسية والجماعات القومية والدينة الرئيسية فى العراق، ويعمل بكفاءة مناسبة وبقدر ملائم من الديمقراطية وحقوق الإنسان، انتهاء بتقسيمه بين دويلات قومية ودينية مصحوبا بحرب أهلية قاسية بين الفئات العراقية المختلفة. وعلى عكس ما يذهب إليه الكثيرون فى العالم العربي، فإن قضية الاحتلال الأجنبى هى القضية الأقل أهمية فيما يتعلق بمستقبل العراق، فالأمريكيون وغيرهم من القوات المحتلة إلى رحيل لا محالة، لأن عصر الاستعمار التقليدى قد انتهى منذ زمن بعيد، ولم تعد السيطرة العسكرية المباشرة هى الأسلوب المناسب لتحقيق أهداف ومصالح الدول الاستعمارية. وتقترب لحظة رحيل

قوات الاحتلال كلما نجح العراقيون فى بناء نظام سياسى فعال، فعندها تنتفى مبررات القوات الأجنبية فى هذا البلد. أما استمرار حالة الفوضى فى العراق فإنه يوفر الظروف والمبررات لاستمرار الاحتلال الأمريكي، وإن لم يكن ليحقق بالضرورة أى مصلحة أمريكية ذات شأن، فالعراق المضطرب الذى نراه الآن هو عبء عسكرى واقتصادى على قوى الاحتلال، كما أنه مصدر للإحراج وعلامة على الفشل. أما نفط العراق الذى يمثل مصلحة أمريكية مهمة فى العراق، فإنه فى ظروف الاضطراب الراهن مجرد ثروة مدفونة فى الرمال غير قابلة للإنتاج ولا للتصدير إلا بشكل هامشي. وقد تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة للانسحاب من العراق فى مواجهة الكلفة الباهظة للاحتلال، ولكن الانسحاب الأمريكى فى ظل حالة الاضطراب الراهن لن يكون سوى إشارة البدء لتوسيع نطاق الصراعات الاجتماعية والسياسية، وليصبح العراق أكثر قربا من السيناريو الأسوأ.

فمشكلة العراق، مثله فى ذلك مثل عدد كبير من الدول العربية بعد سنوات طويلة من القمع وتغييب السياسة وتصفية النخب السياسية والمجتمع السياسى بأساليب مختلفة، هى أنه يواجه نفسه لأول مرة طارحا على نفسه أسئلة الهوية الوطنية وأسس تكوين المجتمع السياسى والشرعية. فدولة العراق لم تتأسس نتيجة للاختيار الحر لأهلها من أبناء الجماعات القومية والدينية المختلفة، ولكنها تكونت نتيجة لقرار السلطات الاستعمارية جمع ثلاثة ألوية من تلك التابعة للدولة العثمانية معا مكونة منها دولة العراق، وفارضة عليها أسرة مالكة قادمة من الحجاز، تستمد شرعيتها من أسباب المكانة الدينية والإسهام فى قيادة حركة القومية العربية، وهى أسباب لا تنتمى إلا بشكل هامشى للمجتمع العراقى بكل تعقيداته.

ومع أن قيام البريطانيين بتنصيب ملك هاشمى على العراق لا يخلو من اعتبارات مكافأة الهاشميين على وقوفهم إلى جانب البريطانيين فى الحرب ضد الأتراك، فإن هذا السبب لا يلخص قضية السلطة والحكم فى العراق لحظة تكوينه فى مطلع العشرينيات، فالعراق حديث التكوين لم يكن بقادر فى ذلك الوقت على إفراز قيادة وطنية تحظى بقدر مناسب من الإجماع والتأييد المنتشر عبر خطوط الانقسام المختلفة السائدة فى العراق، بحيث إنه كان من شبه المستحيل اختيار قيادة حاكمة للعراق من بين العراقيين أنفسهم، فالهوية الوطنية العراقية لم تكن قد تكونت بعد، وكان القسم الأكبر من العراقيين لا يرى نفسه جزءا من شعب عراقى لم يكن قد ولد بعد، وإنما كان يرى نفسه جزءا من عشيرة أو طائفة أو أقلية قومية، وبالتالى فإن اختيار مثل هذا كان من الطبيعى أن يفسر باعتباره انحيازا للفئة التى اختير من بينها الحاكم الجديد، وكان له بالتالى أن يثير احتجاج الفئات التى ترى فى مثل هذا القرار تهميشا لها، أما المقاومة التى واجهها النظام الملكى المدعوم بالبريطانيين، وخاصة ثورة العشائر الشيعية فى العشرينيات،

فإنها لم تكن تعبر عن المجتمع العراقى بكل طوائفه، ولكنها كانت تعبر عن العشائر أولا، وعن الشيعة فى المناطق الريفية ثانيا.

لقد تمكن النظام الملكى فى العراق من الاستمرار لما يزيد على ثلاثة عقود من الزمان، ولم يكن هذا الاستمرار نتيجة للقمع الذى مارسه الحكم الملكى وفقط، ولكن أيضا لأن العراق لم يكن قد تمكن بعد من بناء مجتمع سياسى وقيادة سياسية وطنية يمكنها أن تكون بديلا عن النظام القائم، وبالتالى فإن فعاليات المجتمع العراقى لم تجد أمامها بدا من القبول بسلطة النظام الملكى لتسيير أمور المجتمع والاقتصاد. وبالطبع فإن استقرار النظام الملكى لم يكن كاملا، وكانت هناك دائما مظاهر للمقاومة وعدم الاستقرار، بسبب العوار الذى أصاب شرعية النظام الملكي، ولكن مستوى عدم الاستقرار الذى عانى منه النظام الملكى لم يكن كافيا للإطاحة به، فاستمر لأكثر من خمسة وثلاثين عاما. وفى خلال هذه الفترة بدأت ملامح المجتمع السياسى العراقى والوطنية العراقية فى التكون، فظهرت أحزاب سياسية تعبر عن اتجاهات ومصالح مختلفة، ولكن أيا منها لم يكن يعبر عن جماعة قومية أو دينية معينة دون غيرها، وإن لعب النشطاء السياسيون من السنة العرب دورا رئيسيا فى كافة الأحزاب العراقية، موفرين اللحمة التى ربطت القسم الأكبر من أبناء الشعب العراقى بطوائفه المختلفة. وقد تعايشت الأحزاب العراقية والنخبة السياسية الناشئة مع النظام الملكى، إدراكا منها لضرورة الملكية الهاشمية فى العراق، فيما عرف بالحقبة الليبرالية فى تاريخ العراق الحديث.

استمر هذا الحال طوال الثلاثة عقود الأولى من عمر النظام، ولكن منذ نصف الأربعينيات الثاني، دخل المجتمع السياسى العراقى مرحلة جديدة فى تطوره، حيث أخذت أحزاب راديكالية متنوعة تعرف طريقها لعقول وقلوب الجيل الأحدث من العراقيين، خاصة من أبناء الفئات الوسطى والفقيرة الذين حصلوا على قدر من التعليم الحديث أتاح لهم الانفصال بالمصالح والأفكار عن الأبنية الاجتماعية وهياكل القوى السياسية القديمة، واستحوذ الحزب الشيوعى وحزب البعث على تأييد القسم الأكبر من الفئات الصاعدة فى المجتمع العراقي. وكانت الطموحات السياسية لهذه الأحزاب من الجذرية بحيث إنها كانت تمثل تحديا حقيقيا للأوضاع التى استقرت خلال فترة الحكم الملكي، بما فى ذلك الآليات التى أخذت الهوية الوطنية العراقية فى التشكل وفقا لها.

غير أن الاستبداد والميول الاستبعادية العميقة التى ميزت حكومات ما بعد المرحلة الملكية، قد قضت على آليات تكون الهوية الوطنية والمجتمع السياسى العراقى التى تكونت فى المرحلة السابقة، فبينما تميز النظام الملكى بوجود عرش مهيمن يسعى لتدعيم صورته كممثل لكل العراقيين، ويعمل كمظلة تنشط تحتها أحزاب وقوى سياسية تمثل الأطياف المختلفة المكونة للعراق، وتتمتع فى إطارها بدرجة لا بأس بها من

الحرية والمساواة، الأمر الذى ساعد على تراجع أهمية السؤال حول الهوية القومية أو الطائفية للنظام الحاكم، فإن الميل للانفراد السلطة لدى النظم الراديكالية المتعاقبة، خاصة منذ الاستيلاء الثانى لحزب البعث على السلطة عام ١٩٦٨، وفر مبررا لطرح تساؤلات جدية حول شرعية الحكم، وحول هوية من يحكم، ومدى تمثيله للفئات المختلفة فى العراق، الأمر الذى تراجع بالعراق عن إنجازات المرحلة الأولى من تشكله لأول مرةٍ كدولة حديثة، فراحت الهوية الوطنية العراقية تعانى من التآكل، لصالح هويات قومية ومذهبية.

فالطبيعة "الخارجية" للنخبة الملكية الحاكمة أتاح لها أن تحتفظ لنفسها بمسافات متساوية –إلى هذا القدر أو ذاك- من الفئات المختلفة المكونة للمجتمع العراقي، الأمر الذى أتاح لجميع هذه الفئات الفرصة للتفاعل على قاعدة المساواة فيما بينها وفى علاقتها بالسلطة العليا، الأمر الذى أتاح مناخا صحيا للتفاعل الحر والطوعى بين تلك الفئات، وساعدها على التقدم فى اتجاه بلورة هوية وطنية عراقية. أما بعد إزالة العرش وما مثله من قوة حاكمة خارجية تتمتع بقدر من الحياد –الواقعى أو الافتراضي- بين الفئات العراقية المختلفة، فقد انتفى طابع المساواة والطوعية عن العلاقات بين الفئات العراقية المختلفة، كما انتفت المسافات المتساوية التى فصلت كل منها عن السلطة العليا، الأمر الذى جعل طرح سؤال طبيعة السلطة ونصيب كل فئة منها طرحا طبيعيا منطقيا، حتى إنه أصبح السؤال الأساسى الحاكم للحياة السياسية فى العراق.

فإذا كان إخفاق النظام الملكى فى استيعاب الأحزاب الراديكالية الصاعدة فى إطاره قد أدى إلى انهيار النظام الملكى وتعطل عملية التكون الطوعى للمجتمع السياسى والهوية الوطنية، فإن إخفاق النظم الجمهورية الراديكالية قد أدى إلى انهيار النظام الجمهورى أيضا، ولكن الأهم من هذا فإنه أدى إلى انهيار الهوية الوطنية والمجتمع السياسي، وارتداد الناس فى العراق إلى هويات مذهبية وقومية كانت قد أخذت فى الذوبان فى العراق الحديث.

ويعد هذا التطور فى العراق تراجعا عما تم إنجازه فى مرحلة الحكم الملكى، وجزء من الحكم الجمهورى، من درجة معقولة من تبلور الهوية الوطنية وتكون المجتمع السياسى العراقي، ولكنه لا يعد مع ذلك عودة إلى ما كان عليه الحال قبل تكون دولة العراق، بل إلى وضع أكثر صعوبة وتعقيدا من ذلك بكثير. ففى مرحلة ما قبل تكون العراق لم تكن طوائف العراق وقومياته موجودة إلا بمعنى مجازي، إذ لم تكن تلك القوميات والمذاهب تدرك نفسها ككيانات موحدة وكمصدر للهوية السياسية. فقد كان العراق فى مرحلة ما قبل تكون الدولة مجتمعا تقليديا تهيمن عليه العشائرية، وتنحصر التفاعلات بين أبنائه فى المستوى المحلى الضيق فى القرى والنواحى والبلدات، إذ لم يكن هناك تفاعل على مستوى يشمل أقساما كبيرة من جغرافية العراق الشاسعة، ناهيك

عن العراق كله؛ لأن تفاعلات من هذا النوع تتطلب وجود بنية تحتية قوية من وسائل المواصلات والاتصالات توفر قنوات التفاعل بين أبناء العراق، وهو ما لم يكن متاحا فى تلك المرحلة المبكرة من التطور الاقتصادى والاجتماعي. وبالتالى فإن أهل ما يعرف اليوم بالعراق لم يكونوا يتفاعلون سوى فى حدود فضاء ضيق لا يسمح بتكوين هويات تتجاوز كثيرا المستوى المحلى الضيق، الأمر الذى لم يكن يسمح لا بتكون هوية وطنية عراقية، ولا حتى هويات طائفية وقومية تتجاوز النطاق المحلى لتشمل أبناء القومية أو المذهب الواحد فى كل العراق.

وليس المقصود بذلك القول أنه لم يكن هناك شيعة أو سنة أو تركمان أو أكراد فى عراق ما قبل الدولة الوطنية، فكل هذه الفئات كانت موجودة بالفعل، ولكن أبناء هذه الفئات لم يكونوا يدركون أنفسهم كأعضاء فى جماعة تمثل قاعدة لهوية وتحرك سياسي. ويختلف هذا كثيرا عما نراه الآن فى العراق، حيث يتصرف شيعة العراق وسنته وتركمانه وأكراده وغيرهم كجماعات قومية ومذهبية لها مطالب سياسية. تسييس الانتماءات المذهبية والثقافية، إذن، هو الفارق الجوهرى بين عراق اليوم وعراق العشرينيات، وسعى كل فئة عراقية للحصول على نصيب من السلطة السياسية هو التحدى الأكبر الذى يواجه عراق اليوم، لأنه لا يوجد معيار واضح متفق عليه يمكن استخدامه كأساس للتراضى حول شكل اقتسام السلطة، فكل جماعة ترى لنفسها حقوقا تعتبرها الفئات الأخرى غير مشروعة أو غير مبررة وخصما من حقوق الآخرين، الأمر الذى يجعل عراق اليوم مواجها بتحد حقيقى هو تحدى بناء سلطة تتمتع بصفات التمثيل والشرعية.

هكذا بدت ساحة السياسة العراقية بعد سقوط النظام، وفى هذا السياق تصرفت القوى السياسية العراقية المختلفة، وقد تأثر كل ذلك وتفاعل مع سياسة أمريكية مضطربة مليئة بالثغرات.

ولقد توزعت وتطورت مواقف القوى السياسية العراقية فى إطار الحقائق الجديدة بمعدلات سريعة. وكان أول وأسرع الأطراف التى بادرت بالتحرك هى تلك الأطراف التى شاركت فى جهود المعارضة الخارجية، وخاصة المؤتمر الوطنى العراقى وزعيمه أحمد جلبى الذى سارع بالوصول إلى العراق بمساعدة أمريكية، كما قام بنشر قواته المحدودة فى بعض مدن العراق للإيحاء بمساهمته فى إسقاط النظام حتى يجنى مقابلا لذلك يساعده على تثبيت موقعه فى العراق الجديد. وكان الجلبى ومعه عدد حركة الوفاق الوطنى العراقى والحركة الملكية الدستورية من المطالبين بقيام الولايات المتحدة بتسريع عملية نقل السلطة للهيئة التى سبق أن شكلتها المعارضة فى الخارج، واعتبروا تلكؤ الأمريكيين فى تنفيذ هذا المطلب نوعا من المماطلة والنكث بالوعود وحرمانا للشعب العراقى من حقه فى حكم نفسه. ومن الممكن فهم المطلب الذى سعت

لتحقيقه هذه الأطراف فى إطار إدراكها لمحدودية نفوذها داخل العراق، وبالتالى سعيها لتوظيف جهودها فى مرحلة ما قبل سقوط النظام لتحقيق مكاسب لا تستطيع تحقيقها فى المرحلة الجديدة إذا اضطرت للدخول فى منافسة سياسية مفتوحة.

الطرف الآخر الذى طالب بنقل سريع للسلطة السياسية للعراقيين هو الحركة التى يقودها رجل الدين الشاب مقتدى الصدر، والتى أدركت حجم التأييد الواسع الذى تتمتع به فى أوساط الشيعة، والذى يتيح فرصة الفوز بنصيب كبير فى أى انتخابات أو طريقة مشابهة لنقل السلطة للعراقيين. وكان استعجال السيد مقتدى الصدر لتحقيق هذا المطلب ناتجا عن إدراكه أن اللحظة التالية مباشرة لسقوط النظام تمثل فرصته الذهبية فى احتلال مكانة الصدارة فى العراق الجديد، قبل أن يتاح للقوى السياسة العائدة من الخارج وما قد يظهر من قوى سياسية جديدة من تحسين مواقعها فى الداخل العراقى الذى غابت عنه طويلا.

فقد رأى بعض المتحمسين من الشيعة فى سقوط نظام صدام حسين فرصة لرفع الظلم التاريخى الذى وقع على الشيعة، وبرغم أن أنصار هذا التيار الذى يمثله رجل الدين الشاب مقتدى الصدر لم يتورطوا فى مقاومة الأمريكيين عسكريا، إلا أنهم دخلوا فى مشاحنات واحتكاكات متكررة مع الأمريكيين، ويبدو أن استراتيجيتهم تقوم على دفع الأمريكيين للانسحاب؛ ليتولى الشيعة الأفضل تنظيما والأكثر عددا الانفراد بالعراق، مستفيدين فى ذلك من ضعف الفئات والجماعات السياسية الأخرى. وفى إطار التنافس بين الزعامات والمرجعيات الشيعية المختلفة، مزج التيار المتشدد بقيادة مقتدى الصدر بين التطرف الدينى والقومي، فراح يهاجم رجال الدين الشيعة من أصول إيرانية داعيا إلى عراقية الحوزة العلمية، ومتحديا بذلك التقاليد المستقرة لدى الشيعة منذ قرون عدة، وهو انتقاد يخص بالذات السيد السيستانى ذا الأصول الإيرانية، والذى يعد المرجع الدينى الذى يتمتع بالعدد الأكبر من الأتباع بين علماء الشيعة العراقيين.

أما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الحزب الأكثر أهمية فى مرحلة التحضير لإسقاط النظام فإنه لم يندفع فى المطالبة بتسليم الحكم لهيئات المعارضة العراقية القادمة من الخارج، بسبب إدراكه أن المكانة التى حصلت عليها بعض القوى فى مؤسسات المعارضة ما قبل إسقاط النظام، لا تتناسب مع ما تمتع به هذه الأحزاب فى الداخل العراقي، وأن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية يمكنه تحقيق المزيد من المكاسب إذا أتيحت الفرصة لمنافسة حقيقية بين الأحزاب العراقية فى الداخل. بعبارة أخرى، فإن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية كان يدرك أن مستوى تطوره المؤسسى ونفوذه الجماهيرى يتيحان له الحصول على نصيب كبير فى مؤسسات الحكم فى العراق الجديد، الأمر الذى ساعده على تجنب الاندفاع لتحقيق مكاسب سريعة، وخاصة وهو يدرك جيدا حاجة كل الأطراف، خاصة الأمريكيين، لتعاونه وللشرعية السياسية التى

يمكن أن يوفرها لهم كأهم زعامة شيعية دينية وسياسية معتدلة، وبسبب البنية المؤسسية القوية التى يتمتع بها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وقواته العسكرية.

وقد ترافقت استراتيجية المجلس الأعلى للثورة الإسلامية مع تحول مهم فى توجهاته الإيديولوجية، فقد خفف المجلس الأعلى ممثلا فى شخص زعيمه ومؤسسه السيد باقر الحكيم من الحديث حول نيته إقامة نظام إسلامي، كما كف عن اعتبار مبدأ ولاية الفقيه صالحا للعراق، وراح يظهر درجة أعلى من تفهم الطبيعة التعددية للمجتمع العراقي، والحاجة لإقامة نظام سياسى يعكس هذا التنوع. وقد حرص السيد الحكيم على التصرف بطريقة تجعل منه موضعا للإجماع السياسى من جانب كثير من فرقاء المجتمع السياسى العراقي، فبرغم مشاركة السيد الحكيم فى عملية التحضير السياسى لإسقاط النظام، إلا أنه رفض المشاركة فى العمليات العسكرية الأمريكية التى أدت إلى إسقاط نظام صدام حسين بدعوى معارضته إسقاط النظام عن طريق تدخل عسكرى أجنبي. ويعتبر هذا القرار تكتيكا ماهرا للحفاظ على المكانة والمصداقية السياسية للحكيم والمجلس الأعلى، لتجنيبهما الظهور بمظهر العملاء للولايات المتحدة، ولتجنب الظهور كما لو كان السيد الحكيم قد دخل العراق على ظهر دبابة أمريكية، وهى السمعة التى مازالت تلاحق بعضا من الرموز السياسية المهمة للمعارضة العراقية، الأمر الذى يتيح للمجلس الأعلى كسب تعاطف، وربما تأييد، فئات من خارج فئات مؤيديه التقليديين. ويعكس الفارق بين تكتيك السيد الحكيم والتكتيك الذى اتبعه أحمد الجلبى فى هذا المجال الفارق بين حجم التأييد الذى يتمتع به كل منهما. فبينما يدرك الجلبى أن حجم دوره فى عراق المستقبل يتوقف على المكاسب التى يستطيع أن يحققها فى ظل مرحلة الاضطراب التى تلت إسقاط النظام، فإن السيد الحكيم على العكس من ذلك يدرك أن فرصته تزيد فى ظل نظام مستقر يغلب عليه الطابع المؤسسى.

وفى هذا الإطار يأتى موقف القوى السياسية العراقية من الاحتلال الأمريكي. وقد تبلورت بعض الاتجاهات العامة من هذه القضية، فبشكل عام تميل القوى السياسية والاجتماعية التى ترى أن قوتها ونفوذها يصل مدى كافيا فى لحظة الاضطراب وانعدام الأمن التالية لسقوط النظام، وتلك التى تريد الحصول على عائد استثمارها السياسى عندما وقفت إلى جانب الولايات المتحدة فى مرحلة التحضير للحرب، هذه القوى تميل إلى المطالبة بتسريع إنهاء الاحتلال وتسليم السلطة للعراقيين. وبينما تتبنى القوى التى تتمتع بتأييد شعبى قوى سياسة تقوم على التصعيد المحسوب مع السياسة الأمريكية، وهو ما يمكن ملاحظته فى السياسة التى يتبعها السيد مقتدى الصدر، فثقة مثل هذه القوى فى أنها سوف تتمتع فى كل الأحوال بمكانة مهمة فى السياسة العراقية تجعلها ميالة لتجنب المغامرة بدخول مواجهة مكشوفة مع قوات الاحتلال، فإن القوى

التى لا تتمتع بمثل هذا التأييد الشعبى فإنها تجد نفسها مضطرة فى النهاية بما يسمح به الأمريكيون، مكتفية بتوجيه الانتقادات لسياساتهم.

أما القوى التى ترى أن وضعها سيكون أفضل حالا فى ظل وضع مؤسسى مستقر فإنها لا تبذل جهدا خاصا لمقاومة الاحتلال، على العكس فإنها تحاول الاستفادة من وجود الاحتلال للمساعدة فى استعادة الأمن والاستقرار، وتجنب تدهور الوضع إلى حالة الفوضى الشاملة التى يحارب فيها الجميع ضد الجميع، فتتعاون مع السياسة الأمريكية، مع استمرار مطالبتها دون ضغط أو إلحاح بإنهاء الاحتلال. ويظهر هذا بشكل خاص فى موقف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذى يرى أن الطريق الأقصر لتحقيق الجلاء الأمريكى عن العراق هو الإسراع باستعادة الأمن والنظام والاستقرار وبناء نظام سياسى مستقر. ويواجه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية اختبارا حاسما فى مرحلة ما بعد اغتيال السيد باقر الحكيم، حيث مازال السؤال مطروحا عما إذا كان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية سيستطيع التمسك بنفس الاستراتيجية فى مرحلة ما بعد الحكيم، أم أنه سيذهب إلى مسارات أخرى تحت إغراء القوى الشيعية والضغوط الراديكالية المتوافرة فى بلد يخضع للاحتلال.

ويشارك المجلس الأعلى للثورة الإسلامية نفس الاستراتيجية أحزاب الأقلية السياسية التى لا تستند إلى رصيد قوى فى التعاون والصلات مع الأمريكيين، والتى لا توجد لديها فرصة حقيقية لتجاوز حالة حزب الأقلية لتصبح أحزابا كبيرة تتمتع بتأييد واسع أى كانت الظروف التى يمر بها العراق، وينطبق هذا بدرجة كبيرة على الحزب الشيوعى العراقى وعلى تيار الوسط الديمقراطى ذى الاتجاهات الليبرالية. فالصيغة المثلى التى تتحقق فيها مصلحة مثل هذه الأحزاب هى نظام سياسى مستقر تحكمه المؤسسات ودستور تحترم فيه حقوق الإنسان وحقوق الأقليات السياسية.

أما القوى السياسية الغاضبة التى ترى فى استقرار الوضع فى العراق وفى إنشاء نظام سياسى جديد يعكس توزيع القوة الجديد فى المجتمع العراقى تهميشا وحرمانا لها من مكانة كانت تتمتع بها، فإنها تعمل بإلحاح لمقاومة الوجود الأمريكي، ولإضعاف المؤسسات السياسية التى يحاول الأمريكيون إقامتها، ولتحويل حكم العراق إلى مهمة مستحيلة، بالعمل على إثارة غضب المواطنين ضد الاحتلال عبر استهداف البنية التحتية، وربما المساهمة فى تعكير الأمن العام. ويطبق هذا بشكل خاص على الجماعات غير المعروفة سياسيا، والمعبرة عن المظالم التى يشعر بها السنة العراقيون. وتقوم هذه القوى بمخاطرة كبيرة، فهى بينما ترفض ما يمكن أن يتيحه لها نظام سياسى جديد مستقر فى العراق، فإنها تراهن على ما يمكن أن تتيحه لها حالة اضطراب الأمن من فرص تستفيد منها فى انتزاع مكانة أفضل، مع كل ما يمكن أن ينطوى عليه استمرار حالة اضطراب الأمن من تعريض مستقبل العراق للمخاطر.

فالمواقف والسياسات المختلفة التى تتبناها القوى السياسية العراقية من الاحتلال الأمريكى وخططه فى العراق، هى فى أغلب الأحيان تعكس طبيعة مصالح ومواقع هذه القوى فى المشروع الأمريكى فى العراق، ولا تعبر - إلا فى الجزء القليل - عن مواقف مبدئية من الاحتلال. وسوف يتحدد مصير العراق فى النهاية نتيجة تفاعل هذه القوى مع سياسات الاحتلال، وسوف يكون الناتج النهائى لهذا التفاعل بعيدا إلى حد ليس قليل عن مشروع وطموحات أى قوة عراقية محددة أو الولايات المتحدة نفسها.

ومن المفارقات أن المقاومة العسكرية التى تبديها القوى العراقية المتشددة قد أرغمت الولايات المتحدة على تعديل سياساتها فى العراق بطريقة تخدم بدرجة أكبر مصالح القوى المعتدلة، وهو ما يمكن ملاحظته فى تخلى واشنطن عن محاولة حكم العراق حكما عسكريا مباشرا، واضطرارها البدء فى مرحلة تشكيل هيئات عراقية ذات طابع سياسى لتشارك فى حكم العراق، واضطرارها أيضا إلى الموافقة على إعطاء دور سياسى أكبر للأمم المتحدة فى صياغة مستقبل العراق.

الفصل الثالث

الاقتصاد العراقي في ظل الحرب والنكبة

أحمد السيد النجار



ربما يكون ما تعرض له الاقتصاد العراقى منذ قيام نظام الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين بغزو الكويت مما أشعل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وما تلا ذلك من حصار طويل وحتى العدوان الأمريكي-البريطانى على العراق واحتلاله فى ربيع عام ٢٠٠٣، هو أسوأ ما تعرض له أى اقتصاد لبلد فى حجم العراق ومستوى تطوره فى العصر الحديث. وقد وصل هذا الاقتصاد إلى ذروة مأساته فى الوقت الراهن حيث تراجع الناتج المحلى الإجمالى للعراق بصورة درامية بعد تدمير منشآت إنتاج السلع والخدمات، وتحطيم البنية الأساسية بصورة أدت إلى انهيار المرافق، وأيضا بسبب تعطل إنتاج النفط وتصديره فى بلد يعتمد بشكل أساسى على إنتاج وتصدير النفط.

وقبل تناول الوضع الراهن للاقتصاد العراقى فى ظل الاحتلال، فإنه من الضرورى أن نحاول تبين الأسباب الاقتصادية وراء الحملة الاستعمارية الأمريكية-البريطانية ضد العراق..

أولا: النفط العراقى والاستراتيجية النفطية الأمريكية:

ظل هدف السيطرة الأمريكية على النفط العراقى مختفيا خلف جبال من التصريحات الرسمية الأمريكية ذات الطابع الدعائى التى أشارت دائما إلى أن الهدف من الحملة على العراق، هو نزع أسلحة الدمار الشامل التى ادعت الولايات المتحدة أن هذا البلد يمتلكها، أو إسقاط نظام صدام حسين لبناء نظام ديمقراطي، وغيرها من الادعاءات الأمريكية التى تدرك الإدارة الأمريكية قبل أى أحد آخر أنها غير صحيحة.

ورغم التواطؤ الرسمى الأمريكى للتغطية على الأهداف الحقيقية للحملة على العراق، فإن لورانس ليندساي، مستشار الرئيس الأمريكى للشئون الاقتصادية قد صرح فى سبتمبر ٢٠٠٢، عندما كانت واشنطن تقوم بتصعيد التوتر مع العراق توطئة للعدوان عليه، بأن النفط هو الهدف الرئيسى لمساعى الولايات المتحدة لشن هجوم عسكرى ضد العراق. وكان ذلك التصريح يمثل صراحة غير معتادة من المسئولين الأمريكيين حول الهدف الرئيسى الحقيقى من الحملة الأمريكية العدوانية ضد العراق، بعيدا عن الأهداف الدعائية المشار إليها آنفا. ولم ينقض عام ٢٠٠٢، حتى تم الإعلان عن استقالة لورنس ليندساي، الذى ربما يكون قد أقيل على الأرجح، لأنه ببساطة كان نغمة نشاز وسط جوقة الكذب التى شكلتها الإدارة الأمريكية وعلى رأسها الرئيس الأمريكي، بشأن العراق وأسلحته وأهداف الحملة عليه. وكان "معهد بيكر للسياسة العامة" الذى يشرف عليه وزير الخارجية والخزانة الأمريكى الأسبق جيمس بيكر، قد

توصل فى دراسة أخيرة له، إلى أن "إحدى النتائج بعيدة المدى لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، هى ضرورة اتجاه الولايات المتحدة لتكثيف البحث عن مصادر جديدة لوارداتها النفطية". وأكدت الدراسة أنه "ما لم يحدث تغيير جذرى فى سياسة الاستثمار النفطى فى العراق، فإنه لن يكون هناك بديل جاهز لما تملكه المملكة العربية السعودية من احتياطيات نفطية مؤكدة وهائلة وطاقات إنتاجية احتياطية كبيرة".[١]

والنفط كهدف رئيسى من العدوان الأمريكى ضد العراق، يتمثل فى السيطرة على نفط العراق الذى يملك احتياطيات نفطية هائلة تبلغ ١١٢,٥ مليار برميل أو نحو ١١% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط.[٢] علما بأن الولايات المتحدة بالذات، ترى أن الاحتياطيات العراقية من النفط تفوق كثيرا ما تعلن عنه بغداد. وتشير بعض التقديرات إلى أن الاحتياطيات العراقية من النفط يمكن أن تصل إلى ٣٢٤ مليار برميل أو ٢٦% من الاحتياطيات النفطية العالمية وبما يتجاوز كثيرا الاحتياطيات النفطية السعودية البالغة نحو ٢٦٤ مليار برميل. وكان وزير الطاقة الأمريكى الأسبق جون هارنجتون، قد أعلن فى عام ١٩٨٧، أن العراق يعوم فى الحقيقة على بحيرة من النفط، وأن احتياطياته ربما تفوق الاحتياطيات السعودية الضخمة التى تبلغ نحو ربع الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط.[٣]

كذلك فإن تكلفة استخراج النفط العراقى هى الأدنى فى العالم بما يشكل عامل إغراء مهم للشركات الأمريكية على السعى الحثيث للسيطرة عليه. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة استخراج برميل النفط فى العراق لا تتجاوز دولارا واحدا، مقارنة بنحو ٢,٥ دولار لاستخراج برميل النفط فى السعودية، ونحو ١٠ دولارات لاستخراج البرميل فى الولايات المتحدة الأمريكية. ومن المؤكد أن سيطرة الولايات المتحدة على النفط العراقى تجعلها قادرة على التحكم فى حجم الإنتاج العالمى من النفط، من خلال مضاعفة حجم الإنتاج العراقي. ويمكنها بالتالى أن تعمل على خفض أسعاره بشكل كبير بما يحقق مصلحة الولايات المتحدة كأكبر دولة مستهلكة ومستوردة للنفط فى العالم، حتى لو أدى ذلك إلى تدهور اقتصادى يصل إلى حد الكارثة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للنفط، وبالذات بالنسبة للدول التى تعتمد على النفط بشكل كامل تقريبا فى تحقيق دخلها وضمان مستويات معيشية عالية لمواطنيها مثل البلدان الخليجية. ويمكنها أيضا إذا تمكنت من امتلاك جزء من الاحتياطيات النفطية العراقية فى حالة نجاحها فى فرض تطبيق الدعوة اللصوصية لخصخصة النفط العراقي، أن تعمل على رفع أسعار النفط لمستويات عالية للإضرار بمنافسيها الرئيسيين الذين يستوردون احتياجاتهم من النفط كلية فى الوقت الحالى مثل اليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكوريا الجنوبية، أو الإضرار بمنافسيها الذين سيتحولون لاستيراد النفط خلال فترة قصيرة مثل الصين.

وحتى ندرك أهمية النفط للولايات المتحدة، فإن إجمالى الاحتياطيات الأمريكية من النفط لا يتجاوز ٢١ مليار برميل فى الوقت الراهن، فى حين يبلغ الاستهلاك الأمريكى الصافي، نحو ١٧مليون برميل يومياً، وهذا يعنى أن كل الاحتياطيات الأمريكية من النفط يمكن أن تنفذ خلال ما يقل عن ثلاثة أعوام ونصف العام فقط، لو اعتمدت الولايات المتحدة على نفطها كلياً. لكنها تعتمد بالأساس على استيراد النفط بدلاً من الاستنفاذ السريع لاحتياطياتها النفطية. وقد بلغت الواردات النفطية الصافية (الواردات من النفط مخصوماً منها الصادرات من منتجاته) للولايات المتحدة، نحو ١٠,٨ ملايين برميل يومياً فى المتوسط فى عام ٢٠٠١، فى حين يدور حجم الإنتاج الأمريكى من النفط حول مستوى ٦ ملايين برميل يومياً.[٤] وحتى فى ظل هذا المستوى من الإنتاج، فإن الاحتياطيات الأمريكية سوف تنتهى بعد ما يقل عن عشرة أعوام، لتصبح الولايات المتحدة معتمدة على استيراد النفط بشكل كامل. وفى الوقت الراهن فإن زيادة سعر برميل النفط بدولار واحد يعنى زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية الصافية بمقدار ٤ مليارات دولار سنوياً. أما عندما ينفذ الاحتياطى الأمريكي، فإنه وبفرض ثبات حجم الاستهلاك الأمريكى من النفط فإن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد سيعنى زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية بأكثر من ستة مليارات دولار فى العام. وللعلم فإن بريطانيا والنرويج ستتحولان إلى دولتين مستوردتين لكامل احتياجاتهما من النفط قبل نهاية العقد الأول من القرن الحالي، كما أنه بعد عقدين ستنضب كل احتياطيات الصين وروسيا وستصبحان من أكبر الدول المستوردة للنفط. أما ليبيا والمكسيك فإن احتياطياتهما من النفط سوف تنضب قبل نهاية العقد الرابع من القرن الحالى بافتراض ثبات حجم إنتاجهما عند مستواه الراهن. أما الدول التى ستظل تمتلك احتياطيات نفطية وقدرات تصديرية كبيرة حتى سبعة عقود قادمة، فإنها سوف تصبح محدودة ومتركزة فى دول الخليج العربية وضمنها العراق، إضافة إلى إيران وفنزويلا.

وبالتالى فإن الولايات المتحدة المعنية بإبقاء أسعار النفط منخفضة عند أدنى حد ممكن ولأطول مدى، تجد أن مصلحتها الأنانية تقتضى تحقيق ذلك من خلال آليات الضغط بالثقل العسكرى الرهيب على الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية الكبرى للنفط فى الخليج، من جهة، والوجود العسكرى المباشر عبر احتلال بلد نفطى عملاق هو العراق لاستخدام نفطه فى إحداث إفراط فى الإنتاج وانهيار فى الأسعار، حيث من المؤكد أن تعمل الولايات المتحدة فى حالة استقرار احتلالها للعراق، على زيادة إنتاجه وصادراته، وتحويله للمنتج والمصدر المرجح فى سوق النفط الدولية حتى توظفه فى تحقيق استراتيجيتها فى السوق النفطية الدولية. وهذا الأمر سيكون نهاية الحقبة السعودية فى سوق النفط الدولية، حيث سيحل العراق الخاضع للولايات المتحدة محلها بشكل صادم وسريع كمنتج ومصدر أكبر للنفط، وسيكون الأمر بمثابة كارثة مالية

للسعودية ولباقى بلدان الخليج ولإيران ولروسيا والمكسيك وفنزويلا ولكل الدول المصدرة للنفط فى العالم. وإذا كانت الولايات المتحدة يمكن أن تعوض المكسيك عن ذلك باعتبارها شريكتها فى منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية، فإنها ستتشفى على الأرجح فى كل المصدرين الباقين.

لكن المقاومة البطولية التى يبديها الشعب العراقى ضد قوات الاحتلال الأمريكية، تحرم الولايات المتحدة حتى الآن من استعادة مستويات إنتاج النفط قبل الحرب والبدء فى زيادة الإنتاج إلى المستويات التى تساعد الولايات المتحدة على تخفيض الأسعار إلى المستويات الملائمة للاقتصاد الأمريكى.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد عبرت أكثر من مرة عن أن السعر المناسب لبرميل النفط هو ما يتراوح بين ١٥ و١٨ دولارا للبرميل، فإن غزوها للعراق واحتلاله ومحاولاتها تنصيب حكومة عميلة لها فى بغداد يعنى أنها ستحاول تخفيض سعر برميل النفط إلى هذا المستوى إذا دانت لها السيطرة على العراق الذى ما زال شعبه يقاوم احتلالها لبلاده ويمنع بالفعل تحكمها فى نفطه الذى إن حدث فإنه يمكن أن يغريها على تخفيض السعر إلى ما هو أدنى من ذلك حتى مستوى يزيد قليلا عن تكلفة الاستخراج من المناطق الحدية أو الأعلى فى تكلفة استخراج النفط منها، أى ما يزيد قليلا على ١٠ دولارات للبرميل.

وبما أن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد، يعنى انخفاض مدفوعات الولايات المتحدة عن وارداتها النفطية بمقدار ٤ مليارات دولار فى العام، فإن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار ١٠، ١١دولارات للبرميل نيراوح حول مستوى ١٨ دولارا للبرميل، يعنى أن الولايات المتحدة ستكسب من وراء ذلك نحو ٤٠ مليار دولار فى العام، أما لو انخفض سعر البرميل لمستوى ١٥ دولارا للبرميل، فإن الولايات المتحدة ستكسب نحو ٥٢ مليار دولار فى العام. ولو تأملنا هذا المكسب الهائل سنجد أنه يفوق فى عام واحد فقط، كل تكاليف الحرب الأمريكية ضد العراق.

وهذا الربح الذى يمكن أن تحققه الولايات المتحدة سوف يتوزع بين الشركات الأمريكية المستهلكة للنفط وعلى رأسها المجمع الصناعى العسكرى وشركات النقل والطيران، وبين الجيش الأمريكى وهو مستهلك كبير أيضا للنفط، وبين المستهلكين الأمريكيين أنفسهم.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد سعت بشكل دائم لتخفيض أسعار النفط واستعادة زمن النفط الرخيص، فإن العراق، كان دائما عقبة كأداء أمام هذه المساعى الأمريكية، فقد ظل دائما فى موقع الصقور فى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حيث كان فى مقدمة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط التى عملت دائما على رفع أسعاره لضمان عائد

عادل للدول المصدرة له، كما قام بتأميم ثروته النفطية بما ساعد على انتشار هذا الأمر، بما حرم الشركات النفطية العالمية الكبرى وعلى رأسها الشركات الأمريكية من النهب المبالغ فيه للثروات النفطية فى البلدان النامية والعربية المنتجة والمصدرة له. وترتيبا على ذلك فإن العراق يمثل، تاريخيا، عقبة أمام الاستراتيجية الأمريكية فى سوق النفط.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، كان أحد العوامل الرئيسية لتدهور المؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد الأمريكي، وبالذات تزايد العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكي. وتشير البيانات الأمريكية إلى أن الميزان التجارى الأمريكى فى السلع غير النفطية كان يسفر عن فائض يبلغ نحو ٢٧,٢ مليار دولار سنويا فى المتوسط، خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٢، لكن الميزان التجارى الأمريكى فى النفط ومنتجاته كان يسفر عن عجز بلغ ٤٦,٥ مليار دولار سنويا فى المتوسط خلال الفترة ذاتها، مما أدى فى النهاية إلى أن يسفر الميزان التجارى الإجمالى للولايات المتحدة عن عجز بلغ ١٩,٣ مليار دولار سنويا فى المتوسط خلال الفترة المذكورة.(٥) وبالتالى فإن سيطرة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، على نفطها، وإنهاءها لعصر النفط الرخيص الذى كانت الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تنهب خلاله نفط الدول المصدرة له بأبخس الأثمان، كان سببا رئيسيا فى انحدار المكانة العالمية للاقتصاد الأمريكى بشكل سريع منذ عام ١٩٧٤ وحتى منتصف تسعينيات القرن العشرين. وكان ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير بعد نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ثم اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٠، قد ساهم فى إحداث أزمة ركود فى اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكى فى عامى ١٩٨١، ١٩٨٢. كما أدى ارتفاع أسعار النفط من مستوى شديد التدنى إلى مستويات معتدلة فى عامى ١٩٩٠، ١٩٩١ إلى المساهمة فى خلق أزمة الركود الاقتصادى التى عانتها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى بداية تسعينيات القرن الماضي.

وفى كل المواقف الرئيسية فى سوق النفط، من مساعى رفع الأسعار لمستويات عادلة، إلى تحسين شروط تقاسم الإنتاج بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية، إلى تأميم الثروة النفطية، كان العراق يقف دائما فى صف الصقور بين الدول المصدرة للنفط وداخل منظمة الأوبك، لذا يبدو سلوك الإدارة الأمريكية إزاء هذا البلد مفعما بقدر هائل من الرغبة فى الانتقام والتنكيل به، والرغبة فى نهب ثروته النفطية الضخمة بأبخس الأثمان تحت عصا الاحتلال، وتحويله إلى عبرة لكل الدول المعارضة للولايات المتحدة، أو رأس الذئب الطائر لإرهاب كل الدول النامية وحتى الكبرى، فضلا عن القضاء على أى بقية من قوة له وربما تفكيكه اجتماعيا لمصلحة إسرائيل التى ترى فى العراق تهديدا لها.

وإذا كان الاحتياطي النفطي العراقي الهائل، هو المبرر الرئيسي للحملة الاستعمارية الأمريكية ضد العراق، فإن هذه الحملة قد أدت إلى تدمير هائل للبنية الأساسية العراقية بحيث إن عمليات إعادة بنائها التي ستتولاها الشركات الأمريكية - إذا استقر الأمر لقوات الاحتلال - سوف توفر أعمالا ضخمة لهذه الشركات. كما أن تدمير عدد كبير من المنشآت الصناعية والخدمية العراقية، سوف يخلق بدوره أعمالا كبيرة لهذه الشركات، مقابل ما أدى إليه من زيادة هائلة في معدل البطالة في العراق، فضلا عن أن الإدارة الاستعمارية الأمريكية للعراق قد قامت بحل الجيش والشرطة في العراق، بما أضاف نحو ٤٥٠ ألفا من العراقيين إلى صفوف العاطلين الذين أصبحوا يشكلون نحو ثلثي قوة العمل العراقية حاليا.

وقد كون العاطلون في العراق مؤخرا، اتحادا للعاطلين، وأصبح هذا الاتحاد قوة سياسية في الشارع العراقي بتظاهراته الضخمة في مواجهة قوات الاحتلال العاجزة عن إدارة عجلة الاقتصاد وعن توفير الوظائف للعراقيين الرافضين لوجودها أصلا. لكن تدمير البنية الأساسية والبنية الصناعية للعراق، يظل عاملا رئيسيا في وصول الاقتصاد العراقي إلى الوضع المأساوي الراهن الذي وصفه الحاكم الإداري الأمريكي للعراق بأنه أكثر اقتصادات العالم انهيارا، لكنه تناسى أن عدوان قوات بلاده على العراق هو ما أوصل اقتصاد هذا البلد المنكوب إلى أن يكون الأكثر انهيارا في العالم!

ثانيا: البنية الأساسية والصناعية المحطمة:

تعد البنية الأساسية في العراق أو في أي بلد آخر، هي حصيلة ما بنته الأجيال السابقة والحالية من طرق وجسور وموانئ ومطارات وسدود وخزانات ومحطات للمياه والكهرباء والصرف الصحي والزراعي وأنابيب نقل النفط ومحطات تخزينه ومنشآت استخراجه. أما البنية الصناعية فإنها تتركز في المصانع المدنية والعسكرية وما تحويه من آلات ومعدات، وما تنطوي عليه من خبرات وبنية تنظيمية يدار القطاع الصناعي على أساسها، وهي أيضا حصيلة ما بنته الأجيال السابقة والحالية. ومن المؤكد أن تدمير البنية الأساسية والصناعية لأي بلد، يعني تدمير ثروات ومنجزات وأسس الحياة الحديثة لشعب العراق، ويعني بالتالي إعادة هذا البلد الذي قام مع مصر بدور ريادي في تأسيس الحضارة الإنسانية وفي وضع أسس العلم والفلسفة والأديان والقيم في العالم، لعدة عقود إلى الوراء.

وكان مسئولون أمريكيون في وزارة الدفاع وفي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، قد ادعوا في تصريحات متعددة قبل العدوان الأمريكي-البريطاني على العراق أن نظام صدام حسين سوف يقوم بتفجير السدود وتدمير الجسور وإحراق آبار النفط وتدمير مصادر الغذاء لعرقلة تقدم القوات الأمريكية نحو بغداد. كما أشار وزير

الخارجية الأمريكى قبل تلك الحرب إلى أن القوات الأمريكية التى ستهاجم العراق سوف تقوم بـ"حماية" آبار النفط لضمان عدم تخريبها أو تدميرها من قبل النظام العراقي.

وبالمقابل أعلن الرئيس العراقى آنذاك، صدام حسين، أن "العراق لا يحرق ثروته ولا يدمر آباره" مشيرا إلى أن الادعاءات الأمريكية في هذا الصدد "تخفى تلميحا إلى أن الذين يريدون اجتياح العراق سيدمرون الآبار النفطية العراقية والبنى التحتية النفطية العراقية".

وإذا بدأنا بالبنية الأساسية العراقية فإن العراق لديه عددا كبيرا من الجسور الضخمة والمتوسطة والصغيرة على أنهار دجلة والفرات وديالى والعظيم والزاب، وغيرها من الأنهار الصغيرة أو أفرع الأنهار الكبيرة، كما أن لديه عددا كبيرا من السدود مثل سد حديثة على نهر الفرات وسد الموصل على نهر دجلة وسد دربندخان على نهر ديالى، وخزان الثرثار فى منخفض الثرثار إلى الغرب من نهر دجلة، وهى كلها سدود تستخدم فى تخزين المياه وتوليد الكهرباء. وكانت هذه السدود تساهم قبل الحرب فى توليد نحو ١,٨% من الإنتاج العراقى من الكهرباء البالغ نحو ٣٣,٧ مليار كيلووات / ساعة عام ٢٠٠٠.[٦] كما أن العراق يملك شبكة طويلة من أنابيب النفط التى تنقل نفطه إلى تركيا وسورية، فضلا عن شبكات النقل الداخلى للنفط والغاز ومحطات ضخ النفط وآباره. وبالنسبة لطاقة معامل تكرير النفط، فإن العراق يأتى فى المرتبة الرابعة عربيا بعد كل من السعودية ومصر والكويت. وقد بلغت الطاقة التكريرية القائمة للمعامل العراقية قبل الحرب، نحو ٥٧٠ ألف برميل يوميا فى عام ٢٠٠٠.[٧] وضمن البنية الأساسية العراقية، تأتى شبكة الطرق التى بلغ طولها نحو ٤٥,٦ ألف كيلومتر عام ٢٠٠٠، ومنها نحو ٨٤,٣% طرق مرصوفة.[٨] ويملك العراق شبكة واسعة من محطات تكرير وتنقية المياه التى تمد نحو ٩٦% من سكان الحضر فى العراق بالمياه النقية، وتمد نحو ٤٨% من سكان الريف بهذه المياه.[٩] هذا بالإضافة إلى محطات الصرف الزراعى والصحى وغيرها من عناصر البنية الأساسية العراقية المهددة بالتدمير فى العدوان الأمريكى المزمع ضد العراق.

وتشير خبرة حرب الخليج الأولى إلى أن الولايات المتحدة هى التى قامت بتخريب البنية الأساسية فى العراق حيث دمرت ٥٤ جسرا رئيسيا على أنهار العراق وعلى رأسها نهرى دجلة والفرات. وكان جانب مهم من ذلك التدمير يفتقد لأى مبرر عسكرى وينهض فقط على أساس الرغبة الأمريكية فى الانتقام من العراق والتنكيل به وبمقدراته ورده إلى عصر ما قبل تطوير البنية الأساسية. وكذلك الأمر بالنسبة لمحطات الكهرباء والصرف الصحى والموانئ والمطارات المدنية والعسكرية، حيث تعرضت جميعها للتدمير من قبل القوات الأمريكية فى عام ١٩٩١.

وقد تكرر نفس الشيء فى العدوان الأمريكي-البريطانى على العراق فى ربيع العام الجارى ٢٠٠٣، حيث قامت قوات البلدين بتدمير كل ما أمكنهما تدميره فى العراق من منشآت بنية أساسية وصناعية مدنية وعسكرية فى هذا البلد، وحتى ما لم يتم تدميره من الصناعات العسكرية العراقية أثناء المعارك، فإن قوات الاحتلال قامت بتدميره بعد احتلالها لهذا البلد العربى الكبير. وكان الاستثناء من عمليات التدمير الأمريكية للبنية الأساسية العراقية هو الجسور التى حافظت عليها قوات الاحتلال لضرورتها لها كمعابر للقوات وهى تتقدم صوب بغداد، حاضرة العراق والمشرق العربى وعاصمة العباسيين العتيدة ومنارة الدنيا لقرون عديدة.

أما بالنسبة لآبار النفط العراقية الضخمة، فإن نظام الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين لم يلجأ إلى حرقها كما كان الأمريكيون يتوقعون، بل حافظ عليها، حيث لم تشتعل سوى حرائق محدودة فى بعض الآبار فى حقل الرميلة المتاخم للكويت نتيجة المعارك وليس بسبب الحرق المتعمد، أما باقى حقول النفط فى العراق من "كركوك" و"خباز" و"باى حسن" فى الشمال مرورا بحقل شرق بغداد العملاق فى الوسط، إلى حقول القرنة والزبير والرميلة ومجنون فى الجنوب وغيرها من الحقول المنتشرة فى العراق، فإنها لم تصب بأذى. وكذلك الأمر بالنسبة لخطوط أنابيب النفط والغاز التى حافظ عليها نظام الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين ولم تدمرها قوات الغزو. لكن مع بداية المقاومة الوطنية العراقية ضد قوات الاحتلال بعد سقوط بغداد، بدأت هذه المقاومة تستهدف خطوط أنابيب النفط والغاز بهدف عرقلة أى عملية أمريكية لرفع الإنتاج والصادرات واستنزاف النفط العراقى وتوظيفه من أجل السيطرة على أسعار النفط وتخفيضها إلى المستوى الذى تريده الولايات المتحدة. وقد نجحت عمليات المقاومة الوطنية العراقية حتى الآن فى تخريب جانب من شبكات خطوط أنابيب نقل النفط والغاز بما ساهم فى عرقلة تحقيق الولايات المتحدة لهدفها باستعادة مستويات إنتاج وتصدير النفط العراقى إلى ما كانت عليه قبل الحرب، ثم رفعها للمستويات التى تمكن واشنطن من السيطرة على أسعار وأسواق النفط.

ثالثا: الاقتصاد العراقى يدفع تكلفة العدوان عليه!

فى العهد الاستعمارى القديم، كانت الدول الاستعمارية تقوم بشن حملاتها لاستعمار البلدان الأخرى، وتقوم بعد ذلك باستنزاف ثرواتها الطبيعية وباستغلال قوة العمل المتوافرة فيها بلا رحمة فى استخراج هذه الثروات أو فى زراعة المحاصيل الضرورية للمركز الاستعمارى أو فى إقامة بنية أساسية ضرورية لتسهيل عمليات النهب الاستعمارى لنقل المعادن أو السلع الزراعية التى تستخرج أو تنتج لمصلحة المركز الاستعماري، أو لبناء مشروعات للبنية الأساسية تكون ضرورية لسيطرة الدولة الاستعمارية على خطوط المواصلات العالمية. لكن لم يحدث أبدا خلال العهد

الاستعماري أن أعلنت أي دولة استعمارية عند غزوها لأي دولــة، أنـها ستقوم بتحميل اقتصاد هذه الدولة التي تتعرض للغزو بتكاليف هذا الغزو.

أما في العهد الجديد الذي بعثته الولايات المتحدة من مرقده التاريخي، فـإن واشنطن أعلنت أنها ستحمل الاقتصاد العراقي بتكلفة الحرب الأمريكية-البريطانيـة عليـه!! لكـن تعطل عمليـة استعادة مستويات الإنتـاج النفطـي العراقـي حتـى الآن، أدى إلـى نتيجـة عكسية وهي أن الولايات المتحدة قـد تضطـر إلـى رصـد ميزانيـة كبيرة لإعـادة تـأهيل البنية الأساسية الضرورية لاستقرار الأمر لقوات الاحتلال.

أما التكلفة الفعلية لـهذه الحـرب فـإن هنـاك خلافـات كبيرة بشـأن قيمتـها سـواء قبل وقوعها أو بعد انتهاء عملياتها الأساسـية. وعندمـا كـان وزيـر الدفـاع الأمريكـي دونـالد رامسيفيلد يحاول التقليل من شأن التكاليف التـي سـتتحملها الولايـات المتحـدة فـي غزو العراق بالإشارة إلى أنها تبلغ نحو ٥٠ مليار دولار لطمأنة الرأي العام الأمريكـي علـى أن الاقتصاد الأمريكي المضطرب والبطيء لن يتحمل الكثـير، خـرج لورنـس ليندسـاي في سبتمبر من عام ٢٠٠٢ بتقدير واضـح يشـير إلـى أن تكلفـة الحـرب الأمريكيـة ضـد العراق ستتراوح بين ١٠٠ و٢٠٠ مليار دولار، وتلك التكلفـة التقديريـة كـانت تتضمـن تكلفة بقاء قوات الاحتلال في العراق خـلال عـام ٢٠٠٣. وعلـى أي حـال فـإن لورنـس ليندساي قد فتح النقاش حول تكلفة أي عدوان أمريكي على العراق. ومع وصول الحشـد العسكري الأمريكي إلى الحد الذي يسمح للإدارة الأمريكية بشن العدوان علـى العـراق، أبلغت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، البيـت الأبيـض بـأن تكلفـة ضـرب العـراق وإلحاق الهزيمة به واحتلاله لمدة ستة أشهر تبلغ نحو ٨٥ مليار دولار.[١٠]

وهذه التكاليف يمكن أن ترتفع لأكثر من ذلك بكثير لأن الاحتلال الأمريكـي للعـراق يحتاج حسب رئيس أركان القـوات البريـة الأمريكيـة إلـى ٢٠٠ألـف جنـدي بشـكل دائـم طوال فترة هذا الاحتلال.

لكن في منتصف شهر إبريل وبعد سقوط بغداد في أيدي قوات الاحتـلال الأمريكيـة، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها أنفقت ٢٠ مليار دولار لتغطية نفقات تلك العمليـات. أما تكلفة بقاء القوات الأمريكية في العراق بالحجم الكبير الذي يسمح لها بالسيطرة على هذا البلد الكبير فإن التقديرات تشير إلى أنها تدور حول رقـم ٣ مليـارات دولار شـهريا، خاصة في ظل وجود مقاومة عراقية شرسة ضد قوات الاحتـلال. وفـي منتصـف شـهر إبريل ٢٠٠٣، وقع الرئيس الأمريكي مشـروع قـانون لاعتمـاد مـالي بقيمـة ٧٩ مليـار دولار لتغطية نفقات الحـرب ومسـاعدة الـدول المتضـررة مـن الحـرب ودعـم شـركات الطيران الأمريكية التي تأثرت سلبيا بسبب الحرب.[١١]

وإذا كانت الولايات المتحدة قد حملت حلفاءها وبالأساس السعودية والكويت والإمارات وألمانيا واليابان تكاليف الحرب ضد العراق عام ١٩٩١، بل وحققت فائضا في موازنة الحرب وخرجت رابحة ماليا على حساب حلفائها من تلك الحرب، فإن الأمر اختلف هذه المرة؛ لأن الحرب ضد العراق كانت حرب الإدارة الأمريكية التي لا يوجد لها مبررات مقنعة لغالبية الأطراف الدولية وبالتحديد للدول التي شاركت في تمويل حرب عام ١٩٩١. وبالتالي فإن الولايات المتحدة تحملت التكلفة الباهظة لهذه الحرب، في وقت تعاني فيه من وضع اقتصادي مضطرب ومن تباطؤ حقيقي ومن عجز قياسي في موازينها الخارجية. وقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٢ نحو ٠,٧% فقط، وبلغ معدل البطالة نحو ٥,٧% في يناير ٢٠٠٣، في حين بلغ العجز في ميزان الحساب الجاري الأمريكي نحو ٥١٠,٢ مليار دولار في الاثنى عشر شهرا المنتهية في نهاية مارس ٢٠٠٣.(١٢)

ومن الصعب تصور تحمل الاقتصاد الأمريكي لتكلفة الحرب ضد العراق وهو في حالته المشار إليها آنفا، وهو ما طرح التساؤل حول الآلية الأمريكية لمواجهة تكاليف حملتها الاستعمارية ضد العراق، والتكاليف الأكبر كثيرا لاحتلاله لفترة طويلة. ولم تتأخر الإدارة الأمريكية في إعلان أنها ستحمل العراق تكلفة الحرب عليه وأنها ستخصم هذه التكاليف من إيرادات تصدير النفط العراقي!!

كذلك فإنه وبناء على الخبرة الأمريكية في تمويل مواجهة آثار أحداث ١١ سبتمبر، فإن قيام الإدارة الأمريكية باستغلال وضع الدولار كعملة احتياط دولية مهيمنة لإصدار أوراق نقدية أمريكية بدون أي مبرر اقتصادي، هو أمر مرجح تماما، كما فعلت بعد أحداث ١١ سبتمبر عندما أصدرت ٨١,٢٥ مليار دولار وحصلت مقابلها على سلع وخدمات من مختلف بلدان العالم، بحيث حملت العالم جزءا مهما من تكاليف مواجهة آثار ذلك الحدث.(١٣) لكن الإصدار النقدي الأمريكي هذه المرة قد يكون أكبر، وقد يثير الكثير من الاضطراب النقدي في العالم خاصة في ظل حالة الاقتصاد الأمريكي التي أشرنا إليها آنفا، كما أن أي إصدار نقدي أمريكي واسع النطاق بدون مبرر اقتصادي يمكن أن يؤثر سلبيا على حركة سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية، كما سيؤثر وهو الأهم على مكانته كعملة احتياط دولية رئيسية تهيمن على نحو ٦٨% من سلة الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة في العالم بأسره.

والحقيقة أن الإجراء النقدي الأمريكي الخاص بإصدار كميات كبيرة من النقد بدون مبرر اقتصادي من أجل تمويل الحرب، ليس العامل الأساسي في تعويض تكاليف العدوان الأمريكي ضد العراق وتكاليف احتلاله، حيث إن حسابات تعويض التكاليف الكبيرة التي تحملتها الولايات المتحدة، لا تبتعد كثيرا عن العراق ذاته، بل هي مرتبطة

بالعائد الاقتصادى الأمريكى من احتلال هذا البلد النفطى العملاق الذى تبلغ احتياطياته النفطية المؤكدة، حسب ما يعلنه العراقيون، نحو ١١٢,٥ مليار برميل ويحتل المرتبة الثانية عالميا، بعد السعودية ويبلغ مرتين ونصف قدر احتياطيات منطقة بحر قزوين. وتشير بعض التقديرات الأمريكية إلى أن الاحتياطى النفطى العراقى يتجاوز كثيرا الأرقام التى يعلنها العراق وربما يبلغ نحو ٣٢٤ مليار برميل كما أشرنا آنفا.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة سوف تحاول، إذا نجحت فى قمع المقاومة العراقية واستتب لها الأمر فى العراق، أن تنفذ مخططها بتوظيف احتياطى العراق من النفط من أجل إحداث انهيار فى أسعار النفط واستعادة عصر النفط الرخيص كصورة للنهب الاستعمارى للثروة الطبيعية العربية الرئيسية، بما سيعوض الإدارة الأمريكية والمجتمع الأمريكى عن أى تكاليف للحرب ضد العراق كما تأمل الإدارة الأمريكية. كما يمكنها استغلال انخفاض أسعار النفط من أجل تخزين كميات هائلة من النفط تتجاوز الاحتياطى الاستراتيجى الذى يبلغ نحو ٦٠٠ مليون برميل، إلى إعادة بناء الاحتياطى النفطى الأمريكى من خلال حقن الآبار بصورة تطيل العمر الافتراضى لهذا الاحتياطى بشكل مؤثر.

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الاحتياطيات النفطية الأمريكية يبلغ نحو ٢١ مليار برميل، فى حين يبلغ حجم الإنتاج نحو ٦ ملايين برميل يوميا، وهو معدل للإنتاج يجعل الاحتياطيات الأمريكية تنفد تماما خلال ما يقل عن عشر سنوات. ويبلغ حجم الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة (وارداتها من النفط مخصوما منها صادراتها من منتجاته)، نحو ١٠,٨ ملايين برميل يوميا فى المتوسط فى عام ٢٠٠١. وكانت قيمة الواردات النفطية الأمريكية من النفط قد ارتفعت من ٥٠,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ فى ظل سعر بلغ ١٢,٣ دولارا للبرميل فى المتوسط، إلى ٦٧,٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ فى ظل سعر بلغ ١٧,٥ دولارا للبرميل فى المتوسط، ثم ارتفعت تلك المدفوعات إلى ١١٩,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ عندما ارتفع سعر برميل النفط فى المتوسط إلى ٢٧,٦ دولارا. أى أن الزيادة فى قيمة الواردات الأمريكية من النفط فى مجموع عامى ١٩٩٩، ٢٠٠٠، بلغت ٨٥,٩ مليار دولار عما كان يمكن أن تدفعه لو استمرت أسعار النفط ومدفوعات الولايات المتحدة عن وارداتها منه عند مستوياتها عام ١٩٩٨.[١٤]

لكن من الضرورى الإشارة إلى أن سيناريو النجاح الكامل والمستمر للمخطط الأمريكى إزاء العراق لن يتحقق فى الواقع، على الأرجح، لأن فى العراق أمة كبيرة أظهرت بوضوح أنها لن تقبل الاحتلال الأمريكى وسوف تفعل كل شيء فى مواجهته، وهى تقاوم هذا الاحتلال بضراوة فى الوقت الراهن، فى بغداد والأنبار وديالى ونينوى وهى المناطق التى يشكل العرب السنة الغالبية الساحقة من سكانها، علما بأن هؤلاء

العرب السنة يمثلون ثلث تعداد سكان العراق البالغ نحو ٢٥ مليون نسمة، ولو انضم إليهم العرب الشيعة الذين يمثلون نحو ٤٧,٥% من سكان العراق، فى هذه المقاومة فإن أرض العراق ستتحول إلى جحيم ومقبرة لقوات الاحتلال الأمريكية-البريطانية.

وبعيدا عن تكاليف الحرب الأمريكية على العراق وتحميل الشعب العراقى بها، فإنه بمجرد أن تمكنت القوات الأمريكية-البريطانية من احتلال العراق، فإنها بدأت مرحلة جديدة من العبث باقتصاد العراق وبالعملة العراقية. فقد تركت قوات الاحتلال اللصوص ينهبون المنشآت العامة ويحطمون البنية الأساسية للدولة ومنشآتها، ولم يسلم من هذا النهب المتحف العراقى الذى يضم بين جنباته عشرات الآلاف من القطع الأثرية التى تمثل كل الحضارات العظيمة التى تتابعت فى بلاد الرافدين. ولم تسلم البنوك من هذا النهب الذى تم برعاية قوات الاحتلال. وتعرضت العملة العراقية للعصف بها، وشكلت حالة خاصة من الانتقام تستحق التعرض لها بشكل خاص..

رابعا : الدينار والدولار.. الانتقام الأمريكى:

عندما تطايرت أوراق النقد التى تحمل صورة الرئيس العراقى مجهول المصير صدام حسين، خلال عمليات السلب والنهب التى قام بها اللصوص الذين تركتهم قوات الغزو الأمريكية-البريطانية ينهبون بغداد والموصل والبصرة، لم يكن الأمر مجرد تطاير لأوراق نقد صغيرة وهامشية القيمة منذ التدهور الكبير للدينار العراقى فى أعقاب حرب الخليج الثانية، ولم يكن الأمر أيضا مجرد سخرية من أوراق نقد تحمل صورة صدام حسين كنوع من الإهانة المفرطة له، وإنما كان مقدمة لما تخطط له الإدارة الأمريكية من تنكيل بالعملة العراقية، ضمن تنكيلها بالدولة والمجتمع فى العراق بصفة عامة. فالأوراق النقدية المتطايرة كانت تعنى ضمن ما تعنى أنها عديمة القيمة وأنها لا تغرى حتى اللصوص للاحتفاظ بها، وأنه بالتالى لا يمكن لوم سلطة الاحتلال إن هى أقدمت على أى إجراء لإلغاء تلك الأوراق النقدية أو وقف التعامل بها أو إشراك عملة أخرى، هى الدولار الأمريكى بالطبع، فى السوق العراقية بما يعنى تدمير سيادة الدينار العراقى فى سوقه، علما بأن سيادة أى عملة فى كل التعاملات المباشرة فى سوقها، يعد شرطا أساسيا لاستقرار هذه العملة.

وتذهب الخطط الأمريكية فى هذا الصدد إلى ضرورة استخدام الدولار الأمريكى كعملة بديلة للدينار العراقى فى المدى القصير، وكعملة مشاركة له فى السوق العراقية فى الأجل الطويل. وقد أشار جون تايلر مساعد وزير الخزانة الأمريكى لشئون العلاقات الدولية إلى أن "الدولار سيكون العملة المتداولة فى العراق باعتباره عملة لها قيمة ومستقرة"، مشيرا كما هى العادة فى كل شيء آخر، إلى أن ذلك لن يستمر أكثر مما تحتاجه الظروف، شأنه فى ذلك شأن الاحتلال الاستعمارى الأمريكى للعراق الذى

تشير الإدارة الأمريكية إلى أنه لن يستمر إلا للفترة الضرورية، وكأن الاستعمار الذى يستهدف السيطرة على الشعوب الأخرى ونهب مقدراتها، له ضرورة أصلا!!

وتأكيدا للنية الأمريكية فى إحلال الدولار الأمريكى محل الدينار العراقي، أو إشراكه معه فى السيادة فى السوق العراقية، قامت سلطات الاحتلال الأمريكية بنقل ملايين الدولارات من الأرصدة العراقية المجمدة فى الولايات المتحدة التى يبلغ مجموعها ١٧٠٠ مليون دولار، إلى العراق لدفع الرواتب بالدولار للموظفين العراقيين الذين تحتاج سلطات الاحتلال لعودتهم إلى أعمالهم، بواقع ٢٠ دولارا فى الشهر لكل موظف من الموظفين البالغ عددهم مليون ونصف المليون موظف، بما يعنى ضخ ٣٠ مليون دولار على الأقل، للتداول فى السوق العراقية كل شهر ضمن بند أجور الموظفين وحده. كما استخدمت قوات الاحتلال الأمريكية مئات الملايين من الدولارات التى عثرت عليها فى البنك المركزى العراقى أو التى عثرت عليها مخبأة فى بعض المواقع فى العراق، فى فعل الشيء نفسه، أى استخدامها فى الدفع المباشر للعراقيين لإحلال العملة الأمريكية محل الدينار العراقى فى التعاملات المباشرة فى هذا البلد العربى الكبير.

ولأن سلطات الاحتلال فى العراق ليست أمريكية خالصة رغم الهيمنة الأمريكية عليها، فإن العراق تحول إلى حقل تجارب وإلى مرتع لعملات كل من هب ودب، حيث صرح مسئولون أمريكيون بأن العراقيين سيتداولون عدة عملات غربية وعلى رأسها الدولار الأمريكي، إلى أن يتم تشكيل حكومة عراقية تطرح عملة جديدة للعراق.

والحقيقة أن ما يجرى من قبل سلطات الاحتلال الأمريكية بشأن الدينار العراقي، ينطوى على درجة كبيرة من التنكيل بهذه العملة، بشكل ليس له أى ضرورة عملية حتى من قبل أى سلطة احتلال. وإذا كان الرئيس الأمريكى قد ذكر قبل شن العدوان على العراق، فى معرض تبريره لإصراره على إسقاط الرئيس العراقى صدام حسين، أن الرئيس العراقى حاول قتل أبيه، فإن الإصرار الأمريكى على سحق العملة العراقية هو انتقام - من نوع لا يليق بدولة عظمى - من الإجراء الذى اتخذه العراق قبل أكثر من عام بتقييم نفطه وتحصيل عائدات تصديره باليورو بدلا من الدولار الأمريكى.

وكان ذلك الإجراء العراقى تجسيدا عاديا لحق السلطات النقدية فى بلد مستقل فى اختيار العملة الأجنبية التى تحصل بها على عائدات تصدير السلعة الأولية التى تصدرها، كما كان يعكس رغبة العراق فى دعم العملة الأوروبية على حساب العملة الأمريكية فى ظل حالة التوتر الشديد بين العراق والولايات المتحدة، واليقين العراقى من أن واشنطن ماضية فى طريق شن الحرب عليه.

وخطورة الإجراء العراقى الذى اتخذ قبل أكثر من عام بإحلال اليورو محل الدولار، كانت تنبع من أنه يمكن أن يشجع دولاً أخرى على أن تسلك نفس الطريق، بما يهدد مكانة الدولار الذى يتمتع بوضع عملة الاحتياط الدولية الرئيسية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، وهو يهيمن بالفعل على أكثر من ثلثى سلة الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة لكل بلدان العالم فى الوقت الراهن. وهذا الوضع الخاص للعملة الأمريكية فى العالم، مكن الولايات المتحدة من سد عجزها الداخلى المتمثل فى عجز الموازنة العامة للدولة، ومكنها أيضاً من معالجة عجزها الخارجى المتمثل فى عجز الميزان التجارى وعجز ميزان الحساب الجاري، وذلك من خلال طبع أوراق النقد الدولارية بناء على نمو حجم المبادلات الاقتصادية الدولية وليس بناء على نمو الناتج فى الولايات المتحدة. كما تمكنت الولايات المتحدة من تمويل استثمارات محلية أكبر كثيرا من قدرة المجتمع الأمريكى على الادخار، من خلال قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب وجود الدولار كعملة مهيمنة على سلة احتياطيات العملات الحرة لدى الدول والشركات والمستثمرين فى كل أنحاء العالم، بما يضع السوق الأمريكية فى مقدمة الأسواق التى يمكن أن تفكر الدول أو الشركات أو المستثمرون من مختلف البلدان فى استثمار الأموال المتاحة لديهم للاستثمار الخارجي. ولذلك كان معدل الاستثمار فى الولايات المتحدة أعلى كثيرا من معدل الادخار لديها دون أن تضطر للاقتراض المباشر، حيث كانت الاستثمارات الأجنبية تتولى سد تلك الفجوة.

ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولى، بلغ متوسط معدل الادخار الأمريكى نحو ١٨,٦% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٧، فى حين كان معدل الاستثمار فى الفترة نفسها، نحو ٢٠,٧% من الناتج المحلي. كما بلغ معدل الادخار نحو ١٦,٨% خلال الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩٥، فى حين كان معدل الاستثمار الأمريكى فى الفترة نفسها، نحو ١٨,٤% من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكي. وخلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠١، بلغ المتوسط السنوى لمعدل الادخار الأمريكى نحو ١٧,٨%، فى حين بلغ المتوسط السنوى لمعدل الاستثمار فى الولايات المتحدة نحو ٢٠,٢% خلال الفترة نفسها.[١٥]

أما بالنسبة لاستخدام وضع الدولار كعملة احتياط دولية فى سد عجز الموازنة الأمريكية، فإن الإدارة الأمريكية وبالذات منذ عهد الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان، قد عمدت إلى الإفراط فى الإصدار النقدى لتمويل الإنفاق العام، أو ما يشبه التمويل بالعجز فى البلدان النامية، معتمدة على أن الطلب على الدولار لا يتحدد فى السوق الأمريكية فقط، بل إن هناك طلبا دوليا عليه يتوسع باطراد مع زيادة حجم التجارة الدولية فى السلع والخدمات التى يشكل الدولار العملة الرئيسية فى تسوية مدفوعاتها. وبالتالى فإن توسعها فى الإصدار النقدى بدون مبررات اقتصادية أمريكية

حقيقية لا يؤدى إلى اضطراب نقدى أو إلى زيادة التضخم بدرجة كبيرة، طالما أنه تتم تغطيته بطلب عالمى فى ظل توسع التجارة الدولية فى السلع والخدمات.

أما المجموع التراكمى لعجز الموازنة العامة للدولة فى الولايات المتحدة والذى لم ينقطع منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٩٧، فقد بلغ نحو ٣٤٠٠ مليار دولار. أما العجز التجارى الأمريكى فقد بلغ نحو ٥٢٥,٤ مليار دولار فى الاثنى عشر شهرا المنتهية فى مايو من العام الجارى ٢٠٠٣، وهو عجز هائل وكفيل بتدمير استقرار أى اقتصاد، لكن ذلك لا يحدث ببساطة لأن الولايات المتحدة تتمكن من معالجته فى ظل وضع عملة الاحتياط الدولية التى يتمتع بها الدولار الأمريكي، علما بأن العجز التجارى الأمريكى المتراكم خلال الفترة من ١٩٨١ حتى عام ٢٠٠٢، فقد بلغ ٣٩٩٦ مليار دولار، وهو عجز لم يستطع فائض تجارة الخدمات الأمريكية أن يعوضه، فظهر عجز فى ميزان الحساب الجارى الأمريكى فى الفترة نفسها، بلغ نحو ٣٤٠٠ مليار دولار.[١٦] وهذا العجز الهائل يعنى أنه كان على الولايات المتحدة أن تحصل على قروض خارجية بنفس القيمة لسد هذا العجز، لكنها اعتمدت على تدفق الأموال الأجنبية إليها فى ظل حقيقة أن عملتها هى عملة الاحتياط الدولية الرئيسية، كما اعتمدت أيضا على التوسع فى الإصدار النقدى بالتوازى مع تزايد الناتج العالمى والتجارة الدولية، وليس بالتوازى مع تزايد الناتج الأمريكى كما هو مفترض بالنسبة للدول العادية. وفى ظل الاستغلال الأمريكى لوضع الدولار كعملة احتياط دولية تمكنت الولايات المتحدة من رفع مستويات معيشة مواطنيها إلى أعلى مستوى معيشى حقيقى فى العالم حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الأمريكى ٣٤,٩ ألف دولار عام ٢٠٠١. وهو المستوى الأعلى عالميا عندما يقاس متوسط نصيب الفرد من الناتج بناء على تعادل القوى الشرائية مع الدولار.[١٧]

وفى الوقت الراهن وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة تعانى من عجز مزدوج فى تجارة السلع وفى تجارة الخدمات، وبعد عودة العجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة، أصبحت الولايات المتحدة أكثر حاجة إلى التشبث بوضع الدولار كعملة احتياط دولية من أجل توظيف هذا الوضع فى معالجة كل أنماط العجز فى موازينها الداخلية والخارجية.

وعلى أى حال، فإن الإدارة الأمريكية فى العراق أصدرت مؤخرا دينارا جديدا يخلو من صورة الديكتاتور المخلوع صدام حسين، لكن سيطرة سلطات الاحتلال على هذا الإصدار النقدى فى غياب حكومة عراقية منتخبة من الشعب، يضع الاقتصاد العراقى تحت رحمة سلطات الاحتلال وسلوكها النقدى.

خامسا: "الشيكات".. مخطط أمريكى لمصادرة مستقبل اقتصاد العراق:

يبدو أن العراق قد تحول إلى معمل تجارب للاستعمار الأمريكى لتجريب وسائل قمع الشعوب وسلب إرادتها بالوسائل الاقتصادية جنبا إلى جنب مع الوسائل العسكرية والبوليسية. وفى هذا السياق، درست الإدارة الأمريكية بعد احتلال العراق، اقتراحا بتوزيع جزء من إيرادات تصدير النفط العراقى على المواطنين العراقيين مباشرة، كنوع من ريع المواطنة فى بلد غنى بالنفط. وقد لقى هذا الاقتراح قبولا مبدئيا من عدد كبير من أعضاء الكونجرس الأمريكي، خاصة وأنه يشبه برنامجا فعليا ينفذ فى الولايات المتحدة ويقضى بتوزيع جزء من إيرادات إنتاج النفط فى آلاسكا على سكانها، وهو برنامج بدأ تطبيقه فى عام ١٩٧٦، ويتم تمويله من خلال وضع ٢٥% من الضرائب المفروضة على إنتاج النفط من آلاسكا فى صندوق دائم لتمويل أبنائها.[١٨] ورغم تأكيد إدارة الاحتلال الأمريكية للعراق أنها ستنفذ هذا الاقتراح فى العراق، إلا أن المقاومة العراقية البطلة التى تعرقل إنتاج وتصدير النفط فى العراق تجعل تطبيق هذا الاقتراح غير ممكن عمليا، طالما أنه لم تتم استعادة مستويات إنتاج وتصدير النفط بالمعدلات التى تسمح بتطبيق الاقتراح الأمريكى المدمر.

والحقيقة أن الأمريكيين الذين وضعوا هذا الاقتراح أرادوا أن يضربوا عددا من العصافير بحجر واحد، أولها إنهاء أى أساس اقتصادى لقوة الدولة العراقية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، عبر تحويل المجتمع العراقى إلى مجموعة مستهلكين يملكون النقد الأجنبى ويستهلكون السلع الأجنبية، والأمريكية بالتحديد فى ظل الاحتلال الأمريكى والهيمنة المحتملة لواشنطن على العراق فى ظل أى حكومة يمكن أن تضعها واشنطن فى سدة الحكم فى بغداد على غرار مجلس الحكم الانتقالى المشكل على أساس طائفى والذى ينطوى على تنكيل بالعرب السنة الذين يقاومون وحدهم قوات الاحتلال، والذين لم تتجاوز حصتهم من مقاعد هذا المجلس نحو ١٦% من عدد المقاعد، فى حين أن حصتهم من سكان العراق تبلغ الثلث تقريبا.[١٩]

وفى مثل هذا الوضع لن يكون هناك مجال إلا لانفاق هامشى تماما على الدفاع والأمن، مما سيجعل العراق الخاضع للهيمنة الأمريكية وبرامجها المشبوهة مثل برنامج توزيع عوائد النفط بشيكات على المواطنين، عاجزا عن ضمان أمنه، فضلا عن كونه خارج أى معادلة للمواجهة مع إسرائيل، وسيكون بالتالى فى حاجة إلى وجود القوات الأمريكية على أراضيه ولو فى صورة قواعد دائمة شأنه فى ذلك شأن أى إمارة صغيرة فى الخليج، مما سيوجد مبررا للوجود العسكرى الأمريكى فى هذا البلد العربى الكبير بدعوى ضمان أمنه، وهذا ما تريده الإدارة الأمريكية بالضبط. وقد سرحت الإدارة الأمريكية جيش العراق وأعلنت أنها ستشكل جيشا عراقيا تعداده ١٢ ألفا، وهو

جيش ربما يكون ملائما لإطلاق الألعاب النارية فى الاحتفالات الأمريكية، لكنه بالتأكيد لن يكون قادرا على حراسة حدود العراق مع دولة واحدة من الدول المجاورة له.

كذلك فإن توزيع جانب كبير من عوائد تصدير النفط العراقى على المواطنين بشيكات، سيجعل المجتمع العراقى مجرد مجتمع ريعى ضعيف الإنتاج، وسيجعل الدولة العراقية عاجزة عن بناء الاقتصاد العام الذى يساعد دولة نامية مثل العراق على النهوض وبناء قواعدها الصناعية الأساسية، بما سيغلق الطريق أمام توظيف الثروة النفطية العراقية الهائلة فى بناء اقتصاد متنوع ومتطور وقادر على النمو الذاتي، ليبقى العراق مجرد بلد يعتمد على النفط والزراعة وربما السياحة وبعض الصناعات غير المتقدمة والصناعات الصغيرة، بعد أن كان هذا البلد يتصدر البلدان العربية المرشحة للتحول إلى بلدان صناعية متقدمة.

ومن ناحية أخرى، فإن تنفيذ خطة "الشيكات" الأمريكية سيحرم العراق من القدرة على تمويل البحث العلمى الذى سينهار بشكل كامل تقريبا، علما بأن الإنجاز الأكبر الذى كان هذا البلد قد تمكن من تحقيقه قبل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ واستمر محافظا عليه حتى أثناء الحصار، هو بناء بيئة ملائمة ومحفزة للبحث العلمي، وتكوين نخبة علمية ممتازة وضخمة وتوجد آليات فعالة لتحويل إنجازاتها العلمية إلى تقنيات تستخدم فعليا فى المجالين العسكرى والمدنى، وهى النخبة العلمية التى كانت تؤهل العراق فى أى ظروف طبيعية لأن يتحول إلى دولة صناعية متقدمة.

أما الهدف الثانى الكبير للإدارة الأمريكية من مثل هذا البرنامج، فهو شراء رضا المواطنين العراقيين وربط مصالحهم المباشرة مع سلطة الاحتلال الاستعمارى الأمريكى للعراق، وإلهاؤهم بحفنة دولارات من عوائد نفط بلادهم، عن الوقوف بقوة والتكاتف للدفاع عن الثروة النفطية العراقية الهائلة، من النهب الأمريكى لها فى ظل الإدارة الاستعمارية الأمريكية المباشرة للعراق، أو تحت الدعاوى المشبوهة لخصخصة نفط العراق.

أما الهدف الثالث فهو خلخلة التكوين الاجتماعى العراقى وتحطيم ما تحقق من تكامل وطنى فى هذا البلد العربى الكبير، حيث إن توزيع جزء من عوائد النفط بشيكات على المواطنين مباشرة، سيجعل الحوافز الوطنية العامة لبناء الاقتصاد والنظام السياسى والقدرة الدفاعية، أقل كثيرا، فالمهم فى هذه الحالة هو استمرار الحصول على الشيكات واستمرار انفتاح السوق العراقية وتوافر البضائع المستوردة فيها. باختصار لن تكون هناك دولة حقيقية فى العراق، بل إدارة لتسهيل نهب النفط العراقي، وإسكات أى معارضة شعبية لذلك بإلقاء جزء من إيرادات تصدير النفط العراقى إلى المواطنين، بينما يتمحور دور الدولة حول تكوين شرطة قوية لضمان أمن قوة الاحتلال أو الإدارة

العميلة لها، وضمان أمن خطوط نقل النفط للخارج، وتطوير البنية الأساسية الضرورية لاستخراج ونقل النفط للخارج.

أما الهدف الرابع فهو دولرة اقتصاد العراق بجعل العملة المتداولة بين المواطنين هى الدولار بشكل أساسى وذلك كعامل إسناد للدولار فى معركتـه من أجل الاستمرار فى مركزه كعملة الاحتياط الدولية الرئيسية، هذا المركز الذى يتيح للولايات المتحدة أن تثرى على حساب العالم عندما تصدر أوراقها النقدية بلا مبرر اقتصادى داخلي، بل بالتوازى مع التوسع فى التجارة الدولية فى السلع والخدمات، ثم تطلق هذه الأوراق النقدية للعالم وتحصل مقابلها على السلع والخدمات، كما أشرنا فى موضع سابق. ومن المؤكد أن أى توسع أمريكى فى دولرة الاقتصاد العراقى الخاضع للاحتلال الاستعمارى الأمريكى هو أمر يشكل انتهاكا للسيادة النقدية للعراق وتجسيدا مريرا للسيطرة الاستعمارية الأمريكية على هذا البلد العربى الكبير. وإذا استقرت مثل هذه الدولرة فإنها ستضع الكثير من العراقيل والمصاعب فى وجه أى حكومة وطنية عراقية يمكن أن تتشكل عندما يتحرر العراق من الاستعمار الأمريكي-البريطاني، إذا أرادت هذه الحكومة أن تعمل على استعادة السيادة النقدية العراقية.

وإذا افترضنا أن العراق سينتج ٣,٥ مليون برميل يوميا ويستهلك نحو ٠,٥ مليون برميل منها ويصدر ٣ ملايين برميل يوميا، فإن إيرادات تصدير النفط ستتراوح بين ٢٠ مليار دولار عند سعر ١٨ دولارا للبرميل، ونحو ٢٤ مليار دولار عند سعر ٢٢ دولارا للبرميل، ونحو ٣١ مليار دولار عند سعر ٢٨ دولارا للبرميل، وسيكون العمر الافتراضى للاحتياطى النفطى العراقى المؤكد نحو ٨٨ سنة، فى حين يصل العمر الافتراضى للاحتياطى المؤكد والمحتمل معا إلى نحو ٢٥٤ سنة. وعند السعر الأدنى الذى سيعمل الأمريكيون على تسييده فإن إيرادات تصدير النفط العراقى لن تكفى بالكاد لتسديد الديون والتعويضات المفروضة على العراق ولمدة ربع قرن على الأقل، حيث يتجاوز مجموعهما ٤٢٣ مليار دولار، وبالتالى لن يكون بمقدور الاستعمار الأمريكى أن يستخدم استراتيجية الشيكات إلا إذا تم إلغاء مجمل أو غالبية التعويضات الجائرة التى فرضت على العراق من طرف الدول المعادية له عن طريق المنظمة الدولية (الأمم المتحدة) دون تفاوض معه، مع جدولة الديون المستحقة عليه على نصف قرن على الأقل.

أما إذا أنتج العراق ٥ ملايين برميل من النفط يوميا فإن إيرادات تصدير نحو ٤,٥ مليون برميل منها، يمكن أن تبلغ نحو ٣٠ مليار دولار عند سعر ١٨ دولارا للبرميل، ترتفع إلى ٣٦ مليار دولار عند سعر ٢٢ دولارا للبرميل، وتصل إلى ٤٦ مليار دولار عند سعر ٢٨ دولارا للبرميل، وسيكون العمر الافتراضى للاحتياطى النفطى المؤكد نحو ٦٢ سنة، بينما يصل العمر الافتراضى لإجمالى الاحتياطى المؤكد والمحتمل نحو

١٧٨ سنة. وفى هذه الحالة وعند السعر الأدنى سيكون بمقدور سلطة الاحتلال الأمريكية أن تقدم مدفوعات نقدية أو شيكات للعراقيين بقيمة محدودة لا تتجاوز ٢٥٠ دولار للفرد سنويا، من إيرادات تصدير نفطهم، ويمكن أن تتضاعف هذه المدفوعات فى حالة سيادة سعر أعلى للنفط، لكن ذلك سيكون مشروطا أيضا بإلغاء جزء من التعويضات المفروضة على العراق، مع جدولة ديونه الخارجية على فترة طويلة.

أما إذا أنتج العراق ١٢ مليون برميل يوميا واستهلك ١ مليون برميل منها وصدر نحو ١١ مليون برميل، فإن إيرادات الصادرات النفطية العراقية يمكن أن تصل إلى ٧٢,٣ مليار دولار عند سعر ١٨ دولارا للبرميل، ترتفع إلى ٨٨,٣ مليار دولار عند سعر ٢٢ دولارا للبرميل، وتصل إلى ١١٢,٤ مليار دولار عند سعر ٢٨ دولارا للبرميل، وسيكون العمر الافتراضى للاحتياطى النفطى العراقى المؤكد، نحو ٢٦ سنة فقط، بينما يصل العمر الافتراضى لإجمالى الاحتياطى النفطى المؤكد والمحتمل معا إلى ٧٤ سنة. وفى ظل هذا المستوى من الإنتاج والإيرادات فإن سلطة الاحتلال الاستعمارى الأمريكى سيكون بمقدورها أن تقدم مدفوعات نقدية أو بشيكات بقيمة يمكن أن تصل إلى ١٥٠٠دولار للفرد عند سعر ١٨ دولارا لبرميل النفط، وهذه المدفوعات يمكن أن تتزايد إذا ارتفع سعر البرميل عن ذلك. لكن عندما ينضب النفط سيجد العراقيون أنفسهم فى وضع اقتصادى مذر، وسيكونون كمن باع بيته أو أصوله ليأكل بثمنها ثم يجد نفسه يتضور جوعا إلى حد الانهيار والتسول عندما ينتهى ثمن البيت أو الأصول.

ومن البديهى أن خيار زيادة الإنتاج العراقى من النفط إلى أقصى حد ممكن هو الخيار المثالى للأهداف الأمريكية، باعتباره سيساعد على خفض أسعار النفط إلى المستوى المقبول أمريكيا، كما سيساعد الأمريكيين على إعادة حقن آبارهم النفطية الناضبة بالنفط الرخيص لتكوين احتياطى نفطى كبير، وسوف تستخدم الديون الخارجية والتعويضات لتبرير زيادة الإنتاج لأقصى حد، كما ستستخدم إغراءات توزيع جزء من إيرادات النفط نقدا أو بشيكات على المواطنين لتبرير رفع الإنتاج إلى المستوى الذى يسمح لسلطة الاحتلال أو الحكومة العميلة التابعة لها بتقديم تلك الشيكات أو الأموال السائلة.

لكن هذا المخطط الأمريكي، شأنه شأن باقى المخططات الأمريكية التى تنوى واشنطن تطبيقها فى العراق على كافة الأصعدة، لن يتحول إلى واقع طالما استمرت المقاومة العراقية لقوات الاحتلال بصورة تمنعها من السيطرة على نفط العراق ورفع الإنتاج والصادرات العراقية منه، وسوف يواجه هذا المخطط الفشل الذريع إذا توافقت القوى الوطنية العراقية بكل مشاربها على نسيان ميراث الخلافات وربما الدم بينها، وتفرغت لمقاومة الاحتلال الأمريكى بكل أشكال المقاومة وعلى رأسها المقاومة

المسلحة لطرده من بلاد الرافدين لاستعادة استقلال العراق العربي العظيم وبنائه كبلد ديمقراطي حقيقي يحترم حقوق وحريات الإنسان، ولا يقوم على سيطرة مجموعة قومية أو فئة مذهبية، بل يكون وطنا لكل أبنائه، يتم التعامل معهم جميعا على قدم المساواة أمام دستور وقوانين مبنية على المبادئ الإنسانية التى لا خلاف عليها، وعلى ضرورات تحقيق التحديث والتطور كأساس قوى لمنعة الدولة العراقية فى المستقبل.

سادسا : الديون والتعويضات والحسابات طويلة الأجل لنهب العراق :

ما كادت بغداد، ثانية كبريات المدن العربية وعاصمة العباسيين العتيدة وحاضرة الخلافة الإسلامية فى أزهى عصورها ومنارة الدنيا لقرون طويلة، تسقط فريسة للاحتلال الأمريكي، حتى بدأت كل الحسابات لاستنزاف ثروة هذا البلد العربى الغنى لسنوات طويلة. وفى إطار هذه الحسابات أثيرت قضية الديون الخارجية العراقية والتعويضات المترتبة على حرب الخليج الثانية والتى من المفروض على العراق أن يدفعها لبلدان وشركات وأفراد من دول أخرى وفقا لقرارات الأمم المتحدة. ولأن هذه الحسابات ظهرت فى الغرب فإنها تناست أن تذكر بالمرة التعويضات التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق لصالح إيران بعد أن حملته مسئولية شن الحرب عليها فى وقت مثير للريبة والشكوك فى عام ١٩٩٠ أثناء أزمة الخليج الثانية.

وإذا بدأنا بالديون الخارجية العراقية فإنها تبلغ قرابة ٨٠ مليار دولار بدون احتساب الفوائد المتراكمة عليها والتى تقدر بنحو ٤٧ مليار دولار، وهى ديون تراكمت فى غالبيتها الساحقة على العراق، خلال فترة حربه مع إيران. وتتوزع هذه الديون بين العديد من الدول الخليجية وروسيا، إضافة إلى عدد كبير من المؤسسات المالية الخاصة غالبا والعامة أحيانا، فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا بصورة أساسية. وتبلغ قيمة الديون العراقية للكويت نحو ١٧ مليار دولار، بينما تبلغ قيمة الديون العراقية لباقى دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية نحو ١٣ مليار دولار، فى حين تبلغ الديون العراقية لروسيا نجو ١٢ مليار دولار.[٢٠]

وبالنسبة للديون العراقية لدول الخليج، فإنها كانت جزءا من التدفقات المالية من تلك الدول إلى العراق، تلك التدفقات التى كانت تشمل أيضا منحا لا ترد. وكانت المنح والقروض التى قدمتها دول الخليج للعراق هى مساهمة تلك الدول فى تمويل المجهود العسكرى العراقى فى الحرب مع إيران، تلك الحرب التى كانت حرب بعض دول الخليج والغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، بقدر وربما بأكثر من كونها حرب العراق نفسه. وكان من المفهوم ضمنا أن هذه القروض هى بمثابة منح لا ترد، وهى فى كل الأحوال جزء يسير من تكلفة الحرب الهائلة التى خاضها العراق والتى تعرض بسببها لخسائر بشرية ومالية هائلة، وتحول من دولة كانت تملك احتياطيات مالية

ضخمة قدرها ٣٥ مليار دولار قبل تلك الحرب إلى دولة مدينة كبيرة. كما أن تلك الحرب كانت فى النهاية حرب النظام العراقى الذى سقط فعليا، وبالتالى فإنه ليس هناك مبرر لتحميل الشعب العراقى ديون النظام العراقى السابق المستحقة لشركائه الفعليين فى تلك الحرب.

وما ينطبق فى هذا الصدد على الدول الخليجية الدائنة للعراق، ينطبق أيضا على الدول الغربية ومؤسساتها المالية الدائنة للعراق الذى خاض نظامه الذى سقط مؤخرا حرب الغرب ضد إيران. وبالتالى فإنه ليس من الأخلاقى أن يتحمل الشعب العراقى الذى عانى كثيرا وعانت القوى الحية فيه من نظام الرئيس السابق صدام حسين، تسديد الديون التى اقترضها من الغرب ومؤسساته المالية وهو يخوض عوضا عن الغرب حربهم ضد إيران، حتى لو كانت هناك مبررات شخصية وقومية ساهمت فى دخول النظام العراقى تلك الحرب.

أما الديون العراقية لروسيا والبالغة نحو ١٢ مليار دولار، فهى فى غالبيتها الساحقة، إن لم تكن كلها، ديون عسكرية. ورغم أن روسيا هى التى تملك أقوى المبررات للمطالبة بأن يسدد لها العراق هذه الديون، إلا أنها فى النهاية ديون لنظام سابق عانى الشعب العراقى من قمعه ومن الممكن أن يدفع ممثلوه فى المستقبل بعدم مسئوليتهم عن ديون ذلك النظام.

وإذا انتقلنا للتعويضات التى فرضت على العراق بسبب حرب الخليج الثانية والتى تبلغ نحو ١٩٩ مليار دولار، منها نحو ١٧٢ مليار دولار مستحقة لحكومات ومؤسسات[٢١]، فإنها تعويضات جائرة استهدفت نهب موارد العراق، وفرضت عليه بدون تفاوض أو تقدير موضوعي، حيث تمت التقديرات من قبل أعداء الدولة العراقية، وبالأساس من قبل الولايات المتحدة. وبما أنها كانت تعويضات مفروضة على النظام العراقى الذى انهار أخيرا، فإن هذا الانهيار يوفر للعراقيين سببا وجيها للتوقف تماما عن سداد التعويضات المستحقة للحكومات والمؤسسات، لكن جانبا من التعويضات الفردية قد يكون من الضرورى على العراق أن يسدده بالفعل.

وفيما يتعلق بالتعويضات التى قررتها الأمم المتحدة على العراق لصالح إيران والبالغة ٩٧ مليار دولار، فإنها لم تكن نزيهة على الإطلاق، حيث انتظرت الدول الكبرى والأمم المتحدة طيلة زمن الحرب العراقية-الإيرانية (ثمان سنوات)، دون أن تدين العراق أو تقرر أنه البادئ بشن الحرب ودون أن تفرض عليه أى تعويضات لصالح إيران، وانتظرت عامين بعد انتهاء تلك الحرب دون تقرير من البادئ بها، ثم فجأة وبعد قيام النظام العراقى الذى انهار مؤخرا، بغزو الكويت عام ١٩٩٠، قامت المنظمة الدولية بإدانته وفرض التعويضات عليه لصالح إيران كنوع من العقاب له. وقد استولت إيران على نحو ١٣٥ طائرة حربية من أحدث المقاتلات العراقية التى هربها

العراق إليها أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، كما استولت أيضا على عدد آخر من الطائرات المدنية منذ تلك الحرب وحتى الآن.

وفى كل الأحوال فإن الحرب التى قررت الأمم المتحدة أن يدفع العراق تعويضات لإيران بسببها، كانت حرب النظام الذى سقط مؤخرا وحرب الغرب وبعض دول الخليج، وليس من العدل تحميل الشعب العراقى بتكاليفها، خاصة وأنه عانى ويلات تلك الحرب أكثر من الجميع. كما أن هذه الأمم المتحدة لم تقم بتحميل إسرائيل بتكاليف أى حرب عدوانية شنتها على أى بلد عربى مثل حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ وحرب لبنان عام ١٩٨٢، ولم تقم بتحميلها بتكاليف اعتداءاتها الهمجية على الشعب الفلسطينى فى أراضيه المحتلة عام ١٩٦٧، فكيف يمكن قبول تحميلها للعراق بتعويض ايران عن حرب لا يمكن تحميل العراق وحده بأوزارها، سواء لأن له شركاء فى تلك الحرب، أو لأن إيران نفسها كانت تعمل على تهديد وحدة العراق وبعض دول الخليج وتثير النزعات الطائفية فيها فى ذلك الحين، أو لأن العراق كان قد قدم تنازلا لإيران عن نصف شط العرب العراقى تحت ضغط عربدة القوة فى زمن الشاه ولم يستطع استعادة حقه فى ظل حكومة الثورة التى احتفظت فى هذا الصدد بنفس منطق الهيمنة الذى كان الشاه يتبناه.

ولأن الشيء بالشيء يذكر فإنه من الضرورى الإشارة إلى أن الدول التى تعرضت لهزائم كبيرة وفرضت عليها تعويضات لدول أخرى، لم تسدد شيئا من تلك التعويضات، وأبرز مثال على ذلك هو ألمانيا التى قتلت ٢٤ مليون إنسان فى الاتحاد السوفيتى السابق، وقتلت نحو ٨ ملايين بولندي، ونحو ٦ ملايين يوغوسلافى ولم تدفع لأحد منهم أى تعويضات، وكل ما دفعته هو تعويضات لليهود ذهبت لدولة إسرائيل، وهى لم تكن تعويضات بقدر ما كانت دعما لإسرائيل لضمان استمرار وجودها وتقدمها باعتبارها حلا للمشكلة اليهودية فى الغرب، وباعتبارها أيضا رأس حربة للدول الغربية فى الوطن العربي.

وترتيبا على ما سبق فإن ما يجرى مع العراق حتى الآن بشأن ديونه الخارجية والتعويضات المفروضة عليه، هو بمثابة مصادرة لأى مستقبل اقتصادى لهذا البلد العربى الكبير، ورهن استعمارى لمقدراته؛ ليظل أسيرا لمدفوعات تفتقد لأى مبرر موضوعى أو أخلاقي.

سابعا: رفع العقوبات فى ظل الحكم الاستعمارى:

بعد احتلالها للعراق، شنت الولايات المتحدة حملة دبلوماسية من أجل رفع العقوبات الاقتصادية الشاملة عن العراق، دون أن تكون لهذا البلد العربى الكبير حكومة وطنية مختارة من قبل الشعب العراقى لتعبر عن إرادته الحرة المستقلة وعن خياراته فى

استغلال ثروته النفطية وفى إدارة اقتصاده الداخلى وعلاقاته الاقتصادية الدولية. وقد استهدفت تلك الحملة الأمريكية، إضفاء الشرعية الدولية على الاحتلال الاستعمارى الأمريكي للعراق، وإطلاق يد الاستعمار الأمريكى فى العبث بالثروة النفطية العراقية الهائلة وتوظيفها فى تثبيت أركان الحكومة التى ينوى الأمريكيون وضعها فى الحكم فى العراق والتى يعد مجلس الحكم الانتقالى الذى شكله الأمريكيون نواة لها، وتوظيفها وهو الأهم فى تحقيق الأهداف الأمريكية الرئيسية من غزو العراق وهى رفع الإنتاج العراقى إلى مستويات تضمن انخفاض أسعار النفط إلى المستوى الموافق للاقتصاد الأمريكي، والسيطرة على عقود تطوير حقول النفط العراقية، واغتصاب بعض هذه الحقول بشكل كامل وبأبخس الأثمان تحت الدعاوى المشبوهة لخصخصة النفط العراقي.

وكما هو معروف فإن العقوبات فرضت على العراق إثر قيامه بغزو وضم الكويت بالقوة عام ١٩٩٠. ورغم أن استمرار تلك العقوبات بعد نهاية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، قد حولها إلى عقوبات جائرة وظالمة وذات طابع انتقامى وتنكيلى بالشعب العراقي، إلا أن الولايات المتحدة التى أصرت دائما على استمرار تلك العقوبات، كانت هى من ضمن استمرارها بكل آثارها الوبيلة على الشعب العراقى الذى تحول من شعب غنى إلى شعب يتعرض لمعاناة رهيبة فى الحصول على احتياجاته الأساسية. وكان الناتج المحلى الإجمالى للعراق قبل تلك العقوبات قد بلغ نحو ٧٤,٩ مليار دولار عام ١٩٩٠، وبلغ متوسط نصيب الفرد فى العراق من هذا الناتج نحو ٤١٣٨ دولار فى العام، وقد تعرض هذا الوضع لتدهور درامى بعد فرض الحظر الذى حرم العراق من تصدير النفط الذى كان يشكل ٩٨% من الصادرات العراقية ويمثل بالتالى مصدر العملات الحرة لهذا البلد، وكانت إيراداته تشكل المحرك الأكثر أهمية للاقتصاد العراقي. وفى عام ١٩٩١ انخفض الناتج المحلى الإجمالى للعراق بنسبة ٦٢,٩% وفقا لبيانات صندوق النقد الدولى[٢٢] (IMF, World Economic Outlook 1998)، وهو ما يعنى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى العراقى إلى مجرد ١٥٠٢ دولار فى عام ١٩٩١. وفى عام ١٩٩٦ وبعد سلسلة من التدهور فى الناتج المحلى الإجمالى العراقى بسبب الحظر الخانق وغير المسبوق تاريخيا، أصبح متوسط نصيب الفرد فى العراق من الناتج المحلى الإجمالى مجرد ٥٩٦ دولار حسب تقديرات Middle East Digest of London، وأصبح الفقر منتشرا والجوع الجزئى موجودا فى العراق بسبب العقوبات الدولية الظالمة المفروضة على بلد غنى فى الأصل. وكما هو معتاد فى مثل هذه الحالات فإن الفقراء والطبقة الوسطى هم أكثر من عانوا من هذا التدهور المعيشى فى العراق[٢٣].

وبدلا من رفع العقوبات عن العراق لتفادى تفاقم هذا الوضع، أصرت الولايات المتحدة على استمرار العقوبات على العراق، وحاولت تخفيف الضغوط الدولية عليها فى هذا الصدد وبالذات من المنظمات الإنسانية ومن القوى الحية والمحبة للسلام فى العالم، باختراع ما يسمى ببرنامج النفط مقابل الغذاء للسماح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط، على أن توضع إيرادات تصدير النفط العراقى فى حساب خاص بالأمم المتحدة التى تستخدمه فى تمويل بعض صفقات استيراد الغذاء والدواء للعراق بعد الموافقة عليها من قبل لجنة العقوبات، وتقوم أيضا باستخدامه فى دفع ما يسمى بالتعويضات المفروضة على العراق، وفى دفع رواتب كل العاملين من الأمم المتحدة فى مجال نزع أسلحة العراق والإشراف على البرامج المختلفة فيه.

وكان هذا البرنامج (النفط مقابل الغذاء)، نموذجا لانتهاك سيادة الدولة العراقية، ونموذجا أيضا لاستغلال الحظر المفروض على دولة فى نهبها تحت إشراف الأمم المتحدة، فقد قام العراق فى إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، بتصدير نفط قيمته ٤٣ مليار دولار خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠١، ولم يسمح له إلا باستيراد سلع قيمتها ١٣ مليار دولار، بينما ذهبت ٩ مليارات دولار لموظفى الأمم المتحدة ولدفع بعض التعويضات التى فرضت على العراق بدون تفاوض، من قبل أعدائه وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، وبقى للعراق أكثر من ٢١ مليار دولار فى حسابه لدى الأمم المتحدة التى كانت، ولأسباب أمريكية، تعرقل الكثير من الصفقات الضرورية للشعب العراقي كنوع من التنكيل الانتقامى بالبشر، الذى يليق بعصابة إجرامية وليس بدولة عظمى[٢٤].

وقد تصاعدت الدعوات لإنهاء الحظر المفروض على العراق، وقام البرلمان الإيطالى على سبيل المثال بالدعوة لرفع الحظر المفروض على العراق وإلزام حكومة إيطاليا بالعمل فى هذا الاتجاه، كما قام ٧٠ عضوا فى الكونجرس الأمريكى فى الذكرى العاشرة لفرض العقوبات على العراق بالدعوة لرفع هذه العقوبات. لكن كل ذلك لم يجد نفعا مع الإدارة الأمريكية التى أصرت على استمرار تلك العقوبات.

أما بعد قيام الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله، فإنها أعلنت عن رغبتها فى رفع الحظر عن العراق فورا بدون أن تكون لديه حكومة وطنية مختارة من قبل الشعب، حتى يتسنى لها إضفاء الشرعية الدولية على احتلاله، والبدء فى نهب ثروته النفطية التى تتلمظ عليها الضباع الجائعة المتمثلة فى شركات النفط الأمريكية. وقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل فى الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة يقضى برفع العقوبات عن العراق والاعتراف بسلطة الاحتلال الأمريكية-البريطانية للعراق.

وربما يكون حصول بعض الدول الكبرى مثل روسيا وفرنسا على تـأكيدات بوجـود فرصة لشركاتها للمساهمة فى عمليات إعادة الإعمار وتطوير حقول النفط فى العـراق، قد ساهم فى موافقة هذه الدول على تقديم غطاء دولى لسلطة الاحتـلال ورفـع العقوبـات عن العراق رغم عدم وجود حكومة عراقية منتخبة ومفوضة من شعبها لإدارة اقتصـاده وثروتـه النفطيـة. وكـان تصريـح وزيـر الخارجيـة الروسـى بأنـه تلقـى تـأكيدات مـن المسئولين الأمريكيين بـأن الشـركات الروسـية لـن تواجـه تمييزاً ضدهـا فيمـا يتعلـق بالحصول على عقود للمشاركة فى إعـادة إعمـار العـراق، إشـارة واضحـة للثمـن الـذى حصلت عليه موسكو مقابل موافقتها على تقديم غطاء دولى للاحتلال الأمريكى للعراق. وكانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت فور احتلالها للعـراق وقبـل أن تضطـر إلـى اللجـوء إلى مجلس الأمن لرفع العقوبات عن العراق الخاضع لاحتلالها، على لسان سفيرها فـى موسكو، أن واشـنطن لا تعـتزم أن تضمـن للشـركات الروسـية اسـتمرار وتنفيذ العقـود النفطية التى وقعتها مع الدولة العراقية حتى لو قامت موسكو بإسقاط ديونـها المسـتحقة على العراق والبالغة نحو ١٢مليار دولار. ويبدو أن المسـاومة بيـن واشـنطن وموسـكو بشأن قرار رفع العقوبات عن العـراق، كـانت تـدور أساسـا حـول تعديـل هـذا الموقـف الأمريكى لضمان حصة للشركات الروسية فى عمليات إعـادة إعمـار العـراق وتطويـر حقوله النفطية.

وهذا السـلوك مـن الـدول الكـبرى بالموافقـة علـى قـرار دولـى برفـع العقوبـات عـن العراق الخاضع للولايـات المتحـدة وتفويضـها بـإدارة اقتصـاد العـراق وثروتـه النفطيـة وعمليات إعادة الإعمار فيه، هو فى الحقيقة جريمة دوليـة ضـد الشـعب العراقـى وضـد الوطن العربى عامة، وتواطؤ دولى مع سلطات الاحتلال الاستعمارى الأمريكى يسـهل لها نـهب العراق وثرواته وتفكيـك بنيتـه الاجتماعيـة وخلـق حقـائق جديـدة مـن الضعـف والهوان فى بلاد الرافدين، وهو أمر مطلوب لمصلحة الدولة الصهيونية، التى صرحـت مستشارة الأمن القومى الأمريكى أن أمن العالم يبدأ بأمن هذه الدولة!

والمحصلة النهائية للوضع الاقتصادى الراهن فى العـراق، هـو أن هـذا البلـد انحـدر بعنف من تصنيفه الـذى كـان يضعـه ضمـن أعلـى دول الدخـل المتوسـط المرتفـع، قبـل حرب الخليج الثانية، ليدخل ضمن الدول الفقيرة فى منتصف تسعينيات القرن العشرين، حيث لم يتجاوز متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى العراق نحـو ٥٩٦ دولارا عام ١٩٩٦. لكن بعد إطلاق برنـامج النفـط مقـابل الغـذاء، تحسـن الوضـع قليـلا وارتفع تصنيف العراق، ليدخل فى عام ٢٠٠١ ضمـن دول الدخـل المتوسـط المنخفـض التى يتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فيها بين ٧٤٦ و ٢٩٧٥ دولارا فى العـام[٢٥]، لكـن هـذا التحسـن انـهار تمامـا فـى العـام ٢٠٠٣، بعـد العـدوان الأمريكـي-البريطانى على العراق واحتلالـه. ورغـم عـدم توافـر بيانـات موثـوق بـها عـن الوضـع

الاقتصادى الراهن فى العراق، إلا أنه من المؤكد أن الناتج المحلى الإجمالى قد تراجع بصورة درامية بعد انهيار الإنتاج الصناعى المدنى والعسكرى إثر تدمير المنشآت الصناعية المدنية والعسكرية فى الحرب وبعدها، وانخفاض الإنتاج النفطى وتوقف الصادرات العراقية منه، وتفكك أجهزة الخدمات الحكومية وانهيار بنية الدولة، وتضرر القطاع الزراعى بقوة حيث دارت المعارك فى المناطق الزراعية الرئيسية فيما بين النهرين فى المنطقة الواقعة إلى الجنوب من بغداد وحتى البصرة. ونتيجة لكل ذلك انتشرت البطالة بصورة غير مسبوقة بحيث أصبح ثلثا قوة العمل العراقية فى حالة بطالة.

وكل هذا يحدث فى بلد يملك ثانى أكبر احتياطى نفطى مؤكد فى العالم بحصة قدرها ١١% من إجمالى الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة، ويملك حسب بعض التقديرات أكبر احتياطى نفطى فى العالم بحصة قدرها ٢٦% من الاحتياطيات النفطية العالمية. ومن الطبيعى فى ظل هذا الوضع، وفى ظل عجز سلطات الاحتلال عن إعادة الخدمات الأساسية أو إعادة عجلة الاقتصاد العراقى للدوران، وفى ظل تصاعد المقاومة الوطنية العراقية، فإن انتشار سوء التغذية والجوع الجزئى على نطاق واسع فى العراق أصبح أمرا عاديا، علما بأن عدد من يعانون من سوء التغذية فى العراق كان قد بلغ نحو ٢٧% من سكان العراق فى الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، مقارنة بنحو ٧% فى الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٢[٢٦]، مقارنة بوضع غذائى فى بلد كان يخلو تقريبا ممن يعانون من سوء التغذية قبل حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

وليس هناك من مخرج للاقتصاد العراقى من النفق المظلم الذى يتخبط فيه طالما استمر الاحتلال الأمريكي-البريطانى للعراق، واستمرت المقاومة الوطنية العراقية من أجل الحرية والاستقلال. ولن تكون هناك إمكانية لإعادة بناء الاقتصاد العراقى وإعادة إعمار العراق كلية، إلا فى حالة وجود استقرار سياسى واجتماعى فى العراق، وهذا الاستقرار لا يمكن تأسيسه إلا بإنهاء الاحتلال الأمريكي-البريطانى للعراق وبناء نظام سياسى ديمقراطى قائم على أساس المواطنة ويعبر عن الخيارات الحرة لشعب العراق، شريطة أن يتم إنهاء الصيغة الطائفية التى تحاول قوات الاحتلال تكريسها من خلال مجلس الحكم الانتقالى المكون على أسس طائفية، لأن هذه الطائفية لو استمرت فى التصاعد فإنها ستمزق العراق وتدخله فى صراعات أهلية مدمرة لن تسمح بأى بناء اقتصادى أو بأى عملية أوسع نطاقا لإعادة إعمار هذا البلد الذى خربته الحروب المتتالية.

هوامش الفصل الثالث :

(١) أحمد السيد النجار (رئيس التحرير)، التقرير السنوى "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية" ٢٠٠٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ٢٠٠٣، صـ٤١.

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد سبتمبر ٢٠٠٢، صـ٢٨٨.

(٣) الصراع على استغلال ثروات العراق المحتل، أهرام ٢٠٠٣/٦/٩.

(٤) المصدر للإنتاج الأمريكى من النفط هو: Energy Information Administration, Monthly Energy Review, Washington, August 2001, p.42,43.
والمصدر للاحتياطيات النفطية الأمريكية هو: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سبتمبر ٢٠٠٢، صـ ٢٨٨.

(5) Energy Information Administration, Monthly Energy Review, Washington, August 2001, p.11.

(٦) World Bank, World Development Indicators 2003, p. 153.

(٧) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سبتمبر ٢٠٠٢، صـ٢٦٧.

(8) World Bank, World Development Indicators 2003, p. 291.

(9) World Bank, World Development Indicators 2003, p. 137.

(١٠) تكلفة العدوان على العراق والوسائل الأمريكية لتمويله، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٣/١٤.

(١١) البنتاجون أنفق ٢٠ مليار دولار على الحرب حتى الآن، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٤/١٧.

(12) The Economist, London, Several Issues.

(١٣) جريدة الأهرام ٢٠٠١/٩/١٦.

(١٤) التغير فى أسعار النفط مأخوذ من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سبتمبر ٢٠٠٢، صـ٢٨١. والتغير فى المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية مأخوذ من: Energy Information Administration, Monthly Energy Review, Washington, August 2001, p.11.

(15) IMF, World Economic Outlook, April 2002.

(16) IMF, International Financial Statistics Yearbook 2002, p.1038, 1039.

(١٧) البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٣، جدول ١.

(١٨) أحمد السيد النجار، "الشيكات".. مخطط أمريكى جديد لمصادرة مستقبل العراق، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٥/٢٦.

(١٩) مجلس الحكم الانتقالي.. مشروع استعمارى لتقسيم العراق طائفيا، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٧/٢٧.

(٢٠) أحمد السيد النجار، هل تذهب ثروة العراق لتسديد الديون والتعويضات؟، أهرام ٢٠٠٣/٤/١٤.

(٢١) المرجع السابق مباشرة.

(22) IMF, World Economic Outlook, October 1997, p.155.

(٢٣) حيلة استعمارية لنهب العراق .. الهدف الأمريكى من الدعوة لرفع العقوبات دون وجود حكومة وطنية عراقية، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٤/٢٢.

(٢٤) المرجع السابق مباشرة.

(25) World Bank, World Development Indicators 2003, p. 15,16.

(26) United Nations, United Nations Development Program, Human Development Report 2003, p. 198.

الفصل الرابع

الاحتلال الأمريكى للعراق والنظام الإقليمى العربى

علاقات الداخل بالخارج ومستقبل التغير فى العالم العربى

د . عمرو الشوبكى



مقدمة

من المؤكد أن احتلال القوات الأمريكية لبغداد وسقوط النظـام العراقـى علـى يـد آلـه الحرب الأمريكية قد هز كثيراً من المسلمات السائدة داخل العـالم العربـى، وأعـاد مـرة أخرى طرح قضايا كان من المتصور أنها حسمت منذ عصر التحرر الوطنـى والقومـى فى منتصف القرن الماضى. فالسقوط السريع لبغداد والتفاف جانب كبير من المعارضـة العراقية حول القوات المحتلة بل واعتبار بعض المثقفين العرب أن الاحتـلال الأمريكـى للعراق مثل " خطوة تحرريـة " للشـعب العراقـى مـن بطـش حكامـه وبـدت معـارك الاستقلال والتحـرر التـى خاضتـها الشـعوب العربيـة طـوال عقـود طويلـة مـن القـرن الماضى وكأنها من ذكريات الماضى .

وقد عمق من هذا الشعور أن النظام العراقى بدا فى أعين البعض وكأنه نظام قومـى تحـررى يحـارب الولايـات المتحـدة وإسـرائيل والرجعيـة العربيـة وينـاصر الشـعب الفلسطينى وبالتالى كـانت هزيمتـه هـى هزيمـة لـهذا الخيـار. وإذا كـان مـن المؤكـد أن النظام العراقى لم يكـن فـى أى لحظـة فـى تاريخـة نظامـاً تحرريـاً أو قوميـاً أو محاربـاً حقيقيـاً - إلا بالشعارات - ضد الولايات المتحدة، فإن المؤكد أيضاً أن الولايات المتحـدة لم تحمل للعراق مشروعاً تحررياً حقيقيا يهدف إلـى بنـاء ديمقراطيـة حقيقيـة فـى البـلاد بقدر ما مثل خيار الخارج الأمريكى خياراً أقل سوءاً من خيار الداخل الصدامى.

وأياً كان الموقف من النظام العراقى المخلوع، فإن من المؤكد أن الحـرب الأمريكيـة على العراق قد أثرت بشكل قاطع على منظومة متكاملة من الأفكار السائدة داخل العـالم العربـى، كمـا أن مواجهـة المشـاريع والـرؤى الأمريكيـة للمنطقـة العربيـة وللعـالم ستستدعى فى الواقع تغيير كثير من الأفكار النمطية السائدة فى العالم العربى من خـلال الحرص على اكتشاف "المساحة الحاضرة الغائبـة" مـن مشـاريع "المواجهـة" العربيـة التى ستعتمد على التفاعل النقدى مع النظام العالمى الجديـد ومـع الأجنـدة الأمريكيـة، لا إعلان "الحرب الجهادية" ضدها أو البقاء فى حالة قطيعة مع المنظومـة العالمية تحـت دعاوى ومفاهيم منغلقة للخصوصية.

ولعل من المهم فهم هذه التحولات والتداعيـات التـى أثارتـها حـرب احتـلال العـراق حتى يمكن الحديث عـن مشـاريع مسـتقبلية للمنطقـة بديلـة للحالـة الصداميـة وللمشـاريع الأمريكية على السواء، وهذا فى الحقيقـة لـن يكتـب لـه النجـاح إلا عقـب فـهم آثـار تلـك الحرب على المنطقة العربية فكرياً وسياسياً وثقافياً، وأيضاً بحث الدلالات والنتائج

التى أحدثتها على الساحة الإقليمية والعالمية خاصة فى ظل إعادة تشكيل العلاقة بين الداخل والخارج على أسس جديدة دون أن يعنى ذلك بالضرورة تلاشى الفواصل بين الحيزين.

أولاً: المشهد العراقى بين حربين: غياب المراجعة النقدية والتغيير من الداخل

من الصعب اعتبار ما جرى فى العراق فى شهر إبريل ٢٠٠٣ منفصلاً عن مجمل التداعيات التى أعقبت غزو العراق للكويت فى عام ١٩٩٠، كما من الصعب أيضاً اختزال " الهزائم العربية " منذ ذلك التاريخ فى نظريات المؤامرة الأمريكية التى تستهدف الأمة العربية والعراق.

وإذا سلمنا بالفرض القائل بأن الولايات المتحدة قد نصبت فخاً للنظام العراقى لكى يحتل الكويت وبالتالى سهلت من مبررات ضربه فى عام ١٩٩١ و ٢٠٠٣، فإن مسئولية النظام العراقى فى ابتلاع هذا " الطعم " وسقوطه فى الفخ الكويتى هائلة ولا يمكن إنكارها.

ولعل خطورة تلك النظرة " للقدر الأمريكى " أنها تحكم علينا بالفشل الدائم لأننا سواء أخطأنا أم أصبنا، و سواء بنينا أنظمة ديمقراطية ذات كفاءة اقتصادية وسياسية أم ديكتاتورية معدومة الكفاءة، فإن النتيجة واحدة هى هزيمتنا أمام الولايات المتحدة التى تتآمر دائماً علينا.

والحقيقة أن النوازع الاستعمارية للولايات المتحدة لا تحتاج إلى برهان وعدوانية الإدارة الحالية لا تحتاج بدورها إلى تأكيد، ولكن من المؤكد أن هناك مساحات واسعة تحدد معايير الفشل أو النجاح والنصر والهزيمة تتحملها كفاءة النظم السياسية العربية وطريقة إدارتها لعلاقاتها الخارجية، ولذا سنجد أن فى الحالة العراقية كان يمكن بلا شك فرض واقع جديد على الإدارة الأمريكية فى حال إذا أقدم النظام العراقى طوال الفترة التى أعقبت هزيمته بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ على مراجعات وتغييرات داخلية عميقة كان من شأنها أن تغير من الواقع الذى فرضه غزو صدام للكويت.

فمن المؤكد أن الإدارة الأمريكية المتطرفة ترغب فى إسكات أصوات المقاومة الفلسطينية وفرض تسوية إسرائيلية على الشعب الفلسطينى، ولكنها عاجزة عن فرض ذلك بنفس الأسلوب الاستئصالى الذى استخدمته مع نظام صدام نظراً لعدالة القضية الفلسطينية أولاً وللفارق الهائل بين قيادة فلسطينية تجتهد قدر إمكانها للحفاظ على مصالح شعبها فى ظل ظروف دولية معقدة وبين النظام العراقى المخلوع الذى اجتهد وربما "ابتكر " فى قمع شعبه وقهرة. نفس الأمر ينسحب على الملف الإيرانى الذى

ترغب إدارة بوش بكل الوسائل إسقاط النظام وكسر طموحاته النووية والإقليمية ولكن نظراً لكون هذا النظام يمتلك آليات ديمقراطية، وبرلماناً ورئيسَ جمهورية منتخبين بشكل ديمقراطي أعطت له قدراً كبيراً من الشرعية وسط شعبه، وجعلت قيادته السياسية تدير صراعاتها مع مشاريع "الخارج الأمريكي" بحكمة كبيرة.

وفى الحقيقة فإن كل هذه الأوضاع كانت غائبة فى الحالة العراقية، فنحن أمام نظام ديكتاتورى اختزل فى شخص الرئيس وأبنائه، وارتكبوا بحق الشعب العراقى كل ما يمكن تخيله من جرائم، كما اتخذ قرارات غير مدروسة عجز أقرب المقربين من النظام على مناقشته فيها أو إبداء اعتراض عليها كالحرب على إيران أو غزو الكويت وغيرها .

ورغم أنه بعد الغزو العراقى للكويت والهزيمة التى لحقت بالعراق والعرب فى حرب تحرير الكويت، كان يمكن للنظام طوال أكثر من ١٢ عاماً أن يجرى تغييرات داخلية ويعترف بأخطائه وربما خطاياه التى كان من شأنها منع الاحتلال الأمريكى للعراق.

١- انهيار الداخل وتفسخ النظام الإقليمى العربى

مثلت حرب الخليج الثانية أول تحد بنائى للنظام الإقليمى العربى، فقد مثلت أول إراقة بهذا الحجم للدماء والأموال العربية فى معركة كان الخاسر الوحيد فيها هو الأمة العربية. ورغم أن العالم العربى قد شهد استقطابات أيديولوجية وسياسية وصلت فى بعض الأحيان لحد التراشق اللفظى والعسكرى إلا إنه لم يحدث منذ منتصف القرن الماضى - وبعد وصول كثير من حركات التحرر العربى إلى السلطة - أن قررت دولة عربية إلغاء دولة أخرى من على الخريطة لمجرد أن رأت أنها تستثمر نفطها بطريقة تضر بمصالحها. وإذا كانت مشاريع " الداخل " العربية قد شهدت انقسامات حادة بين تياراتها وأنظمتها السياسية طوال عقدى الخمسينيات والستينيات، إلا أنها جميعها كان يحكمها سقف محدد لم يؤد إلى دعوة دولة أجنبية من "الخارج" للدخول فى حرب تحرير ضد دولة عربية أخرى من "الداخل".

وقد شهد العالم العربى فى ذلك الوقت صراعاً بين مصر والمملكة العربية السعودية لأسباب عقائدية وسياسية انعكس على أرض اليمن بين مشروعين فى الداخل العربى هما "الجمهوريين" و "الملكيين" وقدم فيه عبد الناصر الدعم المادى والمعنوى للجانب الأول، وجاء على حساب العلاقات المصرية السعودية التى عرفت ازدهاراً أثناء العدوان الثلاثى على مصر وركوداً وصل إلى حد القطيعة أثناء حرب اليمن.

وقد كان الإحساس العربى العام بالخطر الخارجى ووجود فواصل حدودية قاطعة بين الداخل والخارج خاصة فى ظل التهديد الذى تمثله "إسرائيل" للأمن القومى

العربى، قد أدى إلى وجود حد أدنى من "الفعل التضامنى" العربى الذى رغم الخلافات والصراعات الأيديولوجية التى عجت بها الساحة السياسة العربية، فإن ذلك لم يؤد فى أى فترة كانت إلى الانضمام الكامل إلى قوى الخارج من أجل مواجهة بعض قوى الداخل، رغم وجود تحالفات كثيرة مع قوى خارجية عظمى وأحياناً كانت لمواجهة دول عربية أخرى، إلا أنه ظل هناك حد أدنى من التماسك الداخلى العربى.

ولعل هول ما حدث فى عام ١٩٩٠ وعجز النظام العربى بمجمله عن ردع المحتل العراقى - على عكس ما جرى عام ١٩٦١ حين حال وجود عبد الناصر بين قيام القيادة العراقية باحتلال الكويت - قد أدى إلى الاعتماد المطلق على الخارج فى عملية التحرير والتى جاءت نتيجة فشل "الداخل" فى ردع المعتدى.

٢- هل كان يمكن تفادى ما حدث فى العراق ٢٠٠٣؟

هذا السؤال الذى يجيب عليه البعض دائماً بالقول إنه لم يكن من الممكن تفادى ما حدث فى العراق نتيجة تربص الولايات المتحدة بالنظام العراقى وبأى مشروع لبناء قوة عربية مستقلة. والحقيقة نحن نرى أنه كان يمكن تفادى ما حدث فى أبريل ٢٠٠٣ فى حال إذا أجرى النظام العراقى تعديلات فى بنية نظامه السياسى، ولأنه لم يفعل فقد استمر الوضع الداخلى فى التدهور وأصبح البديل الخارجى لا يستدعى لدى الجانب الأكبر من الشعب العراقى الرغبة فى المقاومة لأن وطأة "احتلال الداخل" باتت أسوأ بكثير من احتلال الخارج.

وعليه فإنه إذا كان البعض يتوقع صموداً عراقياً فى معركة بغداد، فإن هذا لم يكن ليحدث إلا إذا كان النظام قد اعترف من الأصل بهزيمته فى "أم المعارك". وإذا كان من المؤكد أن التربص الأمريكى بأى قوة عربية أو غير عربية لا تدور فى غير الفلك الأمريكى مسألة لا غبار عليها، إلا أن النظام العراقى لم يتزحزح خطوة واحدة طوال ما يزيد عن ١٢ عاماً لكى يتجاوز بعض آثار غزو الكويت. وإذا جاز لنا أن نقارن بين بعض المشاهد التى عرفتها الساحة العربية عقب هزيمة ٦٧ وأدت فى النهاية إلى انتصار أكتوبر ١٩٧٣ وبين هزيمة العراق فى ١٩٩٠ ثم هزيمته الأخرى فى ٢٠٠٣. وقد تبدو المقارنة بين الحالتين غير واردة - وهو صحيح إلى حد كبير - خاصة إذا كانت حرب ١٩٦٧ و ١٩٧٣ هى حروب ضد إسرائيل الذى لم يختلف الجميع فى ذلك الوقت على أنه عدو الأمة العربية، وهذا على عكس غزو الكويت الذى قسم العالم العربى إلى جبهتين ودفع ببلدان عربية إلى المشاركة فى تلك الحرب مع القوات الأجنبية. ومع ذلك فإن أبرز دلالات المشهد المصرى بعد حرب ١٩٦٧ تكمن فى تلك المراجعة النقدية التى عرفتها البلاد بعد تلك "النكسة".

ولعل المشهد الأول الذى حدث عقب اتضاح معالم الهزيمة تمثل فى تقديم عبد الناصر لاستقالته التاريخية فى يونيو ١٩٦٧ وتحمله المسئولية كاملة عن الهزيمة وهى التى رفضتها الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، وأعلنت تمسكها بعبد الناصر كقائد للمسيرة فى استفتاء قومى وديمقراطى مدهش. ولعل الاستقبال التاريخى الحافل للزعيم العربى الراحل فى الخرطوم عام ١٩٦٨ عكس فى أحد جوانبه مشاعر الجماهير السودانية تجاه قائد ليس فقط مجرد زعيم تاريخى، إنما قائد يعترف بأخطائه يحاول أن يصححها ويراجع نفسه وليس قائداً مهزوماً ومفروضاً على شعبة بالحديد والنار.

وقد قلم جمال عبد الناصر - ولأول مرة فى التاريخ العربى المعاصر - أظافر المؤسسة العسكرية وأطاح بالقادة الذين تسببوا فيها، وتم وضع بذور التعددية من خلال تجربة النقد الشامل داخل الاتحاد الاشتراكى، بل وباقى مؤسسات الدولة المصرية كما فتح الباب على مصراعيه للتجديد الجيلى حيث ظهر جيل جديد تحمل مسئولية إزالة آثار العدوان محل الجيل القديم الذى هزم فى ١٩٦٧. وقد ظلت قيمة المراجعة النقدية التى شهدتها مصر عقب هزيمة ١٩٦٧ - رغم عدم اكتمالها - حدثاً لم يتكرر ولم يحاول العالم العربى وخاصة النظام العراقى أن يستلهمه بعد هزيمته فى حرب تحرير الكويت.

ولعل من رأى المشاهد الأولى من الفصل الذى أعقب الهزيمة العراقية فى الكويت سيكتشف عمق المهانة القومية التي سيشعر بها أى مواطن عربى حين يسترجع صورة الرئيس العراقى وهو يلوح بكلتى يديه حاملاً سلاحاً فى إحداها معلناً "انتصاره" - وليس اعترافه بهزيمته النكراء - على التحالف الدولى أمام حشد مدفوع من أبناء الشعب العراقى. ويبدو أن غياب إحساس النظام بعمق الأخطاء السياسية والأخلاقية القاتلة التى ارتكبها بإشعاله حرباً مع إيران ثم غزوه للكويت قد أعمته عن رؤية التداعيات الاستراتيجية لتلك الأخطاء وجعلت مجرد الاعتراف بالهزيمة ثم البدء فى معرفة أسبابها وتقديم مراجعة نقدية عميقة لها خارج حساباته.

ولعل من هنا يبرز الفارق بين مرحلتين فى التاريخ العربى المعاصر كان فى إحداهما مشروع الداخل قادراً على المراجعة والنقد، وبالتالى المبادرة وامتلاك مقومات النجاح، وفى الثانية عاجزاً نتيجة طبيعة بنائه الداخلى عن تقديم أى تصحيح وبالتالى كان الفشل المستمر والهزيمة القاضية.

وقد كان يمكن بلا شك أن يغير النظام بعض قياداته ويجرى بعض الإصلاحات السياسية وإذا استدعى الأمر يستقيل صدام حسين حتى يمكن لخلفه أن يحسن علاقاته بجيرانه الذين عاداهم النظام المخلوع، فيعتذر للكويت ويتصالح مع إيران والسعودية

ويحسن علاقاته بتركيا ومصر، كل ذلك كان من شأنه أن يحول دون احتلال العراق، أو على أقل يضع جيران العراق فى وضع لا يحسدون عليه فى حال تحالفوا مع الولايات المتحدة، ويبطل أيضاً كثيراً من الحجج الأمريكية التى روجت لهذا الغزو.

وهكذا يمكن القول إن "هزيمة الداخل" كانت بالأساس هى السبب الرئيسى وراء "انتصار الخارج"، فاحتلال العراق ليس فقط حدثاً عدوانياً ارتكبته الإدارة الأمريكية بحق شعب عربى إنما هو بالأساس نتيجة فشل وهزيمة مشروع الداخل العراقى وتحوله إلى قوة احتلال عجزت عن أن تواجه قوة الاحتلال الخارجي، ووضعت العراق فى وضع يختلف عن مجمل الأوضاع التى عرفها العالم العربى طوال القرن الماضى فى علاقاته بالمستعمر الخارجى.

ثانياً: العراق بين احتلال الداخل والخارج

ربما تكون هى المرة الأولى فى تاريخ النظام العربى التى ينقسم فيها حول الموقف من احتلال دولة عربية، فإذا كان منطقيا أن يرفض معظم العرب غزو العراق للكويت ويقبل بعضهم التحالف مع قوى أجنبية من أجل تحرير بلد عربى من احتلال عربى آخر، فمن المؤكد أن الصورة تبدو مختلفة إلى حد كبير بخصوص الغزو الأمريكى للعراق والتى كان فيها أحد الطرفين المتحاربين من داخل النظام العربى بل كان يشكل أحد أركانه الرئيسية وهو العراق، والثانى يمثل تاريخياً أبرز أعداء الأمة العربية وهو الولايات المتحدة وفق أدبيات عصر التحرر القومى.

ولعل خطورة هذه التحولات أنها مثلت فى الحقيقة انقساماً سياسياً حاداً فى قلب النظام العربى الرسمى وتحولاً استراتيجياً عن المسار الطبيعى للتاريخ العربى الحديث الذى تضامن فيه العرب مع بعضهم لمواجهة الاستعمار والاحتلال، ثم أيضاً، ورغم اختلافهم فى السياسة وفى طبيعة النظم التى شيدوها بعد الاستقلال، تضامنوا معاً فى مواجهة العدوان الإسرائيلى ولم يجهر أى منهم بإعلان تحالفه مع أمريكا فى مواجهة دولة عربية أخرى خاصة حين كان الطرف الآخر من المعادلة هو الدولة العبرية الحليف الاستراتيجى للولايات المتحدة.

ولذا يمكن القول إن الانقسام العميق الذى حدث على الساحة العربية حول الغزو ثم الاحتلال الأمريكى للعراق قد عبر فى الحقيقة عن طبيعة الأزمة التى فرضها النظام العراقى المخلوع على العالم العربى، ولكنه فى نفس الوقت عبر عن "إحساس" جديد فى تعامل الكثيرين على الساحة العراقية والعربية مع هذا الغزو الخارجى والذى بدا وكأنه الطريق الوحيد للتخلص من بطش هذا النظام. وإذا كان من المؤكد أن الجانب الأكبر من الشارع العربى ومن المثقفين والسياسيين العرب قد تعاملوا مع الغزو الأمريكى باعتباره استعماراً، إلا أنه من المؤكد أن "حالة الإجماع الوطنى" التى عاشها

الوطن العربى طوال نصف قرن من الزمان فى التعامل مع المحتل الأجنبى لم تكن بنفس الدرجة من الإجماع فى الحالة العراقية.

والحقيقة أننا يمكن أن نتحدث عن الحالة العراقية باعتبارها استثناء فى التاريخ العربى المعاصر، فهى المرة الأولى التى أقدم فيها نظام عربى على غزو دولة عربية أخرى ويقرر "إلغاءها" من على الخريطة العربية والعالمية، كما حدث مع الكويت عام ١٩٩٠، ويعجز النظام العربى عن مواجهته! وهى أيضاً من المرات النادرة فى التاريخ العربى المعاصر التى نجد فيها نظاماً سياسياً عربياً حتى أسوأها فى مجال احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وصل إلى هذه الدرجة من القمع والدموية كالنظام الصدامى فى العراق. "فاستناد النظام إلى أكثر السياسات قبحاً فى الحكم والسيطرة ونهب ثروات البلاد وتبديدها على مغامرات عسكرية شتى وعلى استرضاء دوائر اجتماعية وحزبية محدودة وعلى كبت التنوع الطبيعى العرقى والمذهبى والسياسى الذى يشكل نسيج المجتمع العراقى تجعل مهمة الدفاع عنه مسألة مستحيلة"[1].

وقد عكس "النجاح" الأمريكى فى الإسقاط السهل لنظام بغداد عجزاً عربياً داخلياً فى مواجهة تحديات الخارج أو فى إصلاح أحوال الداخل على السواء. فالنجاح الأمريكى فى احتلال العراق هو بمعنى أو بآخر نتيجة للفشل العربى، وهنا يكمن الفارق بين الأوضاع العربية فى ظل نظام صدام والأوضاع العربية فى عصر مواجهة الاستعمار حيث امتلكت حركات التحرر القومى والوطنى شرعية سياسية وأخلاقية سمحت لها بالتأثير العربى والعالمى بصرف النظر عن الأخطاء الكثيرة التى وقعت فيها.

وهذا ربما هو ما جعل هناك مشروعية لتدخل مصر الحاسم لمنع غزو العراق فى عهد عبد الكريم قاسم للكويت عام ١٩٦١، ومثل هذا الدور غطاءً عربياً فاعلاً منع التدخل الأجنبى فى المنطقة وحمى العالم العربى من الانهيار الداخلى عن طريق امتلاك القدرة أولاً على تصحيح أخطاء الداخل كمدخل أساسى لمواجهة تهديدات الخارج. ولعل العجز العربى المطلق رسمياً وشعبياً فى فرض أى إصلاحات أو تغييرات فى بنية النظام العراقى خاصة بعد هزيمته فى حرب الخليج الثانية، سواء بمحاولة إقناع صدام حسين بالتخلى عن الحكم، والعمل على تحسين علاقة العراق بجيرانه، أو بتقديم اعتذار عراقى قاطع للكويت وللعالم العربى عن جريمة الغزو وعن الضحايا الذين سقطوا فى حرب تحرير الكويت، قد عجل بهزيمة الداخل أمام احتلال الخارج.

والحقيقة أن الحرب الأمريكية على العراق والانتصار السريع لقوات التحالف وحالة اللامبالاة العربية مع نتائج ودلالات الاحتلال، قد عبرت عن عمق الأزمة التى

يعيشها العالم العربي وعدم قدرته حتى الآن على التعامل مع الاحتلال الأمريكي، باعتباره من أعراض المرض العربي ومن أسبابه، وبالتالي فإن التخلص منه لن يكون بمواجهته بمعزل عن مواجهة الأوضاع العربية الداخلية.

وهنا ربما يكمن الفارق الرئيسي بين مواجهة المحتل الأجنبي في بدايات هذا القرن ومواجهة المحتل الأمريكي الآن، فالزخم النضالي الذي رفعت رايته حركات التحرر الوطني في العالم الثالث كله يمثل إلهاماً سياسياً وأخلاقياً كبيراً لشعوب الجنوب حول "حلم الاستقلال"، ونجحت هذه الحركات - رغم الفارق بين قوتها العسكرية والمادية وبين جيوش المحتلين – في أن تنتصر وتلحق بهم هزيمة نكراء. ولم يحسب الكثيرون في كل بقاع العالم الثالث فروقات القوة بين الجانبين - على أهميتها - نظراً لوجود قضايا عادلة دعمت من صمود حركات التحرر.

فالانتصار المصري في معركة السويس، وانتصار فيتنام على العدوان الأمريكي بعد واحدة من أشرس معارك القرن، وصمود المقاومين الفلسطينيين ضد بطش آله الحرب الصهيونية كل ذلك لم يكن أساساً نتيجة تقارب القدرات العسكرية لكلا الجانبين، فلم يكن هناك وجه للمقارنة بين قدرات الجيش المصري - على صموده - في معركة السويس مع قدرات الجيوش الثلاثة الغازية: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، ولم يكن هناك أدنى تقارب بين القدرة الفيتنامية العسكرية ونظيرتها الأمريكية. وأخيراً فإن الفارق بين تسليح المقاومين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي أكبر بكثير من ذلك الذي كان يفصل بين الجيش العراقي والأمريكي ومع ذلك لا يزال الفلسطينيون صامدين في انتفاضتهم منذ أكثر من ثلاث سنوات، رغم الفروقات العسكرية الهائلة التي تفصلهم عن جيش محتليهم.

ولعل ما ميز كل هذه المشاهد هو عدالة القضية التي دافعت عنها هذه الشعوب وساعدتها على تحقيق النصر أو استمرار الصمود في المعارك التي خاضتها ضد محتليها.

ويبدو أن البعض قد تناسى أن هناك فارقاً هائلاً بالمعنى الأخلاقي والسياسي معاً بين تأميم عبد الناصر لقناة السويس ورغبته في أن يعيد بعض الحقوق المسلوبة للشعب المصري، وبين غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ورغبه صدام في الاعتداء على حقوق الآخرين. ورغم أن الغرب واجه الطرفين معاً إلا إنه كان من المنطقي أن يخسر معركته على ضفاف القناة لأنه لم يواجه فقط حركة تحرر لكنه واجه أيضاً شرعية التاريخ، وكان منطقياً أن يربح حرب تحرير الكويت لأن معيار النصر أو الهزيمة فيها اعتمد فقط على فروقات القوة العسكرية ولم تكن له علاقة بعدالة القضية، فكان النصر لصالح الطرف الأقوى.

وقد جاءت حرب الخليج الثالثة بين نظام صدام حسين الذى افتقد لكل أسس الشرعية السياسية والأخلاقية فى الداخل والخارج، وارتكب كل ما يمكن تصوره من جرائم فى حق شعبه والشعوب العربية، وبدا الغزو الأمريكى فى أعين كثير من العراقيين وكأنه مخلص من الطغيان والاحتلال الداخلى، فكان تواطؤ بعض العسكريين العراقيين لتسليم بغداد للأمريكيين تخلصاً من قبضة نظام الخوف والقهر وتعبيراً عن مدى الانهيار الذى وصل إليه الوضع فى العراق وبدا معه "احتلال الخارج" أقل سوءاً ودموية من "احتلال الداخل".

وعلى خلاف كثير من الأنظمة الديكتاتورية التى شهدها العالم فى القرن الماضى وسقط بعضها بفعل التدخل الخارجى كحالة ميلوسوفيتش فى يوجوسلافيا السابقة مثلاً، فإنه كانت هناك مساحات ولو محدودة للتعبير الحر، فكان هناك بعض القادة العسكريين يطالبون القيادة السياسية فى يوجوسلافيا مثلاً بعدم الدخول فى حرب مع الولايات المتحدة أو بضرورة إجراء بعض الإصلاحات فى الداخل، كما كانت هناك مساحة مقيدة لكى تعبر فيها المعارضة عن بعض آرائها. وقد أعطى هذه المساحات واحد من أسوأ أنظمة التطهير العرقى والديكتاتورية فى العالم ورغم ذلك لم يحصل الشعب العراقى ولا المعارضة على جانب يسير مما حصل عليها الصرب تحت حكم ميلوسوفيتش، فقد هجّر النظام ما يزيد عن أربعة ملايين عراقى على امتداد المعمورة وارتكب فى حق من لاحت له، ولو من بعيد شبهة المعارضة، جرائم من الصعب تصورها فى القرون الوسطى، وأعيد انتخاب صدام حسين قبل الحرب بنسبة ١٠٠ % من الأصوات فى مشهد ينتمى إلى المضحكات المبكيات!

وقد أدت هذه الأوضاع إلى تسهيل مهمة "محتلى الخارج" لأن "احتلال الداخل" قد جعل التربة العراقية غير قادرة ليس فقط على المواجهة إنما أيضاً مليئة بمشاعر الانكسار والعجز وفقدان الثقة فى كل مشاريع "الداخل" العربية، خاصة وأن النظام المخلوع قد قهر شعبه ووضعه فى سجن كبير تحت حجة أنه يواجه الاستعمار والولايات المتحدة وأنه "نموذج" لأنظمة التحرر القومى من استعمار الخارج.

يمكن القول أيضا إن هزيمة النظام العراقى الصدامى، وإن مثلت نوعاً من الانتصار السياسى للأطراف العربية التى انخرطت فى العمل العسكرى الأمريكى، وفى المقابل هزيمة للأطراف التى دافعت عن العراق كبلد - وليس نظام سياسى وإن بدا صعباً للبعض التفرقة بينهما عملياً إبان الحرب - إلا أنها شكلت هزيمة كبرى لفكرة سيادة الدولة العربية التى هى ناقصة ومنكشفة أصلاً، وفتحت باب التدخل العسكرى الأجنبى فى المنطقة العربية على مصراعيه، وعليه فإن تعبير "حرب تحرير العراق" لا يتصادم وحسب مع مفهوم سيادة الدولة، بل يؤسس لنماذج أخرى من التدخل بغية فرض تغييرات كبرى على الدول العربية(٢).

وهنا يكمن الحد الفاصل بين مرحلتين مختلفتين فى التاريخ العربى تتمثل فى الفارق بين نتائج الاحتلال الأمريكى للعراق، وبين نتائج الاحتلال البريطانى والفرنسى لمعظم الأقطار العربية منذ القرن ١٩. فقد ظلت معظم حركات التحرر طوال النصف الأول من القرن الماضى أقرب إلى المشاريع السياسية - أو الأحلام السياسية - التى لم تجرب فى الواقع بعد لأنها كانت فى معظمها خارج الحكم وخارج المؤسسات الرسمية المتواطئة مع الاحتلال. وعليه فإن احتلال القرن الماضى استدعى تلقائياً قوى حملت رايات التحرر والنضال من أجل الاستقلال وامتلكت مشروعاً - وأحياناً حلماً - سياسياً لنهضة واستقلال شعوب العالم الثالث ومساهمتها الإنسانية والأخلاقية فى صياغة خطاب إنسانى عالمى جديد قائم على المساواة بين الشعوب ورفض الاحتلال والتمييز بين المجتمعات على أساس العرق واللون أو الدين ظلت علامة من نضال هذه الحركات طوال القرن الماضى.

وقد جاء الانهيار العراقى ليعبر عن عمق الأزمة التى تعانى منها " مشاريع الداخل " العربية، صحيح أن الحالة العراقية لا يمكن مقارنتها بأى نظام آخر، إلا أننا علينا أن نتذكر أن تجربة البعث فى العراق كانت قبل وصولها للسلطة تجربة نضالية ثرية، وقدمت للفكر العربى مفكرين مرموقين وسياسيين مناضلين، تحول معظمهم بعد وصول بعث صدام للسلطة عام ١٩٦٨ إلى مجموعة من القتلة والفاسدين فى مشهد درامى نادر الحدوث تبخرت معه وعودهم السياسية وأحلامهم الأيديولوجية أمام بريق السلطة المطلقة وبطش الحاكم الأوحد. وقد دلت التحولات المأساوية فى تجربة حزب البعث على أن الهزيمة والانكسار لم تُصب فقط نظاماً ديكتاتورياً عادياً، إنما أصابت واحد من مشاريع الداخل العربية التى وعدت شعوبها بالنهضة والرخاء، وبالوحدة والحرية والاشتراكية، ولم تجلب له إلا الخراب والدمار والقهر.

وهنا ربما كان الجديد فى عصر الاحتلال الأمريكى الذى جاء نجاحه ليعبر ليس فقط أو أساساً عن فروقات القوى العسكرية التى تفصل بين المستعمِرين - بكسر الميم - والمستعمَرين - بفتح الميم - كما حدث مع كل تجارب الغزو الاستعمارى التى مكنت الغزاة من احتلال معظم أقطار العالم العربى فى القرن الماضى بفعل القوة العسكرية، إنما هى الهزيمة الداخلية التى جعلت احتلال العراق يتم بهذه السهولة.

وقد امتلكت الشعوب العربية فى ذلك الوقت وقوداً حياً لمقاومة الاستعمار عبرت عنه خركات التحرر العربية التى نجحت رغم عمق الفروقات المادية بين الجانبين فى تحقيق الاستقلال، وهذا فى الحقيقة ما غاب عن "معركة بغداد" فقد منى الشعب العراقى وقطاعات واسعة من الشعوب العربية بهزيمة داخلية أفقدته الرغبة فى المواجهة فى ظل نظام صدام، وأفقدته الثقة - نتيجة الخبرة السلبية التى جلبتها التجربة البعثية على الشعب العراقى وعلى المنطقة - فى قدرة كل خطابات الداخل القومية

والليبرالية بل وحتى الإسلامية على جلب خيارات عملية لنهضة العراق وليس فقط ترديد مجموعة من الشعارات الرنانة العاجزة عن البناء الواقعى والمواجهة الحقيقية.

وهكذا سيصبح من الصعب وصف ما جرى فى العراق بالخيانة، أو وصف المشهد البغدادى بأنه استسلام للعدو، فلأول مرة فى التاريخ العربى الحديث يشعر شعب وجيش عربى أن خطر الخارج ربما يكون أقل ضرراً من أخطار الداخل، وأنه ربما يحمل المحتل الأمريكى مشروعاً لحكم العراق أقل سوءاً وأقل قسوة وضراوة من مشروع صدام حسين، فكان هذا التحول بمثابة علامة فاصلة فى تاريخ العراق وربما المنطقة العربية، خاصة أنها شهدت جدلاً فكرياً وسياسياً توازى مع الحالة العراقية، وبات من الصعب أن نقيمه بنفس الطريقة المبسطة التى قرأنا بها عصر التحرر الوطنى والاستقلال حين كان حلفاء الاحتلال هم فقط عملاء العالم الغربى، وأصبح الوضع مع العراق مختلفاً حين اضطرت كثير من فصائل المعارضة العراقية أن تتعاون مع القوات الأمريكية من أجل التخلص من نظام صدام حسين، كذلك حين رأت بعض قطاعات من المثقفين العرب أنه لولا الغزو الأمريكى للعراق لما كان من الممكن أن يتخلص العراقيون من نظام صدام، بل إن أى انسحاب أمريكى فورى من العراق من شأنه أن يعرض البلاد لحرب أهلية وفترة عدم استقرار هائلة تجعل من بقاء الأمريكان لفترة زمنية محددة فى العراق أقل الخيارات سوءاً وليس بالضرورة أفضلها.

ثالثاً- الجدل الفكرى والثقافى على الساحة العربية

الانقسام العميق حول " تدخلات الخارج".

١- تحولات الساحة الفكرية والسياسية

شهدت الساحة السياسية العربية بعد سقوط بغداد جدلاً فكرياً وثقافياً حاداً حول الموقف من الاحتلال الأمريكى ونتائجه على العراق والمنطقة العربية، ضم كل ألوان الطيف السياسى العربى، كان المحدد الرئيسى فيه هو الموقف من "العدوان الخارجى".

والحقيقة أن الجدل الذى شهدته الساحة العربية والمصرية فى فترات سابقة من التاريخ العربى، كحقبة التحرر الوطنى فى الأربعينيات، وعصر المد القومى فى المرحلة الناصرية، وأخيراً مرحلة الرئيس السادات، كان يدور أساساً بين أنساق أيديولوجية تبدو متكاملة الأركان: الخطاب القومى الناصرى، والإسلامى، والماركسى، والليبرالى.

فقد نجح عصر النضال من أجل التحرر الوطنى فى مصر طوال النصف الأول من القرن الماضى فى أن يضم كل ألوان الطيف السياسى المعارض للاحتلال والقصر، فضمت الحركة الوطنية المصرية أفضل وأنزه وأكفأ عناصر النضال الوطنى

والسياسى فى البلاد، وكانت "الجبهة المناوئة" من عملاء القصر والاستعمار تضم أسوأ وأفسد عناصر الأمة من السياسيين وأشباه المثقفين، وجاءت ثورة يوليو ولمعت فى عصرها مواهب فكرية وسياسية وفنية كبيرة وبدا أن مشروع "الداخل" القومى التحررى يضم جانباً كبيراً من أفضل عناصر هذه الأمة فلمعت أسماء على سبيل المثال لا الحصر مثل ثروت عكاشة، ومحمد حسنين هيكل، ولطفى الخولى ولويس عوض، ومحمود شلتوت، ومحمود الإمام، كما طفت على سطح الحياة الفكرية دوريات فكرية وثقافية رفيعة المستوى ونشاط مسرحى وأدبى بدا استثنائياً فى تاريخ مصر المعاصر.

كما ظهر قادة سياسيون وعسكريون كبار المستوى كعزيز صدقى، وصدقى سليمان، ومحمود فوزى، ومحمود رياض، ومحمد فائق، وأمين هويدى وعبد المنعم رياض وغيرهم كثيرون. وقد حاولت الثورة فى ذلك الوقت أن تقدم "نموذجاً" قادراً على جذب كثير من مثقفى العالم العربى وطلابه وسياسييه إلى أهدافه دون الحاجة لغزو عسكرى لإيصال رسالة الثورة المصرية إلى العالم.

وقد حاولت الثورة أن تبنى تنظيماً سياسياً قادراً على فرز عناصر جديدة تصقل قدراتها؛ فكانت "منظمة الشباب" و"التنظيم الطليعى" أحد أبرز محاولات الثورة فى البناء السياسى وأنجحها.

ورغم أن تداخل الأمن مع البيروقراطية والسياسة كان من سمات هذه المرحلة، وكانت هناك قيود كثيرة على العمل السياسى المستقل، إلا إنه كان من المؤكد أن مشروع الداخل كان قادراً على بناء تنظيمات سياسية وفق الأساليب السائدة فى ذلك الوقت - نظام الحزب الواحد كما حدث فى الغالبية الساحقة من تجارب العالم الثالث - قادرة على استقطاب كثير من أفضل عناصر المؤمنين بمبادئ الثورة جنباً إلى جنب مع هؤلاء الراغبين فى الحصول على مزاياها ومكاسبها. وقد ظل خصوم التجربة الناصرية على الساحة العربية من قوى سياسية أخرى ككثير من الليبراليين والإسلاميين وبعض الشيوعيين يحركهم بشكل أساسى فى تلك الفترة إطار أيديولوجى "محلى" فى مواجهة إطار أيديولوجى آخر هو نتاج أيضاً لتلك التربة المحلية، حتى لو تحالف بعض خصوم يوليو مع قوى خارجية، إلا أن من المؤكد أن البناء العقائدى لكثير من هؤلاء الخصوم - كالإسلاميين والليبراليين المرتبطين بحزب الوفد - كان يعتمد على إحلال نسق فكرى وسياسى "محلى" مستمد من البيئة الوطنية محل آخر نتاج لنفس هذه البيئة وتفاعلاتها حتى لو اختلفت مواقف كل نسق من كيفية التعامل مع "نسق الخارج" الغربى.

وقد جاء عصر السادات ليؤكد نفس الآلية السابقة، فالرئيس الراحل عبر عن توجه مصرى ارتبط بتوجهات أيديولوجية وسياسية ترى فى التحالف مع الخارج الأمريكى

والغربى هو الطريق للتخلص من المشكلات المصرية، واختلف معه خصوم سياسيون على نفس الأرضية الوطنية السابقة ضمت كل ألوان الطيف السياسى العربى: ناصريين وقوميين، إسلاميين، شيوعيين ويساريين، ليبراليين ووفديين. ولعل الملفت فى تلك الفترة أن الخطاب الرسمي والإعلامى لمصر كان قد دخل فى معارك سياسية عنيفة مع قوى الداخل بمختلف تياراتها وكان فيها انتقاد الولايات المتحدة أو اتفاقية كامب دافيد من المحرمات، وبدا العراك الأيديولوجى مع العالم العربى ومع القوى السياسية المختلفة من سمات تلك المرحلة. ورغم كثير من "الاتهامات التخوينية" التى أطلقت على الرئيس السادات عقب توقيعه على اتفاقات كامب دافيد، إلا أنه من المؤكد أن مشروعه السياسى كان مشروعاً من داخل المنطقة، بل إن هذا الهجوم الشديد الذى شنه على معارضية والخطوط الحمراء التى وضعها أمام أى مساس بحلفاء الخارج الغربيين قد دل على وجود قدرات "داخلية" على صناعة مبادرات سياسية وطنية، أياً كان الموقف منها، فكان لديه - كأحد قوى الداخل العربية - ما يقدمه للغرب ولم يشعر أنه مهدد بفعل عوامل الضغط الخارجى، وهذا ربما ما لم يعد وارداً الآن حين أصبح الداخل - ولو من هو فى أقصى اليمين والمحافظة - موضع شك وعدم قبول من قوى الخارج الأمريكية، فلم تعد هناك أثمان سياسية تدفع فى مقابل الرضا الأمريكى كما جرى فى السبعينيات، حين كان تحول مصر من معسكر ومن نموذج إلى آخر يمثل فى حد ذاته قيمة كبيرة تستحق "المكافأة" أو "المعونة" والدعم، أما الآن وفى حقبة "حكم الخارج الأمريكى" فإن القضية أصبحت قدرة وكفاءة وإمكانية قوى وأنظمة الداخل على التأثير والتفاعل النقدى مع منظومة الخارج العالمية.

والحقيقة أن علاقة قوى الداخل بالخارج لم تكن منذ ثورة ١٩١٩ المصرية وحتى احتلال العراق أكثر من كونه نموذجاً قد يستلهمه البعض أو يرفضه، أو ينظر إليه البعض الآخر نظرة توفيقية تتفق معه فى جوانب وترفض جوانب أخرى، وكان من المؤكد أن الحدود الفاصلة بين الوطنى والعالمى والداخلى والخارجى واضحة المعالم خاصة أن كل من حاول عبورها وتعاون مع "المحتل الخارجى" كان يوضع فى خانة العملاء، بل إن حلفاء الخارج فى المنطقة العربية وعلى رأسها مصر والسعودية، قد ظلا طوال السبعينيات يشعران أن تحالفاتهما مع الولايات المتحدة ثابتة وتاريخية، وأن منظومة القيم الثقافية والسياسية التى يحكمان بها شعبيهما هى مسألة داخلية أقرب لمسألة السيادة الوطنية التى لم يكن من الوارد أن تتدخل القوى الخارجية لزعزعتها. الأمر نفسه ينسحب على أنظمة "الصمود والتصدى" العربية التى عارضت سياسات الرئيس السادات تحت دعاوى تقدمية عديدة ارتكبت - تحت حجة النضال ضد كامب دافيد وإسرائيل - جرائم مخزية بحق شعوبها. وربما كانت الحالة الصدامية فى العراق نموذجاً فريداً لبقاء "البناء الداخلى" بمنأى عن التهديدات الخارجية التى ظلت تهدد أو تتعارك مع القشرة السياسية والأيديولوجية التى تغلف هذا البناء فتحاول أن تدفعها يمنياً

أو يساراً ولكن دون أن تتعمق فى صلب البناء الداخلى بمعناه القيمى والاجتماعى على السواء.

وفى الحقيقة يمكن القول إنه فى ظل التحولات التى شهدها العالم منذ العقد الماضى وتحديداً عقب انهيار الاتحاد السوفيتى والنموذج الاشتراكى وعولمة منظومة جديدة من القيم تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، أصبحت هناك صعوبة فى فصل هموم الداخل عن تحديات الخارج وأجندته. وقد انعكست هذه التحولات على مواقف القوى والاتجاهات السياسية العربية المختلفة من قضايا الخارج وعلى رأسها الموقف من التحديات الخارجية وتحديداً من المشاريع الأمريكية "لتطوير" العالم العربى و "مقرطته".

وقد أدت هذه التحولات إلى ذوبان كثير من الحدود الأيديولوجية بين التقسيمات العقائدية السابقة، وأصبح هناك تقارب بين "قوى الداخل" بتفريعاتها القومية والإسلامية والليبرالية واليسارية فى مواجهة أجندة الخارج المتمثلة فى شكل التسوية المفروضة أمريكيا على الشعب الفلسطينى، واحتلال العراق وزرع الديمقراطية ولو بآلة الحرب العسكرية وغيرها، وبين "قوى الخارج" التى تبنت ضمناً أو صراحة الرؤية الأمريكية للعالم والمنطقة العربية، باعتبارها حاملة لفرص حقيقة لتحديث وفرض الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان على النخب العربية المختلفة.

وقد صارت النخب العربية الرسمية تشعر لأول مرة بتهديدات الخارج وتغيرت كثير من مفردات خطابها فى التعامل مع "الخارج" ورفع الحظر فى مصر مثلاً عن كل صور النقد المقبول وغير المقبول ضد الولايات المتحدة وأصبح هناك كثير من الكتاب المؤيدين للحكومة يهاجمون مشاريع الخارج الأمريكية بصورة أقسى أحياناً من كتاب المعارضة القومية والإسلامية، وظهر أيضاً كثير من الكتاب الليبراليين الوطنيين الذين أبدوا درجة واسعة من الاختلاف مع بعض كتاب الداخل الحكوميين فى التعامل مع الاحتلال الأمريكى للعراق، وبدت كتابات نوعية محددة من الكتاب الليبراليين أكثر تقدمية من كتابات بعض قوى الداخل القومية والإسلامية والرسمية على السواء، خاصة فيما يتعلق بقضايا الإصلاح السياسى الداخلى وبالذات بعد ظهور الخبرة العراقية التى أظهرت لأول مرة فى التاريخ العربى المعاصر أن شر الداخل كان أسوأ بكثير من شر الخارج، وأن تحالف معظم قوى الداخل العراقى مع "الشر الأقل" من المستحيل وصفة بالخيانة، وإلا ستصبح قدرتنا على التأثير فى المعادلة السياسية العراقية معدومة، وسنعجز عن إعادتها إلى الوضع الصحيح أى إلى تعظيم قدرات "قوى الداخل" من أجل أن تبنى العراق الديمقراطى الجديد الذى سيعارض كثيراً من المشاريع الأمريكية فى المنطقة والعالم، ولكن بشكل حقيقى وديمقراطى وليس شعارياً يكون ثمنه قهر الشعب العراقى والعربى مرة أخرى.

٢- ملامح الانقسام الفكرى والثقافى

شهدت الساحة الفكرية والثقافية العربية جدلاً عميقاً حول الموقف من الاحتلال الأمريكى من العراق عكس لأول مرة رؤى جديدة من قضايا الخارج كالعولمة ومفاهيم السيادة الوطنية وغيرها من المفاهيم التى شكلت أحد الأركان الرئيسية فى الفكر السياسى طوال القرن الماضى. وقد اجتاحت الساحة الفكرية والسياسية المصرية خلافات حادة حول هذه القضايا التى بدا أن احتلال العراق هو القشة التى أشعلت نيرانها وعبرت عن نظرتين مختلفتين فى قراءة الحدث:

القراءة الأولى هى قراءة وطنية محلية تضم كل ألوان الطيف السياسى بما فيها الجانب الأكبر من الكتاب الرسميين، واعتمدت على الفصل القاطع بين الداخل والخارج معتبرة أن الاحتلال الأمريكى هو بالكامل شر مطلق وأن مقاومته بالوسائل المسلحة يجب أن تكون هدف العراقيين الوحيد، بل إن القوى التى تواجه بالمقاومة المسلحة هى تقريباً وحدها المعبرة عن الشعب العراقى.

وقد جاءت المفارقة أن كثيراً من هذه الكتابات القومية أو الإسلامية تلاقت بالكامل مع كثير من الكتابات الرسمية فى مصر. وبدا واضحاً أن عناوين صحيفة رسمية كبرى مقربة من بعض الدوائر السياسية العليا فى مصر كالجمهورية تتشابه مع عناوين صحف معارضة أو مستقلة.

ويمكن فى الحقيقة تحليل مجموعة من المواقف والكتابات كعينة لا تعبر بشكل كامل عن كل جوانب الجدل الفكرى والسياسى فى مصر، إنما عكست بدرجة كبيرة جانباً منها، وأعطت مؤشرات على تحولات قد جرت فى الجدل العميق الجارى حول الموقف من قضايا الخارج. وقد اتخذ رئيس تحرير الجمهورية مواقف ليست فقط رافضة للاحتلال إنما أيضاً تشجع على المقاومة المسلحة ضد المحتلين الأمريكيين فى مفارقة تبدو مدهشة، خاصة إذا قارنا الوضع الحالى بكتابات الصحفيين الرسميين أثناء مرحلة الرئيس السادات حين كانت الإشادة بالولايات المتحدة وسياساتها من ثوابت الخطاب الرسمى المصرى فى ذلك الوقت. وقد جاء على صفحات جريدة الجمهورية فى ٢٠٠٣/٤/١ ما يلى : " هل يمكن أن يكون هناك "حدث" أكثر جدية، وأبلغ إيلاماً.. بالنسبة للعرب كى يتوحدوا ويتفقوا على كلمة سواء.. مثل هذا الذى يجرى فى العراق الآن..؟؟ لا جدال أن عملية الغزو التى تقوم بها أمريكا. وبريطانيا.. بكل هذا الجبروت وذلك الطغيان وتلك القسوة.. لم تعد تستهدف قيادة وأرض. وعرض العراقيين فحسب، بل إنها امتدت فوراً وتلقائياً للنيل من الإرادة العربية ونسف رغبة الطموح ومشاعر الأمل داخل أعماق أبناء الأمة جميعاً".

وجاء فى موقع آخر "إن العين تدمع والقلب ليحزن وأنا على فارقك يابغداد لمحزونون" نعم هاهى عاصمة الرشيد مدينة جعفر المنصور منارة الحضارة والتراث والشعر تغتصب على مرأى ومسمع من العالم، ولا أحد يستطيع أن يتدخل"(٣).

وضح أن نبرة الانتقام عالية وعنيفة وأن حملة التحرير ليست سوى احتلالاً عسكرياً ودينياً واقتصادياً وثقافياً بكل ما تحمله من معان (٤).

وقد أشار رئيس تحرير الجمهورية والذى يعد واحد من أبرز الكتاب الرسميين وأيضاً رئيس تحرير صحيفة مايو الناطقة بلسان الحزب الوطنى الحاكم الموقف من الاحتلال ومن المعارضة العراقية على السواء حين قال:

"هكذا وصلت حكومة الاحتلال الرسمى إلى بغداد، للأسف كما أعلنت أمريكا حتى قبل الغزو العراقى جاء الجنرال الأمريكى المتقاعد جان جارنر ومعه وزراؤه، كل منهم موكل إليه اختصاص محدد ليتحول السيناريو إلي حقيقية أليمة ومخزية. قام الخواجه جارنر بجولة تفقدية فى عاصمة الرشيد الحبيبة يصدر التوجيهات والتعليمات لمديرى وأطباء المستشفيات ومهندسى الكهرباء وعمال الصرف الصحى، بينما الجميع فى أعماقهم يئنون ويستغيثون لكن ما من مجيب. فى نفس الوقت بدأ المدعو احمد الجلبى الذى يرأس ما سمى بالمؤتمر الوطنى العراقى فى ممارسة نشاطه وقد بدا كأنه أمريكى لحماً ودماً يتحدث لغتهم ويبرر أسباب احتلاهم" (٥).

وقد تكررت نفس هذه اللغة فى صحيفة حزب الوفد "الليبرالى" المعارضة، وبدا فيها رفض الاحتلال الأمريكي للعراق معتمداً على "ثوابت الداخل الوطنية والقومية"، وتكرر الحديث عن ضرورة دعم المقاومة العراقية المسلحة على اعتبار أنها "طريق الخلاص الوحيد من الاحتلال الأجنبى".

وقد جاءت عناوين صحيفة حزب الوفد أثناء الحرب وبعدها متمسكة بشكل كامل بهذه الثوابت ترفض بشكل قاطع الاحتلال - وهذا طبيعي - ولكنها لا تتعامل معه كسبب إلا نادراً ولا ترى أى جوانب إيجابية فى إسقاط أمريكا لنظام صدام. وإذا نظرنا إلى صحيفة الوفد فى الفترة من ٣ إلى ١٣ أبريل ٢٠٠٣ سنجد أنها حملت العناوين التالية:

- الغزاة يقصفون المساجد والأضرحة
- اغتيال الطفولة
- مغول العصر حرقوا علىّ وقطعوا يديه وقتلوا ستة من أسرته
- العراق يفضح أكاذيب الغزاة
- مصرع ٥٠ جندياً أمريكياً وتدمير ٦ دبابات غازية قرب مطار صدام.
- بغداد صامدة .. الغزاة ينشرون الإرهاب ويحصدون الكراهية. المقاومة العراقية توقف تقدم قوات الغزو نحو العاصمة.

- بغداد لن تستسلم .. معارك ضارية بين المقاومة العراقية وقوات العدوان حول المجمع الرئاسى.
- الصحاف: العاصمة تحت السيطرة العراقية وقواتنا تقاتل لسحق الغزاة.
- مقاومة عراقية حتى اللحظة الأخيرة.
- العراق تحت الاحتلال والقوات الأمريكية تدنس مسجد الأعظمية بزعم البحث عن صدام.
- كارثة إنسانية فى العراق.
- عملية فدائية جديدة ضد قوات الغزو.

والمدهش أن صحيفة الوفد قد روجت طوال الحرب لمجموعة من البيانات غير الدقيقة بدت وكأنها بعد أكثر من ربع قرن تكراراً لما سبق وأن انتقدته الصحيفة والحزب عن بيانات إذاعة صوت العرب فى مصر أثناء حرب ١٩٦٧، فيوم سقوط بغداد روجت لدعاية وزير الإعلام العراقى السابق الصحاف، وبعد الاحتلال انضمت بشكل كامل "لأحزاب الداخل" الثلاثة - الوطنى والناصرى والتجمع - وقواه القومية والإسلامية التى نظرت للاحتلال فى أغلب الأحيان باعتباره منزوع الصلة عن أوضاع الداخل العراقى أو نتيجة لها.

وقد تركز هذا الخطاب على مجموعة من القضايا، حيث اعتبر بشكل واضح أن الاحتلال هو فقط نتيجة العدوان الأمريكى دون أن يحمل النظام العراقى المخلوع أى مسئولية عما حدث، ولذا اعتبر المقاومة العسكرية المسلحة هى البديل، وأن "الاعتراف بحكومة المارنز خيانة"[٦]. كما اعتبر كل من تعاون مع الولايات المتحدة فى حكم الخائن، وهو ما ينسحب على معظم قوى المعارضة العراقية التى اضطر كثير منها للتعاون مع الخارج للتخلص من بطش الداخل.

وربما يكون الخلاف الواضح الذى تفجر بين رئيس تحرير مجلة "البداية" الصادرة عن حزب الوفد وبين قياداته وصحيفته اليومية، يرجع فى جانب منه لهذا التناقض فى الموقف من الغزو الأمريكى للعراق ومن دعوا لمقاومته "لحساب صدام". هذا الموقف وإن رفض بدوره الاحتلال الأمريكى للعراق، إلا أن الفارق الأساسى بين أسبوعية البداية "الوفدية" ويومية "الوفد" كان حول تحميل الأولى النظام العراقى مسئولية ما جرى واعتبار أن التخلص من نظام صدام إنجازاً بصرف النظر عمن قام بهذا الفعل، وأن المعارضة العراقية لا يمكن اتهامها بالخيانة لمجرد أنها تعاونت مع "الخارج الأمريكى"[٧].

وقد جاءت كتابات أخرى لكثير من رموز التيار الليبرالى الوطنى بعضها قريب أيضاً من دوائر الحكم لتختلف مع الرؤية الوطنية التقليدية التى عبر عنها كثير من

الكتاب الرسميين، ولتثير جدلاً وردود فعل واسعة النطاق على الساحة الفكرية المصرية والعربية.

ولعل "لحظة الصدق والمراجعة" بعد الزلزال العراقى "لأحد أبرز الكتاب الليبراليين كانت من هذه المقالات التى أثارت صخباً واسعاً، حيث اعتبرت أنه رغم رفض غالبية المصريين لصدام حسين، إلا أنه لا يجوز بأى حال الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية عدوة العرب والحليف الأكبر لإسرائيل ضد شعب عربى " فالقضية ليست فى صدام حسن إنما فى الشعب العراقى". ويضيف الكاتب أن هذا المنطق استند إلى "قيم" و "ثوابت" عربية وأيدلوجية كثيرة، فهناك الاعتقاد بأن الخلاف الداخلى بيننا نحن العرب والمسلمين لا ينبغى أن يصل بنا إلى تفضيل الأجنبى الدخيل، وبالتالى فإن من رأى بأهمية إسقاط صدام كان يعتبر أن ذلك هو مهمة الشعب العراقى وليس الولايات المتحدة.

وقد رفض المقال هذه الرؤى واعتبر أن "الوضع السياسى الفعلى الذى ساد أرض العراق طوال السنوات العشر التى سبقت الحرب كانت بين حكم ديكتاتورى فاسد وبين قوى معارضة عديدة داخلية وخارجية"، وبالتالى فإن التدخل الأجنبى كان هو البديل الوحيد المتاح لإسقاط نظام صدام حسين. "وأيا كان الطريقة التى سقط بها نظام صدام حسين، فإن الشعب العراقى رحّب بذلك السقوط وتنفس هواءً مختلفاً! ولأول مرة منذ سنوات طويلة لم نشاهد العراق فى أشخاص صدام وعزة وعزيز والصحاف إنما فى مئات الآلاف من العراقيين العاديين الذين ينفضون عن كاهلهم عبء سنوات الاستبداد وخرجت أولى مظاهراتهم من مسجد أبى حنيفة النعمان؛ تطالب بخروج الاحتلال وتصرخ فى نغم واحد: إخوان سنة وشيعة ... هذا الوطن ما نبيعه"[(٨)].

ولعل من المؤكد أن الساحة الفكرية العربية والمصرية تحديداً قد انقسمت بشكل أساسى حول الموقف من "الخارج" فى صورة تتجاوز كل التقسيمات التقليدية التى عرفتها طوال السبعينيات والثمانينيات بين ثنائيات المعارضة والحكومة، واليمين واليسار، والقوميين والإقليميين لصالح تباين عميق حول الموقف من الخارج عامة والمشروع الأمريكى خاصة. صحيح أنه داخل هذا الموقف خرجت مجموعات متطرفة على هامش كلا التيارين، بعضها دافع عن نظام صدام حتى النخاع باعتباره بطلاً قومياً، والبعض الآخر تمنى ـ بالمعنى النفسى والثقافى والسياسى ـ أن يكون الاحتلال هو الخلاص الوحيد لمشاكل العالم العربى. ومع ذلك بقى هناك انقسام واضح وجديد بين الأقسام الرئيسية لدى كلا التيارين اللذين اتفقا على رفض الاحتلال من حيث المبدأ، ولكنهما اختلفا فى قبول التغيير بيد الخارج طالما عجز الداخل على إتمامه.

والحقيقة أن التقدم الواضح الذى أحرزه التيار الذى قبل بدور الخارج فى ظل فشل الداخل، يرجع إلى تغييرات عملية شهدتها البيئة المحلية نتيجة عولمة منظومة قيم جديدة تدافع عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتدفع النظم السياسية المختلفة لتبنيها بصرف النظر عن الموقف الأمريكى منها ومدى توظيفه لهذه القيم . وقد ساهمت هذه التحولات التى شهدها العالم منذ بداية العقد الماضى ومع انهيار الاتحاد السوفيتى وبلدان الكتلة الاشتراكية ومعها منظومة قيم فكرية وسياسية كاملة إلى ظهور واقع اجتماعى وسياسى جديد يختلف عن ذلك الذى ساد المنطقة العربية والعالم إبان مرحلة التحرر الوطنى حين كانت الفواصل بين الداخل الوطنى والخارجى المستعمر لا تكمن فقط فى خيارات أيديولوجية أو فكرية، إنما أساساً فى مضمون اجتماعى وسياسى واقعى يعبر عنه كل جانب.

فالأول كان يمثل حلم الداخل فى التحرر والديمقراطية وبناء مجتمع قائم على المساواة والعدالة، والآخر يعبر عن مجتمع التمييز والقهر والاستغلال، وكانت القوى المنضوية تحت لواء تيار الداخل هى أفضل عناصر الأمة وأبرز مثقفيها على عكس مندوبى قوى الخارج الذين كانوا يضمون نكرات هذه الأمة وأسوأ من فيها .

والحقيقة أنه من الصعب سحب هذا التقسيم على عراق صدام حسين بل وعلى كثير من الأوضاع داخل العالم العربى الآن، حيث نجح النظام فى استقطاب أسوأ ما فى الأمة العراقية الشامخة والعظيمة وأن يضم مجرمين وقتلة يتاجرون بالشعارات القومية ويدخلون فى معارك خاسرة على مدار ما يقرب من ربع قرن ونجحت قوى الخارج فى استقطاب كثير من العناصر الأقل سوءاً ممن استقطبهم النظام المخلوع. وإذا كان من الوارد أن يرى البعض أنه كان للعراق طموحات وطنية وتجربة تحديثية طوال السبعينيات كان يمكن أن تثمر عن عراق جديد يعبر عن قوة اقتصادية وسياسية واستراتيجية كبرى فى العالم العربى وفى العالم، إلا أن مسؤولية النظام عن إهدار ما بدأه من محاولات تحديثية تظل مضاعفة لأنها لم تأتِ أساساً نتيجة تربص الخارج وعدوانيته إنما نتيجة أخطاء وجرائم قاتلة ارتكبها النظام فى الخارج والداخل، وهو ما وضعه مقارنة بغيره من النظم العربية فى وضع أسوأ بكثير حيث ظلت الأخيرة فى مكانها لم تتقدم خطوة للأمام كما حاول النظام العراقى فى السبعينيات، ولم تنحدر مثله بخطوات إلى الخلف.

وعليه فإن القضية ليست فى ضرورة التأكيد على اتخاذ الموقف الوطنى الطبيعى من رفض الاحتلال بشكل عام كموقف أخلاقى وسياسى لا حياد عنه ورفض الاحتلال الأمريكى للعراق لنفس الدوافع، إنما فى ضرورة النظر لمجمل العوامل التى جعلت الجانب الأكبر من العراقيين ينظر إلى الاحتلال الأمريكى باعتباره أخف وطأة من الاحتلال الداخلى السابق. وهنا ربما يكمن تفرد الحالة العراقية التى مثلت "الحالة

النموذجية" لواحدة من تجارب الداخل العربية التى دفعت بأربعة ملايين عراقى شردهم النظام خارج حدوده غير الذين قتلهم بدم بارد، وعذبهم ،أن يروا فـى المحتـل الأمريكـى الخيار الوحيد الذى مكنهم من إسقاط النظام.

وهكذا سيصبح من الضرورى قراءة الحدث العراقى على أسس جديدة تساعد مصر والعالم العربى على فهم أسبابه أولاً حتى يتثنى له مواجهته ثانياً عن طريـق بنـاء بديـل الداخل على أسس ديمقراطية جديدة تجعله قادراً على مواجهة الخـارج بأسـاليب أخـرى غير الشعارات المجانية، إنما من خـلال بنـاء مشـروع وطنـى سيتباين ويختلـف بشكل طبيعى ودون حاجة إلى قهر النظام مع مشاريع الخارج الأمريكية.

رابعاً : سلطة احتلال وليست تحريراً : كيف يمكن التعامل معها؟

من المؤكد أن الجيش الأمريكى لم يـأت إلـى العـراق ـ كمـا فـى أى مكـان آخـر فـى العالم – كقوة تحرير إنما جاء كقوة احتـلال عسـكرى ولأسـباب كثـيرة ومركبـة، تتعلـق أساساً بالاسـتراتيجية الأمريكيـة الكونيـة الجديـدة بعـد ١١ سـبتمبر، ورغبـة الولايـات المتحدة فى بناء نموذج أمريكى فى العـراق يكـون أكـثر تطـوراً وديمقراطيـة مـن بـاقى الدول العربية الأخـرى ممـا يسـهل مـن المهمـة الأمريكيـة فـى ترويـض بـاقى الأنظمـة العربية، وفرض أشكال من الديمقراطية على بعض ممارساتها تهيؤها لكى تكـون أكـثر توائماً مع المشاريع الأمريكية للمنطقة والعالم.

ويبقى أن النجاح الأمريكى فى إسقاط النظام العراقى هو نجاح من الصعـب تكـراره مع أى بلد آخر نظراً، وكما ذكرنا من قبل، إلى عدم وجود نظـام مثيـل للنظـام المخلـوع فى بغداد . ولذا فإن معضلة الاحتلال الأمريكى فى العراق لن تكمن أساساً فى الجوانـب المسلحة المصاحبـة لوجـوده الحـالى، إنمـا أساسـاً فـى المشـاريع السياسـية التـى تعدهـا الولايات المتحدة لعراق ما بعد الاحتلال العسكرى . فالولايات المتحدة ونتيجـة لأسـباب كثيرة ترغب فى مغادرة المستنقع العراقى فى أسرع وقت ممكن تاركة وراءها قواعد عسكرية كتلك المنتشرة فى كثير من بلدان العالم، وحكومة موالية لـها تتيـح لـها الهيمنـة على مقدرات النفط العراقى وتكون أيضاً أكثر ديناميكية وأكثر قدرة وكفـاءة علـى تنفيـذ المصالح الأمريكية من أشقائها العرب.

والمؤكد أن أمريكا وعلى خلاف الحالـة الإسرائيلية لديـها مشـروع سياسـى للعـراق وللمنطقة سيصبح من السذاجة تصور أننا قادرون على مواجهته فقـط بعمليـات مقاومـة مسلحة، ونترك حركة المجتمع العراقى تسـير بصـورة مخالفـة لمـا نتمنـاه حتـى تجـىء مفاجأة أخرى ونكتشف أن الشعب العراقى اضطر أن يختار مـا يقدمـه لـه الأمريكيـون؛ بسبب ما يردده أشقاؤه العرب وكثير من حركاته وقواه السياسـية، عـن أوضـاع وهميـة غير موجودة فـى العـراق تبدأ باعتبـار المقاومـة المسلحة هـى خيـار الشـعب العراقـى

الوحيد وليس خيار أقلية داخله، وفى نفس الوقت ترفض حتى مجرد التعامل مع المجلس الانتقالى للحكم وتجرم – وأحياناً تخوّن بخفة شديدة -آراء الغالبية العظمى من شيعة الشعب العراقى ومن مرجعيته الدينية التى اختارت النضال السلمى لمواجهة الاحتلال وليس المسلح.

ولعل الفارق بين المشاريع الأمريكية للمنطقة ومشاريع المقاومة العربية تكمن إجمالاً فى أن الأولى امتلكت دائماً ديناميكية قادرة على التطور والتكيف مع الظروف الجديدة طبقاً لمعطياتها فى مقابل خطاب المقاومة العربية الذى بدا وكأنه محنط عاجز عن التطور واكتشاف أساليب جديدة تنقله من حالة المقاومة الخاسرة إلى المقاومة المنتصرة، ومن خطاب المواجهة الصفرية المطلقة إلى التفاعل النقدى مع أجندة العالم الخارجى. فالمعركة القادمة فى العراق لن تكون بأى حال من الأحوال هى انتصار للولايات المتحدة على المقاومة المسلحة ولا فى انتصار المقاومة على أمريكا ونجاحها فى دحر الاحتلال، فلا الأمريكيون طالما بقوا كقوة احتلال سينجحون فى الاستئصال الكامل لعناصر المقاومة المسلحة، ولا تلك العناصر ستجبر بمفردها المحتلين على الرحيل من بلاد الرافدين، إنما المعركة الحقيقية ستجرى حول كيفية كسب ولاء القطاع الأكبر من هؤلاء "المقاومين السلميين" ومن قطاعات واسعة من المعارضة العراقية، وقبلها القطاع الأكبر من الشعب العراقى الذى ينتظر أن يعود إليه الماء والكهرباء ليعيش حياة طبيعية وكريمة مثل كل البشر.

والمؤسف أن الولايات المتحدة لديها مشروع غير مؤكد النجاح لاكتساب ولاء الجزء الأكبر من هؤلاء وهو فى الحقيقة على عكس كثير من المشاريع العربية التى وقفت عاجزة عن الحركة والتأثير داخل الساحة العراقية، إما بسبب مواقف أيديولوجية مسبقة جعلتها تقرأ الواقع العراقى بصورة مخالفة إلى الحقيقة أو بسبب العجز الكامل عن الفعل والمبادرة؛ فتحصنت بالشعارات العامة من أجل انسحابها عن التعامل الفعلى مع الواقع المعايش.

والحقيقة أن العراق يحتاج إلى مشروع بناء سياسى واقتصادى ومهنى بديل للمشروع الأمريكى والصدامى على السواء، فهو يحتاج إلى ثقافة مقاومة سلمية، وديمقراطية لا تعنى أنها فى معركة مع ثقافة المقاومة بالسلاح التى تمثل عنصر ضغط على المحتلين ليعلموا أنهم لا يمتلكون بمفردهم كل أوراق اللعبة العراقية ولا يمكن رفضها أو إدانتها، إنما الوعى بأنه لا يمكن لها فى ظل طبيعة الأوضاع العراقية الحالية أن تصنع بمفردها مستقبل العراق. وهنا سنلاحظ أن الوضع فى العراق على خلاف الحالة الفلسطينية التى تمتلك مشروعاً وتنظيمات سياسية تمارس النضال المسلح وفق استراتيجية تحررية تهدف إلى إخراج المحتل لصالح بناء دولة فلسطينية اختار الشعب الفلسطينى قيادتها ولديه مساحات معقولة للتعبير عن انتماءاته الفكرية والسياسية تبدأ

من فتح وتمر بالجبهة الشعبية وتنتهى بحماس والجهاد. فالمعركة فى فلسطين هى معركة مقاومة بكل الأشكال السلمية والمسلحة بصرف النظر عن الجدل على الأسلوب الأنسب لكل مرحلة. أما معركة العراق الحقيقية فهى بالأساس معركة بناء، وهنا سيحتاج العراق لكل من هو قادر على مساعدته فى بناء نخبته ومؤسساته وأحزابه ونقاباته ومجتمعه المدنى وصحافته وإعلامه، وجيشه، وربما أيضاً جامعاته ومدارسة.

وهنا سنجد أن الاحتلال الأمريكى الجديد يسعى إلى بناء عراق على أسس "أمريكية" قائمة على استبعاد القوى التى تختلف مع الولايات المتحدة ومع سياساتها ومع مشاريعها للمنطقة العربية والعالم. وعليه فإن الفهم المصرى ـ العربى للأوضاع فى العراق يجب أن يبدأ أساساً بالوعى بأن هذا البلد يحتاج أساساً لتصور بناء وليس هدماً، يحتاج إلى قوة شعبية ديمقراطية وسلمية وليس بالضرورة قوة العنف والسلاح. وعليه ستصبح المقاومة العراقية السلمية هى فى الحقيقة الخطر الأكبر على قوات الاحتلال الأمريكى، فهى أولاً منزوعة الصلة بالنظام السابق، وهى ثانياً الأكثر تعبيراً عن مشاعر السخط التى يعيشها العراقيون فى مواجهة سلطة الاحتلال، وهى أخيراً المرشحة لأن تتحول إلى مقاومة مسلحة فى حال بقيت الأحوال العراقية على ما هى عليه وفى ظل تصور جديد للعراق لا يعيد عقارب الساعة إلى الوراء.

وستبقى ساحة الصراع الحقيقة فى العراق تدور حول المساحة الضيقة التى يعطيها المشروع السياسى الأمريكى للعراقيين، والذى سيظل من المؤكد أنه سيعطى ـ بكل أسف ـ للشعب العراقى ولمختلف قواه السياسية مساحة أكبر من تلك التى أعطاها نظام صدام لهم دون أن تعنى أنها ستمثل تلقائياً بديلاً ديمقراطياً متكاملاً للشعب العراقى قادراً على استيعاب كل الفصائل والقوى السياسية العراقية غير البعثية داخل النظام الجديد.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة تريد فى الحقيقة أن تُعِدّ المشهد السياسى العراقى وفق خريطة سياسية تحدد فيها اللاعبين الشرعيون وكذلك الخارجين عن الشرعية، وتقبل فيها قوى سياسية بعينها وتستبعد أخرى بما يعنى حرصها على "تصنيع السياسة" أولاً فى العراق بما يحقق مصالحها وفق قواعدها الخاصة جداً للتعددية والديمقراطية.

وعليه فالولايات المتحدة التى ترفض التيارات الإسلامية والقومية وجانب من الليبراليين ستظل عاجزة عن طرح مشروع سياسى ديمقراطى حقيقى للعراق لأنه سيعنى ببساطة وصول التيارات المعارضة للولايات المتحدة للسلطة، وهذا فى حد ذاته يصطدم مع "المشاريع الاستئصالية" التى تقدمها الولايات المتحدة للمنطقة العربية بعد ١١ سبتمبر. فالولايات المتحدة تضع العالم العربى منذ ذلك التاريخ داخل إطار ثنائية

المقاومة المسلحة والعنف أو الانصياع المطلق والتنفيذ الحرفي لأوامر الإدارة الأمريكية، وبالتالي فإن القوى السياسية التي لا ترحب بالولايات المتحدة في العراق وتختلف مع سياساتها في كثير من الجوانب ولم تحجم بعد عن المقاومة المسلحة ليست موضع ترحيب من الإدارة الأمريكية بل ليس لها موقع في ملعب السياسة الأمريكي.

وهنا تبدو معضلة السياسات الأمريكية في العراق، فهي لا ترغب في تركها إلا بعد خلوها من كل التيارات السياسية المعارضة لها سلمياً، وهو أمر سيبدو صعباً للغاية خاصة في حال إذا نجحت هذه أن تُعد بدورها برنامجاً سياسياً حديثاً يجعل مسألة دمجها في المعادلة السياسية يتجاوز رغبات الأمريكيين الاستبعادية، وأيضاً في حال إذا نجحت قوى المجتمع المدني في العالم العربي أن تقتحم بقوة الملف العراقي وتبدأ في التعامل مع مختلف التيارات السياسية في العراق بصرف النظر عن مدى اضطرار بعضها للتعامل مع الولايات المتحدة أم لا. ولذا سيصبح مستقبل العراق متوقف إلى حد كبير على القوى الأكبر التي عارضت صدّام ونظامه وتعارض الولايات المتحدة وسياساتها ولكن على أرضية مختلفة عن تلك التي يروجها أنصار صدّام ورجال أمريكا على السواء واللذان شكلا وجهين نادرين لعملة واحدة على ساحة الجدل العربي.

وإذا كان النظام الرسمي العربي سيعترف بالمجلس الانتقالي للحكم في العراق، فإن على القوى الشعبية والديمقراطية العربية أن تتعامل معه وليس بالضرورة أن تعترف به، وأن تعمل ليل نهار من أجل أن تعيد العراق إلى القافلة العربية ولكن على أرضية جديدة تتجاوز ما يخطط له الأمريكيون وما يرغب فيه الأشقاء الرسميون. فالعراق العربي الديمقراطي الجديد لا يجب بأي حال أن يكون هو عراق بوش الأب أو الابن، ولا عراق "حزب أمريكا" الذي يزدري العراق والعروبة والديمقراطية، كما لا يجب أيضا أن يكون هو عراق صدام حسين ولا عراق الجمود و "الثبات على الثبات" كما يرغب له كثير من أشقائه العرب غير القادرين إلا على المساهمة في "بناء" عراق آخر غير ديمقراطي وغير فاعل أو مؤثر على الساحة الإقليمية والدولية ويمثل بذلك امتداداً لهم.

وربما يكون في التفاعل بين كثير من منظمات المجتمع المدني العربية والعالمية إضافة إلى كثير من النقابات المهنية وخاصة في مصر - وتحديداً النقابات المنتخبة ديمقراطياً وتمتلك قدرات على لعب أدوار سياسية كالأطباء والصحفيين والمحاميين - مع القوى السياسية والأهلية الناشئة في العراق من شأنه أن يخلق علاقة تأثير وتأثر بين الجانبين تساعد على جعل عملية بناء العراق العربي الديمقراطي الجديد هي في الوقت نفسه عملية بناء العالم العربي الديمقراطي الجديد وتتجاوز – عبر جهد نضالي دءوب ومنظم – كل المعوقات التي تقف أمام نجاح هذه العملية. فبناء العراق يمكن أن يتم

عبر مساهمة شعبية عربية، خاصة وأن أمامها فرصاً للنجاح فـي ظـل أوضـاع رسـمية عربية غير مرتاحة لبقاء المحتل الأمريكى على حدودها، وفى نفس الوقت هـى عـاجزة بالمعنى المطلق على مواجهته فتتمنى له الفشل بالدعاء أو الشماتة فيمـا يحـدث لـه. كمـا أن الولايات المتحدة عاجزة عن ضبط الوضع فـى العـراق ليس أمنيـاً فقـط، إنمـا أيضـاً سياسياً؛ فى ظل وجود قوى سياسية عديدة ما زالت تقع خارج مشروعها السياسى، كمـا أنها أيضاً ستجد نفسها فى وضع بالغ السوء فى ظل دعاواها عـن الديمقراطيـة أن تمنـع أى علاقة تفاعلية سلمية وديمقراطية بين القوى المدنية والشعبية العربية. كل ذلك يعظـم من فرص نجاح تلك المبادرات بشرط أن تقرأ أولاً الواقع العراقى جيـداً وتمتلـك الإرادة والرغبة فى بناء عراق وعالم عربى ديمقراطى جديد.

هوامش الفصل الرابع :

(١) د. حسن أبوطالب، النظام العربى تحديات ما بعد احتلال العراق، كراسات استراتيجية، عدد ١٢٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ١٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٦.

(٣) صحيفة الجمهورية، ٩ /٢٠٠٣/٤.

(٤) المصدر السابق، ٢٠٠٣/٤/١٥.

(٥) المصدر السابق، ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٣.

(٦) صحيفة العربى، ٢٠٠٣/٤/١٣.

(٧) انظر على سبيل المثال: مجلة "البداية" عدد ٢٠٠٣/٥/١٩.

(٨) صحيفة الأهرام ٢٠٠٣/٤/٢٣.

الفصل الخامس

نكبة العراق .. الآثار السياسية والاقتصادية

دول مجلس التعاون الخليجى وتداعيات نكبة العراق

د . محمد السعيد إدريس

فى عام ١٩٩٦ اشترك كل من ريتشارد بيرل ودوجلاس فيث وديفيد ورميسر، ويعمل الأخير الآن مساعداً خاصاً لوكيل وزارة الدفاع لشؤون الحد من التسلح، فى كتابة تقرير قدم إلى حكومة الليكود الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو طالبوا فيه إسرائيل بالتخلى عن مفاوضات السلام مع الفلسطينيين التى تقوم على مبدأ "الأرض مقابل السلام"، كما طالبوا بالتحول من السلام الشامل إلى مفاهيم الاستراتيجية التقليدية القائمة على "توازن القوى"، وتغيير التعامل مع الفلسطينيين والإبقاء على حق "الملاحقة الساخنة" ، والعمل على إيجاد بدائل لسيطرة عرفات الكاملة على المجتمع الفلسطينى. وأضافوا: "إن إسرائيل يمكن أن تشكل بيئتها الاستراتيجية بإضعاف واحتواء سوريا، وهذا يتأتى بالتركيز على إبعاد صدام حسين من السلطة ... إن مستقبل العراق سيؤثر فى التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط بدرجة كبيرة"(١). وفى عام ٢٠٠٠ نشر برنامج "القرن الأمريكى الجديد"- ويعد أحد معاقل المحافظين الجدد - تقريراً بعنوان : "إعادة بناء دفاعات أمريكا"، ورد فيه : " لقد سعت الولايات المتحدة لعقود خلت للعب دور دائم فى الخليج. وبينما يمثل النزاع العالق مع العراق التبرير المباشر بهذا الشأن إلا أن الحاجة إلى وجود قوة أمريكية مقدرة فى الخليج سيتجاوز قضية صدام حسين"(٢).

ثلاثة قضايا متداخلة: العراق، والصراع العربى - الإسرائيلى، والخليج، متداخلة لدرجة يصعب الفصل بينها ، كما يصعب عزل تفاعلات وتطورات إحداها على الأخرى ، وبالتحديد من منظور القوتين اللتين تمسكان الآن بزمام هذه التفاعلات: الولايات المتحدة وإسرائيل.

لقد اختارت الولايات المتحدة ، وبتفاهم مع إسرائيل، أن يكون العراق هو القضية المركزية المحركة لتفاعلات القضيتين الأخريين : الصراع العربى – الإسرائيلى والخليج، ففى خطاب له أمام مؤتمر حلف شمال الأطلسى (الناتو) فى براغ (نوفمبر ٢٠٠٢) كشف جيمس وولسى ، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية دور الحرب على العراق فى ترسيخ الهيمنة الأمريكية عالمياً، وقدرتها على ترتيب الأوضاع إقليمياً بقوله : " يمكن أن يعتبر العراق المعركة الأولى فى الحرب العالمية الرابعة .. فبعد حربين عالميتين وواحدة باردة، أصبحنا متمركزين فى أوروبا. إن الحرب العالمية الرابعة ستكون من أجل الشرق الأوسط"(٣). وبعد احتلال القوات الأمريكية للعراق، قال: "الآن، وقد أصبحت القوات الأمريكية فى بغداد، دعونا نضع أحداث الحاضر من منظور تاريخى فبمعنى من المعانى، دخلنا الحرب العالمية الرابعة، وهى حرب لنشر الديمقراطية ومواجهة أخطار تهدد الحضارة الليبرالية التى

سعينا لإقامتها والدفاع عنها عبر القرن العشرين فى الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، أى الحرب العالمية الثالثة، وآمل ألا تكون هذه الحرب طويلة، كما هو حال الحرب العالمية الثالثة، التى استغرقت ما يزيد على ٤٠ عاماً، ولكنها ستكون، بالتأكيد، أطول من الحرب العالمية الأولى أو الحرب العالمية الثانية، ومن المحتمل أن تستغرق عقوداً "[٤].

مثل هذا التوقع يوضح مدى ضخامة المهام فى مثل هذه الحرب التى قد تستغرق عقوداً والتى بدأت فى العراق ولن تقتصر عليه، ولعل هذا ما يفسر أسباب التحول إلى منطق جديد مختلف للحرب ضد نظام صدام حسين المخلوع هو منطق : استخدام العراق "كحجر زاوية" لإعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط . فبعد أن توقف، تقريباً، عن الحديث عن "أسلحة الدمار الشامل العراقية" التى لم يظهر لها أى أثر داخل العراق، صرح الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش بأن "ظهور عراق حر وسلمى أمر مهم لاستقرار الشرق الأوسط، وشرق أوسط مستقر أمر مهم بالنسبة لأمن الشعب الأمريكى". وكان بول وولفوتيز، نائب وزير الدفاع الأمريكى قد صرح يوم الأحد (٢٧ يوليو ٢٠٠٣) فى مقابلة مع شبكة "إن.بى.سى" التليفزيونية الأمريكية أن "معركة ضمان السلام فى العراق هى الآن المعركة المركزية فى الحرب العالمية ضد الإرهاب . وهذه التضحيات لن تجعل فقط الشرق الأوسط أكثر استقراراً، وإنما أيضاً بلادنا أكثر أمناً" كذلك قال نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى إن العراق "سيصبح مثالاً للشرق الأوسط بأكمله" وبالتالى "سيساهم مباشرة فى أمن أمريكا وأصدقائنا"! وركز مسئول كبير فى الإدارة الأمريكية على هذه النظرية عندما قال: إن الولايات المتحدة قد بدأت "التزاماً لأجيال" حيال العراق مشابهاً لجهودها لإعادة صياغة ألمانيا فى العقود التى أعقبت الحرب العالمية الثانية[٥].

هذا المسئول الكبير والذى يعمل مستشاراً للرئيس الأمريكى حدد استراتيجية طويلة المدى تنشر فيها الولايات المتحدة قيمها عبر العراق ومنطقة الشرق الأوسط، بالضبط، كما حولت أوروبا فى النصف الثانى من القرن العشرين. وطبقاً لهذه الخطة، فإن الالتزام الأمريكى تجاه العراق والشرق الأوسط سيكون أكثر كلفة مما ذكرته الإدارة للرأى العام قبل بدء حرب العراق. وأوضح هذا المستشار أن "الهدف الأعظم للولايات المتحدة بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يستأهل بلداً بأهمية وقوة الولايات المتحدة وهذا الهدف هو "انتشار قيمنا وفهم أن قيمنا وأمننا متداخلة، كما كان فى أوروبا، ولكنها مرتبطة بالشرق الأوسط أيضاً"[٦].

بهذا المعنى نستطيع أن نفهم أن الغزو الأمريكى للعراق، بل والاحتلال الأمريكى للعراق ليس نهاية لمشوار طويل استغرقته "الأزمة الأمريكية المفتعلة" مع نظام صدام حسين، ولكنه بداية لمشوار أمريكى أطول يربط القيم الأمريكية والأمن الأمريكى

بإقامة "عراق حر يستخدم منطلقاً للتغيير فى المنطقة كلها وفى قلبها بالطبع الخليج والصراع العربى- الإسرائيلى".

وبهذا المعنى أيضاً نستطيع أن نفهم أن إقليم الخليج عموماً، ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً، ستكون معرضة لعمليات تغييرية شاملة وعميقة، وأن الأمر لم يعد مجرد تأثر بدرجة ما بنتائج ما يسمى بـ "نكبة العراق"، فالنكبة بهذا المعنى ممتدة، لكن كونها ممتدة يجعلها معرضة للمفاجآت، ومن بين هذه المفاجآت احتمال تعثر أو فشل المشروع الأمريكى الجديد فى الشرق الأوسط، ابتداءً من العراق وامتداداً إلى فلسطين، مروراً بالخليج.

انفجار المقاومة العراقية فى العراق ضد قوات الاحتلال الأمريكى حتى بعد اغتيال نجليّ صدام حسين عُدى وقُصى، وتورط قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية فى حرب استنزاف داخل العراق رغم شراسة عمليات ملاحقة عناصر المقاومة بكافة فصائلها، ثم تشكيك أغلب الدول العربية وجامعة الدول العربية فى شرعية ما يسمى بـ "مجلس الحكم الانتقالى" الذى شكله بول بريمر الحاكم المدنى الأمريكى للعراق، ورفض وزراء الخارجية العرب فى اجتماع لجنة المتابعة العربية بالقاهرة إرسال قوات عربية إلى العراق فى ظل الاحتلال الأمريكى للعراق، كلها تطورات ومؤشرات تؤكد أن العملية ليست سهلة أو ميسرة وأن التفاؤل بنجاح المشروع أو المهمة الأمريكية الجديدة فى الشرق الأوسط أضحى مشوباً بالحذر، فليس هناك ما يحتم أبداً نجاح ما تسعى إليه الولايات المتحدة، فالعملية كلها باتت مفتوحة أمام الكثير من الاحتمالات لدرجة قد يتساوى معها احتمال النجاح مع احتمال الفشل، بما يعنى أن احتمالاً ثالثاً يجمع بين درجات من النجاح ودرجات أخرى من الفشل فى المهمة الأمريكية ربما يكون هو الأرجح، لكن من الصعب تحديد معالم هذا الاحتمال.

فى مثل هذه الحالة كيف سيكون الأمر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى؟ إلى أى درجة سوف تتأثر بالاحتمال الأرجح للمشروع الأمريكى الجديد فى الشرق الأوسط؟

نستطيع أنْ نحدد ثلاثة مجالات سوف تتأثر بتفاعلات هذا المشروع الأمريكى، هى:

١- الإصلاح السياسى الداخلى.

٢- أنماط العلاقات الإقليمية والدولية.

٣- نظام الأمن الإقليمى الجديد.

أولاً : الإصلاح السياسى الداخلى فى دول مجلس التعاون

يعتبر الإصلاح السياسى الداخلى فى دول مجلس التعاون الخليجى واحداً من أهم المجالات المعرضة للتأثر بنكبة العراق وتداعياتها فى ظل التوجه الأمريكى الجديد بجعل الإصلاح السياسى فى المجتمعات العربية المدخل الرئيسى لبناء الشرق الأوسط الجديد الذى تريده واشنطن وتراه ضرورياً للقيم والأمن الأمريكيين.

وعندما نقول التوجه الأمريكى الجديد بدعم مسيرة الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى، فإن هذا يعنى أن الولايات المتحدة لم تكن فيما مضى مع هذا الدعم ولم تكن ترى فى غيابه تهديداً لا للقيم ولا للأمن الأمريكيين. وقد اعترف ويليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكى بهذه الحقيقة فى مقال نشره تحت عنوان "التغيير الديمقراطى والسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط" بقوله إن "القول أننا لم نولِ اطلاقاً اهتماماً كافياً لما ينطوى عليه تحقيق انفتاح بعض الأنظمة السياسية المتجمدة، على المدى الطويل، من أهمية خصوصاً فى العالم العربى، هو انتقاد منصف لجميع جهودنا خلال تلك السنوات". لكن الجديد أيضاً فى مقال بيرنز هو اعترافه بأن الاهتمام بتحقيق إصلاح سياسى وتغيير ديمقراطى فى العالم العربى ليس مجرد مسألة قيم أمريكية، أو ضمان حقوق الإنسان الأساسية، على رغم ما لهذين الاهتمامين من أهمية قصوى، إنه أيضاً مسألة مصالح أمريكية واقعية"(٧). فهْمُ ويليام بيرنز لكون الإصلاح السياسى فى العالم العربى مصلحة أمريكية فى الظروف الراهنة، يأتى من إدراكه بأن "النظم التى لا تجد سبلاً للتكيف مع تطلعات شعوبها إلى المشاركة ستصبح أنظمة هشة قابلة للاختراق، ولا يتمتع الشرق الأوسط بأى حصانة من هذه الحقيقة تميزه عن أى جزء من العالم"(٨).

هذا الفهم يكاد يتطابق مع موجة القلق المتزايدة داخل الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من عدم الاستقرار الداخلى فى الخليج لدرجة قد تحول دون لعبه دور الممول الذى يمكن الاعتماد عليه للنفط.

لقد لعب الإعلام وبعض المراكز البحثية دوراً كبيراً فى الترويج لهذه المقولة، أو لهذا الفهم مع الدعوة لمقولة أخرى تركز على ضرورة البحث عن بديل للخليج فى تأمين الاحتياجات العالمية من النفط. وأهم ما تركز عليه هاتان المقولتان أن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أصبحت محط تساؤل، ذلك لأن السعودية ومن خلال نظم التعليم لديها، والتى تتسم بمناهضة الغرب، والاعتماد على التطرف الدينى، قد أفرخت إرهابيى ١١ سبتمبر وعاشت حالة إنكار حول هوية من قاموا بالعملية. وتؤكد هذه النظرة المعادية للمملكة أن "النظام السعودى ضعيف

بحيث لا يمكن الاعتماد عليه كحليف فى محاربة الإرهاب، وبالتالى لا يمكن الاعتماد عليه كحليف فى الحفاظ على أمن النفط"[٩].

وتستمر هذه الرؤية مؤكدة أنه، وبصرف النظر عن سجل العلاقات خلال الـ ٢٥ سنة الماضية، فإن السعودية ودول مجلس التعاون فشلت فى إجراء إصلاحات اقتصادية رئيسية فى السنوات العشر الأخيرة، مما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة، وذلك يعنى أنها تتجه إلى حالة فشل تضعها فى مصاف الدول الفاشلة، لأنها ستنشل من جراء تناقضاتها الداخلية المتنامية، إضافة إلى "الفكر الوهابى" الذى يضفى الشرعية على النظام السعودى ويقف على طرفى نقيض، بل وفى حرب مع صميم القيم التى تقوم عليها حضارة الغرب، وأى تحالف يفتقد القيم المشتركة لا يمكنه الصمود طويلاً، وهذا هو درس الحادى عشر من سبتمبر كما تؤكد أوساط اليمين الجديد وأطراف رئيسية فى الولايات المتحدة[١٠].

الأهم من ذلك هو الاقتناع بأنه إذا كانت حرب الخليج الثانية قد حدثت لحماية الأوضاع القائمة فى المنطقة، فإن الحرب الثالثة (الغزو الأمريكى للعراق) قد شنت لتدمير هذه الأوضاع، وخلق واقع جديد وإحداث تغيير أوسع على الأرض يصعب أن يصب لمصلحة النظم الحاكمة فى دول المنطقة. فهذه النظم خلقت فراغاً خطراً وتخنت عن دورها وفرصتها فى أن تكون لها كلمة فى عملية التغيير المطلوبة.

هذه الرؤية ترى أن دول الخليج ظلت طيلة الـ ٣٠ سنة الماضية مشغولة بحماية الوضع القائم فيها واحتواء مختلف المخاطر المحلية والخارجية بدءاً من القومية العربية إلى القضية الفلسطينية مروراً بالثورة الإسلامية فى إيران وتهديدات العراق العسكرية: فضلاً عن تفاقم المشكلات السكانية والاقتصادية فى الداخل، ولم تحظ أىٌ من تلك القضايا والمشكلات بتفكير جدى ورؤية استراتيجية فعلية بعيدة المدى. فقد كانت السياسة الشائعة إما شراء ولاءات مختلف اللاعبين أو إيجاد طرق لكسب الوقت بأمل أن تحل المشكلات نفسها بنفسها[١١].

كما ترى هذه الرؤية أن المنطقة تواجه اليوم النتائج المتراكمة لردود الفعل المتأخرة على سلسلة طويلة من المخاطر، التى كانت تعتبر "مخاطر حاضرة" فى حينها، والحل يكمن فى ضرورة تبنى حزمة من الإجراءات تشكل فيما بينها استراتيجية شاملة وموحدة حتى وإن تم تنفيذها على مراحل، ويأتى فى مقدمتها الإصلاح الساسى الشامل الذى يفتح الفرص أمام الإصلاح الاقتصادى والثقافى والاجتماعى[١٢].

لكن تبقى المشكلة الأكثر تعقيداً حتى ولو اتفقنا مع هذا التحليل، وهى: كيف يمكن إحداث الإصلاح؟ هل يأتى من الخارج أم سيبقى التعويل على أن يأتى الإصلاح من

الداخل أى من جانب نظم الحكم القائمة المتهمة أمريكيا بأنها المسئولة عن تردى الأوضاع إلى هذا الحد؟

لقد آثار هذا السؤال جدلاً واسعاً منذ تبنّى الولايات المتحدة دعوة التغيير الديمقراطى ـ بين قطاع واسع متشكك فى جدية النوايا الأمريكية للتغيير، وبين مؤيد لمجرد الدعم من الخارج لإحداث التغيير الديمقراطىعندما يكون التغيير من الداخل مستحيلاً أو متعثراً[١٣].

التشكيك فى جدية النوايا الأمريكية الخاصة بالتغيير الديمقراطى مرجعه أمران: أولهما: أن المصلحة الأمريكية، وليست مصالح دول وشعوب المنطقة، هى المحرك الأساسى لهذه الدعوة الأمريكية. فوفقاً لتصورات جماعة المحافظين الجدد المتنفذين داخل الإدارة والكونجرس فى الولايات المتحدة، يتم الترويج لمقولة أنه "لا مكان إلا للدول الديمقراطية التى هى فى سلام مع إسرائيل"، وهو شرط لا ينطبق على أية دولة عربية. وانطلاقاً من هذه الرؤية لا يتم فقط التخلى عن حماية الأنظمة المعتدلة والمستقرة كأنظمة دول الخليج فحسب التى تعتبر جزءاً مركزياً من السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى المنطقة، بل يتم استبدال هذه السياسة بأخرى ترى أن تغيير أو "تعديل" الأنظمة فى منطقة الخليج بما فيها المملكة العربية السعودية، من شأنه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة على المدى البعيد[١٤]. وثانيهما: أن التغيير الديمقراطى الحقيقى، وفى هذه الظروف التى أعقبت الاحتلال الأمريكى للعراق ومهادنة النظم الحاكمة لهذا الاحتلال ودعم أو الصمت على الغزو الأمريكى ـ البريطانى للعراق من قبل، سوف يأتى بنظام سياسى أكثر انسجاماً مع المؤسسات الدينية وأقل تقبلاً للضغوط الأمريكية . فالحقيقة المريرة التى يدركها للأسف القليل من الأمريكيين هى أن الانتخابات المبكرة فى السعودية مثلاً من المرجح أن تسفر عن مجالس نيابية ستدفع النظام فى اتجاهات معادية لليبرالية[١٥].

وفى مواجهة هذه الانتقادات للرؤى المتشددة حول الدور الأمريكى فى التغيير الديمقراطى بدول الخليج وغيرها من الدول العربية؛ جاء مقال ويليام بيرنز حول: التغيير الديمقراطى والسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ليصحح تلك المفاهيم والرؤى الأمريكية الخاطئة بالتركيز على أمرين[١٦]:

الأول: أن التغيير الدائم يأتى من الداخل.

الثانى: أن الولايات المتحدة تستطيع المساعدة على إحداث هذا التغيير بدعم حدوث تغيير تدريجى ولكن حقيقى. وقد حرص بيرنز على أن يوضح أن مفهوم "تغيير تدريجى" لا يعنى تبنىّ مجرد تغييرات سطحية تجميلية أو تغييرات يتم تأجيلها بشكل مستمر، ولكن ما يعنيه هو أن التغيير الديمقراطى فى معظم الدول العربية سيكون

بالضرورة تدرجياً نظراً إلى مجموعة تحديات تواجهها تلك الدول، وإلى ضغوط سياسية متراكمة. وحدد بيرنز ثلاثة مجالات، رأى أنها حاسمة الأهمية، يجب أن تشكل جزءاً من عملية التغيير الديمقراطي الحقيقي المطلوب إحداثه هي(١٧):

١- سيكون على الدول العربية أن توسع الحيز المعطى لمؤسسات مجتمع مدني مستقل، ووسائل إعلام مستقلة، ومنظمات نسائية وكيانات أخرى كثيرة، كي تقوم بالتنظيم والقيام بعملها بنشاط.

٢- هناك حاجة إلى أن تقوم الدول العربية بتحسين ممارسات الحكم الأساسية لديها. وهذا يعني خفض ممارسات الفساد والمحسوبية. وهو يعني الاستجابة بصورة أفضل إلى المطالب اليومية التي يضعها المواطنون على عاتق حكوماتهم. وثمة مهمة رئيسية هي العمل في اتجاه حكم القانون عن طريق أنظمة قضائية أكثر فعالية، ومستقلة، وقوات شرطة وسجون أكثر قانونية وإنسانية.

٣- على القادة العرب أن يقوموا بالعمل الصعب المتمثل بجعل الانتخابات أكثر شمولية وأكثر نزاهة، وإعطاء مزيد من السلطة لتلك المؤسسات التي يتم اختيار أعضائها بانتخابات علنية. وإذا كانت الانتخابات وحدها لا تصنع الديمقراطية، فإنها عرضة للاستغلال أو التشويه إما من جانب أحزاب تسعى إلى استخدامها مرة واحدة فقط للوصول إلى السلطة، أو من جانب قيادات حكومية، ومع ذلك فمن دون انتخابات منتظمة حرة ونزيهة، لا يستطيع بلد أن يسمى نفسه ديمقراطياً.

هذه المجالات الثلاثة المحدودة تضع الدعوة الأمريكية للتغيير الديمقراطي في حجمها الطبيعي الذي لا يتجاوز محاولة تحسين العملية السياسية وليس تغيير الأنظمة وفق دعوة المحافظين الجدد. وربما تكون هذه الأفكار التي طرحها ويليام بيرنز هي محاولة من جانب الإدارة الأمريكية لطمأنة النظم الحاكمة في دول الخليج وغيرها من الدول العربية التي روعتها دعوة التغيير الديمقراطي التي نقلها الإعلام الأمريكي بكثافة منذ إطلاق مبادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية "بشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط" ، التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي" كولن باول" في ديسمبر ٢٠٠٢.

والحقيقة أن هناك مجموعة من الوقائع تؤكد أن قضية التغيير الديمقراطي الحقيقي ستبقى قضية هامشية ضمن أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط التي تركز على هدفين: تجنيد نظم الحكم العربية في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، والانخراط في العملية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وفق المنظور الأمريكي، بما تفرضه من وقف كل أنواع الدعم والمساعدة للانتفاضة الفلسطينية ولمنظمات المقاومة الفلسطينية.

من أهم هذه الوقائع نشير إلى ما يلى(١٨):

١- أصبح هدف محاربة الإرهاب هو المحدّد الرئيسى للسياسة الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر، ولذلك أصبحت علاقات الولايات المتحدة بالدول الأخرى محكومة فى المقام الأول بدرجة تأييدها لها فى حملتها ضد الإرهاب، وليس بدرجة ديمقراطية النظم الحاكمة فى هذه الدول، مما يعنى أن واشنطن مستعدة للتعاون مع نظم فلسطينية ومستبدة أو شبه تسلطية طالما تؤيد توجهاتها وسياساتها ضد الإرهاب.

٢- أصبحت الرؤية الأمريكية لمكافحة الإرهاب تتمحور بالأساس حول المواجهة العسكرية الأمنية لهذه الظاهرة، وهى بذلك تتجاهل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها، ومن ثم فإن الولايات المتحدة تعطى الأولوية لدعم القدرات الأمنية والاستخباراتية للنظم الحاكمة فى المنطقة بما يمكنها من قمع منظمات العنف والإرهاب على حساب تشجيعها على اتخاذ خطوات جادة على طريق الإصلاح السياسى والديمقراطى.

٣- تورط الإدارة الأمريكية فى إجراءات غير ديمقراطية داخل الولايات المتحدة متجاوزة بذلك التقاليد الديمقراطية للمجتمع الأمريكى ومتجاوزة أيضاً أصول الحضارة الليبرالية الغربية، مما شكل مساساً بجوهر وآليات النظام الديمقراطى الأمريكى. من هذه الإجراءات ما تضمنه قانون مكافحة الإرهاب رقم (٥٦) الصادر عن الكونجرس فى أكتوبر ٢٠٠١ والمعروف بقانون "حُب الوطن"، حيث وسع من صلاحيات أجهزة الأمن والأجهزة التنفيذية بصفة عامة مما ترتب عليه تقييد ممارسة بعض الحقوق والحريات المدنية، خاصة وأن القرارات التنفيذية التى صدرت فى إطار هذا القانون قد أضافت المزيد من القيود سواء فيما يتعلق بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الأجانب المتورطين فى أعمال إرهابية أو التصنت على الاتصالات بين المعتقلين ووكلائهم من المحامين، أو تأجيل تنفيذ الأحكام القضائية بالإفراج عن المعتقلين من المهاجرين إذا ما رأت وكالة الهجرة الأمريكية أنهم يمثلون خطراً على المجتمع أو يُخشى من هروبهم إلى خارج البلاد.

٤- ممارسة الإدارة الأمريكية ضغوطاً على دول عربية وإسلامية عديدة لاتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات وتنظيمات تعتبرها واشنطن إرهابية، رغم أن هذه التنظيمات شرعية ومعترف بها من قبل النظم الحاكمة، بل وبعضها له تمثيل فى البرلمان كما هو الحال بالنسبة لحزب الله فى لبنان، وامتدت الضغوط على الحكومات للقيام بإغلاق جمعيات مشروعة قانونياً ومصادرة أملاكها لقيامها بدعم ومساندة منظمات المقاومة الفلسطينية وخاصة حركتى حماس والجهاد المتهمتين بالإرهاب من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل.

فـى ظـل مثـل هـذه التطـورات يصعب تصـور أن الولايات المتحـدة سـوف تدعـم إجراءات ديمقراطية تأتى بوصـول منظمات قومية أو إسلامية معادية للوجود الأمريكـى فـى المنطقـة ورافضـة للاحتـلال الأمريكـى للعـراق، ومســاندة للانتفاضــة ومنظمـات المقاومة الفلسطينية. وإذا كان دعم واشنطن لمثل هذه الجهود يكاد يكون مسـتحيلاً، فـإن التحول الديمقراطى الذى تريده أمريكا فى مثـل هـذه الظـروف لـن يتجـاوز دعـم تحـول ديمقراطى يزيد من فعالية وقوة نظم حكم مواليـة للولايـات المتحـدة فـى المنطقـة ضمـن المهام الثلاث التى أشار إليها ويليام بيرنز فى مقاله المذكور سلفاً.

على هذا الأساس يمكن القول إن النكبة العراقية وتداعياتها سوف تـؤدى إلـى تحسـن محدود فى الأداء الديمقراطى للنظم الحاكمة فى دول مجلس التعاون، وهى نظـم تعطـى فى مجملها كل الأولوية لدعم التعـاون مـع الولايـات المتحـدة وغير مسـتعدة البتـة فـى التورط، بأى شكل من الأشكال، فى مواجهة مع المخططات الأمريكية فى المنطقة.

والنتيجة المنطقية لهذا التحليل هى أن التطور الديمقراطى والإصــلاح السياسـى فـى دول مجلـس التعـاون سـيبقى رهـن معادلـة التطــورات الداخليــة وفــى مقدمتــها حالـة الاستقرار السياسى والأمن الداخلى، وظهور قوى شعبية قادرة علـى إقنـاع نظـم الحكم بأن الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى هو المدخل الأنسب لدعـم مطلـب الشـرعية والاستقرار السياسى اللذين تتوق النظم الحاكمة إلى تحقيقهما.

وهكذا فإن مستقبل التحول الديمقراطى والإصلاح السياسى فى دول مجلس التعـاون سيظل رهن العوامل الداخلية فى المقـام الأول، كمـا سـيظل رهـن الدعـم الأمريكـى فـى الحدود التى لا يتعـارض فيـها مـع المصـالح الأمريكيـة، وبـالتحديد الطمـوح الأمريكـى لمشروع التغيير المأمول فى الشـرق الأوسـط. وبـهذا المعنـى سـيكون الدعـم الأمريكـى لمثل هـذا التحـول الديمقراطـى محـدوداً وفـى أضيـق الحـدود، خصوصـاً إذا أخذنـا فـى الاعتبار أن كثيراً من النظـم الحاكمـة قد اسـتغلت الرفـض الشـعبى لطموحـات الهيمنـة الأمريكية فى المنطقة وغزو العراق واحتلاله لخلق موقف شـعبى قـوى رافـض لدعـوة الإصلاح السياسـى والتحـول الديمقراطـى الأمريكيـة، باعتبـار أن هـذه الدعـوة محاولـة لتجميل الطموحات الإمبريالية الأمريكية فى المنطقة[١٩].

والحديث عن أولوية العوامل الداخلية فى تحديد مستقبل الإصلاح السياسى والتحـول الديمقراطى فى دول مجلـس التعـاون الخليجـى لا يقلـل مـن العوامـل الأخـرى وبـالذات العـامل الإقليمـى وتأثيراتـه وانعكاسـاته الداخليـة، خصوصـــاً إذا كــانت هــذه العوامـل الإقليمية مرتبطة أيضاً بالعوامل الخارجية مثلما هو الحال بالنسبة لمستقبل الديمقراطيـة فى العراق ومستقبل مشروع السلام الشرق أوسطى.

ونجاح أو إخفاق الطموح الأمريكى لبناء نظام ديمقراطى بديل لنظام صدام حسين فى العراق سيؤثر حتماً على مسيرة التطور الديمقراطى فى دول الخليج سلباً وإيجاباً.

فنجاح عملية بناء ديمقراطى فى العراق والطموح العراقى للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجى سيكون حافزاً مزدوجاً للشعوب والحكومات فى دول المجلس لدعم الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى فى هذه الدول .

والعكس صحيح فإخفاق هذا الطموح الديمقراطى فى العراق خاصة إذا جاء نتيجة لفشل المشروع الأمريكى كله فى العراق سيؤدى إلى انتكاسة للطموح الديمقراطى والإصلاح السياسى فى دول مجلس التعاون .

أما مسار عملية السلام وانتكاساتها المتلاحقة والدعم الأمريكى غير المنقطع للمواقف الإسرائيلية يؤدى إلى زعزعة الاستقرار فى دول مجلس التعاون، فى ظل عجز الحكومات عن ممارسة دور حقيقى داعم لنضال الشعب الفلسطينى وفى ظل انعدام القدرة على ممارسة ضغوط على الولايات المتحدة للتوقف عن دعم السياسات العدوانية الإسرائيلية .

العوامل الإقليمية سوف تعمل إذن كمحفزات للتفاعلات والضغوط الداخلية من أجل الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى التى ترتبط بدورها بمجمل العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسى وفى مقدمتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تراجع دولة "الرفاه الاجتماعى" ، وكذلك الطموحات الشعبية المتزايدة نحو المشاركة السياسية وتأسيس ركائز راسخة للحكم الرشيد(٢٠).

فقد شهدت السنوات الأخيرة مطالبات جادة من قبل المواطنين لإحداث انفراج سياسى يتجاوز حالة "الركود" السياسية التى عاشتها معظم دول المجلس، وقد تجلت هذه المطالب فى كل من البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت(٢١).

ففى البحرين لا يمكن إغفال المطالبات والضغوط الشعبية منذ عهد أمير البحرين السابق الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، إذ أعلنت مجموعة من المثقفين فى البحرين عن عزمهم تقديم عريضة لأمير البلاد تطالب بعودة الحياة إلى "المجلس الوطنى" الذى تم حله فى عام ١٩٧٥، وذلك من خلال انتخابات حرة ونزيهة، كما طالبت بتفعيل الدستور الذى تم إصداره عام ١٩٧٣، وجمدت الكثير من مواده فى أعقاب حل المجلس . وقد تلت هذه العريضة والتى عرفت بـ "عريضة النخبة"، لأن الذين رفعوها هم نخبة المثقفين البحرينيين، عريضة أخرى عرفت بـ "العريضة الشعبية" وقّع عليها أكثر من ٢٥ ألف مواطن توضح ذات المطالب، تلاها عريضة رفعتها ٣٠٠ امرأة بحرينية عرفت بـ "العريضة النسائية" وتضمنت مطالبَ بإيجاد حلول للاضطرابات السياسية فى البلاد(٢٢).

وفي المملكة العربية السعودية شهدت البلاد في مطلع التسعينيات تقديم ثلاث عرائض للملك فهد بن عبد العزيز، تصدى التيار السلفي لقيادة اثنتين منهما. أما العريضة الأولى فقدمها رجال الأعمال (نوفمبر ١٩٩٠)، ووقعها ٤٣ شخصاً من رجال الأعمال السعوديين، وطالبوا فيها بالإصلاح السياسي. أما العريضة الثانية، فقدمها ٤٥٣ شخصاً في مايو ١٩٩١ من بينهم رجال دين وقضاة وأساتذة جامعات، وتضمنت مطالبة قوية ومباشرة بإصلاح القيم الإسلامية، وإدخال إصلاحات على الحالة السياسية. أما العريضة الثالثة فقد أطلق عليها "مذكرة النصيحة" وقدمها في (يوليو ١٩٩٢) ١٠٧ من علماء الدين، ووصفها المراقبون بأنها الأكثر وضوحاً وجرأة إذ انتقدت بحدة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وجميع مظاهر السياسة الداخلية والخارجية للمملكة[٢٣].

أما آخر المطالبات الشعبية السعودية فتمثلت في وثيقة قدمها ١٠٤ من المثقفين والمفكرين، تضم أفكاراً لإجراء إصلاح دستوري يؤدي إلى إقامة دولة المؤسسات، وضرورة الفصل بين السلطات، وإقامة سلطة تشريعية منتخبة مباشرة من الشعب وتكون لها سلطة رقابية على السلطات الأخرى. كما أكدت الوثيقة على ضرورة "إصلاح القضاء واستقلالية السلطة القضائية، والعمل على إقامة مؤسسات المجتمع المدني ونشر ثقافة الحوار والتسامح بين جميع فئات وعناصر المجتمع، والتأكيد على حرية التعبير والرأي بما في ذلك حرية الصحافة والنشر".

هذه الوثيقة التي حملت اسم "الرؤية" فتحت باب الحوار الداخلي من أجل البحث في أفضل السبل للإصلاح الداخلي لمواجهة المخاطر والتحديات التي تتعرض لها المملكة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة[٢٤].

وفي قطر شهدت البلاد ضغوطاً تمثلت في قيام نخبة من الشخصيات القطرية البارزة في ديسمبر ١٩٩١ بتقديم عريضة إلى الشيخ خليفة بن حمد أمير البلاد انتقدوا فيها غياب حرية التعبير في وسائل الإعلام، والغموض الذي يحيط بحقوق المواطنة وعملية التوطين، وقدمت العريضة توصيات بانتخاب مجلس نيابي له صلاحيات تشريعية واسعة وإصدار دستور دائم للبلاد[٢٥].

ولم تكن الكويت استثناءً من ظاهرة المطالبات الشعبية. ففي عام ١٩٨٩ قام ٣٠ عضواً من أعضاء "مجلس الأمة" المنحل في عام ١٩٨٦ بتقديم عريضة تطالب الأمير بإدخال إصلاحات دستورية. وفي مارس ١٩٩١، وقع قادة إسلاميون وليبراليون على عريضة جديدة تحث على تنفيذ الوعود التي قدمها الأمير في مؤتمر جدة. وعلى الرغم من أن هذه العريضة وقعها ممثلون لسبع تيارات سياسية مختلفة، إلا أنها اتفقت على المطالبة بالإصلاح الدستوري، وإجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة، وهو ما تحقق فور عودة الشرعية إلى الحكم مجدداً عقب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

هذه المطالبات بالإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى تؤكد جدية الرغبة الشعبية فى الإصلاح، ولكن متابعة الأوضاع الديمقراطية فى دول المجلس فى العامين الأخيرين تكشف عن طموحات كبيرة للإصلاح ودرجة أعلى للاستجابة من جانب النظم الحاكمة، فى وقت بدأت تتعرض فيه الأسر الحاكمة ذاتها إلى انتقادات واسعة، بما يكشف أن نظم الحكم وصلت بالفعل إلى مأزق كبير إذا هى لم تمتلك الشجاعة على إحداث التغيير، حيث تقف بين تنامى الضغوط الإقليمية والدولية وتصاعد المطالب الداخلية بالإصلاح والديمقراطية.

ثانياً : أنماط العلاقات الإقليمية والدولية

كان لتشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مايو ١٩٨١ بين المملكة العربية السعودية وكل من الكويت والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والبحرين، كرد فعل لقيام الثورة الإيرانية وانفجار الحرب بين العراق وإيران، نتائج شديدة الأهمية على معادلة العلاقات الإقليمية الخليجية وهيكلية النظام الإقليمى الخليجى.

فقبل تشكيل المجلس، ومنذ الانسحاب البريطانى من الخليج عام ١٩٧١، ظلت العلاقات الإقليمية تقوم على تفاعلات الدول الثمان أعضاء النظام الإقليمى الخليجى مع وجود تمايز يميز علاقات إيران والعراق والمملكة العربية السعودية ضمن إطار تفاعلى عرف باسم "مثلث علاقات الهيمنة"، حيث كانت هذه القوى الإقليمية الثلاث تتنافس على الزعامة والهيمنة على إقليم الخليج مع وجود أولوية للعلاقات الصراعية الإيرانية – العراقية حول الهيمنة وميل السعودية للقيام بدور الموازن بين البلدين. ومع وجود تمايز آخر يميز علاقات السعودية مع الدول الخمس الصغرى الأخرى أعضاء النظام (الكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين) عرف بتفاعلات الاستتباع، حيث كانت السعودية حريصة على فرض نمط علاقات استتباعى فى علاقاتها مع الدول الخمس وفى علاقات الدول الخمس معها، مع حرص شديد على إبعاد نفوذ القوتين المناوئتين الأخريين فى النظام (إيران والعراق) عن التغلغل إلى داخل أى من الدول الخمس، ومع حرص من بعض هذه الدول الخمس على إقامة علاقات خاصة مع إيران أو العراق للاستقواء بها على محاولات السيطرة السعودية[٢٦].

بعد تشكيل مجلس التعاون الخليجى تغير هيكل النظام الإقليمى الخليجى من نظام القطبية الثنائية المتعددة الذى كان يميز نظام تفاعلات النظام طيلة عقد السبعينيات وحتى تأسيس المجلس عام ١٩٨١، بسبب الدور المميز للقوة السعودية بين القوتين المتنافستين على الزعامة : إيران والعراق، إلى نظام القطبية المتعددة بظهور قطب ثالث هو مجلس التعاون الخليجى الذى امتلك من عناصر القوة ما يجعله قادراً على

موازنة قوة القطبين الآخرين. فمساحة هذا القطب الثالث (مجلس التعاون) تفوق مساحة إيران والعراق معاً، كما أن عائداته النفطية وإنفاقه العسكرى تجاوزت بدرجات كبيرة عائدات وإنفاق القوتين الأخريين. وهذا كان يعنى، من الناحية النظرية على الأقل، أن مجلس التعاون امتلك كل عناصر القوة، ربما باستثناء القوة البشرية، لموازنة أدوار القوة الإيرانية والقوة العراقية، وإحداث التوازن المطلوب فى تفاعلات النظام، وخلق إمكانية وجود أنماط متعددة من التفاعلات من شأنها تقليل احتمالات الحرب داخل النظام[٢٧]، لكن من الناحية الفعلية لم يستطع المجلس أن يتعامل كقوة موحدة داخل النظام الخليجى، بحيث إن مقولة تُشكل النظام من ثلاث قوى إقليمية هى إيران والعراق ومجلس التعاون ظلت مقولة افتراضية، لأن الدول الست أعضاء المجلس كانت تفضل فى كثير من الأحيان أن تتصرف بشكل منفرد ومميز عن الدول الأخرى، سواء فى علاقاتها الإقليمية داخل النظام أو مع القوى الدولية التى لها علاقات خاصة بالنظام وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى (السابق)، وكانت السنوات الثمانى للحرب العراقية - الإيرانية فرصة اختبارية لهذه المقولة من الناحية العملية.

وجاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وتداعياتها (حرب عاصفة الصحراء) لتحدث تغيرات جوهرية على هيكلية ونظام تفاعلات النظام الإقليمى الخليجى، حيث أصبحت الولايات المتحدة بفضل دورها القيادى فى هذه الحرب قوة عالمية إقليمية فى الخليج، لتتحول هيكلية النظام من إطار مثلث الصراعات إلى هيكلية جديدة عرفت باسم مستطيل التوتر[٢٨]، ولتصبح الولايات المتحدة قوة أساسية ومهيمنة داخل النظام الإقليمى الخليجى متجاوزة الدور المتعارف عليه فى الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التى تعلى من شأن عامل الجوار الجغرافى على حساب عامل التفاعلات .

لقد فرضت عوامل كثيرة هذا الدور الأمريكى الجديد، منها ما يخص التحولات الجديدة فى النظام العالمى وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى أحادية مسيطرة على قيادة النظام، ومنها ما يخص الاتفاقات الأمنية والعسكرية التى وقعتها الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى مع الولايات المتحدة بشكل منفرد وكبديل للأمن الجماعى الخليجى ولصيغة إعلان دمشق، ومنها ما يخص النظرة الأمريكية لإقليم الخليج وحجم المصالح الأمريكية فيه والوجود العسكرى الأمريكى المكثف فى الخليج والدور الذى تقوم به القوات الأمريكية بمشاركة القوات البريطانية لمراقبة مناطق حظر الطيران التى فرضت بشكل متعسف على شمال وجنوب العراق.

وبدخول الولايات المتحدة كفاعل رئيسى مسئول عن ضمان الأمن الإقليمى للخليج بعد حرب عاصفة الصحراء، أصبحت تفاعلات مستطيل التوتر هى أنماط التفاعلات الشائعة فى الإقليم بدلاً من تفاعلات مثلث الصراعات.

فالزوايا الأربع لهذا المستطيل المتوتر فى الخليج تضم الفواعل الأربعة فى النظام الإقليمى الخليجى: الولايات المتحدة، ومجلس التعاون الخليجى، وإيران، والعراق. وقد شملت التفاعلات المعقدة للنظام الإقليمى الخليجى فى هيكليته الجديدة أشكالاً من الصراع والتعاون، والاستمرارية والتغير. حيث كان كل فاعل Actor من هذه الفواعل الأربعة فى حالة صراع متوازن ودقيق مع الفواعل الأخرى باستثناء وحيد وهو العلاقة بين الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة مع الائتلاف الهش فى النظام، أى مجلس التعاون الخليجى، وهو الوضع الذى قام فيه هذا الائتلاف الهش باعتباره أضعف الأطراف الإقليمية الثلاثة الأخرى، بتعزيز موقعه داخل النظام عن طريق تحالف مع القوة الخارجية المهيمنة . باستثناء العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجى كعلاقة تحالف أو ما يشبه التحالف، كانت أنماط التفاعلات الأخرى صراعية فى مجملها: (العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، والولايات المتحدة والعراق)، (العلاقات بين العراق ومجلس التعاون وبين مجلس التعاون والعراق)، (العلاقات بين العراق وإيران وبين إيران والعراق)، وكذلك العلاقات بين (إيران والولايات المتحدة وبين الولايات المتحدة وإيران)، (العلاقات بين مجلس التعاون وإيران وبين إيران ومجلس التعاون).

هذه الأنماط التفاعلية ظلت سائدة طيلة سنوات عقد التسعينيات باستثناء تطور علاقات تعاونية بين بعض دول المجلس والعراق، وبين معظم دول المجلس وإيران ووجود ملامح لرغبة إيرانية – عراقية لتصفية تركة وتداعيات حرب الثمان سنوات بينها، وتأسيس مرحلة جديدة من علاقات التعاون بعد أن أصبح البلدان أسيرىّ سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية. وجاءت انفجارات ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة ووضع واشنطن لكل من إيران والعراق مع كوريا الشمالية باعتبارها دول "محور الشر" لتزيد من دوافع وحوافز التعاون الحذر بين إيران والعراق.

وقبل أن تتفجر الأزمة الساخنة بين الولايات المتحدة والعراق، وقبل أن تشن الولايات المتحدة عدوانها على العراق كانت خريطة التفاعلات الإقليمية الخليجية تختلف كثيراً عن وضعها عقب حرب الخليج الثانية على النحو التالى[٣٠]:

- علاقات مستطيل التوتر لم تعد كلها متوترة فى ظل تقارب ملحوظ بين معظم دول مجلس التعاون الخليجى، بما فيها المملكة العربية السعودية مع العراق. العناق بين الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولى العهد السعودى وعزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى (السابق) فى مؤتمر القمة العربى فى بيروت (مارس ٢٠٠٢)، والتطور الإيجابى فى "الحالة العراقية – الكويتية" خلال تلك القمة التى تكللت بالمصافحة الشهيرة بين عزة إبراهيم والشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الكويتى كلها مؤشرات أكدت هذا التطور.

كما أن أنماط العلاقات الصراعية بين إيران وكل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي تبدلت إلى علاقات غير صراعية، وبعضها يمكن وصفه بأنه علاقات تعاونية (الزيارات المتبادلة بين كبار المسئولين الإيرانيين والعراقيين، وكبار المسئولين الإيرانيين وكبار المسئولين في دول مجلس التعاون، وتوقيع الاتفاقية الأمنية المشتركة الإيرانية – السعودية، ثم توقيع اتفاقية أمنية وأخرى دفاعية بين إيران والكويت، وعلاقات التعاون الدفاعي بين سلطنة عمان وإيران، ثم التفاهمات الجديدة بين الإمارات وإيران عقب زيارة الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات لطهران).

- حدوث تحول في خصوصية العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة إن لم يكن على المستوى الرسمي فعلى المستوى الشعبي، بسبب السياسات الأمريكية المنحازة لـ "إسرائيل" وبالأخص منذ أن اجتاحت القوات الإسرائيلية مناطق الحكم الذاتي، وتعنت الموقف الأمريكي باتجاه العراق. خروج المظاهرات في كل من الكويت والسعودية بالذات إضافة إلى باقي دول مجلس التعاون تندد بالسياسة الأمريكية كانت مؤشراً لتحولات خطيرة في العلاقات المميزة والتاريخية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة امتدت أصداؤها، جزئياً، إلى المستويات الرسمية ظهرت في شكل توتر محسوس في العلاقات خاصة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

- وضع الولايات المتحدة لكل من إيران والعراق ضمن "محور الشر" الذي أعلنته واشنطن بلسان رئيسها "جورج بوش" في خطاب الاتحاد يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٢ فرض ضغوطاً على صانع القرار الإيراني بفتح حوار مع العراق تحسباً لسياسات عدوانية أمريكية متوقعة ضد البلدين، وكانت السياسة الإيرانية المحايدة أثناء الغزو الأمريكي للعراق ورفض التعاون مع القوات الغازية أحد معالم مثل هذا التفاهم.

كانت البيئة الإقليمية قبيل الغزو الأمريكي للعراق توحي بإمكانيات تعاون إقليمي جديد وإمكانيات مراجعة لعلاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة. وكانت العلاقات السعودية – الأمريكية هي أكثر هذه العلاقات ترجيحاً للمراجعة.

ولكن كيف تعاملت دول المجلس مع الأزمة الأمريكية – العراقية في مراحلها النهائية وكيف كان موقفها من الحرب؟ وما انعكاسات هذا الموقف على مستقبل العلاقات الإقليمية والدولية لدول المجلس؟

١- دول مجلس التعاون والأزمة

تعاملت دول مجلس التعاون مع الأزمة وفق التوصيات التي صدرت عن قمة الدوحة (٢٢ –٢٣ ديسمبر ٢٠٠٢) وأكدت على النقاط التالية[٣١]:

- التمسك بقرارات القمة العربية فى بيروت الخاصة بالعراق والتى ترفض أى عدوان على العراق كما ترفض تقديم أى عون لمثل هذا العدوان.

- الترحيب بقبول العراق غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ القاضى بعودة المفتشين لاستئناف مهماتهم المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وحض العراق على التعاون الإيجابى مع المفتشين الدوليين ودعوة المفتشين الدوليين فى الوقت نفسه إلى إدراك أهمية المسئولية الكبرى التى تقع على عاتقهم، وأن يراعوا فى أداء مهامهم الحياد والموضوعية المهنية.

- تجديد التأكيد على مواقف المجلس الثابتة من ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه وعدم التدخل فى شؤونه الداخلية.

- دعوة المجتمع الدولى إلى المزيد من العمل وبذل كل ما فى شأنه مساعدة الجانبين العراقى والمفتشين الدوليين على إنهاء المهمة فى أسرع وقت ممكن، وبما يؤمّن رفع الحصار عن العراق وإنهاء معاناة شعبه وعودة العراق إلى المجتمع الدولى.

- دعوة الحكومة العراقية إلى ضرورة الالتزام الكامل بكافة القرارات الدولية والعربية ذات الصلة خصوصاً ما يتصل منها بالإفراج عن الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة كافة الممتلكات الكويتية ولم تنس القمة الخليجية فى الدوحة التعبير عن القلق البالغ من رسالة الرئيس صدام حسين يوم ٧ ديسمبر ٢٠٠٢ والتى تضمنت "مزاعم وافتراءات" ضد دولة الكويت وقيادتها وحكومتها وشعبها ووصفت القمة هذه الرسالة بأنها "انتهاك للقرارات الدولية والعربية التى سبق للعراق أن قبلها رسمياً والتى تتعلق بضرورة احترام أمن واستقرار واستقلال وسيادة دولة الكويت بحدودها المعترف بها دولياً"، كما احتوت الرسالة تحريضاً للشعب الكويتى على قيادته وحكومته ودعمها للأعمال الإرهابية التى وقعت فى دولة الكويت، مما يؤكد تراجع العراق عن تعهده بالالتزام بما ورد فى قرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس التعاون والقرارات العربية فى شأن نبذ الإرهاب وعدم تقديم الدعم له أو التحريض على القيام به.

الملفت للانتباه هنا أن حمد بن جاسم وزير الخارجية القطرى كشف أن القمة الثالثة والعشرين لمجلس التعاون بالدوحة اتخذت قرارات "سرية" بشأن العمل العسكرى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق إلى جانب القرارات العلنية التى تضمنها البيان الختامى، وإذا كان الوزير القطرى لم يتحدث عن تلك القرارات "السرية" فإنه تحدث عن تفعيل الاتفاقيات الدفاعية والأمنية مع الولايات المتحدة، كما دافع عن قرار قطر السماح للولايات المتحدة بإقامة قاعدة "العديد" ووصف هذه الخطوة بأنها جاءت لحماية المصالح القطرية والأمريكية المشتركة. والأهم من هذا كله أنه أوضح أن

"الوجود الأجنبى فى المنطقة وبالذات الأمريكى ليس مرتبطاً بالدفاع عن دول المنطقة فقط ولكن للدفاع عن المصالح الأمريكية".

كان واضحاً من حديث حمد بن جاسم (الاتحاد ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٢) أن هناك قبولاً من دول المجلس لتمكين الولايات المتحدة من استخدام قواعدها والقواعد العسكرية فى المنطقة ضد العراق، إذا ما وقعت الحرب وإن كان البعض قد حرص على ربط تقديم الدعم والتسهيلات للقوات الأمريكية بصدور قرار الحرب من مجلس الأمن. السعودية أكدت على ذلك أكثر من مرة ووصف وزير خارجيتها أن الحرب بدون قرار من مجلس الأمن ستكون "عدواناً"، لكنه أضاف موضحاً أنه "فى حال حصول هجوم عن طريق مجلس الأمن فلن يكون هذا الأمر بالتأكيد اعتداء". الموقف نفسه أكده الشيخ جابر المبارك نائب رئيس الوزراء الكويتى وزير الدفاع فى لقائه مع الأدميرال على شمخانى وزير الدفاع الإيرانى فى طهران، حين قال: إن بلاده "لن تسمح باستخدام أراضيها كقواعد لانطلاق عمليات حربية ضد العراق إذا لم يكن هناك قرار بذلك من مجلس الأمن"، وأضاف أن بلاده "ستشارك فى أى عمل عسكرى ضد العراق يقره مجلس الأمن الدولى" مشيراً إلى أن "الكويت أيدت دائماً فكرة تغيير النظام الحاكم فى العراق بالاستعانة بالمنظمة الدولية".

هذا الربط بين سقوط النظام فى العراق وقرار من المنظمة الدولية لم يكن يعبر عن حقيقة الموقف الكويتى الذى كشفه الشيخ أحمد الفهد وزير الإعلام فى جولته مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية الذى وصف فى وقت مبكر (٢٨ يوليو٢٠٠٢) الضربة الأمريكية المنتظرة للعراق بأنها "يجب أن تكون قاضية وتسفر عن سقوط النظام" مشيراً إلى أن "هذا هو رأى الكويت ودول مجلس التعاون، لأن الخروج عن هذا الهدف قد يعطى رئيس هذا النظام جرعة إضافية من الاستقواء ليست مناسبة لأمن المنطقة واستقرارها".

تعميم هذا الإدراك على دول مجلس التعاون من جانب وزير الإعلام الكويتى يكشف بعض خطايا ما أسماه وزير الخارجية القطرى بـ "القرارات السرية" الخاصة بالعراق الصادرة عن قمة مجلس التعاون الخليجى فى الدوحة، ولعل أغلب هذه القرارات لم تعد سرية بعد أن احتدمت الأزمة وتوالت المواقف العلنية سواء الخاصة برحيل الرئيس صدام حسين عن العراق كحل للأزمة وفق ما تضمنته مبادرة الإمارات التى لم تُعطَ فرصة للمناقشة أمام قمة شرم الشيخ (١ مارس ٢٠٠٣) وأدت إلى تفجير الموقف بين العراق والكويت عند عرضها على قمة منظمة المؤتمر الإسلامى فى الدوحة (٦ مارس ٢٠٠٣)، ووفق سماح بعض الدول الخليجية باستخدام قواعدها فى العدوان على العراق وهو العدوان الذى وقع خارج إطار الشرعية الدولية ودون قرار من مجلس الأمن.

فبعد تكذيب استمر طويلاً لسماح السعودية للقوات الأمريكية باستخدام مطاراتها الشمالية وقاعدة الأمير سلطان، أقر الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء السعودى وزير الدفاع والطيران، بموافقة المملكة على السماح للقوات الأمريكية باستخدام اثنين من مطاراتها الشمالية قرب الحدود العراقية ولكن من أجل الدفاع فقط أو الاستعداد لتدفق محتمل للاجئين فى حالة نشوب حرب (٩ مارس ٢٠٠٣) ولكن فى اليوم التالى (١٠ مارس ٢٠٠٣) أكد أن المملكة لن تشارك فى أى حرب ضد العراق معلناً وجود قوات أمريكية فى مطارى عرعر وتبوك على الحدود مع العراق لتسهيل استقبال تدفق موجات اللاجئين ولمواجهة أى تهديد وأضاف أن السعودية حشدت قوات ضخمة فى منطقة تبوك لمنع اختراق إسرائيل للأجواء السعودية إلى العراق مثلما حدث عام ١٩٨١.

على هذا النحو تكشف تطورات موقف مجلس التعاون الخليجى من الأزمة الأمريكية – العراقية عن إدراك قوى لخطورة هذه الأزمة وحرص على تجنب الحل العسكرى وبالذات إذا كان من خارج إطار الشرعية الدولية. وهنا لعبت الدبلوماسية السعودية دوراً مهماً لمحاولة تجنب الحل العسكرى والسعى إلى دعم جهود المفتشين الدوليين وحث العراق على عدم إعطاء أى ذريعة للولايات المتحدة لشن عدوان عسكرى على العراق.

وعندما أيقنت دول مجلس التعاون أن الحل العسكرى أخذ يفرض نفسه بقوة كسيناريو وحيد لحل الأزمة، زاد الحرج على الموقف الخليجى تحسباً للمطالب الأمريكية الخاصة بفتح القواعد العسكرية وتقديم التسهيلات والدعم وتحسباً للمخاطر التى يمكن أن تحدث على مستوى الاستقرار السياسى فى المنطقة، إذا تم الغزو الأمريكى – البريطانى للعراق من خارج إطار الشرعية الدولية.

ولمواجهة هذا "المأزق" لجأت دول المجلس إلى مجموعة من الخطوات أبرزها[٣٢]:

أ - إرسال دفعات من قوات درع الجزيرة إلى الكويت لهدفين محددين: حماية الكويت من أى عدوان ودعم أنشطة إيواء اللاجئين العراقيين فى معسكرات الإيواء واللجوء التى أعدتها القوات الأمريكية فى الكويت بتنسيق مع السلطات الكويتية.

ب- دعم الموقف الكويتى المتحفظ على القرار الصادر من مجلس وزراء الخارجية العرب بالقاهرة الذى سبق قمة شرم الشيخ والذى نص على رفض تقديم أى مساعدات للعدوان على العراق. وقد حرص المسئولون الكويتيون على توضيح أن تحفظهم على بيان مجلس وزراء الخارجية يتركز على إدارة المؤتمر وصدور بيان عنه. وقال الشيخ صباح الأحمد: إن مؤتمر وزراء الخارجية (١٨ فبراير ٢٠٠٣) يسبق قمة

عربية ويجب ألا يصدر عنه بيان ختامى أو أى قرارات. وقال : "نحن بالأصل تحفظنا على كل البنود وليس على فكرة أو بند معين لأننا نرى عدم وجوب إصدار بيان ختامى عن وزراء الخارجية وهناك مؤتمر قمة".

وقد عبرت دول مجلس التعاون عن دعمها للموقف الكويتى فى مذكرة رسمية تقدمت بها قطر باسم دول المجلس إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩ فبراير ٢٠٠٣) أيدت فيها الموقف الكويتى، وجاء فيها أن "دول المجلس تأسف لما حدث والأسلوب غير المريح الذى أدارت به رئاسة الاجتماع الوزارى العربى أعمال دورته الطارئة".

جـ- تجديد الدعوة إلى ضرورة تنحى الرئيس صدام للحكم حقناً للدماء وتفادياً للحرب. وقد تردد فى أوقات متفرقة أن السعودية كانت وراء هذه الدعوة ابتداء من المؤتمر الوزارى الإقليمى الذى عقد فى اسطنبول بتركيا. ولكن الإعلان الرسمى لهذه الدعوة جاء فى مبادرة حملت اسم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وسعى الوفد الإماراتى إلى تقديمها فى قمة شرم الشيخ لكنها لم تأخذ الفرصة ربما لأسباب إجرائية تخص إدارة المؤتمر والأمانة العامة.

وقد عرض وفد الإمارات المبادرة فى الاجتماع الوزارى الخليجى فى الدوحة (٣ مارس ٢٠٠٣) وفى نهاية الاجتماع أعلن المجلس دعمه للمبادرة الإماراتية لحل الأزمة العراقية لكنه لم يصل إلى حد تبنيها رسمياً داعياً إلى بحثها فى إطار عربى، خاصة وأنها لم تطرح فى القمة العربية الأخيرة فى شرم الشيخ بشكل رسمى[٣٣].

وتتضمن هذه المبادرة أربعة بنود رئيسية هدفها الأساسى هو إيجاد مخرج للأزمة ومنع الحرب والحفاظ على وحدة واستقلال وسيادة العراق.

هذه البنود هى :

١ - أن تقرر القيادة العراقية التخلى عن السلطة وتغادر العراق على أن تتمتع بكل المزايا المناسبة وذلك فى غضون أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة .

٢ - تقديم ضمانات قانونية ملزمة محلياً ودولياً للقيادة العراقية بعدم التعرض لها أو ملاحقتها بأى صورة من الصور.

٣ - إصدار عفو شامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه .

٤ - تتولى جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الإشراف على الوضع فى العراق لفترة انتقالية يصار خلالها إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق ما يرتأيه الشعب العراقى الشقيق.

كان الرفض العراقى العنيف لهذه المبادرة فى مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامى بالدوحة بمثابة إعلان صريح بأن الأزمة دخلت فى طريق مسدود من وجهة النظر الأمريكية التى تجاوزت كل توصيات وتقريرات المفتشين الدوليين ووضعت العراق بين خيارين: خروج الرئيس صدام من العراق أو الحرب وكانت الحرب هى الحقيقة المؤلمة التى فرضت نفسها بقرار أمريكى عدوانى يفتقد إلى كل أسس الشرعية الدولية.

وقد كشفت تطورات الحرب عن مشاركة عشرة آلاف عسكرى خليجى نصفهم من السعودية فى توفير الحماية للكويت أثناء الحرب والحفاظ على حدودها الدولية[٣٤]. كما كشفت أهمية الدور المحورى الذى قامت به الكويت فى توفير الدعم اللازم للقوات الأمريكية لدرجة دفعت العميد بيتر وول قائد القوات البريطانية المرابطة فى مدينتى البصرة وميسان للقول: "إن نجاح قواتى كان مستحيلاً لولا المساعدة التى قدمتها الكويت وبعض الدول والمنظمات الدولية الأخرى. وأشكر الكويت على دعمها الكبير لقوات التحالف خلال حرب تحرير العراق"[٣٥].

والحديث عن الدور الكويتى لا ينفى أهمية أدوار دول مجلس التعاون الخليجى الأخرى فى دعم الغزو الأمريكى- البريطانى للعراق، لكن الدور القطرى يكاد ينافس الدور الكويتى، فإذا كانت الكويت قد خصصت حوالى ثلثى أراضيها لمرابطة قوات الغزو، فإن مقر القيادة فى قاعدة "السيلية" بقطر وكذلك قاعدة العُديد وفر للقوات الأمريكية فرصاً مواتية لأداء مهامها فى العراق وفتح أبواباً جديدة من العلاقات الأمريكية – الخليجية.

وجاءت مبادرة الأمير سعود الفيصل الداعية لوقف الحرب والأفكار التى تناولتها هذه المبادرة وأدت إلى رفضها أمريكياً وعراقياً كما جاء حديث سعود الفيصل أمام مجلس الشورى السعودى (٣١ مارس ٢٠٠٣) وإعلان تأكيد بلاده على تمسكها بشدة على عدم تحويل الحرب الحالية إلى احتلال، وأن لا يتم إقرار مستقبل العراق السياسى بيد أى طرف وأن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدورها بهذا الشأن لتدعيم التوجهات الجديدة فى العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون فى مرحلة ما بعد نكبة العراق .

٢- مستقبل النظام الإقليمى والعلاقات الإقليمية والدولية

لقد اعتاد النظام الخليجى أن يشهد تغيرات هيكلية جذرية تعقبها بالطبع تغيرات فى منظومة العلاقات الإقليمية عقب كل حرب أو حدث قوى يحدث فى إقليم الخليج. فعقب الانسحاب البريطانى من الإقليم عام ١٩٧١ ظهر النظام الإقليمى الخليجى فى ثوبه الجديد يضم ثماني دول تطل جميعها، بنسب متفاوتة، على شواطئ الخليج، واستطاعت هذه الدول الثمانى (إيران والعراق والسعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان

وقطر والبحرين) أن تعقد أول مؤتمر للأمن الإقليمى الخليجى فى نوفمبر عام ١٩٧٦ بالعاصمة العمانية مسقط، وكان مقرراً أن يعقد مؤتمر قمة خليجياً يضم قادة الدول الثمانى، لولا أن الخلافات حول الرؤى المختلفة للأمن الإقليمى زادت من تعقيد الموقف وحالت دون انعقاد هذه القمة التى لم تعقد حتى الآن[٣٦].

وعقب قيام الثورة الإسلامية فى إيران وسقوط نظام الشاه وتأسيس الجمهورية الإسلامية (فبراير عام ١٩٧٩) ثم بتفجر الحرب العراقية الإيرانية (سبتمبر ١٩٨٠) وبسبب مخاوف باقى الدول الخليجية من مخاطر تصدير الثورة الإيرانية إليها ومن تداعيات الحرب العراقية – الإيرانية اضطرت فى مايو ١٩٨١ إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين ست دول فقط من دول النظام الإقليمى الخليجى (السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين)، وتغيرت هيكلية النظام الإقليمى الخليجى من نظام مثلث الصراع والاستتباع إلى مثلث التنافس بين إيران والعراق ومجلس التعاون الخليجى، وأصبحت العلاقات تدار، نظرياً، بين ثلاث كتل أو قوى فقط، بعد أن كانت بين ثمانى دول [٣٧].

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت من الاحتلال العراقى فى مارس ١٩٩١ تركزت الاجتهادات حول إعادة صياغة هيكلية النظام الإقليمى الخليجى، وظهرت الكثير من الاجتهادات من أطراف خليجية وغير خليجية، وكانت إيران مهتمة بإعادة تشكيل المجلس ليضم الدول الست المؤسسين + إيران ثم العراق مستقبلاً، ثم ظهرت صيغة إعلان دمشق (٦ + ٢) التى تضم دول المجلس + مصر وسوريا، وفى النهاية ولأسباب كثيرة تم التراجع عن مشروع إعلان دمشق بعد تفريغه من محتواه، بعد استبعاد المشاركة الإيرانية، كما تم استبعاد صيغة الأمن الجماعى التى ظهرت عقب تحرير الكويت، وأخيراً تم تقليص الأمن الخليجى ليقتصر على صيغة الاتفاقات الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة وليفرض إطار مستطيل التوتر نفسه، بانضمام الولايات المتحدة فعلياً إلى النظام الخليجى بحكم وزنها السياسى والعسكرى فى الإقليم وبحكم الأدوار التى تقوم بها[٣٨].

فى الأشهر القليلة التى سبقت الغزو الأمريكى – البريطانى للعراق كانت صيغة مستطيل التوتر تشهد ترنحاً حقيقياً بظهور نوعين من التفاعلات الجديدة: الأولى، تفاعلات تعاونية بين معظم دول مجلس التعاون وكل من إيران والعراق بدلاً من التفاعلات الصراعية السابقة، والثانية، تفاعلات تنبئ عن صراعات بين معظم دول مجلس التعاون (على الأقل على المستوى الشعبى) والولايات المتحدة، أخذت شكل التوتر فى العلاقات بسبب رفض السياسات الأمريكية ضد العراق من ناحية وضد الشعب الفلسطينى من ناحية ثانية، ناهيك عن التحفظ على تداعيات الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، ابتداء بأفغانستان وامتداداً إلى التدخل فى الشؤون الداخلية لكثير من

الدول العربية وممارسة ضغوط على الحكومات لاتخاذ مواقف متشددة من أغلب المنظمات الأهلية والخيرية تحت زعم التورط فى مساعدة الإرهاب.

الآن وبعد التأكيدات الأمريكية لاستمرار الاحتلال للعراق إلى حين اكتمال المشروع الأمريكى الجديد فى الشرق الأوسط. ما هو الإطار الهيكلى الجديد للنظام الإقليمى وما هى منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية التى ستفرض نفسها فى المستقبل؟

الإجابة تتوقف بالطبع على المتغيرات الجديدة المنتظرة فى المنطقة، وأهمها:

أ - مستقبل العراق بعد سقوط نظام صدام حسين وموقفه المنتظر من باقى القوى الإقليمية الخليجية الثلاث وموقف هذه القوى من العراق الجديد: مجلس التعاون الخليجى وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، بالنسبة لعراق المستقبل توجد ثلاثة احتمالات(٣٩):

الأول: عراق ديمقراطى، لكن ضعيف تحت السيطرة الأمريكية.

الثانى: عراق من دون ديمقراطية كاملة ومن دون سيطرة أمريكية، بما يعنيه ذلك من شيوع لعدم الاستقرار السياسى والتوتر العرقى والطائفى.

الثالث: عراق قوى وموحد ومن دون أى سيطرة أمريكية، ومثل هذا العراق سيسعى إلى بناء جيش قوى ومن ثم يمكن أن يصبح مصدراً للتهديد بالنسبة للدول المجاورة.

ب- مستقبل العلاقات الإيرانية – الأمريكية، هل سيتم تصعيد التوتر ليصل إلى مرحلة الحرب الشاملة (التجربة العراقية) أو المحدودة (قصف المنشآت الحيوية وفى مقدمتها النووية بمشاركة إسرائيلية مع القوات الأمريكية أو بمبادرة إسرائيلية منفردة مؤيدة من أمريكا)، أم سيتم وضع إيران تحت ضغوط الاستنزاف المادى المعنوى على غرار التجربة العراقية طيلة عقد التسعينيات وحتى شن الغزو فى مارس ٢٠٠٣.

جـ- مستقبل الوجود الأمريكى فى العراق والخليج، هل سيكون الوجود العسكرى الأمريكى مؤقت فى العراق إلى حين تشكيل مؤسسات الحكم الديمقراطى فى مدة أقصاها عامين، أم يستمر الوجود الأمريكى إلى ما يزيد على عدة أعوام؟ وهل الانسحاب العسكرى الأمريكى من السعودية سيكون انسحاباً إلى قواعد بديلة فى دول خليجية أخرى أم سيكون انسحاباً من الخليج؟

د – مستقبل العلاقات الإيرانية – العراقية، هل سيكون لإيران دور قوى فى نظام الحكم الجديد فى العراق من خلال تواصل إيرانى مؤثر مع القوى الفاعلة والمؤثرة فى

شيعة العراق، أم ستكون العلاقات مع العراق متوترة فى ظل وجود سيطرة أمريكية حقيقية على القرار السياسى فى بغداد وفى ظل تدهور العلاقات الأمريكية – الإيرانية إلى مستوى الأزمة الساخنة .

هـ – مستقبل العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون، هل سيتم الحفاظ على العلاقات الحسنة الراهنة ؟ أم يمكن أن تتوتر فى حالة تدهور الموقف بين الولايات المتحدة وإيران ؟

إن مجرد طرح كل هذه التساؤلات ومجرد وجود كل هذه الاحتمالات لتطورات منتظرة متوافقة أحياناً ومتعارضة فى معظم الأحيان يؤكد حقيقة مهمة وهى أن إقليم الخليج مقبل فعلاً على مرحلة أخرى من عدم الاستقرار قد تمتد لخمس سنوات أو أكثر سوف تحسم فى النهاية على أرض العراق بين احتمالين:

الأول: نجاح المشروع الأمريكى فى العراق.

الثانى: فشل المشروع الأمريكى فى العراق.

وفى كل من الاحتمالين سوف تبقى هيكلية النظام الإقليمى الخليجى محددة بنظام مستطيل التوتر إلى حين حسم أغلب التساؤلات، بحيث يمكن بعدها تغيير هيكلية النظام بعد حسم مستقبل العراق من ناحية وحسم مستقبل العلاقات الإيرانية – الأمريكية من ناحية أخرى، أى بعد حسم مستقبل المشروع الأمريكى الجديد للشرق الأوسط.

وفى ظل عودة هيكلية مستطيل التوتر إلى النظام الإقليمى الخليجى من المرجح أن تكون منظومة العلاقات الإقليمية على النحو التالى:

أ – مستقبل مجلس التعاون :

من المرجح أن يحافظ مجلس التعاون الخليجى على هيكليته الراهنة إلا إذا تعرض لضغوط أمريكية بفتح باب العضوية للعراق الجديد، مثلما تعرضت دول المجلس وغيرها من الدول العربية لضغوط أمريكية باستقبال وفد مجلس الحكم الانتقالى العراقى، وقبول إرسال قوات إلى العراق. لكن إذا كانت مثل هذه الضغوط قوية بما فيه الكفاية فإن دول المجلس سوف تضطر إلى قبول عضوية اليمن والعراق لتصبح عضوية المجلس ثمان دول.

فى حالة عدم ضم اليمن أو العراق ربما لخمس سنوات قادمة، فإن أنماط التفاعلات داخل المجلس لن تبقى على ما هى عليه، بسبب متغير جديد شديد الأهمية يتعلق بحدوث تحول فى علاقة الولايات المتحدة بدول المجلس ضمن اتجاه جديد للسياسة الأمريكية بعد الغزو الأمريكى للعراق واحتلاله.

الاتجاه الأمريكي الجديد يتلخص في ميل أمريكي لإعادة مراجعة العلاقات الأمريكية السعودية إلى مستوى أدنى من التحالف لكن مع حرص على تحويلها إلى علاقات عدائية وفق توجهات تيار المحافظين الجدد داخل الإدارة الأمريكية. المستوى الجديد الذي يرجحه د. جريجوري جوز الثالث وهو من أبرز الخبراء الأمريكيين في الشؤون الخليجية هو صيغة (شركاء وليس حلفاء)[٤٠].

الأمر لا يتوقف على ذلك بل هناك ميل أمريكي نحو توطيد العلاقة مع الدول الصغيرة في الخليج وبالذات الكويت وقطر والبحرين دون تجاهل الإمارات وسلطنة عمان، ويعتبر القرار الأمريكي بسحب القوات الأمريكية من السعودية ونقلها إلى الدول الصغيرة أبرز المؤشرات على هذا التحول[٤١].

في ظل هذا الاتجاه فإن أنماط التفاعلات داخل المجلس سوف تتغير، حيث ستفقد السعودية دور الدولة القائد (المركز) داخل نظام مجلس التعاون. ولن يقتصر دور قطر على أن تكون مناوئة للزعامة السعودية، بل إن مجمل الدول الخمس الصغيرة ستكون لها لغة تعامل أخرى داخل المجلس تفرض المساواة الفعلية في الأدوار مسنودة بالدعم الأمريكي.

أما في حالة انضمام العراق واليمن فإن هيكلية مجلس التعاون سوف تتغير من إطار القطبية الأحادية (السعودية) بما تفرضه من أنماط تفاعلية، إلى إطار القطبية المتعددة، فتغير موازين القوى داخل المجلس بدخول العراق واليمن سيغير هيكلية نظام المجلس وسيغير بالتالي أنماط التفاعلات ليس فقط داخل المجلس في ثوبه الجديد ولكن أيضاً نحو ايران والقوى الإقليمية خارج النظام الخليجي، سواء ضمن إطار النظام العربي أو في إطار الشرق الأوسط الأوسع (إسرائيل وتركيا)، وكذلك نحو مصر وسوريا حيث ستكون السعودية، في مثل تلك الحالة، أكثر استعداداً للانخراط في علاقات مميزة مع مصر وسوريا وتجاوز عزلة دورها داخل مجلس التعاون، وربما قيادة المجلس نحو خلق رابطة تنظيمية بدرجة ما مع مصر والأردن، وربما مع سوريا أيضاً أو نحو ربط مجلس التعاون بالنظام العربي ضمن الاهتمام السعودي الجديد بتفعيل أداء النظام العربي وتطويره.

ب- العلاقات مع العراق :

في كل الأحوال والاحتمالات سوف يحدث تغير جوهري في علاقة دول مجلس التعاون بالعراق على نحو مختلف تماماً عن مجمل العلاقات مع العراق طيلة العقود الثلاثة الماضية وبالذات منذ عام ١٩٩٠. سوف يحدث تغير في أنماط التفاعلات التي سادت ضمن إطار مستطيل التوتر بين مجلس التعاون والعراق التي كانت في أغلبها علاقات صراعية. وسوف تكون العلاقات مع العراق في معظمها علاقات تعاونية

وبالذات فى حالة استمرار الوجود العسكرى الأمريكى بالعراق، أو فى حالة نجاح الجهود الأمريكية لإقامة نظام مستقر وديمقراطى داخلى. أما فى حالة فشل هذه الجهود وخروج الأمريكيين من العراق وتركه غير مستقر سياسياً، فإن العلاقات ستكون معرضة حتماً للتوتر بشكل أو آخر، لكن ليس هناك من يحتم أو يفرض أن تكون العلاقات فى أغلبها علاقات صراعية لتراجع الأسباب التى كانت تجعل العراق مصدراً للتهديد بالنسبة لمعظم دول مجلس التعاون، وإن كان التشكك من جانب الكويت نحو العراق سوف يتجدد فى مثل ذلك الاحتمال الأخير.

لو أخذنا فى الاعتبار النوايا الأمريكية الخاصة بمستقبل الجيش العراقى وبالذات تصريحات وولتر سولكوم مساعد وزير الدفاع الأمريكى فى عهد الرئيس السابق بيل كلينتون والمشرف حالياً على حل القوات المسلحة العراقية التى قال فيها إن سلطات الاحتلال الأمريكية والبريطانية فى العراق ستنشئ، وعلى مدى السنوات الثلاث القادمة، جيشاً عراقياً قوامه ٤٠ ألف جندى فقط بما يوازى ١٠% فقط من حجم الجيش العراقى فى عهد صدام حسين، وأن هذا الجيش لن يتضمن قوات حيوية وستكون مهمته بصورة أساسية هى حماية الحدود والمنشآت الرئيسية[٤٢]، وإذا أخذنا فى الاعتبار كذلك تلميحات كل من بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكى والجنرال بيتربيس نائب رئيس هيئة الأركان أمام الكونجرس حول احتمال بقاء القوات الأمريكية فى العراق لفترة قد تمتد إلى نحو عشر سنوات، ومن ثم هناك حاجة لتشييد منشآت دائمة لاستيعاب هذه القوات[٤٣]، لتكشف لنا أن هناك نوايا أمريكية جادة لمنع بروز العراق كقوة إقليمية عربية فاعلة سواء من خلال حرمانه من امتلاك القوة العسكرية اللازمة، أو من خلال بقاء الاحتلال الأمريكى – البريطانى، وبالتالى فإن صورة العراق الجديد هى عراق ضعيف عسكرياً تابع سياسياً للولايات المتحدة تملك واشنطن زمام قراره السياسى وتوجيهه فى الاتجاه الذى تريد. وقد عبر بول وولفوتيز نائب وزير الدفاع الأمريكى بقوله: "الحقيقة الأساسية هى أن إزاحة هذا النظام (نظام صدام حسين) ستمنح الولايات المتحدة حرية أكثر للحركة فى الخليج، وأن بصمات أرجلنا ستكون أكثر خفة – بدون التهديد العراقى"[٤٤].

لقد أدركت دول مجلس التعاون الخليجى مجمل هذه الحقائق، وكانت الكويت هى الأسرع فى التحرك نحو النظام الجديد، وتزعم الاتجاه الحريص على الاعتراف المبكر بمجلس الحكم الانتقالى والاستجابة للطلب الأمريكى بإرسال قوات عربية إلى العراق، عكس الموقف السعودى الذى كان أكثر انضباطاً داخل اجتماعات لجنة المتابعة العربية.

كان أول تحرك للكويت للتعامل مع الواقع العراقى الجديد "السعيد" قبيل سقوط بغداد، فقد أعلنت عن عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية فى مجلس التعاون الخليجى

يوم السابع من أبريل ٢٠٠٣ "للبحث فى الأوضاع الحالية وتداعياتها وبلورة موقف خليجى موحد". وقال خالد سليمان الجار الله وكيل وزارة الخارجية الكويتى إن "دول مجلس التعاون تريد التأكيد من خلال الاجتماع أن المصير واحد، وأن الدفاع المشترك حقيقة لا يمكن إغفالها". وحول طرح مبادرة مبكرة لانضمام العراق بقيادته الجديدة إلى منظومة المجلس الخليجى، أوضح أن "الوقت لطرح مثل هذه الفكرة لا يزال مبكراً جداً، كما لا نستطيع تبنى موقف لا تملكه الكويت وحدها"[٤٥].

نية ضم العراق وفق الشروط المطلوبة لمجلس التعاون الخليجى أوضحها عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى بقوله: "العراق كان عضواً فى جميع المجالس والهيئات المنضوية فى إطار دول الخليج وأعتقد أن من حق العراق أن يستأنف دوره فى هذه المنظمات". وأكد أن الانضمام إلى مجلس التعاون له معاييره وشروطه وضوابطه سواء للعراق أو لغيره، مشيراً فى هذا الخصوص إلى أن اليمن قطع شوطاً فى انضمامه إلى المجالس التابعة لمجلس التعاون الخليجى[٤٦]. وكان دبلوماسى إماراتى قد توقع قبل ذلك بحوالى أسبوعين أن تكون العلاقات بين العراق ومجلس التعاون الخليجى على نحو متميز، مضيفاً أن "العراق جزء لا يتجزأ من الخليج العربى، وعلاقته بدول الخليج يجب أن تكون قوية ومتينة، ومبنية على كل المفاهيم الاجتماعية والثقافية والدينية". وكشف على سيف الكعبى القائم بأعمال سفارة الإمارات فى بغداد أن "ممثلين عن الإمارات حضروا اجتماع فصائل المعارضة العراقية بصفة مراقبين استجابة لدعوة وجهت إليهم"، كما أوضح تطور علاقة بلاده بالعراق مشيراً إلى أن جسراً جوياً وبحرياً وبرياً قائم حالياً بين البلدين، وأن ثلاث أو أربع طائرات شحن تهبط أسبوعياً فى مطار بغداد الدولى لنقل مساعدات ومعدات للعراق، كما تم تجهيز بعض المستشفيات بالمعدات والأدوية وهناك طواقم طبية إماراتية فى أكثر من مدينة عراقية[٤٧].

وإذا كانت الكويت قد تزعمت دعوة الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى يوم ٧ أبريل أى قبيل سقوط بغداد بساعات معدودة فإن المملكة العربية السعودية تزعمت الدعوة لمؤتمر إقليمى حضرته وفود من الدول المجاورة للعراق إضافة إلى مصر والبحرين أكد على عدم قبول أى تدخل فى الشؤون الداخلية للعراق والحرص على قيام حكومة عراقية شرعية وفقاً لإرادة شعبها[٤٨].

إذا أضفنا إلى ذلك تباين الموقف السعودى من مجلس الحكم الانتقالى وهو موقف يتسق مع ما أكدته بنود بيان المؤتمر الإقليمى فى الرياض مع الموقف الكويتى الإماراتى العمانى القطرى المتعجل فى الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالى[٤٩] لتبين وجود تيارين مميزين داخل المجلس الأول يعترف بالأمر الواقع الأمريكى فى العراق ومطمئن له والآخر متحفظ على هذا الواقع وحريص على تمكين الشعب العراقى من

امتلاك الشرعية واختيار حكومته ومؤسساته السياسية بإرادة حرة بعيداً عن السيطرة الأمريكية، هذا التباين لا يرقى إلى مستوى الصراع داخل المجلس حول العراق، فقد تراجعت السعودية وأعلنت استعدادها لاستقبال وفد مجلس الحكم الانتقالى(٥٠). كما قامت البحرين باستقبال هذا الوفد(٥١).

إن القضية ليست التعامل مع الواقع العراقى كما هو أو رفضه، بل وجود حرص سعودى على تحسين هذا الواقع باتجاه مزيد من الاستقلالية للإرادة الوطنية العراقية على حساب استمراره تحت الاحتلال، لضمان التوجهات السياسية للعراق الجديد وبالذات فيما يتعلق بدوره الخليجى وبالتحديد موقفه من السعودية، وفيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل. فالعراق الجديد، تحت الاحتلال الأمريكى، مرشح لأن يكون ورقة ضغط أمريكية على السعودية داخل مجلس التعاون وداخل منظمة أوبك، كما أنه مرشح لأن يكون صديقاً لإسرائيل. وفى هاتين الحالتين يصعب أن تكون العلاقات بين السعودية والعراق الجديد علاقات تعاونية مع تصاعد الخلافات الأمريكية- السعودية، ووجود أطراف أمريكية وصديقة لإسرائيل تدفع بهذا الاتجاه (٥٢).

جـ- العلاقات مع إيران :

يصعب تصور حدوث تحولات جذرية فى العلاقات الراهنة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجى . فالعودة مجدداً إلى العلاقات الصراعية ضمن مستطيل التوتر التى سادت فى النصف الأول من عقد التسعينيات لا تجد سنداً قوياً لترجيحها. فالعلاقات الحسنة التى نمت فى السنوات القليلة الماضية بين إيران ودول مجلس التعاون بما فيها السعودية والكويت ربما تستمر على ما هى عليه، لكن ما هو أعمق من ذلك من علاقات التعاون وبالذات انضمام إيران إلى هيكل مجلس التعاون سيبقى مستبعداً فى ظل ثلاثة عوامل:

الأول : التوتر المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران .

الثانى : الأوضاع غير المستقرة داخل العراق والتوجس الأمريكى - الخليجى من إمكانية تورط إيران فى دعم انتفاضة شيعية ضد الاحتلال الأمريكى - البريطانى للعراق .

الثالث : الصراعات الإيرانية الداخلية بين تيارى المحافظين والإصلاحيين، بما يؤدى إلى استمرار، إن لم يكن تصعيد، الموقف الإيرانى الرافض للوجود العسكرى الأمريكى فى العراق والخليج معاً .

وإذا كانت الدول الخمس الصغيرة أعضاء المجلس تبدو أكثر ميلاً للتعويل على العراق الجديد تحت الاحتلال الآن وتحت الحماية الأمريكية مستقبلاً لموازنة الدور

السعودى، وإذا كانت الولايات المتحدة تبدو أكثر ميلاً الآن للتعاون مع الدول الصغيرة على حساب علاقاتها مع السعودية، فإن المملكة ستكون مهتمة بتطوير علاقات قوية خارج مجلس التعاون باتجاه إيران وباتجاه مصر وسوريا، ومن ثم فإن محور طهران - الرياض مرشح لمزيد من التطوير، وقد يؤدى ذلك إلى دفع السعودية مستقبلاً للقيام بدور ما للوساطة بين إيران ومصر، خصوصاً إذا امتد التعاون الإيرانى- السعودى الحالى الخاص بتسليم إيران متهمين من القاعدة إلى السعودية بحيث تتكرر التجربة مع مصر وتوافق إيران على تسليم مطلوبين مصريين للعدالة التى تؤكد القاهرة أنهم يقيمون داخل إيران.

رغم ذلك فإن إيران التى تولى أولوية كبيرة للعلاقات مع مصر والسعودية، ستبقى حريصة على أن تكون عضواً ضمن منظمة خليجية بإعادة النظر فى هيكلية مجلس التعاون. هذا الاتجاه سوف يتدعم فى حالة انفتاح المجلس، وللمرة الأولى منذ إنشائه عام ١٩٨١، بضم العراق أو اليمن أو البلدين معاً فى الفترة القادمة وبالتحديد فى غضون السنوات الخمس القادمة. عند ذلك ربما تصبح السعودية أكثر استعداداً لتوسيع المجلس ليضم أيضاً مصر والأردن وربما سوريا كذلك .

د - العلاقات مع الولايات المتحدة :

تعتبر العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجى هى القضية المحورية بالنسبة لمنظومة العلاقات الإقليمية الخليجية. فالعضوية الاستثنائية التى اكتسبتها الولايات المتحدة فى النظام الخليجى بسبب كثافة التفاعلات والوجود العسكرى والنفوذ السياسى فائق التميز منذ حرب الخليج الثانية كانت التطور الأهم فى تاريخ النظام الإقليمى الخليجى .

فإذا كانت إيران ترفض لسنوات طويل الوجود العسكرى والسياسى الأمريكى فى الخليج وتعتبره العائق الأكبر أمام تطوير منظومة أمن إقليمى خليجية حقيقية توفر الأمن الجماعى للإقليم، فإن إيران اضطرت للقبول بالأمر الواقع بعد حرب الخليج الثانية، وليس متصوراً أن يتراجع النفوذ السياسى والعسكرى الأمريكى فى الخليج فى ظل الاحتلال الأمريكى للعراق .

معنى هذا أن الوجود الأمريكى أصبح حقيقة واقعة فى النظام الإقليمى الخليجى وليس من المتصور حدوث أى تراجع لسبب بسيط وهو أن إيران تبقى الآن الطرف الخليجى الوحيد الراغب فى الجلاء الأمريكى عن الخليج والعراق، لكنها تبقى أيضاً أحد الأسباب الجوهرية الأمريكية كتكثيف الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج والعراق تحت زعم الخوف من تنامى القدرات العسكرية الإيرانية وبالذات فى اتجاه أسلحة الدمار الشامل، والتهديد الذى يمثله النظام الإسلامى الحاكم فى طهران لمشروع

السلام الأمريكى – الإسرائيلى خاصة وللمشروع الأمريكى الجديد للشرق الأوسط على وجه العموم .

لقد كانت علاقات الولايات المتحدة صراعية على طول الخط مع إيران والعراق داخل مستطيل التوتر، والآن أصبح النفوذ الأمريكى فى العراق يفوق مثيله فى أى دولة خليجية أخرى، وبالتالى فإن الظروف باتت مواتية أكثر بالنسبة للوجود الأمريكى فى الخليج أكثر من أى وقت آخر، وأى تغيير يلحق بهذا الوجود سيكون بقرار أمريكى بحت ولأولويات واختيارات أمريكية بحتة .

والتغيير المتوقع للوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج سيكون فى اتجاهين:

الأول : تقليص الوجود العسكرى الأمريكى فى السعودية، وهذا سوف يستتبعه حتماً إجراء مراجعة للعلاقات الأمريكية السعودية .

الثانى : تكثيف الوجود العسكرى فى الدول الخليجية الصغيرة خاصة قطر والبحرين دون استثناء الدول الثلاث الأخرى ولكن بدرجات أقل حسب حاجة القوات الأمريكية.

لقد كانت المملكة العربية السعودية، وبالذات منذ عاصفة الصحراء، محور الارتكاز للنفوذ الأمريكى السياسى والعسكرى فى الخليج، لكن يبدو أنه لم يعد من الممكن أن تستمر فى القيام بهذا الدور وبالتحديد منذ هجمات ١١ سبتمبر وتداعياتها بعد اكتشاف أن ١٥ شخصاً من بين الـ ١٩ شخصاً المتهمين بتفجيرات نيويورك وواشنطن يحملون الجنسية السعودية(٥٣). منذ ذلك التاريخ لم يعد الوجود العسكرى الأمريكى فى المملكة مقبولاً فى النظام السياسى لأى من الدولتين سواء السعودية أو الولايات المتحدة. خصوصاً بعد أن أصبح هذا الوجود سبباً رئيسياً من أسباب استهداف تنظيم القاعدة الأراضى السعودية للقيام بعمليات تفجير وإرهاب فى مناطق متفرقة من المملكة(٥٤).

ولذلك تعتبر هجمات ١١ سبتمبر وتداعياتها نقطة تحول مهمة للوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج بصفة عامة وفى العلاقات السعودية – الأمريكية بصفة خاصة حيث تتجه الولايات المتحدة إلى نقل هذا الوجود من السعودية إلى قطر والبحرين واستبدال قاعدة الأمير سلطان بقاعدة العُديد القطرية مقراً لقيادة القوات الأمريكية فى الخليج ابتداءً من ١٧ أبريل ٢٠٠٣ .

وإذا كانت هناك أطراف أمريكية عديدة خاصة تيار المحافظين الجدد يضغطون على الإدارة الأمريكية للتعامل مع المملكة العربية السعودية كـ "عدو"، فإن المملكة حريصة على استمرار علاقة الصداقة والتعاون المميز مع الولايات المتحدة. وهناك

أطراف أمريكية أخرى ترى أن العراق لا يمكن أن يكون بديلاً نفطياً للسعودية، كما أن السعودية هى أهم شريك مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بشراء الأسلحة الأمريكية[٥٥].

لذلك فإن الاتجاه الأهم داخل الولايات المتحدة حريص على الحيلولة دون تردى العلاقات الأمريكية ـ السعودية، لكنهم يدركون صعوبة استمرار علاقة التحالف السابقة، ويرون أن تحويل العلاقة إلى علاقة "شراكة" وليس علاقة تحالف سيكون فى مصلحة البلدين فى ظل الظروف الراهنة التى يحاول فيها كثيرون داخل الولايات المتحدة وخارجها الإساءة إلى هذه العلاقات، ويعتبر الخلاف السعودى الأمريكى حول التقرير الاستخباراتى الأمريكى بخصوص هجمات ١١ سبتمبر الذى تعمدت الإدارة الأمريكية حذف عدد من صفحاته تخص السعودية، وكذلك الضغوط الأمريكية المتواصلة على المملكة فيما يتعلق بجهود مكافحة الإرهاب من الأسباب التى يحاول الكثيرون استغلالها لتعميق التوتر بين البلدين[٥٦].

الملفت للانتباه هنا أن الدول الصغيرة فى مجلس التعاون أبدت ترحيبها بالتطورات الجديدة الخاصة بتعميق تعاونها العسكرى مع الولايات المتحدة، نظراً لأن هذه الدول تعتبر العلاقة الأمنية مع الولايات المتحدة هى "بوليصة التأمين الأخيرة" بالنسبة لهم. والملفت للانتباه أيضاً أن هناك قدراً من الرضا الأمريكى بنقل القوات ومقر القيادة الإقليمى من السعودية إلى قطر والدول الأخرى أعضاء المجلس، وذلك بسبب إدراك حقيقة التحولات فى الموقف الشعبى السعودى ضد الوجود العسكرى الأمريكى فى المملكة، مما سيجعل هذا الوجود بعيداً عن الضجيج الإعلامى وبعيداً عن الاستهداف من خلايا إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة[٥٧]، وإن كان ما حدث ضد القوات الأمريكية فى جزيرة فيلكا الكويتية مازال شاهداً على استحالة توفير الأمان الكامل للقوات الأمريكية على الأرض العربية.

إذا كانت هذه هى أهم أنماط التفاعل الإقليمية المتوقعة داخل النظام الإقليمى الخليجى، فإن دول مجلس التعاون لن تواجه بتحديات جديدة فى المستقبل القريب تفرض عليها إحداث تعديلات جوهرية فى سياساتها الخارجية مع القوى الدولية الرئيسية وبالذات دول الاتحاد الأوروبى، لكن هناك مجموعة من الملاحظات السريعة يمكن تسجيلها ضمن هذا الإطار:

أ ـ أن التوتر الطارئ فى العلاقات السعودية- البريطانية لن تكون له تداعيات كبيرة على هذه العلاقات لوجود تقاليد راسخة بين الدبلوماسية السعودية والدبلوماسية البريطانية، كما أن أسباب التوتر ليست جوهرية فهى تتعلق بادعاء بريطانى أن المواطن السعودى على الشمرانى الذى كان يعمل بالسفارة السعودية فى لندن دفع أموالا لضابط شرطة بريطانى من أجل الحصول على معلومات سرية من الحاسبات

الآلية الخاصة بالشرطة البريطانية تتعلق بأشخاص من الشرق الأوسط يعيشون فى لندن(٥٨)، كما تتعلق بادعاء أسرى بريطانيين أفرج عنهم فى السعودية بتعرضهم لعمليات تعذيب للحصول منهم على اعترافات(٥٩) .

ب – وجود اهتمام سعودى واضح لتطوير العلاقات مع روسيا. زيارة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى لموسكو (٢٠٠٣/٥/٨) جاءت تمهيداً لزيارة مهمة هى الأولى من نوعها سيقوم بها الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولى العهد السعودى للعاصمة الروسية. وينظر إلى هذه الزيارة على أنها تعبير مشترك روسى سعودى عن ضرورة العلاقات فيما يعتبر تجاوزاً للتفرد الأمريكى فى الخليج .

جـ – وجود تخوفات من أن تؤدى الضغوط الأمريكية على مؤسسات الحكم الجديدة فى العراق لإقامة علاقات صداقة قوية مع إسرائيل تكون لها أصداء على علاقات دول مجلس التعاون مع الدولة العبرية وبالذات من جانب الدول الصغيرة التى كشفت من علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة .

ثالثاً : نظام الأمن الإقليمى الخليجى الجديد

يعتبر الأمن الإقليمى الخليجى فى مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين، وفرض الاحتلال الأمريكى على العراق امتداداً للجهود التى تبذل لإعادة بناء النظام الإقليمى الجديد، وهو بهذا المعنى، أى النظام الأمنى، سوف يرث كل المشاكل والتعقيدات التى تواجه عملية إعادة بناء النظام الإقليمى الخليجى، لكنه، فضلاً عن ذلك سوف يأخذ فى اعتباره مجموعة من الحقائق الجديدة التى فرضت نفسها فى المنطقة.

الحقيقة الأولى : هى أن إسقاط الأمريكيين لنظام صدام حسين واحتلالهم العراق يتضمن سقوطاً موازياً للنظام الأمنى الخليجى الذى فرضته الولايات المتحدة على المنطقة منذ قيادتها لحرب الخليج الثانية .

لقد مزجت الولايات المتحدة بين أربع سياسات جعلتها بمثابة أسس وركائز للنظام الأمنى الأمريكى فى الخليج والشرق الأوسط، وهى :

١ – إعطاء أولوية لاستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر لمواجهة أى تهديد للنفوذ والمصالح الأمريكية فى الخليج(٦٠). وقد أكسبت خبرة استخدام القوة المسلحة فى حرب الخليج الثانية هذه السياسة قدراً كبيراً من المصداقية والفعالية بالنسبة للولايات المتحدة. وتشمل هذه السياسة بحسب بيان استراتيجية الدفاع الأمريكية لعام ١٩٩٥ ثلاثة محاور هى(٦١):

أ - تحسين القدرات الدفاعية المحلية لكل دولة من دول مجلس التعاون الست كي تستطيع كل منها على حدة تحمل المسئولية الأساسية للدفاع عن أمنها .

ب - تشجيع تعزيز الدفاعات الإقليمية الجماعية بين دول مجلس التعاون لتمكين هذه الدول من التعاون معاً خلال فترة التوتر الشديد في المنطقة .

جـ - تعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة في الخليج .

هذه المحاور الثلاثة هي التي اعتمدت من جانب دول مجلس التعاون الخليجي كأساس للأمن الإقليمي الفرعي في المنطقة أي أمن دول مجلس التعاون الست التي تراجعت بعد حرب الخليج عن دعوة "الأمن الجماعي" وعن إطار "إعلان دمشق" واستبعدت إيران عن إطار الأمن الجديد، واكتفت بتوقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة وأطراف دولية أخرى، مع إعطاء الأولوية للبناء الذاتي للقوة العسكرية لكل دولة اعتماداً على الدعم الأمريكي، مع خلق قنوات وآليات للتعاون المشترك فيما بينها عن طريق الطموح إلى إقامة ما سمي بـ "حزام أمني دفاعي" يحيط بدول المجلس، ويتضمن إنشاء شبكة للدفاع الجوي ونظام للإنذار المبكر، وذلك بربط شبكات الدفاع الجوي والرادارات في الدول الست، مع طموح لتطوير قوات "درع الجزيرة" وتشكيل فرق مدرعة موحدة تابعة لهذه القوات ورفع عدد أفرادها إلى ٢٥ ألف رجل[٦٢].

٢ - الاحتواء المزدوج للعراق وإيران. والهدف المباشر لهذه السياسة، كما أوضحه عدد من الاستراتيجيين الأمريكيين هو أن للولايات المتحدة مصلحة كبرى في منع ظهور قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم ولاسيما إذا كانت قوة قادرة على تهديد الأمن والاستقرار العالمي عبر استخدام القوة[٦٣].

كان انتهاج سياسة الاحتواء المزدوج تعبيراً عن تقييم أمريكي مفاده أن نظامي الحكم العراقي والإيراني معاديان للمصالح الأمريكية في المنطقة، وعليه فإن الولايات المتحدة لم تعد تقبل بعد حرب الخليج الثانية بسياسة "توازن القوى" التقليدية التي كانت تعتمد على دعم إحدى الدولتين (إيران والعراق) لتوازن الأخرى. فهذه السياسة (توازن القوى) أظهرت إفلاسها عندما قام العراق بغزو الكويت، كما أنها لا تصلح في ظل العداء الذي يكنه العراق وإيران للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، فضلاً عن أن القوة الأمريكية المكثفة في الخليج تعد بديلاً أفضل لحماية المصالح الأمريكية[٦٤].

واستهدفت سياسة الاحتواء المزدوج اتباع كل ما من شأنه نزع قدرة العراق وإيران على تهديد المصالح الأمريكية ونظم الحكم الصديقة في الخليج، بتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل، والحيلولة دون تمكين إيران من امتلاك مثل هذه الأسلحة .

٣ - سياسة الاعتماد المتبادل بين الشقين الغربى والشرقى من إقليم الشرق الأوسط، أى بين الخليج والمشرق العربى كمركز لنظام الصراع العربى - الإسرائيلى، وذلك بالربط بين نظام الأمن الإقليمى الجديد فى الخليج ومساعى إنجاح عملية التسوية للصراع العربى - الإسرائيلى، عن طريق دفع دول مجلس التعاون للمشاركة فى مشروع التسوية والتوسع فى تطبيع العلاقات مع إسرائيل. الربط بين أمن الخليج وعملية التسوية أوضح مارتن انديك، وقت أن كان مستشاراً للشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى الأمريكى فى إدارة الرئيس كلينتون، مغزاه وأهميته بقوله إن هناك اعتماداً متبادلاً بين إنجاح الدعوة لاحتواء العراق وإيران ونجاح عملية التسوية. فكلما نجحت عملية احتواء العراق وإيران كلما أمكن تحقيق تقدم فى عملية التسوية، وكلما أمكن تحقيق تقدم فى عملية التسوية كلما أمكن تحقيق نجاح فى احتواء العراق وإيران(٦٥).

٤ - القيام بجهود نشطة لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة أكثر ديمقراطية وازدهاراً.

الحقيقة الثانية : أن الولايات المتحدة التى اعتبرت أن حرب الخليج الثانية مرحلة فاصلة فى التاريخ الأمريكى وفى الدور الأمريكى العالمى، لن تتراجع عن سياسة تكثيف الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج بعد تمكنها من إسقاط نظام صدام حسين وفرض الاحتلال الأمريكى على العراق.

هذا يعنى أن أى نظام أمنى جديد فى الخليج سوف يقوم فى الأساس بمبادرة أمريكية وبجهود أمريكية، وأن الجديد فى النظام الأمنى الخليجى لمرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكى للعراق سيتلخص فى النتائج التى أفرزتها تجربة الغزو الأمريكى - البريطانى للعراق، والتطورات التى لحقت بالدور الأمريكى فى الخليج والعلاقات الأمريكية - الخليجية منذ تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

الحقيقة الثالثة : أن بناء النظام الأمنى الجديد فى الخليج سوف يتم فى ظروف غير مواتية بالنسبة للأطراف المحلية فى إقليم الخليج (إيران ودول مجلس التعاون والعراق) وفى ظروف عجز شبه كاملة للنظام العربى. وهذا يعنى أن النظام الجديد سوف يعكس، فى الأساس، مصالح الطرف القوى فى معادلة الأمن الخليجى وهو الولايات المتحدة، وأن النظام الأمنى الخليجى الجديد لن يتوافق، بالضرورة مع المصالح العربية، تماماً كما كان الحال بالنسبة للنظام الأمنى الذى فرضته الولايات المتحدة على الخليج بعد حرب الخليج الثانية، وهو النظام الذى حرص على توظيف النظام الأمنى الخليجى لدعم مشروع السلام الأمريكى - الإسرائيلى .

وفق هذه الحقائق الثلاث لم نجد مساهمات عربية خليجية أو عربية بصفة عامة ولا إيرانية يعتد بها فى مسألة صياغة النظام الأمنى. فدول مجلس التعاون الخليجى وبالذات الدول الخمس الصغيرة أكثر طموحاً لمزيد من التعاون العسكرى مع الولايات المتحدة، وإيران مازالت حريصة على مطلبين: الأول، أن تشارك بقوة ضمن معادلة الأمن الإقليمى الخليجى، وأن يكون الأمن الخليجى خليجياً، أى يستبعد وجود أى قوة أجنبية فى معادلة الأمن الإقليمى. أما النظام الجديد فى العراق فهو أكثر طموحاً لدور قوى فى الأمن الخليجى وفى منظومة العلاقات الإقليمية الخليجية وقد عبر وفد مجلس الحكم الانتقالى العراقى الذى زار عدداً من عواصم دول مجلس التعاون عن هذا الطموح وبالذات الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجى.

الاستئثار الأمريكى بالجهد الأكبر لإعادة بناء النظام الأمنى الإقليمى الجديد فى الخليج، يفترض بداية ثلاثة أمور: أولها أن هذا النظام يجب أن يكون الأكثر فعالية والأقل تكلفة والأكفأ فى تحقيق المصالح الأمريكية. ثانيها أن العراق الجديد سيكون محوراً أساسياً فى هذا النظام، بما يمكن أن يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية على محورية الدور السعودى فى النظام الأمنى الخليجى السابق لاحتلال أمريكا للعراق[٦٦]. ثالثها أن النظام الأمنى الجديد يجب أن يهتم بمواجهة ثلاث إشكاليات تهدد الاستقرار والأمن الإقليمى: إشكالية الاستقرار فى العراق وهى إشكالية تتأكد خطورتها يوماً بعد يوم مع تزايد خطورة عمليات المقاومة العراقية. اغتيال محمد باقر الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة العراقية و١٢٦ من المقربين فى عملية تفجير هائلة بالنجف تعتبر أحد النماذج الخطرة لعمليات المقاومة على الاستقرار فى العراق [٦٧]. والإشكالية الإيرانية بما تعنيه من أدوار إيرانية لا ترضى عنها الولايات المتحدة فى العراق والخليج والصراع العربى الإسرائيلى، ناهيك عن أزمة أسلحة الدمار الشامل المتصاعدة بين إيران والولايات المتحدة، وأخيراً إشكالية توتر العلاقات الخليجية على المستوى الشعبى مع الولايات المتحدة وعلى الأخص العلاقات السعودية الأمريكية على ضوء خبرة هذه العلاقات خلال الحرب الأمريكية فى أفغانستان ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة والحرب ضد العراق حيث أدركت واشنطن مدى التردد والعزوف الرسمى السعودى لدعم الجهود الأمريكية ومدى الرفض الشعبى السعودى لأى تعاون مع الولايات المتحدة[٦٨].

ضمن هذا الفهم يمكن الحديث عن الكثير من التصورات الأمريكية الخاصة بالنظام الأمنى الفعال والأكفأ من منظور المصالح الأمريكية، وقد تضمنت بعض الدراسات الأمريكية المهمة نماذج من هذه التصورات منها دراسة كينيث بولاك مدير مركز الدراسات والبحوث فى معهد "بروكنجز" والباحث فى مجلس الأمن القومى الأمريكى المنشورة فى مجلة الشؤون الخارجية (Foreign Affaris) فى عدد يوليو – أغسطس ٢٠٠٣، وكذلك المشروع البحثى المهم الذى أعدته مؤسسة Rand الأمريكية بعنوان

(Anew Persian Gulf Security System) فى مايو ٢٠٠٣ وأعدها ثلاثة من أبرز الخبراء فى المؤسسة وهم Andrew Rathmell و Theodor Karansik و David Gompert، وكذلك دراسة فـ. جريجورى جوز الثالث، بعنوان: "نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج".

ويمكن عرض حوالى سبعة تصورات للنظام الأمنى الخليجى يمكن أن ترقى ثلاثة منها فقط إلى مستوى التصور المتكامل للنظام الأمنى، فى حين أن التصورات الأربع الأخرى هى دون المستوى أو على الأقل يمكن تضمين بعضها لدعم التصورات الثلاث الأخرى وبالذات تصور: الإصلاح الديمقراطى الذى عرضه دراسة مؤسسة راند.

التصور الأول: تقمص الموقف التاريخى لبريطانيا فى الخليج

يرتكز هذا التصور للنظام الأمنى الخليجى الجديد على قيام الولايات المتحدة بدور أمنى وسياسى فى الخليج مشابه للدور الذى كانت تقوم به بريطانيا فى الإقليم طيلة الفترة الممتدة بين عامى ١٩٢٠ – ١٩٥٨ مع مراعاة تغير الظروف فى الوقت الراهن عنها طيلة النصف الأول من القرن العشرين.

أهم معالم هذا التصور هى أولاً: وجود أمريكى قوى على ساحل الخليج مع نفور عام من الانخراط إلى حد كبير فى داخل الجزيرة العربية، وثانياً: وجود أمريكى قوى فى العراق. أما أهم الأدوار التى يجب أن تقوم بها الولايات المتحدة هى "المحافظة على السلام فى المنطقة" على غرار اهتمام بريطانيا بفرض "السلام البريطانى" على الخليج مع الاحتفاظ بالهيمنة على الساحل ودعم الحكام المحليين، وحمايتهم من الخصوم الإقليميين، وتجنب الالتزامات العسكرية داخل الجزيرة العربية(٦٩).

وإذا كان هذا التصور يأخذ فى اعتباره زيادة حدة التوتر فى العلاقات الأمريكية السعودية منذ تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وأهمية إسقاط نظام صدام حسين وفرض السيطرة الأمريكية الكاملة على العراق، فإنه تصور يعجز عن مواجهة التحديات التى تواجه النفوذ الأمريكى، وبالذات إذا استمرت إيران فى مسعاها لتطوير قدرات نووية، وإذا ما اضطرت السعودية، بدافع موازنة الخطر النووى الإيرانى إلى الانخراط فى تجربة مشابهة بما يدفع المنطقة فى تصعيد تسابق التسلح. ومن ثم فإن أى تفكير أمريكى فى إعادة الانتشار العسكرى خارج الأراضى السعودية والتركيز على دول مجلس التعاون الأخرى دون تجديد التزام أمنى أمريكى بالاستقرار فى الخليج ودعم الشركاء الاستراتيجيين سيجعل المصالح الأمريكية معرضة للخطر(٧٠).

التصور الثانى: الوجود قبالة الساحل

وهو تصور محافظ يرى العودة إلى الاستراتيجية الأمريكية فى السبعينيات القائمة على "مبدأ نيكسون" المعتمدة على سياسة "توازن القوى" التقليدية وتقليص الوجود

العسكرى الأمريكى فى المنطقة إلى الحد الأدنى، مع الإبقاء على مقر قيادة الأسطول الخامس فى البحرين، وخفض عدد القطع البحرية الأمريكية فى الخليج، والاحتفاظ بالقاعدة الجوية فى قاعدة العُديد بقطر والاحتفاظ ببعض المعدات فى الكويت وقطر، إضافة إلى الوجود العسكرى فى العراق(٧١).

هذا التصور يعتبر انتكاسة لطموحات تيار المحافظين الجدد وغيرهم ممن يضغطون من أجل تصعيد وتكثيف الدور العسكرى الأمريكى فى العالم وخاصة فى إقليم الخليج لحماية المصالح الأمريكية، كما أنه لا يتوافق مع حجم التحديات التى تواجه هذه المصالح(٧٢).

التصور الثالث: العودة للوكلاء المحليين

وهذا التصور تكرار للتصور السابق الذى يعتمد على تخفيض الوجود العسكرى الأمريكى والاعتماد على وكلاء محليين ليس لهم وجود الآن على غرار تجربة السبعينيات (إيران – السعودية) والثمانينيات (العراق – السعودية). وإذا كان هناك رهان على التيار الإصلاحى الإيرانى لاستعادة الوكيل الإيرانى، وعلى الدول الحليفة على ساحل الخليج والطموح لنظام صديق فى العراق، فإن الوكلاء ليس لهم وجود فعلى فى ظل غياب اليقين حول إمكانية عودة إيران كحليف للولايات المتحدة، وفى ظل ضعف الدول فى الخليج، وضبابية المستقبل السياسى والأمنى للعراق فى المدى القريب والمتوسط.

التصور الرابع: التحول الديمقراطى

يهدف هذا التصور إلى تركيز الجهود الأمريكية لتحويل النظم الحاكمة فى دول إقليم الخليج إلى النمط الديمقراطى الغربى والقضاء على الحركات الداخلية المناهضة لهذا النموذج الغربى فى الحكم، ارتكازاً إلى مقولة أن النظم الديمقراطية أقل ميلاً إلى الصراع فيما بينها وأكثر توجهاً نحو السلام والتعاون(٧٣).

ومن الصعب تصور أن دعوة الإصلاح السياسى والتغيير الديمقراطى يمكن أن تؤسس لنظام أمنى إقليمى ، قد تكون ضرورة لدعم النظام الأمنى والعلاقات الإقليمية لكنها لا تصلح وحدها لتوفير نظام أمنى مستقر.

الإصلاح الديمقراطى ضرورة من منظور تيار المحافظين الجدد بالولايات المتحدة، ويطالبون بأن يكون هذا الإصلاح شرطاً للتعامل مع دول المنطقة، ولكن دون تخلى بأى حال من الأحوال عن مبدأ استخدام القوة، بل والقوة المفرطة، ودون تساهل فى

أهمية الربط بين الأمن الإقليمي الخليجي والسلام مع إسرائيل. فهذا التيار متمسك بمجموعة من الأفكار والسياسات ويضغط لكي تكون أسساً لأي نظام إقليمي في الخليج والشرق الأوسط، وأهمها(٧٤) :

أ - إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط والحليف الاستراتيجي الوحيد الذي يجب أن تثق به الولايات المتحدة . فالمصالح الأمريكية والإسرائيلية متطابقة، ومن مصلحة الولايات المتحدة توظيف أكبر قدر من رأس المال السياسي والعسكري والمالي في الدفاع عن إسرائيل وتعزيز قدراتها بما يعني ضرورة التوقف الأمريكي عن أخذ الحساسية العربية في الاعتبار تجاه القضية الفلسطينية .

ب - لا ينبغي على الولايات المتحدة أن تخجل من ممارسة القوة الانفرادية وأن تحافظ على تفوقها العسكري الهائل من أجل ممارسة هذه القوة . كما أن التحالفات الاستراتيجية يجب أن تعقد مع الأنظمة والثقافات الشبيهة بها، أي أن "العلاقة الخاصة " مع السعودية ليست في محلها، وبالتالي يجب إعادة تقييمها .

جـ - على الولايات المتحدة أن تتبنى سياسة خارجية تتسم بالمبادرة، وأن تشجع على تغيير الأنظمة في الدول التي تشكل تهديداً للولايات المتحدة أو إسرائيل.

وفي هذا السياق على الولايات المتحدة أن لا تتسامح مع المواقف الغامضة، فالذين ليسوا جزءاً من الحل هم إذن جزء من المشكلة .

الأهم من ذلك أن هذا التيار يؤكد وبكل الوضوح أنه لا مكان إلا للدول الديمقراطية التي هي في سلام مع إسرائيل . وإذا كان هذا الشرط لا ينطبق على أي دولة في المنطقة فهم يرون أنه لا يكفي فقط التخلي عن حماية الأنظمة المعتدلة والمستقرة كأنظمة دول الخليج الصديقة بل يجب "تغيير" أو "تعديل" الأنظمة في منطقة الخليج بما فيها المملكة العربية السعودية، لأن هذا من شأنه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة على المدى البعيد(٧٥).

هذه هي حدود فهم تيار المحافظين الجدد بالولايات المتحدة لدعوة الإصلاح السياسي والديمقراطي فهي ليست أحد خيارات بناء النظام الأمني الإقليمي الخليجي في المرحلة القادمة بل هي شرط لأي تصور أمريكي في هذا الاتجاه .

التصور الخامس : ناتو شرق أوسطي

ويهدف هذا التصور إلى إقامة حلف دفاعي إقليمي في الخليج من النوع الذي نجح في أوروبا أثناء الحرب الباردة. أي العودة إلى تجربة سياسة "الأحلاف" الفاشلة التي سبق أن أقامتها الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة في الخمسينيات من القرن الماضي، وبالذات "حلف بغداد" الذي ضم تركيا والعراق وإيران وباكستان، وبعد

انسحاب العراق منه بعد أربع سنوات من تشكيله بقيام الثورة العراقية (يوليو ١٩٥٨) تحول إلى "حلف السنتو" Central Treaty Organization .

كانت سياسة الأحلاف وامتداداته "الإقليمية" فى الماضى جزءاً من سياسة احتواء الاتحاد السوفيتى الأمريكية ومن ثم فإنها كانت جزءاً من أدوات الصراع الدولى الإقليمية وهو ما يختلف عن الأوضاع الخليجية الراهنة . هذا الحلف، فى حالة قيامه سيكون بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجى والعراق، مع التركيز على عزل إيران، وسيكون فرصة للولايات المتحدة لتقديم التزام أمريكى ثابت بأمن المنطقة وتوسيع الضمان الأمنى ليشمل العراق لحل المعضلة الأمنية العراقية، وتوفير أفضل فرصة لإعادة تسليح العراق[٧٦].

رغم ذلك فإن فرص قيام مثل هذا الحلف محدودة للغاية لأسباب تخص الاستقرار السياسى والشرعية فى دول مجلس التعاون ومن بعدها العراق بسبب الرفض الشعبى القوى المتوقع لمثل هذه الخطوة[٧٧]، إما لاتهامات بالعمالة للأنظمة أو لرفض عزل إيران وفتح جسور مستقبلية مع إسرائيل.

التصور السادس: سيادة أمنية مشتركة فى الخليج

يرمى هذا التصور إلى أن تتبنى الولايات المتحدة سيادة أمنية مشتركة فى الخليج على غرار تجارب السيطرة على التسلح فى أوروبا فى نهاية الحرب الباردة[٧٨].

فبدءاً من السبعينيات من القرن الماضى دخل حلف شمال الأطلسى وحلف وارسو فى عدة منتديات حوار أمنية وإجراءات لبناء الثقة، واتفاقيات سيطرة على التسلح (مثل لجنة الأمن والتعاون فى أوروبا) ومحادثات تخفيض القوة المتوازنة والمتبادلة ومعاهدة القوة التقليدية فى أوروبا، كان الهدف منها التعامل مع كل القضايا الأمنية العديدة فى القارة الأوروبية بأسرها. وقد استغرق التفاوض حول هذه الاتفاقيات أكثر من عقدين من المشاحنات والمحاولات المؤلمة، ولكنها فى النهاية جعلت أوروبا أكثر استقراراً وأمناً مما كانت عليه فى أى وقت مضى.

وفى الخليج يمكن أن تنطوى هذه السيادة الأمنية المشتركة على مجموعة من الأنشطة المماثلة التى تجمع الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون وإيران. وقد تبدأ العملية بإقامة منتدى أمنى إقليمى يمكن فيه مناقشة القضايا ذات الصلة، وتبادل المعلومات، ووضع إطار الاتفاقيات. ويمكن للأعضاء بعد ذلك أن ينتقلوا إلى إجراءات بناء الثقة مثل الإبلاغ عن المناورات قبل الشروع فيها وتبادل المراقبين وتبادل المعلومات. كما يمكن أن تتجه النية إلى الشروع فى اتفاقيات السيطرة على التسلح التى قد تشمل مناطق منزوعة السلاح، وحظر نظم الأسلحة المثيرة لزعزعة الاستقرار والخفض المتوازن لقوات كل الأطراف. وقد تستهدف المجموعة على نحو خاص

فرض حظر على كل أسلحة الدمار الشامل، على أن يكون حظراً شاملاً وفرض عقوبات على الدول التى تخالفه، وبرنامج تفتيش متعدد الأطراف (دولى) لتطبيق الالتزام بالحظر[٧٩].

هذا التصور إيجابى وشديد الأهمية لأنه سوف يتوقف للمرة الأولى عن سياسة الإقصاء التى اتبعتها الولايات المتحدة ضد إيران، لكن المشكلة هى أن الأمن الوطنى الإيرانى لا يقتصر فقط على الجبهة الخليجية فالموقع الجيوستراتيجى الإيرانى يجعل إيران مرتبطة بأكثر من نظام أمن إقليمى، ودخولها فى هذا الإطار الخليجى سيحقق التوازن فى القوى على المستوى الخليجى لكنه سوف يخل بالتوازن فى أقاليم أخرى تهم إيران سواء فى علاقاتها مع دول وسط آسيا ومع تركيا والهند وباكستان وأفغانستان.

كذلك فإن تعريض إيران لضغوط تجريدها من أسلحة الدمار الشامل سيدفعها حتماً إلى المطالبة بتوسيع المنطقة لضم إسرائيل بالذات ودول أخرى ليصبح المطلب الواقعى هو تجريد كل منطقة الشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها الأسلحة النووية وهو ما سوف ترفضه الولايات المتحدة قبل إسرائيل.

التصور السابع: الشراكة الأوروبية

يعتمد هذا التصور على إشراك أوروبا مع الولايات المتحدة فى جهود بناء نظام أمن إقليمى مستقر فى الخليج، ويرتكز هذا التصور على القواعد التالية:

أ - توازن القوى فى المنطقة بالمعنى الإقليمى أى أنه لابد من اتخاذ خطوات جيو-سياسية وعسكرية مثل تأمين طريق ساحلى للنفط العراقى، وتأمين طرق التصدير الإيرانية.

ب- الإصلاح السياسى الذى يؤمن الاستقرار والشرعية معاً، وتوسيع المشاركة السياسية.

جـ- تعدد مصادر القوة الداعمة لهذا النظام، لتخفيف الأعباء من ناحية وزيادة الكفاءة من ناحية أخرى[٨٠].

من هنا تأتى دعوة المشاركة الأوروبية مع القوة الأمريكية فى بناء نظام الأمن الإقليمى فى الخليج. وإذا كان هناك تصور يرى توسيع هامش المشاركة لتشمل باقى أعضاء اللجنة الرباعية الدولية (روسيا والأمم المتحدة)، فإن الدور الأوروبى له ما يميزه على صعيد العلاقات مع دول الخليج ودول الشرق الأوسط. لكن المشكلة تتلخص فى مدى التجاوب الأوروبى لإنقاذ الأمريكيين من ورطتهم. الإجابة تتوقف بالطبع على حدود النصيب الأوروبى من الكعكة العراقية خاصة والخليجية عامة. وإذا ظلت

واشنطن أسيرة نزعات التفرد والهيمنة المطلقة فلن تكون هناك فرصة لمشاركة أوروبية، أما إذا قبلت بالشروط الأوروبية التى سبق أن ألمح إليها يوشكا فيشر وزير الخارجية الألمانى فإن الأمل فى المشاركة الأوروبية يمكن أن يتجدد . فقد لخص فيشر حدود الإحباط الأوروبى من السياسة الأمريكية بقوله : "كنا ننتظر الأمريكيين فى الشرق الأوسط ليحققوا السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين فإذا هم يأتوننا محاربين فى العراق" .

وجهة النظر الأوروبية عبرت عنها دراسة أعدتها مؤسسة برتلسمان الألمانية، وهى وجهة نظر تتجاوز الخليج لتتحدث عن تركيا والصراع العربى- الإسرائيلى وانعكاسات ما حدث فى العراق على إيران، أما فيما يتعلق بالنظام الأمنى الخليجى فهى ترى أن إعادة بناء الدولة العراقية يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هيكل جديد للنظام الإقليمى يحقق الأمن والتنمية للجميع. فليس صحيحاً أن العراق وحده هو الذى كان يهدد جيرانه، ولكن العراق بدوره كان وسيبقى مهدداً من إيران وتركيا. كما أن دول الخليج لا تزال عرضة لتهديدات متعددة المصادر، وهى أطراف فى نزاعات حدودية وسياسية مع إيران، ولن تهدئ، ضربة أمريكية للمنشآت النووية الإيرانية مخاوف الآخرين إلا مؤقتاً، لأنها لن تقضى على طموحات إيران، ولكن سوف تؤجلها فقط[٨١].

وفق هذا التصور الأوروبى للواقع الخليجى فإن الحل الأمثل لجميع الأطراف من منظور هذا التصور هو إقامة "نظام جديد للأمن الخليجى" يضم إيران والعراق واليمن إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجى الست (٦+١+١+١) يسمى بـ "مؤتمر الأمن والتعاون الخليجى"، وتنبثق عنه لجان لتسوية القضايا مكمن الخطر مثل نزع السلاح، والنزاعات الحدودية، والمياه والنفط. وعند ذلك يمكن منح العراق منفذاً بحرياً إلى الخليج، وتسوية مشكلة الجزر الإماراتية بحلول وسط، على أن يرتبط هذا النظام الجديد للأمن الخليجى بعلاقات تنسيق وتفاهم وثيقة مع كل من مصر وسوريا والأردن والدولة الفلسطينية وتركيا واليمن فى حالة عدم ضمها كعضو كامل العضوية، وتمنح هذه المجموعة الأخيرة من الدول صفة العضوية المراقبة فى المؤتمر، وصفة العضوية الكاملة فى لجانه الفرعية، على أن تستثنى إسرائيل مؤقتاً من العضوية بشكليها. وبالضرورة سيكون للنظام الجديد مضمونه الاقتصادى، فتنشأ مؤسسات تمويل إقليمية، تتبنى معايير جديدة للمعونة، وتفتح الأسواق والحدود أمام السلع ورءوس الأموال والأشخاص[٨٢].

تعدد هذه التصورات والاجتهادات يكشف عن حقيقة مهمة وهى أن الولايات المتحدة لم تستقر بعد على تصور محدد للنظام الأمنى الخليجى، بما يعنى أن الفرصة مازالت مفتوحة أمام الدول العربية الخليجية وإيران لفتح مجال للحوار مهم أن يمتد

ليشمل الطرف الأوروبى وأطراف عربية أخرى للحيلولة دون التفرد الأمريكى بفرض نظام للأمن الخليجى لا يخدم إلا المصالح الأمريكية، والمدخل الأنسب لمثل هذا التفاعل يجب أن يكون باتجاه العراق. فدون مشاركة عربية ودولية فى جهود إعادة بناء الدولة العراقية وتمكين الأمريكيين من القيام بهذا الدور سوف يحد من فرص كل الأطراف فى التعامل مستقبلاً مع النظام الأمنى الخليجى، وربما مع كل تفاعلات النظام الإقليمى الخليجى فى ظل سيطرة أفكار خطيرة على نحو الأفكار التى يتبناها تيار المحافظين الأمريكيين الجدد نحو الخليج وكل العرب.

هوامش الفصل الخامس :

(١) حسن الحاج على أحمد، "تغيير الثقافة باستخدام السياسة: الولايات المتحدة وتجربة العراق"، المستقبل العربى، (العدد ٢٩٤، أغسطس ٢٠٠٣)، ص٧٢-٧٣ .
وانظر أيضاً:
Institute for Advanced Strategic and Political Studies, " Aclean Break: A New Strategy for Securing the Realm", http: // www. Cooperativeresearch. Org / archive / 1990s / institute for advanced strategic and paliticalstudies . htm".

(2) Rebuilding America's Defenses: strategy, Forces, and Resources for a new Century: Areport to the Project for New American Century, September 2000, P.14, "http: // www. New american Century. Org/ Rebuilding America,s Defenses. Pdf'

(٣) حسن الحاج على أحمد، مرجع سابق، ص ٧٤ .
(٤) جيمس وولسى، "حرب على الاستيراد فى العالم الإسلامى"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٤/٩ .
(٥) دانا ميلبانك ومايك آلن، "المسئولون الأمريكيون يتخلون عن تبرير أسلحة الدمار ويركزون على منطق مختلف : استخدام العراق "كحجر زاوية" لإعادة صياغة الشرق الأوسط" خدمة واشنطن بوست، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٨/٢.
(٦) المرجع السابق .
(٧) ويليام بيرنز، "التغيير الديمقراطى والسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط"، الحياة، ٢٠٠٣/٥/٢٠ .
(٨) المرجع السابق .
(٩) فاهان زانويان، "آن الأوان لقرارات تاريخية فى منطقة الخليج"، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، السلسلة الاستراتيجية والمستقبلية (العدد ١: نوفمبر ٢٠٠٢)، ص ١٣.
(١٠) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(١١) المرجع السابق، ص ١٨.
(١٢) المرجع السابق، ص ٢٠.
(١٣) انظر، أمثلة لهذا الجدل:
راغدة درغام، "التغييرات تأتى من الخارج إذا لم تنبثق من حيوية دائمة من الداخل"، الحياة، ٢٠٠٣/٨/١ . محمد الرميحى، "المساعدة من "عمرو" ضرورة "، الحياة، ٢٠٠٣/٨/٢٠. د. برهان غليون، "كيف أصبح مصير التغيير العربى مهمة استعمارية؟"، الاتحاد، ٢٠٠٣/٠٥/١٤.

(١٤) فاهان زانويان، آن الأوان لقرارات تاريخية فى منطقة الخليج، مرجع سابق، ص ١١.

(١٥) ف. جريجورى جوز الثالث، "نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج" مشروع معهد بروكنجز حول السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامى، التحليل رقم (٢) مايو ٢٠٠٣، المركز الدبلوماسى للدراسات الاستراتيجية، سلسلة ترجمات استراتيجية غير دورية، العدد ٥، ص ٢٦-٢٧.
(١٦) ويليام بيرنز، التغيير الديمقراطى والسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، مرجع سابق.
(١٧) المرجع السابق.
(١٨) د. حسنين توفيق إبراهيم، "الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية فى الوطن العربى"، كراسات استراتيجية، العدد ١٣٠، السنة الثالثة عشرة ٢٠٠٣.
(١٩) بعد حرب العراق، (حلقة نقاشية) ملف: العراق من الاحتلال إلى المقاومة، المستقبل العربى، العدد ٢٩٤ (أغسطس ٢٠٠٣)، ص ١١٩ - ١٢٠.
(٢٠) د. محمد السعيد إدريس، "مجلس التعاون الخليجى" فى: التقرير الاستراتيجى الخليجى ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، (الشارقة، جريدة الخليج، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٢)، ص٥٦.
(٢١) أحمد منيسى، "الديمقراطية مطلب شعبى أم نخبوى؟ " الأهرام، ٢٠٠٣/٢/١٨.
(٢٢) الإصلاح السياسى فى الخليج، قضايا الخليج - تقرير تحليلى غير دورى (العدد ٣١)، المركز الدبلوماسى للدراسات الاستراتيجية (الكويت)، ص٥.
(٢٣) المرجع السابق، ص٥.
(٢٤) الوطن (الكويتية) ٢٠٠٣/٢/١.
(٢٥) الإصلاح السياسى فى الخليج، مرجع سابق، ص٦.
(٢٦) انظر فى تفاصيل هذه النماذج التفاعلية فى: د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمى للخليج العربى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، فبراير ٢٠٠٠)، ص٣٩١ - ٤١٩ .
(٢٧) المرجع السابق، ص٤٠ .
(28) James A. Bill, “The Geometry of Instability – in the Gulf: The Rectangle of Tension”, in: Jamal s. AL- Suwaidi, ed., Iran and the Gulf: A Search for Stability, (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), PP. 101-102.
(29) Ibid., pp. 109 – 110 .
(٣٠) د. محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجى، مرجع سابق، ص٥٣-٥٤.
(٣١) د. محمد السعيد إدريس، "مجلس التعاون الخليجى والعراق: خبرة الماضى وسيناريوهات المستقبل"، السياسة الدولية، العدد (٥٢)، أبريل ٢٠٠٣، ص١٢٩ - ١٣٠.
(٣٢) المرجع السابق، ص ١٣٠-١٣١.
(٣٣) الشرق الأوسط، ٢ مارس ٢٠٠٣.
(٣٤) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٦/١٩.
(٣٥) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٧/٨.
(٣٦) د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمى للخليج العربى، مرجع سابق، ص٤٣٤- ٤٣٦.
(٣٧) المرجع السابق، ص ٤٨٩ - ٤٩٢.
(٣٨) المرجع السابق، ص ٥٥٢-٥٦٧.

(٣٩) تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن بعنوان "انتصار فى العراق لا فى الشرق الأوسط"، المجلة، العدد ١٢٢٢، (١٣-٢٠٠٣/٧/١٩)، ص١٩-٢٠.
(٤٠) ف. جريجورى جوز الثالث، نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص ١٧-٢٢ .
(٤١) المرجع السابق، ص ٣١-٣٤ .
(٤٢) باتريك تيلر، "الجيش العراقى الجديد من دون قوات جوية ووظيفته حماية الحدود وحراسة المنشآت"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٦/٢٥ .
(٤٣) ـ توم سكتيرى، "مسؤولون أمريكيون: واشنطن قد تحتاج لإبقاء قواتها فى العراق ١٠ أعوام بتكلفة ٣٦ مليار ٦ دولار سنويا"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٦/٢٠.
(٤٤) جون هندرين، "كيف يرى وولفوتيز العراق والمنطقة؟"، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٤/١٨.
(٤٥) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٤/٧ .
(٤٦) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٥/٢٦ .
(٤٧) الحياة، ٢٠٠٣/٥/١٢ .
(٤٨) الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٤/٢٢ .
(٤٩) الإمارات وقطر وسلطنة عمان تدعم مجلس الحكم فى العراق، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٨/١٧ .
(٥٠) بى.بى.سى، ٢٠٠٣/٨/٢٠ .
(٥١) البحرين تؤكد دعمها لجهود مجلس الحكم الانتقالى، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٨/٢٠ .
(٥٢) ف. جريجورى جوز الثالث، نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، مرجع سابق، ص ١٧ ـ ٢٢ .
(٥٣) انسحاب القوات الأمريكية من السعودية ـ رؤية تحليلية، تقرير تحليلى غير دورى ـ العدد السابع، المركز الدبلوماسى للدراسات (الكويت)، ٢٠٠٣/٥/١٠، ص ٤-٧ .
(٥٤) ف. جريجورى جوز الثالث، نقطة التحول : مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، مرجع سابق، ص ٤ ـ ٥ .
(٥٥) انسحاب القوات الأمريكية من السعودية ـ رؤية تحليلية، مرجع سابق، ص ٧.
(٥٦) سليم نصار، "ماذا حذف بوش من تقرير الكونجرس؟"، الحياة، ٢٠٠٣/٨/٩. د. حسن أبو طالب، "الحملة الأمريكية على السعودية: التحديات والفرص"، الأهرام، ٢٠٠٣/٨/٢٠ .
(٥٧) ف. جريجورى جوز الثالث، نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، مرجع سابق، ص ٣١ ـ ٣٧ .
(٥٨) الأهرام، ٢٠٠٣/٨/١٨ .
(59) www. Albawaba. com, 18/8/2003
(٦٠) د. ودودة بدران، "الرؤية الأمريكية لأمن الخليج" فى د. عبد المنعم المشاط (محرر)، أمن الخليج العربى دراسة فى الإدراك والسياسات (القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤)، هـ ٣٨٦ ـ ٣٩٣.
(٦١) مفيد عبد الرحمن، "الالتزامات الأمنية فى الخليج مكلفة إلى حد يستدعى إعادة النظر فيها" الرأى العام، ١٩٩٧/٢/٢.

(٦٢) د. سمعان بطرس فرج الله، "الرؤية الكويتية لأمن الخليج" فى: د. عبد المنعم المشاط (محرر)، أمن الخليج العربى – دراسة فى الإدراك والسياسات، مرجع سابق، ص١٢٧ – ١٢٨.

(63) Graham E. Fuller and Jan O.Lesser, "Persian Gulf Myths", Fareign Affairs: Vol.76,N0.3, May – June 1997، P.44.

(٦٤) نص خطاب مارتن انديك فى مؤتمر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، الخليج، ١٩٩٣/٥/٢٣.

(٦٥) المرجع السابق.

(٦٦) ف. جريجورى جوز الثالث، نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، مرجع سابق، ص١٥.

(٦٧) الأهرام، ٢٠٠٣/٨/٣٠.

(٦٨) ف. جريجورى جوز الثالث، نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأمريكية مع دول الخليج، مرجع سابق، ص١٤.

(٦٩) المرجع السابق ص٨، ٣٧-٣٨.

(٧٠) المرجع السابق، ص٢٠.

(71)KennethM. Pollack," Securing The Gulf ", Foreign Affairs, July – Augurst 2003, htt: // www.foreign affairs. org.

(٧٢) أندرو راثميل وثيودور كاراسيك، وديفيد جوميرت، "نظام أمنى جديد للخليج"، المركز الدبلوماسى للدراسات الاستراتيجية، سلسلة ترجمات استراتيجية غير دورية، العدد (١)، ص١٦.

(٧٣) مرفت دياب، "أمن الخليج بعد صدام فى ظل رؤية أمريكية"، مختارات إيرانية، العدد (٣٨)، سبتمبر ٢٠٠٣.

(٧٤) فاهان زانويان، آن الأوان لقرارات تاريخية فى منطقة الخليج، مرجع سابق، ص١١ .

(٧٥) المرجع السابق، ص١١ .

(76)Kenneth M. Pollack, "Securing the Gulf" op. Cit., pp. 4 – 5

(77)Ibid .,p. 5 .

(78) Ibid., 5

(79) Ibid., p . 6

(٨٠) مرفت دياب، أمن الخليج بعد صدام، مرجع سابق .

(٨١) المرجع السابق.

(٨٢) عبد العظيم حماد، "قراءة أوروبية فى مستقبل المنطقة بعد احتلال العراق-٢"، الأهرام، ٢٠٠٣/٨/١١ .

الفصل السادس

حرب الخليج الثالثة :

الانعكاسات الاستراتيجية على البيئة الإقليمية

أحمد ابراهيم محمود

تغيرت فى ظل الاحتلال الأمريكى للعراق الكثير من معطيات الوضع السياسى والاستراتيجى والجيوبوليتيكى فى منطقة الخليج العربى خصوصاً، وفى منطقة الشرق الأوسط عموماً. فهذه الحرب لم تؤد فقط إلى الإطاحة بنظام حكم صدام حسين فى العراق، ولكنها تسببت أيضاً فى إعادة هيكلة ميزان القوى فى منطقة الشرق الأوسط، بما أحدث مزيدا من الخلل فى موقع العرب فى هذا الميزان، مع زيادة وتعزيز الوضع النسبى للولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال الوجود العسكرى المباشر والمكثف للقوات الأمريكية فى واحدة من أكبر الدول العربية، وإخراج هذه الدولة من معادلة الصراع العربى ـ الإسرائيلى، وامتلاك الولايات المتحدة ـ ولو نظريا على الأقل ـ القدرة على فرض نظام حكم موال لها فى العراق، علاوة على أن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق يجعل من الولايات المتحدة دولة جوار جغرافى لكل من إيران وسوريا، بما يضع هاتين الدولتين فى دائرة الاستهداف الأمريكى المباشر، سواء من خلال تكثيف الضغوط السياسية عليهما أو من خلال القيام بعمل عسكرى أمريكى ضدهما، ولو فى مرحلة لاحقة.

كافة هذه المتغيرات تمثل جزءا أصيلا من جوهر التصور الاستراتيجى الأمريكى لإعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط، وهو المخطط الذى تشارك فيه إسرائيل مشاركة عضوية، سواء فى صياغته أو فى تنفيذه. وقد بدأ هذا المخطط بالعراق، ولكنه لن يتوقف عنده، وإنما يبدو من المؤكد أن العراق هو مجرد بداية فى عملية تنفيذ ما يمكن وصفه بـ "المخطط الاستراتيجى الأمريكى ـ الإسرائيلى" للمنطقة. وللوقوف على احتمالات نجاح أو فشل هذا المخطط، فإن الأمر يتطلب الوقوف أولا على أسباب الانهيار العسكرى العراقى، ثم تحليل الدلالات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، والنتائج الاستراتيجية التى نجمت عنها، والتى ترتبط ارتباطا وثيقا بجوهر المخطط الاستراتيجى الأمريكى المذكور، سواء تلك النتائج المتعلقة بتحولات الميزان الاستراتيجى الإقليمى أو المتعلقة باحتمالات الاستهداف الأمريكى لدول أخرى فى المنطقة، وبالذات سوريا وإيران، أو تلك المتعلقة بالاتجاه الأمريكى لإعادة تثمين القيمة الاستراتيجية لدول المنطقة فى فترة ما بعد الحرب على العراق.

غير أن الجانب الأكثر أهمية فى خبرة الحرب الأمريكية على العراق ونتائجها يتمثل فى ضرورة البحث عن الكيفية التى يمكن أن تتعامل بها دول المنطقة مع

احتمالات الاستهداف الأمريكي. فهذه الحرب تثير تساؤلات واسعة بشأن الكيفية التي يمكن لدول المنطقة الصغيرة أو المتوسطة القوة أن تدافع بها عن نفسها فى مواجهة قوة عظمى متوحشة تسعى بكافة الطرق إلى فرض سيطرتها وهيمنتها على الساحة العالمية عموماً، وعلى منطقة الشرق الأوسط خصوصاً، مستغلة فى ذلك تفوقها العسكرى الساحق والعجز الدولى الفادح عن مواجهة اتجاهات الهيمنة والتوحش الأمريكية على الساحة الدولية.

١. أسباب الانهيار العسكرى العراقى

يعتبر تحليل أسباب الانهيار السريع نسبياً لنظام صدام حسين فى مواجهة قوات الغزو الأمريكى ـ البريطانى، مدخلاً بالغ الأهمية، سواء لفهم ما جرى فى الحرب، أو باعتبار ذلك مسألة ضرورية لتحديد النقطة المحورية فى هذه الدراسة، والتى تتمثل فى تحليل ما يمكن القيام به من جانب الدول الصغيرة والمتوسطة لمواجهة احتمالات استهدافها عسكرياً من جانب الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد حرب العراق، ولكن من دون أن ينفى ذلك حقيقة أن كل حرب لها منطقها الخاص، وأن كل حالة تظل لها خصوصيتها الذاتية.

وبدون الدخول فى التفاصيل المتعلقة باستراتيجيات الحرب وتطوراتها، يمكن القول إن نظام صدام حسين ارتكب أخطاء فادحة فى إدارته للصراع المسلح مع الولايات المتحدة وبريطانيا. ومع أن هناك فارقاً هائلاً فى ميزان القوى العسكرية بين الجانبين، بما يعنى أن نتيجة المواجهة كانت شبه محسومة منذ البداية، فإنه يظل من المؤكد أن الأخطاء الفادحة التى ارتكبها نظام صدام حسين هى التى أضعفت الموقف العسكرى العراقى، وعجلت بالانهيار السريع للقوات المسلحة العراقية.

لقد أخطأت القيادة العراقية بصفة خاصة فى عملية إعداد قواتها المسلحة للحرب، سواء فى عملية بناء القوات أو فى صياغة الاستراتيجية العسكرية. ويمكننا حصر هذه الأخطاء فى النقاط الثلاث التالية:

١ ـ الانقسامات الداخلية فى هيكل القيادة العسكرية العراقية، حيث تعتبر هذه الانقسامات السبب الرئيسى وراء الانهيار المروع والمفاجئ للقوات المسلحة العراقية فى مواجهة قوات الغزو الأمريكى ـ البريطانى. فهذه الانقسامات هى التى أتاحت للولايات المتحدة تجنيد وشراء ولاء العديد من كبار قادة القوات المسلحة العراقية، وبالذات قادة الحرس الجمهورى، وهو ما جعل المقاومة العسكرية العراقية للغزو تنحصر فى مواجهات محدودة قامت بها قوات الفرق الثلاث المرابطة فى الجنوب، بالإضافة إلى عمليات منخفضة الحدة قامت بها عناصر فدائيى صدام، فى حين لم تكن هناك أدنى مقاومة فى بغداد، التى سقطت بصورة مفاجئة فى أيدى القوات الأمريكية،

رغم أن الخطة العسكرية العراقية كانت مبنية بالكامل على أن تكون المعركة الحقيقية فى بغداد.

وتعود هذه الانقسامات إلى انعكاسات الطبيعة الديكتاتورية القمعية لنظام حكم صدام حسين على تشكيل القوات المسلحة العراقية وطبيعة عملها. فبنية القوات المسلحة العراقية ذاتها كانت تتسم بالتفكك والانقسام، حيث تنقسم هذه القوات إلى قوات نظامية تقليدية، وقوات حرس جمهورى. ولم يكن صدام حسين يثق بالقوات النظامية التى تضم فى صفوفها كثيراً من الضباط والجنود الشيعة، وكان يخشى أن تتمرد هذه القوات عليه. ولذلك قام بعد فشل الانتفاضة الشيعية بجنوب العراق بتكوين قوات الحرس الجمهورى الخاص، التى تعمل خارج قيادة القوات المسلحة العراقية، بهدف حمايته وحماية قبيلته وأسرته الصغيرة، ونصَّب قُصياً ابنه قائداً لها، كما أسس فى عام ١٩٩٥ ما عرف بـ "ميليشيا فدائيى صدام"، والتى تتألف من عشرات الآلاف من الشباب، بهدف قمع أى تمرد داخلى، ونصب ابنه الأكبر عدياً قائداً لها.

ومع أن مهام قوات الحرس الجمهورى تنحصر فى أمن الرئاسة وحماية الرئيس والمقار الرئاسية، فإنها حظيت بمعاملة متميزة من جانب القيادة العراقية من حيث الحصول على أفضل الأسلحة والمعدات، وأعلى الرواتب والمكافآت المالية، وأعلى مستويات التدريب العسكرى، بالإضافة إلى إعطاء هذه القوات صلاحيات واسعة ونفوذاً كبيراً داخل العراق، فى حين كانت القوات النظامية تلقى معاملة أدنى بكثير. وكانت هناك تمايزات داخلية فى قوات الحرس الجمهورى، حيث جرى تفضيل وتمييز قوات الحرس الجمهورى الخاص على غيرها. وبدا واضحاً بقوة أن مهمة حماية الرئيس وضمان أمن النظام باتت تمثل الهدف الرئيسى والمحورى للقوات المسلحة العراقية، بما يتطلبه ذلك من إعطاء عناية خاصة للقوات التى تقوم على هذه المهمة تحديداً.

هذا الوضع يصفه العديد من القادة العسكريين العراقيين أنفسهم بأن القوات المسلحة العراقية كانت فى واقع الأمر عبارة عن عدة جيوش متنافرة ومتنافسة، تفتقر إلى القيادة المركزية، ولم يكن هناك أى تنسيق بين هذه القوات، بل كانت تتصارع مع بعضها البعض، وشاعت درجة عالية من الكراهية لدى ضباط وأفراد القوات النظامية تجاه قوات الحرس الجمهورى والحرس الخاص، كما أدى ذلك إلى توسيع الهوة بين الجانبين. وقد ترافق مع ذلك أيضاً أن القيادة العراقية اتبعت منهجاً يقوم على خلق الانقسامات بين وحدات القوات المسلحة المختلفة، من أجل السيطرة عليها، وهو ما خلق جواً من الخديعة والتضليل، كما شاعت حالة من انعدام الثقة وإساءة استخدام السلطة وترقية المنافقين والفاسدين، علاوة على أن القيادة العراقية أجبرت القادة على الكذب لإخفاء الحالة المزرية التى تعانى منها القوات المسلحة العراقية، بل ولم يكن أحد من القادة قادراً على الحديث بصراحة عن أحوال قواته ومشكلاتها[1].

لكن الأمر الأكثر خطورة يتمثل فى أن القوات المسلحة العراقية خضعت لعملية تصفية منهجية لمن تثار الشكوك بشأن ولائهم لنظام الحكم، أو الذين يمكن أن تظهر لديهم أى نوازع انقلابية فى المستقبل، أو كبار القادة الذين يتمتعون بشعبية كبيرة فى أوساط القوات المسلحة العراقية على نحو يزيد من مكانتهم وتأثيرهم لدى أفراد هذه القوات. ومع الاستعداد للحرب الأمريكية، خضعت القوات العراقية لإجراءات أمنية مشددة للغاية، بصورة لم يسبق لها مثيل، وجرى استبعاد أو تصفية المشكوك فيهم، كما جرى إعطاء سلطات واسعة لنجل صدام حسين، قصى، فى تنسيق الحرب الدفاعية داخل المدن، بالإضافة إلى إشرافه التام على الوحدات العسكرية المكلفة بحماية أمن نظام الحكم، خاصة قوات الحرس الجمهورى وجهاز الأمن الخاص، علاوة على دوره الحيوى فى إحكام السيطرة على الجيش العراقى. وأعطت القيادة العراقية حرية أكبر للقادة الميدانيين غير المشكوك فى ولائهم فى اتخاذ القرارات الميدانية، وهم فى الأغلب قادة غير محترفين وقليلو الخبرة، فى مقابل استبعاد القادة الأكفاء.

هذه العوامل خلقت لدى العديد من كبار القادة والضباط العراقيين قناعة بأنهم يخوضون الحرب ضد قوات الغزو الأمريكى - البريطانى ليس دفاعاً عن سيادة العراق ووحدة أراضيه، وإنما دفاعاً عن نظام صدام حسين، وهو ما جعلهم أكثر استعداداً للتجاوب مع الإغراءات والتهديدات التى تضمنتها عمليات الدعاية والحرب النفسية الأمريكية. وقد اشتملت هذه العمليات على إجراء اتصالات مع عدد من كبار القادة العراقيين لحثهم على عدم القتال، والعمل بصورة مكثفة على تغيير ولاء العسكريين والمدنيين العراقيين، وإقناعهم بعدم مقاومة القوات الأمريكية، وطمأنتهم من أنهم لن يكونوا هدفاً للهجوم الأمريكى، مع التركيز على تحذير القوات العراقية من استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كما ركزت الحرب النفسية الأمريكية على محاولة إغراء ضباط القوات المسلحة العراقية على التمرد على نظام الرئيس صدام حسين. وكانت الحرب النفسية التى نظمتها الولايات المتحدة ضد العراق فعالة للغاية، وتعتبر أكبر وأعقد حملة للحرب النفسية يقوم بها الأمريكيون منذ حرب فيتنام.

وقد حققت الدعاية والحرب النفسية الأمريكية تأثيراً كبيراً على العديد من قادة وضباط القوات المسلحة العراقية فى المراحل المتأخرة من الحرب، بعد أن كانت القوات الأمريكية والبريطانية قد حققت بعض النجاحات، ولاسيما عقب استيلاء القوات الأمريكية على مطار بغداد، وهو ما كان يمثل ضربة قاصمة لخطة تأمين بغداد، مما تسبب فى شيوع الارتباك فى صفوف عدد من القادة وكبار الضباط، ثم نجحت الدعاية الأمريكية فى إقناع العديد من الضباط والقيادات بأن الذى حسم معركة المطار هم عدد من زملائهم الذين انتقلوا بعد ذلك للعيش فى قطر، وسينقلون بعد ذلك إلى بريطانيا معززين مكرمين، وسيشاركون فى إعادة بناء الجيش العراقى فى فترة ما بعد صدام

حسين. وقد تسببت هذه الإغراءات الأمريكية فى قيام العديد من هؤلاء القادة بالتخلى عن مهمة الدفاع عن نظام صدام حسين، وقدموا معلومات بالغة الخطورة عن تفاصيل الخطط العسكرية العراقية، بما فى ذلك مناطق توزيع القوات وأماكن الكمائن العراقية ونوعيات الأسلحة والذخائر الموجودة لدى باقى القوات.. وغير ذلك. والأخطر من ذلك أن القوات الأمريكية نجحت فى إقناع عدد من كبار قادة القوات العراقية بأن يطلبوا من قواتهم عدم مقاومة القوات الأمريكية، وهو ما تسبب فى تفكك وحدات كاملة بعدما ترك أفرادها أسلحتهم بالكامل فى مواقعهم، مما فتح أبواب بغداد على مصراعيها بدون مقاومة أمام القوات الأمريكية [٢].

٢- الخلل فى جوهر الاستراتيجية الدفاعية العراقية، فقد انطوت الاستراتيجية الدفاعية العراقية على أخطاء فادحة وشديدة الخطورة، حيث ركزت القيادة العراقية على تبنى استراتيجية دفاعية بالكامل، استعدادا لاحتمالات وقوع هجوم أمريكى على العراق. وتقوم هذه الاستراتيجية على اتخاذ طائفة واسعة من الاستعدادات الدفاعية التى تندرج فى إطار استنزاف القوات المهاجمة. فعلى خلاف حرب الصحراء المفتوحة فى عاصفة الصحراء عام ١٩٩١، فإن الاستراتيجية العراقية ركزت على محاولة استدراج القوات الأمريكية المهاجمة إلى حرب مكلفة ومهلكة، وذلك من أجل خلق "فيتنام جديدة" لهذه القوات الأمريكية [٣].

وفى هذا الإطار، جرى إدخال تحسينات على الأوضاع الدفاعية فى جميع المدن العراقية، ابتداء من البصرة فى الجنوب، وصولاً إلى بغداد فى الوسط، بهدف زيادة قدرة القوات المتحصنة داخلها على الصمود فى مواجهة أى غزو أمريكى، من أجل جعل القتال أكثر صعوبة بالنسبة للقوات الأمريكية المهاجمة، كما أن الضحايا بين المدنيين سوف تكون أعدادهم كبيرة، وهو ما يمكن أن يمثل قيداً على حرية العمل العسكرى بالنسبة للقوات الأمريكية.

وجرى فى هذا السياق أيضاً إدخال تحولات مهمة فى هيكل قيادة القوات المسلحة العراقية. فقد ألغى الرئيس صدام حسين هيكل القيادة العسكرية التقليدية، استعداداً لخوض معارك حرب عصابات بالمدن العراقية. وفى الوقت نفسه، تخلت القيادة العسكرية العراقية عن العمل العسكرى من خلال وحدات عسكرية كبيرة الحجم، على مستوى الفيالق أو الفرق العسكرية، فى مقابل الاعتماد على قوات أصغر حجماً لضمان سرعة الحركة، بهدف تفادى الغارات الجوية من جانب القوات الأمريكية.

وفى إطار هذه الخطة، جرى التركيز على أن تكون معركة بغداد هى المعركة الفاصلة، نظراً لأن قدرات القوات المسلحة العراقية لم تكن تتيح لها الدفاع عن جميع أراضى العراق، كما لا تستطيع الدخول فى مواجهات مفتوحة، بسبب افتقارها للغطاء

الجوى، جنباً إلى جنب مع التفوق التكنولوجى للأسلحة الأمريكية والبريطانية على نظيرتها العراقية. ولذلك، فقد جرى نشر أفضل فرق الحرس الجمهورى حول بغداد وداخلها، استعداداً لمعركة حاسمة فى العاصمة، حتى تتمكن القوات العراقية من فرض إيقاعها الخاص فى ساحة القتال، بما يتضمنه ذلك من محاولة استدراج القوات الأمريكية ـ البريطانية إلى معركة مدن ضارية، تتكبد خلالها قوات الغزو خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات القتالية.

وكان المتصور أن الجانب العراقى سوف ينجح فى مثل هذه المعركة فى تحييد عناصر التفوق العسكرى عموماً، والجوى خصوصاً، للجانبين الأمريكى والبريطانى، بالإضافة إلى الاستفادة من معرفة القوات العراقية الوثيقة بأرض المعركة. وكان التخطيط العسكرى العراقى يقوم على أنه إذا نجحت القوات العراقية فى إنزال خسائر بشرية ومادية فادحة بالقوات الأمريكية ـ البريطانية، فى معركة بغداد، فإن ذلك سوف يزيد من ضغوط الرأى العام على الحكومتين الأمريكية والبريطانية، ويدفعهما نحو تعديل موقفهما السياسى.

وفى المقابل، جرى الاكتفاء بنشر قوات نظامية أقل تسليحاً وتدريباً فى المناطق الجنوبية والشمالية، وعلى امتداد الطريق من الحدود مع الكويت، وحتى بغداد، مع مشاركة فدائيى صدام، وذلك لممارسة نوع من القتال التعطيلى ضد قوات الغزو لاستنزافها خلال تقدمها من الجنوب إلى الوسط، من خلال الهجمات المضادة والكمائن والموانع.

وقد حققت هذه الخطة العراقية قدراً من النجاح فى بادئ الأمر، حيث قاومت القوات العراقية المرابطة فى الجنوب بضراوة ضد قوات الغزو الأمريكية ـ البريطانية، وكانت عبارة عن ٦ فرق عسكرية، هى: فرقتان مدرعتان، وفرقة ميكانيكية، وثلاث فرق مشاة. وقد دخلت ثلاث فرق من القوات النظامية العراقية (الفرقة السادسة المدرعة، والفرقة الحادية عشرة للمشاة، والفرقة ٥١ الميكانيكية) فى اشتباكات متكررة مع القوات البريطانية والأمريكية، منذ دخولها الأراضى العراقية، وتركز القتال فى "ميناء أم قصر" و"جزيرة الفاو"، كما جرت اشتباكات عنيفة للغاية فى البصرة والناصرية والنجف.. وغيرها. وفى الوقت نفسه، نفذت مجموعات فدائيى صدام عمليات مستمرة ضد القوات الأمريكية والبريطانية من أجل الضغط عليها واستنزافها على طول الطريق من الحدود إلى بغداد.

وقد تسبب ذلك فى إبطاء الهجوم البرى للقوات الأمريكية والبريطانية، والذى كان يركز على الوصول إلى بغداد من جميع الاتجاهات فى أقصر وقت ممكن، كما تأثرت العمليات العسكرية لقوات التحالف بالعواصف الرملية التى وقعت خلال يومى ٢٤ ـ

٢٥ مارس ٢٠٠٣، مما تسبب فى إبطاء تقدم القوات الأمريكية، وبالذات القافلة البرية للفرقة ١٠١ المحمولة جواً التى كانت تتقدم نحو بغداد.

ولكن المفاجأة الحقيقية فى حرب العراق بالكامل تتمثل فى سقوط بغداد السريع، وانعدام أدنى مقاومة عراقية للاقتحام الأمريكى لبغداد، وهو ما كان يمثل فشلاً كاملاً للخطة العسكرية العراقية التى كانت تتوقع حدوث معركة طويلة وعنيفة وممتدة فى بغداد. فقد تضافرت سرعة وخفة حركة قوات التحالف، مع نجاح الاتصالات والعمليات التى قامت بها الاستخبارات الأمريكية لتغيير ولاء كبار القادة والضباط فى الجيش العراقى، وأديا معاً إلى سقوط بغداد فى ٩ أبريل ٢٠٠٣.

ومن الممكن هنا الإشارة إلى ثلاثة عوامل رئيسية كانت سبباً فى إخفاق الخطة العسكرية العراقية، ثم السقوط السريع لبغداد، وهى:

أ - إن الخطة العراقية لم تضع فى حسبانها أن مجرد وصول القوات الأمريكية والبريطانية إلى بغداد سوف يتسبب فى آثار نفسية بالغة السوء على القوات العراقية المدافعة عن بغداد، لأن اقتراب قوات الغزو من بغداد يساعد على تفعيل الدعاية الأمريكية القائمة على أن نتيجة الحرب تعتبر محسومة سلفاً لصالح الولايات المتحدة، وأنه ليست هناك أى فائدة لاستمرار القوات العراقية فى القتال والمقاومة، ولاسيما عندما تضافر ذلك مع خيانة العديد من كبار قادة القوات المسلحة والحرس الجمهورى، وبالذات اللواء سفيان التكريتى قائد الحرس الجمهورى، مما تسبب فى إفشال الخطة العسكرية العراقية، ودخول القوات الأمريكية بغداد بسهولة شديدة.

وربما كان البديل الأفضل هنا يتمثل فى أنه كان من الضرورى الاعتماد على مفهوم مختلف لانتشار القوات المسلحة العراقية لمواجهة الغزو الأمريكى - البريطانى. فقد أثبتت التطورات الفعلية أن القوات العراقية كان يمكنها القتال فى المناطق الجنوبية، وعلى امتداد الطريق من الجنوب إلى العاصمة بغداد، بالرغم من افتقارها إلى الغطاء الجوى. ويعنى ذلك أنه إذا كانت القوات العراقية قد انتشرت على امتداد تلك المناطق، بدلاً من حشد القسم الأكبر والأفضل منها حول بغداد وداخلها، فإن ذلك كان يمكن أن يزيد من صلابة الموقف العسكرى العراقى، وتعزيز قدرة القوات العراقية على الصمود والمقاومة لفترة أطول. ومع أن ذلك لا ينفى أن نتيجة الحرب كانت سوف تظل محسومة سلفاً لصالح القوات الأمريكية والبريطانية، نظراً للفارق الهائل فى ميزان القوى العسكرية، فإن الفارق هنا ينحصر فى أن تكلفة الصراع كانت سوف تصبح أعلى بكثير بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا.

ب - إن القيادة العراقية عجزت عن التصدى للنشاط الاستخباراتى الأمريكى الذى بدأ قبل الحرب بفترة طويلة، وركز على تجنيد العملاء المحليين والاتصال بالقادة العسكريين لتجنيدهم وتغيير ولائهم من خلال الرشوة والإغراء. فقد كان هذا النشاط

واحداً من العوامل الرئيسية التى حسمت الصراع المسلح لصالح الجانب الأمريكى، حيث قامت الاستخبارات الأمريكية باتصالات واسعة بمسئولين سياسيين بارزين وكبار القادة والضباط العراقيين لاستمالتهم وتجنيدهم، عبر استخدام كافة وسائل الاتصال الممكنة، بما فى ذلك هواتفهم الشخصية التى حصل الأمريكيون عليها من العسكريين العراقيين المنشقين. ومع أن هذه الاتصالات لم تحقق نجاحاً بنسبة ١٠٠%، فإن ما نجح منها كان كافياً بحد ذاته لتغيير دفة الحرب لصالح قوات الغزو الأمريكى - البريطانى.

ومع أن القيادة العراقية اتخذت إجراءات عديدة لتأمين قواتها المسلحة والحيلولة دون حدوث أى انقلابات عسكرية أو تغيير فى الولاء السياسى، فإن معظم هذه الإجراءات كانت تصب فى الاتجاه غير الصحيح، حيث كان يجرى نقل القوات المشكوك فى ولائها من مكان إلى آخر، وإحلال قوات أخرى مكانها، مما عرض الجميع لهجمات جوية عنيفة من جانب القوات الأمريكية، كما جرى نقل العديد من كبار القادة المشكوك فيهم من مواقعهم إلى مواقع أخرى، دون أن تكون هذه الشكوك فى محلها، وهو ما تسبب فى استبعاد عدد من أكفأ القادة من مواقع حساسة فى توقيت حرج، مع إحلال قادة حزبيين عديمى الكفاءة محلهم، مما تسبب فى المزيد من الضعف للموقف العسكرى العراقى.

ج - سيطرة أسرة صدام حسين على القوات المسلحة، رغم جهلها الشديد فى الشئون العسكرية، سواء قُصى صدام حسين، الذى كان يشرف على قوات الحرس الجمهورى وقوات الأمن الخاص والعديد من الأجهزة الأمنية، أو عُدى الذى كان يرأس ميليشيا فدائيى صدام. والاثنان مدنيان لا يتمتعان بأى خبرة عسكرية، وترتب على ذلك أن كان أسلوب هذه القيادة فى السيطرة على القوات وإدارة العمليات أسلوباً كارثياً، إذ كانت قراراتهما ارتجالية وغير قابلة للنقاش. وقد برزت الآثار السلبية لهذا الأسلوب فى أن قصى أصدر أوامر وتعليمات خاطئة فى توقيتات حرجة، مما تسبب فى حدوث نتائج بالغة الخطورة.

ويتمثل أبرز هذه المواقف فى معركة مطار بغداد، حينما بدأت القوات الأمريكية فى اقتحام المطار، حيث أصر قصى على إرجاء الهجوم المضاد من جانب القوات العراقية لحين محاصرة أكبر عدد ممكن من القوات الأمريكية، ثم أبادتها مرة واحدة، فى حين أن بعض كبار القادة الآخرين كانوا يرون الإسراع بالهجوم المضاد، لأن القوات الأمريكية كانت تتدفق بأعداد ضخمة، مما يعنى أن إرجاء الهجوم سوف يضعف من قدرة القوات العراقية على التصدى للقوات الأمريكية المهاجمة، إلا أن قصى رفض الاستماع إلى الآراء الأخرى، وأصر على قراره، وكانت النتيجة أن عجزت القوات العراقية عن طرد القوات الأمريكية من المطار، وهو ما كان مقدمة لدخول القوات الأمريكية لبغداد.

٣ ـ ضعف أداء الوحدات القتالية التى كانت مركز الثقل فى البناء العسكرى العراقى، ولاسيما قوات الدفاع الجوى وقوات الحرس الجمهورى. فقد كانت عملية إعادة تنظيم وإصلاح القوات المسلحة العراقية فى فترة ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ قد ركزت على إعطاء الأسبقية لاحتياجات وحدات الحرس الجمهورى والحرس الجمهورى الخاص، بحيث تحصل على كافة احتياجاتها من أفضل الأسلحة والمعدات القتالية وقطع الغيار والعناصر البشرية المؤهلة، تليها قوات الدفاع الجوى.

وقد حظيت وحدات الدفاع الجوى بقدر كبير من الاهتمام والتطوير، من أجل التصدى لتحليق الطائرات الأمريكية والبريطانية فوق الأراضى العراقية عموماً، وفوق مناطق الحظر الجوى فى الشمال والجنوب، وكذلك من أجل التعويض عن الفقدان الكامل للقدرات القتالية الجوية لدى العراق. وكان العراق قد أنشأ فى التسعينيات شبكة متطورة من الألياف البصرية فى كل أرجاء البلاد، بهدف الربط بين شبكات الرادار طويلة المدى حول بغداد، وبين بطاريات صواريخ الدفاع الجوى فى جنوب العراق، وبما كان يتيح إطلاق الصواريخ بدون الحاجة إلى التوجيه من شبكات الرادار القريبة التى يمكن للصواريخ الأمريكية المضادة للإشعاعات أن تدمرها بسهولة. وكان من المفترض أن تحقق هذه الكوابل كفاءة أكبر فى تشغيل شبكة الدفاع الجوى العراقية، وضمان فاعلية الاتصال بين المنشآت العسكرية، كما أنها تتمتع بدرجة أكبر من الأمان لكونها مدفونة تحت الأرض.

وقد ارتكز التخطيط العسكرى العراقى فى مواجهة الغزو الأمريكى ـ البريطانى على إسناد دور رئيسى لكل من الحرس الجمهورى وقوات الدفاع الجوى، إلا أن أداء هاتين القوتين لم يكن يرقى قط إلى التوقعات المنوطة بهما. فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من العوامل، فإن أداء قوات الدفاع الجوى العراقية كان محدوداً للغاية فى مواجهة وسائل القتال الجوى المتطورة الموجودة لدى القوات الجوية والصاروخية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وبدا واضحاً أن الاستثمارات الضخمة التى استثمرتها القيادة العراقية فى الدفاع الجوى لم تكن فى محلها، مما تسبب فى العجز عن توفير الحماية للوحدات العسكرية العراقية وللمنشآت الاستراتيجية المهمة فى العمق العراقى فى مواجهة الغارات الجوية والصاروخية الأمريكية.

٢. دلالات استراتيجية إقليمية

لم يكن الهدف الأمريكى من الحرب على العراق قاصراً على الإطاحة بنظام صدام حسين والقضاء على التهديد المزعوم لأسلحة الدمار الشامل العراقية، وإنما ارتكزت السياسة الأمريكية على أن هجمات سبتمبر وضعت الشرق الأوسط ككل فى قلب منظومة الأمن القومى الأمريكى، مما يعنى أنه إذا أرادت الولايات المتحدة معاقبة المسئولين عن هجمات سبتمبر والحيلولة دون تكرارها فى المستقبل، فإن عليها أن تعيد

ترتيب الأوضاع السياسية والاستراتيجية فى تلك المنطقة على النحو الذى يخدم مصالحها.

ولذلك، كانت الحرب الأمريكية على العراق استعراضاً هائلاً للقوة العسكرية الأمريكية أمام دول العالم أجمع، وأمام دول الشرق الأوسط والعالم الإسلامى خصوصاً، بهدف إيصال رسالة واضحة مفادها أن من المستحيل لأى جماعات متطرفة أو ما تسميه الولايات المتحدة بـ "النظم المارقة" إيذاء أو مهاجمة الولايات المتحدة فى المستقبل، أو تكرار هجمات مماثلة لهجمات ١١ سبتمبر، كما أن هذه الحرب تمثل خطوة أولى فى عملية إعادة تشكيل الشرق الأوسط، سواء عبر الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية الأمريكية الهائلة أو عبر مجرد التلويح بها، مع التركيز بصفة أساسية على مواجهة سوريا وإيران اللتين تصنفان بوصفهما تهديداً للأمن القومى الأمريكى.

وتنبع أهمية هذه المسألة من وجهة نظر كبار مسئولى الإدارة الأمريكية، ومن خلفهم قادة اليمين المحافظ، من أن الأوضاع الداخلية العربية تعتبر هى المسئولة عن بروز الفكر الدينى المتطرف الذى كان وراء هجمات سبتمبر فى الولايات المتحدة، مما يعنى من وجهة نظرهم أن حماية الأمن القومى الأمريكى لن تتحقق إلا بتغيير وجه الحياة فى المنطقة بالكامل [٤]. ووفق هذه المقولات، فإن الإطاحة بنظام صدام حسين وإقامة نظام حكم علمانى ديمقراطى موالٍ لأمريكا فى العراق سوف يمثل البداية لإحداث تحولات كبرى فى الدول العربية الأخرى، وبالذات فى منطقة الخليج، ولاسيما السعودية، وإلى حد ما مصر [٥].

فى هذا السياق، حرصت إدارة جورج بوش على تأكيد التفوق الكاسح للآلة العسكرية الأمريكية، حيث أبرزت الحرب الأمريكية على العراق التفوق الساحق للآلة العسكرية الأمريكية. ومع أن القوات المسلحة الأمريكية واجهت فى هذه الحرب جيشاً من العالم الثالث أنهكته سنوات طويلة من الحصار والعقوبات الدولية القاسية، ومع أن هذه الحرب كانت تفتقر منذ بدايتها إلى أدنى قدر من التوازن بين الأطراف المتحاربة، ولم تحسمها مواجهات متكافئة بقدر ما حسمتها الخيانة والرشاوى التى قدمها الأمريكيون للعديد من كبار القادة العسكريين العراقيين، رغم ذلك كله، فإن هذه الحرب كانت استعراضاً للقوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة، ليس أمام العراق أو دول الشرق الأوسط فقط، وإنما للعالم أجمع، سعياً إلى تأكيد مدى تفوق القوة العسكرية الأمريكية على أى قوة أخرى فى العالم، بما فى ذلك قوات الدول الصناعية المتقدمة [٦].

لقد ركز الأمريكيون فى حربهم على العراق على إبراز مدى التقدم الذى حققوه فى عدد من العناصر، أبرزها التكامل الهائل والوثيق بين مختلف عناصر القوات المسلحة، من خلال التطور الهائل فى وسائل القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات والاستخبارات، بل وإكساب هذا التكامل قدراً هائلاً من الديناميكية والسرعة والدقة،

على النحو الذى طور معارك الأسلحة المشتركة بصورة تختلف كثيراً عن الأشكال التقليدية السابقة لهذه المعارك من قبل. وقد انعكس ذلك فى العديد من تكتيكات إدارة الصراع المسلح، فى مقدمتها امتلاك درجة هائلة من السرعة فى تنفيذ العمليات القتالية، علاوة على تمكين القادة الميدانيين من تطوير الخطط التكتيكية أثناء سير المعارك، بما فى ذلك إدخال خطط لم تكن موجودة من قبل، وتنفيذها على وجه السرعة، بالتنسيق الدقيق مع الوحدات العسكرية والقوات الأخرى.

وفى الوقت نفسه، حرص الأمريكيون على تطبيق نظريات قتالية جديدة، وفى مقدمتها ما يعرف بـ (نظرية الصدمة والترويع)، التى تقوم على توظيف القدرات التكنولوجية المتطورة والمنظومات التسليحية المتكاملة المتاحة لدى القوات الأمريكية من أجل السيطرة على إرادة الخصم وإدراكه، بما يؤدى إلى إرغامه على قبول الأهداف والغايات الاستراتيجية والسياسية والميدانية المفروضة عليه من جانب القوات الأمريكية. وقد لقيت هذه النظرية فى بادئ الأمر انتقادات متزايدة من جانب بعض كبار القادة العسكريين الأمريكيين، سواء العاملين أو المتقاعدين، وبالذات من جانب مؤيدى مبدأ التفوق العددى التقليدى، الذين رأوا أن التكنولوجيا المتطورة لا يمكن أن تكون بديلاً عن القوات الثقيلة كثيفة العدد. وقد ازدادت هذه الانتقادات بشدة خلال الفترات الأولى للحرب التى اشتدت فيها المقاومة العراقية للقوات الأمريكية بصورة غير متوقعة، وهو ما اضطر القوات الأمريكية إلى العودة إلى ما يعرف بـ "نظرية القوة الحاسمة"، أو "مبدأ باول"، الذى يقوم على الاستفادة من الكثافة النيرانية الهائلة للقوات الأمريكية من أجل ضرب الأهداف الحيوية، ولاسيما مراكز القيادة والسيطرة، ومناطق التجمع الرئيسى للقوات المسلحة العراقية وكافة الأهداف التى تخدم المجهود العسكرى العراقى (٧).

وفى الوقت نفسه، فإن نتائج حرب العراق تصب فى اتجاه تعزيز الأفكار الجديدة التى تعكف وزارة الدفاع الأمريكية على تطويرها منذ تولى دونالد رامسفيلد منصبه كوزير للدفاع فى بداية عهد جورج بوش فى يناير ٢٠٠١. وتركز هذه الأفكار على إصلاح وتحديث المؤسسة العسكرية الأمريكية عبر الاستفادة من التطورات الهائلة فى التكنولوجيا العسكرية، وبالذات من حيث تحقيق الوفر فى الوقت والجهد والذخائر وسرعة نقل القوات.

٣. تحولات الميزان الاستراتيجى الإقليمى

أدت الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق، وما أفضت إليه من الإطاحة بنظام صدام حسين، إلى إحداث تحولات مهمة فى هيكل ميزان القوى العسكرية فى منطقة الشرق الأوسط (٨)، ولاسيما فى دائرتين رئيسيتين، هما دائرة الصراع العربى ـ

الإسرائيلي، ودائرة الخليج. ففي دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ظل ميزان القوى العسكرية بين العرب وإسرائيل يقوم منذ بدء الصراع بين الجانبين على معادلة محددة تتمتع إسرائيل بموجبها بتفوق عسكرى نوعى فى العديد من أنواع الأسلحة والمعدات القتالية الرئيسية، وكذا فى مستويات التدريب والإعداد العسكرى، فى مقابل تفوق عددى عربى، وبالذات فى عدد أفراد القوات المسلحة، جنباً إلى جنب مع محاولات دءُوبة من العديد من الدول العربية لتعديل ميزان القوى النوعى من خلال سياسات التحديث العسكرى وجهود رفع مستويات الكفاءة القتالية لأفراد القوات المسلحة فى تلك الدول.

ولم تكن مقاييس الميزان العسكرى بين العرب وإسرائيل تقتصر فقط على قياس القدرات العسكرية لدول الطوق أو ما يعرف بـ "دول المواجهة" (مصر وسوريا والأردن)، وإنما كانت تدخل أيضا فى الحساب العديد من الدول العربية الأخرى التى توصف بـ "دول المساندة"، وفى مقدمتها العراق، باعتبار أن القوات المسلحة العراقية شاركت مشاركة فعلية فى بعض جولات الصراع العربى ـ الإسرائيلى، وبالذات فى حربى ١٩٤٨ و١٩٧٣، حيث ساهمت القوات العراقية بصورة رئيسية فى دعم الموقف العربى للقوات المسلحة السورية فى حرب ١٩٧٣، كما كان العراق ذاته عرضة لهجمات عدوانية إسرائيلية، أبرزها الهجوم الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨١. وفى الوقت نفسه، فإن السياسة العراقية والخطاب السياسى العراقى ظل يتبنى على الدوام موقفا شديد العنف والرفض، ليس فقط لعملية التسوية مع إسرائيل، ولكن أيضا لوجود إسرائيل ذاته.

وكان مما أدخل العراق أيضا بقوة فى قلب الميزان العسكرى العربى ـ الإسرائيلى أن الجانبين السورى والعراقى كانا قد اتفقا فى أواخر السبعينات على تأسيس ما عرف بـ "الجبهة الشرقية"، لتوحيد جهودهما العسكرية لمواجهة إسرائيل فى فترة ما بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وذلك للتعويض على الفراغ الذى نشأ على ساحة المواجهة العربية مع إسرائيل عقب خروج مصر من معادلة الصراع. ومع أن هذه الجبهة الشرقية لم تتحول قط إلى واقع فعلى ملموس، بسبب الخلافات الأيديولوجية والسياسية العنيفة التى نشبت سريعا بين نظامى الحكم فى العراق وسوريا، فإن الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى ظل ينظر إلى العراق بوصفها طرفا أصيلا فى معادلة الصراع العربى ـ الإسرائيلى. وظلت إسرائيل تشعر على الدوام بقلق شديد من القدرات العسكرية العراقية الضخمة، ولاسيما خلال الفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠، وهى الفترة التى كان العراق خلالها فى أوج قوته عقب خروجه منتصرا من حربه الضارية مع إيران، ثم ازدادت حدة الإدراك الإسرائيلى للتهديد الناجم عن القدرات العسكرية العراقية عقب القصف الصاروخى العراقى لإسرائيل أثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. ومع أن

جانباً رئيسياً من القدرات العسكرية لنظام صدام حسين قد تعرض للدمار والتآكل أثناء هذه الحرب، فإن إسرائيل ظلت مع ذلك تشعر بقلق شديد مما كانت تصفه بـ "التهديد العسكرى العراقى"، كما كثفت إسرائيل من ضغوطها على الإدارة الأمريكية عقب هجمات ١١ سبتمبر من أجل وضع العراق فى مقدمة الأهداف التى يتعين على الولايات المتحدة ضربها عسكرياً فى إطار حربها ضد الإرهاب.

ولذلك، فإن الإطاحة بنظام صدام حسين ضمنت للولايات المتحدة وإسرائيل القضاء على نظام حكم معاد كان يتبنى أيديولوجيا مناوئة بالكامل لوجود إسرائيل ذاته، كما تسعى الولايات المتحدة إلى إيصال نظام حكم موال لها فى بغداد، وتخطط لإبقاء قوات أمريكية دائمة فى الأراضى العراقية، وإن كان ذلك بأعداد أقل بكثير من القوات التى شنت الحرب على العراق، كما تسعى إلى إقامة علاقات بين نظام الحكم الجديد فى العراق وإسرائيل، وهو ما يتضمن تعديلا هيكليا فى ميزان القوى العسكرية والاستراتيجية فى دائرة الصراع العربى - الإسرائيلى من خلال إخراج العراق من هذه المعادلة، بما يعنيه ذلك من إضعاف موقف سوريا والفلسطينيين، وحرمانهما من أى دعم محتمل كان يمكن الحصول عليه من العراق فى أى صراع محتمل فى المستقبل[٩]. وفى الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى استغلال هذه التطورات فى صياغة منظومة أمنية جديدة فى منطقة الخليج، تقوم على إضعاف الدور الإقليمى لكل من العراق وإيران فى آن واحد معا، مع تعزيز التدخل العسكرى والسياسى الأمريكى فى شئون المنطقة [١٠].

ومع أن الموقف المستقبلى للعراق من الصراع العربى - الإسرائيلى سوف يتحدد بدرجة كبيرة على طبيعة الترتيبات السياسية التى سوف يتم إرساؤها فى العراق خلال الفترة الانتقالية، ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة التوجهات السياسية لنظام الحكم القادم فى العراق، فإن كافة هذه التطورات يمكن أن تؤدى إلى خروج العراق من معادلة الصراع العربى - الإسرائيلى، وهو ما سوف يزيد من انكشاف سوريا أمام التهديدات الإسرائيلية، حيث إن ضرب العراق وتدمير القدرات العسكرية العراقية بصورة كاملة يعنى بالضرورة إضعاف موقف سوريا فى مواجهة إسرائيل، ويزيد من عدوانية الأخيرة وتعنتها فى مواجهة سوريا، بعد أن تكون إسرائيل قد اطمأنت إلى غياب القدرات العسكرية العراقية التى كانت تمثل بصورة أو بأخرى عنصر دعم محتملا للجبهة السورية. وفى ظل هذه الظروف، فإن خروج العراق من معادلة الصراع العربى - الإسرائيلى سوف يؤدى إلى تصاعد الضغوط الإسرائيلية والأمريكية على سوريا لإجبارها إما على القبول بأى صيغة للتسوية مع إسرائيل، مهما كانت مجحفة، أو إمكانية أن تكون سوريا ذاتها هدفا لعمليات عسكرية أمريكية أو إسرائيلية منخفضة أو متوسطة الحدة.

أما على مستوى دائرة الميزان العسكرى فى الخليج، فإن تدمير القوة العسكرية العراقية والإطاحة بنظام صدام حسين يصب إلى حد كبير لمصلحة إيران، نظراً لحالة التنافس الاستراتيجي التى كانت قائمة بين الجانبين العراقى والإيرانى طيلة العقود الثلاثة الماضية. فالعراق وإيران هما أكبر دولتين فى منطقة الخليج من حيث القدرة البشرية والعمق الثقافى ومستوى التطور العلمى، وهو الأمر الذى ساعد الدولتين فى امتلاك قوات مسلحة أكبر حجماً وأكثر تطوراً من باقى دول المنطقة.

وقد ظلت سمة التنافس الاستراتيجي بمثابة السمة المميزة للعلاقات العراقية ـ الإيرانية. ولم يكن هذا التنافس مرتبطا فقط بالخلافات الحدودية بين الجانبين على منطقة شط العرب، ولكن أيضا بمحددات تاريخية وثقافية وسياسية وأمنية، بل ويمكن القول إن العامل الحاكم وراء هذا التنافس كان يتمثل بالأساس فى الصراع حول الهيمنة على منطقة الخليج ككل. وفى هذا الإطار، تبادل الجانبان العراقى والإيرانى التهديدات إزاء بعضهما البعض. فقد ظلت إيران مصدر التهديد الرئيسى للأمن القومى العراقى، باعتبار إيران القوة الإقليمية الوحيدة القادرة والراغبة فى تهديد أمن العراق، وانعكس ذلك فى العديد من المناسبات التاريخية، ومن بينها مثلا الدعم الإيرانى المكثف لثورة أكراد العراق خلال النصف الأول من السبعينيات، فى حين أن إقدام العراق على شن الحرب على إيران عام ١٩٨٠ كان بمثابة محاولة لاستباق التهديد الإيرانى، وهو ما كان سببا فى إشعال حرب ضارية ومكلفة للغاية لكلا الجانبين.

وعلى الجانب الإيرانى، كان العراق يمثل الدولة العربية الوحيدة القادرة على تحدى الهيمنة الإيرانية فى الخليج، على الرغم من هامش التفوق الكبير الذى تتمتع به إيران فى مواجهة العراق من حيث القوة البشرية، مما خلق صراعا عنيفا على الدور والمكانة الإقليمية بين الدولتين. وقد شكلت الحرب العراقية ـ الإيرانية التعبير الأكثر نزوعا عن حجم التناقضات القائمة بين الجانبين، وتركت هذه الحرب انعكاسات مهمة على الفكر السياسى الإيرانى تجاه العراق، علاوة على أن هذه الحرب قدمت دروسا عسكرية مهمة لإيران فيما يتعلق ببناء القوة العسكرية والتحسب لاحتمالات الدخول فى جولات جديدة من الصراع المسلح مع العراق، وذلك بعد أن اضطرت إيران إلى إنهاء حربها الضارية مع العراق عقب عجزها عن الاستمرار فى الصراع المسلح.

وبالتالى، فإن تدمير القوة العسكرية العراقية والإطاحة بنظام حكم صدام حسين يحقق مكسبا استراتيجيا هاما لإيران، فى ظل التاريخ الطويل من العداوة والصراعات المسلحة بين الجانبين، كما أن إحلال أى نظام حكم ديمقراطى فى العراق يمكن أن يساعد إيران بالضرورة على التأثير بفاعلية على حركة التفاعلات السياسية الداخلية فى العراق، فى حالة ما إذا أتيحت لشيعة العراق فرصة المشاركة فى شئون الحكم على نحو يتناسب مع وزنهم السكانى الكبير.

غير أن هذه المكاسب الإيرانية تظل مقيدة باعتبارات عديدة، يأتى فى مقدمتها أن إيران أصبحت مستهدفة بقوة من جانب الولايات المتحدة. وتحرص الإدارة الأمريكية على حرمان إيران من تحقيق أى مكاسب استراتيجية من وراء الإطاحة بنظام صدام حسين، كما تسعى أيضاً إلى تكثيف ضغوطها السياسية والعسكرية والاقتصادية على إيران والتضييق عليها باعتبارها الهدف القادم فى لائحة الاستهداف الأمريكى، مما يعنى أن التهديد الأمريكى لإيران يحرمها من الاستفادة من أى مكاسب استراتيجية ناجمة عن التحولات السياسية العاصفة فى العراق.

٤. الاستهداف الأمريكى ـ الإسرائيلى لسوريا

ينطوى الاحتلال الأمريكى للعراق على مخاطر جسيمة بالنسبة للموقف الاستراتيجى السورى، حيث إن وجود قوات عسكرية أمريكية ضخمة على الحدود الشرقية لسوريا يمثل عنصراً ضاغطاً على السياسة السورية، حتى لو لم يكن وارداً قيام الولايات المتحدة بعمليات عسكرية كبيرة ضد سوريا، وإنما المتصور أن وجود قوات أمريكية فى العراق سوف يزيد من الضغوط الواقعة على كاهل سوريا، آخذاً فى الاعتبار أن العلاقات السورية ـ الأمريكية كانت تعانى بالفعل من تدهور مستمر منذ وصول إدارة جورج بوش إلى الحكم عموماً، ومنذ هجمات ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة خصوصاً، بسبب التحفظات الأمريكية على السياسة السورية بشأن عدة قضايا رئيسية، يأتى فى مقدمتها ما تصفه المصادر الأمريكية بـ "مساندة سوريا للإرهاب"، ممثلاً فى حزب الله وبعض المنظمات الفلسطينية، مثل حركة حماس وحركة الجهاد والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة والجبهة الديمقراطية وحركة فتح الانتفاضة، والوجود العسكرى السورى فى لبنان، وجمود عملية التسوية السورية ـ الإسرائيلية.

ويزيد ما سبق من احتمالات المواجهة العسكرية بين سوريا وإسرائيل، وذلك فى سياق محاولة حكومة آرييل شارون إعادة ترتيب الأوضاع فى الاتجاه الشمالى لإسرائيل، من خلال ضرب القدرة العسكرية السورية والقضاء تماماً على حزب الله فى الجنوب اللبنانى. وتشير العديد من المؤشرات إلى أن من المحتمل أن يزداد التحرش الإسرائيلى بسوريا فى فترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق.

لقد ظلت احتمالات نشوب حرب واسعة النطاق واردة بقوة بين سوريا وإسرائيل خلال السنوات القليلة الماضية، ولاسيما عقب وصول حزب الليكود إلى السلطة فى إسرائيل منذ فبراير ٢٠٠١، حيث تغذت هذه الاحتمالات بقوة على التوجهات العدوانية المعروفة لرئيس الحكومة الإسرائيلية آرييل شارون، وكذلك التوجهات المماثلة الموجودة لدى العديد من الأحزاب اليمينية والدينية المشاركة فى الائتلاف الحكومى الذى يرأسه شارون. وقد استندت احتمالات اندلاع الحرب بين سوريا وإسرائيل خلال

الفترة المذكورة على العديد من الدوافع، أبرزها رغبة حكومة شارون العارمة فى القضاء على القوة العسكرية السورية التى تمثل من وجهة النظر الإسرائيلية المصدر الرئيسى لتحدى إسرائيل، بالنظر إلى انهيار عملية التسوية السورية - الإسرائيلية، بالإضافة إلى محاولة وقف الدعم السورى المزعوم لحزب الله، علاوة على القلق الإسرائيلى من العلاقات الاستراتيجية القائمة بين سوريا وإيران، والتى يخشى الإسرائيليون من أن تكون هذه العلاقات موجهة ضدهم، بالإضافة إلى رغبة حكومة إسرائيل فى تصفية القضية الفلسطينية، ومحاولة حكومة شارون إبعاد الانتباه الدولى والإقليمى عن الانتفاضة الفلسطينية. وأخيراً، فإن العديد من التحليلات يشير إلى أن آرييل شارون يرغب بقوة فى خوض الحرب مع سوريا، استناداً إلى اعتقاده بأن الجيش الإسرائيلى يستطيع أن يثبت وجوده وقوته فى معارك تقليدية كبيرة، على غرار تلك التى يمكن أن يخوضها مع سوريا، بينما يصعب عليه ذلك فى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، التى استنزفت قوة الجيش الإسرائيلى، أو فى حرب اجتياح للمدن، كما يمكن أن يحدث فى حالة غزوه للبنان.

وعقب هجمات سبتمبر فى الولايات المتحدة، سعت حكومة شارون بكافة الطرق إلى استعداء إدارة جورج بوش بكافة الطرق ضد سوريا، استناداً إلى الدعم السورى لحزب الله اللبنانى، الذى صنفته الإدارة الأمريكية ضمن الجماعات الإرهابية، كما أضافت حكومة شارون سبباً جديداً لهذا الاستعداء من خلال محاولتها إلصاق التهمة لسوريا بإخفاء أسلحة دمار شامل عراقية جرى تهريبها من العراق، ونشرها فى الأراضى السورية، بعيداً عن فرق التفتيش الدولية العاملة فى العراق. وقد جاءت هذه الاتهامات فى تصريحات أدلى بها آرييل شارون فى أواخر عام ٢٠٠٢ أثناء مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلى، صرح خلالها بأن لديه معلومات لم تتأكد بعد، تفيد بأن العراق هرب فى الآونة الأخيرة أسلحة كيميائية وبيولوجية إلى سوريا، وذلك للحيلولة دون اكتشافها من قبل مفتشى الأمم المتحدة. وقد نفت سوريا هذه الاتهامات الإسرائيلية بشدة، واعتبرتها محاولة من جانب إسرائيل للتحرش بسوريا، واستعداء الولايات المتحدة ضدها.

وفى الوقت نفسه، بدأت الحكومة الإسرائيلية فى شن حملات دعائية مكثفة ضد سوريا، بهدف تهيئة الأجواء العالمية لضربها. وارتكزت هذه الدعاية على أن سوريا لم تعد تكتفى بالدعم غير المباشر لحزب الله، وأنها بدأت فى القيام بتقديم الدعم المباشر لحزب الله من خلال تزويده بالأسلحة، بما فى ذلك تزويده بصواريخ يصل مداها إلى حوالى ١١ كيلومتراً، وتوفر التدريب والدراسة لعناصر الحزب، بالإضافة إلى استمرارها فى السماح بوصول الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله عن طريق سوريا.

وطيلة عام ٢٠٠٢، ظل كبار المسئولين العسكريين الإسرائيليين يعلنون صراحة أن الحرب مع سوريا واقعة لا محالة، وأن هذه الحرب قد بدأت عملياً، ولاسيما من حيث بدء الاستعدادات الخاصة بهذه الحرب على الجانبين، ولكنهم أشاروا إلى أن الجانب العسكرى الميدانى فى هذه الحرب يعتبر مسألة وقت لا أكثر. ولم يكن واضحاً ما إذا كانت التسريبات التى أطلقها الجيش الإسرائيلى فى هذا الشأن تهدف إلى مجرد تخويف سوريا وتهديدها بشكل مبطن، أم العمل بالفعل على الدخول فى حرب فعلية معها.

ومن خلال التسريبات التى أطلقها المسئولون العسكريون الإسرائيليون، بدا واضحاً أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أعدت الخطط العسكرية الخاصة بضرب سوريا منذ عدة سنوات، ولكن كان يتم تعديلها بصورة دورية طبقاً لتطورات الموقف فى كل مرحلة، وكان آخر تعديل لهذه الخطط قد تم فى أوائل عام ٢٠٠٢، كما أشارت التسريبات الصحفية إلى أن الجيش الإسرائيلى كان قد استعد لتنفيذ هذه الخطط فى منتصف مارس ٢٠٠٢، رداً على العملية الفدائية الفلسطينية التى كانت قد وقعت فى شمال إسرائيل، على مقربة من الحدود اللبنانية، التى قام خلالها مسلح فلسطينى بإطلاق الرصاص على عدد من السيارات العسكرية والمدنية الإسرائيلية، وقتل خلال العملية ٧ إسرائيليين. وقد اعتبرت الحكومة الإسرائيلية سوريا مسئولة عن هذه العملية نظراً لما تردد من أن منفذ تلك العملية كان قد تسلل من لبنان أو أنه عضو فى حزب الله اللبنانى. وكانت الخطط الانتقامية الإسرائيلية تشتمل على ضرب أهداف داخل سوريا، دون الاقتصار فقط فى لبنان، إلا أن الولايات المتحدة وفرنسا تدخلتا لوقف تنفيذ هذه الخطط الإسرائيلية، ومنعتا نشوب الحرب بين الجانبين السورى والإسرائيلى.

وقد ارتكزت تقديرات المسئولين العسكريين الإسرائيليين على أنه بالرغم من أن الاعتبارات السياسية تدخلت لمنع نشوب الحرب مع سوريا فى تلك الفترة، فإن فكرة ضرب سوريا أصبحت مسيطرة على فكر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالكامل. وقد أشار رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الجنرال أهارون زئيفى فركش فى شهادة أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست الإسرائيلى فى يونيو ٢٠٠٢ إلى أن الحرب كانت قريبة جداً، لكن القيادة السياسية منعتها، إلا أن هذا المنع كان مؤقتاً، وسوف يكون خروجها إلى حيز التنفيذ مسألة وقت لا أكثر، حيث إن الديناميكية الداخلية لهذه الحرب باتت تعمل بقوة وفاعلية، وهو ما سوف يؤدى بالتالى إلى انفجارها الحتمى بين الجانبين.

وبشكل عام، فإن التقديرات الإسرائيلية الخاصة بإمكانية شن الحرب على سوريا ارتكزت على اعتبارات محددة سياسياً وعسكرياً، يأتى فى مقدمتها متغيرين بالغى الأهمية، على النحو التالى:

١ - التفوق العسكرى الإسرائيلى، حيث يزعم كبار المسئولين العسكريين الإسرائيليين أن الأسلحة ومعدات القتال الرئيسية المتاحة لدى الجيش السورى أصبحت متخلفة فى معظمها، وأن هناك هوة متزايدة وآخذة فى الاتساع بين مستوى الأسلحة والمعدات الموجودة لدى الجيش السورى وبين مستوى الأسلحة الإسرائيلية. وبالتالى، فإن من الأفضل لإسرائيل من وجهة نظرهم استغلال هذا التفوق الآن للهجوم على سوريا. وقد عمل كبار القادة العسكريين الإسرائيليين على الترويج لهذه الفكرة فى وسائل الإعلام الإسرائيلية، بما فى ذلك الجنرال بينى جنتس قائد المنطقة الشمالية الإسرائيلية.

٢ - إن الحملة الأمريكية ضد ما يسمى بـ "الإرهاب" توفر فرصاً مثالية أمام إسرائيل لضرب سوريا، اعتماداً على أن إدارة جورج بوش لن تعترض على قيام الجيش الإسرائيلى بالهجوم على سوريا، لأن هذه الإدارة تتحفظ بشدة على الدعم السورى لما تصفه الإدارة الأمريكية التنظيمات الإرهابية.

وقد تراوحت السيناريوهات الإسرائيلية المطروحة لضرب سوريا ما بين الحرب واسعة النطاق والحرب المحدودة. فالحرب الواسعة تقوم على الهجوم الإسرائيلى الشامل على الأهداف السورية فى لبنان، وداخل سوريا ذاتها، على نحو ما كان وارداً حدوثه فى منتصف مارس ٢٠٠٢، كما سبق أن ذكرنا، فى حين أن سيناريو الحرب المحدودة كان قد طُرح من جانب بعض القادة العسكريين، وبالذات قائد المنطقة الشمالية الجنرال جنتس، الذى دعا إلى تنفيذ خطة تقوم على الرد المحدود على أى عمليات عسكرية تشهدها المناطق الشمالية. فإذا قصف حزب الله بلدة معينة أو مستوطنة معينة فى شمال إسرائيل، تقوم القوات الإسرائيلية باجتياح البلدات المقابلة لها فى الجنوب اللبنانى، اعتقاداً منهم أن هذه الخطة سوف تؤدى إلى وقف عمليات القصف التى تتعرض لها المناطق الشمالية الإسرائيلية.

وقد زعم شارون وكبار مساعديه أن إسرائيل ترغب فى ضرب سوريا كمساهمة منها فى الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، كما زعموا أن الإدارة الأمريكية كانت دائماً على اطلاع دقيق بالخطط الإسرائيلية لضرب سوريا، حيث قام الجنرال موشيه يعلون رئيس الأركان الإسرائيلى بزيارة للولايات المتحدة فى مايو ٢٠٠٢، أى قبل توليه منصبه بأسابيع قليلة، وناقش مع المسئولين الأمريكيين مسألة ضرب سوريا، وترك لدى كبار المسئولين الأمريكيين الانطباع بأن الحرب مع سوريا أصبحت حتمية، وأن إسرائيل سوف تقوم بذلك مساهمة منها فى الحرب الأمريكية ضد الإرهاب. وقد نجح التحريض الإسرائيلى للإدارة الأمريكية ضد سوريا بالفعل فى قيام الرئيس جورج بوش بالإشارة فى أحد خطبه فى يونيو ٢٠٠٢ إلى ضرورة قيام سوريا بإغلاق معسكرات التدريب الخاصة بالتنظيمات الإرهابية. ويزعم المسئولون الإسرائيليون أن

الإدارة الأمريكية تشترك فى التصورات والخطط الخاصة بالتعامل مع سوريا، وأنها لم تعترض على الخطط الإسرائيلية فى هذا الشأن.

وبشكل عام، فقد بدا واضحاً أن إسرائيل تسعى إلى ربط أى تحركات تقوم بها ضد سوريا بالحرب الأمريكية على العراق، بمعنى أن قيام الولايات المتحدة بالإطاحة بنظام حكم صدام حسين فى العراق، فإن ذلك يعطى إسرائيل الفرصة لتوجيه ضربات عسكرية شاملة ليس فقط ضد حزب الله، ولكن أيضاً ضد الوجود العسكرى السورى فى لبنان، وكذلك ضد أهداف فى سوريا ذاتها.

فى ظل هذه المتغيرات، فإن الحرب الأمريكية على العراق أضافت المزيد من عوامل التوتر والتصعيد إلى التفاعلات السورية ـ الأمريكية، حيث تبنت سوريا موقفاً داعماً لموقف نظام صدام حسين، وسمحت بتدفق مئات أو آلاف المتطوعين السوريين والعرب إلى العراق للمشاركة فى مواجهة قوات التحالف الأمريكى ـ البريطانى، كما سمحت بدخول بعض كبار مسئولى نظام صدام حسين إلى الأراضى السورية، هرباً من القوات الأمريكية. ولذلك، فإنه بمجرد سقوط بغداد، صعدت الإدارة الأمريكية خطابها السياسى بصورة مكثفة تجاه سوريا، كما دخلت إسرائيل على الخط من خلال تحديدها لقائمة مطالب طلبت من الإدارة الأمريكية إبلاغها للحكومة السورية للالتزام بها، مما كان يحمل مخاطر أن تبادر الولايات المتحدة بالعمل العسكرى ضد سوريا. وعلى الرغم من أن حدة التصعيد بين الجانبين السورى والأمريكى هدأت بدرجة كبيرة عقب زيارة وزير الخارجية الأمريكى كولن باول لسوريا، ومطالبته للحكومة السورية بتنفيذ عدد من الإجراءات، وقيام سوريا بالفعل بتنفيذ بعض هذه المطالب الأمريكية، فإن ذلك كله لا ينفى أن احتمالات التصعيد والتوتر تظل قائمة بقوة فيما بين الجانبين السورى والأمريكى، لاسيما وأن الحكومة السورية سوف تجد صعوبة بالغة فى الاستجابة لبعض المطالب الأمريكية، لاسيما مطالبة إدارة بوش بسحب الجيش السورى من لبنان ووقف الدعم السورى لحزب الله.

٥. احتمالات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران

تصنف إدارة بوش إيران كواحدة من دول ما يسمى بـ "محور الشر"، حيث شهدت العلاقات بين الجانبين توترا مزمناً منذ قيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٨، بسبب تحفظ الولايات المتحدة على العديد من عناصر السياسة الإيرانية. وفى الوقت الحالى، تشعر الولايات المتحدة، ومعها إسرائيل، بقدر هائل من القلق تجاه البرنامج النووى الإيرانى، وتعتبرانه محاولة من إيران لامتلاك السلاح النووى، كما تتحفظان بشدة على الموقف الإيرانى المناوئ لعملية التسوية العربية ـ الإسرائيلية، بل وموقفها الرافض لوجود دولة إسرائيل أصلاً.

غير أن الطابع العام للسياسة الإيرانية فى فترة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر تميز بالحرص الواضح على تفادى التصادم مع الولايات المتحدة، سعياً إلى الخروج من دائرة الاستهداف الأمريكى المحتمل. ولذلك، فقد ساعدت إيران الولايات المتحدة فى حربها ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة فى أفغانستان، إلا إن ذلك لم يؤدِ إلى تحسن العلاقات بين الجانبين. واشتكت إيران من أن مكافأة الولايات المتحدة لها على دورها فى حرب أفغانستان كان جمعها مع كوريا الشمالية والعراق على قائمة ما يسمى بـ "محور الشر".

وأثناء الحرب الأمريكية على العراق، أبدت إيران تعاوناً غير مباشر مع الولايات المتحدة، حيث أغلقت حدودها فى وجه مجموعة أنصار الإسلام، كما أنها لم تحرك ساكناً تجاه انتهاكات المقاتلات الأمريكية للمجال الجوى الإيرانى، بل إن إيران لم تحتج كثيراً على الصواريخ الأمريكية التى وقعت عن طريق الخطأ فى أراضيها، كما بدت إيران عموماً مؤيدة ضمنياً للإطاحة بنظام عدوها اللدود صدام حسين. وفى فترة ما بعد الحرب، امتنعت إيران عن التدخل فى شئون العراق، خوفاً من رد الفعل الأمريكى، إلا أن ذلك كله لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران عقب الحرب بإثارة القلاقل فى أوساط شيعة العراق، وتحريضهم ضد الولايات المتحدة.

وفى الوقت نفسه، تتهم الولايات المتحدة إيران بأنها أزادت وسرعت من عمليات البناء والتطوير فى برنامجها النووى، سعياً إلى امتلاك السلاح النووى فى أقرب فترة ممكنة، وذلك منذ أواخر العام الماضى، حيث تتهم الولايات المتحدة إيران بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين فى منطقتى آراك وناتنز، من أجل إنتاج يورانيوم على درجة عالية من التخصيب، تمهيداً لصنع الأسلحة النووية.

وقد تمحورت هذه الاتهامات على أن إيران كانت تقوم بإنشاء مصنع كبير لتنفيذ عمليات فصل الجسيمات عن اليورانيوم، ثم تخصيبها، وأن الموقع الجديد فى مدينة ناتنز يضم شبكة صغيرة تضم مئات من معدات الطرد المركزى لتخصيب اليورانيوم، والتى تعمل بغاز هكسافلورايد اليورانيوم، والجاهزة لإنتاج اليورانيوم المخصب، بالإضافة إلى التأكيد على أن إيران لديها المكونات اللازمة التى تتيح لها إنتاج وتركيب عدد كبير من أجهزة الطرد المركزى الإضافية، وذلك استناداً إلى أن من غير الممكن أن تكون إيران قد قامت ببناء هذه المنشأة الكبيرة الخاصة بعمليات الطرد المركزى بدون أن تكون قد اختبرت أولاً بعضها فى مواقع سرية أخرى لم يتم إبلاغ الوكالة الدولية بها [١١].

وفى ضوء هذه الاعتبارات، يخلص المسئولون الأمريكيون إلى أن البرنامج النووى الإيرانى يعتبر أكثر تقدماً بكثير مما كان متصوراً من قبل. ويتبنى المسئولون

الأمريكيون سيناريو افتراضياً عن البرنامج النووى الإيرانى يقوم على أن إيران تسعى أولاً إلى استخراج اليورانيوم من أراضيها أو شرائه من الخارج، ثم يؤخذ هذا اليورانيوم إلى موقع أصفهان، حيث سيتم تحويله إلى وقود، أى غاز يورانيوم الكلوريد الثمانى. ويتم بعد ذلك نقل هذا الوقود إما إلى موقع فى مدينة ناتنز أو ربما إلى مفاعلات نووية سرية أخرى، أى أن الغرض هو معالجة اليورانيوم وتخصيبه إلى درجة تجعله مناسباً للاستخدام فى صنع الأسلحة النووية. وقد وجد المسئولون الأمريكيون أن المعلومات التى كشفها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أثناء زيارتهم لإيران فى فبراير ٢٠٠٣، تشير إلى أن إيران تتقدم بسرعة فى مجال امتلاك السلاح النووى، وأنها قد قطعت خطوات مهمة فى مجال الطرد المركزى.

وقد حاولت الإدارة الأمريكية أن تستصدر قراراً من مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى اجتماعه فى يوليو ٢٠٠٣، بإحالة ملف البرنامج النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن الدولى، استناداً إلى أن "إيران قد خالفت التزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووى"، وهو الأمر الذى كان يمكن حال حدوثه أن يمثل تصعيداً بالغ الخطورة فى التعامل الأمريكى والدولى مع هذا البرنامج، بما يطرح إمكانية إعادة تطبيق التجربة العراقية مع إيران. ومع أن البيان الصادر عن هذا الاجتماع قد أعرب عن القلق من تطورات البرنامج النووى الإيرانى، فإن هذا البيان الصادر لم يتجاوب مع المطلب الأمريكى المذكور. ويقتصر موقف الوكالة على مطالبة إيران بقوة بالتوقيع على ما يعرف بـ "البروتوكول الإضافى"، الملحق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والذى يسمح للوكالة بمتابعة البرامج النووية للدول الموقعة عن قرب، سواء بعمليات المراقبة المستمرة أو بعمليات تفتيش مفاجئة.

وعلى أية حال، فإنه يظل من غير المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد إيران، نظراً للتكاليف العسكرية والبشرية والسياسية العالية لمثل هذه العمليات، بل من المتوقع أن تركز السياسة الأمريكية على تكثيف الضغوط السياسية على إيران، سعياً بصفة خاصة إلى تقوية موقف التيار الإصلاحى داخل إيران، وهو التيار الساعى إلى بناء علاقات أقوى مع الولايات المتحدة والغرب.

٦. المكاسب الاستراتيجية الإسرائيلية

تعتبر إسرائيل الرابح الأكبر من الحرب الأمريكية على العراق، حيث كانت إسرائيل شريكاً استراتيجياً رئيسياً للولايات المتحدة فى هذه الحرب، ونشأت أثناء هذه الحرب درجة من التنسيق الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلدين. وقد حقق الاحتلال الأمريكى للعراق مكاسب شديدة الأهمية

لإسرائيل، يأتى فى مقدمتها خروج العراق كدولة عربية قوية عسكرياً من دائرة الحرب مع إسرائيل، وفقدان سوريا عمقاً استراتيجياً مهماً لها فى الصراع مع إسرائيل، رغم الخلاف الإيديولوجى العنيف بين العراق وسوريا. ويرى الإسرائيليون فى هذه التطورات تحولاً جوهرياً فى توازن القوى الإقليمى فى الشرق الأوسط، لصالح إسرائيل، كما يرون أن سقوط بغداد يمثل ضربة قاصمة إضافية للتيار القومى العربى، الذى بات يعانى أزمة شديدة، وهو ما يصب فى صالح تقوية تيار الاهتمام بالمصلحة الوطنية لكل دولة عربية على حدة، مما يزيد من تقوقع كل دولة عربية على ذاتها، وانصرافها عن القضايا القومية الكبرى، وفى مقدمتها الصراع مع إسرائيل [١٢].

ويرى الكثيرون من السياسيين الإسرائيليين أن الولايات المتحدة لن تمارس أى ضغوط جدية على إسرائيل فيما يتعلق بعملية التسوية مع الفلسطينيين، بل إنها على العكس سوف تشركها فى كل شيء بالنسبة لكافة الترتيبات الإقليمية المتعلقة بما بعد الحرب على العراق. أما فيما يتعلق بالدور الأوروبى فى عملية التسوية العربية - الإسرائيلية، فقد وجدت إسرائيل فى المعارضة الفرنسية - الألمانية - الروسية للحرب الأمريكية على العراق مكسباً كبيراً لها، لأن الانتصار الأمريكى فى هذه الحرب، وضعف الموقف الأوروبى، يعنى بالتالى إضعاف التأثير الأوروبى على منطقة الشرق الأوسط عموما، وعلى صعيد عملية التسوية العربية - الإسرائيلية خصوصا، استنادا إلى أن الولايات المتحدة لن تقبل بدور أوروبى فاعل فى عملية التسوية عقب التباين الشديد فى مواقف الجانبين بشأن الحرب على العراق [١٣].

وفى هذا السياق، يتمثل المكسب الإسرائيلى من الحرب الأمريكية على العراق فى ازدياد الفرص الإسرائيلية لفرض نمط التسوية الإسرائيلية على الفلسطينيين تحديدا، حيث يرتبط مستقبل عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ارتباطا وثيقا بالحرب الأمريكية على العراق، وكان هذا الارتباط واضحا بقوة فى تصريحات الرئيس جورج بوش وكبار مساعديه، وأيضا فى مقولات تيار اليمين المحافظ المهيمن على سياسة الإدارة الأمريكية. ولعل التصريح الأكثر وضوحا على هذا الارتباط من جانب الرئيس الأمريكى جورج بوش كان ذلك الذى ألقاه فى خطابه أمام معهد (أميركان انتربرايز)، والذى قال فيه إن نجاح الولايات المتحدة فى العراق "من شأنه أن يؤدى لبدء مرحلة جديدة فى إحلال السلام فى الشرق الأوسط".

هذه المرحلة الجديدة التى أشار إليها جورج بوش سوف تكون مختلفة عما سبقها، ولن تتوافق بالضرورة مع الطموحات والآمال الفلسطينية والعربية، بل إنها على العكس من ذلك سوف تكون تكريسا للعدوان الإسرائيلى والهيمنة الأمريكية. فوفقا لتصريحات ومواقف بعض كبار المسئولين الأمريكيين ورموز تيار اليمين المحافظ فى الولايات المتحدة، وهو التيار الذى يعتبر من أكثر التيارات السياسية الأمريكية دعما

لمنهج الليكود الإسرائيلى، فإن الإطاحة بنظام صدام حسين يفتح الباب أمام سلسلة من التحولات الجذرية فى منطقة الشرق الأوسط، بما يتيح بعد ذلك الانتقال إلى المسألة الفلسطينية على أسس جديدة تماماً، على نحو ينهى الصراع العربى ـ الإسرائيلى تماماً لصالح إسرائيل، مع إجبار الفلسطينيين على الرضوخ لكل مطالب الليكود الإسرائيلى.

٧. الولايات المتحدة وإعادة تثمين القيمة الاستراتيجية لدول المنطقة

شرعت وزارة الدفاع الأمريكية فى تنفيذ عملية ضخمة لإعادة نشر القوات الأمريكية فى العالم، فى فترة ما بعد حرب العراق. وترتبط هذه الخطة ـ فى جانب رئيسى منها ـ بمتطلبات استراتيجية العمل الوقائى الجديدة. وتركز عملية إعادة الانتشار على وضع القوات الأمريكية بحيث تكون قريبة من المناطق التى يحتمل أن تتدخل فيها الولايات المتحدة مستقبلاً، ولاسيما الدول غير المستقرة فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، والتى تنظر إليها الإدارة الأمريكية باعتبارها مناطق تفريخ للإرهابيين [١٤]. وفى هذا السياق، تتسم خطط إعادة انتشار القوات الأمريكية بالضخامة لدرجة أن مساعد وزير الدفاع الأمريكى دوجلاس فيث وصف هذه الخطة بأنها ستتضمن تحريك كل شىء من مكانه، ولن يبقى هناك مكان فى العالم على ما كان عليه فى السابق. وهناك العديد من الدول التى أعلنت صراحة رغبتها فى استضافة قوات عسكرية أمريكية على أراضيها، مثل فيتنام واستراليا وسنغافورة وبعض دول منطقة آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، وذلك إما طمعاً فى الفوائد الاقتصادية المترتبة على ذلك، أو لتعزيز روابطها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة [١٥].

وترتكز عملية إعادة انتشار القوات الأمريكية حول العالم على التراجع عن منهج بناء القواعد العسكرية الضخمة ذات الحشد الهائل من القوات، على غرار القواعد العسكرية الأمريكية فى غرب أوروبا التى أقيمت أثناء الحرب الباردة، وبالذات فى ألمانيا، إلى منهج القواعد العسكرية الصغيرة محدودة الحجم التى يمكن أن تستخدم كقواعد انطلاق نحو المناطق الساخنة فى العالم. وتخطط وزارة الدفاع الأمريكية لاستخدام قواعدها الجديدة، المزمع إنشاؤها فى آسيا وأوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا كمنصات انطلاق لقواتها العسكرية للتحرك السريع والسرى إلى مناطق النزاع القريبة منها. وتطرح وزارة الدفاع الأمريكية بصفة خاصة مشروع إقامة قواعد صغيرة الحجم فى أوروبا الشرقية، يمكن استخدامها لتحريك القوات الأمريكية بشكل أسرع إلى مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

فى هذا الإطار، يقوم التخطيط الاستراتيجى الأمريكى على تحويل العراق إلى قاعدة إقليمية محورية للوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة، حيث تركز الولايات المتحدة على ربط عراق ما بعد صدام حسين بالاستراتيجية العسكرية الأمريكية فى

الشرق الأوسط، فقد بدأت وزارة الدفاع الأمريكية فى الاستفادة من البيئة الاستراتيجية الجديدة التى نشأت فى الشرق الأوسط عقب الإطاحة بنظام صدام حسين، من أجل إجراء مراجعة واسعة للوجود العسكرى الأمريكى فى مختلف أرجاء المنطقة، بما فى ذلك مراجعة الوجود العسكرى الأمريكى فى دول الخليج. وقد جرى بالفعل البدء فى الإعلان عن التوجهات الجديدة فى السياسة العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط بصورة تدريجية منذ أواخر أبريل ٢٠٠٣، حينما بدأت وزارة الدفاع الأمريكية فى تسريب معلومات عن اعتزامها إقامة أربع قواعد عسكرية فى العراق، بما يتيح للولايات المتحدة الوجود عسكريا فى كل المناطق المهمة فى العراق. وسوف تتوقف إمكانية إبرام اتفاق لتنظيم هذا الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق على طبيعة السلطة العراقية التى سوف تتولى الحكم فى بغداد فى فترة ما بعد صدام حسين. فإذا كانت هذه السلطة ترتبط بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة، فإن ذلك سوف يتيح للإدارة الأمريكية إبرام اتفاقات عسكرية طويلة الأمد مع السلطة الجديدة. وتتوزع القواعد الأمريكية المعلن عنها فيما بين قاعدة فى مطار بغداد فى الوسط، وقاعدة الطليل الجوية بالقرب من الناصرية فى الجنوب، وقاعدة جوية يطلق عليه اسم (اتش١) فى منطقة الرطبة فى الغرب، وقاعدة باشور فى الشمال. ولم توضح التقارير الأمريكية المنشورة ما إذا كان الغرض من هذه القواعد سوف يتمثل فى الوجود العسكرى الأمريكى الدائم فى تلك المناطق، أم أنه سوف يقتصر على الأغراض اللوجستية، مثل التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية فى تلك القواعد.

وتعتبر مسألة الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق بمثابة الركيزة الأساسية فى الاستراتيجية الأمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع الاستراتيجية فى المنطقة الممتدة عبر الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط، وصولا إلى المحيط الهندى. ففى إطار عملية إعادة الترتيب هذه، سوف يكون العراق بمثابة موطئ القدم الرئيسية للولايات المتحدة فى قلب تلك المنطقة، وسوف يحقق ذلك للولايات المتحدة أهدافا متنوعة، أبرزها محاصرة سوريا وإيران، حيث إن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق سوف يترك آثارا واضحة عبر الحدود السورية، كما أن التزاوج بين الوجود الأمريكى فى كل من أفغانستان والعراق سوف يجعل إيران محاطة بشبكة محكمة من القواعد العسكرية الأمريكية من ناحيتى الجنوب والغرب.

وفى الوقت نفسه، فإن الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق سوف يتيح للولايات المتحدة تقليص وجودها العسكرى فى السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان وتركيا، حيث إن هذا الوجود ارتبط فى الأصل بالتصدى لأى تهديدات محتملة من جانب العراق. ويؤكد المسئولون الأمريكيون على أن الوجود العسكرى الأمريكى الضخم فى منطقة الخليج منذ عام ١٩٩١ كان يهدف إلى تقييد حركة صدام داخل

العراق وخارجها، بحيث لا يستطيع أن يهاجم المنشقين على نظامه فى الداخل من ناحية، كما لا يستطيع أن يمارس تهديداً على السعودية والكويت من ناحية أخرى. ويعنى ذلك أن الإطاحة بنظام صدام حسين ساعد الإدارة الأمريكية فى تقليل حاجتها إلى وضع قوات عسكرية كبيرة على أهبة الاستعداد فى المنطقة، ولاسيما أن الوجود العسكرى الأمريكى فى دول مجلس التعاون الخليجى وتركيا يثير حساسيات سياسية كبيرة فى المنطقة.

ولذلك، ارتكزت السياسة الأمريكية فى فترة ما بعد صدام حسين على تبنى سياسة جديدة تجاه منطقة الخليج، تقيم على إعادة تقييم علاقاتها وروابطها الاستراتيجية مع دول المنطقة، وتغيير مناطق الوجود العسكرى الأمريكى، عبر إعطاء ثقل أكبر للوجود العسكرى الأمريكى فى العراق [١٦]. وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية بالفعل منذ أواخر إبريل ٢٠٠٣ اعتزامها إنهاء عملياتها فى قاعدة الأمير سلطان الجوية فى السعودية، حيث كانت تلك العمليات تركز فى الأساس على مراقبة منطقة الحظر الجوى فى جنوب العراق، وهو الأمر الذى انتهى بالإطاحة بنظام صدام حسين، مما سوف يجعل الولايات المتحدة تكتفى بترك عدد قليل من الكوادر العسكرية الأمريكية هناك، كما أعلنت اعتزامها سحب معظم الطائرات والوحدات العسكرية الموجودة فى قطر وعمان. وفى الكويت، من المتوقع أن تبقى القوات الأمريكية على الأسلحة والمعدات المخزونة فى مستودعات هناك، فى حين أن من المتوقع أن يغادر الكويت اللواء التابع للقوات البرية الأمريكية، الذى كان موجودا فى الأراضى الكويتية منذ أوائل عام ١٩٩١، مع الإبقاء على عدد صغير من القوات الأمريكية.

ومن ثم، فإنه بينما كانت الولايات المتحدة تحتفظ قبل بدء الحشد العسكرى الخاص بالحرب على العراق بما يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ ألف عسكرى أمريكى فى المنطقة بصورة دائمة، بالإضافة إلى حوالى ٢٠٠ طائرة قتالية فى الخليج وتركيا ووسط آسيا والمياه المحيطة بالعراق، فإن تنفيذ خطط خفض القوات الأمريكية فى المنطقة فى فترة ما بعد صدام حسين سوف يقلل هذه القوات إلى حوالى ١٢ ألف عسكرى، وحوالى ١٠٠ طائرة قتالية خلال سنة واحدة عقب انتهاء الحرب على العراق. وسوف يقتصر عمل هذه القوات على مواصلة التدريبات مع جيوش دول المنطقة، والحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على تحريك قواتها وحشدها فى حالات الأزمات. غير أن هذه الخطط لن تؤثر من ناحية أخرى على وجود القوات الأمريكية فى العراق، التى تقدر بحوالى ١٦٠ ألف عسكرى، حيث تعتزم وزارة الدفاع الأمريكية الإبقاء على عدد كبير من هذه القوات فى العراق لما لا يقل عن سنة أو ربما أكثر.

٨. مستقبل الحرب الأمريكية على الإرهاب

سعت الإدارة الأمريكية بكافة الطرق إلى الترويج لمقولة أن حربها على العراق كانت تندرج فى إطار الحرب على الإرهاب، من أجل القضاء على قدرات نظام صدام حسين المزعومة من أسلحة الدمار الشامل، والحيلولة دون وصولها إلى الجماعات الإرهابية التى كان يمكن أن تستخدمها فى تنفيذ هجمات جديدة مدمرة ضد الولايات المتحدة. فمن المعروف أن هجمات سبتمبر كانت قد أزادت من حدة المخاوف الأمريكية من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل على الساحة الدولية عموماً، ولدى نظم مناوئة ومعادية مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية خصوصاً، كما رأت إدارة بوش أن تلك الأسلحة تمثل خطورة متزايدة على الأمن القومى الأمريكى عقب هجمات ١١ سبتمبر، لأن الولايات المتحدة يمكن أن تتعرض مستقبلاً لهجمات إرهابية بأسلحة الدمار الشامل، سواء عن طريق الصواريخ الباليستية أو عن طريق أية وسائل أخرى للإيصال. وقد ازدادت هذه المخاوف الأمريكية فى ضوء الروايات العديدة التى تحدثت عن قيام نظام صدام حسين بإعادة بناء أسلحة الدمار الشامل، والتى لم يثبت صحة أى منها على الإطلاق.

هذه المخاوف شكلت بدورها الركيزة الأساسية لمزاعم صقور إدارة بوش، التى انطلقت من أنه حتى لو لم تكن هناك أى صلة لنظام صدام حسين بتنظيم القاعدة، فإن امتلاك هذا النظام لأسلحة دمار شامل، حسب مزاعمهم، يعنى إمكانية وصول هذه الأسلحة إلى إرهابيين آخرين فى المستقبل، واستخدامها فى تنفيذ هجمات مدمرة ضد الولايات المتحدة، أو حتى استخدامها بصورة مباشرة من جانب نظام صدام حسين ضد الولايات المتحدة، مما يعنى من وجهة نظرهم أنه إذا وقعت هجمات مماثلة لهجمات سبتمبر فى الولايات المتحدة باستخدام أسلحة دمار شامل، فإن ذلك يمكن أن يتسبب فى سقوط مئات الآلاف من الضحايا الأمريكيين، وليس فقط ثلاثة آلاف ضحية، كما حدث فى هجمات ١١ سبتمبر.

ومع ذلك، فإن المسئولين الأمريكيين كانوا يتوقعون بصورة مسبقة أن الحرب على العراق سوف تتسبب على المدى القصير فى حدوث المزيد من العمليات الإرهابية ضد الأهداف الأمريكية والغربية على امتداد الساحة الدولية عموماً، وفى الدول العربية والإسلامية بصفة خاصة، فى إطار الإحباط والحنق الشديد على الاحتلال الأمريكى للعراق. وكان المتوقع أن تجىء هذه العمليات من جانب بقايا تنظيم القاعدة التى مازالت موجودة فى بعض الدول، أو من جانب بعض الجماعات المتطرفة التى تتعاطف مع تنظيم القاعدة، أو حتى من جانب بعض الناشطين المحليين المعارضين للسياسة الأمريكية. وبالفعل، وقعت بعض العمليات الإرهابية ضد المصالح الأمريكية والغربية

فى السعودية والمغرب فى مايو ٢٠٠٣، فيما كان انعكاساً مباشراً للاحتلال الأمريكى للعراق.

ومع أن المصادر الأمريكية كانت تتوقع وقوع هذه العمليات، بل وصدرت تحذيرات مسبقة بشأن هذه العمليات، فإن ذلك كله لا ينفى أن مجرد وقوع هذه العمليات يمثل فشلاً لجهود الإدارة الأمريكية على صعيد مكافحة الإرهاب، عقب عامين من المعركة الأمريكية الضارية ضد ما يسمى بـ "الإرهاب"، والتى وظفت الإدارة الأمريكية فيها كافة إمكاناتها السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية، وحصلت خلالها على مساعدات استخبارية مكثفة من معظم دول العالم، فيما يشير إلى أن المنهج الأمريكى فى التعامل مع الإرهاب تسبب فى تأجيجه، وليس فى احتوائه. وتسببت الحرب الأمريكية ضد العراق بصفة خاصة فى استفزاز مشاعر قطاعات واسعة من الشعوب العربية والإسلامية، بل وعلى امتداد الساحة العالمية، ليس بالضرورة دفاعاً عن نظام صدام حسين، وإنما اعتراضاً على تدمير العراق، واحتجاجاً على الاستخفاف الشديد بالقانون الدولى من جانب الإدارة الأمريكية وسعيها المستميت لفرض نفوذها وهيمنتها على الشئون العالمية.

٩. ما العمل ... ؟

تثير الحرب الأمريكية على العراق تساؤلات عديدة بشأن الكيفية التى يمكن أن تتعامل بها دول المنطقة مع احتمالات الاستهداف الأمريكى، عبر الاستفادة من دروس حرب العراق، لاسيما فى ظل ما هو واضح من أن الحرب على العراق تعتبر مجرد بداية فى خطة أمريكية طويلة لإعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً [١٧]. ومن أجل تنفيذ هذه الخطة، يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة لن تتردد فى إعادة استخدام قوتها العسكرية ضد دول أخرى فى المنطقة، يأتى فى مقدمتها - بصفة خاصة - كل من سوريا وإيران.

والواقع، أن تجربة حرب العراق تدل على أن هناك ثلاثة عناصر رئيسية متكاملة يجب أن تحكم إدارة الصراع من جانب القوى الإقليمية الصغيرة والمتوسطة فى حالة استهدافها من جانب الولايات المتحدة، وبالذات إيران وسوريا، وتتمثل هذه العناصر الثلاثة فى:

١ - المهارة السياسية والإلمام بقواعد العلاقات الدولية وموازين القوى، بهدف حرمان الإدارة الأمريكية من امتلاك الذرائع والمبررات السياسية والقانونية التى يمكن أن تتحجج بها للعدوان على أى دولة. والمقصود هنا بالتحديد هو ضرورة امتلاك المهارة السياسية والكفاءة الدبلوماسية لتفادى الدخول أصلاً فى مواجهة غير متكافئة مع قوة عظمى متوحشة. وتقدم التجربة العراقية درساً بالغ الأهمية هنا. فعلى الرغم مما

كان ثابتاً بجلاء من أن العراق لم يعد يملك أى قدرات فى مجال برامج أسلحة الدمار الشامل بعد أن تكفلت لجنة الأمم المتحدة الخاصة (اليونسكوم) والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتدمير هذه البرامج طيلة الفترة ما بين ١٩٩١ - ١٩٩٨، فإن القيادة العراقية لم تقم بالجهد الكافى لتفنيد الاتهامات والمزاعم الأمريكية والبريطانية بشأن استئناف العراق لهذه البرامج المحظورة خلال فترة ما بعد توقف عمليات التفتيش فى ديسمبر ١٩٩٨. وكان مكمن الخطأ هنا يتمثل فى أن العراق تسبب فى نشوب أزمات متلاحقة مع فرق التفتيش الدولية، ولم يكن يتعاون مع هذه الفرق إلا فى اللحظة الأخيرة قبل وصول هذه الأزمات إلى مرحلة الصراع المسلح، مما تسبب تدريجياً فى تقويض مصداقية القيادة العراقية، وإفساح المجال أمام الولايات المتحدة وبريطانيا لاتخاذ هذه المسألة ذريعة لضرب العراق، لاسيما خلال فترة توقف عمليات التفتيش خلال الفترة ما بين ديسمبر ١٩٩٨ - نوفمبر ٢٠٠٢، على الرغم من أن عمليات التفتيش التى جرت فى فترة ما قبل الحرب وبعدها أثبتت خلو العراق من هذه الأسلحة تماماً، مع ما انطوى عليه ذلك من فشل استخباراتى أمريكى فادح [١٨].

وفى فترة ما بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، أشار مسئولون عراقيون سابقون إلى أن صدام حسين كان يتصور أن الامتناع عن التعاون الكامل مع فرق التفتيش يزيد من شعبيته، ويمنحه صورة الزعيم المناضل الصامد فى وجه الضغوط الأمريكية والدولية، رغم ما انطوى عليه ذلك من تدمير مصداقيته خارجياً، وإعطاء الإدارات الأمريكية المختلفة فرصة مثالية لمواصلة فرض العقوبات الدولية على العراق، وصولاً إلى شن الحرب للإطاحة بنظام الحكم فى العراق بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل.

وفى المقابل، تقدم إيران نموذجاً مختلفاً تماماً فى التعامل مع الاستهداف الأمريكى لها. فقد ظلت إيران عرضة لهذا الاستهداف منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، بل إن من شبه المؤكد أن الولايات المتحدة كانت تبحث عن أية ذريعة لضرب إيران طيلة الفترة التالية على تلك الحرب، وحاولت مثلاً التذرع بمسئولية إيران عن العمليات الإرهابية التى تعرضت لها أهداف عسكرية أمريكية فى السعودية، لاسيما تفجيرات الخبر ١٩٩٦ والرياض ١٩٩٧، كما حاولت توجيه الاتهام لإيران بالعمل على امتلاك السلاح النووى.. وغير ذلك، إلا أن نظام الحكم الإيرانى كان حريصاً على عدم إعطاء الولايات المتحدة أية ذريعة للهجوم على إيران، سواء من خلال تقوية مقومات قوتها الشاملة عموما، والعسكرية خصوصاً، بما يساعدها على الصمود فى وجه أى تهديد محتمل من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وجعل تكلفة الصراع عالية بالنسبة لهما، أو من خلال إسراع الحكومة الإيرانية دائماً إلى نفى وتفنيد الاتهامات الأمريكية أو من خلال الاستقواء بقوى دولية كبرى، ولاسيما روسيا الاتحادية (التى تربطها علاقات اقتصادية وعسكرية وثيقة بإيران) والاتحاد الأوروبى

(الذى يعتبر شريكاً تجارياً رئيسياً لإيران)، بالإضافة إلى حرص إيران الشديد على توثيق علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي فى كافة المجالات، بما فى ذلك مجال التعاون الأمنى، حتى لا تفلح الولايات المتحدة فى استمالة هذه الدول للمشاركة معها فى أى عمل عسكرى ضد إيران، وهو ما ساعد إلى حد كبير على تفويت الفرصة على الإدارات الأمريكية المختلفة فى التسعينيات لضرب إيران.

ومن ثم، فإن التصدى السريع والمبكر للمزاعم الأمريكية تجاه أى دولة مستهدفة يعتبر مسألة حيوية، ومنذ فترة مبكرة فى تطور الأزمة. وعادة ما ترتكز السياسة الأمريكية فى إثارتها لأزمات مع الدول المناوئة على الزعم بانتهاك هذه الدولة لقواعد القانون الدولى، مثل انتهاك معاهدات دولية معينة تلتزم بها هذه الدولة، لاسيما معاهدة منع الانتشار النووى، أو قيام هذه الدولة بتهديد أمن وسلامة دولة أو دول أخرى مجاورة أو دعم ما يسمى بـ "الإرهاب". ومن ثم، فإن من الضرورى العمل بكل الطرق على إثبات عدم حدوث مثل هذا الانتهاك أصلاً، وامتلاك القدرة على مخاطبة الرأى العام العالمى وإقناعه بعدم صحة المزاعم الأمريكية، بما فى ذلك الرأى العام الأمريكى، مع ضرورة حشد التأييد والمساندة الدولية لموقف الدولة المعنية فى مواجهة الضغوط الأمريكية، ومنذ فترة مبكرة من تطور الأزمة، بحيث يكون الموقف الدولى الداعم أكثر فاعلية فى المراحل الأولى من الأزمة، وبما يساعد بصورة مبكرة على إجهاض أى خطط هجومية أمريكية لضرب الدولة المعنية.

٢ - تماسك الجبهة الداخلية، حيث إن صلابة وتماسك الجبهة الداخلية لأى دولة يعتبر مفتاحاً رئيسياً لصمودها فى مواجهة أى عدوان خارجي. ويعتبر هذه التماسك محصلة تراكمية للعديد من العوامل والمتغيرات، التى تساعد إما على التفاف الشعب بمختلف مكوناته حول قيادته أو إلى انهيار التأييد الشعبى لنظام الحكم وإضعاف قدرته على مواجهة العدوان الخارجى. ويأتى فى مقدمة هذه العوامل درجة الشرعية والرضا الشعبى على نظام الحكم، والتى ترتبط بدورها بدرجة النزاهة والشفافية واحترام حقوق الإنسان من جانب هذا النظام الحاكم، ومدي مساحة المشاركة السياسية المتاحة للتيارات السياسية فى هذا المجتمع.. وغير ذلك من العوامل التى تحكم مدى كفاءة نظام الحكم فى الدولة. وليس هناك من شك فى أن الانهيار السريع نسبياً لنظام حكم صدام حسين يعتبر نتاجاً لديكتاتوريته وطبيعته القمعية وانغلاقه الشديد، ضمن عوامل أخرى عديدة، والتى أدت إلى ضعف التأييد والمساندة الداخلية له، وعجزه الشديد عن اتخاذ القرارات السليمة، علاوة على فشله المستمر فى تصحيح أخطائه الكارثية، بل عجزه حتى عن إدراك مكمن الخطأ بالتحديد فى القرارات الصادرة عنه، وهو ما ظل بمثابة صفة لصيقة وملازمة لهذا النظام، حتى فى إدارته للحرب الأمريكية - البريطانية عليه[١٩].

ويقودنا ما سبق إلى نتيجة بالغة الأهمية وهى أن نظم الحكم القمعية الفاسدة فى العالم العربى لا تكتفى فقط بإذلال شعوبها ونهب ثرواتها وإضاعة فرص التنمية والتقدم منها، ولكنها تجعل هذه الشعوب أيضاً فريسة سهلة للاستعمار الخارجى، بل والمحزن أن قطاعات لا بأس بها من هذه الشعوب ربما تكون أكثر ترحيباً بالاحتلال الأجنبى باعتباره الوسيلة الوحيدة الممكنة للتخلص من جحيم الاستبداد الداخلى لنظم الحكم الوطنية، على نحو ما بدا واضحاً فى العراق، حينما رحبت قطاعات واسعة من الشعب العراقى بالاحتلال الأمريكى - البريطانى لتحقيق هدف الإطاحة بنظام صدام حسين.

ولكن المشكلة هنا أن الاحتلال الأجنبى يأتى حتماً لتحقيق أهدافه الخاصة، دون أن يعبأ إطلاقاً بمصالح شعوب الدول المعنية. ومن شبه المستحيل أن يحدث تطابق، أو حتى تقارب، بين مصالح الطرفين. فالاحتلال الأجنبى يهمه بصفة أساسية إعادة ترتيب الأوضاع السياسية فى الدولة المعنية بما يحقق مصالحه فى المستقبل المنظور، وبالذات من خلال تنصيب نظم حكم موالية له فى هذه الدولة، كما يهتم فى الوقت نفسه بتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية من وراء تدخله فى هذه الدولة أو تلك، حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة شعوب تلك الدول، مما يجعل من خيار التدخل الخارجى خياراً غير عقلانى وغير كريم لإحداث تغييرات سياسية داخلية فى الدول التى تعانى من استبداد نظم الحكم الوطنية بها.

٣ - استراتيجية إدارة الصراع المسلح مع الولايات المتحدة. مع أن الولايات المتحدة تتمتع بتفوق عسكرى كاسح، ليس فقط بالمقارنة مع الدول النامية، ولكن حتى بالمقارنة مع القوى الدولية الكبرى، ومع أن الولايات المتحدة عادة ما تنتقى أهدافها العسكرية من الدول الضعيفة التى تعجز عن الصمود بأى درجة فى وجه أى عمل عسكرى أمريكى، فإن ذلك كله لا ينفى أن من الممكن للدول المستهدفة من جانب الولايات المتحدة أن تمتلك القدرة على الصمود والمقاومة فى وجه أى عمل عسكرى أمريكى، حتى لو كانت نتيجة الصراع محسومة سلفاً لصالح الولايات المتحدة.

ونظراً لأن لكل حرب طبيعتها وخصوصيتها الذاتية، فإن من الممكن هنا الحديث فقط عن مجموعة من المبادئ العامة، ولكن بدون تكرار ما هو معروف من مبادئ فن الحرب وعلم الحرب، والاقتصار فقط على الدروس الخاصة التى يمكن استقراؤها من الحرب الأمريكية على العراق. ومن الممكن هنا التمييز بين مبدأ رئيسى حاكم، وبين مبادئ فرعية تخدم الهدف الرئيسى. والمبدأ الرئيسى هنا يتمثل فى ضرورة رفع تكلفة الصراع المسلح بالنسبة للولايات المتحدة، سواء من حيث الخسائر البشرية والمادية أو من حيث صعوبة تحقيق الهدف السياسى - العسكرى للحرب، وهو ما يعتبر مسألة محورية للغاية. فإذا أدركت القيادة الأمريكية منذ البداية أن الصراع سوف يكون مكلفاً

لها بدرجة أكبر من قيمة الأهداف السياسية ـ العسكرية التى تسعى إلى تحقيقها، فإنها ربما تمتنع عن دخول الحرب أصلاً. وحتى إذا قررت شن الحرب، فإن ارتفاع تكلفة الصراع ربما يضعف قدرتها على الاستمرار والقتال، أو أن يكون تنفيذ الهدف الأمريكى من الصراع مكلفاً للغاية.

أما بالنسبة للمبادئ الفرعية، فإن رصد الحروب الحديثة للقوات الأمريكية، لاسيما حرب العراق، يشير إلى من الممكن رفع تكلفة الصراع المسلح مع الولايات المتحدة من جانب أى دولة مستهدفة من خلال عناصر محددة، يتمثل أبرزها فى:

أ ـ تبنى الشكل المناسب لبناء القوة العسكرية على مستوى التشكيلات والوحدات والوحدات الفرعية والصغرى، بحيث يكون هذا التشكيل متوازناً ومتكاملاً فى بنيته خلال العمليات القتالية، بما يتناسب مع طبيعة المواجهة مع القوات الأمريكية، وبما يساعد على مواجهة الأسلحة الجوية والبرية الأمريكية. فعلى الرغم من التفوق التكنولوجى والتسليحى الكبير للقوات الأمريكية، فإن تحييد هذا التفوق فى ساحة القتال ليس مستحيلاً، إذا كان تشكيل قوة الطرف الآخر متكاملاً وقابلاً للاستخدام المرن بمهارة. فقد كان من الغريب على سبيل المثال أن القوات العراقية افتقرت إلى التكامل، وعجزت عن أن تقاوم طائرات الهليكوبتر الأمريكية التى لعبت دوراً رئيسياً فى تدمير الجزء الأكبر من الجيش العراقى، رغم سهولة استهداف هذه الطائرات من خلال وسائل الدفاع الجوى المدفعية والصاروخية الخاصة بالتعامل مع الطيران المنخفض، وهى الوسائل التى يفترض أنها كانت متاحة بكثرة لدى القوات المسلحة العراقية ولكنها لم تستخدمها بكفاءة.

وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التدريع والحماية للمدرعات الأمريكية، فإن إصابتها فى المعارك لا تعتبر مسألة مستعصية، ولو حتى باستخدام وسائل قتالية بسيطة وبدائية، أبسطها حقول الألغام أو المدفعية المضادة للدبابات أو الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات القادرة على اختراق الدروع الحديثة، بل إن التصدى للمدرعات الأمريكية يبدو ممكناً باستخدام وسائل بدائية للغاية، حيث لاحظنا أن المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكى فى فترة ما بعد الإطاحة بنظام صدام حسين تمكنت من تدمير أعداد كبيرة من المدرعات الأمريكية بوسائل بدائية، كما نجح الفدائيون الفلسطينيون فى تدمير عدد من الدبابات الإسرائيلية المتطورة (ميركافا) التى تتمتع بمستوى عال من الحماية التدريعية، عبر استخدام وسائل بدائية للغاية، من بينها وضع كميات كبيرة من المتفجرات فى حفرة على طريق مرور هذه الدبابات.

ب ـ عدم الاكتفاء بالعمليات الدفاعية فقط، سواء على المستوى الاستراتيجى أو على المستويين العملياتى والتكتيكى. فمن الملاحظ أن كافة الحروب التى خاضتها

الولايات المتحدة طيلة عقد التسعينيات كانت فى مواجهة خصوم لا يملكون القدرة على المبادرة الهجومية ضد القوات الأمريكية بأى شكل من الأشكال، بما فى ذلك حرب كوسوفو التى واجهت فيها الولايات المتحدة جيش يوغوسلافيا الذى يمتلك قدراً معقولاً من التسليح المتطور. وربما تتمثل المبادرات الهجومية الوحيدة التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى حروبها فى الهجمات الصاروخية العراقية على السعودية والبحرين وإسرائيل فى حرب الخليج ١٩٩١. وبغض النظر عن الجدوى السياسية لهذه الهجمات، فإنها سببت إرباكاً شديداً للخطط العسكرية الأمريكية فى الحرب، رغم أنها لم تؤثر كثيراً على الناتج النهائى للحرب. وليس هناك من شك فى أن امتناع الخصوم عن المبادرات الهجومية يعطى للولايات المتحدة اليد العليا فى توجيه الصراع وفق إرادتها، ويمكنها من فرض إيقاع الحرب الخاص بها، ويقلل من خسائرها، ويجعل الخصم عرضة للاستنزاف والتآكل المستمر لقواته ولقدراته العسكرية، حتى لو كان قادراً على تأمين قواته فى إطار مبادئ الحرب الدفاعية.

ومع أن العجز عن القيام بالمبادرات الهجومية من جانب خصوم الولايات المتحدة يرتبط بضآلة ومحدودية قدراتهم العسكرية بالمقارنة مع القدرات العسكرية الأمريكية، وامتلاك القوات الأمريكية لوسائل حماية متطورة لتأمين قواتها، فإن ذلك كله لا ينفى إمكانية قيام الطرف الآخر بهجمات مؤثرة على الجانب الأمريكى باستخدام أدوات قتالية بسيطة، عبر التطبيق الجيد لعنصرى المفاجأة والحشد. ويمتلئ تاريخ الحروب بمثل هذه النوعية من الهجمات، حيث تمكنت زوارق صاروخية مصرية صغيرة من إغراق مدمرة إسرائيلية عملاقة (إيلات) فى عام ١٩٦٧. وفى حرب الفوكلاند بين بريطانيا والأرجنتين عام ١٩٨٢، تمكنت القوات الأرجنتينية بقدراتها المحدودة فى مواجهة القوات البريطانية من إغراق المدمرة البريطانية (شيفيلد)، بواسطة صاروخ إكسوسيت انطلق من مقاتلة من طراز (سوبر إيتندار). ويشير ذلك إلى أنه مهما كانت القدرات العسكرية محدودة، فإن التخطيط السليم والإرادة القوية يمكن أن يساعدا على القيام بمبادرات هجومية مؤثرة، لاسيما إذا جرى توجيه الهجوم نحو هدف عسكرى مؤثر للخصم، مثل حاملات الطائرات أو قطع بحرية كبيرة أو مقار القيادة.

ج - حسن اختيار القادة العسكريين، لاسيما فى المناطق التى يتوقع أن تشهد موجات الهجوم الرئيسية من جانب القوات الأمريكية، والتركيز هنا على اعتبارات الكفاءة العسكرية والولاء السياسى لنظام الحكم فى آن واحد معاً. فالتجربة العراقية تشير إلى أن سوء اختيار القادة العسكريين، وتغليب أهل الثقة على أهل الكفاءة قد تسبب فى خسائر فادحة، ناهيك عن أن القادة من أهل الثقة لم يكونوا حتى أهلاً للثقة التى وضعها عليهم نظام صدام حسين، وهو ما تسبب فى انهيار الموقف العسكرى العراقى بأكمله.

ومع أن العناصر الثلاثة سالفة الذكر لن تتيح بطبيعة الحال لأى دولة مستهدفة تحقيق انتصار كامل على الولايات المتحدة، فإنها على الأقل يمكن أن تساعد على رفع تكلفة الصراع المسلح، ولاسيما إذا نجحت قوات هذه الدولة فى إطالة المدى الزمنى للقتال، بحيث تتخذ الحرب صورة الحرب الاستنزافية التى يمكن للخصم الضعيف فيها أن يوقع خسائر متلاحقة على مدى زمنى طويل نسبياً، بما يساعد على إحداث آثار تراكمية سلبية على القوات الأمريكية، بما يحرمها من تحقيق هدفها السياسى - العسكرى بسهولة، وربما يدفع ذلك بالإدارة الأمريكية إلى تعديل موقفها السياسى بأكمله.

هوامش الفصل السادس

(١) مولى مور، "جنرالات الجيش العراقى يكشفون أسرار الانهيار السريع لقواتهم: لم تزود وحداتنا بأسلحة كيماوية أو بيولوجية، ولم تصدر لنا أوامر بخوض حرب شوارع"، جريدة الشرق الأوسط، نقلاً عن خدمة واشنطن بوست، ٢١ يوليو ٢٠٠٣.

(٢) علا رجب، "إدارة العمليات النفسية فى حرب العراق"، ملف الأهرام الاستراتيجى، العدد ١٠٠، أبريل ٢٠٠٣، ص.ص. ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) أحمد إبراهيم محمود، "حرب الخليج الثالثة: الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقى"، السياسة الدولية، السنة ٣٩، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣، ص ص ٥٤ ـ ٥٩.

(٤) أنظر فى هذا الشأن، على سبيل المثال:

- Ivo H. Daalder & James M. Lindsay, “The Bush Revolution: The Remaking of the America’s Foreign Policy”, The Brookings Institution, April 2003.

(5) Kenneth W. Stein, “The Bush Doctrine: Selective Engagement in the Middle East”, Middle East Review of International Affairs (MERIA), Vol. 6, No. 2, June 2002, pp. 52-61.

(٦) د. مصطفى علوى، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولى"، السياسة الدولية، السنة ٣٩، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص ص ٦٦ ـ ٧٣.

(7) Anthony Cordesman, “The “Instant Lessons” of the Iraqi War”, Third Working Draft (Washington DC: Center for Strategic & International Studies), April 14, *2003, p. 21.*

(8) W. Andrew Terril, “Strategic Effects of the Conflict with Iraq: The Middle East, North Africa, & Turkey”, Strategic Studies Institute (SSI) Monograph, March 2003.

(9) Andrew Rathmel, Theodore Karasik, & David Gompart, “A New Persian Gulf Security System”, RAND Issue Paper (Santa Monica, Ca: RAND Corporation), 2003.

(10) Joseph McMillan, Richard Sokolsky, & Andrew C. Winner, “Toward a New Regional Security Architecture”, The Washington Quarterly, Summer, p.p. 161 – 175.

(١١) أحمد إبراهيم محمود، "هل يكون الملف النووى سبباً للحرب بين إيران والولايات المتحدة؟"، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد ٣٥، يونيو ٢٠٠٣، ص ص ١٠٢ - ١٠٦.

(١٢) أنظر حصرا للمكاسب الإسرائيلية من الحرب الأمريكية على العراق، فى: علاء سالم، "إسرائيل والعراق.. مكاسب ما بعد التغيير السياسى"، مختارات إسرائيلية، السنة التاسعة، العدد ١٠٢، يونيو ٢٠٠٣، ص ص ١٣٧ - ١٤٠.

(١٣) زئيف شيف، "أهداف إسرائيل بعد الحرب"، مختارات إسرائيلية، نقلاً عن جريدة "هاآرتس" ٢٠٠٣/٣/٣٠، السنة التاسعة، العدد ١٠١، مايو ٢٠٠٣، ص ص ٦٠ - ٦١.

(14) W. Andrew Terril, "Nationalism, Sectarianism, & the Future of the U.S. Presence in Post-Saddam Iraq", Strategic Studies Institute (SSI) Monograph, July 2003.

(١٥) استر شريدر، "البنتاجون يبحث نشر القوات الأمريكية المنتشرة فى آسيا وتأسيس قواعد جديدة فى أستراليا وماليزيا"، جريدة الشرق الأوسط، نقلا عن خدمة لوس أنجلوس تايمز، ٣٠ مايو ٢٠٠٣.

(16) F. Gregory Gause III, "The Approaching Turning Point: The Future of the U.S. Relations with the Gulf States", Analysis Paper No. 2, (Brookings Project on U.S. Policy Towards the Islamic World), May 2003.

(17) F. Stephen Larrabee, "The Middle East in the Shadow of Afghanistan and Iraq", RAND Conference Proceedings (Santa Monica, Ca.: RAND Corporation), 2003.

(18) Anthony Cordesman, "Intelligence Failures in the Iraq War", Center for Strategic & International Studies (CSIS), July 16, 2003, p. 21.

(١٩) أنظر مزيداً من التأكيد على أهمية التماسك الداخلى، فى: لواء عادل سليمان، "كيف تدافع الدول عن نفسها فى ظل تجربة العراق؟"، ملف الأهرام الاستراتيجى، العدد ١٠٢، يونيه ٢٠٠٣، ص ص ٧١ - ٧٢.

الفصل السابع

الآثار السياسية للعدوان الأنجلو أمريكى على العلاقات الخارجية والداخلية للنظام السياسى المصرى

د . عمرو هاشم ربيع



هناك أمور عديدة تربط أثر العلاقات الخارجية على السياسة الداخلية، وأثر تلك الأخيرة على العلاقات الخارجية بين دول وبلدان العالم. وواقع الأمر أن هذه العلاقات الارتباطية تحكمها من الناحية النظرية ثلاثة بدائل.[1] **أولها:** الاعتماد المتبادل، وفيه يحدث تأثير وتأثر بين النظام السياسى وغيره من النظم، ومن ثم يكون تأثر النظام السياسى بغيره محدوداً نسبياً. **وثانيها:** التبعية، وفيها يتجه النظام السياسى إلى التأثر الكامل بالبيئة الخارجية، وذلك من قبل الأطراف الدولية الأقوى منه. **وثالثها:** الاستقلال الوطنى، وفيه يسعى النظام السياسى إلى حجب تأثير البيئة الخارجية عليه، وإن كان هذا الأمر يصطدم بتحدى توافر الإمكانات الاقتصادية للنظام السياسى بمعزل عن البيئة الخارجية.

ومما لا شك فيه أن مصر، وعلى طول تاريخها المعاصر، تأرجح انتماؤها بين مصاف الدول التابعة أو مصاف الدولة الساعية للاستقلال الوطني. وقد توقف ذلك دوماً على عدة أمور خارجية وداخلية. فعلى الصعيد الخارجي، كانت هناك احتياجات اقتصادية واجتماعية ناتجة عن ضعف الموارد مقابل الزيادة الضخمة فى عدد السكان، كما كانت هناك احتياجات سياسية متعلقة بالرغبة فى حل الصراع العربى الإسرائيلى. وعلى الصعيد الداخلى، كانت السمة العامة التى حكمت النظام السياسى، هى تلك التى حكمته تاريخيا، وهى المركزية الشديدة التى لا تضاهى نظيرتها فى أى من بلدان العالم. كما كان هناك تضخم بيروقراطى وإدارى قلما يوجد له نظير فى النظم السياسية الأخرى. ومما لا شك فيه أن هاتين السمتين أدتا إلى اتساع وضعف المجتمع المدنى فى آن واحد. بمعنى أن الأحزاب السياسية، ونتيجة عدم وجود ميكانزم لتداول السلطة دخلت ضمن مؤسسات المجتمع المدنى، وهو أمر غير مطبق فى النظم الديمقراطية التى يقتصر المجتمع المدنى بها على المنظمات الأهلية والنقابية وجماعات الضغط، بينما الأحزاب - فى تلك النظم - تتداول السلطة السياسية والحكم فيما بينها. من ناحية أخرى، فإن هذا المجتمع المدنى المصرى مع اتساعه نتيجة للصفات السابقة، فهو يتسم بالضعف والهشاشة إلى حد كبير. على أنه رغم كل ذلك فإن أعين القيادة السياسية المصرية ظلت فى مختلف الحقب، وبدرجات مختلفة تراقب حركة الرأى العام، وتضع لها حساباً ولا تتجاهلها. ويصدق هذا القول بشكل أكبر بكثير كلما تعلق الأمر بقضية خارجية. فالمعروف تاريخياً أنه من منطلق الدولة النيلية والفرعونية السياسية، أن الرأى العام المصرى يتسم بالخنوع العام لحكومته، المتحكم الرئيسى فى تقديم الخدمات

له خاصة مياه الشرب والري، لكنه بالمقابل له تاريخ حافل من الانتفاضات بل والثورات فى وجه المستعمر، وهو ما يمكن تلمسه فى التاريخ الحديث فى مواجهة هيمنة الدولة العثمانية، والحملة الفرنسية، والاحتلال البريطانى، والعدوان الثلاثى، والاحتلال الإسرائيلى لمصر والبلدان العربية، وأخيراً محاولات الهيمنة الأمريكية على مصر.

ولم تخرج معالجة مصر للعدوان الأمريكي-البريطانى على العراق عن هذا الإطار. فقد ظلت مصر دوما ذات روابط مع أطراف الصراع الذى خلفه احتلال العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، بغض النظر عن دوافع هؤلاء. ولا تتطرق تلك الدراسة إلى توجهات السياسة الخارجية المصرية إزاء الولايات المتحدة خاصة والغرب عامة، أو أنها تهدف أيضاً إلى توضيح توجهات مصر إزاء الوطن العربى. إلا أنها فى سياق دراسة أثر العدوان الانجلو-أمريكى على العراق على مصر، تشير إلى وجود سمات عامة تحكم السياسة الخارجية المصرية إزاء أطراف الصراع فى تلك الأزمة. فهناك سمات عامة تحكم التوجه المصرى إزاء البلدان العربية، وهى السمات التى برزت منذ التوجه العروبى لمصر. كما أن هناك -حالياً- سمات محددة تحكم التوجه المصرى إزاء الولايات المتحدة وبريطانيا، وهى سمات برزت فى التوجه المصرى نحو الغرب منذ منتصف السبعينيات بعودة العلاقات المصرية الأمريكية.

ففيما يتعلق بالعراق، هناك الرابطة القومية التى تضع الشعبين المصرى والعراقى فى إطار المصير الواحد النابع من وحدة اللغة والدين والوجدان والمكان. وهذا الحال لا يختلف كثيراً عن حال العلاقة بين مصر وباقى جيرانها العرب. وعلى أية حال، فإن تلك الرابطة تعد من أقوى الروابط بين المواطنين العرب بعضهم بعضاً، مهما تعددت الخلافات بين نظمهم ونخبهم السياسية، وقد دعم وجودها الرغبة فى التخلص من الاستعمار الصهيونى الجاثم على مقدرات ومقدسات الأمة العربية. إضافة إلى ذلك، هناك المصالح المشتركة المرتبطة بحاجة مصر لدعم اقتصادها من خلال زيادة حجم الاستثمارات العربية لمصر، ودعم الصادرات المصرية من السلع والخدمات إلى البلدان العربية. ودعم الهياكل الاقتصادية، من خلال تمويل البلدان والصناديق العربية لعملية التنمية، وزيادة حركة المواطنين من المصريين والعرب من مصر وإليها، وذلك من خلال تصدير خدمات العمالة المصرية إلى البلدان العربية وضمنها العراق وبلدان الخليج العربية التى يعمل بها مئات الآلاف من المصريين مما يسهم فى تخفيض معدل البطالة المرتفع بين المصريين، واستقبال السياحة العربية خاصة الترفيهية والعلاجية على أرض مصر.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة خاصة والغرب عامة، فالملاحظ وجود درجة كبيرة من اعتماد مصر على الولايات المتحدة والبلدان الغربية على الصعيدين

الاقتصادى والسياسي. فعلى الصعيد الاقتصادى، فإن هناك حاجة مصرية لدعم الاقتصاد، وإجراء تغييرات جذرية فى الهياكل الاقتصادية الداخلية، وكذلك من خلال إمداد مصر بالمعونات والمنح، وضمانات القروض الصادرة عن مؤسسات التمويل الدولية، وجدولة ديونها الخارجية، ومنحها بعض الامتيازات لدعم صادراتها الخارجية فى أسواق تلك البلدان، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر. وعلى الصعيد السياسى، تبرز حاجة مصر للضغط على إسرائيل بغرض تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، والحد من الانحياز الأمريكى الكبير للجانب الإسرائيلى فى هذا الصراع، وهو الانحياز الذى مكن إسرائيل من احتلال أراض عربية وقهر الشعوب العربية فى المناطق الخاضعة لاحتلالها دون التعرض لمساءلة دولية، لذلك ظل هذا الانحياز محط نقد شديد لقطاعات واسعة من الرأى العام المصرى، ومجالاً أساسياً فى تقييم مجمل العلاقات المصرية الأمريكية. كما أن هناك حاجة مصرية للدعم السياسى من قبل البلدان الأوروبية وباقى البلدان المنتمية للمنظومة الغربية، بغرض التدخل لتسوية هذا الصراع، وموازاة الانحياز الأمريكى لإسرائيل بمواقف أوروبية وغربية أكثر اعتدالاً وضغطاً على الطرفين الأمريكى والإسرائيلى على حد سواء.

على أن هذا الأمر، لا ينفى أن السياسة الخارجية المصرية تتم إدارتها لأمور السياسة الخارجية يوماً بيوم، خاصة إبان الأزمات. بمعنى آخر، أن التوجهات العامة للسياسة الخارجية المصرية شىء، وإدارتها شىء آخر، حيث تبرز المشكلات الناجمة عن الميل ليس فقط لردود الأفعال، بل وأحياناً الانتظار لمعرفة ردود أفعال الآخرين.

وتتناول هذه الدراسة الآثار السياسية للعدوان الأنجلو-أمريكى على العراق على العلاقات الخارجية للنظام السياسى المصرى، وكذلك الآثار السياسية لهذا العدوان على علاقات النظام الداخلية.

أولاً: أثر العدوان الأنجلو-أمريكى على العلاقات الخارجية للنظام السياسي

تمثل موقف مصر الرسمى منذ بداية الأزمة العراقية التى خلفها احتلال العراق لدولة الكويت، فى تحميل العراق مسئولية تفاقم الأوضاع فى منطقة الخليج، بسبب غزوه للكويت، ومن ثم جلب القوى الأجنبية إلى المنطقة. وقد رأت مصر إزاء تدهور الأحداث وتداعياتها ضرورة الالتزام بالشرعية الدولية الممثلة فى قرارات الأمم المتحدة، وعلى رأس ذلك القرارات المرتبطة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقى، لتجنب العراق أى عدوان خارجى، وتحديداً لتمرير الفرصة على الولايات المتحدة لمنع مهاجمته، وفى نفس الوقت العمل بوتيرة أسرع لرفع العقوبات الدولية عن العراق، مع معارضة كاملة لفرض المزيد من العقوبات كما كانت تسعى الولايات المتحدة فى مايو ٢٠٠١، بما أسمته العقوبات الذكية.

على أنه مع تولى إدارة أمريكية جديدة مقاليد الحكم فى البيت الأبيض فى يناير ٢٠٠١، وما تبع ذلك من استفحال العداء للسياسة الأمريكية، بما اتخذ معه من أحداث، تمثلت فى هجمات الحادى عشر من سبتمبر من نفس العام، تحولت الإدارة الأمريكية إلى سياسة المجابهة مع العراق بشكل أكثر درامية عن الإدارات الأمريكية الأخرى، التى كانت تقوم بتسديد ضربات متفرقة للعراق من حين لآخر. وكانت تلك السياسة الأمريكية جزءاً من سياسة عامة للإدارة الجديدة، ترمى إلى مواجه الخصوم بالقوة المسلحة، ورفض منطق التسويات فى علاقاتها الدولية عامة، لكن كل ذلك كان يتم فى إطار التركيز على ما أسمته بمواجهة الإرهاب، الذى لم تعتبر الولايات المتحدة أفغانستان فقط وكراً له، بل تجاوز ذلك إلى العراق بدعوى أنه يأوى منظمات إرهابية، ويتعاون مع أسامة بن لادن الذى تبنى هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأخيراً تخبئته لأسلحة دمار شامل عن أعين المفتشين الدوليين، الذى بقى على حد تعبير الإدارة الأمريكية يراوغهم منذ طرده من الكويت عام ١٩٩١.

مصر وقرارات مجلس الأمن

كان موقف مصر من التصعيد الأمريكى الأخير على العراق، الذى بدأ فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٢، قد تمثل فى إجراء عدة اتصالات مع الجانب العراقى لإقناعه بداية بعودة المفتشين الدوليين،[٢] كما تمثل موقف مصر بعد تعقد مهمة المفتشين بسبب التلكؤ الأمريكى فى محاولة تهدئة الأمور وتجنب الحرب، وتمسك كل الأطراف بالشرعية الدولية ممثلة فى قرارات الأمم المتحدة، مع الدعوة إلى ضرورة قيام نظام حكم الرئيس صدام حسين بالتعاون مع فرق التفتيش الدولية،[٣] وتأكيد التعاطف فقط مع الشعب العراقى وليس مع نظام حكمه، وعدم الرغبة فى منح الرئيس العراقى حق اللجوء السياسى لمصر،[٤] بل والتراجع خلال حكمه عن استقبال من هم على لائحة المطلوبين أمريكياً، مثل على حسن المجيد الذى امتنعت مصر عن استقباله كمبعوث عراقى فى يناير ٢٠٠٣.[٥] وقد جاء هذا الموقف الرسمى العام، بسبب الرغبة فى إظهار الجدية أمام الأطراف الدولية عامة والولايات المتحدة خاصة فى مواجهة نظام حكم الرئيس العراقى صدام حسين. وكذلك السعى إزاء الأطراف الخليجية بإظهار الضغط على العراق كى يتبين تداعيات غزوه للكويت وانتهاك أراضيها وإخفاءه للأسرى والمفقودين الكويتيين، وفى نفس الوقت العمل على تمرير الفرصة على الطرفين الأمريكى والبريطانى لمنع ضرب بلد عربى، بكل الآثار السلبية التى سيفرزها ذلك على استقرار الأوضاع بسبب تنامى العداء لهما فى المنطقة، والتأثير على الاقتصاد المصرى سلباً من جراء الحرب التى ستضر بحركات السياحة،[٦] والعمالة،[٧] والاستثمارات والصادرات.[٨]

وقد بقيت السياسة المصرية على هذا النهج خاصة منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢، حتى اندلاع الحرب فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣. وخلال هذه الفترة كانت معظم مداولات الحرب تدور داخل أروقة مجلس الأمن، وذلك حول إصدار قرار ثان يعطى للعراق مهلة محددة للوفاء بالالتزامات التى أوجبها القرار ١٤٤١ لنزع سلاحه طواعية. وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كثيفة على أعضاء مجلس الأمن بغية شراء أصواتهم للتصويت لصالح هذا القرار. ويبدو أن مصر التى سبق لها أن كانت منذ بضع سنوات عضواً غير دائم العضوية فى مجلس الأمن قد اغتبطت لوجودها خارج المجلس، لرفع الحرج عنها، بسبب الضغوط التى كانت ستمارس عليها إذا ما صوتت لصالح قرار برفض المهلة الزمنية. فالولايات المتحدة، مارست ضغوطاً على دول كثيرة غير دائمة العضوية بالمجلس كالباكستان وأنجولا والكاميرون وغينيا وشيلى والمكسيك، وبعض هذه الدول تربطها مصالح قوية بالولايات المتحدة لا تقل عما يربط الولايات المتحدة بمصر، الأمر الذى رفع بالتأكيد الحرج عن مصر بوجودها خارج مجلس الأمن فى ذلك الوقت.

وقد اتخذ رد الفعل الرسمى المصرى إزاء الأحداث المتلاحقة منحى أكثر حسماً، مع جنوح الرأى العام العالمى وكذلك الداخلى لرفض الحرب على العراق، وقيام العديد من القوى الدولية على رأسها فرنسا وروسيا والصين وألمانيا بتحدى رغبة واشنطن فى اللجوء للحرب بشكل عشوائى ودون غطاء دولى. إذ أصبح الموقف المصرى الرافض للحرب أكثر إصراراً وقوة، وازدادت معه التصريحات والمواقف التى أوضحت الموقف الرسمى المصرى من خلال المقابلات والتصريحات الصحفية التى عقدها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الخارجية والإعلام والتعليم وغيرهم. كما اتضح الموقف الرسمى المصرى ضد الحرب، والوجود العسكرى الأمريكى والبريطانى بالعراق الذى تبعها، من خلال المقابلات التى أجرتها مصر مع العديد من الزعماء والقادة العرب والأوروبيين داخل مصر وخارجها.

وعامة، يمكن أن نلمس من جملة تلك المواقف، أن الموقف الرسمى المصرى قد خفف من حدة تحميل العراق وحده مسئولية تدهور الأحداث، كما أكد على عدم شرعية الحرب ما لم تقرر ذلك الأمم المتحدة. كما كان موقف مصر عقب الحرب، يتمثل فى ضرورة انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية، وترك الخيار للشعب العراقى لاختيار حكومته. وقد دعم من هذا الأمر الزخم الإعلامى الكبير الذى أحاط بمداولات مجلس الأمن قبل بدء الحرب، وكذلك تشدد بعض الأطراف الدولية فى رفض منطق الحرب، ورفض رئيس اللجنة القائمة على نزع سلاح العراق "الانموفيك" هانز بيلكس، ورئيس وكالة الطاقة الذرية محمد البرادعى ادعاءات واشنطن باستمرار امتلاك العراق أسلحة دمار شامل.[٩] وهو الرفض الذى كرراه بعد أسابيع من انتهاء الحرب. كل هذه الأمور

أدت إلى لجوء الخطاب الرسمى المصرى جهة الإصرار على رفض الحرب وحل الأزمة بالطرق السلمية، وعدم فرض نظام حكم محدد على العراق بعد أن تم غزو أراضيه. وزاد من هذا الإصرار رغبة مصر فى تلافى تداعيات الحرب، ليس فقط على اقتصادها، بل وأيضاً على ما يمكن أن تسببه من زيادة تنمر وتغول الإدارة الأمريكية فى تعاملها مع بلدان المنطقة، بدعوى مقاومة الإرهاب، بما يفضى فى النهاية إلى إطلاق يد إسرائيل فى المنطقة، وزيادة هيمنة الولايات المتحدة على دولها، من خلال التدخل فى إحداث إصلاحات سياسية فى البلدان التى يعادى الرأى العام فيها التوجهات الأمريكية، بما يشمل ذلك القضاء على القوى الوطنية الموجودة فى بلدان المنطقة، والتدخل فى مناهج التعليم خاصة ما يشر منه إلى الجهاد ومقاومة المستعمر، تحت دعاوى حوار الحضارات وقبول الآخر ونبذ التعصب ...الخ.

رؤية مصر للإدارة الأمريكية

بالرغم من أن موقف مصر الرسمى كان بعيداً كلية على أن يدافع عن سياسات الرئيس العراقى صدام حسين، وأسلوبه فى قيادة الشعب العراقي، إلا أنه من المؤكد أن هناك إدراكا عاما بأن الولايات المتحدة تسعى دوماً إلى تحقيق مصالحها فقط دون أدنى تقدير للشعارات التى ترفعها. وبذلك يؤخذ عليها الكثير من المآخذ فى تعاملاتها الخارجية، وأحياناً الداخلية فيما يتعلق بالمسألة الديمقراطية.

فعلى الصعيد الداخلى، لم يكن أسلوب معاملتها للسجناء السياسيين فيها ببعيد، وهو ما انتقدته منظمات حقوق الإنسان الدولية، ويشمل ذلك أسلوب تعاملها مع سجناء "جوانتانامو" وغيرهم. وعلى الصعيد الخارجى، هناك سلسلة لا حصر لها من انتهاك القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالمعروف أن الولايات المتحدة ساندت العديد من أنظمة الحكم الدكتاتورية فى أمريكا اللاتينية، وغيرها من الأنظمة التى تستند فى واقع الأمر إلى الشرعية من قبل القوة الأمريكية، وليس من شعوبها. وهذه الأنظمة ومنها بطبيعة الحال بعض الأنظمة العربية هى التى ترتعد الآن من القوة الأمريكية، مدعية الضعف والهزل والاستهانة بما تملكه من قوى نفطية وغير نفطية مقارنة بدول أخرى لا تملك ما تملكه، استطاعت أن تقف بمفردها أمام تلك القوة ككوبا وكوريا وزمبابوى. وهناك أيضاً المساندة والدعم الأمريكى للاستعمار الصهيونى فى المنطقة بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، ومحاولاتها التدخل فى شئون البلدان التى ترى أنها يمكن أن تشكل تمرداً على سياستها، وذلك عبر دعوى حماية ما تسميه بحقوق الأقليات بها (حالة مصر على سبيل المثال)، وتغيير المناهج الدراسية التى ترى أنها تعادى توجهاتها الاستعمارية (حالة كل من السعودية واليمن على سبيل المثال).. إلخ.

وعلى ذلك، فإن الكثيرين فى مصر يدركون أن العدوان الأمريكى على العراق لا يخرج عن هذا الأسلوب الممنهج الذى تتبعه للولايات المتحدة. بل على العكس فإن هناك إدراكاً بأن هذا الأسلوب ازداد شراسة بعد أحداث سبتمبر، ومن قبل تلك الأحداث بتولى قيادة أمريكية تمثل تيار اليمين البروتستانتى المتشدد المعروف بتعاونه مع الصهيونية. وفى الحالة العراقية، يلاحظ أنه بمجرد فشل الولايات المتحدة إصدار قرار كانت تعتبره ضرورياً لغزوها العراق فى مجلس الأمن، قامت بنقض ذاتها، وادعت عدم ضرورة هذا القرار، وأدارت ظهرها لديمقراطية العلاقات الدولية الممثلة فى الأمم المتحدة. وقد أقرت ذاتها أن هناك ٤٥ دولة تؤيدها، وهو عدد يصل بالكاد إلى ٢٥% من أعضاء الأمم المتحدة.

وهكذا، فإن ما تدعو إليه الولايات المتحدة حول الديمقراطية فى الوطن العربى هو مجرد شعارات لا غرض منها إلا جذب تعاطف الآخرين. وهذه الشعارات سوف تنال من سياستها إذ ما طبقت بالفعل. وبمعنى آخر، إن تطبيق وصفة كولن باول حول تطبيق الديمقراطية فى البلدان العربية، هو أمر سيصل بالتيارات الراديكالية الإسلامية وغيرها المعادية لها عبر صناديق الانتخابات إلى السلطة، وهى أمور تتناقض كلية فى المدى البعيد من الاستراتيجية الأمريكية فى وجود أنظمة حكم تابعة لها. عندئذ ستضطر الولايات المتحدة مرة أخرى إلى زعزعة استقرار تلك الدول مرة أخرى، ومن ثم الدوران فى حلقات مفرغة.

وكافة تلك الأمور هى التى دفعت مصر على ما يبدو – قبل الحرب- للتعجيل بعقد القمة العربية العادية والتى كان مقرراً عقدها فى ٢٥ مارس ٢٠٠٣ بعقدها فى أول هذا الشهر فى مدينة شرم الشيخ، بغرض تبنى موقف عربى موحد من الأزمة.[١٠] وقد تواكب هذا الجهد المصرى مع التأكيد على أن الدول العربية لا تستطيع بمفردها وقف الحرب، إن هذا الأمر يرتبط بمواقف الدول الكبرى، كما لا تستطيع مصر المشاركة فى تلك الحرب حتى لو كانت تحت مظلة الأمم المتحدة.[١١] ولذلك تبع هذه القمة العربية تحرك مصرى تحت مظلة الجامعة العربية، من خلال الوفد المنبثق عن قمة شرم الشيخ العادية، مع وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا وغينيا فى نيويورك. كما شاركت مصر فى قمم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامى والاجتماع الإقليمى فى تركيا قبل اندلاع الحرب، وجميع تلك المحافل الدولية أكدت على رفض منطق الحرب والتمسك بالشرعية الدولية. وقد توالى التحرك المصرى بعد الحرب لجهة عدم الاعتراف بالحكم العسكرى فى العراق، وذلك بالتنسيق على ما يبدو بين دول الجوار العراقى، وهو الموقف الذى صرح به وزير الخارجية المصرى أحمد ماهر فى الاجتماع الذى عقدته دول الجوار العراقى فى الرياض ١٩ أبريل ٢٠٠٣.[١٢]

خطاب قوي وسياسات متضاربة

كان الخطاب الرسمى المصرى المناوئ للحرب قبل وقوعها، وما أسفرت عنه من وجود أنجلو- أمريكى فى العراق، يؤكد على الرفض الكامل للضغط الأمريكى على مصر أو ابتزازها من خلال المساعدات الاقتصادية لتبنى مواقف معينة،(١٣) وأكد هذا الخطاب أن مصر اتخذت مواقف أخرى أكدت من خلالها الخشية من انتشار أعمال الإرهاب فى جميع أنحاء العالم. وضرورة إعمال نظام الأمن الجماعى وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والحفاظ على سيادة العراق وسلامة أراضيه، وإتاحة الفرصة لتنفيذ قرارى مجلس الأمن ١٢٨٤ و١٤٤١، لتدمير أسلحة الدمار الشامل، وذلك كجزء من عملية تهدف إنشاء منطقة خالية من تلك الأسلحة فى الشرق الأوسط.(١٤)

من ناحية ثانية، رفضت مصر التدخل الخارجى من حيث المبدأ لتغيير أنظمة الحكم بالقوة، باعتبار ذلك شأناً يخص كل دولة.(١٥) ومن هذا المنطلق رفضت مصر إبان الحرب طلباً أمريكياً بطرد الدبلوماسيين العراقيين العاملين بالقاهرة، مشيرة إلى مخالفة الطلب للأعراف الدبلوماسية واتفاقية جنيف للحصانات الدبلوماسية والقرار ١٤٤١ الصادر عن الأمم المتحدة،(١٦) كما كان هناك تأكيد مصرى على الخشية من فرض الديمقراطية فى العراق، وإلى حتمية أن يبدأ الأمريكيون فى نشر الديمقراطية فى مكان آخر من العالم، إذا كان هدفهم من العدوان -كما يقولون- نشر الديمقراطية. فنفسية الشعوب التى يراد تطبيق ذلك عليها تتباين. فالمجتمعات العربية قائمة على القبلية، كما أن تطبيق الديمقراطية فى العراق – كما يقول الرئيس حسنى مبارك- سيسفر عن اجتياح الشيعة ذوى الأغلبية العددية فى أية انتخابات، ولذلك لن يكتب لحكومة ديمقراطية فى هذا البلد النجاح!(١٧)

من ناحية ثالثة، عبرت مصر عن رفضها المساس بوحدة العراق وسلامة أراضيه.(١٨) وقد أبلغت مصر هذا الموقف لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة عبر الاتصالات الهاتفية التى تمت بين مبارك وكل من بوش وبلير وأنان، مشيرة إلى ضرورة العودة للشرعية الدولية.(١٩)

وأخيراً، ونتيجة للسقوط المفاجئ لبغداد، فقد برز نوع من خواء الجعبة المصرية - عقب انتهاء الحرب- من أية اتصالات مسبقة مع الشيعة أو السنة أو الأكراد أو الأشوريين أو أنصار الحكم الملكى أو غيرهم. ولم يرصد حتى نهاية يوليو ٢٠٠٣ سوى اتصال أجرته مصر مع وفد الثورة الإسلامية الشيعية فى القاهرة فى ٥ مايو ٢٠٠٣، ومحادثات أجرتها مصر بالقاهرة مع عدنان الباجه جى رئيس تجمع الديمقراطيين المستقلين العراقيين وأحد أبرز المعارضين للرئيس صدام حسين فى القاهرة فى شهر يونيو، إضافة إلى لقاء بالقاهرة مع وفد من الاتحاد الوطنى

الكردستانى برئاسة برهام صالح رئيس حكومة الاتحاد. وبشكل عام، فإن كافة هذه الاتصالات المحدودة والمتأخرة لم تدل - كما يبدو - للبعض على أن مصر راهنت لأخر وقت على بقاء الرئيس صدام حسين، أو على الأقل أنها لم تراهن على قوى عراقية أخرى. بل دل وأكد على أن إدارة السياسة الخارجية المصرية تتم يوماً بيوم بل لحظة بلحظة.

وعلى أية حال، فقد طالبت مصر بعد انتهاء الحرب بالإسراع فى ترك مسئولية الحكم والسلطة للشعب العراقى، بصورة تتيح له أن يحافظ على سيادته ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه، ونصحت الولايات المتحدة على لسان الرئيس حسنى مبارك بتأسيس مجلس حكم عسكرى مؤقت من العسكريين العراقيين، يعمل تحت إمرة الولايات المتحدة، إدارة الأمور بالعراق، لكن الولايات المتحدة رفضت أن يتولى العسكريون أية مناصب.[٢٠] وعقب تأسيس مجلس الحكم الانتقالى (المعين من الولايات المتحدة) رحبت مصر فى بيان صادر عن رئاسة الجمهورية فى ١٤ يوليو ٢٠٠٣ بتشكيل هذا المجلس، باعتباره بداية لتحول يهدف لوضع دستور جديد وقيام حكومة منتخبة.[٢١] وهذا الموقف الأخير وهذا البيان شكلاً تراجعاً عن موقف مصر المبدئى من ترك سيادة العراق للعراقيين، دون تدخل الولايات المتحدة، كما شكل الأمرين تراجعاً عن نقد مصر على لسان د.أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية، لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الذى اعترف بسلطة الاحتلال الأمريكى البريطانى فى العراق.[٢٢]

موقف مجلس الوزراء

كانت مواقف مجلس الوزراء والوزراء تسير فى ذات الاتجاه الرافض للحرب والداعى للحل السلمى، حتى مع متابعة المجلس للأعمال العسكرية فى مراحل الغزو الأولى، ورصد المجلس ما أسماه فى أكثر من اجتماع عقده بـ "المقاومة الباسلة" ولكنه لم يفته أن يشير إلى أن صاحب تلك المقاومة هو "الشعب العراقي".[٢٣] نافضاً عن نفسه جريرة الدفاع عن نظام الرئيس صدام حسين. ولم يكن الإعلام المصرى ممثلاً فى التليفزيون والصحافة القومية التى يغلب عليهما الطابع الرسمى بعيداً عن هذا التوجه، إذ تابعا مجريات الأزمة منذ التهديد باندلاع الحرب، واندلاعها، واحتلال العراق، وطالبا من العراقيين من خلال محاوريهما وكتابهما شحذ الهمم والصمود أمام العدوان، وامتدحا المقاومة فى جنوب العراق مع بداية الحرب، مشيرين إلى تداعيات الحرب على العلاقات الأمريكية العربية، والأطماع الأمريكية فى النفط العراقى، والرغبة فى رؤية المنطقة وقد أصابها التشرذم، وسيادة إسرائيل على مقدراتها.

وعقب سقوط بغداد وما تلا ذلك من تحذير حكومى من هيمنة أمريكية على سيادة العراق، انتقدت مصر بشدة على لسان وزير خارجيتها أحمد ماهر، نظام الحكم البائد فى العراق، مشيراً إلى أن مصر عانت مراراً من هذا النظام، خاصة بعد إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل، كما عانى منه المصريون الذين كانوا يعملون بالعراق من سوء المعاملة.(٢٤) وفيما يتعلق بالتعليم، وما تردد عن تدخل أمريكى فى مناهج التعليم، فقد نفى وزير التعليم أى تدخل أمريكى في مناهج التعليم. وذكر أنه خلال زيارته لواشنطن فى مايو ٢٠٠٣ لم تثر تلك القضية.(٢٥)

موقف مجلس الشعب

أما بالنسبة إلى مجلسى الشعب والشورى فلم يلعبا سوى دور تمريرى، وهما فى هذا الصدد لم يرقيا لمستوى البرلمانات الأخرى التى كان لها دور بارز فى العدوان الأنجلو-أمريكى على العراق. فهذه البرلمانات تنتمى لبلدان الدول الديمقراطية، سواء فى الغرب كالكونجرس الأمريكى ومجلس العموم البريطانى والبوندستاج الألمانى والجمعية الوطنية الفرنسية، أو فى البلدان التى استطاعت أن تزخر بميراث تراكمى نسبى فى مجال الانفتاح الديمقراطى كالبرلمان التركى الذى رفض تقديم تسهيلات للولايات المتحدة لغزو العراق من الشمال.

وعلى العكس فإن البرلمان المصرى ينتمى للبرلمانات التمريرية التى يقتصر أداؤها على الاستجابة لما تمليه عليها النظم السياسية. وفى هذا الصدد اكتفى مجلس الشعب ومجلس الشورى بمناقشة الأزمة بعد وقوع الحرب، واقتصر رد فعلهما على شجب وإدانة واستهجان العدوان، بالتأكيد فى بيانين منفصلين على احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه، ووحدته الوطنية، واحترام الشرعية الدولية، ورفع المعاناة عن الشعب العراقى، وضرورة تدخل المنظمات الدولية والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدنى لتوحيد الجهود لوقف الحرب وتداعياتها.(٢٦) وكان رد الفعل الهزيل السابق مجرد محصلة منطقية لإدراك النظام السياسى للخلل فى موازين القوى الدولية، والذى لم يكن ممكناً معه أن يقوم مجلسا الشعب والشورى بتبنى مقاطعة بعض المنتجات الأمريكية التى لها بديل فى السوق المصرية، أو برفض منح تسهيلات للولايات المتحدة وبريطانيا ليس من قبيل أن تلك السفن ستغزو دولة عربية، بل حتى من قبيل أن بعض هذه السفن يعمل بالوقود النووى. وقد رصدت بعض المصادر الصحفية تعمد خلو البيان من أية عبارة تذكر بالاسم الولايات المتحدة أو بريطانيا.(٢٧)

من ناحية أخرى، طالب ثمانية من أعضاء مجلس الشعب، عن أحزاب التجمع والتيار الناصرى والمستقلين، الحكومة برفض أى تدخل أمريكى أو خارجى فى العملية التعليمية. كما طالبوها برفض قبول أية منحة تقدمها الولايات المتحدة خاصة بالتعليم

وتطويره، طالما كانت منحاً مشروطة بتعديل المناهج أو إحداث تغيير جذرى فى مسار العملية التعليمية، بما ينطوى عليه من محاولات طمس الهوية العربية والإسلامية. وقد نفت الحكومة وجود أية شروط فى المنح الأمريكية، وأشارت إلى أن عملية التطوير تتم على إيدى لجان مصرية تضم علماء ومتخصصين ورجال دين.(٢٨)

ثانياً: أثر العدوان الأنجلو-أمريكى على العلاقات الداخلية للنظام السياسي

خشيت السلطة التنفيذية منذ استفحال الأزمة بين الولايات المتحدة والعراق، قبل بضعة أشهر من اندلاع الحرب، من تداعيات تلك الأزمة على النظام السياسى، ربما أكثر من خشيتها من تداعيات الأزمة على الاقتصاد المصرى. خاصة فى ظل ما سمى قبل نشوب الحرب ببضعة أسابيع بأجندة كولن باول حول الديمقراطية فى العالم العربى. وبمعنى آخر، فقد حدث على ما يبدو ما يشبه المراجعة لبعض الأمور، لا سيما مع رؤية ما يمكن أن يسفر عنه حكم الفرد -كما كان النظام فى العراق- من ويلات ونكبات، تتحملها الشعوب وحدها وليس الحكام.

نظام عراقى أوتقراطى ونظام مصرى مقيد

اعتمد النظام البعثى فى العراق على وجود حزب غالب أو مهيمن، وكانت قيم المساواة وحرية الرأى والتعبير واستقلال السلطة القضائية فيه مجرد شعارات. أما السلطة التشريعية فلم تكن أفضل حالاً إذ خضعت بشكل كامل للحزب المهيمن الذى أصبح يتبع الرئيس وحده، الأمر الذى أخل بشكل كامل بالعلاقة بين السلطة التنفيذية (بمعنى رئيس الدولة وحده) من ناحية والسلطتين التشريعية والقضائية من ناحية أخرى. وبمرور الوقت تزايدت النزعة المركزية فى إدارة شئون الحكم، وترسخت السلطة القضائية لتكريس الحكم الفردى، وتزايدت درجة تأليه الزعامة، بمعنى السلطة الأبوية للرئيس على المواطنين، وذلك عبر عدة وسائل منها تضخيم شخصيته من قبل الممالئين من حوله، وتأكيد المؤسسات الإعلامية على أقواله المأثورة، وتعاليمه الفذة. كما وضعت تماثيله وصوره فى معظم الميادين والشوارع والمدن، وألصق اسمه بالكثير من المؤسسات والمشروعات والمبانى. وقد ترافق كل ذلك مع الإدعاء بأن كافة أمور الإدارة وعملية التنمية تتم من خلال الرئيس وبناء على توجيهاته.

أما الحزب والبرلمان والقضاء فكان وجودهم رمزياً، ولا جدوى منه إلا ترسيخ سلطة الرئيس، وإيهام المواطنين والقوى الخارجية بوجود مؤسسات سياسية داخل الدولة، فى الوقت الذى كانت الوظائف الفعلية لتلك المؤسسات هى دعم شرعية النظام القائم، بتمرير القرارات المتخذة خارجها. وبالنسبة للمواطنين، فقد انتشر فى النظام الخوف والرعب من كل ما هو مرتبط بالسلطة وأجهزة الأمن، وتجسس معظم

المواطنين على بعضهم البعض، وانتشرت الأمية بينهم، وساد التطرف فى أفكار غالبيتهم. وبطبيعة الحال، لم يكن للمعارضة السياسية المنظمة مكانٌ فى هذا النظام، بل أصبح من يجاهر بها مآله إلى غيابات السجون والتعذيب الجسدى والمعنوى فى أفضل الأحوال. وأصبح معيار التجنيد السياسى يعتمد على المحسوبية والقرابة والشللية وليس الإنجاز والكفاءة، وسخرت وسائل الإعلام لخدمة الرئيس وأقاربه خاصة فيما يتعلق بتسويقها ابنيه لخلافته، وفرضت الرقابة على الصحفيين والمراسلين.

وفى حين تم تجميد فاعلية واستقلال كافة المؤسسات، برزت المؤسسات الأمنية والقمعية وجهاز الاستخبارات على حساب المؤسسات الشعبية. وقد ترافق ذلك كله مع انتشار الفساد الهيكلى والمنظم فى مؤسسات الدولة، وانهيار الرقابة والمحاسبة إلى الحد الذى كان يعد ما يظهر على السطح منها لا يتعدى كونه جزءاً من تصفية الحسابات بين القائمين بالفساد من ناحية، والرئيس وابنيه والحاشية الضيقة من حوله من ناحية أخرى، وهم الذين استباحوا موارد الدولة الكبيرة للعيش كالملوك والأباطرة، وهيمنوا على جزء كبير من المناصب العليا فيها، وتدخلوا فى الأعمال التجارية خاصة فيما يخص الجيش ومشروعاته التنموية وصفقاته التسليحية، وابتزوا المواطنين بغرض فرض الإتاوات والعمولات ومشاركتهم فى مشاريعهم مقابل تسهيل معاملاتهم التجارية.

ومما لا شك فيه، أن تلك السمات لا يمكن أن يوصف بها النظام السياسى المصرى كلية، غاية ما هنالك أن وجود بعضٍ منها، خاصة ما يتعلق بالفساد، والخلل فى التوازن بين سلطات الدولة، ومشكلات تداول السلطة، يجعل هناك قيوداً مفروضة من قبل النظام، ومن ثم حتمية التفكير فى ضرورة اللجوء إلى وضع ميكانزمات محددة لدعم عملية الإصلاح السياسى والديمقراطى، وتقنين أطر وآليات للفصل بين السلطات، وتحقيق التوازن بين تلك السلطات، ونبذ الجدل حول أولوية الإصلاح الاقتصادى أم السياسى، فالإصلاحان مطلوبان معاً، ومن ثم الكف عن ملاحقة المعارضة السياسية، ورفع الأيدى عن الأحزاب السياسية، ومواجهة الفساد والمحسوبية والحكم بقانون الطوارئ، وإحداث توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. والمفترض أن تشارك مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية فى النظام السياسى فى الدعوة إلى إبراز كافة تلك التوجهات الجديدة.

على أن تلك المراجعات الرسمية المصرية نتيجة العدوان الأنجلو أمريكى على العراق، لا يجب أن تقود إلى أن مصر قد اتخذت خطوات بعيدة المدى بغية إجراء إصلاح سياسى حقيقى. إذ إنه بمجرد تثبيت الأوضاع فى العراق، والإدراك بتحجيم تداعيات العدوان وقصورها على العراق فقط حتى عادت الأمور إلى ما كانت عليه. صحيح أنه حدث نوع من الانفراج فى التعامل مع بعض الظواهر كحق الإضراب

والتظاهر السلمى والاعتصام، دون إقرار النظام السياسى بهذه الخطوات الإيجابية، حيث كان يسمى هذا السلوك "مسيرات" تجنباً على ما يبدو أن يأخذ البعض عليه أنه أقر قولاً وعملاً بحق التظاهر، وصحيح أيضاً أن النظام السياسى تجاوب عقب انتهاء الحرب – عبر بعض الخطوات- تجاه الانفتاح فى مجال حقوق الإنسان، إلا أن تلك الأمور لم تكن بالجدية المطلوبة. إذ رغم أن تلك الخطوات تضمنت إلغاء محاكم أمن الدولة، وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة، وإنشاء مجلس وطنى لحقوق الإنسان. إلا أن ما رافق تلك الخطوات من تطورات أفرغها من مضمونها، خاصة وأنها تزامنت مع تمديد حالة الطوارئ المعمول بها منذ أكتوبر ١٩٨١ مدة ثلاث سنوات أخرى، الأمر الذى سلب المعنى والمضمون لها.

فقبل عدة أيام من الطلب إلى مجلس الشعب تمديد حالة الطوارئ، تم الشروع فى إجراء إصلاحات سياسية. وقد تم ذلك بمبادرة من السلطة التنفيذية وليس بمبادرة من مجلس الشعب، الأمر الذى جعل تلك الإصلاحات منحة من النظام السياسى، ورد فعل لأحداث العدوان على العراق، ومطالبة الولايات المتحدة للبلدان العربية بإجراء إصلاحات سياسية منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد كانت تلك الإصلاحات ذات طابع دعائى. فبداية، كان هناك إلغاءً فعلى لعقوبة الأشغال الشاقة، كما أن إلغاء محاكم أمن الدولة لم يرافقه إلغاء نظيرتها المرتبطة بقانون الطوارئ، وأخيراً، فإن مجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثاً أصبحت تبعيته لمجلس الشورى، مما ألحقه بمؤسسات أخرى خانعة تابعة لهذا المجلس أو لرئيسه لكنها تأتمر من خارجه، كلجنة الأحزاب السياسية والمجلس الأعلى للصحافة، كما أن إرجاء تشكيل هذا المجلس وإرجاء تحديد صلاحياته بدقة للائحة التنفيذية شكك منذ البداية فى جدواه. وخلاصة القول، فإن العديد من المراقبين رأوا فى الإصلاحات السابقة مجرد محاولة من بعض قيادات الحزب الوطنى الجديدة خاصة من داخل لجنة السياسات المنشئة حديثاً، سعياً بالأساس لترويج أى تغيير أو تداول فى السلطة أمام أعين القوى الخارجية، وليس رغبة فى الإصلاح على ما يبدو، أو الاستجابة لمطالب شعبية.

وقد كان أحد أهم آثار العدوان على الصعيد الداخلى، هو تأكيد ممارسة الجماعات والقوى السياسية الحزبية وغير الحزبية والمؤسسات الدينية والرأى العام لدورهم فى التعاطى مع الأحداث. على أن هذا الأمر كان له قيود، فقد كان هناك هامش محدد من حرية الحركة لكل من النظام السياسى القائم على صنع واتخاذ قرارات السياسة الخارجية، والمؤسسات الدينية والحزبية والنقابية والشعبية فى التعامل مع الأزمة. وبمعنى آخر، كان هناك إطار من الحركة – لكل الأطراف- لا يتجاوز الجميع فيه خطوطا حمراء معينة. فبالنسبة للنظام السياسى، كان هناك إدراك بعدم تأثير الأزمة على العلاقات المصرية الأمريكية والمصرية البريطانية، سواء الاستجابة لمطالب قطع

العلاقات أو طرد السفراء، أو تبنـى مطـالب مقاطعـة السلـع الأمريكيـة والبريطانيـة، أو سحب السفيرين المصريين فى واشنطن ولندن، أو الاستجابة لمطالب منع مرور السـفن الحربية الأمريكيـة والبريطانيـة فـى قنـاة السـويس الـذى اعتـبر بمثابـة الخطـوة الماديـة الأساسية لمساعدة مصر للقوات الغازية. أما بالنسـبة للمؤسسـات غير الحكوميـة، فـإن تلـك الخطـوات تمثلـت فـى منـع التعدى علـى المنشآت الأمريكيـة والبريطانيـة، ومنـع التحريض العام على السياسات المتخذة مـن قبـل القيـادة السياسـية والحكومـة المصريـة بشأن الأزمة. وحتى بالنسبة لدعـاوى الجـهاد ومقاومـة العـدوان الأنجلـو-أمريكـى علـى العراق، فكانت فتاوى الأزهر التى كان يدعو لها فى هذا الشأن مخففة الحدة فـى بعـض الأحيان.

موقف الأحزاب والقوى السياسية والشعبية

كان موقف الأحزاب والقوى السياسية والشعبية من الأزمـة العراقيـة منـذ أن انتـهت الأزمة الأولى بطرد العراق من الكويت، يتمثل فى وجود تعاطف حزبى وشـعبى كبـير مع الشعب العراقى، خاصة إزاء سلسلة العقوبات التى أنهكته، وقد ترجم هـذا التعـاطف فى زيارات الوفود الحزبية والشعبية والنقابية للعراق، وإمداد تلـك القـوى العـراق -مـن آن لآخر- بالأدوية والأغذية، وغيرها من المعونات والتبرعات العاجلة.

وخـلال الأزمـة الأخيرة التـى بـدأت تسـتفحل منـذ نهايـة عـام ٢٠٠٢، كـان موقـف الأحزاب والقوى السياسية والشعبية من التهديد والعدوان الأنجلو أمريكى علـى العـراق مميزاً بعض الشيء عـن الموقـف المصـرى الرسـمى. فقد قـامت هـذه الأحـزاب وتلـك القوى بالتحرك على أكثر من مستوى، وطرح جميعها تصورات مختلفة لسبب الأزمـة، والموقف من العدوان، وتقييم الموقفين المصرى والعربى منه.

فعلى صعيد شكل التحرك، عقد أمين عام الحزب الوطنى عدة اجتماعات مع الأمانة العامـة وأمانـة الحـزب بالمحافظـات واللجنـة البرلمانيـة والأمانـات الفرعيـة والنـادى السياسى للحزب، لشرح وجه نظر الحزب من الأزمة، وذلك من خـلال إعداد وتوزيـع أسئلة متصورة مجاب عنها كتابة،[٢٩] الأمر الذى أعطى هذا الإجـراء شـكل الإمـلاءات على أعضاء الحزب فى المحافظات. كما قام الحزب الوطنى بتنظيم مسيرة مليونية فى ٥ مارس ٢٠٠٣. من ناحية أخرى، قـامت أحـزاب الوفـد والتجمـع والنـاصرى والعمـل بالمشـاركة يـوم ٢٠ فـبراير ٢٠٠٣ فـى مؤتمـر نظمتـه الأحـزاب السياسـية فـى نقابـة المحـامين.[٣٠] كمـا نظمـت أحـزاب المعارضـة الرئيسـية وجماعـات مناهضـة الحـرب واللجـان الشـعبية تظـاهرة أمـام جامعـة القـاهرة فـى ٢٣ فـبراير ٢٠٠٣، رفعـت فيـها شعارات رفض الحرب والقمع والاعتـداء الأمريكـى وقـانون الطـوارئ.[٣١] مـن ناحيـة أخرى، نظم تحالف القوى الوطنية لمواجهة العدوان الأمريكى الصـهيونى، والـذى ضـم

بعضاً من الأحزاب والقوى السياسية المعارضة فى مصر مظاهرة ضخمة فى ٢٧ فبراير باستاد القاهرة الرياضى.

وقد كانت جماعة الإخوان المسلمين الأكثر حضوراً وتنظيماً، بين القوى والأحزاب المعارضة المشاركة فى تلك المظاهرة. إضافة إلى ذلك نظم حزب العدالة الاجتماعية اجتماعاً تنظيمياً لمناقشة العدوان، كما شارك حزب الجيل الديمقراطى مع أحزاب وقوى المعارضة فى اجتماع جماهيرى فى المحلة الكبرى لمناقشة العدوان، ونظم حزب التجمع عدة مؤتمرات جماهيرية فى بعض محافظات مصر. وأخيراً، قامت العديد من القوى الشعبية بتنظيم مظاهرات فى العديد من المحافظات المصرية خلال فترة الأزمة، وإبان العدوان علي العراق. وقد كان بعضاً من تلك التظاهرات مدعوماً من أحزاب وقوى المعارضة.[٣٢] بينما كان بعضها الآخر قد تم بمبادرات شخصية أو جماعية غير حزبية.[٣٣] من ناحية أخرى، نظمت النقابات المهنية على مختلف أنواعها العديد من الاعتصامات فى مقراتها الرئيسية والفرعية بالمحافظات، وصدر عن بعضها بيانات مختلفة.[٣٤]

وفيما يتعلق بتشخيص أسباب الأزمة، فقد رأى الوفد أن النفط أحد أهم أسباب الصراع، وأن ما تريده الولايات المتحدة هو السيطرة على منابع النفط، وحرمان أوروبا والصين من عملية التنمية بها وإخضاعها لسيطرتها،[٣٥] إضافة إلى تقسيم المنطقة إلى دويلات.[٣٦] وعلى ذات السبب اتفق كل من الناصرى والتجمع على أن سبب الأزمة، هو محاولة الولايات المتحدة السيطرة على النفط.[٣٧] وعلى العكس من ذلك، اعتبر العدالة الاجتماعية أن ما فعله الرئيس العراقى أدى إلى تورط العرب فى العديد من المشكلات.[٣٨] وعلى أية حال، فإن المبادئ الرئيسية التى أجمع عليها الوفد والتجمع والناصرى قد اتضحت فى بيان تلك الأحزاب قبل قمة شرم الشيخ العربية، والتى أكدت على رفض العدوان على العراق، ورفض تغيير أنظمة الحكم بالقوة، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بالعراق تحت إشراف عربى، والتأكيد على أن مصر والبلدان العربية مستهدفة من العدوان، والدور المحورى لإسرائيل فى الأزمة.[٣٩]

وبالنسبة للموقف من العدوان، فقد سجل الوفد تضامنه الكامل مع الشعب العراقى. ورأى ضرورة وقف النزاعات العربية، وإعمال معاهدة الدفاع العربى المشترك.[٤٠] أما التجمع فطالب باتخاذ موقف موحد بعدم استخدام الأراضى العربية فى العدوان على العراق،[٤١] وطالب القادة العرب المجتمعين فى القمة العربية بشرم الشيخ بوقف تقديم أية تسهيلات للعدوان الأمريكى.[٤٢] وعقب سقوط بغداد، طالب الأمين المساعد للحزب برحيل القوات الغازية، وتشكيل حكومة عراقية من العراقيين أنفسهم.[٤٣] أما الحزب الناصرى، فقد رأى أن الولايات المتحدة تريد تكرار نموذج إبادة الهنود الحمر فى المنطقة العربية وإحلال الكيان الصهيونى محلها،[٤٤] وطالب بضرورة نبذ الخلافات

العربيـــة-العربيـــة لوقـف العـدوان،(٤٥) متوعـدا المتعـاونين مـن العـرب بالإطاحـــة بحكمهم،(٤٦) مطالبا بضمان حق تقرير المصير للشعب العراقى.(٤٧) أمـا حـزب العمـل، فطالب بمشاركة جميع البلدان العربية فى قمـة شـرم الشـيخ العربيـة، واصفـا المتغيبيـن بالخيانة، وطـالب بتفعيل سـلاح المقاطعـة للمنتجـات الأمريكيـة والإسـرائيلية، وطـالب النقابات العمالية فى العـالم العربـى بالامتنـاع عـن تقديـم أى عـون يسـاهم فـى المجـهود الحربى الأمريكى.(٤٨) أما الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، فقد أكد فى ورقـة العمـل التى أعدها أمينه العام وأقرتها هيئة أمانة الحزب على ضرورة الالـتزام بـالحل السـلمى للأزمة، وضمان وحدة العراق، ورفـض حـق الغير فـى التدخـل وتغيير أنظمـة الحكـم بالقوة.(٤٩) وبالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، فقـد عـبر مرشـدها العـام عـن ضـرورة مواجهة العـدوان الـذى يسـتهدف "أرض وشـعب وعقيـدة الأمـة"،(٥٠) ورأى أن الجـهاد أصبح فرض عين على الجميع،(٥١) وذلك فى مواجهة سعى الولايات المتحـدة للسـيطرة والتحكم فى قدرات العالم، والتسلل إلى مقاعد الهيمنة والصدارة وقيـادة العـالم بـالإجرام والإرهاب والخداع والرشوة والغواية، بهدف سحق المسلمين والاستيلاء على مقدراتهم وأرضهم.(٥٢) وفى رد غير مباشر على دعاوى الجهاد وطلب تطوع البعض إلى جـانب العراق، رأى العدالة الاجتماعية أن الجهاد الحقيقـى لوقـف الحـرب يتمثـل فـى مخاطبـة الشعب الأمريكى للضغط على رئيسه.(٥٣) وعلى العكس مـن ذلـك، أشـاد رئيـس حـزب الجيل بالمقاومـة العراقيـة للعـدوان.(٥٤) وطـالب رئيـس حـزب مصـــر ٢٠٠٠ بعـد أن وضعت الحرب أوزارها، بإعادة ترتيب البيت العربى من الداخل بتغيير ميثاق الجامعـة العربية، كما طـالب بسـحب القـوات الغازيـة وحـذر مـن تقسـيم العـراق.(٥٥) أمـا رجـال الأعمال، فقد تبـاينت مواقفـهم، ففـى حيـن طـالب محمـد أبـو العينيـن بمقاطعـة البضـائع الأمريكية والبريطانية، رأى خالد أبـو إسـماعيل رئيـس الاتحـاد العـام للغـرف التجاريـة وجمـال النـاظر رئيـس جمعيـة رجـال الأعمـال المصرييـن عـدم جـدوى المقاطعـة.(٥٦) وطالب نقيب السينمائيين بمقاطعة كل ما هو أمريكى.(٥٧) وفى نقابـة الصحفييـن، طـالب المعتصمون بطرد سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وإسـرائيل بمصـر، وإغـلاق قنـاة السويس أمام السفن الحربية للـدول الغازيـة.(٥٨) أمـا نقابـة المحـامين، فقد فتحـت البـاب لتلقى طلبات التطوع للجهاد فى العراق.

وفيما يتعلق بتقييم الموقفين المصرى والعربـى مـن العـدوان، رأى الوفـد أن البلـدان العربية إجمالا تأخرت كثيرا فى مواجهة الأزمـة، وطـالب بقيـام وحـدة وطنيـة مصريـة حقيقيـة بيـن كافـة القـوى السياسية بغصـرض وقـف العدوان علـى العـراق وفلســطين والسـودان.(٥٩) وانتقـد التجمـع حملـة الاعتقـالات التـى طـالت الشـباب الذيـن تظـــاهروا تضامنا مع العراق وفلسطين.(٦٠) أما الحزب الوطنى فقد أثنى - على لسان أمينه العام - بموقف الرئيس مبارك المطالب بعدم ازدواجية المعايير، وجعل منطقة الشـرق الأوسـط منطقة خالية من السلاح النووى، وأكـد - فـى نقـد ضمنـى للقـوى الداخليـة والخارجيـة-

على عدم الانقياد وراء العنتريات والتصرفات العفوية.[٦١] وأكد على دفاع مصر عن الشعب العراقى لا عن أشخاص أو حكام.[٦٢] وألمح الحزب على لسان أمينه العام أيضاً على ضرورة التعبير عن الرأى إزاء العدوان دون المساس بالأمن القومى المصرى. ورغم أنه لم يحدد ماهية هذا الأمن أو كيفية الإخلال به، إلا أنه قصد على ما يبدو بعملية الإخلال أعمال الشغب التى وقعت فى بعض التظاهرات.[٦٣] وأكد أمين عام الحزب أنه لا مانع من سفر البعض للتطوع إلى جانب الشعب العراقى،[٦٤] ونفى بشكل قاطع تقديم مصر مساعدات غذائية لقوات التحالف خلال المعارك،[٦٥] أو أن تكون مصر قد أنطلق عبر أراضيها صاروخ أو دبابة فى مواجهة العراق.[٦٦]

وقد جاءت جملة هذه المواقف التى تجاهلت مرور السفن الحربية الأمريكية والبريطانية فى قناة السويس محملة بالطائرات والدبابات والصواريخ، رداً على ما يبدو على ما كان يدعيه الحزب بحملات التشكيك والمزايدات على الموقف المصرى إزاء العدوان. أما جماعة الإخوان المسلمين، فقد أثنى مرشدها ضمناً على موقف الحكومة المصرية من رد الفعل الشعبى على العدوان الأمريكى على العراق، مشيراً إلى أنها هى التى سمحت بتنظيم مظاهرة الاستاد التى نظمتها الجماعة وأحزاب المعارضة.[٦٧] ورأى رئيس حزب العدالة الاجتماعية أنه لا يجب المزايدة على موقف مصر الرسمى.[٦٨] ويبدو أن هذا الموقف يرتبط بمهادنة الحزب للسلطة التنفيذية، خاصة وأن رئيس الحزب متهم فى أكثر من قضية فساد أمام القضاء. وعلى الصعيد النقابى، رأى نقيب المحامين أن الرهان على الحكومات العربية خاسر، وطالب بالاستعداد لمرحلة استعمار العراق، وشكك هو ونقيب الأطباء فى نوايا بعض البلدان العربية من قمة شرم الشيخ العربية،[٦٩] بينما طالب نقيب الفنانين بمقاطعة السلع الأمريكية.[٧٠]

وعلى هذا الأساس، تركت الأزمة آثاراً ملموسة على الأحزاب والقوى السياسية والشعبية، ويمكن إجمالاً توضيح تلك الآثار على النحو التالى:

- عدم وجود تعارض بين موقف مصر الرسمى من الأزمة وموقف الحزب الوطنى الديمقراطى منها. ولعل هذا الأمر يرتبط بحال التداخل الشديد بين الحزب وكل من السلطة التنفيذية وجهازها البيروقراطى القائمين على صنع واتخاذ القرار فى مجال السياسة الخارجية، وهو أمر عام وأشمل يرتبط بتداخل عام بين الحزب والسلطة التنفيذية والجهاز البيروقراطى فى الدولة، فى كافة المجالات، وذلك لصالح السلطة التنفيذية وهذا الجهاز. فالحزب يتبنى القرارات التى تصنع وتتخذ داخل السلطة التنفيذية، بما يشير عملياً إلى نظام حزب الحكومة وليس حكومة الحزب المتعارف عليه فى النظم السياسية الأكثر رقياً وتمدينا. وإنصافاً للقول، كان الموقف المتميز للحزب فى الأزمة قد تمثل فى المسيرة المليونية، والتى لم تكن موقفاً متفرداً إزاء

الأزمة وأطرافها الخارجية، قدر ما كانت رداً عاجلاً علـى تظـاهرة الإخـوان المسـلمين وأحزاب المعارضة، التى نظمت قبل ذلك بأيام وفى ذات الموقع تقريباً، ورداً آجلاً على مسيرة الإخوان المسلمين الضخمة لتشييع جثمان مرشـدهم قبـل أسـابيع قليلـة مـن ذلـك. وحتى بالنسبة لتنظيم الحزب الوطنى مسيرة خاصة به، فقد تم من خـلال تدخـل السـلطة التنفيذية لدى الأجهزة البيروقراطية فى القاهرة وباقى المحافظات، للسـماح للموظفيـن - بل ودعوتهم- بترك أعمالهم والمشاركة فى مسيرة الحـزب الوطنـى. كمـا تفـرد الحـزب عن السلطة التنفيذية خلال تحديد كيفية الرد على العدوان الأنجلو أمريكى، بإعلان أمين عام الحزب عدم الممانعة فى فتح باب التطوع لمن يرغب فى الجهاد ضد العدوان علـى العراق، وهو ما تم لاتقاء الضغوط المعنوية التى تمارسها المعارضة على الحكومة.

- على الرغم من سـماح النظـام السياسـى بقيـام القـوى السياسـية والشـعبية المختلفـة بتنظيم مظـاهرات ضـد العـدوان الأنجلـو أمريكـى علـى العـراق، والتـى شـارك فيـها رسميون وممثلون عن الدولـة، إلا أنـه تتضـح دومـاً خشـيته مـن أن تسـتغل المعارضـة وخاصة جماعة الإخوان المسلمين تلك المظاهرات، برفـع شـعارات تطـالب بـالإصلاح السياسى. وبذلـك تكـون السـلطة التنفيذيـة قد فتحـت بابـاً يصعـب عليـها إعـادة إغلاقـه. وبمعنى آخر، إنها تخشى أن تفاجأ بأن تكـون قـد سـمحت بالتظـاهر امتصاصـاً لغضـب الجماهير من سلوك الولايات المتحدة، وإذ بها تجد المتظاهرين ينقلبون عليـها ويـهتفون ضدها. لذلك كله سعى النظام السياسى للتأكيد على لســان القيـادة السياسـية وغيرهـا فـى أكثر من مناسبة بوجود توافق بين موقـف النظـام السياسـى والـرأى العـام إزاء العـدوان على العراق. ومن الناحية التنظيمية، أقر بالسماح بتنظيم "مسيرات سلمية"، وطلب مـن القائمين بها عقب رؤيته بانفلات الأوضاع بسبب كـثرة المسـيرات، ضـرورة الحصـول على تصريح من أجهزة الأمن قبل خروج تلك المسيرات. أما مـن الناحيـة العمليـة، فقد تدخلت أجهزة الأمن فى بعض المظاهرات باستخدام القنـابل المسيلة للدمـوع وخراطيـم المياه لتفريق المواطنيـن، كمـا تعـدت علـى البعـض الآخـر بـالضرب. إلا أن أخطـر مـا قامت به كان اعتقال المئات، بتهمة التجمهر وإتلاف المـال العـام.[٧١] وفـى هـذا الصـدد ألقـت السلطات المصريـة علـى سـبيل المثـال القبـض علـى مديـر مركـز الدراسـات الاشتراكية وأعضاء من لجنة مناهضة أمريكا وإسرائيل.

وقد وصل حال التوتر وضيق صدر النظام ذرعاً بالمتظاهرين أن قام بإلقـاء القبـض على عضوين من أعضاء مجلس الشعب شاركا فى مظـاهرة ضخمـة بالقـاهرة يـوم ٢١ مارس ٢٠٠٣، وقد سبق الاعتـداء عليـهما بـالضرب مـن قبـل أجـهزة الأمـن، وأصيـب أحدهما بكسور.[٧٢] ولم يلتفت فى هذا الشأن للحصانة البرلمانية التى تمنع إلقـاء القبـض على أعضاء مجلس الشعب إلا فى حالة ارتكاب الجرائم، ولم يلتفت أيضـاً إلـى أنـه ألقـى القبـض عليـهما بعـد يوميـن مـن المظـاهرة، أى دون حـال التلبـس بـالجريمـة كمــا يقــر

الدستور (على افتراض أن ما قاموا به بداية يعد جريمة). وقد تبين فيما بعد أن أحد أعضاء المجلس كان مقدماً لاستجواب لوزير الداخلية بمجلس الشعب حول تجاوزات الأمن فى التعامل مع المتظاهرين المناهضين للحرب على العراق، وأن ما قامت به أجهزة الأمن كان محاولة لإرهابه قبل مناقشة الاستجواب، وأن العضو الآخر كان دائم الإزعاج للحكومة داخل المجلس، من خلال توزيع المنشورات وكتابة البيانات الاحتجاجية وغيرها. جدير بالذكر أن النائبين أفرج عنهما بعد عشرة أيام من توقيفهما، وذلك ضمن ٧٠ مواطناً أفرج عنهم لذات السبب.[٧٣]

- اختلف موقف حزب الوفد خلال أزمة العدوان الأنجلو-أمريكى على العراق عن موقفه إبان أزمة الخليج السابقة عام ٩٠-١٩٩١، فقد كان موقف الحزب بشأن العدوان الحالى على العراق أكثر تشدداً من موقفه خلال الأزمة الأولى. وقد رجع ذلك على ما يبدو إلى عدم وجود أطراف عربية تناصب -بشكل مباشر- العداء للعراق، كما كان الوضع بالنسبة للأزمة الأولى التى كان خلالها احتلال عسكرى عراقى لدولة الكويت. من ناحية أخرى، كان حزب الوفد خلال الأزمة الأخيرة تحت قيادة رئيس جديد للحزب اتسمت توجهاته بالعداء الشديد للتدخل الأجنبى. جدير بالذكر أن هذا الرئيس سبق أن جمد رئيس الحزب السابق كتاباته فى جريدة الوفد إبان الأزمة الأولى، بسبب تأييده للعراق فى تلك الأزمة، بشكل كاد يوحى بتأييد الحزب لاحتلال الكويت.

- على الرغم من الموقف المتباين بعض الشىء لأحزاب وقوى المعارضة المصرية عن موقف مصر الرسمى، ومن ذلك الدعوة لتفعيل معاهدة الدفاع العربى المشترك، أو غلق قناة السويس أمام سفن الدول الغازية، إلا أن مواقف تلك الأطراف كانت من الرشد بما لم تدع معها مصر قط للتورط فى نزاع مسلح إلى جانب العراق. صحيح أنه لم يكن مفهوما كيفية تنفيذ معاهدة الدفاع العربى المشترك أو غلق قناة السويس، دون تدخل مصر عسكرياً فى الأزمة، إلا أن الجميع، بمن فيهم الإخوان المسلمون، تحاشوا الحديث عن "توريط" مصر فى خطبهم وتصريحاتهم، ومن ثم بقت الأمور الأخرى من قبيل الشعارات.

- تشابه موقف أحزاب وقوى المعارضة المصرية من العدوان الأمريكى على العراق مع موقف مصر الرسمى، فيما يتعلق برفض أى حكومة تشكلها الولايات المتحدة وبريطانيا فى العراق،[٧٤] وفى رفض التدخل الأجنبى لتغيير نظام الحكم العراقى بالقوة، وذلك من منطلق رفض التدخل الخارجى لتغيير أنظمة الحكم. ويشير هذا الموقف إلى درجة من الوعى السياسى، خاصة فى ظل تلكؤ نظام الحكم فى مسألة الإصلاح السياسى. جدير بالذكر، أن بعض أحزاب المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان رفضت فى فبراير ٢٠٠٣ استقبال مبعوث الرئيس الأمريكى، الذى كان يزور

مصر بهدف الترويج لمبادرة كولن باول المتعلقة بما يسمى دعم الديمقراطية وتقوية المجتمع المدنى.[٧٥]

موقف المؤسسات الدينية الرسمية

تمثل موقف المؤسسات الدينية الرسمية من العدوان الأنجلو - أمريكى على العراق، فى موقف الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية من ناحية، وموقف الكنائس المصرية الثلاث من ناحية أخرى.

ففيما يتعلق بعلاقة الأزهر ودار الإفتاء المصرية، يشار بداية إلى أن تلك المواقف المتخذة من قبل الجهتين ترتبط بأمرين أساسيين. أولهما، شخصية شيخ الأزهر الحالى المتسمة بالانفعال الشديد ومن ثم التردد والتراجع وإثارة الجدل بين الأوساط الدينية والشعبية، وهو ما حدث على سبيل المثال عندما استقبل حاخام إسرائيل، ونائب الرئيس الأمريكى السابق آل جور بالأزهر الشريف، كما حدث عندما كان مفتياً للجمهورية وأصدر فتاوى -تراجع عن بعضها- بشأن الإجهاض وفوائد البنوك والعمليات الاستشهادية فى فلسطين وغيرها. وثانيهما، أن منصب شيخ الأزهر غير قابل للعزل على عكس منصب مفتى مصر ، الذى احتفظ صاحبه عادة بالهدوء.

وعامة، فقد شهدت الساحة المصرية جدلاً كبيراً حول موقف الأزهر من العدوان على العراق، وعلاقة هذا المواقف بموقف مصر الرسمى، وهى أمور لم تخرج عن الخط العام السابق.

وفى هذا الشأن قام الأزهر من خلال مجمع البحوث الإسلامية فى ١٠ مارس ٢٠٠٣ بإصدار بيان متكامل يحدد فيه المعتدى، والمعتدى عليه، وأهداف العدوان، ومخططاته الاستراتيجية، وكيفيه مواجهته. وقد اعتبر البيان أن "الجهاد ضد القوات الصليبية يصبح فرض عين على كل مسلم، إذا بدأت قوات أجنبية العدوان"، وأضاف: "إذا نزل العدو فى أرض المسلمين يصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة، لأن أمتنا العربية والمسلمة ستكون أمام غزوة صليبية جديدة تستهدف الأرض والعرض والعقيدة والوطن". وذكر البيان: "إن أمتنا العربية والإسلامية بل وعقيدتنا الدينية هى هدف أساسى لكل الحشود العسكرية"، وأدان "كل المحاولات التى تسعى من خلالها الولايات المتحدة عن طريق جمع حشودها العسكرية إلى استهداف ملايين البشر من الأمة العربية ومقدساتها، وذلك انطلاقاً من رغبتها فى السيطرة على مصادر الثروة والقوة فى الوطن العربى"، وأضاف البيان "الإصرار على ضرب العراق ما هو إلا مقدمة لضربات أخرى تستهدف بقية الوطن العربى"، وأشار أيضاً إلى أن "القوى المعادية للعرب والمسلمين أفصحت عن رغبتها فى السعى إلى تقسيم الأوضاع

فى المنطقة العربية وترتيبها بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وينهى مقاومة الشعب الفلسطينى".(٧٦)

وقد أصدر مجمع البحوث الإسلامية بياناً توضيحياً أشار فيه إلى "أن الإسلام لم ولن يكون فى حرب مع المسيحية". كما عقب شيخ الأزهر على البيان السابق بأكثر من تصريح صحفى أشار فيه إلى أن تعبير "غزوة صليبية" فى البيان جاء بطريقة عفوية، ونفى أن تكون الحرب على العراق حرباً دينية، وأشاد بموقف بابا الأقباط فى مصر وبابا الفاتيكان من العدوان على العراق.(٧٧) وذكر شيخ الأزهر أن البيان السابق نبع من مجمع البحوث التابع له وليس منه، وأنه لم يتعرض لضغوط رسمية لنفى ما جاء به بشأن كونه "غزوة صليبية"، وأنه مستعد لمقابلة رئيس وزراء بريطانيا تونى بلير إذا طلب زيارة الأزهر، ورحب بمبادرة الشيخ زايد بتنحى صدام حسين لتجنب الحرب على العراق.(٧٨) إلا أنه رداً على قيام أحد العراقيين بتفجير نفسه لقتل بعض الأمريكيين فى الحلة قبل سقوط بغداد، قال إن كل من يفجر نفسه فى المعتدى شهيد فى الإسلام، وذكر أن باب الجهاد مفتوح أمام كل مسلم،(٧٩) لكنه كان مهادناً إزاء بعض الأمور كالجهاد مقارنة بغيره، إذ لم يذكر أن الجهاد فرض عين.

وعلى أية حال، فقد اهتمت الحكومة بمواقف شيخ الأزهر، إذ أعلنت على لسان صفوت الشريف وزير الإعلام وأمين عام الحزب الوطنى، تأكيد موقف شيخ الأزهر السابق بشأن "الحرب الصليبية"،(٨٠) الذى يبدو أنه عقب سقوط بغداد بات كغيره مبتئساً، حيث وصف الأمة الإسلامية بـ "الرعاع"، وهو ما تنكر له فيما بعد، مشيراً إلى أنه كان يقصد بـ "الأمة" دولة العراق ونظامها المخلوع الذى غزا الكويت وكل من شايعوا ونافقوا هذا النظام.(٨١)

من ناحية أخرى، واجه الأزهر خلال تلك الأزمة بعض الضغوط من خارجه، وقد تمثلت هذه الضغوط فى قرارات أزهرية متخذة بحق أبناء الأزهر، سواء من العاملين فى أروقته أو من الدارسين وطلاب العلم. وفى هذا الصدد يلاحظ على سبيل المثال، محاولة التدخل الخارجى لتغيير المناهج الدينية فى المعاهد العلمية التابعة للأزهر الشريف، والتى تحث على كراهية اليهود، وعلى الجهاد. وقد وصل الأمر إلى ساحة البرلمان عندما احتج نواب الإخوان المسلمين على تلك التغييرات، وطالبوا بحضور شيخ الأزهر لبيان حقيقتها. وفى هذا الشأن، أثار الإخوان ما تم من حذف آيات قرآنية وأحاديث نبوية خاصة باليهود من المناهج الأزهرية، وهو ما يعد مخالفة لقانون الأزهر، نظراً لاختصاص المجلس الأعلى للأزهر وحده فى رسم السياسة التعليمية لجامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية. وقد شمل التغيير مناهج التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى.(٨٢)

إضافة إلى ذلك، قام الأزهر خلال الأشهر القليلة الماضية باتخاذ قرارات بحق بعض علماؤه لتجاوزهم بعض الحدود فى فتاواهم، وفى هذا الشأن يشار إلى الإنهاء الفجائى لخدمة رئيس لجنة الفتوى بالأزهر الشيخ على أبو الحسن بسبب فتواه عن تحريم الحصول على الجنسية الأمريكية للمسلمين، لأنها جنسية بلد يعادى العرب والمسلمين، ومن ثم ستجعل من يتجنسون بها موالين لها على حساب الولاء للأمة، وهو ما خالف فتوى سابقة لشيخ الأزهر فى هذا الشأن. وكذلك فتواه بإباحة حصول المسلمين على كافة أنواع الأسلحة فى مقاومة العدوان على العراق بما فيها السلاح النووى.(٨٣)

وهكذا، يتبين أن موقف الأزهر من العدوان لا يختلف عن مواقفه السابقة المثيرة أحياناً للجدل، خاصة تحت قيادة شيخ الأزهر الحالى. وبمعنى آخر، إن موقف شيخ الأزهر من العدوان تمثل فى إصدار بيانات ومواقف، ثم إعلان نفض يد الأزهر منها. ومن ثم فهذه المواقف كان يؤخذ عليها أنها كانت تتسم بالارتجال والعشوائية. إذ بمجرد إثارتها للجدل بين الأوساط الداخلية والخارجية، يقوم الأزهر بسحبها كلها أو بعضها، مدعياً فهم الآخرين لها خطأ ومن ثم يعيد تفسيرها مرة أخرى، أو أنه يصدر تعديلاً لها بشكل مباشر دون إدراك منه أن هذا الإجراء يضعف من مصداقيته.

إضافة إلى ذلك، هناك اهتمام من قبل شيخ الأزهر خلال العدوان بالوحدة الوطنية المصرية، وهو ما اتضح فى تراجعه من عبارة "غزوة صليبية" التى وصف بها بوش حملة الولايات المتحدة على العراق، ورددها فيما بعد بيان مجمع البحوث.

من ناحية أخرى، فإنه على الرغم مما تتسم به مواقف الأزهر إزاء العدوان خاصة والولايات المتحدة وسياساتها فى المنطقة عامة بالتشدد، إلا أنه لوحظ أنها تميل أيضاً إلى عدم الوصول إلى حد القطيعة مع الولايات المتحدة، وهو ما تمثل فى الاستجابة لبعض ضغوط النظام السياسى التى ترجع بدورها لضغوط خارجية، وهو ما يمكن تلمسه فى حالة مناهج التعليم وحالة تقييد حركة علماء الأزهر.

أما بالنسبة لعلاقة دار الإفتاء بالأزمة، فقد كان موقف مفتى مصر الدكتور أحمد الطيب يشير إلى عدم وجود تعارض درامى مع الموقف الرسمى لمصر. وفى هذا الشأن يشار إلى تأكيده وجوب التصدى للعدوان على العراق، ودعوته بعدم سماح البلدان العربية تقديم تسهيلات لضرب أى بلد عربى.(٨٤) على أنه أضاف بأن هناك ضرورة لالتزام الشباب المتحمس بتوجيهات المسئولين من أهل الاختصاص لضمان الأمان والسلامة فى هذه البلدان لضمان فاعلية هذه المشاركة.(٨٥)

أما فيما يتعلق بالكنائس المصرية الثلاث، فقد رفضت تلك الكنائس العدوان الأمريكي-البريطانى على العراق، وشاركت تلك الكنائس فى المؤتمرات التى نظمتها

مختلف القوى الرسمية والمعارضة الرافضة للحرب. وكان البيان الذى أعلن فيه الرئيس الأمريكى وصف حربه على العراق بأنها حرب صليبية قد أثار حفيظة العديد من المصريين على اختلاف أطيافهم، وضمنهم الكنائس المسيحية، والأزهر الذى رد بالمثل مؤكداً أنها حرب صليبية. وقد راحت الكنائس المسيحية تدعو لرفض الحرب من المنطلقات الإنسانية والدينية بغض النظر عن مسمياتها.[٨٦] ووجه رؤساء الكنائس المصرية الشكر لبابا الفاتيكان لوقوفه ضد العدوان.[٨٧] وقد أشار بابا الأرثوزكس لذلك بوضوح، مشيراً إلى صعوبة العيش فى مناخ من الوئام فى ظل المناخ الدولى الحالى.[٨٨]

أما بالنسبة إلى موقف الكنيستين الأسقفية والطائفة الإنجيلية فلم يختلف عن موقف الكنيسة الارثوذكسية. وقد لعبت الكنيسة الأولى دوراً فى تعبئة المسيحيين لرفض الحرب وأقامت الصلوات بهذا الغرض. كما نظمت الطائفة الإنجيلية بعض المؤتمرات التى دعت خلالها إلى رفض العدوان على العراق.[٨٩]

هوامش الفصل السابع :

(١) د. عبد المنعم المشاط، العوامل الخارجية والتطور الديمقراطى فى مصر، فى: على الدين هلال (محرر)، التطور الديمقراطى فى مصر..قضايا ومناقشات، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق بحرم جامعة القاهرة، ط١، ١٩٨٦، ص ص ٥٣-٥٤.

(٢) التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣، ص٩٦.

(٣) انظر فى هذا الشأن حديث الرئيس حسنى مبارك فى المؤتمر الصحفى الذى عقدة مع المستشار الألمانى جيرهارد شرودر فى برلين ...الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٠.

(٤) حديث الرئيس مبارك لمجلة ديرشبيجل الألمانية المنشور مترجماً فى الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤.

(٥) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/١/١٧.

(٦) جدير بالذكر أن السياحة الأجنبية تتأثر بالتوترات الإقليمية فى الدول المستقبلة، وقد أشار وزير السياحة المصرى ممدوح البلتاجى، إلى وجود تراجع فعلى فى معدلات الحركة السياحية لمصر منذ نشوب الحرب على العراق، إذ انخفض متوسط معدلات الاشغال الفندقى إلى ٤٠% فى الأسبوع الأول من بدء العمليات العسكرية فى مارس ٢٠٠٣، كما ألغيت رحلات طيران عدة، إضافة إلى إصدار بعض الدلو مثل الولايات المتحدة وفرنسا وكندا نصائح لمواطنيها لتوخى الحذر عند السفر إلى منطقة الشرق الأوسط ......الحياة ٢٠٠٣/٤/٢.

(٧) فى أحدث تقرير صدر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أشير إلى أن عدد المصريين العاملين بالعراق ٦٥٦٢٩ عاملاً، كما أشار إلى وجود نحو ٩٢٣٦٠٠ و ١٩٠٥٥٠ و ٩٥٠٠٠ عاملاً فى المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات على الترتيب .....الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٤.

(٨) تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد صدرت بحق رجال الإعمال المصريين إجراءات مرتبطة بضرورة موافقة السلطات الأمريكية ممثلة فى المباحث الفيدرالية على التصدير، وذلك بعد القيام بتحريات عن الشركات المصرية المصدرة، والجهة الأمريكية المستوردة للبضائع المصرية، وذلك خشية من أن تستخدم حاويات التصدير فى تهريب الأسلحة والمتفجرات للقيام بأعمال إرهابية بالولايات المتحدة.....الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٩.

(٩) انظر على سبيل المثال تصريحات وزير الخارجية أحمد ماهر بشأن تقارير بيلكس والبرادعى بمجلس الأمن فى حديثه للتليفزيون المصرى المنشور أهم ما جاء فيه فى الأهرام ٢٠٠٣/٣/١٢.

(١٠) انظر فى هذا الصدد تصريحات وزير الإعلام المصرى صفوت الشريف فى الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤.

(١١) التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سابق، ص٩٦.

(١٢) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٢٠.
(١٣) الحياة ٢٠٠٣/٤/١٩.
(١٤) التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سابق، صص٩٦-٩٧.
(١٥) تصريحات الرئيس حسني مبارك ...الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٠.
(١٦) تصريحات وزير الخارجية أحمد ماهر في الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٦.
(١٧) أنظر حديث الرئيس مبارك لمجلة ديرشبيجل الألمانية المنشور مترجماً في الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤.
(١٨) تصريحات الرئيس مبارك.. الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٠.
(١٩) الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٧ الأهرام ١١و ٢٠٠٣/٤/١٢.
(٢٠) تصريحات الرئيس حسني مبارك في لقاء مع شباب الجامعات ....الأخبار ٢٠٠٣/٧/٢٧.
(٢١) الأهرام ١٥ يوليو ٢٠٠٣.
(٢٢) وبالنسبة لموقف مصر من هذا القرار، فإنه لم يسلم هو الآخر من التذبذب، إذ أيده الرئيس مبارك فيما بعد في تصريحاته أمام رؤساء الولايات المتحدة وبعض البلدان العربية المجتمعون في شرم الشيخ في ٣ يونيو ٢٠٠٣، لبحث قضية السلام الإسرائيلي الفلسطيني ....الأخبار ٢٠٠٣/٦/٤.
(٢٣) انظر على سبيل المثال الأهرام ٢٠٠٣/٤/٣.
(٢٤) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٥/٢١.
(٢٥) الشرق الأوسط ٢١ /٢٠٠٣/٥.
(٢٦) انظر نص بيان مجلس الشعب ....في الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٣، ومضمون بيان مجلس الشوري في الأهرام ٢٠٠٢/٣/٣٠.
(٢٧) الأهالي ٢٠٠٣/٤/٩.
(٢٨) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٥/٢٦.
(٢٩) الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٤.
(٣٠) الوفد ٢٠٠٣/٢/٢٢.
(٣١) الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤.
(٣٢) من ذلك على سبيل المثال مظاهرة مسجد السيدة زينب بالقاهرة في ١٥فبراير ٢٠٠٣ التي شاركت فيها أحزاب الناصري والتجمع والعمل والجبهة الشعبية للدفاع عن الشعب الفلسطيني، وأعضاء نقابة المحامين، ومظاهرة فندق شبرد القريب من السفارة الأمريكية في ذات اليوم. ومظاهرة ميدان التحرير التي نظمت في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ من قبل أحزاب المعارضة والنقابات والقوى الوطنية المصرية، والمظاهرات التي خرجت عقب صلوات الجمع المتتالية من الجامع الأزهر والتي نظمتها جماعة الإخوان المسلمين.
(٣٣) من ذلك على سبيل المثال المظاهرات الشعبية التي تمت في مناطق مختلفة من الإسكندرية والعريش وبورسعيد وبنها والجيزة ودمياط وأسيوط والفيوم والزقازيق، والتي وزعت فيها منشورات بمقاطعة البضائع الأمريكية بالأسواق محل المقاطعة، وتدعو لتطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك، وفتح باب الجهاد والتطوع إلى جانب

العراق...انظر : الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٢، الأهرام ٢٠٠٣/٤/١، الأهـرام ٢٠٠٣/٤/٢، الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٦. الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٩. ومن ذلك أيضاً المظاهرات الطلابية شبة اليومية التى شارك فيها الأساتذة وبعض عمداء الكليات ورؤساء الجامعات داخل جامعات عين شمس والأزهر والقاهرة والزقازيق وأسيوط والمنوفية وقناة السويس، والتى دعت إلى مطالب مشابهة أيضاً ... انظر : الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤، الأحرار ٢٠٠٣/٣/٣، الأخبار ٢٠٠٣/٣/٢٣، الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٣.

(٣٤) لاحظ على سبيل المثال تداعيات الأزمة فى نقابات المحامين والصحفيين والأطباء والسينمائيين والممثلين والموسيقيين.. انظر : الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٦، العربى ٢٠٠٣/٤/٦، الأهالى ٢٠٠٣/٤/٩، الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٥، الأحرار ٢٠٠٣/٣/٣، الجيل ٢٠٠٣/٤/١، الأهرام ٢٠٠٣/٣/٧.

(٣٥) الوفد ٢٠٠٣/٢/٢٢

(٣٦) الأحرار ٢٠٠٣ /٣/٣.

(٣٧) انظر كلمة خالد محى الدين فى مؤتمر جماهيرى بنقابة المحامين...الوفد ٢٠٠٣/٢/٢٢، وكلمة ضياء الدين داود فى مؤتمر جماهيرى بالساحل... العربى ٢٠٠٣/٤/٦.

(٣٨) الوطن ٢٠٠٣/٤/٨.

(٣٩) التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، المرجع السابق، ص ص١٠١-١٠٢.

(٤٠) الوفد ٢٠٠٣/٢/٢٢

(٤١) الوفد ٢٠٠٣/٢/٢٢

(٤٢) الحياة ٢٠٠٣/٢/٢٢.

(٤٣) الأهرام ٢٠٠٣/٤/١٤.

(٤٤) الأحرار ٢٠٠٣/٣/٣.

(٤٥) الوفد ٢٠٠٣/٢/٢٢.

(٤٦) الحياة ٢٠٠٣/٢/٢٢.

(٤٧) الأهرام ٢٠٠٣/٤/١٤.

(٤٨) الوفد ٢٠٠٣/٢/٢٢

(٤٩) تصريحات أمين عام الحزب الوطنى صفوت الشريف ...الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤.

(٥٠) الأحرار ٢٠٠٣/٣/٣.

(٥١) الحياة ٢٠٠٣/٢/١٥.

(٥٢) الحياة ٢٠٠٣/٣/٢٩ و ٢٠٠٣/٦/٢١.

(٥٣) الوطن ٢٠٠٣/٤/٨.

(٥٤) الجيل ٢٠٠٣/٤/٨.

(٥٥) الأهرام ٢٠٠٣/٤/١٤.

(٥٦) العالم اليوم ٢٠٠٣/٤/٦.

(٥٧) الوفد ٢٠٠٣/٤/١٠.

(٥٨) الأهالى ٢٠٠٣/٤/٩.

(٥٩) الوفد ٢٠٠٣/٢/٢٢.
(٦٠) الوفد ٢٠٠٣/٢/٢٢.
(٦١) تصريحات أمين عام الحزب الوطنى صفوت الشريف ...الأهرام ٢٠٠٣/٢/٢٤.
(٦٢) الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٢.
(٦٣) انظر فى هذا الشأن ...الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٢.
(٦٤) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٤.
(٦٥) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٧.
(٦٦) الأخبار ٢٠٠٣/٤/٩.
(٦٧) الأحرار ٢٠٠٣ /٣/٣.
(٦٨) الوطن ٢٠٠٣/٤/٨.
(٦٩) الحياة والوفد ٢٠٠٣/٢/٢٢.
(٧٠) الأهالى ٢٠٠٣/٤/٩.
(٧١) الأهرام ٢٠٠٣/٣/٢٣، الأسبوع ٢٠٠٣/٤/١٤، الحياة ٢٠٠٣/٢/٢٢ و ٢٠٠٣/٤/٦
(٧٢) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٢٤ و٢٠٠٣/٣/٢٥.
(٧٣) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٤/٥.
(٧٤) انظر بيان أحزاب العمل والتجمع والوفد والجيل فى هذا الشأن، والذين ربطوا فيه أيضاً بين دعم المقاومة العراقية والإصلاح السياسى فى البلدان العربية ....الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٤/١٥.
(٧٥) هذه الأحزاب والمنظمات هى أحزاب التجمع والوفد والناصرى والشيوعى ومنظمات النديم وهشام مبارك ودار الخدمات النقابية ومساعدة السجناء .....الحياة ٢٠٠٣/٢/١٠.
(٧٦) الحياة ٢٠٠٣/٣/١١.
(٧٧) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٢٠.
(٧٨) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٧.
(٧٩) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٦.
(٨٠) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٢١.
(٨١) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٥/١٢.
(٨٢) لمزيد من التفاصيل ...أنظر : الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٢/١٧.
(٨٣) انظر فتاوى الشيخ على أبو الحسن، ورد الأزهر على أن إنهاء خدمته جاء لبلوغه السن القانونية فى الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/١٥.
(٨٤) الحياة ٢٠٠٣/٣/١١.
(٨٥) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٤.
(٨٦) الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٣/٢٠.
(٨٧) الأهرام ٢٠٠٣/٤/٢.
(٨٨) التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مرجع سابق، ص ١٠٤.
(٨٩) المرجع السابق، ص ١٠٤.



الفصل الثامن

الاقتصادات العربية فى مواجهة نكبة العراق

أحمد السيد النجار

تعرضت الاقتصادات العربية للعديد من التأثيرات المتنوعة والمتغيرة فى حجمها واتجاهها، منذ بدء تصاعد التوترات الأمريكية-العراقية ووصولها إلى حد بدء العدوان الأمريكي-البريطانى على العراق، ثم سقوط هذا البلد العربى الكبير فريسة للاحتلال الأنجلو-أمريكي، وبدء عمليات المقاومة الوطنية العراقية ضد المستعمرين. ويمكن القول إن الحرب الأمريكية-البريطانية ضد العراق فى ربيع العام الجارى والتى انتهت باحتلاله، قد شكلت نقطة فاصلة فى تاريخ المنطقة العربية، كما شكلت حدثاً هائلاً بكل المقاييس على الصعيد العالمى. فقد جسدت هذه الحرب ونتائجها، نزوع القوة الأعظم فى العالم فى ظل إدارتها اليمينية المتطرفة إلى تجاوز فكرة التدخل فى شئون الدول الأخرى بأشكال غير عسكرية، إلى التدخل العسكرى والاحتلال بغرض إسقاط النظم وهندسة المجتمعات وتحقيق مصالحها الخاصة على حساب حياة ومصالح شعوب أخرى.

وكما كانت السيطرة على الموارد الطبيعية لبلدان أخرى، أو السيطرة على بلدان ذات مواقع جغرافية استراتيجية وحاكمة، أو فتح أسواق جديدة للسلع واستنزاف خزان قوة العمل فى بلدان أخرى بدون مقابل أو بمقابل بسيط للغاية لا يتناسب مع القيمة السوقية لإنتاج العامل، هى العوامل الحاسمة فى ظهور الاستعمار القديم، فإن الأمر فى هذه المرة لم يختلف كثيرا، فرغم أهمية تحطيم أى بقية لقوة العراق وتفكيك وتدمير بنيته العلمية لمصلحة إسرائيل، ورغم أهمية التنكيل الأمريكى بالعراق لإرهاب الدول النامية وحتى الدول الكبرى، كعناصر سياسية واستراتيجية محركة للعدوان الأمريكى على العراق واحتلاله، إلا أن العنصر الأكثر أهمية عن كل ما عداه والمحرك الرئيسى لهذا العدوان هو الرغبة الأمريكية فى السيطرة على الاحتياطيات النفطية العراقية الهائلة وتوظيفها بشكل مرن من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها النفطية، فضلا عن السيطرة على عمليات إعادة إعمار العراق لصالح الشركات الأمريكية، وهو أمر يمكن التيقن منه بمراجعة الفصل الخاص بالاقتصاد العراقى وتأثيرات النكبة عليه وبالتحديد القسم الذى يعرض للأطماع الأمريكية فى النفط العراقي. وإن كان من الضرورى التأكيد على أن النظام البوليسى الدموى للغاية الذى أقامه الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين، وشخصنة السلطة التى كانت سمة طاغية لهذا النظام، قد ساهمت بالنصيب الأعظم فى كل الكوارث التى أحاقت بالعراق ووصلت إلى حد الاحتلال الأمريكي-البريطانى لبلاد الرافدين.

وقد طرح الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق بنتائجه الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، تحديات حقيقية أمام الاقتصادات العربية سواء بشأن أدائها والمؤشرات المعبرة عن هذا الأداء، أو بشأن نموذجها الاقتصادى الداخلي، أو فيما يخص علاقاتها الاقتصادية الخارجية، أو فيما يتعلق بالإطار الإقليمى الذى يمكن أن يجمع اقتصاداتها ويخلق لها فضاءا رحبا تتحرك فيه السلع وعناصر الإنتاج بشكل حر وفق ميزات تفضيلية. ورغم أن المقاومة الوطنية العراقية لقوات الاحتلال ما زالت تعرقل ظهور الكثير من الآثار السلبية لهذا الاحتلال على الاقتصادات العربية، إلا أنه فى حالة استقرار هذا الاحتلال، فإن هذه الآثار التى يمكن توقعها، سوف تتجسد فى الواقع الاقتصادى العربى الذى لا ينقصه المزيد من العوامل السلبية!

أولا : نكبة العراق وأداء الاقتصادات العربية :

بالرغم من أن هناك الكثير من العوامل التى تعرقل ظهور بعض الآثار الاقتصادية الرئيسية للاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق، على الاقتصادات العربية، وعلى رأسها المقاومة الوطنية العراقية التى لم تسمح للأمريكيين بتوظيف النفط العراقى للتحكم فى أسعار وسوق النفط العالمية حتى الآن، إلا أن هناك آثاراً مباشرة لنكبة العراق على الاقتصادات العربية، وهناك آثاراً متوقعة فى حالة استمرار واستقرار الاحتلال الاستعمارى الأمريكي-البريطاني للعراق، ويمكن دراسة الآثار الفعلية والمتوقعة لنكبة العراق على الاقتصادات العربية من خلال تناول التأثير الفعلى والمتوقع لهذه النكبة وفقا للمسارات المختلفة لتطورها، على قطاعات النفط والسياحة وعلى فرص النمو الاقتصادى فى البلدان العربية.

١ - نكبة العراق ونفط العرب:

إذا نحينا الأرض والمياه جانبا، فإن النفط هو الثروة الطبيعية الرئيسية التى تملكها البلدان العربية فى مجموعها، وهو يشكل مصدر الثروة الوحيد تقريبا فى بعض البلدان العربية المعتمدة تماما على إنتاج وتصدير النفط. ولأن السيطرة على حجم إنتاج وأسعار النفط هو أحد الأهداف الرئيسية للحملة الأمريكية على العراق، فإن اقتصادات الدول العربية عموما وبالذات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، تقف فى وضع المترقب للأسوأ بعد الاحتلال الاستعمارى الأمريكى للعراق، رغم أنها قد حققت الكثير من المكاسب من التوتر الأمريكي-العراقى ومن الحرب الأمريكية على العراق، ومن عجز قوات الاحتلال حتى الآن، عن إعادة مستوى الإنتاج النفطى العراقى إلى ما كان عليه قبل الحرب، حيث أدت كل هذه العوامل إلى ارتفاع أسعار النفط أو بقائها عند مستويات مرتفعة.

فقد أدى تصاعد التوتر بين العراق والولايات المتحدة قبل بدء العدوان الأمريكى فعليا على العراق، إلى إحداث تأثيرات مهمة على الاقتصادات العربية. فعندما قرر العراق فى إبريل من عام ٢٠٠٢، قطع صادراته النفطية لمدة شهر كآلية للضغط على الدول المستوردة الرئيسية للنفط، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تستورد منه قرابة مليون برميل من النفط يوميا، فى إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، لدفع هذه الدول المستوردة للنفط وبالذات الولايات المتحدة، للضغط على إسرائيل لإيقاف عدوانها الإجرامى على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.. .. عندما حدث ذلك، ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير وخرجت من الهوة التى انحدرت إليها فى الربع الأخير من عام ٢٠٠١، والربع الأول من عام ٢٠٠٢، عندما انحدرت فى ذروة تدهورها إلى نحو ١٦ دولارا للبرميل وبقيت قريبة من هذا المستوى بسبب الضغوط الأمريكية على دول الأوبك، مما أدى لتجميد آلية الحفاظ على الأسعار بين ٢٢، و٢٨ دولار للبرميل، ومنع دول المنظمة من رفع الأسعار. وبعد القرار العراقي، ارتفعت أسعار النفط بقوة على الرغم من التباطؤ الاقتصادى العالمي، وعلى الرغم أيضا من عدم استجابة أى دولة أخرى مصدرة للنفط، للطلب العراقى بوقف تصدير النفط لحين إيقاف إسرائيل عدوانها وانسحابها من المناطق التى أعادت احتلالها، وعلى الرغم من عدم مشاركة إيران فى تنفيذ هذا الحظر المؤقت الذى كانت هى التى اقترحته فى البداية بشرط مشاركة الجميع فيه.

وتشير بيانات منظمة الأوابك إلى أن السعر الفورى لسلة خامات أوبك قد ارتفع من ٢٢,٦ دولارا للبرميل فى شهر مارس من عام ٢٠٠٢، ليصل إلى ٢٤,٨ دولارا للبرميل فى شهر أبريل من العام نفسه، ثم واصل سعر سلة خامات أوبك ارتفاعه خلال صيف وخريف عام ٢٠٠٢ حتى بلغ فى ديسمبر من العام المذكور، نحو ٢٨,٤ دولارا للبرميل (راجع: جدول ١)، خاصة مع تصاعد الاضطرابات السياسية فى فنزويلا بدعم من الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة التى ترى فى نظام الرئيس هوجو شافيز تحديا لها فى السياسة وفى سوق النفط.

وكما هو معروف فإن الدول العربية المصدرة للنفط والتى ترتفع إيراداتها من صادراتها النفطية بأكثر من ٦ مليارات دولار فى العام كلما ارتفع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد، قد حققت استفادة كبيرة على الصعيد الاقتصادى من فترة التوتر الأمريكي-العراقى فى عام ٢٠٠٢.

وخلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣ والذى شهد الحشد الأمريكى لخوض الحرب ضد العراق، ارتفعت أسعار النفط لمستويات قياسية وبلغ سعر البرميل من سلة خامات أويك نحو ٣٠,٥ دولارا. ومع بدء العدوان الأمريكي-البريطانى على العراق، استمرت أسعار النفط فى الصعود المتذبذب، فكلما كان العراق يظهر صمودا فى

مواجهة قوات الغزو، كانت أسعار النفط ترتفع، وكلما تقدمت قوات الغزو، كانت الأسعار تتراجع، لكنها بقيت عند مستويات مرتفعة بلغت نحو ٢٩,٨ دولارا للبرميل من سلة خامات أوبك فى شهر مارس.

وعندما تمكنت قوات الغزو من احتلال بغداد، تراجعت أسعار النفط بقوة ولامست حد الـ٢٠ دولارا للبرميل، وبلغ متوسط سعر البرميل من سلة خامات أوبك، نحو ٢٥,٣ دولارا فى شهر أبريل من عام ٢٠٠٣، لكن نهوض المقاومة الوطنية العراقية بشكل سريع، وعجز قوات الاحتلال الاستعمارى الأمريكي، عن إعادة الإنتاج النفطى العراقى لمستواه قبل الحرب، وعجزها عن إعادة تصدير النفط العراقي، منع انهيار أسعار النفط، بل ودفعها إلى أعلى، حيث بلغ متوسط سعر البرميل من سلة خامات أوبك، نحو ٢٥,٦ دولارا للبرميل فى شهر مايو الماضى (راجع: جدول ١)، بما يعنى أنها استمرت تدور فى المدى السعرى الذى حددته منظمة الأوبك لبرميل النفط بين ٢٢، ٢٨ دولارا للبرميل، بل إنها كثيرا ما ترتفع عنه كلما قامت قوات المقاومة الوطنية العراقية بعمليات تفجير لأنابيب النفط بما يؤخر فرص بدء عمليات التصدير النفطية العراقية.

أما إذا استقر الحكم الاستعمارى الأمريكى للعراق وبدأ تدفق النفط العراقى وارتفع إلى مستويات تمكن الأمريكيين من تخفيض سعر البرميل إلى مستوى ١٥ دولارا للبرميل، فسوف تمنى الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط بخسائر مروعة، حيث إن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد فقط، يعنى بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط مجتمعة والتى تصدر ما يزيد على ١٧,٥ مليون برميل يوميا من أصل إنتاجها الإجمالى الذى بلغ نحو ٢٠,٤ مليون برميل يوميا فى المتوسط عام ٢٠٠١[١]، خسارة أكثر من ٦ مليارات دولار من إيرادات صادراتها النفطية فى العام، أو نحو ٥٠٠ مليون دولار شهريا، ويعنى بالنسبة لدولة واحدة هى السعودية، انخفاض إيراداتها النفطية بما يتراوح بين ٢,٥، و٣ مليارات دولار فى العام. وسوف تعانى الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط بشكل حاد وعنيف إذا حدث هذا الانهيار لأسعار النفط، بحيث إن اقتصاداتها ومستويات المعيشة فيها سوف تتدهور بشكل سريع بما سيعنيه ذلك من احتمالات ظهور وتصاعد اضطرابات سياسية واجتماعية قد تغير الكثير فى المنطقة، وقد تساعد الأمريكيين على تحقيق ما يريدونه فى بلدان مثل السعودية دون الحاجة لتدخل عسكرى مباشر على غرار ما حدث فى العراق.

ومن البديهى أن أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصادات العربية لا يتوقف حجمه عند انخفاض إيرادات تصديره، حيث إن مضاعف الاستثمار الذى كانت هذه الإيرادات ستحققه كان من المفترض أن يؤدى إلى تحقيق المزيد من الدخل وإلى بناء المزيد من الاستثمارات ورفع طاقة الاقتصاد وجهازه الإنتاجي، وبالتالى فإن خسارة

الإيرادات النفطية بسبب تراجع الإيرادات سيؤدى إلى خسائر أخرى كبيرة فى الاقتصادات العربية.

ومن المنطقى أن يؤدى التدهور الاقتصادى فى البلدان العربية المصدرة للنفط فى هذه الحالة إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة العربية التى تعمل فى تلك البلدان، بما سيؤدى إلى تزايد معدلات البطالة المرتفعة أصلا فى البلدان العربية المصدرة لخدمات العمالة. كما أن الأزمة الاقتصادية فى الدول العربية المصدرة للنفط ستنتقل للدول العربية المصدرة لخدمات العمالة مثل مصر وسورية والسودان ولبنان والأردن وفلسطين عبر آليات حركة العمالة والسياحة والاستثمارات، حيث ستتراجع حصيلتها من النقد الأجنبى نتيجة انخفاض تحويل عمالها الذين يعملون فى بلدان النفط، بما لذلك من آثار سلبية على الاستثمارات الجديدة وعلى فرص النمو الاقتصادى.

كذلك فإن تدهور اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط سيؤدى إلى تراجع أعداد السياح الذين يخرجون منها للسياحة فى باقى الدول العربية، بما سيضر باقتصادات البلدان العربية المصدرة لخدمات السياحة مثل مصر وتونس والمغرب وسورية ولبنان.

كما أن حالة اليأس والإحباط التى أعقبت الاحتلال الأمريكى لدولة عربية رئيسية مثل العراق، قد بدأت بالفعل تساهم فى تصاعد التطرف، وكانت البداية هى التفجيرات الكبيرة التى وقعت فى مجمع سكنى للأجانب فى العاصمة السعودية الرياض فى شهر مايو ٢٠٠٣، وأدت لمقتل وجرح عدد كبير من الأمريكيين والأجانب المقيمين فى المملكة، وأيضا التفجيرات التى شهدتها المملكة المغربية. وهذا التصاعد المرجح للتطرف سوف تكون له تأثيرات سلبية على السياحة فى المنطقة بأسرها.

ومن المنطقى أن تكون النتيجة الحتمية لكل هذه الآثار، هى تدهور المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصادات العربية وبالذات معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ومعدل البطالة والموازين الخارجية، إذا تمكن الاستعمار الأمريكى من إخماد المقاومة العراقية وبدأ فى ضخ النفط العراقى للأسواق بالمستويات التى تريدها الولايات المتحدة وتساعدها على تحقيق أهدافها التى أشرنا إليها فى الفصل الخاص بآثار نكبة العراق على الاقتصاد العراقي.

ولا يمكن مواجهة الكارثة القادمة فى مجال النفط إلا من خلال منع الولايات المتحدة وبريطانيا، من السيطرة على هذا البلد العربى الكبير ومن نهب ثروته النفطية وتوظيفها لتحقيق الأهداف الأمريكية فى سوق النفط على النحو الذى أشرنا إليه آنفا.

وإذا كانت الحكومات العربية قد اتخذت موقفا متماشيا مع حالة الضعف والهوان التى تمر بها، حيث نأت بنفسها عن أى ارتباط مع الكفاح الوطنى العراقى من أجل

التحرر والاستقلال، فإن هذا الأمر يجب أن يتغير من باب تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية الضيقة لهذه الحكومات. كذلك فإن الشعوب العربية يجب أن تعمل بكل السبل على مساندة الكفاح الوطنى العراقى الذى يمكن أن يحمى الثروة النفطية العربية من التعرض لانهيار أسعارها.

وعلى صعيد آخر فإن الدول العربية الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، يجب أن تعمل على استيعاب أى زيادة فى الإنتاج النفطى العراقى من خلال تخفيض إنتاج باقى دول المنظمة بحيث لا يحدث إفراط فى إنتاج النفط يخل بالتوازن بين العرض والطلب ويؤدى لانهيار الأسعار، وبذلك فإنه حتى فى أسوأ الأحوال لو استقر الاحتلال الاستعمارى الأمريكى فى العراق، فإن الولايات المتحدة قد تعجز عن توظيف ثروته النفطية فى تخفيض أسعار النفط، ولن يكون أمامها للسيطرة على تلك الثروة النفطية مباشرة سوى الدعوة لخصخصة النفط العراقي، وهى دعوة يمكن لمقاومة الشعب العراقى أن تحطمها وتوقف تحققها فى الواقع، خاصة وأن الغالبية الساحقة من حقول النفط العراقية موجودة فى منطقة الكثافة السكانية ما بين النهرين من شرق العاصمة العراقية بغداد ومن جنوبها وحتى البصرة، باستثناء حقل الرميلة المتاخم للحدود الكويتية والذى يسهل على قوات الاحتلال أن تقوم باستنزافه وحماية هذا الاستنزاف عسكريا. أما حقول الشمال فى "كركوك" و"باى حسن" و"خباز"، فإنها متاخمة لمناطق كثيفة السكان ويتم نقل إنتاجها عبر خطوط أنابيب طويلة من الممكن أن يتم تدميرها لتعطيل نقل النفط منها طالما استمر الاحتلال الاستعمارى الأمريكى للعراق.

٢ - المؤشرات الرئيسية وتبعيتها لأسعار النفط:

بالنظر إلى أن نمو الاقتصادات العربية فى مجموعها يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم إنتاج وقيمة الصادرات العربية من النفط التى تتحرك تبعا لحركة سعر البرميل منه بصورة أساسية، فإن هذا السعر يعد محددا رئيسيا لحالة النمو فى الاقتصاد العربى إجمالا. لكن من الضرورى ملاحظة أن هذا الوضع العام ينطوى على تناقضات حادة، فرغم أن بلدان الوطن العربى فى مجموعها تعد أكبر منتج ومصدر للنفط فى العالم، بل إن دولة واحدة منها هى السعودية، تحتل المرتبة الأولى عالميا فى إنتاج وتصدير النفط، إلا أن هناك دولا عربية مستوردة للنفط مثل المغرب والأردن ولبنان وفلسطين، وبالتالى تتأثر اقتصادات هذه الدول المستوردة للنفط بصورة عكسية لباقى الدول العربية من جراء تحرك أسعار النفط صعودا أو هبوطا.

وإذا تأملنا تقديرات صندوق النقد الدولى لمعدلات النمو الحقيقية للناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربية فى عامى ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، سنجد أن التقديرات التى

وضعها الصندوق فى شهر سبتمبر ٢٠٠٢، قد اختلفت كثيرا عن التقديرات التى وضعها الصندوق نفسه فى إبريل ٢٠٠٣ بالذات بالنسبة للبلدان النفطية.

وبالنظر إلى جدول ٢، نجد أن تقديرات معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى التى وضعت فى سبتمبر ٢٠٠٢، تشير إلى أن هذا المعدل كان من المفترض أن يبلغ فى عام ٢٠٠٢، نحو ٠,٧%، ٢,١%، -١%، - ٠,٦%، ٣,٣٠%، ٣%، ٠,٣%، ٤,١% فى كل من السعودية والجزائر والكويت وليبيا وعمان وقطر والإمارات واليمن بالترتيب. وكان من المفترض أن يبلغ لهذه الدول بالترتيب نحو ٣,٣٠%، ٢,٩%، ١,٧%، ٢,٥%، ٣,٨%، ٤%، ٣,١%، ٣,٧% فى عام ٢٠٠٣.

وفى أبريل من عام ٢٠٠٣ أصدر صندوق النقد الدولى تقديراته المعدلة عن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى الدول المذكورة بالترتيب. ووفقا لهذه التقديرات فإن هذا المعدل بلغ فى عام ٢٠٠٢، نحو ٢,١%، ٣,١%، - ٠,٩%، ١,٧%، ١,٩%، ٣%، ٠,٩%، ٤,٣% للدول المذكورة بالترتيب، أما فى عام ٢٠٠٣، فإن هذا المعدل، من المتوقع أن يبلغ ٤%، ٣,٥%، ٢%، ٢,٣%، ٤,١%، ٤%، ٧,٢%، ٤,٢% للدول المشار إليها آنفا بالترتيب.

وكما هو واضح من البيانات، فإن تقديرات النمو فى عام ٢٠٠٢، فى كل الدول النفطية العربية باستثناء الإمارات وعمان، قد تحسنت وفقا للبيانات الصادرة فى أبريل عام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع البيانات الصادرة فى سبتمبر عام ٢٠٠٢. ويعود ذلك بصفة أساسية، إلى الارتفاع الكبير فى أسعار النفط فى الشهور الأربعة الأخيرة من العام المذكور، بما يفوق توقعات صندوق النقد الدولى التى بنيت على أساسها تقديرات النمو المنشورة فى سبتمبر من العام نفسه.(راجع: جدول ١)

كذلك فإن التقديرات الخاصة بمعدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠٠٣، فى كل الدول النفطية العربية باستثناء ليبيا، قد تحسنت وفقا للبيانات الصادرة فى أبريل عام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع البيانات الصادرة فى سبتمبر عام ٢٠٠٢. ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير الذى حدث فى أسعار النفط فى الربع الأول من عام ٢٠٠٣ على ضوء تصاعد الحشد العسكرى الأمريكى لشن العدوان على العراق، ثم وقوع هذا العدوان ذاته بعد ذلك.

ومن المرجح أن تظل أسعار النفط تراوح عند مستويات معتدلة فى إطار المدى السعرى الذى حددته أوبك لحركة أسعار النفط بين ٢٢، ٢٨ دولارا للبرميل، طالما استمرت المقاومة الوطنية العراقية فى التصاعد، واستمر عجز قوات الاحتلال عن استعادة مستويات إنتاج وتصدير النفط فى العراق إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وهذا يعنى أيضا أن مؤشرات أداء الاقتصادات العربية إجمالا وبالذات الدول العربية

المصدرة للنفط سوف تكون فى وضع جيد، والعكس صحيح إذا نجحت قوات الاحتلال الأمريكي-البريطانى فى العراق، فى قمع المقاومة الوطنية العراقية واستعادة مستويات إنتاج وتصدير النفط العراقي قبل الحرب، وضخ الاستثمارات إلى القطاع النفطى العراقى لزيادة الطاقة الإنتاجية بما يلائم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ويضر بالمصالح النفطية العربية.

وهذه الحقيقة، أى ارتباط المؤشرات الاقتصادية المستقبلية للبلدان العربية المصدرة للنفط والبلدان العربية المصدرة لخدمات العمالة وخدمات السياحة، بعدم سيطرة الاستعمار الأمريكى على النفط العراقي، تضع على عاتق العربية مهمة كبرى هى ضرورة مساندة الشعب العراقى فى كفاحه من أجل الاستقلال وإعادة بناء الدولة العراقية.

والحقيقة أن الشعوب العربية وجمعياتها الأهلية، مدعوة لأن تعمل على تقديم كل المساعدات الممكنة وبكل الطرق المباشرة وغير المباشرة للشعب العراقي، كما أنها لابد وأن تواصل مع كل القوى الحية والحرة والمحبة للسلام فى العالم، الاحتجاجات السلمية على هذا الاحتلال الأمريكي-البريطانى للعراق. كذلك فإن تكثيف وتشديد المقاطعة لكل ما هو أمريكى وبريطانى سواء كانت سلعا مستوردة منهما مباشرة، أو سلعا منتجة محليا تحت علامات تجارية تنتمى إليهم، يمكن أن يشكل ضغطا على الدولتين المحتلتين للعراق. وقد بلغت قيمة السلع التى استوردتها الدول العربية من الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، نحو ١٧,٣ مليار دولار بما شكل نحو ٣,٧% من إجمالى الصادرات الأمريكية خارج منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا)، فى حين بلغت قيمة الواردات السلعية العربية من بريطانيا، نحو ٩,١ مليار دولار شكلت نحو ٧,٥% من قيمة الصادرات البريطانية خارج الاتحاد الأوروبي. وهناك واردات عربية كبيرة من الدولتين الاستعماريتين، من الخدمات المختلفة وضمنها خدمات يتحكم الأفراد مباشرة فى استيرادها مثل الخدمات السياحية، هذا فضلا عن السلع والخدمات المنتجة فى البلدان العربية من شركات تنتمى للدولتين الاستعماريتين أو تحمل علامات تجارية خاصة بهما.

ولأن الشيء بالشيء يذكر، فإنه عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦، فإن مظاهرات الاحتجاج عمت المدن العربية رغم أن غالبيتها كانت خاضعة للاحتلال، وكانت مظاهرات بغداد هى الأكبر فى هذا الصدد لدرجة جعلت السفير البريطانى هناك يرسل لحكومته مؤكدا أنه لم ير فى حياته الدبلوماسية ظاهرة مثل تلك من قبل، وأنه "إذا لم يتوقف الهجوم على مصر بسرعة فلن تكون هناك قوة على وجه الأرض قادرة على حماية نظام نورى السعيد فى بغداد لأن مشاعر الشعب العراقى كلها فى حالة نقمة ضد بريطانيا".(٢)

كما قام السوريون بقطع خط النفط القادم من كركوك فى العراق والمار عبر أراضيهم والذى كان يمد بريطانيا وفرنسا بجزء مهم من احتياجاتهم النفطية لتكتمل دائرة تعطل وانقطاع إمدادات نفط الشرق الأوسط عن بريطانيا وفرنسا بعد إغلاق قناة السويس التى كانت المعركة الكبرى تدور عند مدخلها الشمالى فى مدينة بورسعيد الباسلة. كذلك قام عمال الموانئ العرب بمنع تحميل السفن البريطانية والفرنسية ومقاطعتها كليا. ولو قامت الشعوب العربية والنقابات العمالية والمهنية العربية ببعض مما قامت به فى عام ١٩٥٦ فإنها يمكن أن تفعل الكثير لنصرة شعبنا فى العراق فى مواجهة الاستعمار الأمريكي-البريطانى.

أما الحكومات العربية فإنها مطالبة بألا تعترف بأية حكومة تضعها قوات الاحتلال الأمريكية-البريطانية فى العراق، وأن تصر على مطالبة الولايات المتحدة بالانسحاب بدون شروط من العراق، على أن يتم إجراء انتخابات حرة ونزيهة فى العراق تحت إشراف الأمم المتحدة والجامعة العربية لتشكيل حكومة عراقية من اختيار العراقيين أنفسهم. كذلك فإن الحكومات العربية مطالبة بوضع القضية العراقية أمام الأمم المتحدة لوضع المجتمع الدولى أمام مسئولياته فى مواجهة الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة التى تهدد السلام والأمن فى المنطقة. كذلك فإن الدول العربية مطالبة بأن تفسح المجال والحريات لشعوبها ولتنظيماتها الأهلية للاحتجاج السلمى على الاحتلال الأمريكى-البريطانى للعراق، ولتقديم كل أشكال الدعم الممكن لهذا البلد العربى الكبير من أجل إزالة هذا الاحتلال الذى يستهدف نهب ثروات العراق والقضاء على أى بقية من قوة لديه وتمزيقه اجتماعيا لمصلحة إسرائيل. كذلك فإن الدول العربية مطالبة بتقديم مساعدات كبيرة للعراقيين من خلال الجامعة العربية لإشعارهم بأن لهم أمة وعمقا اجتماعيا وحضاريا ينتمون إليه، بما يساعدهم على الصمود فى مواجهة قوة الاحتلال حتى يتم طردها. وكل ما هو مطلوب من الحكومات العربية هو أضعف الإيمان فى ظل حالة الضعف والهوان التى تمر بها.

أما جامعة الدول العربية فإنها مطالبة وبشكل عاجل بالتشاور مع كل المجموعات الوطنية فى العراق وبعقد مؤتمر للقوى الوطنية العراقية فى مقر الجامعة بالقاهرة، لوضع برنامج وطنى مشترك لها ولاختيار قيادة تعبر عن جبهة القوى الوطنية العراقية وتتولى تنسيق العمل الوطنى فى العراق لدحر الاحتلال. كما أن الجامعة العربية مطالبة بالعمل بفعالية ونشاط للتشاور والتعاون مع المنظمات الإقليمية المناظرة مثل الاتحاد الأوروبى من أجل إنهاء الاحتلال الأمريكي-البريطانى للعراق. وإضافة لكل هذا فإن الجامعة العربية مطالبة بأن تنظم جهود الدعم العربى الشعبى والرسمى للشعب العراقى وجبهته الوطنية.

وإذا كانت الأزمة الراهنة قد كشفت عن أن العلاقات العربية-العربية مقتصرة على الأصعدة الرسمية بدرجة عالية حتى إن النخب الثقافية العربية لا تملك أن تتفاعل بشكل مباشر وفعال وحر مع النخبة الثقافية فى العراق، فإن الجامعة العربية تحتاج إلى تطوير جوهرى لتصبح جامعة للشعوب وللدول معا، وهذا يعنى ضرورة بناء هياكل تضم المؤسسات الأهلية والأحزاب المختلفة فى البلدان العربية لتعميق الروابط بين الشعوب العربية وقواها الحية حتى يمكن توظيف هذه الروابط فى بناء مستقبل الشعوب العربية، وتوظيفها أيضا فى مواجهة الأزمات الكبرى، مثل الأزمة العراقية الراهنة.

ثانيا : نكبة العراق والنموذج الاقتصادى وإطار التعاون المطروحين أمريكيا للمنطقة :

لم يقتصر تأثير نكبة العراق على الاقتصادات العربية، على الآثار المباشرة التى تعرضت لها هذه الاقتصادات، أو التى يمكن أن تتعرض لها بناء على التصورات المختلفة لتطور الأوضاع فى العراق، وإنما حدث أثر آخر شديد الأهمية يتعلق بالنموذج الاقتصادى فى البلدان العربية والإطار الإقليمى المطروح للتعاون الاقتصادى فى المنطقة، فقد أغرى الاحتلال الأمريكى لبلد عربى كبير مثل العراق، الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة بالمزيد من التعسف مع باقى الدول العربية بما فيها الدول الرئيسية لفرض النموذج الاقتصادى الذى ترتئيه مناسبا للمصالح الأمريكية الاقتصادية والأيديولوجية، بغض النظر عن الظروف الخاصة لكل دولة عربية، كما أغراها على الضغط من أجل تحطيم مشروع التكتل الاقتصادى العربي، لصالح إدماج إسرائيل فى اقتصاد المنطقة من موقع مهيمن ومدعوم أمريكيا. وهو ما تجسد عمليا فى إعادة إحياء مشروع "السوق الشرق أوسطية" فى صيغة جديدة من خلال إعلان الرئيس الأمريكى عن نية واشنطن إقامة منطقة تجارة حرة مع دول المنطقة بشرط إنهاء كل أشكال المقاطعة لإسرائيل، وتحرير اقتصاداتها بشكل كامل بما يعنى تقليص دور الدولة فيه إلى أقصى حد، والانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتطبيق الاتفاقيات التى عقدت فى إطار المنظمة،[٣] بما يعنى تحرير العلاقات الخارجية لهذه الدول بدون أى حساب لما تقتضيه المصلحة الوطنية لكل دولة منها.

ولا يخفى على أى متابع لمشروعات التعاون الإقليمى التى طرحتها الولايات المتحدة من قبل، أن هذا الطرح الأمريكى الجديد بشروطه المذكورة آنفا هو إعادة إنتاج - أكثر صلفا - لمشروع السوق الشرق أوسطية الذى طرحته الولايات المتحدة خلال تسعينيات القرن العشرين، فى محاولة منها لإدماج اقتصاد إسرائيل مع الاقتصادات العربية فى تكتل اقتصادى ينطوى على تعامل تفضيلى بين الدول الداخلة فيه. وكان ذلك المشروع قد كرست من أجله القمم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا والتى عقدت فى الدار البيضاء وعمان والقاهرة، ثم انتهت بفشل ذريع فى الدوحة عام ١٩٩٧ بسبب الرفض الشعبى العربى لهذا المشروع، وبسبب إصرار الدول العربية الرئيسية على منع تحقق طموحات الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية المدعومة من الغرب وشركاته الكبرى فى المنطقة العربية من خلال ذلك المشروع الأمريكى.

وقد جاء انعقاد المنتدى الاقتصادى العالمى فى بلدة "الشونة" الأردنية بالقرب من البحر الميت، فى شهر يونيو من العام الجاري، تأكيدا أمريكيا على أن الإمبراطورية الأمريكية قد أصبحت قادرة من خلال احتلالها للعراق على أن تمرر مشروعها الشرق أوسطى الذى يمكن أن يبدأ بالعراق الخاضع لها، إضافة لكل من الأردن وقطر والكويت، حتى لو رفضت الدول العربية الرئيسية هذا المشروع. وقد عقد "مؤتمر البحر الميت" وسط دعاية إعلامية غربية وأمريكية بالذات لخلق وهج جاذب لهذا المشروع لإحداث حالة هرولة رسمية عربية تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل.

وكم كان المشهد مريرا فى ذلك المؤتمر الذى تم تمثيل العراق فيه من خلال بول بريمر، ممثل سلطة الاحتلال الاستعمارى الأمريكى. وبدلا من أن تقاطع الدول العربية مثل هذا المؤتمر للضغط على الولايات المتحدة لإنهاء احتلالها للعراق، فإنها شاركت فيه وتعاملت مع ممثل سلطة الاحتلال وحاول البعض منها أن يبحث عن فرصة للمشاركة ولو من الباطن فى عمليات إعادة إعمار العراق فى ظل سلطة الاحتلال الأمريكية، وكأن العراق ليس بلدا عربيا كبيرا وأكثر تقدما من غالبية البلدان العربية، ويمكن لشركاته بعد الاستقلال أن تقوم بكل ما يمكن أن تقوم به أى شركات عربية فيه فى إطار عمليات إعادة الإعمار.

وإن كان من الضرورى الإشارة إلى أن الموقف الرسمى المصرى قد أكد على أهمية تحديد شكل المشاركة المصرية فى عمليات إعادة إعمار العراق والسلطة التى ستتم فى ظلها هذه المشاركة، فى إشارة خجولة إلى ضرورة أن تكون تلك السلطة عراقية. لكن بالمقابل فإن الأردن وقعت مع إسرائيل المزيد من الاتفاقيات لإقامة مناطق حرة صناعية جديدة تتمتع بحرية دخول منتجاتها إلى السوق الأمريكية بدون أى رسوم جمركية. كما تم الاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأردنيين على إنشاء قناة تصل بين خليج العقبة وبين البحر الميت بغرض توليد الكهرباء وتخفيف ملوحة مياه البحر إلى الحد الذى يسمح بوجود حياة للكائنات البحرية فيه، وأيضا بغرض استخدام المياه القادمة من خليج العقبة فى مد محطات تحلية المياه بمياه أقل ملوحة.. وقد أثير الكثير من الجدل حول الاتفاقية التى تم التوصل إليها بين إسرائيل من جهة وبين الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية بشأن إقامة قناة تربط ما بين البحر الميت وخليج العقبة، والمعروفة إعلاميا بقناة البحرين الأحمر والميت، وكذلك بشأن الاتفاق الذى وقعه

الأردن وإسرائيل والذى يقضى بإقامة المزيد من المناطق الصناعية الحرة بينهما بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لإنتاج سلع تتمتع بإعفاء جمركى كامل لدى دخولها السوق الأمريكية، على غرار المنطقة الصناعية المقامة بينهما فى شمال الأردن والتى تتمتع بهذا الإعفاء.[٤]

وفيما يتعلق بالمشروع الخاص بربط خليج العقبة الذى هو امتداد طبيعى للبحر الأحمر، بالبحر الميت، فقد أثير الكثير من الجدل بشأن جدواه وتأثيره على قناة السويس. وإذا أقيم هذا المشروع من خلال مد أنابيب بين البحر الميت وخليج العقبة، فإنه لا يمكن أن يستخدم لأغراض الملاحة، أما لو أقيم المشروع من خلال حفر قناة مفتوحة بينهما، فإن الملاحة فيه ستكون ممكنة فيما بين خليج العقبة والبحر الميت فقط، وبما أن البحر الميت هو بحر داخلى غير مرتبط بأى بحر أو محيط آخر، فإنها ستكون ملاحة داخلية لا علاقة لها بقناة السويس من قريب أو بعيد، لكن لو كانت هناك مرحلة تالية لربط البحر الميت بالبحر المتوسط، فإنه من الناحية النظرية سيكون هناك ربط بين البحرين الأحمر والمتوسط عبر البحر الميت، على غرار الربط بين البحرين الأحمر والمتوسط عبر قناة السويس. لكن ينبغى أن نأخذ فى اعتبارنا أن منسوب خليج العقبة أعلى كثيرا من منسوب البحر الميت الذى يقل أيضا عن منسوب المياه فى البحر المتوسط، وبالتالى فإن استخدام البحر الميت كحلقة وصل للملاحة بين البحرين الأحمر والمتوسط، يتطلب إنشاء أهوسة وممرات خاصة لتحريك السفن على غرار قناة بنما، وهى عملية مكلفة تجعل قدرة مثل هذه القناة ذات المرحلتين على منافسة قناة السويس، معدومة تقريبا.

كما أن شق قناة تربط بين البحر المتوسط والبحر الميت، يعنى شطر الأراضى الفلسطينية التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ وأقامت عليها الكيان الصهيوني، إلى نصفين، وهو أمر من المرجح ألا تقبله إسرائيل لأسباب عسكرية. وترتيبا على ما سبق فإنه من المرجح أن يكون هذا المشروع عبارة عن مرحلة واحدة تربط بين خليج العقبة وبين البحر الميت، بما يؤدى إلى تخفيف ملوحة الأخير بصورة تسمح بنشوء حياة بحرية فعالة واقتصادية فيه، وتسمح أيضا بتنشيط السياحة على شواطئه وحمايته من الجفاف الذى يزحف عليه بشكل تدريجى، كما أن انحدار المياه من خليج العقبة مرتفع المنسوب إلى البحر الميت منخفض المنسوب، يسمح بتوليد الكهرباء. لكن بالمقابل، فإن هذا المشروع سيؤدى إلى ارتفاع منسوب المياه فى البحر الميت بما قد يضر ببعض المناطق العمرانية والزراعية المتاخمة له، وهو أمر يجب أن يوضع فى الحسبان، علما بأن المشروع يتضمن إقامة محطات لتحلية المياه من البحر يمكن أن تساعد على تحقيق التوازن فى منسوب البحر الميت عندما يتعادل ضخ المياه فيه من خليج العقبة ومن

المصادر الأصلية لمياهه، مع سحب المياه منه لمحطات التحلية إضافة لتبخر أو تسرب المياه منه.

والحقيقة أن المشروع من ناحية الإمكانية الفنية والجدوى الاقتصادية، يمكن أن يكون جيدا، لكن الشيء السيئ حقيقة هو أنه يقوم بين الأردن وفلسطين، وبين إسرائيل التى تحتل الأراضى الفلسطينية وتقهر الشعب الفلسطينى وتمارس كل أشكال الإرهاب الفردى وإرهاب الدولة ضده، فكيف يمكن أن يكون هناك تعاون اقتصادى بين أعداء يتصارعون حد الدم فى صراع اجتماعى ممتد على الوجود فى الأرض الفلسطينية قبل تسوية هذا الصراع بصورة مقبولة من أطرافه تضمن استمرار هذه التسوية؟

ويمكن القول إن الاتفاقيات التى عقدت بين الأردن والسلطة الفلسطينية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، تعد تجسيدا للتصور الإسرائيلى الذى يرى تطوير العلاقات الاقتصادية قبل التوصل لتسوية سياسية مقبولة من أطرافها، على عكس التصور العربى الذى كانت مصر تتبناه ويقضى بضرورة إنجاز التسوية قبل الدخول فى مشروعات تعاون اقتصادى.

وإضافة إلى الأهداف السياسية الأمريكية الحاضرة بقوة، فإن الأهداف الاقتصادية حاضرة أيضا وبشكل أقوى حيث تعد منطقة الشرق الأوسط واعدة للغاية فيما يتعلق بتوسع حجم تجارتها الخارجية استيرادا وتصديرا، مع تزايد انفتاحها التجارى على العالم فى ظل انضمام عدد من دولها إلى منظمة التجارة العالمية ودخول عدد من الدول فى برنامج لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبى، فى إطار اتفاقات المشاركة التى تربط بين الطرفين. ولم تشأ الولايات المتحدة أن تترك دول الاتحاد الأوروبى تستحوذ على حصة متزايدة من أسواق المنطقة فى ظل اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد وبين عدد من دول المنطقة، فطرحت برنامجها لتحرير التجارة الأمريكية مع دول المنطقة لتتمكن من مزاحمة دول الاتحاد الأوروبى فى أسواق المنطقة، بعد أن أدت العلاقات التفضيلية التى أقيمت بين الاتحاد الأوروبى وبين بعض دول المنطقة إلى تزايد حصة الاتحاد الأوروبى فى أسواق تلك الدول على حساب الحصة الأمريكية فيها. وعلى سبيل المثال تراجعت حصة الواردات السلعية التركية من الولايات المتحدة من ١١,٤% من إجمالى الواردات السلعية التركية عام ١٩٩٣ إلى ١٠,٤% عام ١٩٩٥، إلى ٧,٩% منها عام ٢٠٠١. كما تراجعت نسبة الصادرات السلعية الأمريكية للمغرب من إجمالى الواردات السلعية المغربية، من ٧,٧٠% عام ١٩٩٣، إلى ٥,٩% عام ١٩٩٥، إلى ٣,٧% عام ٢٠٠١. كذلك تراجعت نسبة الواردات التونسية من الولايات المتحدة، من ٥.٧% من إجمالى الواردات السلعية التونسية عام ١٩٩٣، إلى ٤,٩% عام ١٩٩٥، إلى ٤% فى عام ٢٠٠١ وفقا لبيانات صندوق النقد الدولى.(٥)

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات السلعية الأمريكية للدول العربية، بلغت نحو ١٧,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ تشكل نحو ٢,٤% من إجمالى قيمة الصادرات السلعية الأمريكية فى العام المذكور، كما بلغت قيمة الواردات الأمريكية من الدول العربية، نحو ٣١,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١، بما شكل نحو ٢,٧% من إجمالى قيمة الواردات الأمريكية فى ذلك العام.(٦) ورغم أن هذه التجارة لا تشكل فى الوقت الراهن سوى نسبة ضئيلة من التجارة الخارجية الأمريكية، إلا أنها قابلة للتزايد السريع فى حالة تحرير التجارة بين الولايات المتحدة ودول المنطقة بصورة يمكن أن تحول المنطقة إلى شريك تجارى رئيسى للولايات المتحدة. كما أن الولايات المتحدة يهمها أن تربطها علاقات اقتصادية تفضيلية بالشروط الأمريكية، مع دول المنطقة العربية التى تملك ثلثى احتياطيات النفط فى العالم، خاصة وأن السيطرة على هذا النفط من خلال الاحتلال المباشر لدولة نفطية كبرى مثل العراق يبدو أمرا محفوفا بالمخاطر بعد أن اكتشفت الإدارة الأمريكية "الذكية"، أنها هدمت النظام القديم وبعثرت الترتيب الحرج للعراق، دون أن تكون لديها القدرة على صياغة النظام الجديد على هواها، بل إنها قد تجد نفسها أمام وضع أسوأ يتمثل فى مقاومة شعبية عراقية شرسة لقوات الاحتلال، وصعود للاتجاهات الإسلامية وثيقة الصلة بإيران فى منطقة الكثافة السكانية من جنوب بغداد وحتى الحدود العراقية على الخليج والتى تحوى الخزان النفطى الرئيسى للعراق، بما يصعد احتمالات حدوث توافق عراقى مع إيران يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الأمريكية فى المنطقة وليس فى العراق وحده.

والحقيقة أن الدول لا يمكن أن تقيم علاقات تفضيلية عادلة ومتوازنة حقيقية فى ظل منطق التحديد المنفرد والإملاء اللذين تتبعهما الولايات المتحدة فى طرحها لتحرير التجارة بينها وبين دول المنطقة. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد حقا أن تقيم علاقات اقتصادية تفضيلية مع دول المنطقة بشكل جماعى، فعليها أن تحترم إرادة دول وشعوب المنطقة سواء فيما يتعلق بخطوات وشروط تحرير التجارة، أو بمسألة دمج الاقتصاد الإسرائيلى فى اقتصادات المنطقة من موقع متفوق مدعوم من الولايات المتحدة، حيث إن كل الشعوب العربية وغالبية دول المنطقة لن تقبل بمثل هذا الدمج فى ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة فى سورية ولبنان وفلسطين وعلى رأسها القدس الشريف، وفى ظل رفض إسرائيل لحق العودة لأبناء الشعب الفلسطينى الذين طردتهم من وطنهم، وفى ظل عدم التزامها بدفع تعويضات عن الممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة التى نهبتها منذ حرب ١٩٤٨ وحتى الآن، والممتلكات التى نهبتها أثناء احتلالها للأراضى العربية عام ١٩٦٧ من الجولان إلى سيناء، وفى ظل إصرارها على امتلاك كل أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية التى تشكل عامل تهديد وابتزاز لكل الدول العربية.

فـإذا كـانت الولايـات المتحدة تريد تحرير تجارتـها مـع دول المنطقـة بـدون إقحـام إسرائيل، فإن ذلك يمكن أن يكون مدخلا مقبولا للبدء فـى مفاوضـات متكافئـة ونزيهـة وعادلـة لا يمكـن أن تتم بمباركـة شـعبية عربيـة إلا بعد زوال الاحتـلال الاسـتعمارى الأمريكى للعراق، أما إذا كان الهدف من الإعلان الأمريكـى الأخير هـو تمرير الدمـج الاقتصادى لإسرائيل فى المنطقة، فإن ذلك أمـرا كـان مرفوضـا فـى السـابق ولـن تقبلـه الشعوب العربية فى الحاضر أو المسـتقبل مـهما كـانت الظـروف والضغـوط، حتـى لـو خضعت الحكومات العربية للضغوط الأمريكية فى ظل حالة الضعف والهوان التى تمر بها.

لكن من الضرورى الإشارة إلى أنه رغم الاحتـلال الاسـتعمارى الأمريكـى للعـراق الـذى عـزز مـن المسـاعى الأمريكيـة لفـرض نموذجـها الاقتصـادى اليمينـى المتطـرف وفرض إدماج اقتصاد إسرائيل فى اقتصادات المنطقة العربية من موقع متفوق ومـهيمن بدعم من الشركات الغربية الكبرى، إلا أن "النجاح" الأمريكـى لـن يطـول أجلـه كثيرا، لأن العدوان الأمريكى على العراق واحتلاله، أطلق بالفعل طوفانا من الاضطـراب فـى العراق الذى لم يستقر حكمه للاستعمار الأمريكى.

وحتـى يمكـن للبلـدان العربيـة أن تواجـه الهجمـة الأمريكيـة بشـأن النظـم السياسـية والاقتصادية فى البلدان العربية، فإنه من الضـرورى علـى الشـعوب العربيـة أن تـدرك تحديات اللحظة، وأن تعمـل علـى إجـراء تغييرات جوهريـة فـى النظـم السياسـية التـى تحكمها لمصلحة تقدم هذه النظم وتطورهـا وتقـدم وتطـور المجتمعـات العربيـة إجمـالا، ولمصلحـة تحقيـق القـوة والمنعـة للـدول والمجتمعـات العربيـة فـى مواجهـة أيـة هجمـة مغولية كتلك التى تشنها الولايات المتحدة وتابعتها الاستعمارية العجوز بريطانيا ومعـها إسرائيل ضد بعض البلدان العربية.

وهناك عدد من الخطوات التى مـن الضـرورى النظـر فيـها كأسـاس لتطويـر النظـم السياسية العربية، مثل إعادة بنـاء القـانون الأساسـى (الدسـتور)، بشـكل يتسم بالاتسـاق وينـهض علـى أسـاس بنـاء دولـة ومجتمـع يقومـان علـى المسـاواة بيـن البشـر كأسـاس للديمقراطيـة واحترام الحريـات وحقـوق الإنسـان، ويكـرس حـق تكويـن الأحـزاب والجمعيات وإصدار الصحف لإتاحة المجـال أمـام المجتمـع ليعبر عـن نفسـه ويشـارك بفعالية فى صياغة نظامه السياسى والاجتماعي، ويطلق حريات الإضراب والاعتصـام والتظاهر بشكل سلمي، وينهى النظم البوليسية الدكتاتورية العربية الراهنة المتمثلـة فـى النظم الملكية المطلقة وجمهوريات الحكم مدى الحياة، لصالح وضـع الأسـس لبنـاء نظـم ديمقراطية كاملة تتيح تداول السلطة ويكون الانتخاب فيـها حـرا مباشـرا، ويعيد توزيـع السلطات بغرض تقليص دور وسلطات الحاكم الفـرد، لصـالح تعزيـز دور المؤسسـات، ولتحقيق التوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويضـع أسس بناء الدولة

على قاعدة المواطنة بدون أى تمييز بسبب اللون أو الأصل العرقى أو الجنس أو الدين، ويضع الإطار القانونى لإطلاق الحريات للمبادرات الاقتصادية والسياسية من المجتمع، مع قيام الدولة بدور رئيسى فى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الإنفاق العام على غرار ما تفعله دول مثل فرنسا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا والنمسا والسويد التى شكل الإنفاق العام فيها بالترتيب، نحو ٤٦,٢%، ٤٥,٩%، ٤٥,٧%، ٤١,٩%، ٤٠,٣%، ٣٩,٥% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٩، مقارنة بنحو ٣٠,٦% فقط فى مصر على سبيل المثال، فى العام المذكور.(٧)

وفى كل الأحوال فإنه من الضرورى التأكيد على أن تطوير النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى البلدان العربية والتحول الحاسم إلى بناء دول ديمقراطية حقيقية تقوم على احترام حريات وحقوق الإنسان، لم يعد ترفا، بل هو ضرورة حاسمة لحياة ومنعة النظم السياسية العربية وتطورها، كما أثبتت نكبة العراق، حيث انهار النظام الديكتاتورى البوليسى العراقى القائم على حكم الفرد، بصورة مزرية أدت لتدمير بنية الدولة ومؤسساتها.

أما فيما يتعلق بفرض النموذج الاقتصادى اليمينى الأمريكى سواء بالنسبة للنظم الاقتصادية الداخلية فى البلدان العربية أو بالنسبة للعلاقات الخارجية لهذه النظم، فإن قدرة البلدان العربية على مواجهة الضغوط الخارجية الأمريكية، تبقى معلقة على قدرة الدول العربية على تطوير نظمها الاقتصادية ورفع كفاءتها وقدرتها التنافسية ومكافحة الفساد المستشرى فيها وإنهاء استغلال النفوذ السياسى الذى يهدف لتحقيق أرباح مالية غير مشروعة، وتحقيق حالة من الرواج الاقتصادى تغنى الدول العربية عن طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية ومن الدول التى تقدم القروض، حيث إن الاضطراب والعجز الاقتصادى فى هذا البلد العربى أو ذاك، هو الذى يتيح للولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى وللمؤسسات المالية الدولية الخاضعة لهيمنة هذه الدول، أن تتدخل فى الشئون الداخلية العربية لفرض النموذج الاقتصادى الذى تراه ملائما لها سياسيا وأيديولوجيا وعمليا بغض النظر عن مقتضيات تحقيق التقدم والتطور لاقتصادات البلدان العربية.

كذلك فإنه بالنسبة للتكتل الاقتصادى الإقليمي، فإن الدول العربية التى نزعت دائما لاحتكار هيكل القوة الاقتصادية فى المحيط العربي، لم تنجح فى ظل هذا النزوع المقيت فى إقامة تكتل اقتصادى حقيقي، ووصلت فى نهاية المطاف إلى الإعلان عن إقامة "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، لكن شروط هذا المشروع تجعله مجرد إعلان نوايا لأن السلع المستثناة من التحرير أكثر من المحررة، والسلع الزراعية ممنوعة من التحرير عمليا، فضلا عن أن قواعد المنشأ مضطربة فى كل البلدان

العربية بما يصعب معه تطبيق قواعد التحرير حتى على السلع المسموح بتحرير التجارة العربية البينية فيها.

وهذا الواقع المر هو الذى فتح الطريق أمام دخول بعض الدول العربية بشكل فردى وبدون تنسيق فى اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى من جهة، وأتاح للولايات المتحدة أن تلح على إنشاء تكتل شرق أوسطى يدمج الاقتصاد الإسرائيلى مع اقتصادات المنطقة مع ضمان موقع متفوق ومهيمن لهذا الاقتصاد من خلال مساندة الدول الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وشركاتها، هذا الإلحاح الذى تزايد وأصبح أكثر فجاجة بعد الاحتلال الاستعمارى الأمريكى للعراق. وليس هناك من سبيل لمواجهة هذا الوضع سوى بتوجه الدول العربية بشكل حاسم ومستقيم لتأسيس تكتل اقتصادى حقيقى تتبادل من خلاله المنافع وتتيح لشركاتها ومستثمريها وأموالها وعمالها، فضاءا اقتصاديا رحبا بقدر رحابة الوطن العربى الكبير، بما يساعد على رفع كفاءة تخصيص الموارد فيها، ومضاعفة حوافز النمو والتطور الاقتصادي، ويساعد أيضا على إغراء عناصر الإنتاج العربية القابلة للانتقال مثل رأس المال والعمل، على البقاء فى البلدان العربية والمساهمة تحقيق التطور الاقتصادى لها ورفع مستويات معيشة مواطنيها.

ثالثا : انكشاف التخلف العلمى العربى .. والثورة العلمية ضرورة للحياة والتنمية :

أكد العدوان الأمريكى على العراق وبشكل قاطع، ما هو معروف سلفا، من أن التقدم العلمى عنصر حاسم فى حماية الأرض والشعب فى أى بلد، فضلا عن كونه عنصرا حاسما فى تحقيق التقدم الاقتصادى وفى تعزيز القدرة على السيادة فى السوق المحلية وعلى المنافسة فى الأسواق الدولية.

وربما يكون الاستهداف الأمريكى والغربى عموما للعراق منذ انتهاء حربه مع إيران وخروجه منها، وهو فى وضع قوى يحقق الانتصار تلو الآخر من الفاو إلى الشلامجة إلى الزبيدات، مستندا على ما حققه من اختراق علمى أتاح له تصنيع الكثير من الأسلحة المتقدمة، هو أحد المبررات المهمة لمحاصرة هذا البلد العربى الكبير لسنوات طويلة قبل العدوان عليه وتحطيم البنية الأساسية لقطاع البحث العلمى العراقى واعتقال كبار علمائه. وبقدر ما شكل ذلك خسارة عربية كبيرة، فإن هناك تحديا واضحا أمام البلدان العربية لتحقيق اختراق علمى يضمن القوة والمنعة للدول العربية أو لهذه الدولة أو تلك، ويضمن لها التقدم الاقتصادى والقدرة على المنافسة فى أسواق دولية يتزايد انفتاحها بشكل تدريجي.

ويعد الإنفاق على البحث والتطوير العلميين، شديد التدنى فى البلدان العربية قاطبة سواء فى قيمته المطلقة أو فى نسبته من الدخل القومى الإجمالي، وذلك بالمقارنة مع المتوسط العالمى للإنفاق على البحث والتطوير العلميين، وبالمقارنة أيضا مع ما تنفقه دولة صغيرة ومعادية للعرب مثل إسرائيل فى هذا المجال. وإذا كان المتوسط العالمى للإنفاق على البحث والتطوير العلميين قد بلغ نحو ٢,٣٨% من الناتج العالمى فى الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٠، وفقا لبيانات البنك الدولى فى تقريره السنوى عن مؤشرات التنمية فى العالم (World Bank, World Development Indicators 2003, Table 5.12.)، فإن ما أنفقته مصر فى هذا المجال خلال الفترة ذاتها، يقل عن ٠,٢% من الناتج القومى الإجمالى المصرى فى هذه الفترة، وهو ما يعنى أن إنفاقنا على البحث والتطوير العلميين يقل عن ٨,٥% من المعدل العالمى للإنفاق فى هذا المجال. والحال فى باقى الدول العربية لا يختلف عن مصر، حيث بلغت حصة الإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الناتج القومى الإجمالى فى كل من الأردن والكويت وسورية والإمارات بالترتيب، نحو ٠,٢٦%، ٠,٢%، ٠,١٨%، ٠,٤٥% خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٠.[٨] أما باقى الدول العربية، فإنه لا تتوافر بيانات عن إنفاقها على البحث والتطوير العلميين. وإن كانت كلها تدور عند نفس المستوى المتدنى المتحقق فى مصر وسورية، وهو أمر منطقي، لأنه إذا كانت دول عربية رئيسية وأكثر تقدما من غيرها مثل مصر وسورية، لا تظهر اهتماما جديا بالبحث العلمى وبتحويل إنجازاته إلى تقنيات يتم استخدامها فى مجال الإنتاج، فماذا ننتظر من باقى الدول العربية الأقل تقدما أو الصغيرة التى يقتصر طموحها على استهلاك تقنيات من الدرجة الثانية يتم ابتكارها فى بلدان أكثر تقدما؟!

وعلى الجانب الآخر، فإن إسرائيل وهى الدولة التى تعد التجسيد الأكثر خطورة ودموية للمشروع الاستعمارى للهيمنة على المنطقة العربية، تعد واحدة من أكثر دول العالم إنفاقا على البحث والتطوير العلميين، حيث بلغت حصة إنفاقها فى هذا المجال من ناتجها "القومي" الإجمالى نحو ٣,٦٢% خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٠.[٩] ووفقا لهذا المعدل، فإنها أنفقت نحو ٣,٨ مليار دولار على البحث والتطوير العلميين فى عام ٢٠٠١،[١٠] وهو ما يزيد عن ضعف ما أنفقته الدول العربية فى مجموعها فى هذا المجال، خاصة فى ظل الظروف الراهنة للعراق الذى كان إنفاقه فى هذا الصدد مرتفعا قبل أزمة وحرب الخليج الثانية وما تلاها من حصار ثم عدوان أمريكى بريطانى انتهى باحتلال هذا البلد العربى الكبير الذى يواجه خطر التمزق فى ظل الاستعمار الأجنبى.

ومن الضرورى الإشارة إلى أن كفاءة توظيف ميزانية الإنفاق على البحث العلمى تختلف من بلد لآخر بشكل كبير، حيث يكون الجهاز الإدارى المصاحب لأعمال البحث

والتطوير العلميين، كبيرا ومستنفذا لجانب كبير من هذه الميزانية فى البلدان التى تتعامل بصورة بيروقراطية مع هذه القضية، مثلما هو الحال فى غالبية الدول العربية، وهو ما يعنى أن الإنفاق العربى المحدود على البحث والتطوير العلميين، يضيع جزء مهم منه، أو الجزء الأكبر على الأرجح، فى الإنفاق على الأعمال المساعدة للبحث وليس على البحث ذاته.

وإذا نظرنا إلى مظهر آخر من مظاهر التقدم العلمى والتقنى وهو عدد المقالات العلمية والتقنية المنشورة فى دوريات علمية محكمة، فإن الباحثين والعلماء من البلدان العربية فى مجموعها قد نشروا ٣٤١٦ مقالا أو بحثا علميا فى عام ١٩٩٩، وهو آخر عام تتوافر عنه بيانات فى هذا الصدد، وفقا لبيانات البنك الدولى فى تقريره المشار إليه آنفا، مقابل قيام العلماء والباحثين الإسرائيليين بنشر ٥٠٢٥ مقالا أو بحثا علميا فى العام نفسه![١١]

ورغم أنه صحيح تماما أن جانبا كبيرا من العلماء الإسرائيليين قد جاء من دول الاتحاد السوفيتى السابق فى إطار الهجرة الهائلة لليهود من تلك البلدان فى عام ١٩٩٠ والأعوام التالية له، وأن جانبا كبيرا من الإسرائيليين أيضا جاء من الغرب أى من بيئات متقدمة تكنولوجيا، وأن الغرب يساهم بشكل حاسم فى تحقيق التقدم التكنولوجى الإسرائيلى من خلال السماح لإسرائيل بالحصول على أحدث الإنجازات التقنية الغربية، فضلا عما تسطو عليه هى بلا عقاب عندما يتعذر عليها الحصول عليه بشكل قانوني، إلا أن كل هذا لا ينفى أن إسرائيل تضع البحث والتطوير العلميين فى قمة جدول أولوياتها؛ لإدراكها أن حفاظها على أمنها ووجودها غير الشرعى يتطلب منها أن تكون متقدمة علميا وقادرة على توظيف تقدمها فى صناعة أسلحة تقليدية وأسلحة دمار شامل أكثر تقدما وفتكا من كل ما لدى البلدان العربية، وأن يكون لديها ما تتبادله من إنجازات علمية مع البلدان المتقدمة، حتى تحول العلاقة معهم من علاقة اعتماد تقليدية كما كان الحال لعدة عقود بعد إنشاء تلك الدولة، إلى علاقة تبادل متكافئ للمصالح فى هذا الصدد طالما أنها تحقق إنجازات علمية خاصة بها.

أما الصادرات عالية التكنولوجيا التى تعبر عن قدرة الدولة على إنتاج هذه السلع بجودة عالية وتكلفة أقل من البلدان الأخرى، فإن الوضع العربى مأساوى فى هذا الصدد، حيث بلغت قيمة هذه الصادرات فى مصر نحو ١٢ مليون دولار عام ٢٠٠١ وفقا لبيانات البنك الدولي، وهى فى هذا الصدد تقل عن بلدان مثل تونس التى بلغت قيمة صادراتها من السلع عالية التقنية نحو ١٥٤ مليون دولار فى العام نفسه. وقد بلغت قيمة الصادرات عالية التقنية للدول العربية فى مجموعها بما فى ذلك مصر، نحو ٣١٤ مليون دولار فى عام ٢٠٠١، فى حين بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية من السلع عالية التقنية، نحو ٧٤٥٦ مليون دولار فى العام نفسه.[١٢]

وهذا التفوق الإسرائيلى على البلدان العربية مجتمعة فى الإنفاق على البحث العلمى وفى عدد المقالات العلمية المنشورة وفى الصادرات عالية التقنية ، هو عار حقيقى على كل الحكومات العربية وبالذات فى الدول العربية الكبيرة والتى كانت أسبق فى التعليم والتحديث عن غيرها، وهو فى النهاية، شهادة على الفشل الذريع للنظم السياسية العربية التى احتملت الشعوب العربية، الكثير من فسادها وبوليسيتها واعتدائها على حقوق وحريات المواطنين فى مختلف البلدان العربية، على أمل أن تحقق الانتصار فى المعارك الوطنية، وتحقق التقدم العلمى والتقنى كأساس للتنمية الاقتصادية والمنعة السياسية والعسكرية، لكنها فشلت فى تحقيق أغلب هذه الأهداف، كما اتضح من حالة دولة مثل العراق، حيث انهارت الدولة وأجهزتها فى لمح البصر بمجرد اختفاء الرئيس العراقى المخلوع صدام حسين الذى كان شأنه شأن الغالبية الساحقة من الحكام العرب، حاكما فردا يملك كل السلطات ويحكم بلاده مدى الحياة أو لحين مقتله أو خلعه، بالحديد والنار، بلا أى تداول للسلطة، ويختصر الدولة كلها فى شخصه!!

وإزاء هذا الوضع المأساوى للبلدان العربية فى مجال البحث والتطوير العلميين، فإنه وبغض النظر عن جوهر السياسات الاقتصادية لكل دولة عربية، وهل تقوم هذه السياسات على الحرية الاقتصادية أم على تدخل أو سيطرة الدولة على الاقتصاد، فإن الدولة مدعوة فى البلدان العربية إلى القيام بدور قيادى ومحورى فى مجال البحث العلمى والتطوير، من خلال إنشاء وتمويل مراكز البحث العلمى كآلية ضرورية لتحديث المجتمع تكنولوجيا ولتكوين قوة علمية محلية يمكن التفاوض على أساسها مع الدول الأكثر تقدما من أجل تبادل المنافع فى هذا الصدد. وإن كان من الضرورى الإشارة إلى أن تفعيل مراكز البحث العلمى القائمة، أو تلك التى سيتم إنشاؤها سواء كانت عامة أو خاصة ، يتطلب من الدولة وبالذات مؤسساتها الإعلامية والتعليمية أن تعمل على بناء مناخ ملائم للبحث العلمى الحر والمستقل تماما، وأن تعمل على مكافحة الجهل وكل ما يرتبط به من تخلف ودجل وشعوذة، لبناء أسس راسخة لمناخ ملائم للبحث العلمى وللتقدم عامة كأسس ضرورية لإحداث تغييرات هيكلية فى الفعالية الاقتصادية للمجتمعات العربية.

وهناك ضرورة لتنسيق الجهود التى تقوم بها مؤسسات البحث العلمى العربية، كآلية لتوفير النفقات ولتحقيق التكامل للجهود العلمية العربية، بدلا من تكرارها. كما أن هناك ضرورة لتطوير مؤسسات البحث العلمى العربية لجعلها حضانة حقيقية للمواهب العلمية تتيح لها البحث بحرية، وتساعد على خلق بيئة علمية جاذبة للمواهب الموجودة فى الداخل وأيضا للعقول العربية المهاجرة، من خلال نظام متطور للحوافز المالية والعلمية والمعنوية. وعندما تحقق الدول العربية إنجازات لها قيمة فى البحث والتطوير العلميين سيكون بإمكانها أن تتعاون من موقع الندية والتكافؤ مع البلدان المتطورة علميا

وتكنولوجيا، وهو أمر حيوى لدخول البلدان العربية فى نطاق التعاون والتنافس فى هـذا المجال بكل ما يولده ذلك من إمكانيات للتطور السريع. ولأن خبرات التعـاون العربـى تشير إلى بطء وضعف فعالية هـذا التعـاون، فـإن كـل دولـة عربيـة علـى حـدة وبـالذات الدول العربية الرئيسية، ينبغـى أن تبـدأ بنفسـها وألا تعلـق أى فشـل علـى شـماعة عـدم تعاون الدول العربية الأخرى فى هـذا المجـال، فـالتقدم العلمـى شـأنه شـأن الديمقراطيـة الكاملة وتداول السلطة، أصبح قضية حياة أو موت للبلدان العربية وبالذات لمصـر التـى لن يكون بمقدورها أن تستمر فى موقـع قيـادى إقليميـا وهـى تابعـة علميـا وتقنيـا للـدول المتقدمة.

جدول ١

الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وبعض أنواع النفط العربية

دولار/برميل

	سلة خامات أوبك	العربى الخفيف	العربى الثقيل	خليط الصحراء الجزائري
متوسط عام ٢٠٠١	٢٣,١	٢٣,١	٢١,٩	٢٤,٧
متوسط عام ٢٠٠٢	٢٤,٣	٢٤,٣	٢٣,٤	٢٤,٨
يناير ٢٠٠٢	١٨,٣	١٨,٨	١٨	١٩,٦
فبراير ٢٠٠٢	١٩	١٩,٥	١٨,٦	١٩,٨
مارس ٢٠٠٢	٢٢.٦	٢٣,٣	٢٢,٥	٢٢,٨
أبريل ٢٠٠٢	٢٤,٨	٢٥	٢٤	٢٥,٣
مايو ٢٠٠٢	٢٤,٨	٢٥,٣	٢٤,٤	٢٤,٨
يونيو ٢٠٠٢	٢٣,٨	٢٤,٤	٢٣,٥	٢٣,٦
يوليو ٢٠٠٢	٢٥,٢	٢٥,١	٢٤,٤	٢٥,٨
أغسطس ٢٠٠٢	٢٥,٩	٢٥,٦	٢٥	٢٦,٩
سبتمبر ٢٠٠٢	٢٧,٤	٢٧,١	٢٦,٣	٢٨,٢
أكتوبر ٢٠٠٢	٢٧,٣	٢٧	٢٥,٩	٢٧,٨
نوفمبر ٢٠٠٢	٢٤,٣	٢٣,٩	٢٢,٤	٢٤,٢
ديسمبر ٢٠٠٢	٢٨,٤	٢٦,٦	٢٥,٤	٢٩,٣
يناير ٢٠٠٣	٣٠,٣	٢٩,١	٢٧,٨	٣١,٣
فبراير ٢٠٠٣	٣١,٥	٣١,١	٢٩,٩	٣٢,٤
مارس ٢٠٠٣	٢٩,٨	٢٩	٢٧,٣	٣١,٢
أبريل ٢٠٠٣	٢٥,٣	٢٤,٧	٢٣,٥	٢٥,٢
مايو ٢٠٠٣	٢٥,٦	٢٤,٩	٢٤,٢	٢٥,٢

المصدر: النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك)، السنة ٢٩، العدد ٧، يوليو ٢٠٠٣، صـ ١٩.

جدول ٢

التغير فى تقديرات صندوق النقد الدولى لمعدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى فى البلدان العربية من تقرير الصندوق فى سبتمبر ٢٠٠٢، إلى تقريره الصادر فى أبريل ٢٠٠٣

	التقديرات الواردة فى تقرير صندوق النقد الدولى الصادر فى سبتمبر ٢٠٠٢		التقديرات الواردة فى تقرير صندوق النقد الدولى الصادر فى أبريل ٢٠٠٣	
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الجزائر	%٢,١	%٢,٩	%٣,١	%٣,٥
المغرب	%٤,٤٠	%٤,١	%٤,٥	%٥,٥٠
السودان	%٥,٢	%٦,٣	%٥	%٥,٨
تونس	%٣,٨	%٦,٤	%١,٩	%٥
البحرين	%٤,١	%٤,١	%٤,١	%٤,١
السعودية	%٠,٧	%٣,٣٠	%٢,١	%٤
مصر	%٢	%٣,٧	%٢	%٣
الأردن	%٥,١	%٦	%٤,٩	%٥
الكويت	%١ -	%١,٧	%٠,٩ -	%٢
لبنان	%١,٥	%١	%٢	%٣
ليبيا	%٠,٦ -	%٢,٥	%١,٧	%٢,٣
عمان	%٣,٣٠	%٣,٨	%١,٩	%٤,١
قطر	%٣	%٤	%٣	%٤
سورية	%٣,٩	%٣,٤	%٢,٧	%٢,٨
الإمارات	%٠,٣	%٣,١	%٠,٩ -	%٧,٢
اليمن	%٤,١	%٣,٧	%٤,٣	%٤,٢

المصدر: IMF, World Economic Outlook September 2002& April 2003.

هوامش الفصل الثامن :

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد سبتمبر ٢٠٠٢، صـ٢٩٠.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس .. حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٢، صـ ٥٤٦.

(٣) ٦٠٠ مليون نسمة فى منطقة التجارة الحرة الأمريكية-الأوسطية، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٥/١١.

(٤) جمعت وحسبت من: IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, Several Issues.

(5) IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook,2002, p.480,481.

(٦) البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٢.

(٧) " الشيكات" .. مخطط أمريكى جديد لمصادرة مستقبل العراق، جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٥/٢٦.

(8) World Bank, World Development Indicators 2003, Table 5.12.

(٩) المرجع السابق مباشرة.

(١٠) حسبت على أساس ضرب حصة الإنفاق الإسرائيلى على البحث والتطوير العلميين من الناتج "القومي" الإجمالي، فى قيمة هذا الناتج عام ٢٠٠١ التى بلغت ١٠٤,١ مليار دولار وفقا لبيانات البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٣، جدول ١.

(11) World Bank, World Development Indicators 2003, Table 5.12.

(١٢) المرجع السابق مباشرة.

الفصل التاسع

مستقبل الأمم المتحدة بعد العدوان على العراق

د . عبد العليم محمد

مقدمة

تواجه الأمم المتحدة تحديات كثيرة فى الوقت الراهن، يجىء فى مقدمتها إقدام الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية على شن الحرب على العراق فى ٢٠ مارس عام ٢٠٠٣، دون تفويض من مجلس الأمن، بعد فشل مسعاهما لاستصدار قرار من المجلس يضفى الشرعية على هذا العدوان.

هل بمقدور الأمم المتحدة أن تحافظ على المبادئ التى تضمنها ميثاقها، منذ أكثر من نصف قرن؟ خاصة مبدأ السيادة الوطنية للدولة على إقليمها ورعاياها ومواردها، والمساواة بين الدول كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، وأيضاً مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية باستثناء الحالة التى نص عليها ميثاق الهيئة الدولية، وهى حالة الدفاع الشرعى عن النفس المادة "٥١" من الميثاق.

هذه الأسئلة يثيرها التوازن الدولى الراهن الذى يتميز بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وتفردها بالقمة، بعد انهيار المعسكر الشرقى والاتحاد السوفيتى، وتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية بعد ١١ سبتمبر، تتعمد انتهاك مبادئ السيادة وخطر اللجوء إلى القوة فى العلاقات الدولية ومحاولة تكريس سوابق فى العلاقات الدولية قد تفضى إلى انهيار القانون الدولى ووضع قواعد جديدة له.

تستند الولايات المتحدة الأمريكية إلى تيار واسع فى مدرسة القانون الدولى الأمريكى، الذى ينظر لهذه الممارسات وهذه الحقبة، رغم وجود تيارات أخرى ناقدة لهذه الممارسات.

وتضع هذه التطورات الأمم المتحدة فى مهب العاصفة، هل تستطيع الصمود فى وجه السيطرة الأمريكية؟ أم هل ستدخل فى إطار السياسة الخارجية الأمريكية؟ أم هل ستتمكن الأفكار الإصلاحية مع تطوير المنظمة الدولية؟

جميع هذه الأسئلة رهن الجدل المحتدم حول مصير المنظمة الدولية، وحدود إصلاح هيكلها وطبيعتها، ورهن الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها وبين القوى الكبرى الأخرى فى الساحة الدولية.

لقد ارتضى العالمُ الهيئة الدولية إطاراً للعمل متعدد الأطراف، وعملت الأمم المتحدة جاهدة طوال هذه العقود على تركيز جهودها حول مفاهيم الاستقلال والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان، وتأكيد العلاقات السلمية بين الدول. وفى هذا الإطار فإن الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة والخبراء العاملين بها قد بلوروا وساهموا فى ولادة أفكار ومفاهيم جديدة خاصة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ساهمت فى دفع التقدم العالمى، وحصل ٩ أفراد على جائزة نوبل فى الاقتصاد، كانوا قد عملوا لفترات طويلة فى هيئات الأمم المتحدة وبرامجها(١).

إن التطورات الدولية الراهنة، منذ انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على شئون العالم، وتأكيد الأحادية القطبية، تثير العديد من القضايا تتعلق بمستقبل الأمم المتحدة، وبمصير الأفكار الإصلاحية المطروحة، وطبيعة مهمة المنظمة الدولية فى عصر العولمة والسيطرة الأمريكية، وتشابك القضايا الدولية، وجميعها قضايا مهمة تشكل صلب الجدل العالمى الراهن من قبل الدوائر الأكاديمية والعلمية والسياسية، فى هذه الدراسة إطلالة على مضمون هذا الجدل وصيرورته والسياق الذى يُطرح فيه، وربما مصيره أيضاً.

المجتمع الدولى فى مواجهة أمريكا:

يواجه المجتمع الدولى والأمم المتحدة اختباراً حاسماً بعد الحرب الأمريكية على العراق، وهذا الاختبار يتعلق بمصير النظام الدولى والمبادئ والقواعد المستقرة التى جرى عليها العمل والممارسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تلك المبادئ المتمثلة فى مبدأ السيادة وحظر اللجوء إلى القوة فى العلاقات الدولية وتسوية القضايا بالطرق السلمية، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وحق الشعوب فى اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد تذهب محصلة هذا الاختبار فى اتجاهين: الأول الانتصار لهذه المبادئ وفرض احترامها على الجميع خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أو انهيارها وانفراد الولايات المتحدة بخرقها وانتهاكها، وفتح الباب لمرحلة من عدم الاستقرار وغلبة القوة السافرة على القانون الدولى الذى يحكم العلاقات بين الأمم، بل وتغيير القانون الدولى عبر تكرار السوابق وصمت الدول والانتهاء إلى قبولها.

الشواهد كانت عديدة ولا حصر لها إزاء رفض العدوان الأمريكي على العراق رسمياً وشعبياً، فى مجلس الأمن ثلاث من الدول دائمة العضوية كانت تستعد بدرجات متفاوتة لاستخدام حق الفيتو ضد مشروع القرار بالمجلس، فكانت دول ترفض بوضوح هذا القرار: سوريا وألمانيا، وأخرى ستمتنع عن التصويت مثل باكستان، وثالثة مترددة، وتخضع لضغوط مزدوجة فى الرفض والتأييد من قبل فرنسا والولايات

المتحدة الأمريكية، أما على الصعيد الشعبى فإن ثمة رفضاً واضحاً لهذه الحرب على العراق فى جميع المدن والدول مشرقاً ومغرباً وإدانة قوية لأسبابها وأهدافها المعلنة والمضمرة.

فى مقابل ذلك فإن القرائن والشواهد كانت عديدة أيضاً تلك التى كانت تذهب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخف بالدول والشعوب، وستذهب إلى الحرب على العراق منفردة، ويلحق بها بعض الحلفاء الذين يفقدون مصداقيتهم على الصعيد الدولى وشعبيتهم فى بلدانهم كالمملكة المتحدة واستراليا وأسبانيا. وهو ما حدث بالفعل حيث شنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا عدوانهما على العراق فى العشرين من مارس عام ٢٠٠٣.

وكان فى حكم المؤكد بعد إعلان الرئيس الفرنسى جاك شيراك عزم بلاده على استخدام حق الفيتو ضد أى مشروع قرار يجيز الحرب ضد العراق، وكذلك عزم روسيا الاتحادية على استخدام ذات الحق لرفض تفويض مجلس الأمن للولايات المتحدة الأمريكية شن الحرب على العراق أن تخوض أمريكا الحرب دون تفويض، وكان ثمة احتمال – ولو ضئيل – لحصول مشروع القرار الأمريكى البريطانى الأسبانى المعدل على أغلبية الأصوات التسعة اللازمة لاستصدار مثل هذا القرار من مجلس الأمن.

غير أن الأمر أسفر عن فشل الولايات المتحدة فى تأمين الأغلبية المطلوبة لهذا القرار والحال أن شن الحرب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الضعفاء دون قرار من مجلس الأمن، وبرغم المعارضة الرسمية والشعبية العالمية لها قد اكتسب معانى ودلالات جديدة وخطيرة فى السياق الدولى والإقليمى، ستكون له مضاعفاته وآثاره فى المدى المنظور والمتوسط والبعيد، وسيثير قضايا عديدة تتعلق بالنظام الدولى والاستقرار العالمى ومصير التنظيم الدولى الحديث ومنظمة الأمم المتحدة فى القلب منه.

اتخذت هذه الحرب الأمريكية على العراق شكل العدوان السافر على دولة ذات سيادة وعضو بالأمم المتحدة، بل وتقوم حالياً بتنفيذ قراراتها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل، وخاصة قرارها الأخير رقم ١٤٤١، خاصة وأن العراق – بالإضافة إلى ذلك – لا يمثل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية وليس له معها حدود تمكنه من زعزعة الاستقرار والأمن فيها، فضلاً عن أنه لا يمتلك القدرة على هذا التهديد، ولم يعلن الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية ولم يعتدِ على سفنها أو طائراتها أو جنودها أو قواعدها لا فى الخليج ولا فى غيره من المناطق والبحار والمحيطات، بل على النقيض من ذلك فهو يوجه رسائل للولايات المتحدة الأمريكية مطمئنة حول مصالحها النفطية والأمنية فى المنطقة وترفض هذه الأخيرة استقبالها.

من ناحية أخرى، فإن ميثاق الأمم المتحدة مصمم منذ البدء بهيكلية وروحية تحظر اللجوء إلى القوة فى العلاقات بين الدول، إلا فيما يتعلق بحق الدفاع الشرعى عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق، وهو ما لا ينطبق فى الحالة الأمريكية العراقية آخذاً فى الاعتبار تداعيات ١١ سبتمبر فى العقل الأمريكى السياسى، باختصار لأن العراق براء من بقية هذه الأحداث ولا علاقة له بها.

أما حالة تهديد الأمن والسلم الدوليين التى تبيح وفقاً للفصل السابع من الميثاق استصدار قرارات ملزمة وتقنين التدخل العسكرى للمجتمع الدولى عبر تشكيل لجنة الأركان، ووضع الدول الأعضاء وفقاً لاتفاقيات مع المنظمة الدولية – قوات عسكرية تحت تصرفها لإنهاء هذا التهديد وإزالته، فهى لا تنطبق على الحالة العراقية، فعراق ٢٠٠٣ لم يهدد جيرانه ولم يزعزع الاستقرار الإقليمى، ويقوم بتلبية مطلب المجتمع الدولى الخاص بنزع أسلحة الدمار الشامل فى ظل تصاعد التهديد ضده بالعدوان والحرب وغياب ضمانات تكفل له الحماية من الحرب.

ولاشك أن العدوان على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهى دولة عضو ذات سيادة، وخرق ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكه على هذا النحو، واللجوء إلى القوة دون أساس قانونى وخارج نص الميثاق والمبادرة إلى إيجاد حالة توتر وانقسام فى المجتمع الدولى وتهديد أمن وسلم البلدان والدول الضعيفة، وانتهاك المبادئ والقواعد التى توجه العلاقات بين الأمم والدول، يضع كل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠٠٣ على قدم المساواة مع العراق عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ عندما قام بغزو الكويت، أى فى حالة تهديد للسلم والأمن الدوليين، كما يضع المجتمع الدولى المعارض لهذا العدوان والأمم المتحدة أمام مسئوليات ومهام جسام تتعلق بوضع الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم ووضع حد لانتهاكاتها للقانون الدولى ومبادئه.

عندما غزا العراق الكويت فى عام ١٩٩٠ شكلت الولايات المتحدة الأمريكية - استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة - ائتلافاً دولياً عسكرياً ودبلوماسياً لتحرير الكويت وردع العراق، هل كان فى مقدور المجتمع الدولى تشكيل هذا الائتلاف العسكرى والدبلوماسى ضد الولايات المتحدة إذا ما اعتدت على العراق واحتلت نفطه وأراضيه، وأعادت له الحقبة الاستعمارية؟!

هذه أسئلة جدية واختبارات جديدة للمجتمع الدولى ومنظمة الأمم المتحدة، ويتعلق مستقبلها بكيفية الإجابة عليها وحماية السلم والأمن الدوليين، وضمان المساواة فى المعاملة بين الدول وسلامة النظام الدولى وحماية قواعده من الانتهاك. وهى أسئلة جديرة بالمناقشة والتحليل لأنها تتعلق بمصير القانون الدولى، والمبادئ التى تسير عليها العلاقات الدولية، وفى القلب منها السؤال المتعلق بمستقبل منظمة الأمم المتحدة،

لأنها تمثل عصب التنظيم الدولى الراهن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولأنـها تمثـل أيضاً الإطار العالمى المناسب للتعددية وتواجد الأطـراف المختلفـة فـى النظـام الدولـى، ويمكن لو حسنت النوايا أن تكون إطاراً كونيـاً لحـل القضايـا والتحديـات التـى يواجـهها عالم اليوم، سواء تعلقت بقضايا البيئـة والتلـوث والأوبئـة أو قضايـا العولمـة وانتـهاكات حقوق الإنسان والشعوب وتزايد معدلات الفقر.

يشهد العالم خللاً متزايداً بين القيـم الماديـة والتجاريـة التـى تتضمنـها العولمـة وبيـن القيم الإنسـانية والمعنويـة التـى تتعلـق بحقـوق الإنسـان وكرامتـه ومشـاركته فـى صنـع وصياغة المصير الكونى[٢]، وهو خلل لن يمكن إصلاحـه دون أمـم متحـدة قـادرة علـى تصحيح هذا الخلل، ودون قانون دولى تلتزم به الدول وتحترمه فى خلافاتـها وعلاقاتـها مع بعضها البعض.

الأمم المتحدة ونهاية الحرب الباردة:

مع نهاية الحرب الباردة وانهيار سور برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى وبلدان أوروبـا الشرقية، تفاءل الكثيرون من المراقبين والدارسين والمهتمين بالشأن الدولى بدور جديـد وبناء لمنظمة الأمم المتحدة فى بناء السلم والاسـتقرار فـى العـالم، ودعـم خطـط التنميـة والرفاهية فى المجتمع الدولى، والذى اعتقد كثير من الباحثين أنه يدخل فى منحى كونـى جديد، وغير مسبوق على ضـوء تـأثير وتفـاعلات الظواهـر الجديـدة التـى أخـذت تشـق مجراها فى الحياة الدولية المعاصرة، بفعل البث المباشر العابر للحدود القوميـة، وتزايـد معدلات الاعتماد الاقتصادى المتبادل، وظهور نمط جديـد مـن المشـكلات الدوليـة التـى تعجز الدول بمفردها عن مواجهتها وتقتضى مواجهة على الصعيد الكونى والدولى مثل مشكلات البيئة والكوارث الطبيعية ومخاطر الإشعاع النووى، خاصة بعـد حادثـة تشـير نوبيل، وكذلـك قضايـا الـهجرة واللجـوء والجـوع والفقـر والأوبئـة مثـل مـرض نقـص المناعة "الإيدز" أو حديثاً مثل فيروس الالتهاب الرئوى غير النمطى "سارس".

بيد أن تطورات ما بعد انتهاء الحرب الباردة قد واجهت عقبـات عديـدة، جعلـت مـن هذه التوقعات والآمال مجرد أضغاث أحلام وتمنيـات طوباويـة مـن الصعـب أن تتحقـق فى حيز الواقع، فقد ترافقت هذه التوقعـات مـع ظـهور وتبلـور النزعـة الإمبراطوريـة الاستعمارية الأمريكيـة، وصياغـة تدريجيـة لملامـح ومعـالم المشـروع الإمـبراطورى الأمريكى، للسـيطرة علـى العـالم باعتبـار أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة هـى القطـب الأوحد فى عالم اليوم من الناحية العسكرية والاقتصاديـة والسياسـية، حيـث تمتلـك هـذه الأخيرة ما يقـرب مـن ثلـث الإنتـاج العـالمى، وتنفـق مـا يفـوق مليـار دولار يوميـاً فـى الأغراض العسكرية وتحظى بنصيب كبير مـن الإنتـاج العلمـى والتكنولوجـى والتقنـى، وتمتلك وجوداً عسكرياً بحرياً وبرياً فى بقاع مختلفة من العـالم، وقـد وجـدت الولايـات

المتحدة الأمريكية فى حرب الخليج الثانية - عندما قام العراق باحتلال الكويت - فرصة جيدة لإثبات قدرتها على قيادة العالم، ورسم معالم دور جديد للأمم المتحدة بحيث تكون هذه المنظمة الدولية أحد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

ومن ناحية أخرى فإن طموح البشرية والإنسانية إلى عالم واحد وحلول كونية لمشكلاته، قد واجه وأسفر عن انقسامات عرقية وحروب أهلية وتزايد معدلات الجوع والفقر واتساع الهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف، وظهور مشكلات وقضايا الهوية القومية والخصوصية الثقافية، وسيطرت على العالم عولمة فظة وقاسية تزيد من غنى الأغنياء وتدعم فقر الفقراء، وتفرض شروط الأقوياء على الضعفاء، وتربطها بإملاءات سياسية واضحة وعقوبات فى حالة رفض الانخراط فى المشروع العولمى الجديد وتجلياته السياسية والثقافية.

وقد أفضت هذه التطورات إلى دعم سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وتقليص دور المنظمة الدولية أى الأمم المتحدة إلى مجرد دور تابع للسياسة الخارجية الأمريكية، واستصدرت الدبلوماسية الأمريكية العديد من القرارات من مجلس الأمن تتعلق بحرب الخليج لتحرير الكويت نفذتها بالطريقة التى قررتها وأقرتها منفردة، متجاوزة بذلك نص وروح الميثاق الخاص بالمنظمة الدولية[٣] وفرضت واقعاً على العراق "مناطق الخطر الجوى" لا يستند إلى أى قرار من الأمم المتحدة.

ومع وصول الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتخابات مثيرة للجدل والذى انتهى بحكم المحكمة الفيدرالية الأمريكية العليا، كان المشروع الإمبراطورى الأمريكى قد تحددت معالمه وقسماته لدى عدد من الدوائر النافذة العسكرية والاستراتيجية والبترولية، والتى أيدت وموّلت حملة الرئيس الأمريكى جورج بوش[٤]، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تنسحب من عديد من الالتزامات التى تعهدت بها الإدارة السابقة، مثل سحب توقيعها من اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية "كيوتو" والصواريخ الباليستية وغيرها.

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ لتطلق العنان للهيمنة الأمريكية والمشروع الإمبراطورى، تحت مسمى "محاربة الإرهاب"، وهى معركة غير محددة المعالم والأهداف قد تمتد لسنوات طويلة مقبلة، تمسك بخيوطها الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرف أهدافها جيداً فى حين أن الآخرين مطلوب منهم أن يكونوا فحسب مع الولايات المتحدة الأمريكية وألا يختاروا الطريق الخطأ!

ظهر فى هذا السياق العراق كأحد أهداف الحملة الأمريكية على الإرهاب، دون مسوغ واضح ومقنع لا للدول والحكومات، ولا للرأى العام العالمى، وتطورت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية فى العراق من نزع أسلحة الدمار الشامل التى تزعم أمريكا

أن العراق يمتلكها إلى تغيير وإسقاط النظام وتحرير العراقيين من حكامهم، وهي نقلة لم تكن مفهومة لعديد من القوى الكبرى روسيا وفرنسا والصين وألمانيا وغيرها من الدول والحكومات، وبرغم صدور القرار ١٤٤١ الخاص بنزع أسلحة العراق بالإجماع فإن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تصران على انتزاع غطاء شرعي من مجلس الأمن لشن الحرب، رغم تنفيذ العراق لالتزاماته الواردة في هذا القرار، ورغم تقارير المفتشين التي لا تشير إلى امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة .. وهكذا شنت الولايات المتحدة وبريطانيا عدوانهما على العراق خارج إطار الأمم المتحدة ودون تفويض من مجلس الأمن.

وهكذا يمكن القول بأن مشروع الولايات المتحدة الأمريكية الإمبراطوري قد تطور وتحددت معالمه على مدار العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وذلك عبر مفاصل ثلاثة رئيسية الأول فيها حرب الخليج لتحرير الكويت عام ١٩٩١، والثاني أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ أما الثالث فهو العدوان الأمريكي على العراق وإسقاط نظامه واحتلاله.

وفي هذا المشروع الأمريكي، فإن الأمم المتحدة ليس أمامها سوى أحد خيارين: أولهما أن تطوع الهيئة الدولية نفسها للتوافق مع أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وأن تضفي على هذه الأهداف المشروعية الدولية، وأما ثانيهما فيتمثل في تهميش هذه المنظمة وقصر دورها على الجانب الإنساني الإغاثة واللاجئين والكوارث الصحية والبيئية، وقد عبر عن ذلك صراحة منظور اليمين الأمريكي المتطرف في أكثر من مناسبة.

وفي سياق هذه الظروف المركبة فإن الأمل في قيام الأمم المتحدة بدور جديد وبناء في خدمة أهداف السلم والأمن والاستقرار في العالم قد تبددت، وأصبحت الهيئة الدولية رهن الإرادة الأمريكية أو مواجهة مصيرها بالتهميش أو الانهيار، ويدرك الرأي العام العالمي مضمون هذه التطورات فهو يخلط قاصداً - أو دون قصد - بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة، ويحكي المتخصصون الكثير من الطرائف والنوادر التي تفرز هذا الاعتقاد الشائع.

وقد حظت الأمم المتحدة في سياق نظرة اليمين المتطرف الأمريكي بانتقادات عديدة طالت طبيعتها ومهمتها ودورها وذلك من قبل الدوائر الإعلامية المؤيدة لليمين الأمريكي "فوكس نيوز" وغيرها، وكذلك من عديد من الصحف الموالية والمنظرة لرؤى اليمين الأمريكي وكذلك دوائر رجال الأعمال والمال(٥).

فالمنظمة الدولية في هذا المنظور ليست سوى جزء موروث من مخلفات الحرب الباردة، وهي تعوق بوجودها السيطرة الأمريكية على العالم، والطموح الإمبراطوري الأمريكي بسبب المبادئ الراسخة التي تتأسس عليها، وخاصة مبدأ السيادة وخطر

استخدام القوة إلا فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس التى تقرها المادة "٥١" من ميثاق الأمم المتحدة، وبالمثل أيضاً مبدأ المساواة بين الدول.

منظمة الأمم المتحدة من وجهة نظر هؤلاء هى أكبر مستهلك للورق فى العالم، كما أنها فى منظور دوائر الأعمال والمال منظمة غير مربحة وغير منتجة، حيث تنفق سنوياً ما يقرب من ١٢ مليار دولار دون عائد ما، كما أنها تستخدم ما يقرب من ٦٠ ألف موظف مدنى.

وقد يبدو إنفاق هيئة الأمم المتحدة وعدد العاملين بها رقماً مهولاً إذا ما نظرنا إليه فى ذاته، أما إذا قورن مثلاً بإنفاق الولايات المتحدة الأمريكية على الدفاع والتسلح والذى يقدر بأكثر من مليار دولار فى اليوم، فيبدو ضئيلاً جداً، حيث إن ميزانية الدفاع الأمريكية فى العام الواحد بمقدورها أن تنفق على كافة أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية وغير الإنمائية لمدة تفوق الثلاثين عاماً، أما ما ينفقه العالم على التسلح فى العام، ويبلغ ما يقرب من ٨٠٠ مليار دولار أمريكى، فهو يغطى نفقات الأمم المتحدة لمدة تقارب ٦٥ عاماً، أما عدد العاملين فى هذه الهيئة الدولية فهم يمثلون أقل من ثلث فريق العمل فى سلسلة المطاعم الأمريكية ماكدونالدز على مستوى العالم[٦].

ولاشك أن نظرة اليمين الأمريكى للأمم المتحدة تتجاهل أن الهيئة الدولية تمثل قاعدة قوية للقانون الدولى، بل أقوى قاعدة للمبادئ التى تحكم العلاقات بين الدول، وتغفل هذه النظرة دور المنظمة الدولية فى تحقيق السلم والاستقرار فى عديد من مناطق العالم ودورها كذلك فى إعادة بناء الدولة فى عديد من البلدان فى السلفادور وجواتيمالا فى أمريكا الوسطى وكمبوديا فى آسيا وموزامبيق فى أفريقيا وغيرها من الدول[٧].

من ناحية أخرى فإن هذه النظرة تتجاهل الفاعلية والشرعية التى تحظى بها الأمم المتحدة كإطار للعمل متعدد الأطراف، حتى الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها لجأت إلى مجلس الأمن لاستصدار القرار ١٤٤١ الخاص بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة، وحاولت استصدار قرار آخر من المجلس لشن الحرب على العراق، ولكنها فشلت، وأخيراً وليس آخراً فإن الأمم المتحدة تمثل فى الوقت الراهن المصدر الوحيد للشرعية السياسية الدولية، ولا يمتلك العالم إطاراً آخر للحوار والتفاوض حول المشكلات الكونية الراهنة غير الأمم المتحدة.

إصلاح الأمم المتحدة:

لابد للمرء من أن يكون على قدر كبير من السذاجة والبراءة ليعتقد فى إمكان هذا الإصلاح. أما ضرورة الإصلاح فتدخل فى دائرة الاستخلاص النظرى والأحكام المنطقية، والمرء بحاجة إلى قدر من هذا وذاك حتى يرى فى الإصلاح ضرورة.

والواقع أن الجدل حول أهمية إصلاح الأمم المتحدة يستمد أهمية خاصة بعد الأزمة العراقية بالنظر إلى تجاهل الولايات المتحدة التام لها، وشنها الحرب على العراق خارج مظلة الشرعية الدولية من ناحية، ومخاوف الكثيرين من أن يكون هذا السلوك من قبل واشنطن بداية أمريكية لتجاهل تام للأمم المتحدة، وذلك فى ظل وجود مخططات وطموحات للإدارة الأمريكية الحالية تغلفها رغبة واضحة فى الهيمنة بما لا يتفق مع القانون الدولى(٨).

وإذا كانت الأزمة العراقية أكدت، من وجهة نظر البعض، عجزها عن القيام بدور دولى فاعل لضبط حركة التفاعلات الدولية، فإن البعض الآخر يذهب إلى القول بأن عجز الأمم المتحدة عن حل الأزمة العراقية هو عجز طبيعى، فالمنظمة الدولية التى مضى على تأسيسها أكثر من نصف قرن، سجلها متخم بالفشل، وليس صحيحاً أن الأمم المتحدة حافظت على السلام الدولى خلال هذه الفترة، وإنما الذى كفل هذا السلم هو عامل التوازن العسكرى(٩).

فالأمم المتحدة لم تنجح إلا فى تسوية ٩% من الصراعات التى عرضت عليها خلال ربع قرن (١٩٤٦ – ١٩٧١) بسبب عدم وجود اتفاق عام بين الدول الأعضاء فى التنظيمات الدولية حول ما هو متوقع من تلك التنظيمات التى لا تؤثر بشكل كبير على احتمالات الحرب أو السلام فى النسق الدولى، أى على قدرة الدول على اللجوء للحرب كأداة للسياسة الخارجية(١٠).

وفى الواقع، فإن الحديث عن ضرورة إصلاح هيكل الأمم المتحدة من أجل تفعيل دورها ينصرف فى المقام الأول إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن، باعتباره أخطر أجهزة الأمم المتحدة، بالنظر إلى أنه الجهة المنوط بها حفظ الأمن والسلم الدوليين. وأنه فشل فشلاً ذريعاً فى معالجة الأزمة العراقية. والحقيقة أن المجلس لم يواجه منذ أن باشر عمله للمرة الأولى فى يناير عام ١٩٤٦ مأزقاً تاريخياً بحجم الذى واجهه فى هذه الأزمة، والذى نجم عنه قيام الولايات المتحدة وبريطانيا وأسبانيا بالتحرك بشكل منفرد بعد أن تبين للدول الثلاث استحالة تحقيق الإجماع الكافى لتأييد مشروع قرار داخل المجلس يفوضها باتخاذ عمل عسكرى ضد العراق. الأمر الذى يكشف بوضوح الخلل الذى أصاب هذا الجهاز الدولى الخطير والذى ما زالت الجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش سبل إصلاحه منذ أكثر من عشر سنوات.

ومن المهم فى هذا الإطار، الوقوف على ما هو مطروح من سبل لتفعيل دور مجلس الأمن. وفى البداية يمكن القول إن هذا الإصلاح بات حتمياً فى ضوء العجز الذى يواجه المجلس من ناحية، وفى ضوء ضرورة توسيع عضويته الدائمة وغير الدائمة حتى يعبر بصدق عن الضمير العالمى وحتى لا ينفرد الأعضاء الخمسة الكبار، أو واحد أو

أكثر منهم، بصياغة أخطر القرارات، فالمادة ٢٧ من الميثاق تنص على وجوب أن يحوز القرار على ٩ أصوات على الأقل، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين(١١).

وتتمثل أهم مقترحات إصلاح مجلس الأمن فى أن بعض الدول يرى ضرورة زيادة العضوية فى المجلس بأعضاء دائمين وغير دائمين مع تمثيل جغرافى عادل ووفقاً لمعايير القوة الشاملة (عسكرية – اقتصادية – سكانية)، فيما يرى بعض الدول الأخرى، زيادة وتوسيع العضوية بأعضاء غير دائمين فقط مع تمثيل جغرافى عادل. ويتبنى هذا المقترح عدد قليل من الدول ومنها السويد والأرجنتين والمكسيك وكوبا، فيما ترى مجموعة ثالثة من الدول زيادة عضوية مجلس الأمن بأعضاء دائمين فقط مع تمثيل جغرافى عادل. ومن الدول التى تتبنى هذا المقترح فرنساً التى ترى أن المقاعد العشرة غير الدائمة الموجودة حالياً تكفل تمثيلاً جغرافياً عادلاً. وهناك رأى آخر يطالب باستحداث مقاعد شبه دائمة فى مجلس الأمن، أى عضوية دائمة فى المجلس دون التمتع باستخدام حق الفيتو. ويشارك هولندا فى هذا الرأى عدد قليل من الدول(١٢).

إضافة إلى ذلك ينبغى استحداث مفاهيم وأدوات وأساليب عمل جديدة لضمان أن يتمكن المجلس من القيام بدوره بصورة فاعلة. وعلى سبيل المثال، لابد من إيجاد آليات للتدخل المبكر من أجل تسوية النزاعات الناشئة، وأن توضع تحت تصرف مجلس الأمن القوات الكافية لمعالجة العدد الكبير من النزاعات والمواقف الجديدة التى خلفتها الحرب الباردة، بدءاً من الإشراف على إجراء الانتخابات وانتهاءً بالحفاظ على القانون والنظام ومراقبة الحدود. وينبغى أيضًا تطوير نظام للعقوبات الذكية تستهدف وتؤثر على الحكومات لا الشعوب، لاسيما حينما تطبق العقوبات على حكومات استبدادية، إضافة إلى ما تقدم، ينبغى أن يخضع استخدام حق النقض (الفيتو) لقيود متفق عليها. إذ يمكن أن يقتصر استخدامه مثلاً على الحالات التى يتخذ فيها قرار" باستخدام القوة – وذلك لمنع وقوع المجلس بكامله ضحية الخلاف فيما بين أعضائه الدائمين. كما ينبغى للمجلس أيضًا أن يعتبر محاولات الحصول على أسلحة الدمار الشامل وكذلك عمليات الإبادة الجماعية وغيرها من عمليات القمع الوحشى لحقوق الإنسان من الحالات التى تهدد السلم والأمن الدوليين، حتى يتسنى له التدخل مبكراً وبفاعلية فى مثل تلك الحالات، والتى تشكل فى الزمن المعاصر أحد أهم الأسباب الرئيسية لما نراه من عنف وعدم استقرار فى كثير من مناطق العالم(١٣).

على أية حال يظل مطلب إصلاح الأمم المتحدة مطروحاً بقوة حتى يتم تفعيل دورها. وهذا الأمر يتطلب حصول تنسيق بين الدول المختلفة صاحبة المصلحة فى تحقيق هذا الإصلاح. وهذا التنسيق يمكن أن يتم من خلال المنظمات الإقليمية التى تنتمى إليها تلك الدول. إذ إن ذلك يوفر قوة الدفع المطلوبة لعملية الإصلاح، كما أن هذا

التنسيق يمكن أن يتم أيضاً من خلال المنظمات الفرعية لمنظمة الأمم المتحدة ذاتها، التى لا تتمتع فيها القوى الكبرى بنفوذ يفوق ما هو متاح للدول الأخرى.

ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن للجهود المطالبة بالإصلاح أن تستفيد من ضغوط الرأى العالم العالمى المساندة عموماً لحدوث تنظيم دولى يكرس مبادئ الشرعية الدولية، وبدا هذا واضحاً من خلال التظاهرات الحاشدة التى شهدها معظم دول العالم احتجاجاً على الحرب ضد العراق، التى عكس رفضها للحرب رغبة، من ناحية ثانية، فى تكريس عصر الشرعية الدولية من خلال التنظيم الدولى القائم ممثلاً فى منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها الفرعية[١٤].

وإذا كانت مطالب إصلاح الأمم المتحدة تتركز فى الغالب الأعم على إصلاح مجلس الأمن باعتباره الجهاز التنفيذى للهيئة الدولية خاصة فى القضايا التى تتعلق باستقرار السلم والأمن الدوليين بتوسيع عضويته الدائمة أو غير الدائمة، فإن ثمة تياراً آخر يطالب بالإصلاح الشامل للأمم المتحدة فى إطار ومنظور الحكومة العالمية[١٥].

ويرى هذا الفريق أن مجلس الأمن بوضعيته الحالية قد يمثل السلطة التنفيذية أى الحكومة فى الدول، ولكنه لا يحظى بصلاحيات الحكومة فى كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية، حتى عندما يتعلق الأمر بالمجال الأمنى، ذلك أن الأمن فى سياق تأسيس المنظمة الدولية، عقب الحرب العالمية الثانية، كان ينصرف إلى المعنى العسكرى، حتى ولو لم يتم النص على ذلك، فى حين أن ظروف العالم التى يمر بها الآن قد خلقت تحديات وقضايا جديدة، تتخذ طابعاً كونياً، ويتجاوز حلها قدرات الدول منفردة كالقضايا المتعلقة بالبيئة وتآكل طبقة الأوزون وانتشار الأوبئة "كالإيدز" و"السارس" والمجاعات والحروب الأهلية وتزايد معدلات الفقر فى العالم، وتعثر التنمية وما دون ذلك من القضايا والمشكلات التى تأخذ بتلابيب عالم اليوم[١٦].

والحال أن مجلس الأمن فى الإطار الحالى لا يكفل التمثيل الجغرافى والثقافى لعالم اليوم، حيث إن عضويته الدائمة اقتصرت على المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية، ولم يعد من الممكن تجاهل ألمانيا واليابان أو الهند والبرازيل فى العالم غير الإسلامى أو تمثيل العالم الإسلامى وأفريقيا عبر مصر أو نيجيريا أو غيرهما من الدول.

وفضلاً عن عدم تمثيل مجلس الأمن حيث إن ٨٠% من أعضائه الدائمين ينتمون لأوروبا وأمريكا، فإنه ليس له صلاحيات إزاء القضايا والتطورات الجديدة فى العالم، إذ ماذا يمكن للمجلس عمله فى مواجهة تلوث البيئة أو الأوبئة الفتاكة أو تزايد معدلات الفقر فى العالم؟

وبناءً على ذلك فإن هذا الفريق يرى ضرورة تغيير تركيبة مجلس الأمن كمياً وكيفياً، أى زيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين لتحقيق شرط التمثيلية ومنحه صلاحيات الحكومة العالمية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، حتى يمكنه مواجهة التحديات الراهنة. أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سياق هذه النظرة فيمكنها أن تقوم بدور الإشراف والرقابة والتوجيه السياسى والمحاسبى ورسم نظام تمويل جديد يحررها من الضغوط.

من ناحية أخرى تبرز ضرورة الإقرار بالولاية العامة لمحكمة العدل الدولية من جانب كافة الدول الأعضاء، وأن تمارس هذه المحكمة سلطة الرقابة الدستورية على القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة.

يضاف إلى هذه القائمة ضرورة تكوين جيش دولى دائم وثابت وفقاً للمادة (٤٣) وابتكار نظام مستقل للتمويل عبر الحصص الإلزامية والمساهمات الطوعية وفرض ضرائب ورسوم جديدة على بعض الخدمات الدولية كالطيران وعبور الممرات والأنهار الدولية، وكذلك إلغاء حق الفيتو واستبداله بالتصويت الترجيحى للحيلولة دون سيطرة أى مجموعة على المجلس[١٧].

صعوبات الإصلاح:

وعلى الرغم من هذه الاجتهادات المختلفة، فإن هناك معوقات كبيرة فى وجه أى إصلاح مقترح للأمم المتحدة، لأن أى إصلاح لابد أن توافق عليه الدول الخمس الكبرى الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن، التى يبدو أن من مصلحتها بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. والأكثر خطورة فى هذا الإطار هو الجدل الذى برز أخيراً حول إمكان قيام الولايات المتحدة فى ظل تفردها بقمة النظام الدولى بإحداث تعديل فى نظام مجلس الأمن يمكنها من إضفاء الشرعية على سلوكياتها إذا لم يحدث توافق بينها وبين الأعضاء الآخرين الدائمين كما حدث خلال الأزمة العراقية[١٨].

من ناحية أخرى، هناك أسباب كثيرة لانعدام السلام والأمن والاستقرار فى العالم، والتى تشمل: الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء، حيث يعيش خمس سكان العالم على أقل من دولارين فى اليوم. والافتقار المزمن فى كثير من أنحاء العالم إلى أنظمة حكم رشيدة تحترم سيادة الشعوب وحقوقها وحيث يتخفى الحكام المستبدون وراء قناع "السيادة"، والقناعة المتزايدة بوجود خلافات أساسية بين الثقافات والحضارات. ولكى نتمكن من تخفيف تلك الأسباب بشكل فاعل، فإن ذلك سيتطلب تقديم البلدان المتقدمة مساعدات مالية ملائمة وكافية للدول النامية. فهذه المساعدات لا تتعدى فى الوقت الراهن نسبة ربع فى المائة من إجمالى الدخل القومى لتلك البلدان مجتمعة، وهى نسبة ضئيلة ومفزعة. كما سيتطلب العلاج الفاعل أيضاً إشراك المؤسسات الدولية

والحكومات والمجتمع المدنى إشراكاً ديناميكياً فى المساعى الرامية إلى تشجيع التفاعل فيما بين الثقافات والشعوب ومتابعة احترام حقوق الإنسان بصورة جدية وبصرف النظر عن الاعتبارات والمصالح السياسية الضيقة بين الدول[١٩].

وقد شهدنا فى الآونة الأخيرة دوراً متصاعداً للمجتمع المدنى فى مناهضة الحرب على العراق، والحملة ضد الألغام التى تهدد حياة الملايين من البشر وكذلك حملة إلغاء ديون العالم الثالث ومناهضة العولمة القاسية[٢٠] التى تفتقد البعد الإنسانى وتغلب القيم المادية والتجارية على القيم الإنسانية والمعنوية وتعمق الخلل القائم فى العالم.

ورغم الحاجة الموضوعية الملحة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة، وجدية الأفكار المطروحة لإصلاحها، فإن للإصلاح مخاطر عديدة ينبغى مواجهتها وتقليص تأثيرها قبل فوات الأوان، فثمة من يرى أنه حتى تشكيل مجلس الأمن بصورته الحالية يبدو متوازناً، حيث يمنح الميثاق حق الفيتو المنفرد للقوى الكبرى والدول الخمس دائمة العضوية، بينما تمنح الدول ذات العضوية غير الدائمة الفيتو مجتمعة، ذلك أن الميثاق يقر ضرورة حصول أى قرار صادر عن مجلس الأمن على تسعة أصوات، من بينها أصوات الدول دائمة العضوية، ولما كان عدد أعضاء المجلس ١٥ عضواً، فإن اعتراض ٧ أعضاء غير دائمين على أى قرار يزمع المجلس إصداره يبطل إصداره وإقراره[٢١].

من ناحية أخرى فإن الإصلاح فى ظل خلل موازين القوى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية قد يذهب لصالح الولايات المتحدة، حيث قد تتمكن من التأثير فى مجريات الأمور على نحو يخرج صيغة لإصلاح الهيئة الدولية تلائم مصالحها وتوجيهاتها، وتخاطر البلدان الأخرى وخاصة بلدان عالم الجنوب والدول النامية بفقدان مكتسباتها السابقة عبر الأمم المتحدة، تلك المتمثلة فى القرارات والتوصيات والمبادئ التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى ظل توازن القوى الذى كان قائماً آنذاك، وتدخل حينئذ فى نفق مظلم لا نعرف نهايته، ويدخل العالم فى حقبة من عدم اليقين لا يمكن التنبؤ إلى متى ستستمر[٢٢]، والحال أن الإصلاح لابد أن تتوفر له مسبقاً مقومات النجاح، مثل الاتفاق على مضمونه وحدوده وتشكيل حلف من القوى المؤيدة له حتى يمكن تمريره وإنجاحه.

تطورات إيجابية:

هناك اتجاه تاريخى لدى الدول للرضوخ الطوعى للقواعد المشتركة، ضمن هذه الجدلية بين الحفاظ على السيادات الوطنية وتطوير القواعد العليا الهادفة إلى القضاء على الممارسات التى تتجاوز القانون، يمكن العدالة والسلم الدوليين من أن ينمُوَا بدل التضحية العامة وغير المشروطة بتلك السيادات.

يفتح القانون الجزائى الدولى إمكانية مشروطة لمحاكمة رؤساء الدول والمسئولين السياسيين أثناء قيامهم بمهامهم. وخير دليل على ذلك توقيف الجنرال أوجسوستو بنيوشيه رئيس شيلى الأسبق - بالرغم من حصانته كعضو فى مجلس الشيوخ التشيلى - فى بريطانيا عام ١٩٩٨ بطلب من القاضى الأسبانى المعروف، ولو أن المحاكمة لم تحدث فى نهاية المطاف. لكن ما يؤكد هذا الاتجاه هى القوانين التى تنظم عمل محكمة الجزاء الدولية التى أقسم قضاتها اليمين فى ١١ مارس ٢٠٠٣. وفى استثناء لقواعد الحصانة الدبلوماسية يمكن ملاحقة رؤساء الدول والحكومات، فخلافاً لمحكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة والتى أنشئت عام ١٩٤٦ وتنظر فى الخلافات بين الدول، فإن محكمة الجزاء الدولية تحاكم الأفراد على طريقة المحاكم المتخصصة مثل المحكمة من أجل يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ويتحدد نطاق صلاحياتها بجرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والاعتداء الواقعة فى أى مكان ابتداء من سريان صلاحياتها فى الأول من يوليو ٢٠٠٢[٢٣].

لكن وبالرغم من هذه الإنجازات، فإن النظام القانونى الدولى لا يزال مبنياً على مبدأ السيادة، ولا تزال الدول ومسئولوها يحتفظون بوسائل حماية فعالة. فمحكمة الجزاء الدولية لا يمكنها التدخل مثلاً إلا إذا كانت الدولة التى وقعت فيها الجريمة والتى ينتمى إليها المتهم قد صدقت على قانون هذه المحكمة. وقد صادقت عليه بريطانيا منذ عام ٢٠٠١ خلافاً للولايات المتحدة برئاسة بوش الابن التى لم تكتفِ بالرفض، بل تنكرت فى اللحظة الأخيرة لتوقيع الرئيس السابق كلينتون. كذلك فإن روسيا والصين وإسرائيل وتركيا لم توقع على هذا القانون. لكن الجديد فى الموضوع أن عدم التوقيع لا يحمى الحكام بصورة مطلقة[٢٤].

وبالفعل فإن وقوع الجريمة فى بلد وافق على إنشاء المحكمة يكفى لإعطاء المحكمة صلاحية النظر فيها. أضف إلى ذلك أن على الدول المعنية التعاون مع محكمة الجزاء الدولية ولاسيما من خلال تقديم المطلوبين الموجودين على أراضيها. أقله يضطر المجرمون إلى البقاء فى بلدانهم، لذلك عمدت الولايات المتحدة إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع جميع الحكومات تمتنع فيها عن تسليم الرعايا الأمريكيين.

من ناحية أخرى، يمكن لمحكمة العدل الدولية أن تنظر فى مشروعية لجوء دولة من الدول إلى استخدام القوة واحترامها لقوانين الحرب. وهى تستعد الآن مثلاً للنظر فى شكاوى تقدمت بها يوغوسلافيا ضد التدخل فى كوسوفا عام ١٩٩٩ وهو تدخل جرى أيضاً بدون موافقة مجلس الأمن الدولى. بيد أن محكمة العدل الدولية لا يمكنها التدخل إلا بموافقة الدول التى تقر بصلاحياتها الدائمة وبدون شروط للنظر فى كل النزاعات أو الموافقة على صلاحياتها للنظر فى قضية محددة.

وقد وافقت الولايات المتحدة عام ١٩٤٦ على الصلاحيات الدائمة لمحكمة العدل الدولية. لكنها تراجعت عن قرارها بعد انتهاء تلك المحكمة عام ١٩٨٦، إثر شكوى من نيكاراجوا بالقيام بنشاطات "عسكرية وشبه عسكرية" مناهضة لهذه الدولة، وفى الواقع إن بريطانيا هى العضو الوحيد الدائم فى مجلس الأمن الذى يعترف بالصلاحيات الدائمة لمحكمة العدل الدولية[٢٥].

مستقبل الأمم المتحدة:

يمثل التنظيم الدولى محاولة قديمة من قبل الفاعلين الدوليين من أجل خلق صيغة مستقرة للتفاعلات المشتركة فيما بينهم. وأدرك هؤلاء الفاعلون أهمية هذا التنظيم بعد تجارب مريرة من الصراع غير المحكوم سوى بقانون الغاب. وعلى عكس ما يظن البعض، فإن هناك الكثير من الأفكار التى طرحت منذ وقت مبكر فى تاريخ العلاقات الدولية حول التنظيم الدولى، ولم تكن عصبة الأمم التى تأسست عقب نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، هى التنظيم الأول فى تاريخ التنظيم الدولى، ولكنها كانت الأبرز والأكثر اتساعاً[٢٦].

وجاءت نشأة عصبة الأمم، كمحاولة لتفادى نشوب حروب أخرى، ولكنها حملت فى طياتها، كما يقولون، بذور فنائها لأنها كرست صيغة غير عادلة لإدارة التنظيم الدولى، من خلال التحيز لمعسكر المنتصرين فى الحرب العالمية الأولى. ومن ثم، فبعد أن حدث نوع من التغير فى موازين القوة، اندلعت الحرب العالمية الثانية وانهارت عصبة الأمم، بعد أن فشلت فى منع هذه الحرب. ولكن هذا الانهيار أكد ضرورة خلق تنظيم دولى أكثر عدلاً، إذا ما أريدَ لهذا التنظيم أن يكون مستقراً.

ومثل هذا الأمر هو ما يثير التساؤل حالياً حول إمكان انهيار الأمم المتحدة، على خلفية ما انتهى إليه الحال من عجزها حتى إدارة الأزمة العراقية، وقرار الولايات المتحدة ومن تحالف معها، للعمل خارج مظلة الشرعية الدولية. فقد كان من المفترض مثلاً أن يقوم مجلس الأمن بإدانة الغزو والولايات المتحدة كدولة معتدية ومطالبتها بسحب قواتها، وفى هذه الحالة كان يمكن للولايات المتحدة أن تستخدم حق النقض "الفيتو" ضد هذا المطلب.

والواقع، فإن الأزمة العراقية وإن لم تكن فى حجم الأزمة التى عصفت بعصبة الأمم المتحدة، إلا أنها أكدت مرة أخرى أو كشفت عن حال العجز المستمر فى أداء الأمم المتحدة عبر نصف قرن. وبعبارة أخرى، فإن عجز الأمم المتحدة عن إدارة الأزمة العراقية لا يمكن تفسيره بعجز مؤقت فى كيان المنظمة، وإنما هو عجز هيكلى، ومن هنا فإنه إذا كانت الأزمة العراقية ليست فى حجم الحدث الذى أدى إلى انهيار عصبة الأمم، فإنه ليس ثمة "قلق" على الأم المتحدة من الانهيار. فالانهيار، فى المدى

القصير، يتطلب انسحاب بعض الدول الكبرى، الولايات المتحدة وبريطانيا مثلاً، وهذا لم يحدث، أما على المدى الطويل فهناك ثلاثة احتمالات[٢٧].

الأول: توقف الإدارة الأمريكية عند مسألة غزو العراق واحترام الشرعية الدولية مجدداً، أى الاعتراف بالدول الكبرى الأخرى على الساحة الدولية، وهو ما يعنى استمرار فكرة الأمم المتحدة لفترة أطول، انتظاراً لأزمة أخرى.

الثانى: انهيار الأمم المتحدة، إما بسبب انسحاب الولايات المتحدة من المنظمة وتبلور معارضة دولية نشطة للتوجهات العدوانية فى السياسة الخارجية الأمريكية، وإما بسبب انسحاب قوى كبرى أخرى من الأمم المتحدة ونشوء صراعات دبلوماسية وسياسية كتلك التى كانت عشية الحرب العالمية الثانية.

الثالث: تأسيس منظمة دولية جديدة أو نقل الأمم المتحدة إلى المقر الأوروبى فى جنيف، لكن يواجه هذا الاحتمال صعوبات قوية حول إمكانية استبعاد الولايات المتحدة وتشكيل تحالف مضاد لها. ففى هذه الحالة سيكون على هذا التحالف مواجهة أمريكا سياسياً وعسكرياً وهو ما يقود فى الحقيقة إلى حرب عالمية شاملة.

والواقع أن مستقبل الأمم المتحدة رهن بعناصر أربعة:

١- مسار الصراع الداخلى فى الولايات المتحدة بين مشروع الإمبراطورية الذى تتبناه عناصر نافذة فى الإدارة الأمريكية الجمهورية الحالية، وبين المشروع الليبرالى الذى يدعو إلى مشاركة القوى الدولية الأخرى فى إدارة النظام الدولى.

٢- مدى قوة المعارضة العالمية للانفرادية الأمريكية فى الساحة الدولية بين القوى الكبرى والدفاع عن مبادئ القانون الدولى.

٣- مستقبل التحولات فى الشرق الأوسط ومدى استمرار الركود والتسلط السياسى، ففى حال استمرار تفتت العالم العربى وارتباطه بالنفوذ الأمريكى، ستتآكل المعارضة الأوروبية للولايات المتحدة، وبالتالى استمرار هيمنة الولايات المتحدة عالمياً.

٤- مدى التطور السياسى والاجتماعى فى العالم الثالث، خصوصاً فى مناطق قوس الأزمات الكبرى فى أفريقيا الاستوائية وجنوب آسيا[٢٨].

ومن المؤكد أن إصلاح هيئة والأمم المتحدة ليس بديلاً لإصلاح أوضاعنا فى العالم العربى والإسلامى، كما أنه لا يمثل بديلاً لاستنهاض القوى الكامنة فى عالمنا العربى الإسلامى، لمواكبة العصر وبلورة الخيار الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان وحل المعضلات الخاصة بالشريعة والقانون الوضعى والتقليدية والحداثة، وصوغ رؤى

جديدة لتراثنا وللعالم من حولنا، واحترام قيمة العمل والإنتاج والمنافسة وتدعيم البنية القانونية والاقتصادية والثقافية والسياسية فى بلداننا. ذلكم هو الطريق لتدعيم وجودنا وإسماع صوتنا للعالم، ومنح مشاركتنا فى صياغة مصير النظام الدولى والأمم المتحدة مصداقية وجدية، ودون ذلك فإن أحداً لن يسمع صوتنا حتى لو كان الحق فى جانبنا، فعلينا أن نبدأ بأنفسنا وأن نغير واقعنا وأن نتطلع فى الوقت ذاته لتغيير العالم من حولنا. ولا شك فى أن صوتنا سيكون مسموعاً إذ ما منحناه القوة الذاتية اللازمة وإذ ما تمكنا من الاعتماد على أنفسنا فى الحدود التى يسمح بها عالم اليوم.

خاتمة

يقع إصلاح هيئة الأمم المتحدة فى إطار الأفكار، وحتى تنتقل هذه الأفكار إلى الواقع وتتخذ طابعاً مؤسسياً وماديا ملموساً، فهى بحاجة إلى جهد دءوب وتكوين جبهة عريضة من القوى الدولية، التى تدعم مثل هذا الإصلاح، ويواجه ذلك صعوبات تتعلق بنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وقدرتها على التأثير فى مجريات الأمور.

ومع ذلك فإن بقاء مطالب إصلاح الهيئة الدولية فى مجال الفكر، لا يقلل من أهميته ولا من طبيعته وضرورته، إذ للفكر دور مهم فى تغيير الواقع كما أن السياق التاريخى العام الذى تظهر فيه الأفكار ينبئ بإمكانية تحقيقها، فالفكرة توجه الممارسات وتؤثر فى العقول وفى السياسات حتى لو رفضت فى البداية.

وثمة - كما رأينا - أفكار عميقة حول إصلاح الأمم المتحدة، ومن المؤكد أن هذه الأفكار ستنخرط فى جدلية خاصة على الصعيد الدولى، وستوجه أفكار وسلوك الكثير من القادة والمسئولين وتحفز الجهد المادى للوصول بها إلى حيز الواقع، ومن هنا تكتسب هذه الأفكار أهميتها ووظيفتها.

إن الجدل الخاص بالإصلاح هو جدل عالمى، ومن الطبيعى أن يكون لدول الجنوب والعالم العربى والإسلامى صوت ومساهمة فى هذا الجدل وخاصة من جانب دولة كمصر شاركت فى مناقشات تأسيس الأمم المتحدة منذ البداية، كما كان لدولة مثل الهند الدور ذاته فى مناقشات ومفاوضات إنشاء الأمم المتحدة، إن استمرار هذا الإسهام فى الجدل الراهن مطلوب حتى ولو ظل فى إطار النظر والفكر.

هوامش الفصل التاسع :

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول دور الأمم المتحدة فى خلق مفاهيم جديدة وأفكار ساهمت فى ترقية الجدال النظرى والفكر العالمى وأثرت على التقدم الاقتصادى والاجتماعى بصفة خاصة:
لويس إيمرى، ريتشارد جولى، وتوماس ج ويس: سباق مع الزمن: أفكار الأمم المتحدة فى مواجهة التحديات العالمية، مشروع التاريخ الفكرى للأمم المتحدة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٣.

(2)Mireille Dalman - Marty:Ordre Juridique et Paix, Le Monde Diplomatique, No Juillet 2003.

(٣) عبد العليم محمد: حرب الخليج: حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل، مركز البحث والدراسات والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.

(٤) محمد حسنين هيكل: إمبراطور من تكساس، مجلة وجهات نظر، القاهرة، مايو ٢٠٠٣.

(٥) James Paul, Un Reform, Global Policy Forum.

(٦) انطونيو فيجيلانتى: البحث عن أسلوب حكم عالمى، السياسة الدولية، القاهرة، عدد يوليو ٢٠٠٣.

(٧) انطونيوى فيجلانتى: المصدر السابق

(٨) عبد العليم محمد: حرب الخليج، مصدر سبق ذكره

(٩) منى مكرم عبيد جريدة الحياة ٢٠٠٣/٥/٢١

(١٠) د. محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢

(١١) د. حسن نافعة: الأمم المتحدة فى نصف قرن، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦.

(١٢) انظر حول إصلاح الأمم المتحدة أيضاً:
Stephane Hessel: Vers un Conseil de securite econieque et social, Le Monde Diplomatique, Juillet 2003.

(١٣) أنظر: محمد البرادعى: الحياة ٢٠٠٣/٥/٢٢

(١٤) أنظر منى مكرم عبيد، الحياة، مصدر سابق

(١٥) أنظر حول تفعيل هذه الرؤية من د. حسن نافعة: الأمم المتحدة فى نصف قرن، مصدر سابق.

(١٦) حسن نافعة: المصدر السابق

(١٧) المصدر السابق

(١٨) انظر حول محاذير الإصلاح: د. صلاح الدين عامر، القانون الدولى فى عالم مضطرب، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٣.

(١٩) محمد البرادعى، مصدر سابق.

(٢٠) فيجيلانتى، مصدر سبق ذكره.

(21)Monique Chemillier Gendreau, Le Droit Confisque Par la Politique Revue, Evenement European No. 13, Mars 1991.

(٢٢) د. صلاح الدين عامر: القانون الدولى فى عالم مضطرب، مصدر سابق

(٢٣) آن سيسيل روبير: العدالة الدولية بين القانون والسياسة، لوموند ديبلوماتيك، عدد، مايو ٢٠٠٣.

(٢٤) آن سيسيل روبير، المصدر السابق.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) د. حسن نافعة: الأمم المتحدة فى نصف قرن، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) د. محمد السيد سعيد، هل تنهار الأمم المتحدة؟ الأهرام، ١٧ مارس ٢٠٠٣.

(٢٨) المصدر السابق.



الفصل العاشر

النظام الدولي والحرب على العراق

د . جمال عبد الجواد

تسببت السياسة الأمريكية تجاه العراق، والتى انتهت بسقوط نظام صدام حسين ووقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي، فى حدوث تصدعات فى العلاقة بين الولايات المتحدة والأغلبية من دول العالم التى عارضت شن الحرب على العراق. وقد أصاب هذا التصدع أكثر ما أصاب العلاقة بين واشنطن وحلفائها الرئيسيين التقليديين فى أوربا الغربية، خاصة فرنسا وألمانيا، كما نالت العلاقات الأمريكية الروسية نصيباً من هذا التصدع. وقد وصل التوتر فى العلاقات بين واشنطن وهذه القوى الثلاث إلى ذروته فى وقوفها ضد محاولة الولايات المتحدة الحصول على تفويض من مجلس الأمن يرخص لها شن حرب على العراق.

وقد أدت هذه التطورات إلى ما بدا للبعض على أنه انهيار التحالف الغربي، أو أنه بداية تشكل عالم جديد متعدد الأقطاب، وهو الاستنتاج الذى بينت تطورات الفترة القصيرة المنقضية منذ انتهاء الحرب عدم دقته، الأمر الذى يستلزم اقتراح إطار لفهم العلاقات بين القوى الدولية الكبرى، والنظام الدولى الذى تجرى هذه العلاقات فى إطاره.

يتكون النظام الدولى لحرب الخليج الثالثة من ثلاثة إطارات كبرى، هى الأحادية القطبية والعولمة والإرهاب الدولي. والأخير، وخاصة منذ هجمات الحادى عشر من سبتمبر، هو أحدث هذه الإطارات تكويناً، وأكثرها درامية فى التأثير على شكل العلاقات الدولية ومحتواها المباشر. ومع ذلك فإن هجمات الحادى عشر من سبتمبر، برغم وطأتها الثقيلة، لم تحدث تغيراً هيكلياً فى النظام الدولي، ولم تمس منه سوى التفاعلات الأقرب إلى السطح.

الأحادية القطبية والعولمة

تحدث التغيرات الهيكلية فى النظام الدولى عادة نتيجة تطورات تدريجية بعيدة المدى لا تحدث أثرها بين عشية وضحاها. فالمقصود بالتغيرات الهيكلية هو تلك التغيرات التى تحدث فى هياكل توزيع القوة فى النظام الدولي، بحيث يترتب عليها إعادة ترتيب الدول على سلم القوة الدولية، فتزيد أهمية بعض الدول بينما تتراجع أهمية دول أخرى. ومن أهم عمليات التغير فى هياكل توزيع القوة فى النظام الدولى ذلك التغير الذى يحدث فى توزيع القوة بين الدول الموجودة على قمة النظام الدولي، وهو ما يحدث حينما تتوزع القوة بين دول القمة بطريقة أكثر مساواة فينشأ نظام متعدد

الأقطاب، أو حين تتوزع بشكل شبه متساو بين دولتين فقط فيتكون نظام ثنائى القطبية، أو حينما تتفرد دولة معينة بنصيب يصعب منافسته أو تحديه من عوامل القوة، فيتكون نظام أحادى القطبية، كما هو الحال فى النظام الدولى منذ انتهاء الحرب الباردة حيث تتفرد الولايات المتحدة بموقع الدولة العظمى، الأمر الذى لم تؤد هجمات الحادى عشر من سبتمبر إلى تغييره.

وعملية إعادة تشكيل هياكل القوة فى النظام الدولى بطبيعتها هى عملية بطيئة وتدريجية، فتغير توزيع الموارد الاقتصادية والعسكرية والثقافية والتنظيمية والسياسية بين الدول هو عملية بطيئة تحدث نتيجة لنمو مجتمعات وتراجع أخرى، وهى عملية تستغرق عقوداً ليست قليلة. ومع هذا فإنه عادة ما تجرى الإشارة إلى حدث معين باعتباره علامة انتقال النظام الدولى من مرحلة إلى أخرى، كأن يشار إلى انتهاء الحرب العالمية الثانية باعتباره نهاية نظام التعددية القطبية والانتقال لنظام القطبية الثنائية، أو أن يشار إلى تفكك حلف وارسو والكتلة الاشتراكية باعتباره نهاية لنظام القطبية الثنائية والدخول فى عصر القطبية الأحادية. غير أن هذه الإشارة فى الحقيقة ليست سوى إشارة مجازية بمعنى من المعاني، فتراكم عوامل القوة لدى الولايات المتحدة وتراجع الأقطاب الدولية الأخرى كان قد بدأ قبل هذين الحدثين بكثير، ولم يكن لهذين الحدثين سوى أثر كاشف لطبيعة التغيرات التى ظلت تجرى فى المجتمع الدولى لعدة سنوات قبل ذلك.

وقد دخل العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وفى ظل الهيمنة والقيادة الأمريكية المنفردة للنظام الدولى، فى مرحلة العولمة. ويؤدى تزامن ظهور القطبية الواحدة مع العولمة إلى الخلط بينهما أو إلى الميل للتعامل معهما على أنهما تعبيران مترادفان يعبران عن الظاهرة نفسها. غير أن الظاهرتين يختلفان عن بعضهما اختلافاً بيّناً، فنطاق العولمة هو مجالا الاقتصاد والتكنولوجيا، حيث أدت الطفرات الثورية فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبدرجة أقل المواصلات، إلى تخفيض هائل فى تكلفة إنجاز التعاملات الاقتصادية بأنواعها على المجال العالمي، كما أصبح من الممكن أن يتم التنسيق بين ـ وإدارة ـ مشروعات اقتصادية فى مناطق متباعدة من العالم بنجاح كبير. كما سهلت التطورات نفسها التعرف على فرص الاستثمار والأسواق المتاحة فى مناطق بعيدة من العالم، بحيث أصبح مفهوم المزايا النسبية، منذ صكه فى القرن التاسع عشر على يد المنظّر الاقتصادى ريكاردو، قابلاً لأول مرة للتطبيق على المجال العالمي.

وقد شهدت التعاملات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ميلاً متزايداً إلى التوسع عبر الأسواق القومية، ولكن هذا التطور حدث بشكل خاص بين الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً التى مالت أكثر من غيرها إلى تبنى نظام اقتصادى أكثر

انفتاحاً على العالم الخارجي، بحيث كان مبدأ حرية التجارة يلقى رواجا وقبولاً أكبر في هذه الدول. وقد حال دون توسع هذه التعاملات العابرة للأسواق القومية وجود نظم وفلسفات اقتصادية أخرى اتبعت لأسباب مختلفة نظماً اقتصادية مغلقة بدرجات متفاوتة. وقد سادت هذه التنويعات من النظم المغلقة في بلاد الكتلة الاشتراكية، وفي بلاد العالم الثالث التي تأثر بعضها بالفلسفات الاشتراكية. وقد كان وجود المعسكر الاشتراكي يوفر شرعية إيديولوجية ونظرية لمعارضة الانفتاح الاقتصادي على النظام العالمي، كما كان يوفر شريكاً يمكن الدخول معه في علاقات تجارية محكومة بقواعد تختلف عن قواعد حرية التجارة والأسواق. ولكن مع تفكك كتلة الدول الاشتراكية، وتحول دولها الرئيسية في أوربا الشرقية إلى النظام الرأسمالي، وأيضاً مع قيام الصين بإدخال إصلاحات اقتصادية تعتمد على نظام السوق، اختفى النظام الاشتراكي، أو كاد، اللهم إلا من جيوب غير قادرة على أن تطرح نفسها كبديل لنظام السوق وحرية التجارة، وزالت أهم القيود التي كانت تمنع "العولمة الجزئية" التي كانت قد قطعت شوطاً كبيراً بين البلاد الرأسمالية المتقدمة من التوسع خارج موطنها الأصلي في الولايات المتحدة وأوربا واليابان، لتشمل باقي أنحاء العالم، لتتحول العولمة إلى ظاهرة عالمية شاملة.

العولمة، إذن، تنصرف إلى مجالي الاقتصاد والتكنولوجيا بشكل أساسي، كما أنها تصف النطاق العالمي التي باتت التفاعلات الاقتصادية الدولية تجري فيه، وهي لهذا تختلف كثيرا عن هيكل توزيع القوة في النظام الدولي. ويتسم هذا الهيكل بعدد من السمات، أهمها وجود أكثر من مصدر وشكل للقوة في النظام الدولي، أهمها القوتين العسكرية والاقتصادية. ففي المجال العسكري أصبحت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، القوة العسكرية الأولى في النظام الدولي بلا منازع أو منافس، وبرغم وجود عدد من القوى الكبرى المهمة التي تلي الولايات المتحدة على هيكل توزيع القوة العسكرية في العالم، إلا أن المسافة التي تفصل الولايات المتحدة عن أيّ من هذه القوى أوسع من أن تسمح لأي من هذه القوى منفردة بتحدي الولايات المتحدة عسكرياً.

والتوزيع الراهن للقوة العسكرية في النظام الدولي هو أمر غير مسبوق في العصر الحديث. ففي مراحل سابقة من تطور النظام الدولي كان وجود قوى عسكرية متفوقة يطلق آليات نظام توازن القوى، بحيث تسعى القوى الأخرى إلى محاولة اللحاق بالقوة المتفوقة، وهو أمر بعيد التخيل في الحالة الراهنة بسبب الفجوة الشاسعة التي تفصل الولايات المتحدة عن القوى الدولية التالية لها، وللتحالف فيما بينها لتكوين حلف قادر على التصدي للقوة المتفوقة، وهو أيضاً احتمال بعيد التخيل في الحالة الدولية الراهنة. ففي الخبرات الدولية السابقة كان الحلف الدولي يتكون عادة حول قطب له من القوة ما يسمح له بتحدي القوة المتفوقة، وإن لم تكن له القدرة على الانتصار عليها، وهذا هو ما

كان عليه الحال فى المنافسة بين فرنسا وإنجلترا، وفى مرحلة لاحقة بين ألمانيا وإنجلترا، بحيث يكون بناء حلف دولى بين عدد قليل من الدول كافياً لتحقيق التوازن المطلوب، وهو ما لا تتوفر شروطه فى النظام الدولى الراهن، حيث لا يوجد القطب الدولى الذى يمكن له أن يمثل مركز الجذب التى يتكون حوله الحلف، وبحيث إن تكوين الحلف يستلزم تلاقى إرادات عدد كبير من الدول، الأمر الذى تكتنفه الكثير من الصعاب، إلى الحد الذى يجعله مستحيلاً.

فعملية تكوين التحالفات الدولية تتسم بدرجة عالية من الصعوبة بسبب المصالح المتفاوتة لأعضاء الحلف، وبسبب حرص كل منهم على تقليل نصيبه فى أعباء وتكاليف الحلف، وأيضاً بسبب تفاوت مستويات تعرض كل منهم لمخاطر المجابهة المحتملة مع الحلف المضاد, وميل أعضاء الحلف لتأخير دخولهم مرحلة المجابهة الصريحة حتى يتأكدوا من أن النصر سيكون من نصيبهم، الأمر الذى يجعل الأحلاف الدولية تميل للاتسام بالهشاشة وسهولة التلاعب بها من جانب الخصم عبر الإغراءات والضغوط، وهو ما يفسر المقولة الشهيرة المنسوبة لنابليون "خير لى أن أحارب ضد حلف على أن أحارب ضمن حلف". فالأحلاف الدولية التى تكونت فى العصور الحديثة، والتى كانت أوربا مسرحاً لأغلبها، تمت فى إطار نظم دولية اتسمت بالتعددية القطبية، وليس فى إطار نظم ثنائية أو أحادية القطبية. أما التماسك الذى ميز أحلاف مرحلة الحرب الباردة، خاصة حلفى الناتو ووارسو، فإنه يعد تطوراً مهماً بالقياس للأحلاف التى تكونت فى المرحلة السابقة على ذلك، الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى وجود قطبين دوليين، وإلى الطابع الإيديولوجى للصراع بينهما، وأيضاً إلى التوازن النووى الذى جعل من المغامرات الدولية أمراً محفوفاً بمخاطر غير مسبوقة.

ويمكن القول بناء على ذلك أنه بينما يسمح نظام التعددية القطبية بسهولة تكوين تحالفات عسكرية، حتى وإن اتسمت بالهشاشة وسيادة عدم التأكد، فإن نظام القطبية الثنائية يتيح تكوين تحالفات أكثر تماسكاً وأقل سيولة. أما نظام القطبية الأحادية فإنه يكاد لا يسمح بتكوين تحالفات مضادة للقطب المهيمن، اللهم إلا تصورنا حالة دخل فيها القطب المهيمن فى مرحلة من الانفلات تدفعه لاتباع سياسات تمثل تهديداً وجودياً لأعضاء رئيسيين فى النظام الدولي.

وطالما لم تصل السياسة الأمريكية إلى هذا المستوى، وهو أمر مستبعد حدوثه فى المدى المنظور على كل حال، فإن الدول الأوربية سوف تظهر حرصاً على الاحتفاظ بعلاقات طيبة عبر الأطلنطي، خاصة وأن التحالف الأطلنطى نجح فى تحقيق الأمن والمصالح الاقتصادية لدول أوربا فى مرحلة الحرب الباردة، بل وصمد لمتغيرات ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ولا تريد أوربا أن تتخلى عن هذا التحالف القوى الذى برهن على فعاليته فى سبيل قفز فى المجهول نحو ترتيبات أمنية جديدة غير مضمونة، أو

جرياً وراء طموحات بعض الدول لمنافسة الولايات المتحدة، أو خضوعاً لمعاداة العداء للولايات المتحدة السائدة فى أوساط الجيل الشاب فى المجتمعات الأوربية.

أما فى المجال الاقتصادي، فإن النظام الدولى يتسم بدرجة مناسبة من التعددية القطبية. فعلى المستوى القومي، فإن الفجوة بين الولايات المتحدة التى تمثل القوة الاقتصادية الأكبر فى العالم والدول التى تليها، خاصة اليابان وألمانيا، ليست بمثل اتساع الفجوة العسكرية بينهم. والأهم من ذلك هو أن الاتحاد الأوربى الذى يمثل فى الاقتصاد الدولى طرفاً فاعلاً على درجة عالية جداً من التماسك ووحدة الإرادة، يحتل نصيباً أكبر قليلاً من نصيب الولايات المتحدة فى الناتج المحلى الإجمالى على مستوى العالم.

غير أن تحول القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية فى حالة منظمة للتكامل الاقتصادى الإقليمى مثل الاتحاد الأوربى، لا يشبه فى شيء تحول القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية على مستوى الدولة القومية. فالدول الداخلة فى عضوية الاتحاد الأوربى قد وافقت على التخلى عن قسم كبير جداً من سيادتها فى المجال الاقتصادى إلى مؤسسات الاتحاد الأوربي، ولكنها احتفظت بالقسم الأكبر من سيادتها فى مجالى السياسة الخارجية والدفاع. وحتى الآن مازالت محاولات دول الاتحاد الأوربى تطوير سياسة خارجية ودفاعية موحدة أمراً تكتنفه الكثير من الصعوبات، ففى هذا المجال بالذات تتعارض رؤى ومصالح الدول بدرجة كبيرة، والأهم من هذا فإنه بينما تسود درجة عالية من التأكد فى أوربا من أن التكامل الاقتصادى يحقق مصالح جميع الشركاء، على العكس فإنه فى مجال الأمن يسود تخوف من أن العمل الأمنى المشترك قد يعرض الشركاء إلى تهديدات ومخاطر غير متساوية. فبينما تجمع النخب الأوربية على أن حال بلادها سيكون أفضل حالاً مع التقدم فى التكامل الاقتصادي، فإنه لا يوجد إجماع مقابل بأنها ستحقق مستويات أعلى من الأمن إذا تقدمت فى سبيل تطوير العمل المشترك فيما بينها.

وفى السياق نفسه فإنه من المهم ملاحظة أن السياسة الخارجية والدفاعية الموحدة التى تقوم دول الاتحاد الأوربى بتطويرها منذ منتصف التسعينيات إنما تتطور على أرضية محددة، هى أرضية تمكين أوربا من التصدى للمخاطر الأمنية التى تتعرض لها فى مجالها الحيوي، أى فى القارة الأوربية. وقد ظهرت الحاجة للتقدم الأوربى فى هذا المجال بمناسبة الحروب الأهلية فى البلقان فى مرحلة ما بعد انهيار النظم الشيوعية، حيث لم تستطع الآليات التقليدية للتنسيق بين الدول الأوربية أن تسعفها للتعامل مع التهديدات فى البلقان، كما أظهرت الولايات المتحدة تردداً فى التعامل وفقاً للرؤية الأوربية للصراعات فى تلك المنطقة المضطربة من العالم، الأمر الذى لفت نظر الدول الأوربية لأهمية تطوير آليات التكامل الأوربى إلى مجالى السياسة الخارجية والأمن.

وأهم ما يجب ملاحظته فـى هذا المجـال هـو أن البـدء فـى تطويـر سياسـة خارجيـة وأمنية أوربية موحدة لـم يكـن بغـرض مواجهـة أو حتـى موازنـة نفوذ الدولـة العظمـى الوحيدة، ولكنـه جـاء من أجـل التعـامل مـع المشـكلات الناجمـة عـن تفـاوت الـرؤى والأولويـات بيـن أعضـاء التحـالف الغربـي، الـذى يضـم الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوربي، وهو التفاوت الذى يمكن له أن يظهر فى أى حلف، والذى يظهر بشكل خاص كلما قلت أهمية مصـادر التـهديد والخطـورة. ولفـترة طويلـة قادمـة فـإن فعاليـة السياسـة الخارجيـة والأمنيـة الموحـدة لأوربـا سـتكون فـى مسـتوى مناسـب كلمـا كـانت تواجـه تهديدات منخفضة المستوى فى محيط الاتحاد الأوربـى ومجالـه الحيوي، ولكـن فعاليـة السياسة الأوربية الموحدة ستتقلص كلما زاد مستوى التـهديدات، وكلمـا ابتعـد مصدرهـا عن الفضاء الأوربي.

ومن العوامل التى تحافظ على تماسك التحالف الغربى برغم الضغوط التى يتعرض لها الانقسام الذى بات يميز النظام الدولى فى ظل العولمة. فبدلاً من الانقسام بيـن شـرق وغرب على أسس إيديولوجية الذى ميز النظام الدولى فى عصـر الحـرب البـاردة، فـإن النظام الدولى للعولمة يتميز بالانقسام بين الشمال الغنى الصناعى المتقدم والمكتمـل مـن حيث النمو الرأسمالي، والجنوب الفقير ما قبل الصناعى والـذى مـازال يتقـدم بسـرعات متفاوتـة فـى اتجـاه اقتصـاد السـوق والرأسـمالية. وبـالطبع فـإن الانقسـام بيـن الشـمال والجنوب لا يعرض القسم الشمالى من العالم لتـهديدات أمنيـة مـن النـوع الصلـب hard security threats، خاصة التهديدات العسكرية، ولكنه يعرضه لتـهديدات أمنيـة لينـة soft security threat، خاصة التهديدات المتمثلة فى عدم الاستقرار السياسى فى الجنـوب ومـا يترتب عليه من زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العـابرة للحـدود وتهريب المخدرات والإرهاب. وتحتاج الـدول المتقدمـة لصيانـة علاقـات التعـاون فيمـا بينـها، مـن أجـل مواجهـة هـذه التحديـات، بالإضافـة إلـى أهميـة التعـاون بينـها لإدارة اقتصاداتها المتداخلة والمعتمدة على بعضها البعض بكفاءة.

بالإضـافـة إلـى ذلـك، فـإن العولمـة تخفـف كثيراً مـن أثـر تفـاوت القــوة العسـكرية وسياسات الانفلات العسكرى التى تمارسها الولايات المتحدة من حيـن لآخـر. فـالتداخل الكبير فى مجال المصـالح الاقتصـادية بين الولايات المتحـدة والقـوى الكبـرى التاليـة لـها يضع حداً أدنى للمواجهة بين الولايات المتحدة والقوى الأخرى، لما فى تجاوز هذا الحد من تأثير سلبى بالغ على مصالحهم الاقتصادية المشتركة.

أكثر من هذا، فإن العولمة قد أنهت مرحلة الانقسام بين القـوى الكـبرى علـى أسـاس من المصالح القومية، والتى كانت فيها المنافسة بين القوى الدولية مباراة صفرية، تمثـل فيها الخسارة التى يتكبدها قطب دولـى رئيسـى مكسـباً للأقطـاب الدوليـة الأخـرى، كمـا يمثل المكسب الذى قد يحققه خسارة لـها. فقد غيرت العولمـة طبيعـة المبـاراة الدوليـة،

بحيث أصبح القانون الغالب فى المباراة الدولية هو قانون المباراة إيجابية المحصلة، بحيث يشترك الجميع، وإن بدرجات متفاوتة فى تحقيق المكاسب، كما يتشاركون فى تحمل الخسائر، وإن بدرجات متفاوتة أيضاً. فتداخل المصالح الاقتصادية جعل من تدهور الأداء الاقتصادى فى بلد رئيسى ما مصدراً للإضرار بالمصالح الاقتصادية لجميع الأطراف الداخلة فى النظام الاقتصادى الدولي، بينما يكون النمو الذى يحققه طرفٌ من الأطراف مصدراً للفرص والنمو بالنسبة للأطراف الأخرى.

وبالإضافة إلى الأسباب الأمنية والاقتصادية التى تدفع لتماسك التحالف الغربي، فإن القيم الثقافية والسياسية المشتركة تساهم بقوة لا يستهان بها فى تحقيق التماسك للتحالف الغربي. فالقيم الليبرالية الديمقراطية الراسخة، وإن كانت سائدة بأشكال متفاوتة، تمثل رابطة إيديولوجية وأخلاقية قوية بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، هو ما يعطى هذا التحالف بعداً أخلاقياً وقيمياً مهماً، يوفر لأعضائه ركيزة إضافية، ويمدهم بإطار مرجعى ولغة مشتركة تسهل حل الخلافات التى قد تنشأ بينهم.

صعود خطر الإرهاب الدولي

إذن، فالنظام الدولي، أى الهيكل الدولى لتوزيع القوة، لم يشهد منذ بدء مرحلة القطبية الأحادية تغيرات ذات شأن تبرر التحول الحاد فى السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة تجاه العالم العربى والعراق. وبالتالى فإنه لابد من البحث عن تفسير للتحولات فى السياسة الأمريكية فى بيئة صنع قرارات السياسة الخارجية الأمريكية. فالسياسة الخارجية للدولة هى محصلة التفاعل بين ثلاثة أنواع من العوامل، أولها هو طبيعة النظام الدولي، وقد عرضنا له فيما سبق، وثانيها هو البيئة الداخلية لصانع القرار، بما فيها من مقتضيات الشرعية وضغوط جماعات المصالح والمزاج العام للرأى العام، وثالثها هو إدراك صانع القرار للبيئتين الدولية والداخلية. وبالنسبة لدولة عظمى وحيدة مثل الولايات المتحدة، فإن الضغوط والقيود المتولدة فى بيئة النظام الدولى هى أقل ما يمكن، الأمر الذى يتيح للمقتضيات الداخلية ومدركات صانع القرار فرصة القيام بدور العامل الأكثر أهمية فى تحديد توجهات السياسية الخارجية الأمريكية.

وبالتالى فإنه من المهم وضع الحملة الأمريكية ضد العراق فى سياقها المباشر، وفى الحقيقة فإن هناك أكثر من سياق فى هذا المجال، السياق الأول هو سياق إدارة أمريكية يمينية متطرفة بما فيها الرئيس بوش، والسياق الثانى هو سياق هجمات ١١ سبتمبر.

السياق الأول: إدارة يمينية متطرفة. مرت توجهات إدارة الرئيس تجاه العلاقات الدولية وفهمها للسياسة الأمريكية بأكثر من مرحلة، ومنذ البداية وجد أكثر من تيار من تيارات الفكر المحافظ فى الولايات المتحدة تمثيلاً له فى داخل هذه الإدارة، غير أن العام الأول من عمر هذه الإدارة، وحتى وقوع هجمات الحادى عشر من سبتمبر، قد

شهد غلبة تيار الواقعيين التقليديين على غيره من التيارات. فقد جاءت هذه الإدارة الأمريكية إلى السلطة بعد ثمان سنوات من حكم إدارة ديمقراطية ليبرالية بالمعايير الأمريكية، وهى تمثل بديلاً متطرفاً لحقبة ليبرالية تركت آثاراً مهمة على العالم. فقد عملت الإدارة السابقة وفقاً لمفاهيم واستراتيجيات بناء الإجماع والعمل من خلال منظمات وترتيبات متعددة الأطراف، والتعددية الثقافية، وتبادل التنازلات، والتركيز على ارتباط مصير الولايات المتحدة بالعالم. من خلال هذه المفاهيم نجحت إدارة كلينتون الديمقراطية فى تحقيق إنجازات فى وضع حد للصراعات العرقية فى يوغوسلافيا، وفى تدعيم التحالف الغربى ممثلاً فى حلف الناتو، بما فى ذلك إعادة تعريف مهام الحلف لتشمل مهام جديدة تنسجم مع طبيعة المرحلة التى يمر بها النظام الدولي، وفى التعاون مع دول العالم المختلفة فى الحفاظ على بيئة كوكب الأرض.

أما إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، فإنها تنطلق من منطلقات هي، بالمعايير الأمريكية، نقيض توجهات الإدارة السابقة، فهى إدارة تفضل العمل المنفرد، وترفض أى تقييد لحرية الولايات المتحدة فى استخدام قوتها تفرضه آليات العمل الجماعى وبناء التوافق والإجماع، وتظهر استهانة بقواعد القانون الدولى عندما تؤدى هذه القواعد إلى فرض القيود على حرية الولايات المتحدة فى الحركة، ولا تشارك أنصار الدفاع عن البيئة فى اعتقادهم بمسئولية الأنشطة الإنسانية عن تدهور نوعية البيئة على كوكب الأرض، وترى أن التدهور الذى تلحقه الأنشطة الإنسانية بالبيئة يمكن التعامل معه من خلال آليات نظام السوق نفسها، وبالذات فإنها تعارض فرض القيود على الأنشطة الاقتصادية فى سبيل حماية البيئة[1].

ومع أن هذه التوجهات تجد جذورها فى أفكار وقيم التيار الانعزالى عميقة الجذور فى الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها تختلف عنها فى جوانب مهمة، وهو ما يحرص مثقفو اليمين الأمريكى على التأكيد عليه. فالانعزالية الأمريكية لم تعد قيمة إيجابية يمكن الدفاع عنها سياسياً وأخلاقياً ومصلحياً فى الولايات المتحدة نفسها بعد أن أصبحت الولايات المتحدة فى موقع القيادة المنفردة للنظام الدولي، حتى أن مفكرى اليمين الأمريكى يحرصون على نفى صفة الانعزالية عن التيار الذى ينتمون إليه، باعتبارها صفة سلبية[2]. فاليمين الأمريكى الحالي لا يدعو لانسحاب أمريكا إلى داخل حدودها، ولكنه يدعو إلى قصر نطاق تدخلها على الحالات وثيقة الصلة بالمصلحة الأمريكية التى يعرفها بمعنى ضيق. ومع أن العمل المنفرد الذى يفضله اليمين الأمريكى يعكس رغبة واستعداداً للتدخل النشط بلا قيود، وهو ما يتعارض، على الأقل على المستوى المفهومى والنظرى مع الانعزالية، إلا أن العمل الانفرادى الذى تصر عليه الإدارة اليمينية الحالية هو ما يضمن لها العمل بحرية وانتقائية دون الالتزام بأى قيود يفرضها المجتمع الدولى كما هى محددة فى قواعد القانون الدولى[3].

يتمثل التيار الانعزالـى الشـهير فـى السياسـة الأمريكيـة بقـوة فـى الإدارة الأمريكيـة الجديدة. ويذهب هذا التيار إلى رؤية الولايـات المتحـدة كدولـة قويـة قـادرة علـى التمتـع بالرفاهية والأمن وعلى حماية مصالحها دون أن تكون مضطرة بالضرورة للدخول فى علاقات مكثفة مع أطراف أخرى فى العالم، لأن العلاقات الكثيفة لا بد لها مـن أن تجبر الولايات المتحدة على مراعاة مصالح واختيارات هذه الأطراف أو تقديم تنازلات بشكل لا يتناسب مع قوة الولايات المتحدة.

ويتميز التيار الانعزالى فى السياسـة الأمريكيـة فـى أنـه لا يعتبر الولايـات المتحـدة مسئولة بشكل أخلاقى أو سياسى عن بقية العالم، ومن ثم فإن الولايات المتحدة وفقا لهذه الرؤية لا يجـب أن تتحمـل أى تكلفـة إذا كـان الغـرض مـن ذلـك هـو مجـرد خلـق عـالم أفضـل. على العكس من ذلك فإن التيار الآخـر الـذى يحبـذ زيـادة روابـط أمريكـا بالعـالم يرى أن الولايات المتحدة عليها مسئولية مبدئية وأخلاقية تجاه العالم.

ولا يعنى هذا أن التيار الانعزالى هو أكثر حرصـاً علـى مصلحـة الولايـات المتحـدة القومية، ولكن الفرق هو أن التيار الأخير يعرف المصلحة الأمريكية بشكل ضيق جدًّا، بينما يرى التيار الأخر أن الولايات المتحدة سوف تكـون قـادرة علـى تحقيـق مصالحـها القومية بصورة افضل فى عالم أكثر أمناً ورفاهية وديمقراطية، الأمر الذى يجعل سـلام العالم ورفاهيته ومصير الديمقراطية فيه مصلحة أمريكيـة، مـع الأخذ فـى الاعتبـار أن أمن ورفاهية وديمقراطية العالم يجرى تعريفها فى كل الأحوال من منظور أمريكي.

وبصفـة عامـة فإنـه يمكـن القـول إن هـذه الإدارة ليسـت لديـها حساسـية كافيـة لأثـر التغيرات فى البيئة العالمية على المصالح الأمريكية، ويظن قادتها أن الولايـات المتحـدة تستطيع أن تتمتع بالرفاهية والأمن فـى عـالم يُحْرَم فيـه أطرافـه الآخـرون مـن نصيـب مناسب من هذه الرفاهية وهذا الأمن.

فبعد أن جربت إدارة الرئيس كلينتون المشاركة المكثفـة فـى عمليـات حفـظ السـلام، وبشكل خاص عمليات صنـع السـلام وبنـاء الأمـن، كمـا حـدث فـى البوسـنة وكوسـوفو وهايتى والصومـال، فـإن الإدارة الجديـدة لا تـرى أن هنـاك فـائدة تعـود علـى الولايـات المتحدة من وراء مثل هذه الجهود، علـى العكس فإنـها تـرى فيـها ضـرراً أكيـداً بسـبب الأعباء التى تضعها على كاهل الولايات المتحـدة، وبسـبب مـا يـترتب عليـها مـن إثـارة عداء وكراهية الفئات المتضررة من التدخل الأمريكي، الأمر الذى يزيد مـن احتمـالات تعرض المصالح الأمريكية والرعايا الأمريكيين لخطر الإرهاب والأعمال الانتقامية.

غير أن موقع الولايات المتحدة فـى العـالم لا يسمح لـها بـالتطبيق المنسـجم لسياسـة انعزالية تتجاهل القانون الدولى والمسئوليات العالمية للدول العظمى الوحيدة فى العـالم، لهذا فإن الرئيس بوش يراوح بين "منهج واقعى متطرف، يحث على عزل أمريكـا عن

العالم من جهة، ونزعة عالمية طموحة تسعى لإعادة تنظيم العالم، ولكن بشكل عام فإن انحياز هذه الإدارة يميل نحو فك الارتباط مع العالم فيما عدا ما يتعلق باستخدام القوة المسلحة"[٤]. ويمكن تلخيص الرؤية السائدة فى إدارة الرئيس بوش فى الشهور الأولى من توليه السلطة بالميل نحو الانعزالية، والاعتقاد القوى بعدم الارتباط بين مصير الولايات المتحدة ومصير العالم، ومقاومة قيام الولايات المتحدة بالمساهمة فى مهام بناء الدولة وحفظ السلام فى مناطق الصراع، وعدم الانشغال بالقضايا الكبرى من قبيل صياغة نظام عالمى جديد، وتركيز على المصلحة الأمريكية بغض النظر عن آثار ذلك على العالم، وسعى نحو تحقيق الأمن المطلق للولايات المتحدة، وسط عالم لا يتمتع فيه أحد سوى بأمن نسبي.

السياق الثانى: سياق ما بعد ١١ سبتمبر. مثل الهجوم الإرهابى الذى تعرضت له الولايات المتحدة فى الحادى عشر من سبتمبر علامة فارقة ونقطة تحول فى الفكر السياسى الأمريكي، وفى رؤية الولايات المتحدة لنفسها ولعلاقتها بالعالم ودورها فيه. ويرى أغلب المفكرين الأمريكيين أن الحادى عشر من سبتمبر يشبه فى وطأته وعمقه الأحداث الكبيرة التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى تاريخها الحديث، والتى ترتب عليها إعادة صياغة سياسة أمريكا الخارجية وللمبادئ والأهداف الناظمة لها، مثله فى ذلك مثل الهجوم اليابانى على بيرل هاربور، والانقلاب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨، والحرب الكورية عام ١٩٥٠.

وقد كشفت أحداث ١١ سبتمبر عن مدى الانكشاف الذى تعانى منه الولايات المتحدة، ولكن بدلاً من أن تفهم الولايات المتحدة من تلك الأحداث استحالة تحقيق الأمن المطلق، فإنها أصبحت أكثر إصراراً على تحقيق هذا الهدف، وأكثر تركيزاً على تحقيق الأمن باعتباره الأولوية رقم واحد التى تشغل بال الولايات المتحدة. وبينما كانت الهجمات الصاروخية بأسلحة الدمار الشامل تمثل الهم الأول لأمريكا فيما قبل ١١ سبتمبر، فإن الإرهاب أصبح همها الأمنى الأول منذ ذلك التاريخ.

فطبقاً للطريقة التى يفكر بها العقل اليمينى الأمريكي، فإن إرهاب ١١ سبتمبر لم يكن دليلاً على عدم وجود بديل عن التعايش مع مستوى معين من التهديد للأمن الأمريكي، ولكنه دليل على إخفاق السياسات الليبرالية للحقبة السابقة فى حماية الأمن والمصالح الأمريكية. ففى رأى إدارة يمينية، فإن ضعف القدرة الأمريكية على الحسم وضعف الرادع الأمريكى كان من بين العوامل المشجعة على عمليات ١١ سبتمبر، لأنه جعل الراديكاليين من معارضى الولايات المتحدة يظنون أن الأخيرة هى مجرد نمر من ورق. فقد تسامحت الولايات المتحدة مع عدد من التحديات لسياساتها، والأخطر أن ردها على البعض الآخر اتسم بطبيعة رمزية ولم يوقع بالخصوم سوى خسائر محدودة يمكنهم تحملها والاستمرار فى تحدى المصالح الأمريكية. فالرد

الأمريكى على أحداث مثل تفجير السفارات فى شرق أفريقيا، وقبلها على الهجوم على مقر المارينز فى الخبر، وعلى الهجوم على المدمرة كول فى أكتوبر ٢٠٠٠، وأيضاً الرد على تحدى العراق لقرارات الأمم المتحدة بشأن المفتشين الدوليين. هذه الردود محدودة القيمة كانت مشجعة للإرهاب ولتحدى المصالح الأمريكية، وبات المطلوب من وجهة نظر اليمين الأمريكى الحاكم استعادة السيطرة على زمام الأمور عبر رفع مستوى العقاب الواقع على مهددى المصالح الأمريكية. وكرد فعل على ذلك تنحو إدارة الرئيس بوش نحو اتباع أكثر الأساليب تطرفاً، فى محاولة منها لرفع تكلفة تهديد المصالح الأمريكية، وربما لإعادة بناء الرادع الأمريكى الذى تآكل بالردود الرمزية على التهديدات.

فى ذلك السياق نجح تيار المحافظين الجدد، أو الإمبريالية الديمقراطية(٥)، فى توسيع نطاق نفوذه داخل إدارة الرئيس بوش الذى بدت له أطروحات ذلك التيار أكثر فائدة تحت وطأة خبرة الحادى عشر من سبتمبر. ويرى أنصار هذا التيار أن الولايات المتحدة قد فات عليها الاستفادة من فرصتى انتهاء الحرب الباردة والتحدى الشيوعى ثم حرب الخليج لإعادة صياغة المبدأ الناظم لسياستها الخارجية، وأنه لابد من اتخاذ ١١ سبتمبر مناسبة لتعويض تلك الفرص الضائعة(٦). ويتميز هذا التيار بإيمان إيديولوجى عميق بالديمقراطية، وأيضاً بالإيمان بوجود مسئولية على الولايات المتحدة لنشر الديمقراطية فى العالم، وأن ذلك يمثل السبيل الأمثل لتحقيق المصالح الأمريكية بعيدة المدى.

اتسم رد الفعل الأمريكى الأولى لإرهاب الحادى عشر من سبتمبر بالبساطة والحدية، والتى لخصها الرئيس جورج بوش فى عبارات من نوع "لا حياد فى الحرب ضد الإرهاب"٧. ومع أن العناصر الأساسية لهذه الرؤيا استمرت فيما بعد ذلك، إلا أن عناصر جديدة دخلت عليها فى المراحل التالية، ويمكن اعتبار خطاب "حالة الاتحاد" الذى ألقاه الرئيس بوش أمام الكونجرس فى التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٢ بداية للمرحلة الثانية من رد الفعل الأمريكى ضد الإرهاب. فلقد تضمن هذا الخطاب عناصر جديدة أهمها إضفاء طابع إيديولوجى على الحرب ضد الإرهاب، واعتبار العمل من أجل إصلاح سياسى فى بلاد عربية وإسلامية أحد المهام التى سوف تضطلع بها الولايات المتحدة فى إطار الحرب ضد الإرهاب.

فرؤية العالم باعتباره منقسماً إلى معسكرين: واحد للأخيار والآخر للأشرار، هى رؤية إيديولوجية تقوم على إصدار أحكام قيمية على الدول والمجتمعات والأفراد والسلوك والأفكار، وهى رؤية تتسم بالحدية وتميل لإصدار أحكام قيمية متطرفة، لا تسمح برؤية التلاوين المختلفة الموجودة فى العالم الواقعي. فى هذا السياق جاء حديث الرئيس الأمريكى عن محور الشر، ليس كمجرد نوع من المحسنات اللفظية التى تسعى

لخلب ألباب المستمعين واستثارة حماستهم والفوز بتصفيقهم، ولكنها فوق ذلك تعكس عمقاً إيديولوجياً له تبعات سياسية، وأهم هذه التبعات عدم استبعاد التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى إلى مدى يتجاوز بكثير ما اعتادت عليه الدول فى علاقاتها، ليصل إلى مستوى تغيير نظم الحكم.

أضف إلى ذلك أن أحداث ١١ سبتمبر بينت للإدارة الأمريكية استحالة تخلى الدولة العظمى الوحيدة فى العالم عن مهمة صياغة نظام دولى جديد، فبدأت الإدارة تطور أفكارها فى هذا الاتجاه، وكان التركيز على الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها الأساس لبناء العالم الجديد، وباعتبارها الطريق للتخفيف من التهديدات التى تتعرض لها الولايات المتحدة. ويوفق اليمين الأمريكى بسهولة بين تقديره لأهمية الديمقراطية من ناحية والميل للاعتماد على القوة المسلحة من ناحية ثانية، انطلاقاً من خبرة تاريخية مميزة وفريدة للمجتمع الأمريكي، فالشعب الأمريكى يتسم بدرجة عالية من المثالية، ولكن خبرته التاريخية ليس فيها ما يفيد إمكانية نشر وترويج المُثُل التى يؤمن بها عن طريق غير طريق القوة[٨]. أضف إلى ذلك فإن مفكرى اليمين الأمريكى من المحافظين الجدد يؤمنون بالارتباط بين الاستبداد الداخلى والسلوك الخارجى المتسم بالعدوانية، وبأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها[٩]، الأمر الذى يجعلهم قادرين على التوفيق بسهولة بين المناداة بالديمقراطية ومحاولة التدخل لفرضها بالقوة المسلحة. وقد وجد هؤلاء فى جنسيات أفراد المجموعة التى نفذت هجمات الحادى من سبتمبر دليلاً على صواب تحليلها، واستفادت من ذلك فى الوصول إلى عقل الرئيس الأمريكي.

لقد أصبحت الإدارة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر أكثر إدراكاً لارتباط مصالح أمريكا وأمنها ورفاهيتها بما يجرى فى مناطق العالم الأخرى، وأصبحت بالتالى ميالة لاتباع سياسة خارجية نشطة. ولكن هذه التغيرات فى الرؤية الأمريكية أتت على نفس الخلفية اليمينية التى تتعامل مع المصالح الأمريكية، خاصة المصالح الأمنية والاستراتيجية، باعتبارها قيمة غير قابلة للتفاوض.

ويؤسس منظرو اليمين الأمريكى هذه الاتجاهات الجديدة فى السياسة الأمريكية على تفسير واقعى لا يخلو من فجاجة للتاريخ، إذ ترفض الإدارة الأمريكية الحالية والمفكرون المعبرون عنها الاتهاماتِ التى توجه لهم بأن الاهتمام المبالغ فيه بالأوضاع السياسية الداخلية فى دول أخرى يعد تدخلاً فى الشئون الداخلية لهذه الدول، كما أنه يعد نوعاً من الإمبريالية الجديدة. فمن وجهة نظرهم فإن الولايات المتحدة عندما تفعل ذلك فإنها لا تتصرف بطريقة شاذة، ولكنها تفعل نفس ما فعلته القوى الكبرى فى كل مراحل التاريخ، وهو نفس ما فعلته –من قبل- أوربا، التى تميل الآن لانتقاد اليد الثقيلة للسياسة الأمريكية، عندما تمتعت بالقوة التى سمحت لها بذلك[١٠].

لقد كان لإرهاب الحادى عشر من سبتمبر أثراً متناقضاً على الولايات المتحدة، ففى نفس الوقت الذى أظهر فيه مدى الانكشاف غير المسبوق للولايات المتحدة، فإنه أظهر أيضاً الحجم غير المسبوق للقوة التى تمتلكها"[11].وتوفر القوة العسكرية الهائلة المتاحة للولايات المتحدة فرصة للاعتماد المفرط والمتكرر على القوة المسلحة كأحد الأدوات المتاحة لتنفيذ السياسة الأمريكية، وهى أداة يصعب على صانع القرار الأمريكى إهمالها على الأقل بسبب حجم الموارد التى تخصص لتطويرها، وهو اختيار غير متاح لأى دولة أخرى فى العالم إلا على نطاق محدود جداً. وقد لاحظ كاجان أثر الفارق فى عامل القوة العسكرية فى تفسير الفارق بين السياسات الخارجية الأمريكية والأوربية، حيث كتب يقول إن "القوة العسكرية الهائلة المتاحة للولايات المتحدة تخلق لديها الميل لاستخدامها، على عكس أوربا التى يؤدى ضعفها العسكرى إلى تولد الرغبة فى الحياة فى عالم لا تعد فيه القوة شيئاً مهماً"[12]. وبناء على هذا التمييز يفسر كاجان الخلافات الأوربية الأمريكية بشأن عدد من الجوانب المهمة للسياسة الخارجية، فالولايات المتحدة يمكنها أن تعتبر أن تطورات معينة تمثل تهديداً لها، بينما تميل القوى الأقل حجماً إلى التقليل من أهمية هذه التهديدات أو إنكارها كلية، لا لشيء إلا لأن القوى الأقل حجماً تفتقد القدرة على التعامل مع هذه التهديدات بطريقة فعالة.[13] وبنفس المنطق، فلأن الولايات المتحدة لديها القدرة اللازمة للتعامل مع التهديد الذى يمثله صدام حسين، فإنها تكون أكثر قدرة على الاعتراف بوجود هذا التهديد، كما تكون أقل قدرة على التعايش معه[14].

وقد عزز سياق ١١ سبتمبر والحملة العسكرية الأمريكية ضد الإرهاب من ميل اليمين الأمريكى للعمل المنفرد. فقد رفضت الإدارة الأمريكية الاستعانة بقوات من حلف الناتو فى الحرب ضد أفغانستان لأسباب من بينها عدم امتلاك دول الناتو لقدرات تسمح لها بالمساهمة فى هذه الحرب، وأيضاً لعدم رغبة الولايات المتحدة فى تعقيد مهمتها هناك بالصعوبات التى تفرضها ضرورات التعاون مع ثمانى عشرة دولة هم أعضاء الناتو[15]. ولقد تجاهلت الإدارة الأمريكية عرض الناتو الذى جاء فى اليوم التالى للأحداث بالعمل وفقاً للمادة الخامسة من معاهدة الحلف التى تعتبر أى هجوم على واحدة منها هجوم على جميع أعضاء الحلف، وفضلت بدلا من ذلك سياسة تكوين تحالفات متغيرة تبعاً لطبيعة المهمة، الأمر الذى يبين مدى ضعف استعداد الولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس بوش للعمل ضمن أطر تحالفات متعددة الأطراف ولكنها دائمة وذات قواعد عمل مقررة سلفاً.

ومن أهم التغيرات التى لحقت بالفكر الاستراتيجى الأمريكى فى أعقاب ١١ سبتمبر ذلك التغير الذى لحق بموقف الولايات المتحدة من أسلحة الدمار الشامل. فقبل ١١ سبتمبر اعتادت الإدارات الأمريكية المتعاقبة التمييز بين وجود أسلحة الدمار الشامل

فى أيدى الدول وبين توافرها لجماعات إرهابية، واعتبرت أن الحالتين تختلفان عن بعضهما نوعياً برغم أن كلتيهما تصنفان ضمن مشكلات انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد تغيرت هذه النظرة بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر، بحيث أصبحت الولايات المتحدة تميل للتعامل مع المشكلتين بنفس الطريقة، وتعتبر أنهما يمثلان نوعاً واحداً من التهديد[١٦]. فى هذا السياق اجتذب العراق الكثير من الاهتمام بسبب سجله فى مجالى تطوير برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل واستخدامها فعلياً، وأيضاً بسبب سجله فى مجال دعم جماعات إرهابية، الأمر الذى رفع من مخاطر قيام العراق بتزويد جماعات إرهابية بأسلحة للدمار الشامل، خاصة فى ضوء الصعوبات التى واجهتها الإدارة الأمريكية فى التعرف على هوية مرتكبى الهجمات بميكروب الأنثراكس، الأمر الذى بيّن مخاطر وصول أسلحة بيولوجية أو كيميائية إلى حوزة جماعات إرهابية، وأيضاً فى ضوء تقارير لجان التفتيش السابقة التى أشارت إلى وجود فجوات حقيقية فيما استطاعت التوصل إليه بشأن برنامج العراق لإنتاج أسلحة بيولوجية[١٧].

يضاف إلى كل هذا أن إدارة بوش فى الفترة التالية لإرهاب الحادى عشر من سبتمبر أدخلت مفهومين جديدين للتفكير الاستراتيجى الأمريكي. المفهوم الأول هو أن التهديد الأهم لأمن الولايات المتحدة يقع عند نقطة التقاطع بين الراديكالية والتقدم التكنولوجي، سواء كانت الراديكالية سمة لدولة أو جماعة سياسية، وسواء كانت التكنولوجيا الحديثة تحت تصرف أيٍّ منهما. أما المبدأ الثانى فيتعلق بأن الولايات المتحدة لن تنتظر حتى تتعرض للهجوم لكى تقوم بالرد عليه، وإنما سيكون عليها أن تبادر بالهجوم بمجرد إدراكها للتهديد[١٨]. فى هذا الإطار فإنه يمكن القول إن ثمة الولايات المتحدة فى الردع كاستراتيجية لتحقيق الأمن تتآكل، على الأقل فيما يتعلق بالتعامل مع بعض أنواع التهديدات. وفى حالة العراق فإن فالسياسة المقترحة من جانب إدارة بوش لا تعطى أى دور مهم للردع فى التعامل مع العراق، بل ترى أن الردع قد فشل، وأنه لا بد من الانتقال إلى مرحلة الحرب.

الخلاصة، إذن، هى أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر استعداداً لاتباع سياسة خارجية نشطة، وأكثر استعداداً للتورط فى صراعات فى أماكن متفرقة من العالم، ولديها الجرأة على التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى لإعادة صياغة نظم الحكم فيها، وتطمح نحو صياغة نظام دولى تحت هيمنتها. ويجرى كل ذلك فى إطار من تحويل الحرب ضد الإرهاب إلى المبدأ الناظم للسياسة والاستراتيجية الأمريكية فى العالم. والمشكلة هى أن الحرب ضد الإرهاب لا تقدم سوى منظور ضيق جداً للتعامل مع العالم، وهو منظور من الضيق إلى درجة لا تسمح له بالإجابة على الأسئلة المطروحة على الساحة العالمية، وهو لا يسمح بالقدر الكافى من المرونة للتعامل مع القضايا المختلفة والأقاليم الجغرافية المتعددة الموجودة فى العالم. بل إن تطبيق هذا

المبدأ بطريقة منسجمة يعرض المصالح الأمريكية نفسها للخطر، الأمر الذى يضع السياسة الخارجية الأمريكية فى حالة من التوتر بين العمل وفقاً للمبدأ الذى يعتبر الحرب ضد الإرهاب المبدأ الناظم للسياسة الخارجية الأمريكية، وبين حماية المصالح الأمريكية المتنوعة والمتشابكة فى العالم، ويساهم هذا التوتر فى تفسير جانب كبير من التردد والمراوحة التى تظهر على السياسة الأمريكية فى مرات كثيرة، بما فى ذلك فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه العراق.

السياسة الأمريكية تجاه العراق فى إطار الحرب على الإرهاب

بدا الوضع فى العراق مزعجاً بالنسبة لإدارة الرئيس بوش التى تسلمت الحكم فى يناير عام ٢٠٠١. فقد بدت إدارة كلينتون خلال العامين الأخيرين من عمرها وقد استسلمت لفشلها فى العراق. فمنذ شهر ديسمبر عام ١٩٩٨ لم يعد مفتشو الأسلحة التابعين للأمم المتحدة قادرين على ممارسة مهمتهم داخل العراق. فى الوقت نفسه كان التآكل قد بدأ يصيب الحظر الدولى المفروض على العراق، فى الوقت الذى نجح فيه العراق فى تطوير أساليب جديدة للتخلص من بعض جوانب الحظر المفروض عليه. فقد توسعت عمليات تهريب النفط العراقى إلى الخارج عن طريق الأردن والخليج وإيران وسوريا. كما أن الصفقات المتكافئة التى عقدها العراق مع بعض الدول، خاصة الأردن، قام العراق بمقتضاها بتقديم نفط مقابل سلع، بعيداً عن مراقبة لجنة الأمم المتحدة للأموال المتحصلة للعراق، باعتبارها تأخذ شكل سلع وليس شكل التعامل النقدي. كما أن العراق كان قد نجح فى تحصيل رسم إضافى على النفط الذى يصدره بعيداً عن مراقبة الأمم المتحدة، عن طريق القيام ببيع نفطه لشركات صغيرة غير معروفة، ثم تقوم هذه الشركات بدورها ببيعه إلى شركات التسويق الكبرى بفارق سعر كان يجرى تحصيله لصالح الحكومة العراقية[١٩]. ويمكن تلخيص الموقف فى الأزمة العراقية كما وجدته إدارة الرئيس بوش على النحو التالي:

١- فشل جهود إسقاط نظام الرئيس صدام حسين، وخاصة عجز المعارضة العراقية عن أن تشكل تهديداً لاستمرار النظام.
٢- أدى استمرار الحصار المفروض على العراق إلى تمكين قبضة النظام الحاكم على الأوضاع السياسية فى البلاد، كما أنه أوقع ضرراً بليغاً بالشعب العراقى بدرجة أكبر بكثير مما أوقعه بالنظام الحاكم.
٣- أدت الضربات الأمريكية البريطانية المشتركة للعراق إلى تقوية نظام الحكم فيه، سواء بتدعيم التفاف قسم من الشعب العراقى حوله -خاصة العرب السنة العراقيين- أو بتبرير السياسات القمعية التى يتبعها النظام ضد الشعب العراقي.
٤- فوز النظام العراقى فى المعركة الدعائية حول العقوبات، الأمر الذى انعكس فى وجود تيار عريض رافض لاستمرار العقوبات فى دول المنطقة وأغلب دول العالم

خارج الولايات المتحدة، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع التكلفة السياسية لاستمرار العقوبات بشكلها الذى كانت عليه فى ذلك الوقت.

٥- ساهمت السياسة التى جرى اتباعها تجاه العراق فى إشاعة جو من عدم الاستقرار فى المنطقة، خاصة بسبب الارتباط الذى نجح صدام حسين فى إقامته بين الحصار المفروض على العراق والأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.

٦- ساهمت السياسة المتبعة تجاه العراق فى إضعاف الدول المعتدلة الصديقة للولايات المتحدة، والتى بات أغلبها عاجزاً عن الدفاع عن هذه السياسة، بل إن بعضها انضم إلى الأطراف المطالبة برفع الحظر عن العراق، وذلك لتجنب التصادم مع الرأى العام السائد فى العالم العربي.

٧- ساهمت التطورات فى سوق النفط خلال العام السابق على وصول الرئيس جورج دبليو بوش للحكم فى تحسين وضع النظام العراقي، سواء عبر زيادة أهمية صادرات النفط العراقى للسوق الدولية، أو عبر زيادة إيرادات العراق من مبيعات النفط، حتى إن الحكومة العراقية كانت قد وصلت إلى وضع لم تعد فيه مضطرة لاستخدام متحصلات بيع النفط المتجمعة لدى لجنة العقوبات أولاً بأول لتوفير احتياجات الشعب العراقي، حتى بلغ رصيد العراق فى حسابه لدى لجنة العقوبات ٤,٥٠ مليار دولار، الأمر الذى أتاح للحكومة العراقية هامشاً واسعاً للمناورة.

ومع هذا فإن كل هذه التطورات لا تبرر التركيز الشديد الذى وضعه جورج بوش المرشح لرئاسة الولايات المتحدة على إنهاء الوضع المعلق فى العراق، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار المخاطر المتضمنة فى مثل هذا الخيار، والمعارضة واسعة النطاق التى قوبلت بها فكرة ضرب العراق. ومن المحتمل أن اهتمام جورج بوش بالعراق كان قد تكوّن فى إطار الحملة الانتخابية ضد نائب الرئيس آل جور، والذى يعد مشاركاً فى تحمل المسئولية عن فشل السياسة الأمريكية تجاه العراق طوال السنوات الثمان التى حكم فيها الديمقراطيون. ولكن الرئيس الأمريكى قد أصبح - إلى حد ليس قليلاً أسيرا للالتزامات التى قطعها على نفسه أثناء الحملة الانتخابية، فكان مضطراً لتطوير سياسة أمريكية جديدة تجاه العراق.

وقد بينت خبرة الشهور التسعة الأولى من حكم جورج بوش حدود المقصود بسياسة أمريكية جديدة تجاه العراق، فقد تم تقليص الخطاب حاد النبرة المعادى للعراق فى فترة الحملة الانتخابية إلى سياسة العقوبات الذكية التى تبنتها الإدارة الأمريكية الجديدة طوال عامها الأول، وهى السياسية التى وإن كان من المخطط لها أن تضع قيوداً إضافية على النظام العراقي، إلا أنها لم تكن تصل إلى مستوى المغامرة بشن الحرب عليه، ولا إلى حد التهديد الجدى بالعمل المنفرد ضده إذا أخفقت الجهود الدولية متعددة الأطراف فى الاستجابة للمطالب الأمريكية.

إذن، فقبل وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر، كان التشدد الذى أبدته إدارة الرئيس بوش تجاه العراق، والذى بدأ أثناء حملته الانتخابية، قد بدأ فى الخفوت. فبعد اللهجة المتشددة التى لم تستبعد اللجوء لاستخدام القوة ضد نظام الرئيس صدام حسين لإنهاء حكمه، والتى تبناها مرشح الرئاسة جورج بوش، بدأت مطالب الإدارة الأمريكية تتراجع فى اتجاه الاكتفاء بتطوير نظام العقوبات المفروضة على العراق بغرض الحد من الموارد المالية المتاحة تحت تصرف الرئيس العراقي، وتقييد قدرته على التصرف فى الأموال المتاحة له، وهو ما عرف بنظام العقوبات الذكية.

وقد شهدت اللهجة الأمريكية المتشددة ضد العراق موجة صعود فى الفترة التالية مباشرة لهجمات سبتمبر، فى ظل عدم وضوح طبيعة الجهة المسئولة عن هذه الهجمات، ولكن اللهجة الأمريكية المعادية للعراق تراجعت، لتعاود الصعود مرة أخرى بعد سقوط كابول، لتعاود الانخفاض ثانية[٢٠]، حتى بدأت الموجة الأخيرة منذ خطاب "حالة الاتحاد" الذى ألقاه الرئيس بوش فى التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٢، والذى وضع فيه العراق على رأس محور الشر.

فأحداث الحادى عشر من سبتمبر كانت فى غير صالح النظام العراقي. فقد أحدثت هذه الهجمات تغييرات عميقة فى إدراك الأمريكيين للعالم، وفى التفكير الاستراتيجى الأمريكي. ففى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر أصبحت الولايات المتحدة أقل استعداداً للتسامح مع الاتجاهات الراديكالية المعادية لها وللغرب، بعد أن بينت أحداث سبتمبر أن الإرهاب يجد جذوره فى الإيديولوجيا المعادية للولايات المتحدة، وفى هذا المجال فإن نظام الرئيس صدام حسين كانت له مكانة عالية، إذ لم يتردد ممثلو النظام العراقى ووسائل إعلامه فى التعبير عن هذه العداء[٢١]. وبرغم أن العداء للولايات المتحدة غالباً ما كانت له أسبابه المرتبطة بالسياسة الأمريكية ذاتها، فإنه فى إطار رد الفعل، وخاصة فى ظل إدارة يمينية مفتونة بقدرة الولايات المتحدة على الفعل، فإن الإدارة الأمريكية أصبحت تميل إلى القضاء على المراكز المعادية لها، أكثر من اعتنائها بمعالجة أسباب الغضب والكراهية تجاهها.

ويتقدم المنطق الأمريكى فى فهم العراق على مستويين مباشر وبعيد المدى. فعلى المستوى المباشر رأت الولايات المتحدة أن العراق محكوم بقائد دكتاتورى له طموحات غير محدودة للتوسع الإقليمي، ويتصرف تحت تأثير إيديولوجيا راديكالية تتسم بمعاداة الولايات المتحدة، وأنه برغم هزيمته فى حرب الخليج، فإنه لا يوجد أى دليل على أنه تخلى عن طموحاته، وبالتالى فإنه على الأرجح سوف يعود لمحاولة تنفيذ تلك الطموحات إذا واتته الفرصة، وهو إذا كان سيفعل ذلك فإنه هذه المرة لا يستطيع أن يغامر بالقيام بمغامرة جديدة بدون أن يكون مزوداً بسلاح نووى يحميه من التعرض لموقف مشابه للذى تعرض له فى حرب الخليج[٢٢].

أما إذا استطاع العراق أن يمتلك ترسانة نووية، فإن هذا يمكن أن يشعل الشرق الأوسط، فهو قد يستخدم هذا فى حرب ضد إسرائيل، أو فى تهديد منابع وإمدادات النفط، ويمكن أن يشعل أزمة بين هؤلاء الذين يريدون التصدى للعراق وهؤلاء الذين يفضلون التوافق معه، كما أن امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل يمكن أن يستحث بلاداً أخرى فى المنطقة على أن تحذو حذوه[٢٣]. وقد أدت التطورات السياسية فى الشرق الأوسط، سواء تلك المرتبطة بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلى أو أحداث ١١ سبتمبر والحرب ضد الإرهاب، إلى زيادة الضغوط على الولايات المتحدة لتخفيف وجودها العسكرى فى منطقة الخليج، وربما لإنهائه كلية. فقد قادت هذه التطورات إلى زيادة مشاعر الكراهية والغضب ضد الولايات المتحدة ووجودها فى المنطقة، وباتت النظم التى تستضيف وجوداً عسكرياً أمريكياً تتعرض لضغوط هائلة من الرأى العام لإنهاء هذا الوجود، الأمر الذى لم يعد مستبعداً أن تطالب به بعض الحكومات فى المنطقة إذا أصبحت هذه الضغوط من القوة بحيث تعرض شرعية وبقاء هذه الأنظمة للخطر. ويمثل إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة تصفية نهائية للرادع الأمريكي. وفى ظل وجود صدام حسين على رأس السلطة فى العراق، وبكل الشكوك المحيطة بنوايا الرئيس العراقى فى حال ما أتيحت له الفرصة، يبدو هذا الاحتمال نوعاً من الكابوس بالنسبة للولايات المتحدة. والأرجح أن الضغوط الأمريكية المتزايدة ضد العراق هى نوع من الهجوم المضاد الذى يهدف إلى دفع حكومات المنطقة أكثر إلى جانب الولايات المتحدة. فى نفس الوقت فإن الولايات المتحدة ترى فى الظروف الراهنة نوعاً من الفرصة شبه الأخيرة للقضاء على التهديد الذى يمثله صدام حسين، قبل أن تتقلب الأوضاع السياسية فى المنطقة إلى حالة لا تسمح بذلك فى المدى المنظور.

لقد أثر ١١ سبتمبر على الفكر الاستراتيجى الأمريكى بأن جعله ميالاً لإعطاء الأولوية لمواجهة أسوأ السيناريوهات، مهما كان احتمال تحققه ضئيلاً. وفى ظل خبرة إرهاب سبتمبر أيضاً، أصبح الأمريكيون أكثر خضوعاً للنفوذ المهيمن لدرس ميونيخ، والذى هيمن على الفكر الاستراتيجى الأمريكى منذ الحرب العالمية الثانية، باستثناء الفترة القصيرة التى هيمنت فيها عليه عقدة أو درس فيتنام[٢٤]. وطبقاً لدرس ميونيخ، فإن محاولة إرضاء النظم الدكتاتورية ذات التوجهات العدوانية لن تؤدى سوى إلى المزيد من الخسائر والضحايا، وأنه من الأفضل قبول التحدى الذى تفرضه هذه النظم، وهذا هو ما تفعله الولايات المتحدة فى مواجهة العراق.

وقد وظف المحافظون الجدد، أو الإيديولوجيون أنصار الإمبريالية الديمقراطية، ميل المزاج الأمريكى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر للقبول بمبدأ توجيه ضربات وقائية لمواجهة التهديدات الأمنية حتى ولو كان احتمال تحققها محدوداً، وظفوا هذا

المزاج للعمل على تحقيق أهداف المستوى غير المباشر، والتي لم يكن من المقبول استخدامها للترويج للحرب الأمريكية على العراق على نطاق واسع. فقد قدر المحافظون الجدد الذين أصبحت لهم الغلبة بعد هجمات سبتمبر أن القضاء على حكم صدام حسين سيفتح الطريق أمام تطورات إيجابية كبرى في المنطقة. فالقضاء على نظام الرئيس صدام حسين وتأسيس نظام ديمقراطي في العراق يمكن له أن يؤدي إلى تغيير شكل الشرق الأوسط بالكامل، ليس بمعنى تغيير خريطة المنطقة عبر تقسيم دول قائمة وخلق دول جديدة، ولكن بمعنى تغيير موازين القوة السياسية بين القوى المتشددة والمعتدلة، وإطلاق موجة من الإصلاح السياسي، وتسهيل التقدم في اتجاه حل الصراع العربي-الإسرائيلي عبر تخفيف المعارضة التي تواجهها التسوية السلمية[٢٥]. وقد بنى المحافظون الجدد هذا الهدف على تقديرهم بأن النظم السياسية الاستبدادية والفاسدة في العالم العربي، وليس السياسات الأمريكية في المنطقة، هي السبب في الإرهاب القادم من الشرق الأوسط، وأن انتصاراً حقيقاً على الإرهاب غير ممكن بغير القضاء على البيئة المتسببة فيه.

وهكذا جمعت الإدارة اليمينية في أمريكا بين أسوأ السيناريوهات وأفضل التوقعات، وهي مفارقة لا تبدو غريبة على عقلية إيديولوجية متشددة. ومع هذا فإن المحاولة الأمريكية للبرهنة على الصلة بين السياسة تجاه العراق وسياستها تجاه إعادة تشكيل مستقبل المنطقة بصفة عامة تظل محاولة افتراضية وهشة إلى حد بعيد. فالكلام عن هذه الصلة، هو من نوع المراهنة على التطورات المستقبلية والتداعيات التي ستترتب على إنهاء المشكلة العراقية وفقاً للتصور الأمريكي، والتي يتصور الأمريكيون أنها سوف تؤدي إلى خلق شرق أوسط أفضل حالاً، وقد بينت تطورات الشهور القليلة المنقضية منذ انتهاء الحرب على العراق هشاشة هذا التصور وتهافته.

تفاعلات القوى الدولية إزاء الحرب على العراق

منذ خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس بوش في يناير عام ٢٠٠٢ أخذ منحنى التصعيد الأمريكي ضد العراق في الارتفاع، وراحت الولايات المتحدة تؤكد على نيتها القيام بعمل عسكري ضد العراق، وأن هدفها من هذا العمل يتجاوز مجرد إلزام العراق بالانصياع لقرارات مجلس الأمن إلى تغيير النظام الحاكم في بغداد. الأكثر من هذا أن الولايات المتحدة أكدت استعدادها للقيام بالعمل عسكرياً ضد العراق سواء حصلت على غطاء دولي من مجلس الأمن بذلك أم لا، وأياً كان مدى استعداد حلفائها في أوربا والشرق الأوسط للتعاون معها في هذه المهمة، وقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل في حشد قواتها المسلحة في المنطقة المحيطة بالعراق، الأمر الذي كان مؤشراً على جدية التحرك الأمريكي ضد العراق.

وقد أثارت الحملة الأمريكية ضد العراق قلق أغلب دول العالم التى لم تشارك الولايات المتحدة رؤيتها للصلة بين الحرب على العراق والحرب على الإرهاب، كما لم تشاركها خطتها لإحداث تغيرات أساسية فى طبيعة النظم العربية الحاكمة عبر إسقاط النظام الشمولى فى بغداد، وكان هذا هو الرأى السائد بين أغلب شركاء الولايات المتحدة فى التحالف الغربي، وخاصة فرنسا وألمانيا أكثر دول الاتحاد الأوربى أهمية، وهو الموقف الذى شاركتها فيه روسيا، أما الصين فإنها وإن كانت لم تعلن تأييدها للحرب الأمريكية على العراق، فإنها تجنبت تصعيد الخلاف مع الولايات المتحدة فى هذا الشأن، واختارت الانضمام فى صمت للتيار الدولى العام المعارض للحرب، دون أن تحاول القيام بأى دور قيادى فى هذا المجال.

فعلى عكس الرؤية الأمريكية، فإن الدول المعارضة لها رأت أن الحرب على العراق يمكن أن تعرض للخطر ما تم تحقيقه من إنجازات فى المرحلة السابقة من الحرب ضد الإرهاب، بسبب ما سوف أن تؤدى إليه من صرف النظر عن المواجهة المباشرة مع الجماعات الإرهابية، وعن مهمة إعادة إعمار أفغانستان التى كانت الفوضى وانهيار الدولة فيها سبباً فى تحولها إلى ملاذ آمن للإرهاب، فبالنسبة للعديد من الدول الغربية أثارت المشكلات التى تواجهها الولايات المتحدة فى أفغانستان من شكوكها فى جدوى العمل العسكرى المتعجل وغير المدعوم سياسياً واقتصادياً فى تحقيق أهداف الحرب على الإرهاب. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فإن ما تحقق فى أفغانستان يعتبر نجاحاً كافياً يبرر الانتقال لمرحلة أخرى فى الحرب ضد الإرهاب[٢٦].

أكثر من ذلك فإن الدول المعارضة للحرب الأمريكية ضد العراق ذهبت إلى أن تلك الحرب يمكن أن تزيد من مخاطر الإرهاب بسبب مشاعر الغضب والكراهية التى يمكن لهذه الحرب أن تثيرها ضد الولايات المتحدة والغرب. فبرغم مشاركة الدول الأوربية الرئيسية الولايات المتحدة فى اعتبار الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة فى العالم العربى سبباً فى توليد الاتجاهات المتطرفة، فإنها بالإضافة إلى ذلك تذهب للاعتراف بمسئولية السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، خاصة تجاه الصراع العربى الإسرائيلي، عن مشاعر الغضب والتطرف العربى تجاه الولايات المتحدة والغرب، ومن ثم فإن هذه الدول كانت ترى ضرورة تعديل السياسة الأمريكية تجاه الصراع بين العرب وإسرائيل كسبيل للحد من أسباب التطرف فى المنطقة.

وقد أبدى العديد من الدول الأوربية مخاوفه من أن توسيع نطاق الحرب ضد الإرهاب لتشمل العراق يمكن له أن يؤدى إلى تعميق الهوة بين العالم الإسلامى والغرب، وهى الهوة التى نجحت الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر فى تعميقها، إلى الحد الذى باتت فيه الحرب على الإرهاب لدى الكثيرين فى العالم العربى مرادفة للحرب على الإسلام، مما هدد بتحول نبوءة صراع الحضارات إلى حقيقة

واقعة، وهو ما حاول معارضو الولايات المتحدة من الدول الغربية تجنبه بإظهار الانقسام بين دول التحالف الغربي حول الحرب على العراق. وقد كان لهذا العامل بشكل خاص أهمية كبرى لدى الدول الأوربية التى تظهر حساسية وتفهم أكبر للأوضاع السائدة فى العالم العربى الواقع فى جوارها الجغرافى القريب، والذى ترتب مظاهر الاضطراب وعدم الاستقرار والعداء الغرب فيه مخاطر حقيقية على أوربا أكبر بكثير مما تخلفه على الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الكبرى التى عارضت الحرب الأمريكية ضد العراق رأت فى الإصرار الأمريكى على العمل العسكرى المنفرد فى العراق خرقاً أمريكياً خطيراً للقواعد والأعراف المستقرة لإدارة العلاقات بين الدول. فالعسكرة المتزايدة للسياسة الخارجية الأمريكية تفرض على الدول الكبرى الرئيسية ضغوطاً لا قبل لها بها، بسبب عدم قدرتها على مجاراة الولايات المتحدة فى اللجوء المتكرر والمبالغ فيه بغير مبرر كاف لاستخدام القوة المسلحة فى تحقيق أهدافها السياسية، الأمر الذى يهدد بتهميش دور القوى الكبرى فى النظام الدولي. بالإضافة إلى ذلك فإن الميل الأمريكى المتزايد للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى يهدد بزيادة عوامل الفوضى وأسباب عدم التأكد فى النظام الدولى، الأمر الذى سيتحمل الجميع تكلفته الباهظة وليس الولايات المتحدة بمفردها.

لهذه الأسباب قابلت القوى الدولية الكبرى اتجاه الولايات المتحدة للتصعيد ضد العراق بالتحفظ ثم بالمقاومة، ومع ازدياد حدة التصعيد الأمريكي، واتجاه الولايات المتحدة لزيادة حشودها العسكرية حولها العراق بدأت القوى الدولية الكبرى فى العمل على مجاراة السياسة الأمريكية فى اتجاه التصعيد من ناحية، وفى اتجاه تجنب وصول هذا التصعيد إلى مستوى الحرب من ناحية أخرى. فى هذا السياق وافقت الدول الكبرى على استصدار قرار جديد من مجلس الأمن، هو القرار رقم ١٤٤١ فى نوفمبر ٢٠٠٢، والذى ألزم العراق بتقديم كافة المعلومات المتعلقة ببرامجه لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وإتاحة حرية كاملة للمفتشين الدوليين للعمل فى داخل العراق.

وبينما كانت الولايات المتحدة تضغط فى سبيل قيام المفتشين الدوليين بإصدار تقرير نهائى عن نتائج مهمتهم فى العراق، كان على المفتشين من الناحية الفنية الوصول إلى نتائج لا تقبل الشك. وبينما أبدى العراق قدراً كبيراً من التعاون مع فرق التفتيش، فإن عدم الثقة فى النظام العراقى وسياساته المراوغة إزاء لجان التفتيش فى مرحلة سابقة، وبالتحديد فى المرحلة ١٩٩١-١٩٩٨ عندما كانت اللجنة المعروفة بأونسكوم تتولى عمليات التفتيش فى العراق، لم تجعل من المستوى المتقدم من التعاون العراقى مع المفتشين الدوليين كافياً لقيامها بإصدار تقرير يشهد بخلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وبرامج تطويرها. وبين ضغط الولايات المتحدة لإصدار قرار جديد

يخولها اللجوء لاستخدام القوة ضد العراق، وعدم قدرة المفتشين الدوليين على إصدار تقرير حاسم عن نتائج أعمالهم، وجدت القوى الدولية الرئيسية، وخاصة فرنسا وروسيا العضوين الدائمين فى مجلس الأمن وألمانيا عضو المجلس فى دورته التى شهدت تلك التطورات، وجدت نفسها مضطرة لمقاومة الرغبة الأمريكية فى مواجهة حاسمة كان مجلس الأمن مسرحاً لها، مستفيدة فى ذلك من الرأى العام الدولى واسع النطاق المعارض لحرب أمريكية ضد العراق، ومكونة فيما بينها تحالفاً دبلوماسياً قوياً أظهر قدرته على تعطيل السياسة الأمريكية.

وقد لعبت فرنسا بشكل خاص دوراً مهماً فى مقاومة السياسة الأمريكية، فقد تزعمت فرنسا اللوبى المعارض للولايات المتحدة، وكانت أنشط أعضائه فى حشد تأييد الدول ضد السياسة الأمريكية غير مكتفية بمجرد إعلان موقفها والاعتماد السلبى على الرأى العام الدولى المعارض لواشنطن. أما ألمانيا فإنها بينما تجنبت الذهاب فى المسار الفرنسى لحشد المعارضة ضد السياسة الأمريكية، فإن الانتقادات الحادة التى وجهها مسئولون ألمان كبار للسياسة الأمريكية كانت كافية لتدعيم شرعية وقوة الحركة المعارضة للسياسة الأمريكية، كما كانت كافية أيضاً لإثارة الغضب الأمريكي. أما روسيا فإنها بينما تبنت موقفاً قوياً معارضاً للسياسة الأمريكية تجاه العراق، فإنها، مثل ألمانيا، حجمت من دورها فى حشد المعارضة ضد الولايات المتحدة، كما تجنبت الدخول فى مواجهات لفظية حادة مع الولايات المتحدة.

ويعكس التفاوت بين سياسات الدول الثلاث، برغم اتفاقها على معارضة السياسة الأمريكية، التفاوت بين مواقع الدول الثلاث فى النظام الدولي. فبينما تتشارك الدول الثلاث فى احتلال مكانة القوى الكبرى فى الصف الثانى التالى للولايات المتحدة، فإن فرنسا تحتل موقعها بين دول الصف الثانى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبات لدى فرنسا خبرة طويلة فى إدارة سياساتها الخارجية من هذا الموقع. بالإضافة إلى ذلك فقد طورت فرنسا منذ عهد الرئيس ديجول سياسة تتسم بقدر من الاستقلال عن الولايات المتحدة، وهى السياسة التى يمكن إرجاعها إلى أسباب تاريخية وثقافية عميقة، حتى إن قسماً كبيراً من النخبة الفرنسية يذهب من وقت لآخر للتعبير عن رغبته فى إقامة نظام دولى متعدد الأقطاب، وهى الرغبة التى لم يكن لها أى نصيب من النجاح حتى الآن. بالإضافة إلى ذلك اتسمت الدبلوماسية الفرنسية بقدر كبير من النشاط والقدرة على المبادرة، خاصة فى الشرق الأوسط وأفريقيا، حتى أن السياسة الفرنسية دخلت فى كثير من المناسبات فى منافسة مع السياسة الأمريكية.

أما بالنسبة لألمانيا فإنها مازالت مكبلة بميراث الحرب العالمية الثانية التى انتهت بهزيمتها، وبروابطها مع الولايات المتحدة التى لعبت دوراً مهماً فى إعمار ألمانيا ودمجها فى المجتمع الدولى فى المرحلة التالية للحرب، كما أنها مازالت مكبلة بميراث

يحول بينها وبين القيام بدور نشط فى السياسة الدولية، خاصة بسبب القيود المفروضة على قيام ألمانيا باستخدام قواتها المسلحة فى تحقيق أهداف سياساتها الخارجية. وتدرك ألمانيا طبيعة المخاوف المنتشرة فى القارة الأوروبية من جراء قيامها بتطوير سياسة خارجية مستقلة، كما تدرك أيضاً أن الارتباط بين ألمانيا والولايات المتحدة يقدم نوع من الطمأنة للدول الأوربية، التى لم تنس بعد خبرات عدوانية العسكرية الألمانية فى أوربا. لهذه الأسباب حرصت ألمانيا على أن تضع سقفاً لخلافاتها مع الولايات المتحدة حول العراق، ولهذه الأسباب أيضاً يعد المدى الذى ذهبت إليه ألمانيا فى معارضة الولايات المتحدة أمراً جديراً بالاهتمام، لأنه يضع سابقة فى العلاقات الأمريكية الألمانية وفى سياسة ألمانيا الخارجية.

أما بالنسبة لروسيا فإنها وهى القادمة لمجموعة دول الصف الثانى بعد عدة عقود قضتها فى الصف الأول زمن القطبية الثنائية، تدرك أكثر من غيرها تكلفة الاختلاف مع الولايات المتحدة. كما أن روسيا المشغولة فى إعادة بناء اقتصادها ومجتمعها باتت تتعامل مع قضايا السياسة الخارجية كأداة لتحقيق أهداف الإصلاح والبناء فى الداخل، وبالتأكيد فإن الدخول فى صدام مع الولايات المتحدة لا يساعد الإصلاح والتنمية فى روسيا التى تعتمد كثيراً على القروض القادمة من هيئات التمويل الدولية التى تملك الولايات المتحدة نفوذاً هائلاً فيها. بالإضافة إلى ذلك فإن روسيا تستفيد كثيراً من الحرب الأمريكية على الإرهاب فى منطقة آسيا الوسطى منذ احتلالها لأفغانستان، نظراً للمشكلات التى تواجهها روسيا فى أقاليمها ذات الأغلبية الإسلامية القريبة من أفغانستان، والتى تمثل مع أفغانستان بؤرة للتوتر تستفيد منها الجماعات المتطرفة المسلحة فى كافة نواحى هذه المنطقة.

ومع بدء الهجوم الأمريكى على العراق انتهت مرحلة الجهود الدبلوماسية التى مثل مجلس الأمن ساحتها الرئيسية. شهور عدة استغرقتها تلك المناورات وعمليات الكر والفر الدبلوماسي. وخلال هذه الشهور بدا العالم وكأنه عالمٌ متعدد الأقطاب تقف فيه أوربا، ومعها روسيا وربما الصين، فى مواجهة الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فى عالم اليوم. أما بعد بدء الحرب فإن النظام الدولى استعاد صورته كعالم أحادى القطبية تقف على قمته الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن القوى المعارضة للحرب مازالت تقف تراقب باهتمام تطورات مرحلة ما بعد نجاح الولايات المتحدة فى إسقاط نظام صدام حسين نظراً لأن نتيجة هذه الحرب سوف يكون لها أثر كبير على مستقبل النظام الدولي.

وأول ما يلفت النظر فى ذلك النزاع الذى جرى فى مجلس الأمن وأروقة الدبلوماسية الدولية هو قدرة دول عدة فى العالم على الوقوف فى وجه السياسات الأمريكية، بل وتحديها فى قضية تعتبرها الولايات المتحدة ذات أهمية قصوى بالنسبة

لها، وبينما يبين هذا الموقف أن الدول، بخلاف القوة العظمى، تمتلك من القوة والقدرة ما قد لا يبدو أنها تتمتع به عند النظر إليها لأول وهلة، فإن نفس الموقف أيضاً يبين أن القوة العظمى ليست كلية القدرة والنفوذ كما قد يبدو للوهلة الأولى، وأن العالم أصبح أكبر وأكثر تعقيداً من أن يتيح لدولة واحدة السيطرة عليه وفرض إرادتها على الآخرين، ذلك بالرغم من أن هيكل القوة فى النظام الدولى لم يتغير، وأن الولايات المتحدة مازالت تسبق الدول التى تليها فى سلم القوة العالمى بفارق شاسع.

وبينما يمكن للتحالفات أن تؤدى إلى موازنة نفوذ دولة متفوقة فى القوة، فإنه يصعب اعتبار التحالف الذى تكون فى مجلس الأمن بين عدد من الدول لمنع الولايات المتحدة من توفير غطاء الشرعية الدولية لسياستها إزاء العراق، تحالفاً من النوع الذى يمكن أن يؤدى إلى موازنة النفوذ الأمريكى فى النظام الدولي، وبالتالى إلى تكون نظام دولى متعدد الأقطاب. ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب، أولها هو أن هذا التحالف تكون حول قضية واحدة، أى قضية العراق، التى لا تعد قضية مركزية أو مصلحة حيوية للدول أعضاء هذا التحالف، اللهم إلا إذا جرى النظر إليها من زاوية القيمة الرمزية التى تمثلها. من ناحية ثانية فإن هذا التحالف اقتصر على المجال الدبلوماسي، خاصة داخل مجلس الأمن، حيث وظفت بعض الدول، خاصة فرنسا، المكانة التى حصلت عليها وفقاً لترتيبات عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتحقيق مكاسب فى عالم ما بعد الحرب الباردة الأحادى القطبية. وحتى الآن فإنه لا يوجد أى مؤشر على أن الدول أعضاء هذا التحالف الدبلوماسى مستعدة للذهاب إلى ما وراء الموقف الدبلوماسى المشترك، لتقوم بتعبئة مواردها المشتركة فى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والدفاع من أجل موازنة النفوذ والهيمنة الأمريكية.

ومن ناحية ثالثة، فإنه على عكس التحالفات التى تكونت فى عالم الثنائية القطبية أو فى العالم المتعدد الأقطاب، فإن التحالفين، ذلك الذى تكون لمعارضة الولايات المتحدة والتحالف الذى وقفت على قمته الولايات المتحدة التحالفين، ليسا فى حالة تنافس من أجل السيطرة على العالم، كما كان الحال مثلاً فى عالم القطبية الثنائية حينما كان لكل من التحالفين الاشتراكى والرأسمالى مشروعه للسيطرة على العالم. وإنما ما نحن إزاءه هو محاولة من جانب أطراف رئيسية فى النظام الدولى للدفع فى اتجاه طريقة أخرى لإدارة شؤون العالم، طريقة تتسم بدرجة أكبر من الجماعية وتعدد الأطراف، ومراعاة التنوع الثقافى والدينى الموجود فى العالم. ولكن فى ظل قيادة نفس القطب الواحد، أى الولايات المتحدة. وربما كانت مقارنة السياسة الجماعية التى تبنتها الولايات المتحدة والدول الأوربية إزاء كوسوفو بالسياسة الأمريكية تجاه العراق تبين الفارق بين وجهتى النظر الأوربية والأمريكية. فإنهاء مكانة الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على النظام الدولى ليس من ضمن الأهداف التى تبناها التحالف

المعارض للسياسة الأمريكية فى مجلس الأمن، وكان المطلوب من جانب هؤلاء هو أن تكف الولايات المتحدة عن تجاهل مصالح ووجهات نظر الآخرين عند رسم سياساتها التى تؤثر بشكل عميق على مصير العالم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك ما يشبه الإجماع بين الدول الأوربية على أهمية العلاقات مع الولايات المتحدة بالنسبة لأمن القارة الأوربية. فقبل خروج الولايات المتحدة من عزلتها كان خطر الحرب يخيم بصفة شبه دائمة على القارة الأوربية. وكان تدخل الولايات المتحدة فى الحربين العالميتين الأولى والثانية هو العامل الرئيسى الذى وضع حداً للصراعات بين الدول الأوربية، وأتاح لأوربا فرصة التمتع بأطول فترة سلام عرفتها القارة خلال العصر الحديث، الأمر الذى يجعل التيار الرئيسى فى السياسة الأوربية مدركاً لعدم الذهاب بعيدا فى توسيع الشقاق بين ضفتى الأطلنطي.

من ناحية رابعة فإن هذا الصراع جرى فى إطار توافق يصعب تجاهله فى المصالح ودرجة عالية من التشابه الإيديولوجى والقيمي. إذ لا يوجد تعارض بين الفريقين على أهمية عدم التسامح مع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا على أهمية الإصلاح السياسى فى دول المنطقة كطريق للحد من العوامل المولدة للإرهاب. كما أن الأطراف المختلفة فى التحالفين تنتمي، وإن بدرجات وأشكال مختلفة، إلى مجموعة القيم الليبرالية، والعولمة، وإن تفاوتت رؤيتها فى الطريقة التى يجرى بها نشر هذه القيم على الصعيد العالمي، وهو تفاوت يختلف بشكل نوعى عن الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية، كما يختلف أيضاً عن الصراع بين قوميات متشددة فتية فى مرحلة التعددية القطبية التى ارتبطت بالتوسع الإمبريالى والصراع على المستعمرات.

ومن المهم فى هذا السياق ملاحظة أن الطرف الذى كان الأكثر تشدداً فى مقاومة السياسة الأمريكية، أى فرنسا، تعتبر عضواً أصيلاً فى المعسكر الغربي، وحليفاً غير مشكوك فيه للولايات المتحدة، حتى وإن كانت له أسلوبها الخاص فى إدارة علاقة التحالف هذه. ففرنسا صاحبة تقاليد عريقة فى الحرص على تجنب التبعية للولايات المتحدة، وهو الحرص الذى يعطيه الفرنسيون أهمية كبرى لدرجة أنه يمكن اعتباره مصلحة قومية فرنسية. ولكن فى نفس الوقت، فإن فرنسا، من الناحية الموضوعية ومن ناحية نظرتها لنفسها، هى جزء لا يتجزأ من المعسكر الغربى التقليدي، وطرف رئيسى فى مجموعة الدول المتقدمة التى تمثل مركز النظام الدولى والنظام الرأسمالى العالمي، الأمر الذى يضعها فى موقع الحليف غير المشكوك فيه، حتى وإن كان مشاكساً، للولايات المتحدة. والأرجح أن موقع فرنسا كحليف موضوعى للولايات المتحدة هو الذى أتاح لها اتخاذ هذه المواقف المتشددة فى معارضة السياسة الأمريكية، دون مخافة اعتبار ذلك تهديداً للولايات المتحدة، أو تحدياً للنظام الدولى الذى تقف الولايات المتحدة على رأسه. ويختلف هذا بشكل واضح عن موقف كل من روسيا والصين اللتان كان

من الممكن أن يتم النظر لمعارضتهما للولايـات المتحدة بطريقـة أخـرى، لـولا أن هـذه المعارضة جاءت تالية للمعارضة الفرنسية وتحت قيادتها.

ومن ناحية خامسة، فإن هـذا الصـراع كـان لـه سقف لا توجد دلائل علـى إمكانيـة تجاوزه. ويختلـف هذا بشكل واضـح عـن الصـراع بيـن القـوى العظمـى فـى مرحلتـى القطبية الثنائية والتعددية القطبية، عندما كانت الحرب بين الأطراف المتصارعـة نتيجـة محتملة واختيار لا تستبعده الأطراف المتنافسة كأداة لحسم الصراعات فيما بينها. فليـس مـن المتصـور أن تكـون فرنسـا أو الولايات المتحدة قد طرحـا علـى نفسـيهما خيـار المواجهة العسكرية مع الطرف الآخر لإرغامه على الخضوع، أو أن أى من الأطـراف المتنافسة نظر للطرف الآخر على أنه يمثل تهديداً وجودياً بالنسـبة لـه، كمـا كـان الحـال فى عالمى القطبية الثنائية والتعددية القطبية. وبالطبع، فإن آثار الصراع الدبلوماسـى قـد تمتد إلى مجالات إضافية كالعلاقـات التجاريـة والإعلام، وأن ذلـك الصـراع قد يـترك آثاراً على الطريقة التى يـدرك بـها كـل من الأمريكيـون والفرنسـيون الطـرف الآخـر، ولكن المرجح أنه لن يكون من المسموح للصراع بين الطرفين أن يتجاوز هذا المستوى إلى ما هو أبعد من ذلك، بسبب المصالح المشتركة العميقة التى تربطهم معاً.

ومن ناحية سادسة، فإن أقطاب الصراع الدبلوماسى حول العراق تختلف عما كـانت نظريات العودة لنظـام التعدديـة القطبيـة تتوقعـه. فبينمـا بشـرت بعـض نظريـات العـودة للتعددية القطبية بظهور الصين أو روسيا كقطب مناوئ للولايات المتحدة، فـإن سياسـة هذيـن البلديـن تتسـم بدرجـة ليسـت قليلـة مــن الـتردد والمعارضــة الخجـول للسياسـة الأمريكية. وبينما كانت هـذه النظريـات تبشـر ببـزوغ الاتحـاد الأوربـى كقطـب منـافس للولايات المتحدة، فإننا نجد أوربا وقد انقسمت على نفسها فى الصراع الراهن بين مؤيد للموقف الفرنسي، ومنحاز بشكل صريح للولايات المتحدة. والملفت للنظر أنـه لا توجـد خلافات واضحة فى المصالح تفسر هذا الانقسام بين دول الاتحـاد الأوربـي، ولكـن كـل ما هنالك هو خلافات إيديولوجية بين الأحزاب الحاكمـة فـى الـدول الأوربيـة المختلفـة، ووجهات نظر متعددة تجـاه المخـاطر التـى يمكـن أن يتعـرض لـها التحـالف الأطلنطـى نتيجة لاختلاف المواقف بين أوربا وواشنطن تجاه العراق.

وربما كان التشخيص الصحيح للنزاع الدبلوماسى حول العراق هو أنـه محاولـة مـن جانب بعض القوى الرئيسية فـى النظـام الدولـى لترشـيد السياسـة الأمريكيـة التـى تبـدو مندفعة نحو اختيارات يمكن لـها أن تضـر بالنظـام الدولـى كلـه، وبالمصـالح المشـتركة لمجموعة الدول المتقدمة. ومع أن هذه الجهود لم تنجـح فـى منـع الولايـات المتحـدة مـن شن الحـرب ضد العـراق، فإن فرصها فى النجاح ترتفـع كلمـا أدت المغـامرة الأمريكيـة فى العراق إلى تورط واشنطن فى تعقيدات لا قبل لها بها، الأمـر الـذى يجعـل الولايـات المتحدة مستعدة للتعامل مع وجهات النظر الأخرى بدرجة أكبر من الاحترام.

هوامش الفصل العاشر :

(1) Michael Hirsh, Bush and the World, Foreign Affairs, September/October 2002, www.foreignaffairs.org, p. 2.
(2) The Isolationist Slur, National Review, Nov 22, 1999.
(3) Christine Gray, From Unity to Polarization: International Law and the Use of Force against Iraq, European Journal of International Law, vol, 13 (2002), no. 1.
(4) Michael Hirsh, Bush and the World, Foreign Affairs, September/October 2002, www.foreignaffairs.org, p. 3.
(5) Michael Emerson and Nathalie Tocci, The Rubik Cube of the Wider Middle East, Brussels: Center for European Policy Studies, 2003, p. 17.
(6) Michael McFaul , The Liberty Doctrine, Policy Review, no 1112 (April-May 2002).
(٧) خطاب الرئيس الأمريكى فى المؤتمر الدولى للحرب ضد الإرهاب، وارسو، ٦ نوفمبر ٢٠٠١، http://www.whitehouse.gov/news/releases/2001/11/20011106-2.html
(8) Kagan, Op., Cit.
(9) Michael McFaul, The Liberty Doctrine, Policy Review, no. 112 (April-May 2002).
(10) Robert Kagan, Power and Weakness, Policy Review, no. 113, June-July 2002.
(11) Michael Hirsh, Bush and the World, Foreign Affairs, September/October 2002, www.foreignaffairs.org, p. 3.
(12) Robert Kagan, Power and Weakness, Policy Review, no. 113, June-July 2002.
(13) Kagan, Op., Cit.
(14) Kagan, Op., Cit.
(15) Philip H. Gordon, Reforging the Atlantic Alliance, The National Interest, Fall 2002.
(16) Elisa D. Harris, Chemical and Biological Weapons: Prospects and priorities after September 11, The Brookings Review, vol. 20, no 3 (Summer 2002), pp. 24-27.
(17) David Albright and Kevin O'Neill, The Iraqi Maze: Searching for a Way Out, The Nonproliferation Review, Fall-Winter 2001.
(18) The National Security Strategy of the United States of America, September 2002.
(19) Phil Gordon, in "Iraq and America: Ten Years after Desert Storm", A Brookings Forum, February 21, 2001.
(٢٠) وحيد عبد المجيد، لماذا تراجع الحديث عن ضرب العراق، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد ٨٥ (يناير ٢٠٠٢).
(21) Jeffrey Gedmin, Collecting the Anti-Terror Coalition, Policy Review, no. 109 (October-November 2001).

(22) Michael Eisenstadt, "Lessons Learned and Looking Forward", paper presented at "Understanding the Lessons of Nuclear Inspections and Monitoring in Iraq: A Ten Year Review" sponsored by the Institute for Science and International Security, Carnegie Endowment for International Peace, Washington< DC, June 14-15, 2001(ISIS Conference on Iraq.

(23) David Albright and Kevin O'Neill, The Iraqi Maze: Searching for a Way Out, The Nonproliferation Review, Fall/Winter 2001.

(24) Kagan, Op., Cit.

(25) Jeffrey Gedmin, Collecting the Anti-Terror Coalition, Policy Review, no. 109 (October-November 2001).

(26) Paul Jabber, Impact of ht e war on terror on certain aspects of US policy in the Middle East: A Medium-Term Assessment, Prepared for the National Intelligence Council, December 27, 2001, www.odci.gov/nic/pubs/conference_reports/jabber_paper.htm

الفصل الحادى عشر

إيران وتحديات واقع ما بعد الحـرب علـــــى العــــــراق :

خيـــارات مواجهـــة التـــهديدات الأمريكيـــة

أحـــمـد منيسى

أسفرت الحرب الأمريكية على العراق عن خلق واقع جديد في الشرق الأوسط بشكل عام، وفي المنطقة العربية بشكل خاص، يتمثل في قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق، أو في أحسن الأحوال تكريس نفوذها العسكري في هذا البلد العربي المحوري، وهو ما سوف يؤدي بالتبعية إلى إحداث تشكيل جديد للخريطة السياسية ولمعادلة توازن القوى في هذه المنطقة. فعلى الرغم من أنه كان هناك نفوذ كبير للولايات المتحدة في هذه المنطقة قبل احتلالها للعراق، إلا أن قيامها بخلق وجود عسكري لها في العراق بالفعل يقلب الكثير من الموازين بشكل جذري، وهذا التغير له تأثيراته الكبيرة على كافة دول المنطقة بأوزان مختلفة .

وتعد إيران واحدة من أكثر الدول تضررا من هذا التغير الذي حدث في الخريطة السياسية، بالنظر إلى أن الحرب الأمريكية على العراق قد أدت إلى إحكام الحصار الأمريكي عليها، مما يخلق بدوره تهديدا كبيرا للأمن القومي الإيراني، وبالنظر في الوقت نفسه ليس فقط إلى موروث العداء الشديد الذي يسطر على علاقاتها بالولايات المتحدة، ولكن أيضا لأنها إحدى الدول المستهدفة في إطار ما تسميه الولايات المتحدة بـ "محور الشر" الذي تحتل إيران المرتبة الثانية فيه، وهي الآن أصبحت الدولة رقم واحد في هذا المحور بعد القضاء على نظام صدام حسين الذي كان العراق في ظل حكمه يشغل المرتبة الأولى .

وفي هذه الدراسة سوف يتم تناول التهديدات التي تواجه إيران في ظل هذا الواقع السياسي والجغرافي الجديد الذي أفرزته الحرب الأمريكية على العراق، والخيارات الإيرانية لمواجهة هذه التهديدات، ولكن سوف يتم التعرض أولا للموقف الإيراني من هذه الحرب.

أولا : الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق :

واجهت إيران في موقفها من الحرب الأمريكية على العراق ما يمكن تسميته بـ " مأزق الخيارات المتناقضة "، فقد كان التخلص من النظام الحاكم في العراق بقيادة صدام حسين أحد أهدافها، ولكن تحقيق ذلك الهدف على يد الولايات المتحدة يفضي إلى تكريس الحصار الأمريكي لها ، بعد أن استطاعت الولايات المتحدة أن تمد نفوذها إلى الشرق من الحدود الإيرانية عقب خلق نفوذ ووجود دائم لها في أفغانستان بعد الإطاحة بحركة طالبان، وإلى الشمال عن طريق نفوذها المتنامي في جمهوريات آسيا الوسطى

وفى الجنوب أيضا عن طريق الأساطيل الأمريكية المتمركزة إلى جنوب إيران فى المحيط الهندي، ناهيك عن الوجود الأمريكى فى منطقة الخليج العربى .

ومما زاد من المخاوف الإيرانية، إقدام الولايات المتحدة على شن هذه الحرب خارجة عن الإجماع الدولى والشرعية الدولية، ما يعنى أن الولايات المتحدة لم تعد عابئة بأية قيود على سياستها الخارجية منشقة عن ضرورة الالتزام بالشرعية الدولية، إضافة إلى أن إيران – وكما سبق القول - تحتل المرتبة الثانية فيما تسميه واشنطن " محور الشر " ، ما يعنى من الناحية النظرية أن الدور قادم عليها إذا ما فرغت الولايات المتحدة من مهمتها فى العراق .

هذه الخيارات المتناقضة أوجدت ارتباكا واضحا فى الموقف الإيرانى تجاه تلك الحرب، كان يحمل فى طياته الخوف من التداعيات المحتملة لها إذا ما استطاعت الولايات المتحدة القضاء على نظام صدام حسين .

وفيما يلى نعرض أولا لمحددات الموقف الإيرانى من الحرب الأمريكية على العراق، ثم نعرض لطبيعة هذا الموقف .

١- محددات الموقف الإيرانى من الحرب الأمريكية على العراق :

تأثر الموقف الإيرانى من الحرب الأمريكية على العراق بأربعة أنواع من المحددات : الأول، خاص بطبيعة العلاقات العراقية الإيرانية، والثاني، يتعلق بطبيعة العلاقات الإيرانية الأمريكية، أما النوع الثالث من هذه المحددات، فينصرف إلى تلك المحددات الخاصة بطبيعة التفاعلات الإقليمية لإيران، ويتعلق المحدد الأخير بطبيعة المصلحة القومية الإيرانية من ناحية وطبيعة التفاعلات الداخلية فى الساحة السياسية الإيرانية من ناحية أخرى، وفيما نعرض لهذه المحددات :

أ- المحددات الخاصة بطبيعة العلاقات العراقية الإيرانية :

مثل كل من العراق وإيران محورين متنافسين تقليديا على زعامة النظام الإقليمى لمنطقة الخليج العربي، وذلك بحكم كونهما الدولتين الأقوى فى هذه المنطقة، فضلا عن تجذر أصولهما كدولتين كان لكل منهما حضارة مميزة.

ومن هنا، فقد كان تاريخ العلاقات بين الطرفين دائما، وبالذات فى مرحلة ما بعد الانسحاب البريطانى من الخليج عام ١٩٧١، مسكونا بالسعى إلى الهيمنة الإقليمية فى الخليج من جانب إحداهما وقيام الأخرى بدور المناوئ أو الرافض لهذه الهيمنة، فى حين كانت السعودية، وهى القوة الإقليمية الثالثة فى إقليم الخليج، تكتفى بالقيام بدور القوة الموازنة، وإن كانت حريصة دائما على القيام بدور المسيطر أو المهيمن على مستوى النظام الفرعى فى الخليج، أى مستوى الدول الخمس الأخرى التى أصبحت

شريكتها فيما بعد فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهى عمان وقطر والبحرين والإمارات والكويت [1] .

وقد كشفت حرب الثمانى سنوات بين العراق وإيران خلال الفترة بين عامى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ ، فيما يعرف بحرب الخليج الأولى، عن هذا الطابع الصراعى الذى يغلف علاقاتهما الثنائية . ومن ناحية أخرى، فقد كرست هذه الحرب فى الذاكرة السياسية الإيرانية موروثا عدائيا ضخما تجاه النظام العراقى الحاكم بزعامة صدام حسين الذى تحمله إيران مسئولية تلك الحرب ، المعروفة فى القاموس السياسى الإيرانى باسم "الحرب المفروضة"، وبات مستقرا فى العقل السياسى الإيرانى أنه ليس من الممكن الاطمئنان على جوار العراق فى ظل بقاء صدام حسين على قمة السلطة فيه، وذلك على الرغم من أن العراق قد حاول منذ العام ١٩٩٠ أن يفتح صفحة جديدة فى العلاقات مع إيران، وعلى الرغم أيضا من أن العلاقات بين الطرفين شهدت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من حكم صدام حسين بوادر انفراج ملموسة، حيث ظلت العلاقات بين الطرفين تعانى من الطابع الصراعى الذى يسيطر عليها، وبخاصة فيما يتعلق بموروث العداء الذى أفرزته حرب الثمان سنوات، وملفاتها التى لم تسو بعد.

ب-المحددات الخاصة بطبيعة العلاقات الإيرانية الأمريكية :

كانت إيران فى ظل حكم الشاه واحدة من أهم حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة، وقد اعتمدت واشنطن فى هذه المرحلة بشكل أساسى على طهران لموازنة تنامى العلاقات السوفيتية مع العراق، إضافة إلى اعتمادها أيضا على حليفها الآخر، المتمثل فى المملكة العربية السعودية.

بيد أنه، ومنذ قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ اتخذت العلاقات الإيرانية الأمريكية منحنى العداء السافر، وكان لكل من الطرفين أسبابه فى تكريسه [2] :

فعلى الجانب الإيراني، ظل التدخل الأمريكى للإطاحة بحكومة مصدق عام ١٩٥٣ أحد المكونات الرئيسية للذاكرة السياسية للنظام الإيرانى الجديد، والذى لم يستبعد قيام الولايات المتحدة فى أية لحظة بتكرار ذلك الدور نفسه، وقد كرس من هذا التوجس الإيرانى قيام الولايات المتحدة بدعم العراق فى حرب الثمان سنوات مع العراق .

أما على الجانب الأمريكي، فقد أدى سقوط نظام الشاه إلى كشف ظهر الولايات المتحدة فى الخليج، مما جعلها تلقى بكل قوتها لدعم نظام البعث فى العراق، وتجلى ذلك بشكل واضح إبان حرب العراق مع إيران، وكما حملت الذاكرة الإيرانية واقعة عام ١٩٥٣، ظلت واقعة احتجاز الرهائن الأمريكيين التى أنهت حكم كارتر ماثلة فى الذاكرة الأمريكية، ومن المفارقات أن ضلوع إدارة ريجان فيما عرف بفضيحة إيران

كونترا ، قد أضافت إلى مخزون الذاكرة الأمريكية تجاه إيران عنصرا إضافيا، حيث صارت طهران مسئولة عن طرد رئيسين أمريكيين من البيت الأبيض .

وأدى انهيار الاتحاد السوفيتي فى مطلع التسعينيات إلى تصاعد التوجس الأمريكى من إيران التى صارت رمزا للأصولية التى رشحتها الولايات المتحدة لتكون عدوا لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ومنذ مطلع التسعينيات وحتى أحداث سبتمبر ٢٠٠١، مرت علاقة الولايات المتحدة مع إيران بثلاث مراحل أساسية، اعتمدت فى كل منها على سياسات وآليات مختلفة للتعامل مع إيران، ولكنها كرست فى الوقت نفسه الموروث العدائى بين البلدين، وذلك على النحو التالى [٣] :

١- مرحلة ما عرف باسم السياسات العمياء (١٩٩١-١٩٩٣) :

حاولت الولايات المتحدة فى هذه الفترة أن تحبط كل مساعى إيران السلمية حتى تعزلها، واستمرت فى تصنيف إيران فى المحافل الدولية والإقليمية بأنها دولة توسعية تتبنى الأصولية الإسلامية، وحذرت من نفوذ إيران واختراقها لدول الجوار الجغرافي، والادعاء بأنها تسعى من أجل تصنيع قنابل نووية لتسيطر على المنطقة، وأنه ينبغى على دول المنطقة أن تعمل على الحد من النفوذ الإيراني.

٢- مرحلة الاحتواء المنظم لإيران (١٩٩٣- ١٩٩٦) :

مع اكتشاف مصادر ضخمة للنفط فى آسيا الوسطي، وتزايد أهمية الدور الإيرانى باعتباره البوابة المهمة لهذه المنطقة، ازدادت رغبة الولايات المتحدة فى عرقلة نفوذ جغرافية إيران السياسية، وذلك عن طريق عدد من الإجراءات منها: إقرار قانون احتواء إيران والذى عرف باسم (قانون داماتو) عام ١٩٩٦، رغبة منها فى حرمان إيران من المشاركة فى مشاريع الطاقة ومنع مرورها عبر أراضيها والضغط على روسيا وغيرها من الدول التى لها علاقات مع إيران لمنعها من تطوير علاقاتها مع طهران، وخاصة ما يتعلق منها بالتسلح النووي.

وفى الواقع، فإن سياسة الاحتواء المزدوج التى أعلنت الولايات المتحدة منذ العام ١٩٩٣ عن تبنيها لسياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران، لم تأت بجديد حيث كانت الولايات المتحدة تسعى تاريخيا ومنذ تكثيف وجودها فى الخليج إلى الموازنة بين العراق وإيران، وقد انهارت هذه السياسة بعد الثورة الإسلامية، فأصبحت تدعم العراق فى مواجهة إيران.

٣- مرحلة الاحتواء المتخبط (١٩٩٧- ٢٠٠١) :

بدأت هذه المرحلة مع انتخاب السيد محمد خاتمى لرئاسة إيران، وفى هذه الفترة بدا واضحا أن هناك ميلا لتكريس الانفتاح فى السياسة الإيرانية، ومن هنا أصبحت

معارضة الولايات المتحدة لإيران بلا حجة مؤثرة، وخاصة مع التحركات الإيجابية للسيد خاتمي، حيث قام بتوجيه عدة رسائل ودية إلى الشعب الأمريكي، وطرح فكرة حوار الحضارات، وأعلن عن تبنى سياسة خارجية هادفة إلى إزالة التوترات الإقليمية، وبجانب هذه التحركات ظهرت حركة جديدة فى المحافل الاقتصادية والسياسية فى أوربا تدعو إلى تحسين العلاقات مع إيران.

وبشكل عام، فقد كرس تطور العلاقات الإيرانية الأمريكية خلال عقد التسعينيات وجود عقبات أساسية فى وجه تطوير هذه العلاقات، وذلك على الرغم من أنه كانت هناك محاولات من قبلهما لفتح صفحة جديدة، وباتت إيران مقتنعة أن هناك إشكاليات حقيقية تحول دون تفعيل علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهى القناعة التى تنامت بعد أن تم تصنيفها من قبل واشنطن على أنها إحدى دول معسكر الشر، على الرغم من تعاونها مع واشنطن فى حرب الإطاحة بحركة طالبان من الحكم.

ج- المحددات النابعة من العلاقات الإقليمية لإيران:

تواجه إيران ١٥ دولة مجاورة، ويؤكد التاريخ أن إيران بما تتميز به من خصائص جغرافية وثقافية سياسية، لم تستطع أن تتحالف مع جاراتها، وبعض هذه الدول يعانى ضعفا فى الموقع الاستراتيجي، وهذه الدول بشكل عام تسيء الظن بإيران، وظلت – بصيغ سياسية مختلفة فى مواجهة معها [٤]. وتعانى إيران فى تفاعلاتها الإقليمية من هذا التعدد الجوارى من العديد من مصادر التوتر، هذه المصادر تنعكس بدرجة كبيرة على قدرتها على إدارتها للأزمات التى تواجهها، وذلك على النحو التالى [٥]:

- تجد إيران نفسها من الجبهة الشمالية وقد جاورتها عدة دول تحيط ببحر قزوين، وتلك الدول اختلفت أوضاعها وحساباتها، والنفوذ الأمريكى والإسرائيلى يتوغل فيها على نحو يقلق إيران، وقد اضطرت طهران للتدخل فى عدة مناسبات دفاعا عن أمنها ومصالحها الوطنية، فوقفت إلى جوار أرمينيا فى صراعها ضد أذربيجان (رغم أن الأخيرة ذات أغلبية مسلمة وشيعية) خوفا من تنامى نفوذ أذربيجان وسعيها لاحتواء القومية الأذرية فى إيران، وبسبب العلاقات الأذربيجانية الأمريكية الوثيقة التى تقلق إيران.

- وكذلك تعانى إيران من قلق على جبهتها الغربية، حيث توجد تركيا، وارتباطاتها القوية بالولايات المتحدة وإسرائيل، ووجود قناعة إيرانية بأن الولايات المتحدة تدعم تعاونا استراتيجيا بين مثلث يضم تركيا وإسرائيل وأذربيجان، يعمل على منع مد أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين إلى العالم الخارجى عبر إيران، والهدف من ذلك هو الضغط على طهران، وعزلها عن الترتيبات المستقبلية فى القوقاز وقزوين وآسيا الوسطى لإحكام الحصار حولها.

- وعلى الجبهة الغربية ينبع القلق الإيرانى من الأساطيل الغربية والقواعد الأمريكية فى المنطقة، وخاصة أنه من الجنوب يصدر النفط إلى مختلف أنحاء العالم، وهو سبب كاف لتمسك الأمريكيين بالبقاء فى المنطقة، وفى ظل العلاقات غير الودية القائمة بين الجانبين، فإن إيران تشعر بمزيد من القلق من هذا الوجود.

فإذا أضيف إلى ذلك وجود أمريكى كثيف فى العراق، فإن الجبهة الغربية لإيران ستصبح الأكثر سخونة والأشد خطرا، خصوصا مع وجود حدود مشتركة بين البلدين بطول ٣٦١٠ كيلو مترا، ونظرا لأن الولايات المتحدة لها طموحات أخرى تتجاوز إسقاط نظام صدام حسين.

د- المحددات الخاصة بطبيعة المصالح القومية الإيرانية:

على الرغم من أن إيران كانت تهدف إلى الإطاحة بنظام صدام حسين، إلا أن التأثيرات التى سوف تنجم عن حدوث ذلك بأيدى أمريكية لها تأثيرات ضارة على المصلحة الوطنية الإيرانية، وتتمثل أهم هذه التأثيرات فيما يلى [٦]:

- يمثل الوجود الأمريكى على الحدود الإيرانية خطرا على النظام الإيرانى ومصالحه، فلدى إيران قلق عميق من أن تصير محاطة بالقوات الأمريكية، لاسيما مع الحضور الأمريكى الكثيف فى دول الجوار الإيرانى.

وفى هذا الإطار، نشير إلى ما ذكره هاشمى رافسنجانى فى إحدى خطب الجمعة لآلاف المصلين، حين قال: "إن الوجود الأمريكى فى الشرق الأوسط هو أسوأ من أسلحة الدمار الشامل التى يمتلكها صدام"، وأضاف: "الوجود العسكرى الأمريكى الكثيف فى الخليج الفارسى يكشف عن النوايا الأمريكية السيئة".

- الخوف من فقدان المكانة الدينية لإيران باعتبارها المركز الشيعى الأول، حيث إن أكثر من نصف عدد سكان العراق من الشيعة وبه المدن المقدسة مثل كربلاء والنجف الأشرف، والقضاء على نظام صدام حسين يفتح الباب أمام تفعيل هذه الغالبية الشيعية، وازدهار هذه المدن.

- الخوف من قيام الولايات المتحدة بالسيطرة على موارد النفط فى مواجهة إيران والسعودية، وفى هذا الإطار، فقد أكد السيد على خامنئى المرشد الروحى للثورة، أكثر من مرة، أن " شعب العراق يواجه تهديدات الحرب لأن الولايات المتحدة تحتاج أن تكون موجودة عسكريا فى العراق بهدف السيطرة على جميع مصادر الطاقة فى الإقليم والتحكم فى دول الشرق الأوسط".

- ويضاف إلى هذه الاعتبارات الثلاث، خوف إيران من تداعيات تأسيس نظام ديمقراطى فى العراق، تكون له تأثيراته السلبية على النظام الإسلامى فى إيران الذى

يعانى من أزمة فى شرعيته السياسية، فعلى الرغم من التطـورات الكبيرة التـى شـهدها هذا النظام فـى اتجـاه ترسيخ دولـة المؤسسـات وتعزيـز الحريـات خـلال العقد الأخير للثورة الإسلامية، فإن ثمة علامات استفهام كبيرة حول المستقبل.

ويتمثل أحـد السيناريوهات المطروحـة لـهذا المسـتقبل فـى إمكانيـة فشـل المشـروع الإصلاحى الذى كان وراء هذه النقلة التـى شـهدها النظـام السياسـي، فـى ضـوء وجـود أنصار الخيار الأمنى الذى يعتبرون أن مـا يجـرى فـى هـذه النقلـة يسـتهدف النظـام (٧). ومن ثم فإن وجود عراق ديمقراطى على الحدود الغربية لإيران سوف يعمـق المشـكلة، ذلك أنه سوف يدفع دعاة الإصلاح إلى تعزيز جهودهم لتحديـث النظـام السياسـي، وهـو ما سوف يعمق مخاوف أنصار الخيار الأمنى.

- كما أن إيران كانت تتخوف من إقدام الولايات المتحدة على ضرب مفاعل بوشـهر لاسيما فى ضـوء النوايـا الأمريكيـة للعمـل علـى منـع إيـران مـن حيـازة سـلاح نـووي، وادعاء أن ذلك تم بطريـق الخطـأ، وتتبـع تلـك المخـاوف مـن وجـود القـوات العسـكرية الأمريكية على مقربة من الأراضـى الإيرانية حال توجيه ضربة للعراق.

٢- طبيعة الموقف الإيرانى من الحرب الأمريكية على العراق:

شهدت الساحة السياسية الإيرانية كثيرا من الجدل حول الموقف الذى يجب أن تتخذه إيران خلال أى حرب محتملة على العراق، وذلك قبل أن تقع الحرب بالفعل، وقد طرح هذا الجدل عدة بدائل متناقضة تـدل علـى حالـة الارتبـاك التـى سيطرت علـى الموقـف الإيرانى من هذه الأزمة، دون أن تكون هناك أرجحية لبديـل بعينـه أمـام صـانع القـرار الإيرانـي، وتتمثل هذه البدائل فيما يلى (٨):

أ- **بديل الحد الأدنى :** دفع مؤيدو هذا الاتجاه فى سبيل أن تظـل إيـران محـايدة فـى الحرب، بمعنى مطالبة العـراق بالاستجابة لقـرار مجلس الأمـن الدولـى بنـزع أسـلحته ومطالبة الولايات المتحدة بالمثل بالخضوع لقرارات الأمم المتحدة .

وفى ضوء هذا التصور، فإن مطالب إيـران فـى حدهـا الأقصـى - مقـابل هـذا الحـد الأدنى من التعاون- هى ضمان حقوق الشيعة العراقيين، وتأسيس دولـة صديقـة أو علـى الأقل "غير عدائية" فى العراق.

ب- **بديل الحد الأدنى+ Minimum policy plu:** مؤيـدو هـذا الخيـار كـانوا يـرون - بالإضـافة لما قيل - أن تطالب إيران الولايات المتحدة بتأمين مصالحها مثل الإفراج عن الأصول الإيرانية المحتجزة فى الولايـات المتحـدة ورفـع العقوبـات الاقتصاديـة، مقـابل المزيد من التعاون معها.

ج- بديل الحد الأقصى التفاؤلي: رأى مؤيدو هذا الخيار أن تعمل إيران كل ما بوسعها لتحقيق أقصى استفادة من الوضع الراهن، ويبررون ذلك بأنه ليس من مصلحة إيران أن تضيع الوقت حيث إن الولايات المتحدة -بعد العراق- سوف تحاول أن "تتعامل" مع إيران وسوف يكون على هذه الأخيرة أن تعالج مشكلاتها معها حينذاك من موقع أضعف، إن لم يكن هذا التعاون قد تم .

د- بديل الحد الأقصى المعارض: مؤيدو هذا الخيار رأوا أن الولايات المتحدة تنوى محاصرة إيران، وليس هناك تبرير منطقى لاتباع سياسة سلبية تجاه الأحداث الإقليمية المهمة بما فيها الأزمة العراقية، وأنه ينبغى على طهران أن تعمل بكل طريقة ممكنة لتطويق عدوها الاستراتيجي- الولايات المتحدة- (على سبيل المثال فى العراق ولبنان وأفغانستان..) من خلال تبنى نهج إيجابي.

هـ- بديل الخطوتين المنفصلتين: ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى ترجيح أن العراق لديه ما بين ١٤-١٨ (أو ربما بين ١٤-٢٤) صاروخا من طراز سكود يمكنها حمل قنابل بيولوجية وكيماوية، وفى حالة الهجوم العسكرى ضد العراق فلا شك أن صدام ونظامه سوف يتم الإطاحة بهما، ولذلك فقد يحاول الموت ببطولة بإظهار الحد الأقصى من المقاومة ضد الهجوم العسكرى الأمريكى والانتقام من كل الدول التى ساعدت الولايات المتحدة فى هذا الشأن، لذلك فليس مستبعدا أن يحاول مهاجمة إسرائيل ودول مثل تركيا والكويت والسعودية وإيران .. وبالأخذ فى الاعتبار حقيقة أن إيران لم تستعد بأى شكل من الأشكال لمواجهة مثل هذا الهجوم، فليس من مصلحتها التعاون مع الولايات المتحدة فى مرحلة ما قبل أو خلال الحرب، وذلك على اعتبار أن الولايات المتحدة ليست مستعدة حتى الآن لبدء محادثات جادة تتعلق برفع العقوبات الاقتصادية مقابل تعاون إيران معها، وبعبارة أخرى، فليس هناك وجه للمقارنة بين أى من الضمانات التى قد تمنحها إيران الولايات المتحدة من ناحية، والخسائر التى قد تتكبدها فى حالة إذا ما هوجمت طهران بالصواريخ الكيماوية أو البيولوجية من ناحية أخري.

أما بالنسبة للموقف بعد الحرب، وعلى الرغم من القول بأن إيران لو ظلت على الحياد قبل أو خلال الحرب ولم تخاطر بأى شكل من الأشكال، فلن تستطيع الحصول على أى صوت فى النظام العراقى الجديد، فإن ذلك لا يبدو صحيحا بالنظر إلى وجود البنية الأساسية الضرورية للنفوذ الإيرانى فى العراق، متمثلة فى الطائفة الشيعية، التى يبلغ حجمها أكثر من نصف سكان العراق، مما سوف يجبر الساسة الأمريكيين على قبول دور إيران فى مرحلة ما بعد صدام .

وفى ضوء هذه الحالة من الارتباك التى سيطرت على الموقف الإيرانى تجاه الأزمة العراقية، فقد مر هذا الموقف بتطورات متعددة ومتناقضة منذ أن دخلت هذه

الأزمة مرحلتها الدقيقة بعد تصاعد التهديد الأمريكى بغزو العراق، إلى أن وقعت الحرب الأمريكية بالفعل على العراق فى الحادى والعشرين من مارس الماضى.

وفى الواقع، فإن هذا الموقف الإيرانى المضطرب قد ذكر بمثيله فى حرب الخليج الثانية، حيث إنه فى الوقت الذى انتهت فيه إيران - بعد شد وجذب - إلى تبنى سياسة الحياد كما حدث هذه المرة، ظل هذا الموقف غير متجانس بين أركان الدولة [٩]. وبشكل أكثر تحديدا، فإنه يمكن القول أن الموقف الإيرانى تجاه القضية العراقية قبل أن تقع الحرب وإلى أن وقعت بالفعل قد تطور عبر أربعة مراحل:

أ- المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة بإقرار مجلس الأمن القرار رقم ١٤٤١ فى ٨ نوفمبر ٢٠٠٢، الذى طالب العراق بالاستجابة الكاملة لنزع أسلحة الدمار الشامل التى كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تزعمان أنه يمتلكها، والتعاون مع المفتشين الدوليين وإلا تعرض لعواقب وخيمة .

ومع أن إيران كانت ضد الحرب بشكل مطلق خلال المرحلة الأولي، إلا أنها كانت فى الوقت نفسه مع الالتزام الكامل بتطبيق القرار ١٤٤١ من قبل العراق، من أجل تجنب الحرب من ناحية، ومن أجل نزع أسلحة العراق التى تشكل تهديدا عليها وفى هذا الإطار. فقد قال هاشمى رافسنجانى خلال خطبة جمعة فى طهران "نحن نقر بأن الصواريخ طويلة المدى والأسلحة الكيماوية والبيولوجية يجب ألا توضع تحت تصرف مسئولى حزب البعث لأنهم أظهروا أنهم لا يلتزمون بأى مبادئ".

ولأنه كان واضحا من نصوص القرار أن الولايات المتحدة عازمة على الحرب ضد العراق، فإن إيران أدركت أن الموقف صار خطيرا بالفعل، وأمام هذه الحقيقة لجأت طهران إلى توظيف عدة بدائل فى الوقت نفسه، حيث اتخذت موقف الرفض المطلق للحرب الأمريكية المحتملة ضد العراق، مع تجنب أى مواجهة أو خلافات سياسية مع العراق يمكن أن تفسر على أنها تأييد إيرانى غير مباشر للحرب، إضافة إلى تنسيق المواقف مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى الأخرى وبعض الدول العربية والإقليمية، فى محاولة لإبعاد شبح الحرب أمريكية أخرى مع إيران، وفى الوقت نفسه، فقد حرصت إيران على تجنب أى مواجهة مع الولايات المتحدة، من أجل عدم استفزاز واشنطن.

ب- المرحلة الثانية: فى سياق هذه المرحلة كانت إيران حريصة على مهادنة الولايات المتحدة وإرسال إشارات تكشف عن حرص للتقارب بعد أن تأكدت أن الحرب واقعة لا محالة.

وقد تم تفسير حالة الهدوء التى سيطرت على الموقف الإيرانى فى هذه المرحلة على أنه تراجع فى النهج المتشدد تجاه رفض الحرب، على خلفية توافق ربما يكون قد

حدث بين الجانبين استنادا إلى توافقهما السابق فى الحرب الأمريكية ضد أفغانستان التى أسفرت عن الإطاحة بحركة طالبان ، حيث شاركت المعارضة الشيعية التى تحتضنها طهران مع باقى فصائل المعارضة العراقية المدعومة من قبل الولايات المتحدة فى عدة اجتماعات، بعضها عقد فى واشنطن فى أغسطس ٢٠٠٢ للتنسيق فى مستقبل العراق بعد صدام حسين.

وقد أقدمت إيران خلال هذه المرحلة على اتخاذ مجموعة من الخطوات، كان لها مغزاها المهم، ومنها : المشاركة فى مؤتمر المعارضة العراقية الذى عقد فى لندن فى ديسمبر ٢٠٠٢ ، وتلبية دعوة عبد الله جول وزير الخارجية التركى لعقد المؤتمر الإقليمى حول الأزمة العراقية فى اسطنبول، وهو المؤتمر الذى خرج بتوجه محدد يركز على مطالبة العراق بالتجاوب مع المفتشين الدوليين دون ممارسة أى ضغط على الولايات المتحدة للتراجع عن استمرارها فى الاستعدادات لغزو العراق، ويضاف إلى ذلك زيارة كمال خرازى وزير الخارجية للعاصمة البريطانية من أجل الحصول على ضمانات من الحكومة البريطانية بعدم تعرض إيران لأى هجوم عسكرى عقب الحرب على العراق .

وفى السياق نفسه، وعلى الصعيد الداخلى، أقدمت طهران على اتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية ذات الصلة بالدعوة الأمريكية للإصلاح الديمقراطى فى الشرق الأوسط، مثل استقبال فريق دولى لحقوق الإنسان ، ورفع الإقامة الجبرية المفروضة على آية الله حسين منتظرى أبرز زعماء المعارضة ، والإعلان عن ترحيل أكثر من ٥٠٠ عضو بالقاعدة .

ج- **المرحلة الثالثة:** خلال هذه المرحلة اتجهت إيران إلى تشديد لهجتها الرافضة للحرب .

فقد أعلنت طهران أنها "لن تشارك فى الحرب المزمعة ضد العراق حتى إذا وافق مجلس الأمن الدولى على بدء العمليات العسكرية، وأن قواتها سوف تتصدى لأى طائرة أمريكية تنتهك المجال الجوى الإيرانى"، كما شددت موقفها بخصوص فتح منشآتها النووية خلال زيارة د. محمد البرادعى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لطهران. رفضت إيران بالتحديد مطلب التفتيش المفاجئ، لكنها تعهدت بإطلاع هيئات المراقبة الدولية على إنشاء مواقع نووية جديدة فور اتخاذ قرار بذلك، واتجهت إلى تشديد الهجوم على النوايا الأمريكية فى العراق، وكذلك عزم أمريكا التدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة. وكان ذلك بعد أن كشفت إيران حقيقة النوايا الأمريكية إزاءها، سواء بالتأكيد على اختيار حاكم عسكرى أمريكى للعراق، بما يعنى إفساد كل رهانات طهران على حكومة موالية لها فى بغداد بعد إسقاط حكم صدام حسين، وبما يعنى

وضع إيران فى دائرة الخطر وتهديد الأمن القومى الإيرانى من خلال الوجود العسكرى الأمريكى داخل الأراضى العراقية[١٠].

ويبدو أن هذا التشدد الذى سيطر على الموقف الإيرانى مجددا خلال هذه المرحلة يرجع إلى فشل طهران وواشنطن فى التوصل إلى نوع من التوافق على غرار خبرتهما السابقة فى الحرب الأمريكية ضد أفغانستان. وفى الواقع، فإنه يمكن القول إنه لم يكن من الممكن أن يحدث توافق بين الولايات المتحدة وإيران، على غرار توافقهما فى الحالة الأفغانية ، وذلك للأسباب التالية[١١]:

- الولايات المتحدة لم تكن فى حاجة إلى الدعم الإيرانى هذه المرة، كما كان حالها فى الحرب ضد طالبان، حيث كانت إيران تتمتع بنفوذ قوى فى أفغانستان غير متوافر لها فى العراق، كما أن القوات الأمريكية المنتوية غزو العراق لديها جبهات أخرى لشن الحرب على العراق أكثر أهمية من الجبهة الإيرانية التى سوف تقدم فى نهاية المطاف دعما لا يقارن بالميزات الهائلة التى توفرها تلك الجبهات.

- خشيت الولايات المتحدة من أن تنجح إيران فى استغلال حالة الفراغ الذى قد ينجم عن الإطاحة بصدام حسين لتدعيم نفوذها فى العراق والخليج معتمدة على الطائفة الشيعية.

- بالإضافة إلى هذا، فقد أعلنت الولايات المتحدة بشكل صريح، فى الأيام الأخيرة قبل الغزو، أنها تعتزم حكم العراق بعد صدام بشكل عسكرى مباشر، ما يعنى العدول عن خيار تنصيب المعارضة بالسلطة، ما يعنى أيضا أن المعارضة الموالية لطهران سوف يتم تهميشها.

وقد جاءت المبادرة الإيرانية التى تم طرحها على لسان وزر الخارجية كمال خرازى فى ٤ مارس ٢٠٠٣ بشكل منفرد كمؤشر لافت على تحول الموقف الإيرانى باتجاه رفض الحرب، ومحاولة منعها، وكمؤشر فى الوقت نفسه على محاولة تفعيل صيغة الحياد الذى أعلنته فى وقت لاحق على تشددها لجهة رفض الحرب. وتمحورت هذه المبادرة حول إجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة بشأن انتقال السلطة فى العراق فى إطار خطة لتجنب شن حرب على بغداد، ودعوة المعارضة العراقية للمصالحة مع الرئيس صدام حسين لتجنب إراقة الدماء.

ويمكن القول إنه كانت هناك عدة عوامل دفعت طهران إلى إطلاق هذه المبادرة فضلا عن فشلها فى التوصل إلى صيغة للتعاون بينها وبين واشنطن كما حدث فى أفغانستان، وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلى:

- أرادت إيران الخروج من العزلة التى يمكن أن تفرض عليها بسبب تأييدها للحرب أو حتى التزامها الصمت فى ضوء وجود توجه عربى وإسلامى ودولى مناهض للحرب.

- ضغوط الرأى العام الداخلي، فالتوجه العام فى إيران كما فى غيرها من الدول العربية والإسلامية هو ضد الحرب الأمريكية المحتملة على العراق، ويذكى هذا التوجه موروث العداء الشديد بين طهران وواشنطن.

- انحسار الموقف الدولى المؤيد للحرب بعد التعاون الجيد الذى أبده العراق مع القرار رقم ١٤٤١ ، وهو ما أفرغ الحجج الأمريكية لهذه الحرب من مضمونها، وكشف فى الوقت نفسه عن الأجندة الخفية للولايات المتحدة من حربها ضد العراق ، ومثل هذا الأمر مقلق جدا لإيران.

وقد تلا هذه المبادرة إقدام إيران على مجموعة من الخطوات لها مغزاها المهم، فى سياق التشدد الإيرانى تجاه رفض الحرب، وفى الوقت تأمين إيران بقدر المستطاع من تداعياتها السلبية، وفى مقدمتها استضافتها لمؤتمر للقوى الشيعية العراقية المعارضة عقد فى ٦ مارس ٢٠٠٣. وتزامن مع هذه الخطوة تحرك قوات «لواء بدر» التابعة للمجلس الأعلى للثورة الشيعية فى العراق الذى يتخذ من طهران مقرا له إلى شمال العراق، حيث تمركزت فى المساحة الواقعة ضمن مناطق شمال العراق الكردية التى تتمتع بالحكم الذاتى .

وفى سياق هذه المرحلة الجديدة لتقلب الموقف الإيرانى تجاه التشدد، عملت الولايات المتحدة على إرسال مجموعة من الإشارات المتناقضة إلى إيران، ففى الوقت الذى جددت فيه واشنطن اتهاماتها لطهران بامتلاك أسلحة نووية، على لسان وزير الخارجية كولن باول أعلن فى ٩ مارس ٢٠٠٣ وعقب المبادرة الإيرانية المذكورة أن الولايات المتحدة والدول الأخرى «اكتشفت فجأة أن إيران متقدمة فى برنامجها لتطوير أسلحة نووية أكثر مما كان العالم يعتقد». وكان باول يعلق على مقال نشرته صحيفة «تايمز» جاء فيه أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترى أن إيران استخدمت «اكزافلورور اليورانيوم» فى «محركات الطرد لديها لاختبار قدرة هذه المحركات». فى هذا الوقت أعلنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أن عراق ما بعد صدام حسين لا مكان فيه لمنظمة مجاهدى خلق المعارضة للنظام الإيرانى والتى كان يحتضنها نظام صدام حسين .

وهذا الموقف الذى بدا متناقضا أيضا من قبل الولايات المتحدة تجاه إيران، كان هدفه تطمين هذه الأخيرة لكسب جانبها، أو بمعنى أدق تأمين جانبها عن طريق سياسة العصا والجزرة، حتى لا تتدخل بشكل قد يربك الحسابات الأمريكية.

د- المرحلة الرابعة: هذه المرحلة هى مرحلة وقوع الحرب الأمريكية بالفعل على العراق، وفى سياق هذا الموقف الإيرانى الرافض لهذه الحرب خوفا من تداعياتها السلبية على الأمن القومى الإيراني، جاء الإعلان عن رفضها حينما اندلعت فى الحادى والعشرين من مارس ٢٠٠٣ ، فعقب اندلاع هذه الحرب مباشرة، أعلن وزير الخارجية كمال خرازى أن هذه الحرب تفتقد إلى أى شرعية دولية ولا يمكن تبريرها بأى حال من الأحوال، وأكد أنها يجب أن تتوقف فورا، وقال خرازى: إن تلك الحرب سوف تضيع جهود نصف قرن بذلتها كافة شعوب العالم لتعزيز دور الأمم المتحدة، مؤكدا على أن بلاده لن تدعم أيا من الطرفين المتصارعين . أما المرشد الروحى للثورة الإسلامية السيد على خامننى فقد أكد على أن الهدف من هذه الحرب هو احتلال العراق والسيطرة على المنطقة والهيمنة على مصادر النفط فيها والحفاظ على الكيان الصهيونى غير المشروع، وشدد على ضرورة الوقف الفورى لهذه الحرب وضرورة يقظة الشعب الإيرانى حيال الأساليب التى تعتمدها الولايات المتحدة وبريطانيا[١٢].

وهذا الرفض الشديد عكس جملة من المخاوف الإضافية الإيرانية، فى كافة الحالات، أى فى حالة تقسيم العراق، أو إقامة حكومة عميلة بها، أو تشكيل حكومة ديمقراطية، وذلك على النحو التالى[١٣]:

- فى حالة تقسيم العراق، وبالنظر للبناء متعدد القوميات لإيران فإن ذلك سوف يؤثر سلبا على الساحة الداخلية لإيران، كما أن ذلك سوف يؤدى فى الوقت نفسه إلى تزايد عدد جيران إيران من ناحية الغرب، وما يحمله ذلك من مصاعب إقليمية جديدة لطهران.

- أما فى حالة إقامة حكومة عميلة، فإن ذلك يعنى من المنظور الإيرانى الكثير من المخاطر، ظهور جار جديد غير قابل للثقة وعنصر مخل باستقرار وأمن المنطقة؛ لأن مثل هذا النظام سيحاول أن تكون له السيطرة على المنطقة، وما يحمله ذلك أيضا من احتمال نقض هذا الجار للاتفاقيات السابقة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٨٩٥، واكتمال حلقة الحصار التى تتكون من: الولايات المتحدة إسرائيل وتركيا فى المنطقة، وتهديد إيران.

- أما فيما يتعلق بخيار المراهنة على حكومة ديمقراطية، فإن لهذا الخيار بدوره تأثيراته السلبية الشديدة على الأمن القومى الإيراني، مثل : تزايد الوجود العسكرى الأمريكي فى منطقة الخليج بحجة مواجهة تهديدات البلدين (العراق وإيران)، وكذلك تزايد الضغوط الدولية على إيران لرفع يدها عن تشكيل الحكومة الجديدة فى العراق.

وفى الواقع، فإن هذه المخاطر المترتبة على إيران فى جميع الأحوال جراء التغير المتوقع فى العراق، هى التى دفعت اللهجة الإيرانية الرافضة للاحتلال الأمريكى

للعراق إلى الذروة عقب انهيار نظام صدام حسين ودخول القوات الأمريكية المحتلة قلب العاصمة العراقية بغداد فى التاسع من أبريل ٢٠٠٣. فقد ألقى المرشد الروحى للثورة الإيرانية السيد على خامنئى خطابا فى ١١ أبريل ٢٠٠٣ لخص فيه الموقف الإيرانى مما حدث فى أربع نقاط، حيث قال : إن شعب إيران مثل شعب العراق سعيد لسقوط نظام صدام حسين، لكنه يدين بشدة المصائب التى حدثت فى العراق كما يدين الاحتلال والعدوان، ويرفض تعيين حاكم عسكرى أمريكى للعراق ويرى أن من الضرورى أن يحدد الشعب العراقى مصيره بنفسه(١٤).

ومن ناحية أخرى، فقد أعلنت ايران عن تحذيرها الشديد من أن تقوم قوات الاحتلال الأمريكى من استخدام منظمة مجاهدى خلق؛ لخلق فتن واضطرابات داخل إيران، ومن الجدير بالذكر فى هذا الإطار، أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة قد طمأنت طهران قبل الحرب، من أن هذه المنظمة التى تضعها واشنطن على لائحة التنظيمات الإرهابية لن يكون لها دور فى العراق فى مرحلة ما بعد صدام حسين، إلا أنها عادت وعقدت اتفاقا مع المنظمة فى ١٧ أبريل ٢٠٠٣ سمح لها بالاحتفاظ بأسلحتها. ومثل هذا الاتفاق يمكن تفسيره، بأن الولايات المتحدة قد أرادت استخدام ورقة منظمة خلق للضغط على ايران ومنعها من محاولة التدخل فى العراق فى هذه المرحلة الحرجة، خاصة بعدما تبين لواشنطن مدى النفوذ الكبير للطائفة الشيعية فى العراق، التى استطاعت أن تحشد مظاهرات مليونية للتنديد بالاحتلال الأمريكي. وكانت إيران قد حاولت نزع هذه الورقة المهمة من يد الولايات المتحدة، حينما فتحت الباب أمام أعضاء مجاهدى خلق للتوبة والعودة إلى ايران(١٥)، ولكن من لبى هذا النداء كان عددا قليلا.

ثالثا : تداعيات واقع ما بعد الحرب الأمريكية ضد العراق على إيران :

المكاسب والمخاطر :

يتمثل الهدف المركزى للحرب التى خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق فى خلق شرق أوسط "سلامى" تختفى فيه أية ممانعة للسياسات الأمريكية فى المنطقة، ولا تشتغل فيه أية آليات استقواء متبادل بين بلدانها تساعد على عدم الخضوع لإملاءات تلك السياسة(١٦).

وفى ظل هذا الهدف والواقع الجديد الذى أفرزته هذه الحرب تواجه إيران العديد من مصادر الخطر على أمنها القومي، وذلك على الرغم من أنها بالإطاحة بنظام صدام حسين قد أتيح لها تحقيق عدد من المكاسب، وفيما يلى نعرض لهذه المكاسب التى تحققت لإيران فى ظل الواقع الجديد لعراق ما بعد صدام حسين، والمخاطر التى تواجه الأمن القومى الإيرانى فى ظل هذا الواقع.

١- المكاسب الإيرانية:

تتمثل المكاسب التى حققتها إيران فى ظل الواقع الجديد الذى أفرزته الحرب الأمريكية على العراق، فيما يلى:

أ- الإطاحة بنظام صدام حسين:

يأتى فى مقدمة المكاسب التى تحققت لإيران التخلص من نظام صدام حسين الذى تعتبره طهران السبب فى حرب الثمان سنوات بين البلدين خلال الفترة بين عامى ١٩٨٠ – ١٩٨٨، وهى الحرب التى أرهقت الجمهورية الإسلامية الوليدة فى إيران واستنفذت الكثير من قدراتها فى هذا الوقت المبكر جدا بعد تأسيسها عام ١٩٧٩.

ب- سقوط منافس إقليمى:

وفى السياق نفسه فقد أدى هذا الواقع إلى سقوط منافس إقليمى قوى، كان حائط صد منيعا أمام محاولات إيران لتدعيم نفوذها الإقليمى فى منطقة الخليج العربي، وبسقوطه فقد انتقى أحد مصادر تهديد الأمن القومى الإيرانى عبر فترة تاريخية طويلة .

فقد مثلت إيران والعراق إضافة إلى السعودية ثلاثة محاور متنافسة على زعامة النظام الإقليمى الخليجي، وقد حاول العراق أكثر من مرة خلال النصف الثانى من القرن الفائت تكريس وضعه كقائد لهذا النظام على حساب القوتين الأخريين. وظل هذا الهدف أحد أهم أولويات السياسة الخارجية العراقية برغم تغير شخوص من يحتلون قمة النظام السياسى فى بغداد، وقد انبثق هذا المسعى العراقى عن شعور عميق لدى الدولة العراقية بأحقيتها وجدارتها فى تبوء هذه المكانة استنادا إلى جملة من الحقائق الموضوعية على الأرض ترجح كفة العراق بالمقارنة مع دول الخليج الأخرى. وهو الشعور الذى تصاعد بعد إن أنتقل العراق من نظام ملكى محافظ إلى آخر ثورى فى منتصف الخمسينات من القرن الماضي، وذلك من خلال ثورة يوليو عام ١٩٥٨ التى قضت على النظام الملكى الحاكم فى العراق، وأسست مكانه نظاما ثوريا كانت له طموحاته الأكبر فى تحقيق هدف قيادة النظام الإقليمى الخليجى.

وقد شهدت تلك المساعى عدة مراحل أساسية كان لكل منها قسماتها المتميزة، فبعد تأسيس النظام الثورى فى العراق عام ١٩٥٨ على خلفية الثورة التى أطاحت فى ذلك العام بالنظام الملكي، عمل العراق على توسيع نفوذه الإقليمى فى منطقة الخليج التى معظم دولها ما زال يرزح تحت الاستعمار البريطاني، وقد جاءت محاولة العراق لضم الكويت فى العام ١٩٦١ ضمن هذا المسعى العراقى.

وفى العام ١٩٦٨، وعندما شهد العراق الانقلاب الذى قام به أحمد حسن البكر ضد حكم الرئيس عبد السلام عارف، جاء البيان فى البيان الأول لقادة الانقلاب فى صدد تحديد سياساتهم الخارجية:

"إن حزب البعث لديه مسئولية تاريخية فى الانطلاق بالوحدة العربية الشاملة من منطقة الخليج، والانقضاض على رموز التبعية والعمالة وكل من تسول له نفسه الوقوف فى وجه المشروع النهضوى البعثى، وأن على أنظمة الخليج أن تتهيأ للتعامل مع عراق آخر غير الذى درجت عليه"(١٧).

وقد اصطدمت المساعى العراقية لتحقيق هدفه فى زعامة النظام الإقليمى الخليجى بعراقيل من الدول الغربية التى تحظى منطقة الخليج العربى لديها بأهمية فائقة، بالنظر إلى أنها تعد من المناطق المهمة للنفط فى العالم، مما حجم من جنوح العراق وطموحاته الإقليمية.

ودخل العراق الثورى فى مصادمات قوية مع الدولتين الأخريين فى الخليج، وهما السعودية وإيران صاحبتا العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة التى طرحت نفسها كوريث شرعى للنفوذ البريطانى فى المنطقة الذى بدأ يضمحل منذ نهاية الستينيات، وانتفى تماما مع مطلع السبعينيات تاركا المجال للولايات المتحدة الأمريكية. وكان وزير خارجية بريطانيا فى هذا الوقت قد صرح، عن نهاية عهد النفوذ البريطانى فى الخليج، قائلا: "إن صيغة السلام البريطانى التى سادت العالم قد انتهت، وأن على الولايات المتحدة منذئذ أن تتولى مسئولية الدفاع عن العالم الحر وأخطار الشيوعية"(١٨).

وقد خشيت دول الخليج الصغيرة من هذا التمادى فى طموحات العراق الإقليمية، وكان هذا السبب هو ما دفع إلى تفكير هذه الدول فى تأسيس ما سمى بالاتحاد التساعي الذى كان من المقترح أن يضم كلا من قطر والبحرين والإمارات السبعة التى شكلت دولة الإمارات العربية لاحقا. واستمرت مفاوضات الوحدة بين هذه الأطراف خلال الفترة ما بين عامى ١٩٦٨ و١٩٧١ ولكن المفاوضات انتهت بالفشل، فاستقلت البحرين وقطر، وتشكل اتحاد الإمارات العربية عام ١٩٧١(١٩).

وحاول العراق فى مطلع السبعينيات استغلال حالة الفراغ الأمنى التى نجمت عن انتهاء النفوذ البريطانى فى الخليج، لتمديد نفوذه خارج حدوده الإقليمية، إلى منطقة الخليج، ولكنه اصطدم دائما مع مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة. ودخل العراق طيلة عقد السبعينيات صراعا مع القوتين الأخريين فى الخليج العربي، وهما السعودية وإيران، وحاول كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة توسيع رقعة نفوذه الإقليمي، على حساب الطرف الآخر. وقد انتهى هذا العقد بتفوق كفة الجانب الإيراني، الذى استطاع

– بعد أن فشلت مطالباته بضم البحرين – أن يمدد نفوذه في مناطقه الحدودية مع العراق بموجب اتفاقية الجزائر الموقعة بين الطرفين عام ١٩٧٥ ، بعد أن كانت إيران قد احتلت الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسي، وعمقت نفوذها فى منطقة المدخل الجنوبى للخليج بعد أن كانت قد ساعدت سلطنة عمان فى القضاء على ثوار ظفار.

وقد كان هذا التغلب الإيرانى يصب فى صالح تدعيم النفوذ الغربى فى المنطقة، باعتبار أن إيران حليف للغرب، وفى الوقت نفسه يصب فى إضعاف النفوذ السوفيتى فى المنطقة فى ضوء كون العراق حليفا للسوفيت فى هذه المنطقة.

وفى سياق صراع القطبين – الأمريكى والسوفيتى – حول تدعيم نفوذ كل منهما فى الخليج، صدر عن موسكو ما سمى بـ "مبدأ بريجنيف" فى عام ١٩٨٠، وقد صدر هذا الإعلان بالتعاون مع الحكومة العراقية، وكان أهم ما تضمنه[٢٠]:

- عدم إقامة أية قواعد عسكرية فى منطقة الخليج وفى الجزر المحيطة به.
- عدم استخدام السلاح النووى أو أى سلاح آخر له قدرة التدمير الشامل فى تلك المنطقة.
- عدم التهديد باستخدام القوة ضد أى دولة فى منطقة الخليج أو التدخل فى شئونها الداخلية.
- احترام سيادة دول المنطقة على مصادرها الطبيعية .
- احترام حالة عدم الانحياز التى اختارتها دول الخليج، وألا تقود أى دولة أية مساعى لتأسيس تحالف عسكرى بمشاركة أو إيعاز من إحدى الدول النووية .

ومع قيام الثورة الإسلامية فى إيران، عام ١٩٧٩ والتى كانت بمثابة الزلزال فى منطقة الخليج، خرجت إيران من تحالفها مع الغرب، وفى نفس الوقت ظلت بعيدة عن أى ارتباط بالسوفيت، حيث رفعت الثورة شعار "لا شرقية ولا غربية"، وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن إيران حليفتها السابقة قد أصبحت مصدر خطر كبير على مصالحها فى الخليج، خاصة بعد أن رفع الإمام الخمينى شعار تصدير الثورة إلى الخارج.

وهنا، وجد العراق الفرصة سانحة للانقضاض على الجمهورية الإسلامية الطامحة، بدعم من الولايات المتحدة وبتأييد من دول الخليج التى خشيت تمدد النفوذ الإيرانى إليها، ولكنه خرج من حرب الثمان سنوات ضد إيران منهك القوة، بعد أن كان قد أنهك أيضا قوة الإيرانية، ولكن توازن القوة بين الطرفين ظل قائما، وظل العراق طامحا أيضا لتوسيع نفوذه الإقليمى.

وقد خرج العراق من حربه مع إيران ليجد دول الخليج الست قد أسست فيما بينها ومنذ العام ١٩٨١ مجلس التعاون الخليجي، ووجد نفسه خارج هذا التجمع الإقليمي، وعلى الرغم من أن هذا المجلس قد تأسس فى ظل غمرة الهواجس الخليجية من الثورة الإسلامية الإيرانية، إلا أنه وفى الوقت نفسه كان محاولة متأخرة من قبل الدول الست لإيجاد نوع من توازن القوى مع العراق.

ولم يكن العراق إبان تفرغه للحرب مع إيران والدعم الكامل الذى لاقاه من دول الخليج لصد المد الثورى الإيراني، وقد تجاهل العراق أو لم يدرك حقيقة كون مجلس التعاون يقف ضد طموحاته الإقليمية وحصره داخل حدوده.

ومن هنا، فقد عاد العراق مع مطلع التسعينيات، ليمارس مغامرة أخرى بغزوه للكويت، من أجل تزعم النظام الإقليمى الخليجى. والمهم فى هذا الإطار، أن هذا الغزو قد كشف مرة أخرى أو جدد الإشكالية القديمة الخاصة بوضع العراق كقوة كبرى فى سياق النظام الإقليمى الخليجي، ولأن منطقة الخليج العربى منطقة شديدة الحيوية للمصالح الغربية، وفى مقدمتها المصالح الأمريكية، كما سلف القول، واستيلاء العراق على الكويت، ومن ثم تحوله إلى قوة إقليمية يمكنه من تهديد هذه المصالح كان التحالف الدولى عام ١٩٩٠ الذى شكلته الولايات المتحدة فى وقت قياسي، وتم تحرير الكويت بعد احتلال عراقى دام أكثر من تسعة أشهر.

وعلى الرغم من أن إيران قد اتخذت موقف الحياد فى حرب تحرير الكويت، برغم أن العراق قد حاول أن يجندها إلى صفه فى هذه الحرب، فإن العلاقات بين البلدين قد ظلت مشحونة بمورث عداء حرب الثمان سنوات بينهما. وقد ظل هذا الوضع قائما على حاله حتى نهاية عام ١٩٩٩ تقريبا، حين أقدم الطرفان ومنذ العام ٢٠٠٠ على اتخاذ مجموعة من إجراءات التقارب وبناء الثقة المفقودة بينهما. فقد أقدمت بغداد على إرسال بعض الدعوات للعديد من المسئولين الإيرانيين لزيارة العراق والمواقع الدينية الشيعية به، وكان لقاء الرئيس محمد خاتمى مع نائب الرئيس العراقى طه ياسين رمضان بطلب من العراق فى أكتوبر ٢٠٠٠ أثناء قمة دول الأوبك فى كراكاس أحد العلامات المهمة فى مسيرة انفراج العلاقات بين الدولتين، حيث أعقب هذا اللقاء زيارة قام بها وزير النقل العراقى أحمد مرتضى إلى طهران، وقد تم خلال هذه الزيارة بحث موضوع فتح المجال الجوى الإيرانى أمام الملاحة من وإلى العراق.

وقد كان ملف الأسرى أحد الملفات التى شهدت تحريكا مهما خلال العام المذكور، تمثل فى توقيع جمعيتي الهلال الأحمر فى كل من العراق وإيران مذكرة تفاهم لتسريع غلق هذا الملف، وقد أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن إيران قد أكملت إعادة ١٩٩٩ أسيرا عراقيا ما بين ٨ و١١ أبريل ٢٠٠٠ فى عملية هى الأكبر منذ إعادة

٥٠٠٠ أسير عراقى عام ١٩٩٨، وفى مايو عاد إلى العراق ٤٦٠ أسيرا جلهم من المفقودين المحتجزين فى إيران منذ ١٨ عاما، وفى أواخر يونيو أطلقت إيران سراح ٤٥٠ أسيرا عراقيا وتوالت عملية تبادل الأسرى حتى نهاية العام(٢١).

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الدالة على حدوث انفراج بين الطرفين، فقد ظلت هناك ملفات محل خلاف بينهما، وهى الملفات الموروثة عن الحرب بينهما، ويأتى فى مقدمتها:

- الرؤية الإيرانية لتطبيع العلاقات استنادا إلى القرار رقم ٥٩٨ الذى ترى طهران أن العراق لم يطبق إلا أجزاء قليلة منه .. فالقرار ينص على دفع تعويضات تقدرها طهران بـ «تريليون دولار» وتقدرها الأمم المتحدة بـ ١١٦ مليار دولار، وفى هذا السياق نجد أن طهران تعتبر الطائرات العراقية التى لجأت إليها خلال حرب تحرير الكويت «جزءا من التعويضات»، بينما يطالب العراق بعودتها إليه.
- أما الملف الثانى فهو ملف الحدود المشتركة بين البلدين ، حيث تريد إيران العودة إلى اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ وترسيم الحدود لتشمل مناطق كثيرة تعتبر أنها ضمن حدودها مثل سيف سعد أو تلك المناطق الغنية بالنفط وجزء منها فى جزر مجنون.
- والملف الثالث هو ملف الأسرى، ذلك أنه وعلى الرغم من التطور الذى حدث فى هذا الملف خلال العام ٢٠٠٠ كما سبقت الإشارة، إلا أن العراق كان لا يزال يؤكد أن إيران تحتفظ بآلاف الأسري، تتراوح التقديرات العراقية بشأنهم من ١٣ إلى ٢٩ ألف أسير، بينما كانت تؤكد طهران أن هذا العدد يبلغ فقط ٧٥٠٠ فقط يرفضون العودة إلى العراق، فيما كانت إيران تؤكد أن لها ما يزيد عن ٣٠٠٠ أسير فى العراق(٢٢).
- وبالإضافة إلى هذه الملفات كان هناك ملف شائك يتمثل فى أن كلا من العراق وإيران يأوى تنظيمات معارضة للنظام فى البلد الآخر، حيث تأوى بغداد منذ عام ١٩٨٦ منظمة "مجاهدى خلق" التى يصل عدد مقاتليها إلى حوالى ٣٠ ألف عنصر تدعمهم دبابات وطائرات هليوكوبتر، بينما يوجد فى إيران أهم حركات المعارضة الشيعية العراقية ممثلا فى "المجلس الأعلى للثورة الشيعية فى العراق".

وفى الواقع، فإن هذه الإشكاليات كانت تؤكد على الوضع القلق للعلاقات بين البلدين، الذى تفجر بعد أن تصاعدت الحملة الأمريكية على العراق، حيث شهدت العلاقات بين الطرفين تدهورا حادا فى لهجة الخطاب المتبادل بين الطرفين ، هذا التدهور قد بدأ فى أعقاب الهجوم الكاسح الذى شنه نائب الرئيس العراقى طه ياسين رمضان على إيران فى ٣١ أغسطس ٢٠٠٢ متهما إياها بأنها كانت دوما إلى جانب

"الصهاينة" فى كل مواجهاتهم مع العرب والمسلمين ، وبالازدواجية فى سياستها الخارجية.

وردا على هذه التصريحات قال مساعد وزير الخارجية الإيرانية السيد محمد صدر: إن بغداد يجب أن تكف عن تلك التصريحات التى تجعل أوضاع الشعب العراقى أكثر سوءا، وأضاف قائلا: "لو لم يهاجم العراق إيران فى الثمانينيات لكانت أوضاع الفلسطينيين غير ما هى عليه الآن".

وقد جاء هذا التصعيد المفاجئ فى اللهجة العدائية للخطاب المتبادل بين كلا الطرفين فى أعقاب عدة متغيرات أوحت للعراق بأن ثمة تعديلا قد طال الموقف الإيرانى تجاه الحرب الأمريكية المحتملة ضد العراق ، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلى[٢٣]:

- سماح إيران لممثلين عن المجلس الأعلى للثورة الشيعية ، وهو أحد فصائل المعارضة العراقية فى طهران، بحضور الاجتماع الذى عقدته المعارضة العراقية فى واشنطن فى أغسطس ٢٠٠٢.

- المرونة التى أبدتها طهران إزاء موقفها من هذه الحرب، فبعد أن كانت إيران قد أعلنت وعلى لسان قادة أركان نظامها الحاكم رفضها لقيام الولايات المتحدة بالحرب ضد العراق، عادت لتؤكد أنها سوف تظل على الحياد ، وعلى الرغم من أن رفض إيران قد لا يعنى شيئا على المستوى اللوجستى إذا ما قامت الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق، إلا أن بغداد كانت ترى أن الموقف الإيرانى يدعمها على المستوى السياسى.

- ما أشيع عن عودة المحادثات السرية بين إيران والولايات المتحدة بموافقة المرشد الروحى للثورة نفسه السيد على خامنئى وتحت الإشراف المباشر لوزير الخارجية السابق السيد على أكبر ولاياتى أحد أهم المقربين من خامنئى، وبرعاية خليجية هذه المرة ، ومما دعم هذه التكهنات لدى بغداد حالة الانفتاح التى شهدتها العلاقات الخليجية الإيرانية.

ج- القضاء على نظام علمانى:

كان القضاء على نظام صدام حسين يعنى بالنسبة لإيران زوال أحد الأنظمة العلمانية التى كانت طروحاتها الفكرية تمثل خطرا على أيديولوجية النظام الحاكم فى طهران. وفى السياق نفسه، فإن طهران كانت تنظر لنظام صدام على أنه نظام مبنى على أسس قومية ضيقة تناقض الطروحات الأممية لنظامها السياسى القائم على أساس أن الإسلام - وباعتباره ديانة عالمية - يجب ما دونه من دعاوى دون هذا المستوى .

د- التواصل مع شيعة العراق:

يمثل سقوط نظام صدام حسين فرصة أمام إيران للتواصل مع الطائفة الشيعية فى العراق التى تمثل أكثر من ٦٠ بالمائة من إجمالى سكان العراق، وعلى الرغم من الخلافات الفكرية بين علماء إيران وعلماء الشيعة العراقيين، حول طبيعة النظام الإسلامى القائم فى إيران، إلا أن إيران تنظر إلى الغالبية الشيعية فى العراق بحكم وحدة المذهب باعتبارها لتدعيم العلاقات مع العراق ومع شيعة العالم العربى.

٢- الخسائر الإيرانية:

تبدو المكاسب التى تحققت لإيران من سقوط النظام العراقى بمثابة فرص مفقودة، فضلا أن عن نجاح الولايات المتحدة فى القضاء على النظام العراقى، يمثل تهديدا مباشرا لإيران بالنظر إلى أنها تحتل المرتبة الثانية فيما يسمى بمحور الشر، ومما يضاعف من خطورة هذا الجانب أن الولايات المتحدة قد شنت الحرب دون أى اعتبار لعدم مشروعيتها. وتتمثل أهم الخسائر الإيرانية من تداعيات الحرب الأمريكية على العراق، وما نجم عنها من واقع جديد، فيما يلى:

أ- إحكام الحصار الأمريكى على إيران:

إذا كانت إيران بسقوط النظام العراقى قد تخلصت من المصدر الرئيسى لكبح طموحاتها الإقليمية، فإن الواقع الحالى فى العراق بعد سيطرة الولايات المتحدة عليه يمثل قيدا أكبر خطورة على نفوذ إيران الإقليمي، وبعبارة أخرى فقد تخلصت إيران من قوة إقليمية لتجد نفسها أمام قوى دولية، مع تثبيت عامل العداء بين إيران وكلا القوتين.

فعلى الرغم من أن العلاقات الأمريكية قد شهدت خلال العامين الأخيرين من حكم الرئيس بيل كلينتون بوادر انفراج بين البلدين، إلا أن موروث العداء التقليدى بينهما قد حال دون تطوير هذه العلاقات التى ظلت تعانى قدرا كبيرا من الاضطراب فى ظل محاولة تجاوز هذا الموروث، حيث تقلبت هذه العلاقات بين حالة التوافق الجزئى الذى أنعش فى وقت من الأوقات التفاؤل بإمكان عودة هذه العلاقات وحالة التنافر الذى جدد هذا الموروث، ما أكد فى النهاية على وجود إشكاليات حقيقية فى هذه العلاقات.

فحينما أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية عقب الانتخابات البرلمانية الإيرانية الأخيرة مبادرتها الشهيرة بشأن تخفيف الحصار الاقتصادى الذى تفرضه على إيران، كانت هناك توقعات كثيرة بأن العلاقات الثنائية بين البلدين قد أوشكت على بدء مرحلة جديدة تتجاوز ميراث العداء المرير بينهما، خاصة وأن هذه المبادرة قد سبقها وتلاها العديد من الإشارات المباشرة والاتصالات غير المباشرة بين الطرفين، فقد اعترفت واشنطن للمرة الأولى بدورها فى إسقاط حكومة مصدق واعتذر الرئيس الأمريكى

السابق بيل كلينتون عن الممارسات الأمريكيـة التـى ألحقت ضـررا بالمصـالح القوميـة الإيرانية.

وقد استندت هذه التوقعات على عدة عوامل تغير طـالت بيئـة العلاقـات الامريكيـة ـ الإيرانية فى ذلك الوقت، وتتمثل هذه العوامل فيما يلى:

ـ الانفتاح المتصاعد الذى بدأت تشهده السياسة الإيرانية، والذى كـان أهـم مؤشراته فوز الرئيس محمد خاتمى الكاسح بولاية ثانية فى الانتخابـات التـى أجريـت فـى يونيـو ٢٠٠١ بعد النصر الساحق الذى حققـه التيـار المعتدل فـى انتخابـات مجلس الشـورى الإسلامي(البرلمان) فى مطلع العام ٢٠٠٠، وهو الأمر الذى بدأت تتشـكل معـه صـورة جديدة لإيران على الصعيد الدولى مغايرة لتلك الصورة النمطية التى بـدت عليـها إيـران خلال العقد الأول لثورتها وحتى رحيل الإمام الخومينى فى عـام ١٩٨٩، هـذه الصـورة الجديدة شجعت الولايات المتحدة على انتهاج توجه جديد ناحية إيران.

ـ تصاعد ضغط اللوبى الأمريكى الساعى إلى إقامة علاقات طبيعية مع إيران، وهو اللوبى الذى يتكون أساسا من الشركات الأمريكية العملاقة العاملة فى مجال النفط.

ـ وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض وإعادة طرح بوش الابـن الرئيـس الجديـد للولايات المتحدة لعقيدة الرئيس الجمـهورى الأسـبق ريتشـارد نيكسـون، والتـى تـنهض على ضرورة الاعتماد على دول إقليمية قويـة لتنفيـذ السياسـة الكونيـة الأمريكيـة. وفـى إطار التوجهات الجديدة لإدارة بوش بشأن إعادة النظر فى عمليـات الانتشـار العسـكرى الأمريكـى حـول العـالم، بـدا التقـارب مـع إيـران وكأنـه ضـرورة حتميـة للحفـاظ علـى المصالح الأمريكية فى الخليج وقلب آسيا الوسطى، خاصـة منطقـة بحـر قزويـن الغنيـة جدا بالنفط. وفى هذا السياق، فقد رأت الولايات المتحدة أن هذا التقارب أيضا مـن شـأنه أن يحد من تأثير تصاعد التعاون الروسى ـ الإيرانى الذى امتد ليشمل فى مرحلـة لاحقـة كلا من الصين والهند، حيث إن هذا التحالف الذى قد يتطور بشكل أقوى من شأنه تـهديد المصالح الأمريكية فى آسيا.

ـ المرونة التى طـالت الموقـف الإيرانـى تجـاه عمليـة التسـوية السـلمية فـى الشـرق الأوسط بشكل عام والعلاقة مع إسرائيل بشكل خاص، وذلك أثر الانسـحاب الإسـرائيلى من جنوب لبنان، والذى أدى إلى تقليص المؤثـرات الإسـرائيلية علـى القـرار الأمريكـى بشـأن العلاقـة مـع إيـران، فقد تقلصـت عمليـات حـزب الله ضـد إسـرائيل وتبعـا لذلـك انخفضت حدة الاحتكاكات المباشـرة بيـن إسـرائيل وإيـران وغـير المباشـرة بيـن إيـران والولايات المتحدة.

بيد أن هذا المشهد الجديد للعلاقات الأمريكية ـ الإيرانية أخذ يستعيد ذاكرة التوتر من جديد، وجاء قرار مجلس النواب الأمريكى فى منتصف شهر يوليو ٢٠٠١ بتمديد قانون

العقوبات ضد إيران لمدة خمس سنوات، بعد أن كان من المفترض أن ينتهى سريانه فى أغسطس من العام نفسه؛ ليؤكد حدوث تردد كبير فى العلاقة بين البلدين، وذلك على الرغم من أن قرار التمديد والذى كان قد أقر فى العام ١٩٩٦، وينص على معاقبة الشركات الأمريكية التى تستثمر فى قطاع البترول والغاز الطبيعى الإيرانى بأكثر من ٤٠ مليون دولار - قد تضمن آلية جديدة تسمح برفع هذه العقوبات بعد ١٨شهرا.

وفى سياق هذا المشهد بدأت الولايات المتحدة فى إعادة تجديد اتهاماتها التقليدية لإيران، والمتمثلة فى دعاوى دعم الإرهاب والسعى لحيازة وتطوير أسلحة الدمار الشامل، وقد وجدت واشنطن ما يؤكد اتهاماتها هذه المرة فى تصاعد التعاون العسكرى بين روسيا وإيران وعودة حزب الله مع اشتعال الانتفاضة الفلسطينية لتنفيذ عدة عمليات فى مزارع شبعا اللبنانية المحتلة(٢٤).

ومنذ مطلع العام ٢٠٠٢ بدأت العلاقات الإيرانية الأمريكية وتحديدا منذ أوائل شهر فبراير تشهد تدهورا خطيرا ، لم يكن فى نظر الكثيرين متوقعا، حيث كانت الحرب التى شنتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان تحت دعوى مكافحة الإرهاب قد فتحت الطريق لاحتمال بدء مرحلة جديدة فى العلاقات الثنائية بين البلدين، الذين توافقت أهدافهما فى القضاء على حركة طالبان، الولايات المتحدة بسبب اتهامها للحركة بالضلوع فى الهجوم على نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر لإيوائها تنظيم القاعدة الذى وجهت إليه تهمة تنفيذ هذا الهجوم منذ اللحظة الأولى لوقوعه ، وإيران بسبب عدائها المستحكم لطالبان، وقد امتد هذا التوافق ليشمل تعاونا عسكريا بين الطرفين، وهو ما اعترف به صراحة الرئيس الإيرانى السابق هاشمى رافسنجانى الذى يشغل حاليا منصب رئيس مجلس تشخيص النظام مؤخرا حين قال أنه لولا مساعدة بلاده للولايات المتحدة لغرقت فى المستنقع الأفغانى (٢٥).

والواقع أن أحداث ١١ سبتمبر قد خلقت مزاجا إيرانيا عاما مال و للمرة الأولى منذ قيام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩ للتعاطف مع الولايات المتحدة ، وقد تجلى هذا التعاطف فى مؤشرات عدة ، كان أهمها صدور البيانات المنددة بهذا الهجوم من قبل قمم هرم السلطة فى إيران ، وخاصة المرشد الروحى للثورة السيد على خامنئى ، فضلا عن خروج عدة مظاهرات فى الشوارع الإيرانية عبرت عن إدانتها لهذه الأحداث وتعاطفها مع الشعب الأمريكى. وعندما تمكنت الولايات المتحدة من إزاحة طالبان عن الحكم و تم الاتفاق على عقد مؤتمر بون فى أواخر نوفمبر ٢٠٠١ لترتيب الوضع الأفغانى فى مرحلة ما بعد طالبان، قامت الولايات المتحدة بإفساح المجال لإيران لكى تشارك وبفعالية فى رسم مستقبل أفغانستان ، وذلك من خلال المشاركة الإيرانية الكثيفة فى هذا المؤتمر الذى تم الاتفاق فيه على تشكيل الحكومة المؤقتة فى أفغانستان التى يترأسها حامد قرضاى.

هذا المشهد أوحى للكثيرين مجددا بأن العلاقات الإيرانية الأمريكية سوف تبدأ صفحة جديدة تنهى أو على الأقل تخفف حالة العداء التاريخية بين البلدين، ولكن الأزمة الجديدة التى نشبت بين الدولتين وأفرزت هذا التدهور الحاد فى علاقاتهما المشتركة جاءت لتنسف كل هذه التوقعات ، بل ولتعود بعلاقات الطرفين إلى أكثر أوقاتها توترا منذ العام ١٩٧٩. وقد نشبت هذه الأزمة عقب التصريحات المثيرة التى أدلى بها الرئيس الأمريكى فى خطابه حول حالة الاتحاد الأمريكى فى نهاية يناير ٢٠٠٢ والتى وصف فيها كل من إيران والعراق وكوريا الشمالية بأنها " محور الشر " ، وتلتها تصريحات مشابهة لبعض قيادات أركان الإدارة الأمريكية ، حيث زعم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد أنه متأكد من أن طهران قد ساعدت بعض أعضاء تنظيم القاعدة وحلفاءهم من مسئولى حكومة طالبان على الفرار من أفغانستان إلى الأراضى الإيرانية ، وأكدت مستشارة الأمن القومى كونداليزا رايس على أن الولايات المتحدة سوف تركز جهودها خلال الفترة القادمة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والدول التى تحاول الحصول عليها ، ما يعنى أن إيران سوف تكون هدفا قادما للولايات المتحدة .

ب- محدودية الرهان على شيعة العراق:

على الرغم من أن سقوط النظام العراقى يتيح الفرصة أمام تفعيل دور شيعة العراق، ما يفهمه البعض على أن يصب فى مصلحة إيران، فإن هذا القول لا ينبغى أن لا يؤخذ على إطلاقه، بالنظر إلى وجود خلاف تقليدى بين إيران وفصائل أساسية فى شيعة العراق.

ونشير فى هذا الإطار إلى حزب الدعوة الشيعى العراقى، الذى يرفض مبدأ ولاية الفقيه ، وهو المبدأ الذى يمثل العمود الفقرى للنظام الإسلامى فى إيران، وكان هذا الحزب الذى يمثل أحد أهم الفصائل الشيعية فى العراق قد تأسس عام ١٩٥٨ على يد مجموعة من علماء الشيعة لمواجهة ما أطلق عليه "المد الشيوعى الملحد". وعلى الرغم من أنه قد أيد إيران فى حربها ضد العراق، إلا أنه أعلن أن موقفه هذا كان بسبب ممارسات السلطة العراقية تجاهه. ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن إيران وبعد أن حققت تقدما فى الحرب على العراق، عملت على جمع الحركات الشيعية" العراقية المناهضة لنظام صدام حسين تحت مسمى " المجلس الأعلى للثورة الشيعية" فى العراق، وكان حزب الدعوة أحد فصائل هذا المجلس، إلا أن الحزب عاد وانسحب من هذا الائتلاف[٢٦].

ج- تهديد مكانة "قم" كمرجعية أولى للشيعة فى العالم:

وفى السياق نفسه، فإن الازدهار المتوقع لمرجعية النجف الأشرف بعد انتهاء حكم البعث فى العراق، سوف يكون على حساب مرجعية قم، التى سوف تفقد مكانتها

كمرجعية أولى للشيعة فى العالم. وفى الواقع، فإن بعث النجف كمركز شيعى رئيسى من جديد ليس فقط خطرا على إيران من حيث مكانتها الروحية، بل من حيث توجهاتها الاستراتيجية أيضا، وذلك للأسباب التالية:

- يعد موقف علماء الشيعة العراقيين الأقل تشددا مقارنة بنظرائهم الإيرانيين، وهم يقدمون المذهب الشيعى فى شكل جديد، أكثر انفتاحا على العالم الأمر الذى سيتحدى النظام الإيرانى بل وسيدعم الحركات المؤيدة للتغيير داخل إيران والتى تحاول أن تقدم تفسيرات دينية متفتحة. وربما تنزح العناصر الإصلاحية إلى النجف سعيا لمناخ أكثر تساهلا وانفتاحا.

- المذهب الشيعى لدى علماء العراق يختلف عنه عند علماء إيران وعن التخريجات الفقهية للإمام الخومينى التى لم تتوقف عند حد كونها تفسيرات دينية بل تحولت إلى أيديولوجيا سياسية لها تطبيقاتها الواضحة فى حركة إيران وسياساتها فى المنطقة وتجاه العالم، وذلك فى نمط دعمها للحركات الإسلامية على سبيل المثال.

- ما ينادى به مراجع النجف دائما من "بطلان نظرية ولاية الفقيه" والتى تمثل محورا للنظام السياسى الإيرانى وبالتالى إذا ما تمت مناقشات دينية معلنة فى النجف حول هذه النظرية، فإنها حتما سوف تطال مشروعية "السلطة المطلقة لرجال الدين" وثمة مقومات تتسم بها مدينة النجف تجعل من إثارة مثل هذه القضايا أمرا ممكنا إذ تتسم المدرسة العربية التى تمثلها النجف فى الفقه الشيعى بالبساطة والابتعاد عن التعقيد فى الاستنباط والعلوم الدينية، بينما تميزت المدرسة الإيرانية أنها أدخلت الجانب الفلسفى فى الدروس والأبحاث الدينية وزادت من حضور البعد التأويلى.

- ومما يدعم إمكانية بروز النجف كمرجعية بدلا من قم، وتداولها لقضايا الدين والدولة، هو تراجع مؤيدى تجربة الخمينى الخاصة بالربط بين الدين وشئون الدولة، حيث شهدت إيران خلال السنوات الأخيرة جدلا علنيا بهذا الشأن؛ مما أدى إلى قيام السلطة الإيرانية بسجن البعض وفرض الإقامة الجبرية على البعض الآخر.

- يلعب العامل الاقتصادى دورا مهما فى الصراع الدينى بين مدينتى نجف وقم، حيث إنه مع الازدهار المتوقع لجمعية النجف، فإن ذلك سوف يلحق أضرارا اقتصادية لقم، بالنظر إلى أن ما يعرف بالأخماس فى التقاليد الشيعية سوف يتجه إلى النجف.

د- الخوف من تداعيات تأسيس نظام ديمقراطى فى العراق:

يمكن القول إن تأسيس نظام ديمقراطى تعددى فى العراق - إذا ما حدث هذا بالفعل- سوف يؤثر سلبا على الوضع السياسى فى إيران التى يعانى نظامها السياسى خلال الفترة الأخيرة من أزمة فى عدم شرعيته، بفعل تهميش دور المؤسسات المنتخبة لصالح المؤسسات المعينة التى يسيطر عليها التيار المحافظ.

هـ- الأضرار الاقتصادية:

سيطرة الولايات المتحدة على العراق، يعنى سيطرتها على نفطه، وبالتالى التحكم فى سوق النفط العالمية، الأمر الذى سوف يؤدى إلى حدوث خسائر كبيرة للاقتصاد الإيرانى.

ثالثا: حقيقة التهديدات الأمريكية لإيران:

وعلى أى الأحوال، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه الآن يتمحور حول التهديدات الحقيقية التى ينطوى عليها عراق ما بعد صدام حسين على إيران، وبعبارة أكثر وضوحا:

١- إمكانية استهداف إيران عسكريا:

يعد استهداف إيران عسكريا من قبل الولايات المتحدة هو أكثر الأخطار التى يمكن أن تواجهها طهران جراء تداعيات ما بعد الحرب الأمريكية على العراق، ومن ثم، فإن التساؤل الأكثر أهمية فى هذا الإطار مفاده: هل يمكن أن تقوم الولايات المتحدة بعمل عسكرى ضد إيران ؟فى هذا الإطار، يمكن القول إن هناك رغبة أمريكية باستهداف إيران، استنادا إلى الطموحات الجارفة للإدارة الأمريكية الحالية فى إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط وفقا للرؤية الأمريكية، وتمثل إيران محورا مهما فى هذه المنطقة، وهى فى تصور اليمين المحافظ الذى يسيطر على هذه الإدارة ليست فقط مجرد مصدر لتهديد المصالح الأمريكية فى المنطقة ومصالح حليفتها إسرائيل، وإنما تمثل نموذجا ثقافيا مضادا للحضارة الغربية فى تصور مجموعة الصقور الذين يسيطرون على إدارة الرئيس بوش .

بيد أن الرغبة الأمريكية باستهداف إيران تواجه بمجموعة من القيود، لا تسهل من مهمة قيام الولايات المتحدة بالفعل بعمل عسكرى ضد إيران، وتتمثل أهم هذه القيود فيما يلى:

أ- لا تملك الإدارة الأمريكية حججا قوية لاستهداف إيران، بزعم عدم ديمقراطية نظامها السياسى على غرار الحالة العراقية، ذلك أن سجل إيران فى مجال حقوق الإنسان لا يقارن بنظيره العراقى. وفى السياق نفسه، فإنه وعلى الرغم من أن إدارة بوش بتوجهاتها اليمينية المتطرفة ترى فى النظام الإسلامى الإيرانى نموذجا ثقافيا مناهضا للحضارة الغربية، فإن هذا النموذج يكتسب احتراما على الصعيد الدولى كان يفتقده النظام العراقى السابق، بالنظر إلى نشاط إيران فيما يتعلق بأهمية الحوار بين الحضارات، الذى كانت إيران الأسبق فى الدعوة إليه.

ب- لا تبدو إيران هدفا ثمينا في هذه المرحلة، ذلك أنه إذا كان هدف الولايات المتحدة الحقيقي من احتلالها للعراق هو حصولها على النفط وتكريس الهيمنة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، فإن احتلالها للعراق، والضغط على سوريا لكي توقف دعمها لمنظمات المقاومة الفلسطينية وحزب الله يحقق لها الهدف الثاني يحققان هذين الهدفين .

ج- على الرغم من أن الولايات المتحدة قد شنت الحرب ضد العراق دون غطاء دولي ووجدت بعضا ممن أيدها، إلا أن تهديداتها لإيران لا يقرها أحد بما فيهم بريطانيا أقرب حلفائها .

وفي هذا الإطار، نشير إلى أن المسئولين البريطانيين قد بذلوا جهودا لتهدئة الإيرانيين منذ سقوط بغداد، فقد زار مايك أوين وهو مسئول رفيع المستوى بوزارة إيران في ١٣ أبريل وطبقا لمصادر برلمانية، قام بمدح "صبر" مضيفيه ووعد بأن دور الولايات المتحدة في العراق سوف يكون محدودا ولن يمس المصالح الإيرانية [٢٧].

د- وأخيرا، فإنه من الصعب أن تقدم إدارة بوش برغم نزوعها الجارف نحو الهيمنة إلى مغامرة أخرى قد تكلفها مستقبلها السياسي على بعد أقل من عامين من انتخابات الرئاسة.

هـ- يضاف إلى كل ما سبق وجود تباين واضح داخل الإدارة الأمريكية بشأن العلاقة مع إيران، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن ثلاثة توجهات [٢٨] :

- اتجاه يؤيد توجيه عمل عسكري ضد إيران . ويشمل هذا الاتجاه أسماء مثل "ريتشارد بيرل"، و"بول وفلويتز" و"دوجلاس فيث" –أن الولايات المتحدة يجب أن تستغل فرصة النجاح العسكري الكبير في العراق ضد الأنظمة "المتمردة" اليوم قبل الغد. وهم يرون أن برامج إيران النووية وبرامجها لتطوير الأسلحة غير التقليدية ودعمها العسكري والمالي للأصولية الإسلامية الفلسطينية ولحزب الله اللبناني، وأخيرا دورها المزعوم في قتل أفراد البحرية الأمريكيين في بيروت عام ١٩٨٣، هي جميعا أسباب كافية لإبقاء إيران ضمن قائمة "محور الشر" (التي أتصور أنهم يجب أن يعدلوا اسمها إلى "الشر المزدوج" حسبما تذهب إليه التصورات الأمريكية الراهنة)[٢٩].

- اتجاه يرى أنه من الأصوب فتح قنوات للحوار مع طهران بدلا من استهدافها عسكريا.

- والاتجاه الأخير يرى أن محاصرة إيران هي الحل لدفعها للتسليم بما تريده واشنطن .

٢- أشكال التهديدات غير العسكرية :

على الرغم من ضعف احتمال أن تقوم الولايات المتحدة بعمل عسكرى ضد إيران، فمن المؤكد أن التهديد الأمريكى لإيران سوف يتصاعد خلال الفترة القادمة، بأشكال أخرى، يتمثل أهمها فى الضغط على طهران كى توقف دعمها لحزب الله فى لبنان ومنظمات المقاومة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة .

ومن ناحية أخرى، فإن إيران تخشى من أن تقوم الولايات المتحدة وعن طريق استخدام ورقة الأقليات بإثارة قلاقل داخل إيران ، ونشير على سبيل التحديد إلى الورقة الأذرية، والتى يقدرها الكتاب الإحصائى السنوى للمخابرات المركزية الأمريكية CIA Fact Book بـ١٦مليون نسمة أو ١٤% من سكان إيران. ويقدرها تقرير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بـ٣٠مليون نسمة، وعلى الرغم من أنه لا توجد حتى الآن أدلة قوية تؤيد الفكرة القائلة بأن الأقلية الأذرية يتم إعدادها لمواجهة حكومة طهران، إلا أن صانعى السياسة فى واشنطن قد أبدوا خلال الفترة الماضية اهتماما فى هذا الاتجاه السياسة "، ففى ٩ أبريل الماضي(٢٠٠٣)، تحدث ماحمودى شيهريجاني" الناشط فى مجال الحقوق الثقافية للأقلية الأذرية الإيرانية وهو معارض سياسى وأستاذ سابق بجامعة تبريز، تعرض للسجن منذ ثلاث سنوات فى إيران ويقيم حاليا بالولايات المتحدة أمام جمهور من صانعى القرار والدبلوماسيين والصحفيين والطلبة بمعهد دراسات "القوقاز – آسيا الوسطى" بجامعة جون هوبكنز الأمريكية، وقال فى كلمته: إن شعور قوى بالقومية الأذربيجانية ينمو فى إيران وتنبأ باحتمال نشوب قلاقل عرقية ما لم يتم تحقيق مطالب هذه الحركة (٣٠).

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الإطار: هل تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام ورقة العقوبات الاقتصادية ضد إيران من أجل إحكام السيطرة عليها ؟ وما هى احتمالات حدوث ذلك ؟ وذلك بالنظر إلى الأسباب التالية (٣١):

- حاولت الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٥ فرض عقوبات اقتصادية على إيران لكنها فشلت كليا فيه، ففى ذلك العام قامت الولايات المتحدة بفرض حظر اقتصادى شامل على إيران لإكمال حلقة العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها منذ منتصف الثمانينيات، وتضمن الحظر المفروض فى عام ١٩٩٥، منع الشركات الأمريكية من تسويق النفط الإيرانى ومن المشاركة فى أى عمليات لتطوير حقول النفط الإيرانية. وكان الخاسر الأكبر من ذلك الحظر هو الشركات الأمريكية نفسها، حيث خسرت شركات النفط الأمريكية دورا مهما فى تسويق ما قيمته ٤ مليارات دولار من النفط الإيراني، وخسرت شركة "كونوكو" الأمريكية عقدا قيمته مليار دولار لتطوير أحد حقول النفط الإيرانية، فى حين أن إيران لم تخسر شيئا تقريبا بعد رفض الدول

الكبرى أى تدويل للعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، بحيث بقيت تلك العقوبات أمريكية فقط. وحتى بعد أن أصدرت الولايات المتحدة قانونا داخليا بمعاقبة الشركات الأجنبية التى تضخ استثمارات تتجاوز قيمتها ٤٠ مليون دولار إلى إيران وحاولت تدويله بمعنى تطبيقه فعليا على الشركات الأجنبية، فإنها لم تستطع لأن ذلك القانون كان يشكل نوعا من الوصاية والهيمنة على شركات الدول الأخرى التى لم تقبل به، فضلا عن أنه لم يكن من الممكن اختباره بسبب الإغلاق الحكومى الإيرانى للسوق المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية فى ذلك الحين قبل فتحها مؤخرا.

- وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الإيرانى الضخم الذى يملك احتياطى نفطى يبلغ نحو ٨٩ مليار برميل من النفط، والذى بلغ ناتجه القومى الإجمالى بالدولار، طبقا لسعر الصرف السائد، نحو ١١٣ مليار دولار عام ٢٠٠١، وبلغ هذا الناتج بالدولار طبقا لتعادل القوى الشرائية بين الريال الإيرانى والدولار، نحو ٤٠٣ مليار دولار.. هذا الاقتصاد من الصعب على الولايات المتحدة أن تنجح فى فرض عقوبات دولية عليه، لأن إيران لم ترتكب أى عمل يستعدى عليها العالم عموما والقوى الكبرى فيه بصفة خاصة.

– بلغت قيمة الصادرات الإيرانية لكل من اليابان والصين وإيطاليا وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا والهند وأسبانيا وفرنسا على الترتيب نحو ٤٥٦١، ٢٢٠٤، ١٩٢٠، ١٩٠٨، ١٠٢٧، ٩٦٠، ٧٥٢، ٦٧٠ مليون دولار فى عام ٢٠٠١. وبالمقابل بلغت قيمة الواردات الإيرانية من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا والصين وكوريا والجنوبية واليابان وبريطانيا بالترتيب، نحو ١٨٩٢، ١١٧٩، ١١٥٠، ٩٨٣، ٩٧٨، ٩٦٢، ٨٧٢، ٦٨٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠١، وهذه الدول فى مجموعها هى أهم الشركاء التجاريين لإيران. ومن مصلحة هذه الدول أن تقف ضد أى عقوبات اقتصادية أمريكية على إيران.

٣- أبعاد المأزق الإيرانى:

على الرغم من صعوبة فعالية تأثير التهديدات الأمريكية لإيران عسكريا أو اقتصاديا، فإن إيران تجد نفسها فى موقف غاية فى الحساسية، بالنظر إلى تناقض الخيارات المتاحة أمامها للتحرك، حيث تواجه إيران فى هذا الصدد ثلاثة خيارات صعبة، لكل واحد منها تأثيراته السلبية على مصالحها القومية، وتتمثل هذه الخيارات، فيما يلى [٣٢]:

الأول : أن تترك التفاعلات العراقية تسير من دون تدخل منها، وهذا الأمر قد يفرض عليها أمرا واقعا لا تستطيع التعامل معه فى المستقبل، لكنه قد يأتى لها بنتائج تستطيع التعاطى معها والاستفادة منها. فقد تسير الأمور فى طريق الخيار الديمقراطى

بما يعطى للشيعة دورهم الأساسى فى عراق المستقبل، بما يوسع من مجال التحرك الحيوى الإقليمى لإيران، لكن هناك عاملين قد يمنعان هذا الخيار : أولهما، الخلافات الحادة الناشبة فى الوقت الراهن بين تنظيمات ورموز الشيعة العراقيين، وعمليات التصفية التى تمت بعد سقوط النظام البعثى، وهذا الأمر قد يعطى للولايات المتحدة فرصة للتدخل فى الشأن الشيعى العراقى من خلال تغليب جناح على آخر، والسيطرة على الحركة السياسية للشيعة انطلاقا من هذا التدخل، وبالتالى تتضاءل أمام هذا الأمر إمكانيات الاستفادة الإيرانية من توسع الدور السياسى لشيعة العراق. أما العامل الثانى، فهو أن يتم الخيار الديمقراطى وفقا للعبة سياسية مقيدة تحول دون حصول الشيعة على حقوقهم الديمقراطية. وفى هذه الحالة سوف تجد إيران نفسها أمام أمر واقع لا تستطيع التعامل معه، وهذا الأمر الواقع هو وجود حكومة عراقية تنفذ جدول أعمال أمريكيا كاملا فيما يتعلق بداخل العراق وبالمحيط الإقليمى له.

وبالتالى، فإن الترقب الإيرانى قد لا يوفر لها الأمان، إزاء التطورات الجارية فى العراق، خاصة أنه لن يحول دون سعى الولايات المتحدة لإسقاط نظامها السياسى، والسيطرة المباشرة عليها فى المستقبل.

الخيار الثانى : أن تتدخل سياسيا من خلال آليات متعددة وعلى رأسها التحركات الإقليمية والضغط على حلفائها العراقيين المكثفة لكى تضمن دور للشيعة فى عراق المستقبل، أو أن تحول الترتيبات المقبلة فى العراق دون أن يشكل الأخير تهديدا حقيقيا لجيرانه، وهذا الأمر ليس مضمون النجاح لأن التحركات الإيرانية سوف تكون محكومة بعلاقات القوى الإقليمية بالولايات المتحدة، وبعضها منخرط تماما فى الاستراتيجية الأمريكية. أما الحلفاء العراقيون لإيران فهم محكومون أيضا بتوازنات قوى داخل العراق، وأياديهم ليست مطلقة فى فرض ما يريدونه بشأن العراق ومستقبله.

الخيار الثالث : أن تسعى إيران من خلال الأوراق المتاحة لها إقليميا وداخليا لتقويض السياسة الأمريكية الخاصة بالعراق، أى استنزاف الوجود الأمريكى فى العراق لتحقيق أحد هدفين : الأول، تأخير قيام الولايات المتحدة بأعمال هجومية أخرى فى المنطقة، خاصة، ضد إيران ذاتها، لأنها فى هذه الحالة سوف تنشغل بالشأن العراقى. أما الثانى فهو دفع الولايات المتحدة للتفاوض معها بشأن العراق بما يسمح لها بالحصول على وعود مكتوبة تؤكد أنها أى الولايات المتحدة لن تستهدف إيران فى المستقبل، أو توسيع حصة حلفائها من الشيعة العراقيين فى النظام السياسى المرتقب فى العراق، ولكن هذا الخيار محفوف بالمخاطر، لأنه قد يعطى للولايات المتحدة مبررا قويا للقيام بعمل ضد إيران .

وفى الواقع، فإن ما يجعل الأمور أكثر تعقيدا فيما يتعلق بالسلوك الإيرانى تجاه الوضع فى العراق، عدم وضوح ما سوف تقوم به الولايات المتحدة فى عراق ما بعد صدام حسين، حيث هناك سيناريوهات ثلاثة فى هذا الصدد :

- استمرار الاحتلال العسكرى المباشر للعراق .

- إعطاء حكم العراق إلى تنظيمات المعارضة الموالية لها، ولأفراد من ذوى الجنسية الأمريكية والأصول العراقية.

- تطبيق النظام الديمقراطى فى العراق، وفى هذه الحالة فإن الشيعة الذين يمثلون ما يزيد عن ٦٠% من الشعب العراقى سوف يلعبون دورا رئيسيا فى حكم العراق، وهذا الأمر سوف يعد إضافة للدور الإقليمى الإيرانى .

رابعا : الخيارات الإيرانية لمواجهة التهديدات الأمريكية :

إذا كانت إيران تجد نفسها فى ضوء الواقع الجديد الذى خلفه الاحتلال الأمريكى للعراق مهددة على أصعدة متعددة، فإن هذا الواقع يفرض عليها صياغة استراتيجية جديدة لمواجهة هذه التحديات ، وبالفعل فقد أقدمت طهران على اتخاذ العديد من الخطوات لتأمين نفسها إزاء هذه التهديدات، وفيما يلى نعرض للسلوك الإيرانى لمواجهة تحديات الواقع الجديد فى عراق ما بعد صدام حسين ، وأبرز معالم الاستراتيجية المطلوبة فى هذا الإطار:

١- أشكال التحرك الإيرانى لمواجهة التهديدات :

فى إطار الواقع الجديد الذى أفرزه الاحتلال الأمريكى للعراق قامت إيران باتخاذ العديد من الخطوات الاستباقية لمواجهة أى تهديدات أمريكية، وتتمثل أهم هذه الخطوات فيما يلى:

١- رفض التهديدات الأمريكية بإيواء عناصر النظام العراقى السابق فى أراضيها، حيث أكد الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا أصفهى أن طهران ستحاكم أى مسئول عراقى يدخل أراضيها بتهمة ارتكاب جرائم ضد إيران خلال الحرب بين الجانبين (١٩٨٠-١٩٨٨)، وهذا التصريح هو بمثابة رسالة ضمنية إلى الولايات المتحدة تنفى وجود أى من المسئولين العراقيين الفارين فى إيران.

٢- التلويح بالقوة العسكرية الإيرانية، ففى لقائه بأفراد القوات المسلحة الإيرانية بمناسبة "يوم الجيش" الذى وافق الثامن عشر من أبريل ٢٠٠٣ أشاد الرئيس الإيرانى محمد خاتمى بالقدرات العسكرية الإيرانية مؤكدا استعدادها للدفاع عن أرض الوطن

ضد أى أخطار خارجية، وهو ما يتسق مع ما صرح به أحد قادة الجيش الإيرانى قائلا: "القوات البحرية والبرية والجوية الإيرانية فى محافظة خوزستان تقف على أهبة الاستعداد للدفاع عن هذه المحافظة" مشيرا إلى الوجود الأمريكى فى الأراضى العراقية المحاذية لإيران (٣٣).

٣- رفض التهديدات الأمريكية لسوريا، إذ اعتبر محسن رضائى أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام فى إيران أن أى عمل عسكرى أمريكى ضد سوريا سيكون مقدمة لعمل مماثل ضد إيران"، مشيرا إلى أنه على إيران فى حال استهداف سوريا ألا تلتزم سياسة الحياد كتلك التى اتبعتها خلال الحرب على العراق، ويصب هذا التصريح فى خانة محاولة لجم القوة الأمريكية.

٤- مطالبة إيران جميع الدول تسليمها قيادى حركة "مجاهدى خلق" لمحاكمتهم فى إشارة إلى أن "هذه الحركة بحسب القوانين الدولية إرهابية"، وهذا الموقف الإيرانى يعد ردا على ما سبق وأعلنه ١٥٠عضوا فى الكونجرس الأمريكى من أن حركة "مجاهدى خلق" تمثل حركة مقاومة شرعية ضد النظام فى طهران.

٥- وبالإضافة إلى ذلك، فقد تواردت أنباء كثيرة حول توجهات إيرانية بإجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة عن طريق محمد جواد ظريف مندوب إيران الدائم فى الأمم المتحدة الذى يرتبط بعلاقات شخصية قوية مع زلماى خليل زاده الذى كان يقوم بدور المنسق الأمريكى بين قوى المعارضة العراقية (٣٤).

وكان الرئيس الإيرانى السابق هاشمى رافسنجانى قد قدم اقتراحين بشأن مستقبل العلاقات الإيرانية – الأمريكية وذلك بعد موافقة المرشد الأعلى آية الله على خامنئى، ويقضى الاقتراح الأول بإجراء استفتاء شعبى عام يقول فيه الشعب الإيرانى كلمته بشأن المشاكل بين الولايات المتحدة وإيران، أما الثانى فيقضى برفع الأمر إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام الذى يرأسه رفسنجانى من أجل بحثه وإعطاء الرأى فيه بعد موافقة المرشد، ويعكس هذا الإعلان مغزى مهما يتمثل فى أنه - وعلى الرغم من وجود خلاف بين الإصلاحيين والمحافظين حول عودة العلاقات مع الولايات المتحدة - إلا أن الوضع الجيد للوجود الأمريكى فى كل من أفغانستان والعراق يجعل إعلاء المصلحة الوطنية فى إيران أمرا حتميا وهو ما أكده رافسنجانى بالقول: "إننا استنادا إلى مبادئ الإسلام نعمل على تحقيق مصالحنا وهذه المبادئ الإسلامية لا تقبل بأن نلقى ببلدنا وسط الأخطار"، وتتوافق تلك الدعوة مع توجهات الإصلاحيين بشأن القضية ذاتها.

٢- نحو استراتيجية إيرانية متكاملة لمواجهة التهديدات الأمريكية:

وفى الواقع، فإن التحديات التى تواجه إيران فى ظل الواقع الجديد لعراق ما بعد صدام حسين تتطلب صياغة استراتيجية جديدة تقوم على ثلاثة أبعاد أساسية:

أ- **البعد الأول**: خاص بتدعيم الجبهة الداخلية، حيث تشهد إيران صراعا ضاريا بين المحافظين والمعتدلين يستنزف الكثير من قدرات البلاد، ويشغلها فى كثير من الأحيان عن التعاطى مع واقعها الإقليمي، وهذا يتطلب حسم جملة من القضايا الخلافية فى مقدمتها قضية الصلاحيات الممنوحة للمؤسسات المنتخبة (مؤسسة الرئاسة والبرلمان) التى يسيطر عليها المعتدلون والتى تعانى من التهميش فى مواجهة المؤسسات المعينة التى يسيطر عليها المحافظون، بما ينذر بانفصال النظام عن المجتمع، وما يؤدى إليه ذلك من تهديد جوهرى لشرعية النظام، وكذلك حسم قضية العلاقة مع الولايات المتحدة، حيث تثير هذه القضية خلافا عميقا بين تيارين: أولهما، يرى إمكانية فتح صفحة جديدة فى هذه العلاقات، وثانيهما يرفض من الأصل طرحها للنقاش، ويتبنى المعتدلون الرأى الأول، فيما يمثل المحافظون الرأى الثانى، ولعل ما طرحه السيد هاشمى رافسنجانى الرئيس السابق ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام حاليا حول ضرورة إجراء استفتاء بشأن تلك القضية يوضح مدى الخلاف الدائر حولها.

ب- **البعد الثانى**: متعلق بأولوية تدعيم التعاون مع دول جوار العراق التى تجد نفسها هى الأخرى مهددة من الوضع الجديد فى العراق، مثل تركيا التى تخشى أن تقوم الولايات المتحدة بتدعيم وضع الأكراد داخل العراق بما ينمى من طموحاتهم الانفصالية، وهذا أمر يهدد بشدة وحدة تركيا التى تضم أقلية كردية كبيرة يزيد تعدادها عن السبعة ملايين نسمة، والسعودية التى تتعرض ومنذ وقت طويل لحملة أمريكية منظمة تتهمها بدعم الإرهاب وتطالبها بضرورة إحداث تغيير جذرى فى نظامها التعليمي، وكذلك سوريا التى بدأت تتعرض بالفعل لتهديدات أمريكية بزعم امتلاكها أسلحة كيميائية، وتبدو وكأنها الهدف التالى بعد العراق، وكذلك مصر التى تجد نفسها كأكبر دولة عربية معرضة لمزيد من الانحسار فى دورها الإقليمى التقليدى فى العالم العربى.

وفى هذا الإطار، فإن ثمة أهمية كبيرة للتنسيق الإيرانى مع دول الخليج العربى العربية الست.

وفى الواقع، فإنه خلال الأعوام الخمسة السابقة، أى منذ تولى الرئيس خاتمى مقاليد الحكم فى إيران شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية أربعة مؤشرات أساسية تؤكد على تنامى هذه العلاقات، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلى[٣٥]:

- الزيارات الرسمية رفيعة المستوى بين إيران ودول مجلس التعاون، والتي وصلت إلى أكثر من ٦٥ زيارة ، كان أهمها زيارة الرئيس خاتمى للسعودية فى عام ١٩٩٧ وفى عام ٢٠٠٢، وزيارة ولى العهد السعودى لإيران فى ١٩٩٩، وزيارة العاهل البحرينى الشيخ حمد بن عيسى لطهران فى ٢٠٠٢ .

- وصل عدد الاتفاقيات التى تم توقيعها بين الجانبين خلال الفترة منذ عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٢ نحو ٤٢ اتفاقية تتركز حول التعاون الاقتصادى والثقافى والأمنى أيضا.

- بلغ حجم التبادل التجارى بين الجانبين عام ٢٠٠١ نحو ٤ مليار دولار .

- بلغ عدد اللجان المشتركة ٨ لجان أبرزها اللجان العليا بين الطرفين .

ج- **البعد الثالث** : خاص بتدعيم التعاون الإيرانى مع حلفاء إيران الدوليين مثل ألمانيا وفرنسا اللتين قادتا المعارضة الدولية لحرب الأمريكية ضد العراق والقوى الإقليمية الأخرى فى القارة الآسيوية مثل الصين التى تمثل قوة صاعدة فى النظام الدولى والهند بالإضافة إلى روسيا، وهذه الدول الثلاث تربطها بايران علاقات قوية، ناهيك عن باكستان التى تعد دولة محورية فى منطقة جنوب شرق آسيا، وقد بدأت علاقاتها مع إيران صفحة جديدة بعد الإطاحة بحركة طالبان قابلة للمزيد من النمو.

وبالإضافة إلى ذلك كله، يمكن لإيران، وعن طريق الطائفة الشيعية التى تمثل أكثر من نصف سكان العراق أن تلعب دورا مهما فى معادلة التوازن السياسى داخل العراق، دون أن يعنى ذلك بالطبع محاولة زعزعة الاستقرار فى العراق، فى هذه المرحلة الحرجة التى تمر بها البلاد، لان ذلك قد يجلب تهديدات أكبر على الأمن القومى الإيرانى، وهذا يتطلب أن تقوم إيران بدور فى تصفية الخلافات الموجودة بين التيارات الشيعية فى العراق من ناحية، وأن تقوم بتدعيم علاقة هذه التيارات بايران استنادا إلى عامل وحدة المذهب من ناحية ثانية .

هوامش الفصل الحادى عشر :

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمى للخليج العربى، مركز دراسات الوحدة العربيـة، بيروت: ٢٠٠٠، ص ص ٢٥ ـ ٥٥.
(٢) د. منار الشوربجى، " بين الأيدلوجية الأمريكية والكرامة الإيرانية "، مقال منشـور علـى موقع "إسلام أون لاين" على شبكة الإنترنت : wwww.islamonline.net
(٣) عصام عبد الشافى، "الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانيـة الأمريكيـة"، مختـارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، أبريل ٢٠٠٣، العدد ٣٣، ص ١١٦ ـ ١١٧ .
(٤) د. محمود سريع القلم، " الأمن القومـى الإيرانـى " ، المسـتقبل العربـي، مركـز دراسـات الوحدة العربية ، بيروت : مايو ٢٠٠٢، العدد ٢٧٩، ص ١٢٣ .
(٥) ١ ـ فهمى هويدى، " مأزق إيران ـ ١ " ، جريدة الأهرام (القاهرة) ٢٠٠٣/٣/١١ .

(6) Ayelet Savyon, Iran and The War against Irag, memory:Inquiry and Analysis Series - No. 128 , March 26, 2003

(٧) غسان بن جدو، "إيران إلـى أين؟، المسـتقبل العربـي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيروت، أبريل ٢٠٠٠، العدد ٢٥٤ ، ص ص١٢ ـ ١٣.
(٨) سعيد هاجرايان، " حياد كامل : تحليل لاستراتيجية إيران خلال الأزمـة العراقيـة " Iran Newspaper, March 8, 2003
(٩) د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربيـة الإيرانيـة، المسـتقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مـارس ٢٠٠١ ، العـدد ٢٦٥ ، ص ص ١٠٠ ـ ١٠٢.
(١٠) د. محمد السعيد إدريس، " إيران والعراق من صراعات الهيمنة إلى مخـاطر الاسـتتباع " فى أحمد إبراهيم محمود (محرر) ، الخليج والمسألة العراقية، مركز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة : ٢٠٠٣، ص ص ٢٠٥ ـ ٢١٢ .
(١١) أحمـد منيسـي، " الموقـف الإيرانـى مـن الحـرب الأمريكيـة علـى العـراق " ، مختـارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة : العـدد ٣٣، أبريـل ٢٠٠٣، ص ص ١١١ ـ ١١٥ .
(١٢) وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٢١ .
(١٣) مجيد عباس اسلفي، " السيناريوهات المحتملة لمستقبل العـراق وتأثيرهـا علـى إيـران "، صداى عدالت (طهران) ٢٠٠٢/٢/٩
(١٤) جريدة همشهرى (طهران) ٢٠٠٣/٤/١٢ .
(١٥) جريدة كيهان (طهران) ٢٠٠٣/٤/٧ .

(١٦) خالد الحروب، " تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة " ، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة : ربيع ٢٠٠٣، العدد ١١٣، ص١١.

(١٧) د. فتحي العفيفي، " أمريكا والعراق : جذور الأزمة "، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢، العدد ١١٩ ، ص ٧

(١٨) مايلزكو بلاندن، لعبة الأمم، ترجمة مروان بحيري، مكتبة الزيتونة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٦.

(١٩) لمزيد من التفاصيل انظر : د. مصطفى عبد القادر النجار ، دارسات في تاريخ الخليج العربى المعاصر، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة : ١٩٧٨، ص ١٠ ـ ٢٥.

(٢٠) محمد السعيد إدريس، " مبادرة بريجنيف الخليجية والصراع الدولى "، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة : أبريل ١٩٨١، العدد ٦٤، ص ١٣٧ ـ ١٧٥ .

(٢١) معتز سلامة، " التفاعلات الخليجية ـ الخليجية ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ " ، التقرير الإستراتيجى الخليجى ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ ، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة ، دولة الإمارات العربية المتحدة، : ٢٠٠١ ، ص ٦١ ـ ٦٢ .

(٢٢) معتز سلامة ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٢٣) أحمد منيسى، " العلاقات العراقية الإيرانية : أسباب التدهور المفاجئ"، مقال منشور على موقع "إسلام أون لاين" على شبكة الإنترنت www.islamonline.net.

(٢٤) أحمد منيسى ، " أمريكا ـ إيران : الإنفراجة المأزومة " ، جريدة الأهرام (القاهرة) ٢٠٠١/٨/١٠ .

(٢٥) احمد منيسى، " أبعد من إيران : محور الشر صناعة أمريكية بنكهة العولمة " ، الآداب ، بيروت : العدد ٤/٣ ، مارس ـ أبريل ٢٠٠٢ ، ص ٧٤ ـ ٧٦ .

(٢٦) مهند الحاج على، "حزب الدعوة بين شبح الماضى وآفاق المستقبل"، جريدة الحياة (لندن) ٢٠٠٣/٤/١٦.

(٢٧) أردشير موافيني، " الوفاق مع الولايات المتحدة : وعود وشراك" ، EURASIA INSIGHT April 17, 2003

(٢٨) أمل حماده ، " إيران والشرق الأوسط الجديد " ، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة : أبريل ٢٠٠٣ ، العدد ١٥٢، ص ١٣٢ .

(٢٩) كيفهل افرسيابى، " إيران وتناقضات القوة الأمريكية " ،Payvand,s Iran News . 10/4/2003

(٣٠) أفشين مولافي، " الورقة الأذرية فى الحسابات الأمريكية : ماذا تريد أكبر الأقليات العرقية الإيرانية؟ " EurasiaNet - April 15, 2003 .

(٣١) أحمد السيد النجار، " إيران فى مواجهة الاتهامات الأمريكية وخبرات العدوان على العراق واحتلاله " ، جريدة الأهرام، (القاهرة) ٢٠٠٣/٥/٢ .

(٣٢) خالد السرجاني، إيران والعمليات العسكرية فى العراق "، محتارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة : مايو ٢٠٠٣ ، العدد ٣٤ .

(٣٣) أشرف كشك، " إيران وتحديات عراق ما بعد صدام حسين " ، مختارات إيرانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مايو ٢٠٠٣، العدد ٣٤ .

(٣٤) جريدة الشرق الأوسط (لندن) ٢٠٠٣/٤/٢١ .

(٣٥) حامد محمود ، " إيران والأزمة العراقية : معارضة سياسية وحياد عسكرى"، مقال منشور على موقع "إسلام أون لاين" على شبكة الإنترنت www.islamonline.net

الفصل الثانى عشر

احتلال العراق وانعكاساته الاستراتيجية على تركيا ودورها في المنطقة

د . مصطفى اللباد

اجتازت الآلة العسكرية الأمريكيـة-البريطانيـة الحدود السياسية للعراق، فأطاحت بنظامه السياسى، وأفرغت علاقات التوازن الإقليمى القائمة فى منطقة الشرق الأوسط -حتى ساعة قيام الحرب- من محتوياتها، وفككت بنيتها، المتكونة منذ العام ١٩١٦ بموجب اتفاقية سايكس-بيكو الشهيرة، ولكنها لم تعد تركيبها بعد. أدخلت الحرب على العراق، والتى انتهت باحتلاله من القوات الأمريكية والبريطانية، المنطقة إذن إلى مرحلة جديدة ومختلفة، حيث تغيرت الخريطة الجغرافية-السياسية للشرق الأوسط كليا نتيجة للحرب، وهو الأمر ينعكس بالضرورة على منظومة الأمن الإقليمى، باعتبار أن مثل هذه المنظومة، "المتخيلة" نظريا، منبنية أصلا على علاقات التوازن فى المنطقة؛ فأثرت الحرب بالمحصلة على أولويات صناع القرار فى دول المنطقة المختلفة. ولكن انعكاسات الحرب على تركيا، باعتبارها إحدى القوى الرئيسية فى منطقة الشرق الأوسط، تختلف جوهريا عن الانعكاسات المتوقعة لدول أخرى فى الشرق الاوسط، نظرا للعلاقات التاريخية التى ربطتها بالعراق، وخصوصية الموقع الجغرافى لتركيا والتداخل الإثنى والحدودى الذى يربط بين شعوب البلدين، وليس آخرا بسبب الروابط الاقتصادية المتنامية بينهما، وإن كان لتركيا مثلها مثل باقى القوى الإقليمية الأخرى مصالح دائمة فى العراق، ومخاوف مفهومة بعد احتلاله.

دار لغط كثير فى الأوساط الأكاديمية والإعلامية وحتى الشعبية فى المنطقة عن الموقف التركى من الحرب، سواء بالتأييد على اعتبار أن مواقفها الإعلامية ضد الحرب كانت أقوى من مواقف الكثير من الدول العربية، أو بالتنديد لأنها "تواطأت" ضد العراق. وتركيا من الدول القلائل الأكثر استقرارا فى الشرق الأوسط من ناحية عملية صنع القرار فيها وتأسيس آلياته على قواعد معلومة، وعلى أساس القواعد العلمية الاستراتيجية. وبالرغم من ذلك يعتبر كاتب هذه السطور أن نتائج احتلال العراق، جاءت فى محصلتها سلبية على تركيا سواء من ناحية القدرة على استغلال الموقع الجغرافى-السياسى، أو من حيث اعتباراتها الخاصة بالأوزان الاستراتيجية فى المنطقة، ويضاف إلى ذلك اعتبارين مهمين تاريخيا واستراتيجيا لتركيا فى الموضوع العراقى بالذات ويميزان خصوصية الموقف التركى إزاء العراق، وهما "الموضوع الكردى" و"مسألة لواء الموصل" وعاصمته كركوك. وبالرغم من عضوية تركيا فى حلف الناتو وتحالفها العسكرى مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود طويلة، وامتناعها عن الوقوف ضد المخططات العسكرية الأمريكية ضد العراق، وبالرغم من موقفها "الحيادى" أثناء العمليات العسكرية، إلا أن أنقره وللمفارقة تأتى فى مقدم الخاسرين من جراء احتلال العراق، مع أنها لم تخسر معارك عسكرية فى هذه الحرب.

ولا تتركز الخسارة التركية على الجانب الاقتصادى فقط، بل تتعداه لتطاول النطاق الاستراتيجى والسياسة العليا لتركيا فى منطقة الشرق الأوسط. وتحاول هذه الورقة قراءة الحسابات الاستراتيجية التركية قبل الحرب، وكذلك الأداء التركى الاستراتيجى خلالها، عبر تفكيك مكوناته الأساسية وتحليلها بمعزل عن بعضها البعض، ومن ثم إعادتها إلى السياق الأساسى، وصولا إلى تقدير الوضع الاستراتيجى الجديد لتركيا بعد احتلال العراق، مع الإشارة إلى آفاق دور تركيا القادم فى المنطقة وكذلك عوامل الضعف والقوة فيه بعد احتلال العراق.

أولا: الحسابات الاستراتيجية التركية قبل الحرب

فى المرحلة التى تسبق اتخاذ القرار -فى الاستراتيجية العليا-، يكون واجبا على صانع القرار الإحاطة بكل العوامل الداخلة فى نطاق التأثير على الموضوع محل البحث. وفى قرارات الحروب تكون الاعتبارات المتعلقة بها أكثر من أن تحصى فى دراسة واحدة، ولكن قرار الحروب والمشاركة فيها باختصار يتخذه صناع القرار فى أعلى مراتب الدولة، ويحددون من البداية الهدف السياسى النهائى من العمليات العسكرية، مثل إجبار الخصم على قبول مطالب سياسية وجغرافية أو اقتصادية معينة. وتعيين وسائل تحقيق هذا الهدف أو الأهداف عسكريا، مثل الكثافة النيرانية والطبيعة الطبوغرافية لمسرح العمليات، والتكتيكات الأنسب للوصول إلى الهدف، وكذلك الوضع العالمى والرأى العام الدولى والمحلى، وتحضير البراهين القانونية المستعدة لكافة الاحتمالات وغير ذلك من الاعتبارات. كما يحاول صناع القرار حشد كل الطاقات لأجل الوصول إلى الهدف السياسى من المعارك، استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا وإعلاميا، وإيجاد أقصى درجات التناغم بين كل قطاعات الدولة ومراكز الأبحاث والمعلومات، والتمكن بالنهاية من توقع ردات الفعل والعوامل المؤثرة داخليا وخارجيا، تلك التى يتم بحثها منفردة أولا ومن ثم مجتمعة وترتيبها بعد ذلك بالتوازى مع بعضها البعض فى ما يطلق عليه "مصفوفة العائد" باستخدام عمليات حسابية معقدة.

ويتناول هذا الجزء من ورقة البحث جوانب مهمة من "مصفوفة العائد التركية" وتأثيرها على صانع القرار التركى فى تعاطيه مع موضوع الحرب على العراق.

أ- الوضع الدولى

" واد من النيران السائلة بالقرب من مياه سوداء متسخة"

المؤرخ الرومانى بلوتارك واصفا النفط للإسكندر الأكبر

فرضت أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وما أفضت إليه من تغيير فى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية فى العالم عموما، وفى المنطقة الجغرافية المحيطة بتركيا

أى فى الشرق الأوسط خصوصا، وكذلك فى منطقتى آسيا الوسطى والقوقاز، مناخا دوليا جديدا لا يأبه كثيرا لاعتبارات القانون الدولى وأحكامه، أو المعايير الكلاسيكية أو الليبرالية فى إدارة العلاقات الدولية، وإنما يتميز بثقل وطأة قطبيته الأحادية وعدم قدرة التكتلات السياسية الدولية مثل الأمم المتحدة، أو الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبى على كبح جماح العسكرة المتزايدة فى إدارة العلاقات الدولية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. وحلل خبراء استراتيجيون مرتكزات التوجه الأمريكى نحو العالم الخارجى فى السنوات الخمس المقبلة على أنه " يرتكز على ثلاثة أعمدة، هى: التحديث العسكرى، والحرب على الإرهاب، والسياسة النفطية، مع دمج العمودين الثانى والثالث كوحدة لا تنفصم"[١].

ولما كانت الحرب على العراق تندرج فى سياق هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والمتمثلة فى السيطرة الكاملة على سوق النفط الدولى وبالطرق العسكرية -إن اقتضى الأمر-، إذ سيطرت واشنطن على هذا السوق سياسيا بمكانيزمات مختلفة ليس هنا مجالها. ولكن ما يجب التأكيد عليه فى هذا المقام هو أن اقتصاد النفط هو اقتصاد سياسى بامتياز[٢]، خصوصا وأن العوائد المتحققة من سوق النفط هى فى جانبها الأكبر عوائد ريعية، وأن سياسة تسعير النفط فى السوق العالمية لها نفس الطابع الذى حلله ريكاردو فى "نظرية الريع الأساسى". كما أن السعر يتحدد وفقا لكميات الإنتاج، ووفقا للتفاهمات بين النخب السياسية التى تحتكر النفط وعوائده فى بلاد الإنتاج من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. وبالتالى فالولايات المتحدة الأمريكية إنما قررت إعادة صوغ وتشكيل تفاهماتها مع النخب الحاكمة فى بلاد انتاج النفط، واحتلال منابعه عسكريا وفقا لاستراتيجيتها الجديدة نحو العالم. تأسيسا على ذلك لن تكون الحرب على العراق هى الحرب الأخيرة فى المنطقة، وإنما أحد المحطات المهمة من أجل الوصول لهذا الهدف الكبير.

إذن كان التصور الرئيسى الحاكم للحرب أمريكيا هو استغلال التفوق العسكرى الساحق وصولا الى تحقيق مصالح استراتيجية وإعادة تشكيل المنطقة، بما يستتبعه ذلك بالضرورة من إعادة توزيع للأدوار الإقليمية. وفى ضوء هذه الاعتبارات اكتسب قرار المشاركة فى الحرب وحجم هذه المشاركة من المنظور التركى أهمية مضاعفة، ليس من منطق العداوة لنظام صدام حسين، وإنما لاعتبارات استراتيجية تتعلق بالطموح التركى للحصول على أدوار جديدة وتوكيلات سياسية فى معية التواجد العسكرى الأمريكى فى هذه المنطقة؛ استثمارا للميزات النسبية للموقع الجغرافى-السياسى، وفق شروط ومكاسب محددة. كان معلوما أن الإحجام عن المشاركة يؤدى إلى تهديد فرص الصعود الإقليمى لتركيا فى منطقة الشرق الأوسط، وهز أسس التحالف التركى

الأمريكى الممتد منذ عشرات السنين، هذا التحالف الذى يعتبر الغطاء الدولى لتركيا، والمرجع الأبرز فى إدارة علاقاتها الدولية.

كما أن الأهداف المحتملة القادمة للاستراتيجية الامريكية مثل إيران ومنطقة آسيا الوسطى، وقضية نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين، تتناول كلها مناطق الجوار الجغرافى لتركيا. تأسيسا على ذلك، كان الموقف التركى من الحرب على العراق، على ما لانعكاساتها من أهمية لصانع القرار التركى، هو أن الحرب فى أحد وجوهها هى "بداية لمرحلة جديدة من التعاون" بين البلدين فى الفترة المقبلة، وهو ما يزيد من ثقل أهمية القرار التركى بالمشاركة فى الحرب.

استنادا إلى هذه الخلفية أمكن للدراسة أن تنطلق من فرضية أساسية وهى أن تركيا لم تكن –ابتداء- فى وارد صوغ تحالفات دولية وإقليمية جديدة لمواجهة الحرب على العراق، وهو الأمر الذى لا يتساوق مع تجربتها التاريخية المشار إليها، نظرا لنمط "النظام الدولى" السائد، وبسبب وضوح الخطوط العريضة للسياسة التركية منذ عقود، بل فى وارد استثمار إمكاناتها الجغرافية والسياسية والبشرية والعسكرية، لضمان الحصول على أفضل النتائج من الحرب، أو -كما دأب المحللون الاستراتيجيون على القول- "تحجيم الخسائر" المتوقعة من هذه الحرب.

ب- الوضع الأوروبى

"ربما لا تعلم تركيا أن طريق المصالح يسير فى اتجاهين"

كلاوس كينكل وزير الخارجية الألمانى الأسبق

تولى تركيا أهمية كبيرة لأوربا التى تراها أنقره امتدادها الجغرافى والاقتصادى والحضارى، فكان الالتحاق بأوربا حلما راود الساسة الأتراك منذ تأسيس الجمهورية التركية بالعام ١٩٢٣. ولأجل الوصول لهذا الهدف قطعت تركيا أشواطا بعيدة، من استبدال الأبجدية العربية والطربوش فى بداية الجمهورية، إلى إلغاء عقوبة الإعدام والسماح باستخدام اللغة الكردية فى وسائل الإعلام الخاصة مؤخرا، حتى تفى بشروط الالتحاق بالاتحاد الأوروبى. إلا أن الأخير رفض أن يفتح أفقا للسياسة التركية، حين حدد العام ٢٠٠٥ كموعد للبدء فى مفاوضات الانضمام، التى هى، بمنطق أية مفاوضات، غير ملزمة. ويتأسس الرفض الأوربى لانضمام تركيا إلى اتحادها على مجموعة من العوامل المعلنة، مثل عدم تطبيق أنقره لمعايير الحريات السياسية الأوروبية فيما يتعلق بالأقليات، والمعايير الاقتصادية الخاصة بالموازنة، وغيرها من الشروط. أما الشروط غير المعلنة والتى تلعب دورا أكبر فى النفور الأوروبى من هذا الانضمام فهى "التباين الثقافى" بين الأتراك والأوروبيين، وكذلك البعد الديموغرافى

لتركيا ذات السبعين مليون مواطن، مما يجعل دخولها الاتحاد الأوروبي كابوسا لكثير من الدول الأوروبية الصغيرة، بسبب الاختلال السكاني المترتب بالضرورة على دخول الأتراك حظيرة الاتحاد.

وبالرغم من عوامل النفور تعي أوروبا جيدا الفوائد والمزايا الاستراتيجية التي تمثلها أنقره لأوروبا، حيث إن انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي -إن حدث- يسمح بتوحيد القارة الأوروبية بكامليتها الجغرافية، وما يعنيه ذلك من دلالات رمزية. كما أن تركيا هي المفتاح الذي يفتح الطريق من غرب ووسط أوروبا إلى روسيا في الشرق من القارة، إذ كان التوجه نحو الشرق ومازال قدر أوروبا، لوجود المياه في غربها. وتقود هذه الحقيقة إلى نتيجة مفادها أن شخصية أوروبا الجغرافية تصل إلى أقصى درجات تحقيق النفس عبر الانفتاح على تركيا، ذات الموقع الاستراتيجي الواقع على مفترق الطرق بين الشرق والغرب. ولتركيا من المنظور الأوروبي فوائد استراتيجية إضافية، حيث بانضمامها يكون الساحل الشمالي للبحر المتوسط منضويا بكامله تحت لواء الاتحاد الأوروبي. كما أن انضمام تركيا للاتحاد يسمح لأوروبا أن تمد حدودها حتى الشرق الأوسط، بحيث تكون تركيا منطقة عازلة في الوقت نفسه بين أوروبا وبين الشرق الأوسط.

وبرغم كل هذه المزايا الاستراتيجية لم تفلح تركيا في إقناع الدول الأوروبية بقبولها عضوا بالاتحاد، ليس فقط بسبب العوامل المذكورة آنفا، ولكن أيضا لسبب جوهري هو أن بوصلة التحالفات الدولية لانقره تتوجه على الدوام نحو الأطلنطي، حيث الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي تقع المميزات التركية الاستراتيجية في دائرة النفوذ الأمريكي وليس الأوروبي، وهو ما يجعل هذه الفوائد قليلة القيمة لأوروبا. ولا يقلل من أهمية هذا الاعتبار الانقسام الذي اتضح قبل الحرب وأثناءها بين الدول الاوروبية المختلفة. قبل نشوب الحرب على العراق كانت الشركات الأوروبية في مقدمة المستفيدين من نفط العراق، إذ كانت شركة توتال فينا إلف الفرنسية مثلا قد أبرمت اتفاقات مع الحكومة العراقية للتنقيب عن نفط حقول مجنون واستخراجه، باحتياطات ١٨ مليار برميل. وبالإضافة إلى الاستفادة المذكورة هيمن في أوساط الاستراتيجيين الأوروبيين أن الحرب على العراق ما هي إلا حرب من أجل ضمان سيطرة واشنطن على النفط في مقابل باقي المراكز الصناعية وبضمنها أوروبا. من هنا يمكن فهم الموقفين الفرنسي والألماني الواقف ضد الإدارة الأمريكية في مجلس الأمن، على أساس أن الحرب ضد العراق كانت في أحد وجوهها حربا ضد المصالح الوطنية لكل منهما. وبدا لصانع القرار التركي، الذي حسم خياراته الاستراتيجية لمصلحة واشنطن أولا وأوروبا ثانيا، أنه من الأوفق لمصالحه الاستمرار في خياراته الأمريكية مع إضافة شرط إضافي على واشنطن، هو ضرورة استحصال قرار من مجلس الأمن

يجيز الحرب، قبل أن تشارك تركيا فيها. وبهذا الشرط، الذى طلبه القانونى التركى ورئيس الدولة أحمد نجدت سيزر، تكون تركيا قد أصابت هدفين فى نفس اللحظة: الأول عدم تسهيل المهمة على واشنطن وانتزاع أقصى مكاسب منها، والثانى عدم الابتعاد كثيرا عن المواقف الأوروبية ليظل الباب مواربا أمام أنقره فى علاقتها بالاتحاد الأوروبى. ربما يكون المثل التركى الشائع "لا يستطيع المرء أن يرقص فى عرسين بذات الوقت" هو الأقدر على توصيف تأرجح السياسة التركية، التى أرادت توظيفا أقصى للموقع الاستراتيجى، لكى تكون شريكا بمحوريـن همـا الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، فأضحت رهينا لمحبسين، لا يرضى أيهما إلا تحالفا بدون شريك.

ج- الوضع السياسى الداخلى

" الله إسمار لدق عسكر ... يحفظكم الله أيها العسكر"

السلطان العثمانى الأخير عبدالمجيد مودعا إلى المنفى ٣ مارس ١٩٢٤

حكم الوضع السياسى الداخلى فى تركيا فى فترة التحضير للحرب عامل أساس هو التصادم القائم بين المؤسسة العسكرية من جهة وحكومة حزب العدالة والتنمية من جهة أخرى. وكان واضحا وقبل فترة التحضير للحرب أن المؤسسة العسكرية التى احتكرت لنفسها تفسير الأحلام القومية التركية وتحقيق المصالح العليا للدولة، لا تستطيع فى ظل الظروف الدولية والإقليمية الانقلاب على الانتخابات الأخيرة ونتائجها كما فعلت فى الماضى، باعتبار أن ذلك سيشكل عقبة أمام تمتين تحالفات أنقره الدولية فى وقت الحرب، إذ لا تريد الدولة التركية اعطاء الانطباع للعالم الخارجى أنها مقبلة على فترة من عدم الاستقرار السياسى. ولأن الأمور تحلل أيضا بتناقضاتها، على ما رأى هيجل Hegel فى ديالكتيكه الشهير، فقد يكون مناسبا استرجاع الظروف التاريخية التى ترافقت مع تأسيس الجمهورية التركية بالعام ١٩٢٣، على يد مصطفى كمال آتاتورك (أبو الأتراك)؛ كونها ضرورية لبناء تصور سليم للواقع التركى السياسى الراهن. وهى تحديدا الفترة التى شهدت تفكك الدولة العلية العثمانية، وما أعقبها مباشرة من فرض اتفاقية سيفر بالعام ١٩٢٠، تلك المعاهدة التى ارتأت قيام دولة للأرمن فى شرق تركيا وحكم ذاتى بصلاحيات واسعة للأكراد جنوبى الأناضول، فى ظل احتلال اليونان وفرنسا وانجلترا لكامل الغرب التركى. وجاءت الفرصة التاريخية المتمثلة فى الجمهورية الكمالية واتفاقية لوزان، التى ألغت عمليا اتفاقية سيفر وثبتت الجمهورية التركية فى حدودها الحالية. ومن يومها وبفضل اللحظة التاريخية التى سبقت ورافقت قيام الجمهورية؛ تم إعلان الجيش رديفا للدولة التركية وحارسا على مكتسباتها ووصيا على نظامها السياسى، فى حين ترسخت العلمانية هدفا أعلى للدولة التركية لا يمكن المساس به، بحيث تتطوع له أية اعتبارات قد تتصادم معه.

وإذا كان خبراء الاستراتيجية والنظم السياسية قد حددوا أهداف الدولة، أى دولة، فى ثلاث عناصر رئيسة هى: البقاء، السيادة والتنمية الاقتصادية، فإن النموذج التركى يرى فى العلمانية صنوا لبقاء الدولة التركية فى مواجهة التنافرات الطائفية الداخلية، وأساسا لقدرة تركيا على الوصول للحرية والسيادة على أراضيها. وبهذا المعنى تصبح المؤسسة العسكرية قيما ووصيا على الأهداف العليا للدولة التركية، وحكما بين الأحزاب التركية المختلفة وبعضها البعض، وقابضة على خيوط اللعبة السياسية من وراء ستار، فهى تخرج إلى العلن عندما ترى أن تدخلها المباشر صار واجبا. فهكذا كان حال حكومة عدنان مندريس فى العام ١٩٦٠، وحال حكومات سليمان ديميريل فى الأعوام ١٩٧١ و ١٩٨٠، وهكذا كان حال حكومة أربكان فى العام ١٩٩٧، تلك الحكومات التى أطيح بها جميعا عندما تعدت الخطوط الحمراء التى حددتها المؤسسة العسكرية. وعليه فإن كوكبة الشخصيات التركية السياسية التى تهيمن على العمل الحزبى التقليدى وبغض الطرف عن توجهاتها السياسية، والتى لا تتعدى العشرات القليلة لا تملك من أمرها الشىء الكثير.

من ناحيته تلازم الإسلام السياسى مع الدولة التركية منذ قيامها حتى صار ظلا لحركتها، على الرغم من أن الدولة التركية قد قامت على أساس نفى الإسلام السياسى من الحياة المجتمعية، وذلك بسبب استمساك شرائح عريضة من الأتراك بالإسلام كوعاء جامع لهويتهم فى مقابل سياسة التغريب التى ذهبت علما على سياسات ومبانى الدولة الكمالية. وفى حين بدأ الإسلام السياسى انتشاره بالأقطار العربية فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن المنصرم، كانت مسألة الدين باعتباره مرادفا للهوية هى لب الصراع والحراك السياسى بالدولة التركية. نجح العلمانيون بالدولة التركية فى فصل الدين عن الأطر القانونية للدولة، ولكن حضور الإسلاميين الأتراك كان علامة مستمرة وشاهدا حاضرا على عدم نجاح هذه السياسة. وبعد أتاتورك واصلت الحكومات التركية المتعاقبة السير على درب مجابهة الإسلام السياسى - باستثناء حكومة عدنان مندريس، فظل الإسلام السياسى من هذه الزاوية ظلا للدولة التركية وهدفا لعدوانها فى آن معا.

وجاء العام ١٩٧٠ ليشكل نقطة فاصلة ليس فقط فى تاريخ الإسلام السياسى التركى، وربما فى تاريخ الإسلام السياسى فى الشرق، حين أسس نجم الدين أربكان حزب النظام الوطنى كأول حزب سياسى تركى يتبنى الحلول الإسلامية فى صراعه السياسى للوصول إلى السلطة. ولكن حزب الإسلام السياسى الأول كان على موعد مع الانقلاب العسكرى الثانى بالعام ١٩٧١ (كان الأول ضد عدنان مندريس فى العام ١٩٦٠). حظرت حكومة الانقلاب حزب النظام الوطنى بدعوى مخالفته لدستور الجمهورية التركية ومعاداته للعلمانية. ولم يستسلم أربكان فكون حزبا جديدا للإسلام السياسى هو حزب السلامة الوطنى فى العام ١٩٧٢، وخاض به الانتخابات البرلمانية

التى جرت فى نفس العام، فحصل على ١٢ بالمائة من الأصوات. وجاء الانقلاب الثالث على الديمقراطية فى العام ١٩٨٠ ليحظر كافة الأحزاب السياسية وبضمنها حزب الإسلام السياسى التركى. وعاد أربكان ليؤسس من جديد الحزب الثالث للإسلاميين، أى حزب الرفاه فى العام ١٩٨٣، الذى تمثل من جديد فى البرلمان بعدها بأربعة سنوات، وفى الانتخابات البرلمانية التى تلتها، أى عزز حزب الرفاه مواقعه البرلمانية حين فاز بحوالى ١٧ بالمائة من الأصوات.

ثم جاء الزلزال السياسى فى العام ١٩٩٦ حين فاز حزب الرفاه لأول مرة فى تاريخ الإسلام السياسى التركى بالانتخابات البرلمانية، وحل فى المركز الأول برصيد يزيد على ٢١ بالمائة من أصوات الناخبين. ولكن المؤسسة العسكرية لم تستطع احتمال حكومة يقودها الإسلاميون، فحاكت مؤامرة لإبعاد أربكان وحظر حزبه. وبرز بعد قرار الحظر بين أوساط الشباب الرفاهى أردوغان الذى طرح نفسه خليفة لأربكان، وهو الذى تمتع بتأييد المجددين الشباب وحظى بإعجاب قطاعات رفاهية واسعة. وهو مع تلك العوامل الحاسمة امتلك أيضا مزية فريدة كونه محافظ اسطنبول، تلك المدينة العريقة الزاخرة بالتناقضات والمثيرة للتأملات، فهى الأستانة عاصمة الخلافة العثمانية الحاوية لآثارها التاريخية؛ وهى معقل البازار التركى بكل ما تحمله الكلمة من معان زمنية واقتصادية تاريخية، وفيها تتجاور أنماط إنتاج تعود إلى حقب زمنية مختلفة، ويقطن أطرافها أكراد نازحون من شرق وجنوب الأناضول، وتتعايش فيها أقليات تركية دينية، وهى الممزقة جغرافيا ووجدانيا بين الشرق حيث تنتمى والغرب حيث تبتغى، على توليفة عثمانلية قل مثيلها.

قطع أردوغان فى اللحظة التاريخية المناسبة مع أربكان وأطروحاته، وكذلك مع شعارات وطرائق عمل الإسلام السياسى الأربكانى، فانفتح على التيارات العلمانية وبرع فى رسائل التطمين التى دأب على توجيهها للمؤسسة العسكرية. ولكن أردوغان لم يقطع نهائيا مع تكتيكات أستاذه أربكان، ورأى كيف أفلح أربكان فى قيادة دفة الإسلام السياسى التركى خلال ثلاثين عاما وسط الأنواء التى أحاطت به من كل جانب، وأن يكون بمثابة الحادى للإسلاميين الأتراك على الصراط الوسط بين الطرق الصوفية على اليمين والحركات الراديكالية فى الجامعة على اليسار. ذهب أردوغان، خريج ثانوية الأئمة والخطباء، أبعد من أستاذه، فلم يغلف أطروحاته السياسية ذات الطابع الإسلامى بمفردات مدنية ملتبسة مثل أربكان، بل ذهب مباشرة إلى تبنى مقولات الأحزاب التركية والمحافظة، وإلى ترديد الشعارات الأتاتوركية الأكثر تطرفا فى علمانيتها. أمسك أردوغان بزمام الإسلام السياسى التركى بفضل كارزميته وبراعته فى استثمار اللحظة المناسبة لقيام حزبه، وتعلم جيدا من براغماتية أربكان؛ الذى لم يكن بعيدا عن "المصالح التركية العليا"؛ التى عرف أربكان تشابكاتها وألوان طيفها

وخطوطها الحمراء والخضراء؛ إذ كان مؤيدا للتدخل التركى فى شمال جزيرة قبرص وغاضا بصره عن التدخل فى شمال العراق، وعاجزا عن أى تغيير أو تعديل فى تحالف المؤسسة العسكرية التركية مع إسرائيل.

على هدى هذه التشابكات، وبتراكم المعارف البراغماتية، راح أردوغان يكسر إشارات السير الأربكانية ويتعداها بخطوات واسعة، فبرع فى إرسال إشاراته قبل وبعد الانتخابات ليس فقط إلى المؤسسة العسكرية فى الداخل ولكن أيضا إلى الأطراف الدولية فى الخارج. فالولايات المتحدة يملك معها أردوغان وعبد الله جول علاقات قوية، تتوجت باستقبال الرئيس الأمريكى بوش له فى البيت الأبيض عام ٢٠٠٢، وهو ما اعتبر رسالة فكت المؤسسة العسكرية شفرتها. ويعود الترحيب الأمريكى بأردوغان وحزبه فى أحد أسبابه إلى دور "الوسيط الحضارى" بين الشرق الإسلامى والغرب والمناط بحزب العدالة والتنمية.

وبالإضافة إلى هذا الاعتبار كانت الغالبية العظمى من الأتراك معارضة للحرب، ففى استقصاء لصحيفة ملليت التركية فى ١٠ فبراير ٢٠٠٣ على عينة من ٤٢ ألف مواطن، أن ٧٠ بالمائة يرفضون الحرب على العراق(٣). وإن كان الوضع الداخلى هو الاعتبار الحاكم لقدرات الدول على القيام بأدوار خارجية، إلا أن "عامل الرأى العام" فى الاستراتيجية هو عامل مهم ولكن بضمن عوامل كثيرة، ويمكن للنتائج السياسية أو الاقتصادية أو ما يطلق عليه Outcome، أن يعادلا من تأثيره فى حال كانت المكاسب المتوقعة ملموسة للرأى العام. طالب العسكر، على لسان الفريق أول حلمى اوزكوك رئيس أركان الجيش التركى، الحكومة والبرلمان بسرعة الموافقة على استخدام الاراضى التركية فى الحرب ضد العراق، لأن وضع تركيا بعد الحرب فى حال المشاركة سيكون أفضل. أما حكومة حزب العدالة والتنمية، باعتبارها جزءا من الدولة التركية فلم تطرح – ناهيك عن قدرتها على ذلك- أيضا تعريفا جديدا أو تغييرا فى المصالح الوطنية التركية، إذ أن هذه الأخيرة حسب قواعد اللعب التركية تقع فى دائرة اختصاص المؤسسة العسكرية. رفض البرلمان التركى، بأغلبيته المؤيدة للحكومة، ومدفوعا بالرأى العام، طلب الحكومة الأول بفتح الأراضى والأجواء أمام القوات الأمريكية، اعتقادا بأن ذلك سيدفع واشنطن فى النهاية إلى تلبية الشروط التى اتفق عليها العسكر مع الحكومة. وبسبب رغبة الحكومة فى تولى أردوغان رئاستها، وهو الممنوع بقرار محكمة من ذلك، فقد أجلت الحكومة تقديم الطلب الثانى إلى البرلمان بعد الانتخابات الفرعية فى منتصف مارس، حتى يدخل من بابها رئاسة الوزارة، وهو ما حدث أخيرا فى الخامس عشر من مارس وأصبح جول وزيرا للخارجية، ولكن صبر واشنطن كان قد حسمت أمرها وقررت التوجه عن الجبهة الجنوبية بدلا من التركية الشمالية.

د- الوضع الاقتصادى الداخلى

"الدين هم بالليل وغم بالنهار"
مثل شعبى مصرى

كان العامل الاقتصادى واردا بطبيعة الحال فى حساب "مصفوفة العائد" التركية والاحتمالات المتوقعة من الحرب، التى تؤثر على قطاعات اقتصادية عديدة، إذ يعتبر خبراء الاقتصاد التركى أن أحد المشكلات الأساسية التى تواجهها بلادهم هى العجز المتفاقم فى الميزان التجارى، هذا الذى وصل فى العام ٢٠٠٢ إلى ١٥,٧٥ مليار دولار.[٤] وبالإضافة إلى ذلك تقدر خسائر التجارة الخارجية التركية مع العراق بحوالى ثلاثة مليارات سنويا، كما أن العراق كان ولا يزال هو المرشح أكثر من غيره فى المنطقة لتلقى المزيد من الصادرات التركية؛ بسبب حجم السوق الداخلى العراقى الكبيرة نسبيا مقارنة بدول آسيا الوسطى مثلا، وموارد العراق من النفط التى تؤهله ليكون هدفا لزيادة الصادرات التركية من السلع والخدمات فى السنوات القادمة، بحيث يكون حتى أكبر متلقى للسلع والخدمات التركية فى العالم. وكان متوقعا أن تثير العمليات العسكرية فى العراق قلق السياح والمصطافين الأوروبيين، فيحجموا عن زيارة المنطقة تخوفا من الحرب وتداعياتها، إذ أن تركيا هى أحد مناطق الجذب السياحى فى منطقة الشرق الأوسط، ويشكل قطاع السياحة رافدا مهما من روافد الدخل القومى التركى، حيث أنفق ١٣,٢٥ مليون سائح زاروا تركيا فى العام ٢٠٠٢ حوالى ١١,٩ مليار دولار أمريكى.[٥] ولم تكد الخسائر الناجمة عن الزلازل التى ضربت تركيا قبل ثلاثة أعوام تبدأ فى الانحسار حتى عادت مشكلة تراجع المداخيل السياحية بسبب أجواء الحرب، والمترتبة على إلغاء الحجوزات السياحية، وبالأخص فى مناطق شيشمه وبودرون وكوشاداهى وإزمير. وقدر مسئولون أتراك حجم الخسائر التركية المتوقعة من الحرب فى قطاع السياحة بحجم يتراوح ما بين ستة وسبعة مليارات دولار. وقطاع السياحة فى تركيا ليس مولدا فقط للعملة الأجنبية، ولكنه يستوعب مئات الألوف من أماكن العمل.

كما أن الاعتبار الأكيد كان أنه لو شاركت تركيا فى الحرب وسمح لها بالتمركز فى كركوك والموصل لكان فى هذه المنطقة الغنية بالنفط تعويضا عن الخسائر التجارية المتوقعة من الحرب، وتحقيقا لطموح أنقره فى تأكيد مكانتها كقوة إقليمية فى منطقة الشرق الأوسط، إذ ستكون فى هذه الحالة مسيطرة على مياه الفرات كما هو حادث الآن فعلا - بالإضافة إلى نفط الموصل وكركوك. ولم يغب عن الأذهان أن الحرب ستحقق لتركيا خسارة صافية بسبب فقدان عوائد خط كركوك - يومورتاليك لنقل النفط العراقى.

أما الاعتبار الاقتصادى الإضافى فقد كان متلخصا فـى حقيقـة أن الديـون التركيـة لا يمكن كبح جماحها دون قروض جديدة من صندوق النقد والبنـك الدوليين، وهـو ماكـان معلوما منـذ العـام ٢٠٠٢ علـى الأقل. ولكـن الواضـح - وبقطـع النظـر عـن توقيـت معلوميته - أن مثل هذه القروض والمساعدات من المؤسسات الدوليـة، لا تتم الموافقـة عليها دون ضوء أخضر أمريكى، أى أن هذه المساعدات والقروض تتطلـب مـن تركيـا موقفا سياسيا يضمـن تـأييد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لحصولـها علـى مثـل هـذه القـروض. وبمعنـى أخـر كـانت النخبـة التركيـة تعلـم أن توجـهات سياسـتها الخارجيـة وديناميكية اقتصادها ومستقبل نموه تعتمد فى الأساس على واشنطن بشكل كبير خاصـة بسبب أزماتها الهيكليـة الاقتصاديـة. ويلحـق بالاعتبـار السـابق عـامل اجتمـاعى يتفـرع عنه، وهو أن التأثير السلبى لتفاقم مشكلة الديون واقع أساسا على الطبقة المتوسطة التى تعانى من الضغوطات المستمرة الناجمة عن التضخـم وزيـادة حجـم الديـون الخارجيـة، والتى تمثل تقليديا دينامو الشارع التركى وأحد أكثر المحددات أهميـة لاتجاهـات الـرأى العام فيـه. ومعطوفـا علـى الاعتبـارات السـابقة أمكـن التكـهن ببنـد إضـافى وهـو زيـادة الانفاق العسكرى فى حال اندلعت المعارك، التى تستتبع بالضرورة انتشارات عسـكرية تركية وتموضعا جديدا للقوات على طول الحدود التركية - العراقية. وليس آخـرا أمكـن حساب الزيادة الطارئة المتوقعة فى سعر النفـط، بسـبب تعطـل محتمـل لخطـوط أنـابيب نقله وتعذر الإمدادات. وتأسيسـا علـى كـل هـذه العوامـل قـدر رجـال الاقتصـاد الأتـراك خسائرهم المتوقعة من الحرب بحوالى خمسة عشر مليار دولار.

هـ - تقييم الموقع الجيو- سياسى

"لا تستطيع أن ترقص فى عرسين بذات الوقت"

مثل شعبى تركى

للموقع الجغرافى التركى تأثير طاغ فـى الدوائـر الاسـتراتيجية العليـا وعلـى صنـاع القرار، إذ لتركيا موقع يمكن وصفه فى العلوم الاستراتيجية بأنه Eckmacht ، أى قـوة إقليمية ذات موقـع اسـتراتيجى معتبر. وتتحكـم جغرافيـة تركيـا العبقريـة فـى الممـرات البحرية فى البوسفور والدردنيل، أى الموصلة بين آسيا وأوربا، بالإضافة إلى اطلالتـها الممتازة على البحر الأسود والامتداد الواسع لشواطئها الجنوبية علـى البحـر المتوسـط. ويمكن رؤية الخريطة التركية كشريحة أفقية، وضعتها الجغرافيا بـاقتدار، بيـن القـارات الثلاث أوروبا وآسيا وعلى مشارف أفريقيا إذ لا يفصلـها عنـها سـوى البحـر المتوسـط. وموقع تركيا الجغرافى متعدد المواهـب، فـهى تطـل بـاقتدار علـى منطقـة البلقـان، كمـا يضع موقعها الجغرافى منطقة بحر قزوين بامتيـاز تحـت السـيطرة الجغرافيـة، كمـا أن جغرافيتها تحبس روسيا عند حدود البحر الأسود، بعد أن تمنع عنها مياه البحر الأبيـض

المتوسط الدافئة. فالجغرافيا التركية تبدو كما لو كانت تركيا قد هبطت من السماء وسط المياه بين البحر الأسود والبحر الابيض المتوسط. والموقع الجغرافى التركى بالإضافة إلى كل ذلك يمثل الشريحة الشمالية للشرق الأوسط، ويتماس مع الحدود الشمالية لكل من سورية والعراق والشمالية الغربية لإيران، فى تمازج استثنائى بين المياه واليابسة. ولكل ذلك لعب الموقع الجغرافى الدور الأكبر فى دخول تركيا إلى حلف الناتو؛ فشكلت جبهته الجنوبية الشرقية، واستطاع الحلف عن طريق موقعها الجغرافى الضغط على الاتحاد السوفيتى السابق - ومن بعده روسيا - وموازنة نفوذه فى القوقاز. وبالإضافة إلى العوامل الجغرافية العبقرية خص التاريخ تركيا بروابط مع دول جوارها فى البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، مما يضفى أهمية مضاعفة على مميزاتها الجيو-استراتيجية التى تستطيع التأثير فى جيو- سياسية الدول المجاورة. كما أن النموذج المجتمعى الذى تتبناه الدولة التركية يشكل عامل إضافى لأهميتها السياسية، إذ يشكل نموذجها المذكور عامل جذب للدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفيتى السابق ودول الشرق الأوسط، ويجعل من تركيا – من المنظور الغربى- نقطة متقدمة لتصدير القيم الغربية إلى المنطقة، وبديلا علمانيا للتطرف الإسلامى خصوصا بعد أحداث ١١ سبتمبر. وبعد اكتشاف القدرات الكامنة لبحر قزوين وثرواته الهائلة من النفط والغاز، كانت تركيا هى جسر الطاقة الأنسب بين بحر قزوين الغنى بالنفط والعالم الغربى، نظرا للقيم السياسية والمجتمعية التى تمثلها فى المنطقة، مما أضفى على كل عوامل قوتها الجغرافية والسياسية والحضارية أهمية مضاعفة.

و- العامل الكردى

" تاريخ القرن العشرين كله تطغى عليه مخلفات الإمبراطورية العثمانية".

بيل كلينتون ١٩٩٩

النزاع التركى- الكردى موغل فى القدم، حيث تعود أصوله إلى العام ١٥١٤، عندما انتصر السلطان العثمانى سليم الأول على الشاه إسماعيل الصفوى حاكم إيران في موقعة سهل تشالديران، قرب الحدود الإيرانية التركية الحالية، فاحتلت الجيوش العثمانية على إثرها مدائن الأناضول وماردين وأورفه ومنطقة جنوب شرق تركيا الحالية. ومنذ ذاك الحين فقد الكرد المنتمين - مثل الإيرانيين- لغويا إلى شجرة اللغات الأيرانية، وعرقيا إلى الأعراق الأرية، السيادة على إقليم ديار بكر وأخضعت قبائلهم للسيادة العثمانية والتى استمرت حتى ورثتها الجمهورية التركية عند قيامها فى العام ١٩٢٣، ومنذ ذاك الحين وحتى اليوم. لعب الغطاء الإسلامى للإمبراطورية العثمانية وتشكيلتها المتعددة الأعراق، إلى جانب التحديات الأوربية الخارجية دورا مهما في تغليب العوامل الخارجية على الداخلية، وفى تراجع الطموحات القومية للأعراق

المكونـة للإمبراطوريـة العثمانيـة - ومنـها الأكـراد- لمصلحـة التكـاتف لصـد العـدوان الأوربى على ديار الإسلام. وعندما انـهارت دولـة الخلافـة الإسلامية العثمانيـة بسبب الضغوط الخارجيـة، والعوامـل الداخليـة التـى كـان بضمنـها اسـتفحال دور الإنكشـارية العثمانية (تحريف لكلمة ينى شارى أى الجيش الجديـد) فـى السياسـة، ظـهرت القضيـة الكردية إلى الوجـود مـن جديـد . وكـانت معـاهدة سيفر الموقعـة فـى العـام ١٩٢٠، قد ضمنت للأكراد حكما ذاتيا فى الأنـاضـول وبضمانـات أوربيـة ودوليـة، ولكـن الأكـراد، وعلى نهج اتفاق سايكس- بيكو الشهير الذى قسم تركة الدولة العلية العثمانية فى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، فقدوا حقوقهم المنصوص عليـها فـى اتفاقيـة سـيفر وذلك بمقتضى اتفاقية لوزان في العام ١٩٢٣ .

ولم يهدأ الكرد، فكـانت انتفاضاتـهم المتتاليـة فـى العشـرينيات والثلاثينيـات مـن هـذا القـرن. وحيـن أعلنـت الجمهوريـة التركيـة العلمانيـة، نصـب مصطفـى كمـال آتـاتورك مؤسس الجمهورية الجيش وصيا على النظام السياسى الـتركى وحاميـا للعلمانيـة وقـائدا للقطيعـة بيـن الجمهوريـة الوليـدة والـتراث العثمـانى، فـأضحى الجيـش بموجـب هـذا التنصيب وتلك المكانة ضابط إيقـاع السياسـة، ومحتكـر تفسـير وقيـادة الأحـلام القوميـة التركيـة، وسـحق مـا يتعـارض وتلـك الأحـلام وأولـها "المسـألة الكرديـة". وابتـداء مـن الأربعينيات تفتق ذهن القادة الأتراك عـن فكـرة تفريـغ الأنـاضول مـن سـاكنيه الأكـراد وتهجيرهم إلى مدن الغرب الـتركى المتقدمـة نسـبيا، مستهدفين رفـد الصنـاعـة التركيـة الناشـئة بعمالـة رخيصـة مـن ناحيـة، وطمـس القضيـة الكرديـة ديموغرافيـا مـن ناحيـة أخرى. فأنشأت السياسـة التركيـة مـن حيـث لـم تحتسـب مـا يمكـن الاصطـلاح عليـه ب "البروليتاريا الكردية"، تلك التى كونت لاحقا كوادر حـزب العمـال الكردسـتانى، الـذى قاد حربا مع الدولة التركية استمرت عشرات السنين وأودت بحياة عشرات الآلوف مـن البشر على الجانبين. وترتب على سياسة الدولة التركية فـى تركـيز الاسـتثمارات بمـدن الغرب الصناعى، اسطنبول وبورصة وإزمير مثالا، عجزا بذات القدر بالجزء الشـرقى والجنوبى لتركيا، الأمر الـذى قسم الجمهوريـة التركيـة مـن حيـث مسـتوى التطـور الا قتصادى إلى قسمين متضـادين : قسم غربى متطور نسبيا تتشابك فيه أنماط انتـاج عـائدة لمراحل تاريخية مختلفة، وتهيمن على بازاره الشـرائح الطفيليـة التركيـة ذات المصـالح المتشـابكة مـع المؤسسـة العسـكرية، وقسـم شـرقى متخلـف نسـبيا تسـود فيـه الأنمـاط الإقطـاعية، وتتحكم بمقدراته طبقة الأغوات الكرديـة المحافظـة، فشـكلت هـذه العوامـل، معطوفة على عجز الأحزاب التقدمية التركية عن الاستجابة لطموحات العمال الأكـراد، الأساس الموضوعى لظـهور حزب العمـال الكردسـتانى فـى منـاطق الجنـوب الشـرقى لتركيا.

لم يخلق العامل الكردى من عدم، بل تراكمت عوامل غليانه الناشئة عن التجاهل المستمر لحقوق الأكراد القومية فى الأناضول وغيره، ولم تفلح مبادئ الرئيس الأمريكى ويلسون الأربعة عشر - اهتمت المادة الثانية عشرة تحديدا بالموضوع الكردى-، ولا حتى معاهدة سيفر في العام ١٩٢٠ ، ولا اتفاق لوزان ١٩٢٣ فى تلبية حقوق الأكراد القومية والثقافية، ففى قاموس السياسة الرسمية التركية لا مكان لكلمة كردى التى يستعاض عنها بكلمة "اتراك الجبل"، كما أن التحدث باللغة الكردية كان ممنوعا حتى العام الماضى وتعلمها محظورا على الكافة، ولا يستثنى منهم نواب البرلمان التركى ذوى الأصول الكردية. وحين تداعت الأمم على الأكراد، وجدوا فى سورية الملجأ والملاذ، إذ كانت سورية ولا تزال تشكو من سياسة مائية تركية تمنع عنها مياه الفرات ويحول سدودها إلى خرائب، ومن يومها ارتبط حزب العمال بقضية المياه والتوازن بين دمشق وأنقره. وبعد الضغوط على دمشق ومغادرة عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستانى، ومن ثم اختطافه بعد طول تردد على عواصم العالم، حققت أنقره هدفا أمنيا لا يستهان به، إذ أفلحت "السياسة التركية" فى القبض على عدو الدولة رقم واحد فى العام ١٩٩٩، وأسكتت بنادق حزب العمال الكردستانى وفى إقصاء مقاتليه عن جبال كردستان التركية. وبالرغم من هذا النجاح الأمنى لم تستطع أنقره التغلب على العوامل الديموغرافية، حيث يشكل الأكراد نسبة معتبرة من السكان فى شمال العراق، وفى غرب إيران، وبالتالى يظل "التهديد" الكردى لوحدة الأراضى التركية قائما، بمعنى ترك تداعياته على مناطق الأكراد داخل الحدود التركية.

تلخصت سياسة تركيا تجاه الأكراد فى العراق قبل الحرب على تعيين خطوط حمراء لا يمكن السكوت عن تجاوزها، ورتبتها فى أولوياتها الاستراتيجية a priori كالتالى: أولا منع قيام دولة كردية على أى جزء من الأراضى التى يعتبرها الأكراد "كردستان التاريخية"، تلك التى تشمل شمال العراق وغرب إيران وجنوب شرقى تركيا، واعتبار ذلك خطا أحمر لا يمكن قبوله تحت أى ظرف. وفى المرتبة الأدنى أى ثانيا الحيلولة دون إنشاء فيدرالية فى العراق على أساس عرقى مثل فيدرالية فى العراق بين العرب والأكراد، وأيضا منع قيام منطقة حكم ذاتى للأكراد هناك كخطوة ثالثة، وإن أمكن أيضا منع الأكراد من دخول كركوك. وبالتوازى مع هذه الخطوط الحمر التركية عملت أنقره على ترقية التركمان سياسيا وتنظيميا ليشاركوا فى حكم العراق، وحاولت الضغط باتجاه تعديل نصوص الدستور العراقى ليتضمن أن القوميات المشكلة للشعب العراقى هم العرب والأكراد والتركمان وليس العرب والأكراد فقط، كما هو الحال عليه الآن. وللتركمان، البالغ عددهم نصف مليون حسب تقديرات العراقيين وثلاثة ملايين ونصف حسب التقديرات الرسمية التركية، علم يشبه العلم التركى بنجمته وهلاله ولكن على أرضية زرقاء وليست حمراء مثل العلم التركى. ولما كان "للايماءات السيادية" دلالاتها أيضا، وهى دلالات تتجاوز رقعة نسيج العلم لتطاول مساحة كل الأراضى

المتخيلة لرفرفة مثل هذا العلم، وهى -إن أمكن- من المنظور التركى مساحة كبيرة من شمال العراق. كما أن التركمان سوف يشكلون فى هذه الحالة قناة مناسبة يمكن عبرها المشاركة فى رسم معالم شمال العراق، والعراق كله بالنتيجة، ومن ثم مراكمة أوراق إضافية لعوامل قوة تركيا الاستراتيجية. كما ربطت أنقره وتربط علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس الموضوع الكردى، فالدول التى أبدت قدرا ولو محدودا من التعاطف مع الأكراد يتم إفهامها بوضوح أن مصالحها فى تركيا تتعرض للضرر وبشتى الوسائل. من هنا يمكن تصور أن العامل الكردى كان حاضرا بقوة فى الحسابات الاستراتيجية لانقره قبل الحرب على العراق، نظرا لمرتبته الرفيعة فى سلم الاولويات الاستراتيجية التركى، وخاصة لأن السياسة التركية تجاه الأكراد تجد إجماعا وطنيا من العسكر ورجال الاقتصاد، والاحزاب العلمانية، إضافة إلى رموز الإسلام السياسى التركى مثل نجم الدين أربكان ورجب طيب أردوغان وعبدالله جول.

ز- مسألة "لواء الموصل"

" تركيا لن تقبل نهائيا بخسارة الموصل إلى الأبد".

راسكولينوف - خبير الشؤون الشرقية البلشفى ١٩٢٦

تتطلب الإحاطة بالأبعاد الاستراتيجية لمسألة "لواء الموصل" الغوص بعض الشئ فى التاريخ، الذى يخبرنا أن تاريخ "لواء الموصل" كان فى أحد وجوهه تاريخا للنفط، وأن تركيا، بالإضافة إلى هذا الاعتبار، ترى فى الموصل وقربها منه قانونيا وسياسيا ترمومترا لقياس حالتها الاستراتيجية. كان العراق يدخل بكامل حدوده الحالية وحتى العام ١٩٢١ ضمن حدود الدولة العلية العثمانية، إذ كانت الولايات الثلاث: الموصل وبغداد والبصرة والتى شكلت العراق لاحقا، من الولايات العثمانية. وإن كانت السيادة العسكرية والسياسية للسلطنة قد امتدت لتشمل الولايات الثلاث، إلا أن التداخل العرقى فى شمال العراق وبالتحديد فى ولاية الموصل وعاصمتها كركوك كان أكثر وضوحا مقارنة بولايتى البصرة وبغداد. وتجسد مدينة كركوك معانى تاريخية واقتصادية وسياسية واستراتيجية خاصة، حيث يتنازع تاريخيا على هوية هذه المدينة العريقة، البالغة من العمر حوالى ثلاثة آلاف عام، كل من العرب والأكراد والأشوريون والتركمان المدعومين من تركيا. وبخلاف الموزاييك العرقى الذى ذهب من أزمان سحيقة علما على كركوك (تعنى بالتركية المكان الجدير بالمشاهدة)، تكتسب المدينة أهميتها لدى صناع القرار الإقليميين والعالميين من حقيقة كونها تحوى تحت باطنها حوالى عشرة مليارات برميل من النفط الخام كاحتياطات مؤكدة، ويستخرج منها يوميا حوالى مليون طن من النفط. وتخبرنا الروايات التاريخية أيضا أن النفط، الذى تحكم مصير فى كركوك منذ القرن العشرين على الأقل، كان مشاهدا منذ عصور غابرة، إذ

كتب المؤرخ الروماني بلوتارك في مذكراته للإسكندر الأكبر يخبره بوجود "وادي من النيران السائلة بالقرب من مياه سوداء متسخة" في كركوك. وفي العصر الحديث وقبل أكثر من مائتي سنة من الآن كان الجيش العثماني يستخرج النفط كمادة للإضاءة من كركوك. وبعد اكتشاف النفط في ولاية الموصل وعاصمتها كركوك على نطاق واسع في بداية القرن العشرين، تشكل تحالف دولي بين الشركات Consortium لاستغلال نفط الموصل وبغداد، فتم بمقتضى هذا الاتفاق توزيع أنصبة الشركة المالكة لهذا النفط وجاء توزيع الحصص كالتالي:

٥٠%	بنك مللي (السلطنة العثمانية)
٢٥%	رويال دتش- شل (هولندا – بريطانيا)
٢٥%	دويتشه بنك (ألمانيا)

وفي العام ١٩١٤ اشترت شركة النفط البريطانية- الفارسية نصيب السلطنة العثمانية في الشركة القابضة، وبعدها اشترت الحكومة البريطانية، بناء على نصيحة وزير البحرية البريطاني وقتذاك ونستون تشرشل، أغلبية الحصص في شركة النفط البريطانية-الفارسية، وأصبحت بالتالي هي المالك الرئيسي لنفط الموصل، الذي تقع فيه كركوك. وفي أعقاب الحرب العالمية الاولى تغير شكل السيطرة على نفط الموصل بسبب تغير موازين القوى نتيجة للحرب، ففي أكتوبر ١٩١٨ وقعت السلطنة العثمانية اتفاقية Mudros لوقف إطلاق النار مع قوات الحلفاء، وبمقتضى الاتفاقية وقعت الموصل تحت السيطرة العسكرية البريطانية، بعد أن وقعت البصرة وبغداد عسكريا في يد بريطانيا قبل ذلك بعام. ولكن اسطنبول لم تتخل عن الموصل، حتى بعد زوال الدولة العلية العثمانية، إذ أن مؤسس الدولة التركية مصطفى كمال آتاتورك طالب بعد ذلك باسترجاع الموصل، وذهب إلى تشكيل ميليشيات كمالية لمحاربة الانجليز في الموصل وإعادتها إلى تركيا، ولكن القذائف البريطانية أسكتت هذا التحرك. وكان من نتائج الحرب العالمية الأولى أيضا وهزيمة ألمانيا فيها، أن قامت بريطانيا المنتصرة في الحرب بسحب نصيب دويتشه بنك الألماني وأعطته لفرنسا.

وفي العام ١٩٢٢ تأسست شركة نفط العراق ومقرها كركوك لاستغلال النفط وجاء تقسيمها كالتالي[٦]:

٢٣,٧٥ %	شركة النفط البريطانية الفارسية.
٢٣,٧٥ %	شركة ستاندارد أويل الأمريكية.
٢٣,٧٥ %	شركة رويال دتش شل الهولندية البريطانية.
٢٣,٧٥ %	شركة النفط الفرنسية المملوكة للدولة.
٥ %	شركة جولبنكيان الأرمينية.

وفى العام ١٩٢٣ كانت "مسألة الموصل" حاضرة فى مؤتمر لوزان الخاص بتحديد الشكل القانونى لممتلكات السلطنة العثمانية فى البلاد المختلفة بعد قيام الجمهورية التركية، إذ لم تتخل تركيا عما تسميه "حقوقها التاريخية" هناك، وفى المؤتمر حاول عصمت إينونو ممثل الجمهورية التركية فى المفاوضات حشد كل الذرائع القانونية والتاريخية أمام اللورد كورزون البريطانى، ولكن الأخير مدعوما بالآلة العسكرية البريطانية نجح فى استصدار قرار من المؤتمر يقضى بتخويل عصبة الأمم، التى لم تكن تركيا عضوا فيها، بالبت فى مصير الموصل. وقررت عصبة الأمم فى ديسمبر ١٩٢٥ أن تؤول تبعية الموصل للمملكة العراقية، وفى العام الذى تلاه تنازلت تركيا رسميا عن الموصل واعترفت بخط الحدود الذى عينته عصبة الأمم، فى مقابل حصول تركيا على نسبة عشرة بالمائة من عائدات نفط الموصل ولمدة خمسة وعشرين سنة، عدلت لاحقا إلى سعر مقطوع ولمرة واحدة. ولم يطل انتظار بريطانيا طويلا حيث تم استخراج النفط من كركوك فى العام ١٩٢٧، وفى العام ١٩٣٤ تم انشاء خط أنابيب لنقل النفط من كركوك إلى حيفا الواقعة تحت الانتداب البريطانى (تجرى التحضيرات الآن لإعادته إلى التشغيل لينقل النفط إلى إسرائيل)، وفى العام الذى تلاه تم إنشاء خط آخر لنقل النفط إلى طرابلس الواقعة تحت الانتداب الفرنسى.

لم تنس الجمهورية التركية، وبالرغم من مرور السنين، "مسألة الموصل"؛ حتى أنها أعلنت الاستعداد العسكرى فى عام ١٩٥٩، حين وقعت هجمات على التركمان فى كركوك ولم تهدأ إلا بتدخل الجيش العراقى لفض الاشتباكات. وبعد شيوع حركات التأميم بين دول منطقة الشرق الأوسط قامت الحكومة العراقية بتأميم شركة نفط العراق فى العام ١٩٧٢. وكان من نتائج حرب تحرير الكويت إخراج العراق عسكريا من هناك وإقامة "منطقة آمنة" للأكراد فى شمال العراق فى العام ١٩٩١، حرصت تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وقتذاك على ألا تشمل مدينة كركوك من المنظور الأمريكى لاعتبارات نفطية واضحة، ومن المنظور التركى بالإضافة إلى هذا الاعتبار عدم السماح للأكراد بوضع يدهم على اللواء ونفطه. وتعتبر الاستراتيجية التركية "مسألة لواء الموصل" الغنى بالنفط أحد عوامل قوتها المحتملة، نظرا لأن أنقره لو وضعت يدها على هذا النفط فسوف يمكنها ذلك من قطع خطوات فى طريق صعودها الإقليمى. ولكن لم يكن متوقعا أن تقوم واشنطن بدفع فاتورة الحرب ماديا وبشريا ودبلوماسيا حتى تترك ثمار هذه الحرب، و"لواء الموصل" من أهمها، ليقع فى يد أنقرة. وفى هذا الإطار يلاحظ أنه خلال فترة الحرب على العراق، طالب مسعود بزرانى زعيم الحزب الديمقراطى الكردستانى -لذات الاعتبارات- فى مسودته لإعداد "دستور عراق ما بعد الحرب" بإقامة فيدرالية عربية-كردية فى العراق على أن تكون كركوك عاصمة للجزء الكردى من الدولة.

ح- موقع تركيا كممر لطاقة بحر قزوين Energy Corridor

" النفط والدم والسياسة يختلطون هنا ببعضهم البعض"

روتشيلد زائرا بحر قزوين أواخر القرن التاسع عشر



- خط انابيب باكو - جيهان

المصدر: مجلة "شرق نامه"، العدد الثانى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ربيع ٢٠٠٢.

كانت الحرب على العراق مؤشراً على حجم الشراكة المستقبلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا فى منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى، تلك المنطقة التى طغت على أفكار صانعى القرار العالميين منذ منتصف التسعينيات على الأقل، ومازالت، بحيث صارت مسرحاً لصراع تدور رحاه فوق أرضها وعلى مياهها الغنية بالنفط والغاز بين القوى الدولية والإقليمية والحكومات المحلية. وجاءت الحرب على العراق بأبعادها النفطية لتؤكد على التوجهات النفطية للإدارة الأمريكية الحالية، إذ أن الحرب على أفغانستان كانت تندرج فى ذات السياق(٧). لم تكن قضية صعبة لصانع القرار التركى ليدرك أن الحرب القادمة على العراق تستهدف النفط أساسا، وترتبط موضوعيا بالتالى بمنطقة بحر قزوين الغنية بالنفط، التى تقدر الاحتياطات فيها بحوالى ٢٠٠ مليار برميل فى الحد الأدنى و ٤٠٠ مليار برميل فى الحد الأقصى. ومن الطبيعى

أن يدخل عامل نقل الطاقة من بحر قزوين، المغلق والذى لا يقع على بحار مفتوحة، فى حسابات صانع القرار التركى، لأن نقل النفط عن طريق تركيا يجعلها ممرا للطاقة، ويزيد من ثقلها الاستراتيجى بأوزان إضافية. ولأجل غايات السيطرة على منطقة بحر قزوين، الواقعة على مفترق الطرق بين غرب أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط، وضبط إيقاع الأحداث والصراعات فيها على الإيقاعات الأمريكية؛ انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها النفطية العملاقة، منذ عصر إدارة الرئيس السابق كلينتون، سياسة مفتوحة تجاه المنطقة. تتلخص آليات هذه السياسة فى شراء غالبية حقوق التنقيب فى منطقة بحر قزوين والسيطرة على مواردها بحصص كبيرة عبر شركاتها النفطية العملاقة، وكذلك الوكالة لتركيا بدور إقليمى عال فى هذه المنطقة. وبعد انتخاب الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش استلمت إدارته من إدارة كلينتون السابقة قضية نقل موارد الطاقة من بحر قزوين وأولتها مكانا متقدما فى استراتيجيتها الكونية، خاصة وأن إدارة الرئيس الجديد بوش ترتبط عضويا بمصالح اللوبى النفطى فى الولايات المتحدة الأمريكية. وتستند الوكالة الأمريكية لتركيا بدور إقليمى مميز إلى الرغبة فى تحجيم النفوذ الروسى التقليدى هناك، بالإضافة إلى تحجيم الدور الإيرانى لاعتبارات سياسية، وليس آخرا نقل موارد بحر قزوين، عبر أنابيب النقل التى تمر تحت الأرض من باكو فى أذربايجان إلى ميناء سوبسا الجورجى على البحر الأسود، ومن ثم إلى ميناء جيهان التركى على البحر الأبيض المتوسط، وبالتالى إلى السوق العالمى والمستهلكين، أى "تسليع" نفط قزوين. ولا تخفى الدلالات الاستراتيجية لنقل النفط عبر طريق باكو- سوبسا -جيهان فى تركيا، حيث ينزع طريق الأنابيب باكو- سوبسا- جيهان الأهمية الجغرافية للمناطق الواقعة على طريق آخر غيره، ويعزز الأهمية الجغرافية ذاتها للمناطق الواقعة على طريقه (قزوين - البحر الأسود - البحر المتوسط)، فى ظل مركز تركى يشكل البؤرة والعقدة لطريق الأنابيب الأمريكى هذا، ويمنحه أسباب وحدته واتصاله، ويمثل له نقطة خروجه ومصبه. ومن شأن تحقيق ذلك التصور خلق نظام إقليمى جديد فى هذه المنطقة من العالم، بحيث تكون الأوزان النسبية للدول/الوحدات State –Unit الداخلة بالنظام الإقليمى الجديد مطابقة لأدوار ومواقع هذه الوحدات فى شبكة نقل النفط والغاز. وبمعنى آخر يعد تدشين هذه الشبكة وعبورها من مرحلة إمكانات الوجود وحيز التفكير إلى مرحلة التنفيذ، تغييرا للهيكل الإستراتيجى لمنطقة القوقاز وبحر قزوين لصالح الأطراف المنضوية فى هذه الشبكة وبمقدمهم تركيا. وبناء على ذلك لعب عامل ممر الطاقة دورا منطقيا فى ترجيح صانع القرار التركى لاحتمال أن الشراكة المرتقبة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا فى موضوع نقل النفط والغاز، تتوقف إلى حد كبير على سلوك تركيا فى الحرب على العراق، ودخلت بالتالى فى مصفوفة العائد التركى لاتخاذ قرار المشاركة فى الحرب.

ثانيا: القرار التركى.. الخيارات والأثمان

" شمر عن ساقيك فقط عندما ترى الماء".

مثل شعبى تركى

يمكن تقدير أن الخيارات التركية المطروحة أمام صانع القرار كانت خمسة خيارات فقط، كالتالى:

١- تكوين جبهة معارضة للحرب بغرض منع وقوعها.
٢- الامتناع عن المشاركة وعدم التعاون مع القوات الأمريكية.
٣- المشاركة بالحد الأدنى وفتح الأجواء وتقديم التسهيلات الجوية.
٤- المشاركة بشكل كامل وبشروط تحقق المصالح التركية العليا.
٥- المشاركة بشكل كامل وبدون شروط.

١- يعنى الاحتمال الأول أن صانع القرار التركى بصدد تغيير تحالفاته الدولية جذريا، وهو ما يتطلب عمليات سياسية واقتصادية معقدة وطويلة الأجل نسبيا، نظرا للروابط الموضوعية التى تربط تركيا بالولايات المتحدة الأمريكية، أكان ذلك من ناحية استقرار النظام السياسى التركى، أو من ناحية التشابك الكثيف فى العلاقات الاقتصادية التركية مع المؤسسات الدولية، تلك التى تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير. كما أن تغيير التحالفات الدولية يتطلب الانضمام لتحالف أو اصطفاف جديد، يحقق لتركيا المزايا المتحققة لها فعلا بتحالفها الحالى مع واشنطن، وكما نرى أن ذلك أمر بعيد الاحتمال بسبب النظام الدولى السائد والمتسم بسيطرة قطب أوحد يحاول هذا الخيار أن يناطحه. وربما كان مجرد التنسيق لذلك غير متصور، لأن الدول الكبرى فى العالم تنقصها الصفات المؤهلة لأن تصبح قوة عظمى فى المدى المنظور على الأقل. ولما كانت السمات الغالبة للقوة العظمى – كما يتفق معظم الخبراء الاستراتيجيين- هى القوة العسكرية الكاسحة، بالترافق مع نصيب معتبر من الاقتصاد العالمى، معطوفا على نموذج مجتمعى قادر على طرح نفسه نموذجا يحتذى فى العالم، بالإضافة إلى الحضور الدولى الفعال فى المنظمات الدولية (حق الفيتو فى مجلس الأمن)، وليس آخرا الكثافة البشرية الضخمة والمؤهلة، كان يسيرا علينا أن نستنتج عدم قدرة أية دولة فى العالم بمفردها على مقارعة الولايات المتحدة الأمريكية والتفوق عليها حتى الآن. فروسيا مثلا – وإن انطبق عليها شرط القوة العسكرية الكاسحة بعض الشئ-، وبالرغم من حيازتها للاسلحة النووية وحق الفيتو فى مجلس الأمن، إلا أن نموذجها المجتمعى يقع تحت مستوى القوة العظمى بمراحل كبيرة، ناهيك عن وضعية اقتصادها المتردى.

أما اليابان فتعانى بوضوح من عدم وجود آلة عسكرية وطنية، كما أن نموذجها المجتمعى أقل جاذبية من النماذج الغربية لأسباب مختلفة، فضلا عن عدم تمتعها بحق الفيتو ولا بحجم الكثافة البشرية المطلوبة. وإذا أخذنا الصين بعين الاعتبار، نجد أن نموذجها المجتمعي يفتقد الجاذبية المطلوبة ليكون مثالا يحتذى، ناهيك عن الضعف النسبى لحضورها فى المنظمات الدولية، والراجع ربما إلى الرغبة فى استكمال بناء القوة الذاتية قبل الانخراط فى تحالفات أو اشتباكات دولية جديدة. أما ألمانيا، فبالرغم من تطور اقتصادها وجاذبية نموذجها المجتمعى، إلا أن شروط القوة العظمى لا تنطبق عليها نظرا لغياب الآلة العسكرية الكاسحة وحق الفيتو، وعدم قدرة سكانها المؤهلين (٨٠ مليون مواطن) على منافسة الكتلة البشرية الأمريكية، وهو الأمر الذى ينطبق على فرنسا أيضا لعدم انطباق شرط الكثافة السكانية أو الاقتصاد اللازم للقوة العظمى. وحتى لو افترضنا –جدلا- أن عناصر القوة الألمانية والفرنسية الشاملة يمكن حسابهما معا، لما استطاعا سويا التحليق بشكل ينافس النسر الأمريكى فى سموات "القوة العظمى". أما الوضع الإقليمى العربى، فلا يمكن –من المنظور التركى- فى ضوء الأداء السياسى العربى العام فى المنطقة، وعجز الدول العربية عن التحرك مجتمعة ولو فى الحد الأدنى، فضلا عن الارتباط الموضوعى بين النخب العربية الحاكمة – وإن بتفاوت- والولايات المتحدة الأمريكية، أن تستطيع تركيا الاعتماد عليه بجدية فى حساباتها. إذن من الممكن أن نتفق على أن الاحتمال الأول لم يكن واردا فى حسبان صانع القرار التركى، بسبب الاعتبارات الذاتية التركية والموضوعية الإقليمية والعالمية.

٢- الامتناع عن المشاركة وعدم التعاون

كانت الاتصالات الأمريكية مع تركيا بهدف التنسيق لفتح الأراضى والأجواء الأمريكية مؤشرا على الإصرار الأمريكى لشن الحرب، وبالتالى فاحتمال "المناورة السياسية" لتهديد العراق لم يكن مطروحا لدى الساسة الأتراك كاحتمال للتحركات الأمريكية فى المحافل الدولية. من هنا توجب على صانع القرار التركى حساب العوائد المتحققة من الوضع الستاتيكى الخاص بعدم المشاركة، وهى التى تساوى الصفر فى هذه الحالة، بل وتسحب من رصيد تركيا الاستراتيجى، لأن الجهة الأقدر على توظيف الإمكانات الاستراتيجية للقوى الإقليمية هى هذه نفسها أو القوى العظمى. ولما كانت السياسة الوطنية للدول هى تلك السياسة التى تحقق المصالح العليا، يثور التساؤل أين هى السياسة أو المصالح العليا فى حال الامتناع عن المشاركة، دون بناء موقف إقليمى ودولى يدعمها، خاصة فى ضوء تحليل الاحتمال السابق؟

٣ - المشاركة بالحد الأدنى وفتح الأجواء

بعد قرار البرلمان التركى الأول والقاضى برفض المشاركة التركية فى الحرب وفتح الأجواء والأراضى، تبنت تركيا هذا الاحتمال، فسمح برلمانها بناء على اقتراح الحكومة التركية برئاسة أردوغان للقوات الأمريكية باستخدام الأجواء والقواعد التركية، متوخية فى ذلك اعتبارا مهما، وهو الاحتفاظ بمقومات الدور الذى ودت تركيا أن تحتفظ به، وهو دور "وكيل القوة العظمى" بالمنطقة. ويتوازى مع هذا الاعتبار مع هدف تركى أخر هو الحيلولة قدر المستطاع دون استفادة واشنطن من الميزة الجغرافية التركية بشكل يلغى قدرة صانع القرار التركى على استثمار الامكانات الجيو-سياسية لبلاده. كما يحفظ هذا الاحتمال لأنقره الحد الأدنى من الروابط مع الولايات المتحدة الأمريكية، القطب العالمى الأوحد. وربما انطلقت التقديرات التركية من فرضية أن فترة المعارك ستطول حتى دخول القوات الأمريكية بغداد، وبالتالى يمنح هذا الاحتمال لصانع القرار التركى فرصة البقاء فى الملعب الاستراتيجي، فى حال تغيرت الأولويات الأمريكية، ومن ثم المفاوضة من جديد ومن نفس الموقع التحالفى على الخطوات القادمة. ويمكن إضافة مزية أخرى لهذا الاحتمال من المنظور التركى وهى عدم الابتعاد كثيرا عن المواقف الأوروبية المركزية مثل موقفى ألمانيا وفرنسا، وبالتالى ترك الباب مواربا أمام انضمام تركى ناجز للاتحاد الأوروبى فى وقت قريب. كما لعبت العوامل الداخلية التركية دورا لا يستهان به فى ترجيح كفة هذا الاحتمال، لأنه كان بمثابة "نقطة التوازن" التى اتفقت عندها رغبات حكومة حزب العدالة والتنمية مع مثيلاتها لدى المؤسسة العسكرية. ولكن قيادة حزب العدالة والتنمية تأخرت فى اتخاذ قرار بالموافقة على السماح للقوات الأمريكية على الأراضى التركية لاعتبارات داخلية أيضا، حيث كان الرأى العام التركى يقف فى معظمه ضد الحرب، حسب استقصاء كبير للرأى.

٤- المشاركة بشكل كامل وبشروط تلبى المصالح التركية

تمحور الموقف التركى حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٠٣ تقريبا حول هذا الاحتمال، أى المشاركة بشكل كامل وفتح القواعد الارضية والجوية أمام القوات الأمريكية، وبمشاركة القوات التركية بشكل غير مباشر فى الحرب على العراق، وذلك مقابل حزمة من الطلبات تلبى رغبات صانع القرار التركى. وكانت الطلبات أو الثمن المطلوب مقدما كالتالى:

- المطالبة بتمركز القوات التركية بين خطى العرض ٣٦ و٣٧.
- ألا يقل تعداد أفراد الجيش التركى فى العراق عن سبعين ألف مقاتل.

- يكون تموضع وانتشار القوات التركية خلف القوات الأمريكية.

- الحصول على ضمانات باستبعاد الأكراد من حكم شمال العراق.

- المشاركة فى تقرير مصير العراق.

- الحصول على ١٥ مليار دولار فى صورة قروض ومساعدات كتعويض عن الخسائر الاقتصادية.

وبتقليب النظر فى معانى ودلالات المطالب التركية السياسية والعسكرية والاقتصادية، يمكن أن نحلل الأهداف المتوخاة منها، إذ توخى صانع القرار التركى، بحسب تحليل المضمون، أن يضع الموصل الغنية بالنفط والتى رأت فيها أنقرة ومنذ تأسيس الجمهورية التركية محطا لأحلامها القومية والاستراتيجية، تحت السيطرة العسكرية التركية، والحصول بالتالى على جزء كبير من ثرواتها النفطية بعد انتهاء الأعمال العسكرية، فضلا عن ضمان موقف تركى متقدم فى السباق الإقليمى بالمنطقة. ويلاحظ أيضا أن التمركز عند خط العرض ٣٦ يكون بعيدا عن مدينة تكريت العراقية، وهى المدينة المهمة جدا عشائريا وطائفيا للنظام العراقى السابق والتى كان متوقعا أن تقاوم بضراوة، والابتعاد بالتالى عن الاصطدام بها وببغداد الواقعة إلى الجنوب من تكريت. لم يكن متصورا لصانع القرار التركى أن يكون له دور عسكرى فى بغداد، إذ أن تعريف "المصالح الوطنية" و"الامتداد الإقليمى" التركيان لا يتجاوز شمال العراق فى المدى المنظور. كما يمكن ملاحظة أن التموضع والانتشار خلف القوات الأمريكية يعفى العسكر الأتراك من خسائر معداتية وبشرية، التى سوف تكون فى هذه الحالة -لو وجدت- فى الجانب المنتشر بالأمام.

أما شرط الحصول على ضمانات باستبعاد الأكراد من السيطرة على شمال العراق فيراعى الهواجس الأمنية التركية، من أن تؤدى إطاحة نظام صدام حسين إلى طفور لدور الأكراد فى العراق عموما وشماله خصوصا، وهو ما يرتد سلبا على جنوب شرقى تركيا والأناضول وعلى الأكراد فى هذه المنطقة ويهدد الأمن القومى التركى بالتالى. أما مطلب المشاركة فى تقرير مصير العراق فيحقق لتركيا نفوذا إقليميا عاليا، وهو النفوذ الذى عز عليها طوال تاريخ الجمهورية ولم تستطع تحقيقه منذ اتفاقية سايكس- بيكو. كما توخى صانع القرار التركى بتحديد مبلغ ١٥ مليار دولار كتعويض عن الخسائر الاقتصادية المحتملة أن يكون التعويض فى حدوده القصوى. وهكذا يتضح أن المطالب التركية كانت فى سقفها الأعلى، ولو تحققت كانت ستذهب فى تاريخ الجمهورية التركية كأكبر مكاسب استراتيجية تحققت منذ عام تأسيس الجمهورية التركية بالعام ١٩٢٣.

٥ - المشاركة بشكل كامل وبدون شروط

لا يمكن اعتبار هذا العامل احتمالا واقعيا، لأن صانع القرار التركى، ومهما كانت توجهاته، يعى الثقل الإقليمى لتركيا، مما لا يمكنه بالتالى من أن يعطى خدمات دون مقابل.

ثالثا: النتائج ومستقبل الدور التركى فى المنطقة

" الاستراتيجية هى فى أحد وجوهها فن اتخاذ القرارات الصائبة فى الوقت الصحيح"

كلاوزه فيتز

كان الارتباط الموضوعى بين المصالح التركية ومثيلاتها الأمريكية أكبر من أن تستطيع حكومة العدالة والتنمية تجاهله أو إنكاره، وبالتالى كانت مسألة التعاون مع واشنطن تكاد تكون محسومة سلفا، ولكن التفاوض كان حول الثمن المطلوب تركيا مقابل فتح الأجواء والأراضى. حزب العدالة والتنمية كان متناغما إلى حد كبير مع المصالح التركية العليا المتلخصة فى ضرورة الخروج من الحرب بأفضل النتائج، أو "أقل الخسائر"، حسب تعبيرات عبدالله جول رئيس الوزراء ووزير الخارجية فيما بعد. على ضوء تحليل العوامل السابقة يتضح أن الخيارات التركية تمركزت موضوعيا على الاحتمالين الثالث والرابع فقط، باستبعاد العامل الأول القاضى بمناوءة واشنطن، أو الاحتمال الثانى الخاص بالامتناع عن المشاركة والتعاون مع واشنطن لأنه يصب بالنهاية فى الأحتمال الأول. ولما كان الاحتمال الخامس غير متصور نظريا، لأنه ينزع عن صانع القرار التركى أهليته لتقدير ثقل بلاده الاستراتيجى، لم يتبق إذن، وبمنطق الاستبعاد حتى، إلا احتمال المشاركة فى الحد الأدنى أو المشاركة بشروط تلبى المصالح الوطنية التركية. ولكن تركيا طلبت ثمنا كبيرا لتعاونها، وأكبر ربما مما ينعكس فى موازين القوى، وماطلت وأجلت، فى وقت كان فيه النسر الأمريكى يتحين الفرص للانقضاض ويتحرق شوقا لطريدته النفطية. وإذا كان التوقيت، كما هو نظريا، عامل حاسم فى اتخاذ القرارات- أية قرارات-، فهو طاغ فى تأثيراته على سير الأمور فى المعارك. ولما طالت المساومة وبدت أكثر من الاحتمال الأمريكى، تم نقل مسرح العمليات الرئيسى إلى الجنوب، وخسرت تركيا الصفقة بالتالى. وعند خسارة هذا الاحتمال نزلت أنقره درجة أخرى واعتمدت خيار التعاون فى الحد الأدنى وقد طارت من يديها ورقة المساومة الاستراتيجية على مكانتها الجيو- سياسية.

وتميز الأداء السياسى التركى أيضا بسيادة تقديرات مغالية Overestimation للمكانة الجغرافية التركية، مفادها الاعتقاد بأن واشنطن لن تدخل الحرب بدون تركيا؛ فثبت أن

"السياسة التركية" مازالت رهينة تصوراتها المفرطة فى التفاؤل عن حجمها الإقليمى والدولى. فأنقرة وإن تخطت مرحلة مهمة فى طريقها للصعود الإقليمى بالانضمام إلى حلف الناتو وبتعاونها العسكرى مع إسرائيل، إلا أن الأدوار الإقليمية لا يمكن لها تخطى الغطاء الدولى الذى يحدد سقف هذه الطموحات ويعين هامش المناورة إلى حد كبير. وأثبت سير المعارك فى العراق وتركيز القوات الأمريكية على الجبهة الجنوبية، بدلا من الجبهة التركية الشمالية، الخطأ الكبير على الرهان بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدخل الحرب من دون تركيا، بسبب أن مدة الحرب سوف تطول فى هذه الحالة، وهو ما لم يحدث على أرض الواقع والمعارك. وإذا كان من الممكن القول إن القيمة الاستراتيجية لتركيا لن تتراجع بشكل محسوس بسبب ذلك، أو أن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والمنبنية منذ عقود على الأساس العسكرى لن تتأثر، فإن ذلك يعنى على الأرجح أن واشنطن، وهى القوة العظمى الوحيدة، تقيس حساباتها وفق المعايير التركية الإقليمية، وهو ما لا يستقيم منطقيا. أدت الحرب على العراق واحتلاله نتيجة لذلك إلى تغير الوضع الستاتيكى فى المنطقة، والذى كانت تركيا قد قاست عليه مقاساتها وأوزانها ونسجت عليه خيوط سياستها الإقليمية. وبعد نشوب الحرب واحتلال العراق نشأ موقف ديناميكى جديد، لا تستطيع تركيا التحكم بإيقاعه، خصوصا بعد موقفها "البين بين" فى الحرب واهتزاز ثقة البنتاجون، وهو الحليف الأساسى للمؤسسة العسكرية التركية والنافذ فى سياسات الإدارة الأمريكية الحالية، فى صلاحية تركيا كشريك إقليمى. يمكن القول باطمئنان إذن أن هناك شيئا ما تغير فى وزن تركيا الاستراتيجى قياسا إلى مرحلة ما قبل الحرب ومقارنة بالنظام الإقليمى الذى قام فى المنطقة وقتذاك.

أما عن الدلالات الاستراتيجية للموقع الجغرافى التركى بعد الحرب على العراق، فيكفى أن يتم استدعاء كلمة "إنجيرليك"- وهى القاعدة العسكرية التركية الأشهر، والرمز الاستراتيجى التركى الممتاز منذ عشرات السنين- إلى الأذهان، لنكتشف أن واشنطن لم تدرجها فى أولويات المعارك العسكرية أثناء سعيها للحرب، مقارنة بحرب تحرير الكويت مثلا، وهو ما يؤكد أن هذا "التغير" الحادث فى مكانة الرموز الاستراتيجية التركية، إنما هو سلبى ومتراجع. وأثبتت الحرب على العراق – فيما أثبتت وهو كثير-، من منظور العلاقات الأمريكية التركية، أن واشنطن دشنت "سابقة تاريخية" حتى الآن فى تاريخ العلاقات بين البلدين، عندما دخلت الحرب الواقعة على حدود حليفتها الإقليمية، ولكن بدون هذا الحليف. وتعد هذه "السابقة التاريخية" مؤشرا خطيرا على تطور الدور التركى القادم فى المنطقة عموما، وفى منطقة بحر قزوين خصوصا وتأثير ذلك على إمكانية أن تصبح تركيا معبرا لطاقة بحر قزوين، الذى يؤهلها أكثر فى طريق الصعود الإقليمى. وبالرغم من التدهور النسبى فى القيمة الاستراتيجية التركية فى منطقة الشرق الأوسط بعد احتلال العراق، إلا أن هذه القيمة

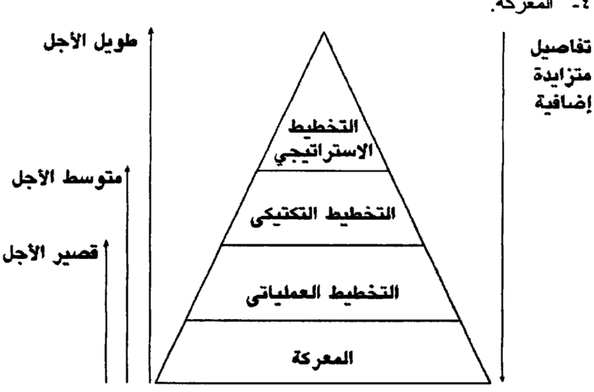
مازالت مستمرة فى البلقان والقوقاز والبحر الأسود والمضايق البحرية فى البوسفور والدردنيل، لكن عدم التمكن من استخدام هذه القيمة أو "تسييلها"، كما حدث فى العراق، يخلق نتائج خطيرة، "فالقيمة الاستراتيجية يجب أن تكون متغيرة بصورة دائمة مثل العملة تماما"، على ما يقول جنكيز تشاندار خبير الاستراتيجية التركى. ويضرب مثالا على ذلك بعملة ألبانيا "ليك"، فعندما تصل إلى مطار زوريخ تفقد هذه العملة قيمتها لأنها غير قابلة للصرف. أكثر من ذلك، إذا بقيت جيوبك ممتلئة بهذه العملة فى زوريخ تصبح عبئا عليك. هكذا القيمة الاستراتيجية، إذا لم تستطع توظيفها فى الوقت المناسب، تصبح عبئا ويجب تغييرها. الواضح أن القيمة الاستراتيجية التركية تغيرت بعد احتلال العراق، ولكن إذا بقيت لدى أنقره كما كانت فى تجربة حرب العراق دون استعمال، فسوف تتحول عبئا على تركيا تجاه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتؤدى بالتالى إلى فقدان ثمار الموقع الاستراتيجى المتميز.

ويمكن أيضا فى ضوء المواقف التركية أثناء الحرب على العراق ملاحظة اختفاء الحد الفاصل بين التكتيك والاستراتيجية، فالفارق بين الاستراتيجية والتكتيك هو باختصار أن الأول له أبعاد مكانية ووقتية أعمق وأبعد من الثانى، ووسيلة التكتيك هى القوات المسلحة، أما الغرض فهو كسب المعارك. ويتطلب كسب المعارك المشاركة فيها على الأقل، ثم تعود الاستراتيجية لاستخدام كسب المعارك هذا كوسيلة وأداة للوصول إلى أهدافها العليا الموضوعة والمخططة. ووفق هذا النسق يكون لكل مرتبة غرض محدد، ففى المرتبة الثانية يكون الغرض المتحقق قبلها أداة ووسيلة، وهكذا فى الثالثة يكون هدف الدرجة الثانية المتحقق هو وسيلة وأداة للدرجة الآتية بعدها وهكذا. ولأن هدف التكتيك أساسا هو انجاح الاستراتيجية، فقد برعت حكومة حزب العدالة والتنمية فى التكتيك فى فترة ما قبل الحرب، وتكفى جولات رئيس الوزراء التركى السابق عبدالله جول للمنطقة، لتنهض دليلا ثمينا على البراعة التركية التكتيكية. فالسياسة التركية التى كانت بحكم المنطق وبحكم المصالح العليا مستقرة فى خانة الولايات المتحدة الأمريكية، نجحت إلى حد كبير فى تسويق نفسها كحامية للمنطقة من الاعتداءات الخارجية، وكالبلد القادر على رص صفوف دول المنطقة لمواجهة هذه الاعتداءات. واستهدفت جولة عبدالله جول على دول المنطقة، وتتويجها ب "إعلان اسطنبول" قبل بداية الحرب- يكفى للتدليل على تدنى سقفه السياسى أنه خلا حتى من ذكر اسم الولايات المتحدة- الحفاظ على مصالح بلاده عن طريق غسل يد أنقره من المعركة القادمة وإلقاء الكرة فى ملعب النظام العربى الرسمى المتضعضع، ومن ناحية أخرى رفع الأثمان المطلوبة تركيا لفتح الأجواء والأراضى أمام القوات الأمريكية. ولكن هذه البراعة التكتيكية لم ترتكز على أهداف استراتيجية واضحة التوقيت، ومن المعلوم أنه دون هدف واضح ومحدد من الحرب فإن الانتصارات التكتيكية تكون قصيرة الأجل وعديمة الفائدة. وفى إشارة إلى تأثير العامل السياسى الداخلى على آلية

صنع القرار فى تركيا أثناء الحرب على العراق، فلم يدرك صانع القرار التركى أن سقف المطالب التى قدمها لا يمكن قبولها، وأن واشنطن سوف تذهب بالنهاية إلى ساحات أخرى لخوض معركتها. وفات على أنقره بالتالى أن تعرف التوقيت الحاسم فى النزول بسقف الأثمان لإبرام الصفقة الراغبة هى فيها أصلا وبوضوح، كما يتضح من التحليل السابق.

كشف الأداء السياسى التركى إبان الحرب عن خلل واضح فى البنية الاستراتيجية لصنع القرار، إذ أن تركيا لم تشارك بالحرب بقواتها، ولم تخطط عملياتيا بالطبع لأن قرار المشاركة بالحرب لم يكن موجودا. وعلى الرغم من أن رئاسة الأركان للقوات المسلحة التركية كانت قد أعدت سبعة سيناريوهات لانتشار القوات التركية، وعلى الرغم من التحركات التكتيكية للحكومة التركية فى المنطقة وأوروبا والعالم، إلا أن قرار الحرب والمعتمد على حسابات استراتيجية أساسية وتخطيط استراتيجى لم يتخذ لجملة من الأسباب والعوامل أتينا عليها. وعلى ذلك فالمراحل النظرية لاتخاذ القرار بالمشاركة فى الحروب تبدأ فى المرتبة الأعلى، أى فى مرتبة التخطيط الاستراتيجى، الذى بدونه لا تستقيم باقى المراتب التى يمكن تصورها كالتالى:

١- التخطيط الاستراتيجى.
٢- التخطيط التكتيكى.
٣- التخطيط العملياتى.
٤- المعركة.



والواضح أن الاستراتيجية تأتى قبل كل الخطط وهى تتبع أهداف طويلة الأجل لها الأولوية، وتخطط لذلك على المدى البعيد أيضا والتفاصيل ضرورية فقط للنظرة الشاملة. ولما كان التكتيك، كما قال الاستراتيجيون القدماء، هو الانتشار والتموضع فقد انتشرت تركيا سياسيا وعسكريا، إذ أعدت مؤسستها العسكرية سبعة سيناريوهات للغزو الأمريكى لشمال العراق، ودور القوات التركية فى معيته. ويمكن تعريف التكتيك أيضا بأنه طريقة استخدام القوات المسلحة فى المعركة، ولذلك فإذا كانت الإدارة العسكرية للحرب هى عمل تكتيكى محض، على ما يذهب كلاوزه فيتز Clausewitz، فإن قرار المشاركة بالحرب هو قرار استراتيجى محض.

لم تحقق تركيا مكاسب إقليمية من الحرب على العراق واحتلاله، ويكفى للتدليل على وطأة هذه النتيجة، ملاحظة أن تركيا لم تنجح فى الحصول على فوائد استراتيجية بالرغم من تراجع النفوذ الإيرانى، واختفاء النظام السياسى العراقى، وذلك لأن تركيا فقدت قدرتها على المبادأة فى العراق. كما أن الحال قبل الحرب كان مريحا نسبيا لأنقره من حيث الموضوع الكردى، على الرغم من الوجود الموضوعىde facto لمنطقة الحكم الذاتى أثناء حكم نظام صدام حسين. وما يبعث على قلق تركيا بعد احتلال العراق هو احتمال قيام دولة كردية، أو شبه دولة Semi State فى شمال العراق، والارتداد سلبا بالتالى على الأناضول، وذلك بسبب تعاظم دور الأكراد فى العراق بعد احتلاله والإطاحة بنظامه السابق.

ويزيد فى الطنبور نغمة أن الأكراد دخلوا كركوك بعد الحرب، وعينوا محافظا كرديا هناك وقلبوا بالتالى سلم الأولويات التركى تجاه الموصل والأكراد. ولو أضفنا حادثة اختطاف ثلة من العسكريين الأتراك هناك من قبل القوات الأمريكة وإطلاقهم بعد فترة إلى هذا السياق؛ لوجدنا إصرارا أمريكيا على منع أنقره من الحصول على فوائد لم تدفع ثمنها سابقا. ويكفى للتدليل على خسائر تركيا الاستراتيجية المقارنة بين تواجد قواتها الحالى فى شمال العراق، والذى يعتبر تواجدا رمزيا من الناحية العسكرية، بقدرتها السابقة غير المحدودة تقريبا على دخول شمال العراق عندما ترى أن ذلك مواتيا لأهدافها، وهو ما فعلته كثيرا طوال التسعينات. كانت كركوك خارج منطقة "الحكم الذاتى الكردى" المقامة منذ عام ١٩٩١، والآن كركوك تحت سيطرة عسكرية كردية كاملة وبمحافظ كردى، فى شكل لا يخفى من أشكال "السيادة". أثناء المفاوضات الأمريكية التركية كان المطروح هو شروط وأثمان، وكان التفكير يدور حول المشاركة فى تقرير مستقبل العراق، والآن ينشغل صانع القرار التركى بأسئلة مثل : كيف يمكن ضمان عدم قيام دولة كردية فى شمال العراق؟ وكيف يمكن منع الاكراد مستقبلا من السيطرة على نفط كركوك والموصل؟

ولأن جار تركيا الجديد هو الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ترتب على ذلك بالضرورة فقدان تركيا لدور الوكيل لأول مرة منذ عصر الحرب الباردة، فضلا عن قدرة التهديد بالمبادأة وهى من المحددات الأساسية للأوزان الاستراتيجية والإقليمية. ويمكن إضافة عوامل خسارة أخرى مثل الانتعاش المحتمل فى دور الأكراد العراقيين وتهديده المباشر للأمن القومى التركى، بحسب تعريف تركيا لأمنها القومى، بالإضافة إلى وجود القوات الأمريكية فى المنطقة وعلى حدود تركيا، وهو ما يفقدها دور الوكيل الذى برعت فى أداءه منذ الخمسينيات من القرن الماضى على الأقل، ويجعلها تخسر بالتالى الثمار المتحققة لها من أداء هذا الدور فى الحرب على العراق، وفى المستقبل أيضا. وحتى إذا لم يكن للدولة الكردية قيامة بسبب الظروف الإقليمية والداخلية الكردية، فإن وجود الأكراد عسكريا وبزخم سياسى ودعم أمريكى فى شمال العراق، بهذه الكيفية وعلى هذه المساحة من الأرض يشكل تهديدا للأمن القومى التركى، ناهيك فى حال سيطر الأكراد على نفط كركوك والموصل. وأقصى ما تناور عليه السياسة التركية الحالية هو منع الأكراد من الحصول على نفط كركوك، لأن ذلك ليس ضروريا لتحجيم تطلعاتهم القومية فقط، بل أيضا لربطهم اقتصاديا بتركيا، وبالتالى منع اختلال التوازن داخل العراق كجزء من فضاء تركيا الاستراتيجى.

تأسيسا على ذلك يمكن استنتاج عوامل القوة فى الدور التركى بالفترة القادمة وهى:

أولا: شبكة التحالفات السياسية والعسكرية:

١- العلاقات الدولية المتشابكة مع القطب الأوحد واللوبى المتنامى فى مجلس الشيوخ والنواب.

٢- العضوية فى حلف الناتو.

٣- التحالف مع إسرائيل.

ثانيا: عناصر القوة الذاتية:

١- القدرة العسكرية والاقتصادية

٢- الثقل الديموغرافى

٣- الدور التاريخى

٤- نموذج النظام العلمانى التركى وتسويقه فى المنطقة

ثالثا: عناصر القوة الكامنة:

١- منطقة بحر قزوين كهدف قادم للولايات المتحدة الأمريكية وحاجتها لتركيا كحليف إقليمى.

٢- إيران ومحاولة حصارها والضغط عليها، وأهمية تركيا فى هذا السياق.

٣- سورية وتضييق الخناق عليها جغرافيا وعسكريا لو تطلب الأمر من المنظور الأمريكى.
٤- فشل سياسة واشنطن الحالية فى العراق، والحاجة لتركيا عسكريا وجغرافيا.

أما عوامل ضعف الدور التركى فى المنطقة فيمكن اختصارها بالتالى:
١- خسارة دور الوكيل لوجود القوات الأمريكية فى المنطقة.
٢- تعاظم دور الأكراد فى العراق وتهديده للأمن القومى التركى.
٣- فقدان المبادأة الإقليمية.
٤- العامل السياسى التركى الداخلى الذى أظهرته عملية صناع قرار المشاركة بالحرب.

كلمة أخيرة:

بالرغم من خسائر تركيا الاستراتيجية فى الحرب على العراق، إلا أنها مازالت لاعبا أساسيا فى الشرق الأوسط، وبالتالى فتقوية العلاقات العربية التركية من هذا المنظور ليست مجرد دعوة عاطفية أوفكرية فقط، إنها دعوة لاستيعاب دروس التاريخ والجغرافيا، وضرورة استراتيجية للحفاظ على ما تبقى من "أمن قومى عربى".

هوامش الفصل الثانى عشر :

(1) Michael T. Klare, "schnell, mobil und toedlich", Le Monde diplomatique, deutsche Ausgabe, Nov.2002.

(2) Michael Ehrke, "Brennpunkt Irak: Erdoel und Strategie, zur politischen Oekonomie eines angekuendigten Krieges", Bonn 2002, FEL.

(3) Milliyet, 10.03.2003.

(٤) الحياة اللندنية ٢٩ مارس ٢٠٠٣

(٥) الحياة اللندنية، ١ مارس ٢٠٠٣

(٦) Anton Zischka, Oelkrieg, Wandlung der Weltmacht Oel, Leipzig, 1939.

(٧) د. مصطفى اللباد،"الحرب النفطية على أفغانستان وبناؤها الصراعى"، مجلة "شرق نامه"، العدد الثالث، دار المستقبل العربى،القاهرة ٢٠٠٢.

الفصل الثالث عشر

إسرائيل ونكبة العراق :
مكاسب استراتيجية غير محدودة
ومخاطر محتملة

أكرم ألفى

بعد أقل من يومين من احتلال القوات الأمريكية والبريطانية للعراق، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي فى حديث مع صحيفة "هاآرتس" الإسرائيلية أن إزالة تهديد العراق لإسرائيل رفع عن كاهل إسرائيل الكثير، وإن الخطوة الأمريكية فى العراق أحدثت صدمة فى الشرق الأوسط، ووفرت فرصا لتغييرات كبيرة تمكن إسرائيل من إقامة علاقات مغايرة مع البلدان العربية والفلسطينيين، مشيرا إلى أن ما حدث يمثل فرصة لإسرائيل لا يجب تفويتها والاستفادة منها[١].

وبلا شك فإن نكبة العراق واحتلال ثانى أكبر البلدان العربية يصب فى المصلحة الإستراتيجية لإسرائيل، بل لعل إسرائيل هى الطرف الإقليمى الأول الذى يرى فى احتلال العراق مصلحة استراتيجية له، ولا تتوقف النظرة الإسرائيلية عند حدود إزالة التهديد العراقى أو تغيير النظام العراقي، وهو مكسب استراتيجى وعسكرى فوري، وتحرير إسرائيل من خطر ثان، وهو خطر كلاسيكى فى الاستراتيجية الإسرائيلية والخاص بالجبهة الشرقية. فقد ظل هناك هاجس استراتيجى لإسرائيل يتعلق بمواجهة هجوم عسكرى على الجبهة الشرقية بناء على تحالف بين العراق وسوريا وبحياد أردني[٢]. بل تتجاوز ذلك كثيرا وتدخل فى نطاق الرؤية الاستراتيجية لما بعد التغيير ووضع تصورات تقول إن النظام الجديد فى العراق سوف يدخل منظومة التسوية السياسية كفاعل رئيسي، حيث سيوافق على صيغة التسوية السياسية القائمة، ويدخل أيضا طرفا فى تنفيذها عبر تحويل العراق إلى أحد أبرز ساحات التوطين كجزء من تسوية البعد الأصعب فى معادلة التسوية السياسية ونقصد قضية اللاجئين.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن احتلال القوات الأمريكية للعراق يعيد رسم خريطة المنطقة لصالح إسرائيل، حيث أصبحت القوات الأمريكية والإسرائيلية تضع سوريا وإيران بين فكى الكماشة، وخسارة الجانب العربى لقوة العراق المادية والعسكرية وبالتالى إضعاف قدراته على مواجهة المخططات الإسرائيلية فى المنطقة.

إلا أن هذا لا يعنى على الإطلاق أن نكبة العراق لها وجه واحد بالنسبة لإسرائيل والخاص بالمكاسب الاستراتيجية غير المحدودة، بل إنها مثل أى حدث تاريخى فارق يحمل فى جنباته وجهى الصورة، حيث تتخوف مراكز صنع القرار فى إسرائيل من تأثيرات سلبية محتملة لاحتلال العراق .

ويرى عدد من المفكرين الإسرائيليين أنه على النقيض فإن احتلال العراق سيقود إلى تراجع مكانة إسرائيل الإستراتيجية، حيث أثبتت الحرب ضد العراق قدرة الولايات المتحدة على خوض الحروب في منطقة الشرق الأوسط بنفسها، وبدون دفع ثمن باهظ سواء على الصعيد البشرى أو الاقتصادي، وهو ما يقود إلى تراجع أهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة لأمريكا(٣).

فقد كانت إسرائيل على مدار الخمسين عاما السابقة هى الذراع الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط التى لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للتدخل فيها عسكريا بشكل مباشر، وهو ما ظهر جليا خلال الثورة الإيرانية فى ١٩٧٩. وتلا ذلك تراجع أهمية إسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية نتيجة سقوط الاتحاد السوفيتى وبالتالى فقدت دورها كرمانة ميزان للحفاظ على المصالح الأمريكية فى المنطقة فى مواجهة النفوذ السوفيتي. ومن المؤكد أن الوجود الأمريكى المباشر فى المنطقة، يجعل واشنطن غير محتاجة لوسيط.

فى نفس الوقت تتخوف إسرائيل من بعض عواقب التدخل العسكرى فى العراق، حيث ستصبح قضية أسلحة الدمار الشامل مطروحة على البساط، وتتعرض إسرائيل لضغوط حقيقية من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل؛ لأن استمرار إسرائيل باعتبارها الدولة النووية الوحيدة فى المنطقة والتى تحوز كافة أنواع أسلحة الدمار سوف يسبب حرجا شديدا للسياسة الأمريكية، والأهم أنه سيكون حافزا لقوى إقليمية عديدة كى تسعى لمعادلة أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية. فعلى الرغم من وجود اتفاق بين إسرائيل والولايات المتحدة، يقضى روح هذا الاتفاق بأنه فى هذه المرحلة يظل ما لدى إسرائيل على ما هو عليه، إلا أن أى تقدم فى العراق وكوريا الشمالية يقتضى إجراء مماثلا تجاه إسرائيل، صحيح أن وضع الولايات المتحدة ثابت، ولكن ليس لدرجة أن تستطيع تبنى سياسة سافرة جوهرها الكيل بمكيالين(٤).

على صعيد آخر، تنطلق بعض المخاوف الإسرائيلية من نتائج احتلال الولايات المتحدة للعراق من أنه قد يترتب عليه سياسات أمريكية جديدة تسعى إلى إعادة نسج الروابط مع العالم العربى وتقديم "ترضية ما" للشعوب والحكومات العربية وأن هذه الترضية ستكون على حساب إسرائيل وبالتحديد فى قضيتين هما عملية التسوية للصراع العربى الإسرائيلى وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية. والمخاوف من تبلور ضغوط أمريكية على إسرائيل، من أجل استئناف المفاوضات وفقا لرؤية بوش الخاصة بإقامة دولة فلسطينية فى ٢٠٠٥.

كما يرى رئيس الموساد السابق شابات شافيت أنه فى حالة عدم قدرة الولايات المتحدة على "دمقرطة" العالم العربى - بمعنى استكمال عملية إحلال أنظمة موالية

لواشنطن فى المنطقة - فإن هذا سيقود إلى عدم استقرار إقليمى يهز بوضعية إسرائيل. وطرح سيناريو كابوسى بالنسبة لإسرائيل. وهو السيناريو الخاص بتزايد الخطاب المعادى لإسرائيل فى المنطقة وتصاعد العمليات الموجهة ضدها.

وبعيدا عن هذه المخاطر المحتملة، إلا أنه من الثابت أن وضعية إسرائيل الاستراتيجية تأثرت ايجابا باحتلال العراق بما يوازى الأحداث التاريخية الكبرى فى تاريخ الدولة العبرية، مثله مثل نكبة ١٩٤٨ وحرب يونيو ١٩٦٧ وبدء عملية التسوية فى بداية التسعينيات.

وهنا يجب التأكيد على أن مكاسب إسرائيل من نكبة العراق تعتمد بشكل رئيسى على قدرة الولايات المتحدة على فرض سيطرتها على العراق من حيث تشكيل حكومة موالية للاحتلال فى بغداد، والحيلولة دون تصاعد المقاومة العراقية وخلق وضع مغاير على أرض العراق بل وفى المنطقة بأكملها[٥].

وعلى أساس فرضية تشكيل حكومة موالية للاحتلال، فإن الواقع الجديد فى العراق سيقود إلى تقوية معسكر البلدان العربية الموالية للولايات المتحدة، وبالتالى إحداث تحول فى البيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل من بيئة معادية إلى بيئة مستعدة للتعاون وتوطيد العلاقات، بالتوازى مع انتهاء مخاطر التهديد المباشر لإسرائيل بشكل غير مسبوق فى تاريخ الدولة العبرية. فى نفس الوقت سيتجه النظام العراقى الجديد للحوار مع تل أبيب والتعاون معها فى تنفيذ العديد من الخطط الاقتصادية والسياسية التى ظلت عقودا طويلة فى مكاتب الحكومة الإسرائيلية لفرض واقع جديد فى الشرق الأوسط.

أولا : انتهاء الأخطار المباشرة على الأمن الإسرائيلى :

يحتل أمن "إسرائيل" والحيلولة دون شن هجوم عسكرى ضدها رأس قائمة المصالح الاستراتيجية الدائمة للدولة العبرية منذ نشأتها، حيث قامت دولة إسرائيل ككيان مفروض بالقوة فى بيئة معادية تقليديا لها، و بالتالى مثلت الحروب أحد أنماط سلوكها كدولة مصطنعة فى المنطقة العربية.

وقد انخرطت إسرائيل طوال الخمس وأربعين سنة الماضية فى عدد غير قليل من الحروب والمواجهات العسكرية معظمها جاء فى سياق ما يطلق عليه فى الاستراتيجية الإسرائيلية ب"الحروب الوقائية" لمنع أى تهديد مستقبلى لأمن الدولة العبرية.

وقد حدث العديد من التحولات فى استراتيجية "حماية" إسرائيل من التهديد الخارجى خلال العقود الثلاثة الماضية بشكل واضح، خاصة مع توقيع اتفاقيات سلام مع مصر فى نهاية السبعينيات، والأردن فى عام ١٩٩٤. حيث لم تعد الجبهة الجنوبية

التي تمثلها مصر أو الجبهة الشرقية المتاخمة متمثلة في الأردن تمثلان مصدر تهديد مباشر ومنظور لإسرائيل على الصعيد العسكرى. هذا إلى جانب الانخراط فى اتفاقيات شراكة عسكرية مع تركيا التي تمثل عنصرا مؤثرا فى الجبهة الشمالية لإسرائيل رغم عدم وجود حدود بينهما، وذلك على ضوء الحدود الطويلة بين تركيا وسورية.

ومن هنا أصبحت مصادر التهديد المباشر على الأمن الإسرائيلى، وفقا للمفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين، تتمثل فى سوريا والعراق وإيران. وعلى هذا الصعيد أدى احتلال العراق إلى انتهاء الأخطار الخارجية المباشرة على الأمن الإسرائيلي.

فقد اعتاد الفكر الاستراتيجي الإسرائيلى منذ أواخر السبعينيات على النظر للعراق باعتباره مصدر تهديد فعلى بالغ الخطورة على الأمن الإسرائيلي، وقد ارتكز هذا التقويم الإسرائيلى على عدة اعتبارات. كان فى مقدمتها أن العراق كان يسعى بكافة الطرق إلى تطوير قدراته الشاملة عموما، والعسكرية خصوصا، واضعا فى مقدمة أهداف هذا التطوير مواجهة ما يسمى فى الخطاب السياسى العراقى البعثى بـ" الخطر الصهيوني"، وهو ما دفع العراق بصفة خاصة إلى العمل على امتلاك قدرات متطورة فى مجال أسلحة الدمار الشامل ولاسيما فى مجال التسليح النووي. ودور العراق فى تعزيز تيار التشدد العربى[٦].

ومن هنا أقدمت الطائرات المقاتلة الإسرائيلية في يونيو ١٩٨١ على ضرب المفاعل النووى العراقى قبل اكتمال العمل فيه بصورة نهائية مما تسبب وقتذاك فى تعطيل البرنامج النووى العراقي.

إلا أن ضرب المفاعل العراقى لم ينه، وفقا للتفكير الاستراتيجى الإسرائيلي، الأخطار التى يمثلها العراق بالنسبة للدولة العبرية، ورغم أن إسرائيل كانت صاحبة المصلحة الرئيسية فى اندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية فى الثمانينات من القرن العشرين، إلا أن العراق خرج من هذه الحرب فى وضع متفوق ولديه واحد من أكبر جيوش العالم من حيث العدد والعتاد، وسعت إسرائيل بكل الطرق إلى تحجيم القدرات العسكرية العراقية. وكان واضحا خلال الفترة من ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ أن إسرائيل كانت على وشك الإقدام على توجيه ضربات عسكرية ضد العراق أو إضعاف قدراته فى مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وهو ما اضطر القيادة العراقية إلى إطلاق تهديداتها الشهيرة فى إبريل ١٩٩٠ بأن العراق سوف يحرق نصف إسرائيل بالغازات الكيماوية ثنائية التركيب إذا حاولت الهجوم على العراق[٧].

وقد تحول التهديد العراقى إلى حقيقة واقعة جزئيا، خلال حرب الخليج الثانية، مع قيام العراق بعد بدء هجوم قوات التحالف فى ١٩٩١ بإطلاق نحو ٤٠ صاروخا من طراز "سكود" على المدن الإسرائيلية ولكن بدون تحميلها بأسلحة كيماوية بل بشحنات

تقليدية، وعلى الرغم من أن الأثر التدميرى لهذه الصواريخ كان محدودا للغاية، فإن الأثر النفسى على الجانبين العربى والإسرائيلى - وتحديدا المجتمعى - كان عاليا للغاية، فللمرة الأولى منذ انتهاء حرب ١٩٤٨ تتعرض مدن إسرائيلية - فى العمق - للقصف ويقضى إسرائيليون ساعات طويلة فى المخابئ خشية التعرض لهجوم من الخارج. هكذا لم يكن القصف فى حد ذاته خطيرا، ولكن الخطر جاء من أن هذه أول مرة تستخدم فيها الصواريخ بعيدة المدى ضد إسرائيل، وعلى يد دولة لا تقع على حدودها المباشرة، وليس لديها جبهة مشتركة مع إسرائيل.

وكانت إسرائيل قد تعرضت خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ لهجمات مشابهة، حيث استخدم السوريون عددا من صواريخ "فروج" التى يبلغ مداها نحو ٧٠ كيلومترا وصوبوها ضد قاعدة سلاح الجو الإسرائيلى فى رامات ديفيد. وكانت سوريا أول دولة عربية تستخدم صواريخ أرض - أرض ضد أهداف فى إسرائيل ولكنها كانت أهدافا عسكرية. ولم يتسبب القصف فى أضرار كبيرة فى محيط القاعدة والمستوطنات القريبة . إلا أن التغيير الأساسى لم يحدث إلا فى حرب الخليج، حيث تسببت الصواريخ العراقية فى أضرار بالممتلكات فى رامات جان وتل أبيب وخليج حيفا[٨].

ومن هنا مثل احتلال العراق انتهاء للخطر المباشر الذى كان يمثله العراق لإسرائيل، ليس هذا وفقط بل أنه قلل بشكل واضح تهديد سوريا وإيران للأمن الإسرائيلي. فقد أدت نكبة العراق إلى إضعاف الجبهة الشرقية المواجهة لإسرائيل وتقليل مصادر خطر هذه الجبهة بشكل كبير. فاحتلال العراق يقود عسكريا إلى تطويق كل من إيران وسوريا ووضعهما بين كفى كماشة أمريكية وإسرائيلية.

فبالنسبة لسوريا، فقد أصبحت محاصرة من الشرق بقوات أمريكية وفى الشمال بقوات تركية وفى الغرب والجنوب بقوات إسرائيلية. وإيران أصبحت القوات الأمريكية تحاصرها شرقا وغربا فى أفغانستان والعراق. وهو الحصار الذى يضعف قدرة كل من الدولتين فى أن تصبحا مصدر تهديد حقيقى لإسرائيل ويقلل بشكل واضح من أية إمكانية لشن عمليات قتالية وعسكرية واسعة ضد إسرائيل فى المدى المنظور.

فوفقا لأحد الاستراتيجيين العسكريين الإسرائيليين، فإن احتلال الولايات المتحدة للعراق يمثل الضربة الثانية لوضعية سوريا فى المنطقة خلال أقل من ١٢ عاما، حيث قاد انهيار الاتحاد السوفيتى إلى فقدان دمشق حليفا استراتيجيا، ومع اختفاء النظام البعثى فى العراق وسيطرة نظام موال للولايات المتحدة فى العراق، فإن سوريا تكون فقدت - رغم العداء شبه الدائم مع نظام صدام حسين - عمقها الاستراتيجى الشرقى[٩]. حيث إن العراق كان بمثابة السند العسكرى لسوريا فى اللحظات الحرجة، فعلى سبيل المثال، كان تدخل القوات العراقية فى اللحظات الأخيرة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ سببا مهما فى حماية سوريا من دخول القوات الإسرائيلية ووصولها لدمشق.

كذلك فإن الوضع المحاصر التى أصبحت فيه سوريا وإيران سيجعلهما أكثر قابلية للضغط على حزب الله لمنعه من مهاجمة شمال إسرائيل بصواريخ "الكاتيوشا"، وبالتالى تراجع التهديد الذى مثلته قوات حزب الله طوال العقدين الماضيين لإسرائيل. ووفقا لجدعون عيزرا نائب وزير الأمن الداخلى الإسرائيلى فإن أى نظام جديد سيحل فى بغداد سيجعل من العراق قاعدة سهلة للعمل ضد كل دولة تتحدى أمريكا وتهدد إسرائيل مثل: إيران وسوريا.

هكذا، أصبحت إسرائيل محاطة بالعراق المحتل والأردن ومصر الموقعين معها اتفاقية سلام وعدم اعتداء، ومع تركيا الحليف الاستراتيجى، وأخيرا لبنان المفتت، وسوريا المعزولة والموضوعة بين فكى الكماشة. وهو ما يعنى بشكل مباشر انتهاء الأخطار المباشرة الخارجية لإسرائيل على المدى المنظور. وهو الأمر الذى لم يحدث فى تاريخ الدولة العبرية منذ إعلان تأسيسها فى ١٩٤٨.

ثانيا : اختلال التوازن العسكرى فى المنطقة لصالح إسرائيل:

لم تقتصر آثار نكبة العراق على انتهاء الأخطار المباشرة الخارجية لإسرائيل، بل إنها أيضا أخلت بالتوازن العسكرى فى المنطقة بشكل واضح لصالح الدولة العبرية. فعلى الرغم من حرص إسرائيل منذ الستينيات من القرن العشرين على الحفاظ على نوع من التفوق العسكرى الكيفى فى مواجهة التفوق الكمى للدول العربية المحيطة بها من حيث العتاد والقوات النظامية، إلا أن التقديرات العسكرية الإسرائيلية ظلت تتعامل مع التفوق الكمى للبلدان العربية على أنه يمثل تهديدا صريحا لأمن الدولة العبرية.

وقد وضعت كافة التقديرات الإسرائيلية الخاصة بالتوازن العسكرى فى الشرق الأوسط بجانب إسرائيل كل من مصر والأردن وسوريا وإيران والسعودية والعراق.

وباحتلال العراق، حدث خلل فى التفوق الكمى للبلدان العربية على إسرائيل، حيث كان الجيش العراقى يمثل ثانى أكبر جيش عربى بعد مصر - فى عام ٢٠٠٢ - ، بقوة نظامية تزيد عن ٤٠٠ ألف جندى وضابط ونحو ٢٤٠٠ دبابة وأكثر من ٣٠٠ طائرة مقاتلة.

التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٢(١٠)

الدولة	القوات النظامية	القوات الاحتياطية	الدبابات	الطائرات المقاتلة
إسرائيل	١٨٦٥٠٠	٤٤٥٠٠٠	٣٩٣٠	٨٠٠
مصر	٤٥٠٠٠٠	٢٥٤٠٠٠	٣٥٠٥	٤٩٤
الأردن	٩٤٢٢٠	٦٠٠٠٠	١٢٠٠	١٠٠
العراق	٤٣٢٥٠٠	٦٥٠٠٠٠	٢٤٠٠	٣٣٣
إيران	٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	١٤٦٠	٣٣٣
سوريا	٣١٩٠٠٠	٣٥٤٠٠٠	٤٧٠٠	٦١١
السعودية	١٧١٥٠٠	٢٠٠٠٠	١٠١٥	٣٥٥

وهو الخلل الذى يزيد من درجة التفوق النوعى والكيفى للجيش الإسرائيلى فى مواجهة البلدان العربية وإيران، خاصة إذا علمنا أن إسرائيل أصبحت عقب احتلال العراق فى حالة تفوق كمى أيضا فى مواجهة بلدان الجوار العربية التى لم توقع معها معاهدة سلام وعدم اعتداء، حيث إن الجيش الإسرائيلى يتفوق كميا على كل من سوريا والسعودية على حدة، بل إن قوتها من حيث عدد الطائرات والمدفعية - بعيدا عن الفروق النوعية الهائلة - تقارب كميا قوات البلدين معا.

إن هذا المتغير الجديد يطرح إلى جانب إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي، بدلا من تركيزه على الجبهة الشرقية، فى مناطق مختلفة وخاصة فى الشمال فى مواجهة سوريا وهجمات حزب الله، وهو ما سوف يعزز من قدرات الجيش الإسرائيلى على التصدى لأية هجمات متوقعة من الجبهة الشمالية. وهو أمر يمثل تحولا إستراتيجيا عسكريا نوعيا فى تاريخ دولة إسرائيل، حيث أصبحت لأول مرة فى تاريخها غير مطالبة بتعزيز القواعد العسكرية فى الجنوب (مع مصر) أو فى الجبهة الشرقية (فى مواجهة الأردن والعراق) على حساب الجبهة الشمالية.

إلى جانب انتفاء العديد من السيناريوهات العسكرية التى كانت مطروحة للحروب فى المستقبل المنظور ضد إسرائيل، مثل دخول الجيش العراقى فى تحالف مع سوريا ومهاجمة إسرائيل من الشمال والشرق، عبر دخول الجيش العراقى الأردن. وعلى صعيد آخر، فإن إسرائيل أصبحت بعد احتلال العراق هى الدولة الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط التى تملك أسلحة نووية أو حتى لديها مشروعات لإنتاج أسلحة نووية.

ثالثا: احتمالات تقسيم العراق مكسب استراتيجى محتمل لإسرائيل:

هناك رغبة إسرائيلية حقيقية فى تفتيت الكيانات الكبيرة فى الشرق الأوسط وتحديدا العالم العربى؛ بهدف ضمان ممارسة دور الهيمنة والسيطرة الاقليمية ودفع المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار، وقضية تفتيت الكيانات الكبيرة فكرة محورية فى رؤية وتصور آباء الحركة الصهيونية وفكر قادة الدولة العبرية.

وقد شكل حلم تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات أو أكثر، أحد الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل منذ سبعينيات القرن العشرين، وذلك ضمن مخطط أو رؤية أشمل لجعل الشرق الأوسط منطقة "فارغة" من البلدان والكيانات الكبرى. وهو ما جسدته بشكل واضح ورقة "استراتيجية إسرائيل فى الثمانينيات" والتى قدمت فى مؤتمر المنظمات الصهيونية العالمية فى ١٩٨٢، حيث أكدت الورقة أن سيناريو تقسيم العراق يمثل أحد مراكز خلق شرق أوسط أقل عدوانية أو تهديدا لإسرائيل.

هذه الاستراتيجية الإسرائيلية تسعى إلى تكريس حالة التجزئة الحالية للعالم العربي وتعميقها نحو مزيد من تفتيت الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، من خلال استغلال مشاكل الأقليات المنتشرة فى الدول العربية والتى تدعو للانفصال والاستقلال أو الاندماج فى دولة أخرى مجاورة تشكل القومية الأم بالنسبة لبعض من هذه الأقليات. هذه الاستراتيجية نرى لها انعكاسا على سبيل المثال فيما أثير حول فصل جنوب السودان عن شماله وتقسيم لبنان إلى كانتونات خمسة (سنية وشيعية ودرزية وفلسطينية ومارونية) وإقامة دويلة البربر فى شمال أفريقيا.. إلى غير ذلك من أحاديث الانفصال والتقسيم التى تثار من حين لآخر، كما نجد لها أساسا نظريا فى مخططات قديمة مثل (الكومنولث العبري) للزعيم الصهيونى القديم جابوتنسكي، ومشروع بن جوريون لتقسيم لبنان عام ١٩٥٤، ومثل فكرة (تفتيت قوس الأزمات) التى وردت فى كتاب بريجنسكى (بين جيلين) وكان مستشارا للأمن القومى الأمريكى فى إدارة كارتر، وكذلك (استراتيجية إسرائيل فى الثمانينيات) التى وضعها عوديد بنيون مستشار مناحم بيجن للأمن القومي، والتى تم الكشف عنها فى دراسة نشرها قسم الإعلام بالمنظمة الصهيونية بالقدس فى فبراير ١٩٨٢ وترجمها للإنجليزية عالم الكيمياء الإسرائيلى إسرائيل شاحاك.

وبذلك يمكن - كمرحلة أولى- إضعاف الكيانات العربية القائمة ثم إلحاقها - كمرحلة ثانية - بدائرة الكومنولث العبرى المستهدف إقامته ضمن مشاريع أخرى بالمنطقة، وربما كان اقتراح بنيامين نتانياهو بشأن إلحاق سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى بإسرائيل - بنفس النمط الذى يربط الدومينكان بالولايات المتحدة - انعكاسا لسير إسرائيل نحو تنفيذ هذا المخطط. أما فيما يخص العراق، فقد تحدثت الدراسة المشار إليها - سابقا - صراحة عن سعى العراق منذ السبعينيات لامتلاك السلاح النووي، وتحدثت كذلك عن قوته الاقتصادية كونه يحوز ثانى أكبر احتياطى للنفط فى العالم، وطرحت مخطط تقسيمه إلى ثلاث دويلات سنية وشيعية وكردية[11].

بل إن المفكرين الإستراتيجيين الإسرائيليين لم يخفوا طوال السنوات الماضية أن تكرار سيناريو لبنان فى العراق، وتقسيمه سياسيا واجتماعيا وفقا للانتماءات الدينية والعرقية هو الأفضل لإسرائيل، وأنه سينهى أى احتمال مستقبلى لتهديد عراقى لإسرائيل. حيث سيؤدى تقسيم العراق إلى إنهاء وجود دولة قوية وكبيرة شرق إسرائيل، وتحول تلك الدولة ذات المساحة وعدد السكان والإمكانيات إلى ثلاث دول أقل بالطبع من حيث القدرة والقوة.

ولم تقتصر هذه التصورات على مجرد أفكار، بل إن إسرائيل قامت بالفعل بالتعاون مع الفصائل الكردية الشمالية منذ الستينيات فى محاولاتهم الانفصالية عن الدولة

المركزية فى بغداد. بل إن إسرائيل قدمت مساعدات عسكرية ولوجستية لقوات الملا مصطفى برزانى أثناء التمرد الكردى فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٧٥.

وقد استمرت هذه العلاقات بعد ذلك، بل إن الأحزاب السياسية الكردية فى شمال العراق تحولت إلى حليف سياسى لإسرائيل. وبتحول العراق إلى دولة فيدرالية مقسمة لثلاثة كيانات وفقا للسيناريو الأمريكي، فإن الفصائل الكردية ستكون مدخل إسرائيل سواء لتعزيز علاقاتها مع دولة عراق ما بعد الاحتلال، أو للحيلولة دون قيام دولة مركزية قوية فى العراق فى المستقبل القريب.

رابعا: شرق أوسط جديد:

إن أحد الأهداف الاستراتيجية التاريخية لإسرائيل والتى عزز الاحتلال الأمريكى للعراق منها، هو أخذ وضع قوة مهيمنة شريكة فى منطقة الشرق الأوسط، بدلا من الدولة المحاصرة القوية التى تحيط بها قوى معادية وترفض انخراطها فى النظام الإقليمى وبالتالى ترفض قيامها بأى دور فى الهيمنة السياسية ورسم سيناريوهات المنطقة.

وتمثل الخطة الأمريكية لخلق ما يطلق عليه " شرق أوسط جديد" خطوة مهمة فى اتجاه تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى بعيد المدى لإسرائيل. وهى الخطة التى تضمنت بعدين أساسيين: أولهما خلق أنظمة معتدلة وموالية لواشنطن و"ديمقراطية" فى المنطقة تحول دون وصول التيارات المتشددة والمعادية للولايات المتحدة، للسلطة فى منطقة الشرق الأوسط. والبعد الثانى هو خلق منطقة تجارة حرة بين دول الشرق الأوسط والولايات المتحدة لضمان تشابك مصالح النخب الحاكمة فى المنطقة مع رأس المال الأمريكى، مما يحول دون فكاك دول المنطقة من حيز الهيمنة الأمريكية السياسية.

ويرى عدد من المخططين الأمريكيين أن الحرب ضد العراق كانت خطوة أولى تجاه إعادة تشكيل الشرق الأوسط، وأن الحرب ضد "الإرهاب" لا يمكن أن تنجح بالقوة فقط، بل أيضا إن النظم السياسية للعالم العربى والإسلامى يجب تغييرها هيكليا، وكان العراق أحد أمثلة التغيير الأكثر راديكالية فى هذا الشأن. هكذا فإن العراق ليس الهدف النهائي، بل الهدف هو الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، والعراق هو فقط خطوة فى هذا الاتجاه، حيث إن سقوط نظام صدام حسين يمثل بداية الدومينو من أجل خلق منطقة شرق أوسط جديدة أكثر "اعتدالا".

وتحقق هذه الخطة أهدافا استراتيجية إسرائيلية عديدة، فى مقدمتها خلق أنظمة معتدلة فى المنطقة وموالية للولايات المتحدة، مما سيعنى بالتبعية أقل عداء للدولة العبرية، ووفقا لشاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلى، فإن "الشرق الأوسط الجديد"

سيقلص هامش المناورة أمام مصادر الخطر على الأمن الإسرائيلى. ومن ناحية أخرى فإن المشروع الأمريكى لخلق منطقة تجارة حرة مع بلدان الشرق الأوسط يمثل خطوة أكثر تقدما نحو مزيد من التطبيع الاقتصادى وانخراط إسرائيل فى المنطقة.

فى هذا السياق، تطرح مشاريع أخرى لإعادة تشكيل الشرق الأوسط عبر جعل العراق مجموعة من الكانتونات (فى سياق دولة فيدرالية) تنتهى فى إعلان الاتحاد الهاشمى بين العراق والأردن. وهو ما يوفر العديد من المميزات للاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية معا، حيث إن الاتحاد الهاشمى الجديد (العراق/الأردن) سيرتبط أيضا بإعلان كونفدرالية أردنية/فلسطينية/إسرائيلية (بعد إعلان الدولة الفلسطينية عام ٢٠٠٥)، وهذا الأمر يعنى مزيدا من التواصل العراقي/الإسرائيلى، إضافة إلى اتساع رقعة الأرض التى تسمح بتوطين اللاجئين الفلسطينيين (الدولة لفلسطينية/الأردن/العراق) كبديل عن حق العودة ومع التعويض المالى طبعا.

كما سيعنى الاتحاد الهاشمى الجديد بين العراق والأردن وصلا جغرافيا مع تركيا وإسرائيل، وهذا الأمر هو جزء من مشاريع أميركية/إسرائيلية/تركية، تريد نقل المياه. وقد استطاعت تركيا (بدعم من واشنطن) تحييد سوريا من أى تدخل لدى الأطراف الكردية، وذلك منذ عام ١٩٩٨ حينما وقع البلدان اتفاقات أمنية بهذا الشأن. وستكون من نتائج إقامة هذا الهلال الأمريكى الممتد من تركيا إلى إسرائيل مرورا بالعراق والأردن وفلسطين، أن سوريا ولبنان سيصبحان محاصرَين بمحور أمنى وسياسى واقتصادى يصعب الانفلات منه أو مواجهته[١٢].

وبذلك، ستكون المرحلة اللاحقة بعد إقامة هذا الوضع الجديد فى العراق، هى مرحلة فرض التغييرات السياسية والأمنية على دمشق وبيروت، وما تعنيه هذه التغييرات المطلوبة أميركيا من ضرورة إقامة اتفاقات سلام مع إسرائيل، وإنهاء كل أشكال الصراع معها على الجبهتين السورية واللبنانية. أيضا، ستحمل مشاريع الطرق الأمريكية الجديدة للمنطقة فكرة إقامة قناة مائية بين البحر الأحمر والبحر الميت عبر خليج العقبة، وربما قناة أخرى من البحر الميت إلى البحر المتوسط.

على صعيد آخر، فإن احتلال العراق يقود إلى بدء حقبة جديدة من علاقة إسرائيل ببلدان المنطقة، حيث إن النظام الجديد فى العراق سيكون حتما مواليا للولايات المتحدة، مما يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى انتزاع اعترافه بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها. وبالتالى انتقال العراق من جبهة الرفض المتشددة لإقامة علاقات مع إسرائيل إلى أحد رءوس الحربة فى هذا التوجه، مما سيرفع الحرج عن العديد من الأنظمة العربية فى سعيها لإقامة علاقات مع الدولة العبرية.

وهو التوجه الذى قد يتحول لحقيقة بأسرع مما يتوقع البعض، خاصة مع ظهور أحمد الجلبى زعيم المعارضة العراقية فى المنفى مرة أخرى فى الصورة كرجل دولة فى عراق ما بعد الاحتلال، وهو المعروف بعلاقاته مع دوائر صنع القرار الإسرائيلي، وما تردد عن زيارته لإسرائيل سرا عدة مرات. فالجلبى هو الشخصية الأكثر حماسا لهذه العلاقات، وقد صرح جلبى قبيل احتلال العراق، أن العراق بعد صدام حسين سيعمل على إقامة علاقات سلام طبيعية مع جيرانه بما فى ذلك إسرائيل. وله علاقات واضحة مع منظمة إيباك المعبرة عن اللوبى الصهيونى فى الكونجرس الأمريكي. هذا إلى جانب العلاقات الواضحة والقديمة بين الزعامات الكردية التى تتعامل مع إسرائيل.

خامسا : إسرائيل والمكاسب الاقتصادية المتوقعة :

عقب الاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق، بدأت مراكز صنع القرار فى إسرائيل فى وضع أجندة للاستفادة اقتصاديا من الوضع الجديد. وتضمنت الأجندة مشروعين رئيسيين، هما: إعادة تشغيل خط أنابيب " كركوك - حيفا" لنقل البترول، والآخر هو دمج العراق فى منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها بين تركيا والأردن والدولة الفلسطينية "بعد إعلانها" وإسرائيل.

أول الأهداف التى تسعى إسرائيل إلى تحقيقها استفادة من احتلال العراق هو إعادة تشغيل خط أنابيب "كركوك - حيفا "، والذى لو نجحت إسرائيل فى إعادة العمل به ستكون حققت واحدة من أهم أهدافها الاستراتيجية على المستوى الاقتصادى والسياسي، فإعادة تشغيل هذا الخط تمثل علاجا لأزمة البترول التى تواجهها، حيث تستورد إسرائيل نحو ٩٩% من استهلاكها اليومى من البترول والبالغ ٢٧٨ ألف برميل يوميا[١٣] يبلغ ثمنها ٦,٢٥ ملايين دولار، ويستوردون سنويا ١٢ مليون طن، منها ٨٠% من روسيا، والباقى من السوق الدولى فى روتردام بهولندا.

وسيوفر هذا الخط لإسرائيل العديد من المزايا ، وفى مقدمتها التحرر من الضغوط السياسية والتجارية التى تلجأ إليها مصر وروسيا من حين لآخر، إلى جانب تقليل فاتورة الطاقة بنحو ٢٥%، وتحقيق رغبتها فى أن تتحول لنقطة عبور "ترانزيت" لخطوط نقل الطاقة من منطقة الشرق الأوسط للخارج، وتحويل ميناء حيفا إلى روتردام الشرق الأوسط على حد وصف يوسف بريتسكى وزير البنية التحتية الإسرائيلى[١٤]

ومن الجدير بالذكر هنا أن التغلب على نقص الموارد البترولية كان ومازال يمثل شاغلا رئيسيا لدوائر صنع القرار الإسرائيلية، بل إنه كان أحد محددات، فى بعض الأوقات، السياسة الخارجية الإسرائيلية، سواء على صعيد علاقاتها مع روسيا مصدرها الأول من النفط، أو استيراد الغاز المصرى وتأثره بفترات التوتر المتفاوتة.

وقد رأت إسرائيل طوال الخمسين عاما الماضية أن الحل الجذرى لأزمة نقص الإمدادات النفطية يكمن فى إعادة تشغيل خط "كركوك - حيفا"، بل وقد سعت طوال هذه الفترة إلى انتهاز الفرص الممكنة لطرح إمكانية إعادة العمل به.

وخط "كركوك - حيفا"، والذى أقامته شركة النفط العراقية فى عشرينيات القرن العشرين، كان الأكبر والأول من نوعه فى الشرق الأوسط، فكان مقاما على شكل خطين متوازيين، قطر كل واحد منهما ١٢ بوصة. وكان يضخ النفط من كركوك إلى الحديثة على مسافة نحو ٢٤٠ كم. ومن هناك يتفرع الخطان إلى اتجاهين : الأول ينقل النفط إلى حيفا وكان طوله حوالى ٦٠٨ كم ، حيث بلغت قدرة الضخ فى الأنبوب نحو ٤ ملايين طن نفط سنويا. وفى عام ١٩٤٦ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت شركة النفط العراقية فى بناء خط أنابيب مواز للسابق، ذى خطين وكان سيصل هو الآخر إلى طرابلس.

ولكن مد الخط إلى حيفا توقف عند حدود فلسطين بسبب حرب ١٩٤٨ على مسافة ٦٧ كم فقط من حيفا، أما مد الخط إلى طرابلس فقد انتهى فى منتصف عام ١٩٤٩[١٥].

ومع إعلان دولة إسرائيل، تدفق النفط العراقى من كركوك والموصل إلى حيفا، فى البداية كنفط خام فقط، ولكن بعد فترة أقيمت فى حيفا معامل تكرير النفط العراقى من أجل بريطانيا فى هذا الجزء من العالم.

وفى ذلك الحين كانت هناك أهمية خاصة للعلاقات بين بريطانيا والعراق فى كل ما يتعلق بالنفط العراقي. وقد دخلت إنجلترا فى صراع مع فرنسا، بعد الحرب العالمية الأولى فى مجال النفط، من أجل السيطرة على منطقة الموصل التى اعتبرت فى اتفاقية سايكس بيكو منطقة نفوذ فرنسية، كما ساعدت العراق أيضا بقوة أثناء بحث قضية الموصل التى امتدت لسنوات طويلة بشأن ضمها إما للعراق أو لتركيا، كذلك كانت المساعدات التى قدمها سلاح الجو البريطانى لقمع الثورات المتعاقبة التى قام بها الأكراد فى الشمال، عاملا مهما لسيطرة الدولة العراقية على هذه المنطقة التى كانت تمثل خزان النفط الرئيسى للعراق قبل أن يتمك اكتشاف الحقول العملاقة فى الجنوب والغرب والوسط.

ومنذ إعلان دولة إسرائيل، قامت تل أبيب بالعديد من المحاولات من أجل استئناف عمل خط أنابيب (كركوك - حيفا)، وكانت المحاولة الأخيرة أثناء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ – ١٩٨٨)، بعد أن تم إغلاق الخليج العربى فى وجه ناقلات النفط العراقية ، فى تلك الفترة استجابت سوريا لطلب إيران إغلاق الخط البرى الذى كان ينقل النفط العراقى إلى الغرب، وقتها عرضت الحكومة الإسرائيلية بعدة طرق استئناف ضخ النفط العراقى فى الأنبوب القديم إلى ميناء حيفا.

كذلك اتضح أن إسرائيل فى الثمانينيات، كانت طرفا فى الاتصالات الخاصة بالاتفاق بين حكومتى العراق والأردن وبين شركة البناء الأمريكية لإقامة خط أنابيب برى جديد من العراق إلى العقبة، ولكن هذه المبادرة لم تثمر عن أية نتائج أيضا. كذلك تقدمت إسرائيل بفكرة لمساعدة العراق على تصدير نفطه عن طريق تحويل خط التبلاين الذى يمر عبر مرتفعات الجولان إلى مدينة حيفا ولكنها لم تسفر عن شىء ومنذ ذلك الحين تمت عدة محاولات فى هذا المجال، إلا أنها لم تسفر هى أيضا عن شىء[١٦].

ولا يقتصر مشروع خط أنابيب "كركوك - حيفا"، والذى خرج من أدراج الحكومة الإسرائيلية للعلن بعد الاحتلال الأنجلو أمريكى للعراق، على تشغيل هذا الخط فقط، بل يتضمن أيضا محورا آخر وهو خط "عسقلان - ايلات" والمعروف باسم خط "تبلين" والذى يستهدف نقل البترول الروسى من موانئ البلطيق لآسيا عبر البحر الأحمر، وهو الخط الذى سيدخل العمل الفعلى فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٣.

وهو الأمر الذى يمثل تهديدا اقتصاديا مباشرا لمصر سواء من جهة تراجع الملاحة فى قناة السويس أو تقليل كم النفط المار فى خط أنبوب "سوميد" الذى ينقل نفط الخليج للموانئ الأوروبية على المتوسط[١٧].

على صعيد آخر، تطمع إسرائيل فى أن يقود احتلال العراق وتولى حكومة موالية لواشنطن مقاليد الأمور فى بغدد إلى إفساح الطريق أمام إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع العراق، بحيث يتحول السوق العراقى إلى أحد أسواق السلع الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى إقامة منطقة تجارة حرة تضم كل من تركيا والأردن والدولة الفلسطينية والعراق بالإضافة إلى إسرائيل، وهى المنطقة التى تطمع إسرائيل فى أن تكون بمثابة سوق مفتوح لسلعها خاصة من الصناعات فائقة التكنولوجية. وقد أشار ديفيد ناولى مستشار وزير المالية الإسرائيلى إلى إمكانية تحول هذه المنطقة من مجرد خطط نظرية إلى حقيقة عملية خلال عامين فقط وقبل حلول عام ٢٠٠٦[١٨]. هذا بخلاف الفوائد المؤقتة والخاصة بمشاركة الشركات الإسرائيلية وخاصة شركات المقاولات فى مشروعات إعمار العراق.

سادسا: سلام أقل تكلفة:

ينسب إلى هنرى كسينجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق مقولة أن الطريق إلى القدس يمر ببغداد، معبرا عن تصور أن إسرائيل لن يهدأ لها بال ولن تستقر فى مدينة القدس إلا إذا انكسرت بغداد بما تمثله من رمز وقوة للعرب خصوصا بما استصحبته من تطلعات نووية وتمكن من الأسلحة غير التقليدية الأخرى[١٩].

ومثل خروج العراق من معادلة الصراع هدفا رئيسيا لإسرائيل طوال العقود الثلاثة الماضية، وهو ما تحقق أخيرا على يد الاحتلال الأمريكي. حيث كانت إسرائيل ترى فى النظام العراقى أحد حاملى الرؤية الراديكالية تجاه الصراع والتسوية السياسية فى الشرق الأوسط، فالعراق شكل قلب "جبهة الصمود والتصدي" التى رفضت مبادرة السادات بزيارة القدس وتصدت لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩، كما كان العراق ضمن معسكر الدول العربية التى ترى الصراع مع إسرائيل "صراع وجود"، ومن ثم فالحل يكون عبر السلاح وليس على مائدة المفاوضات، وبالتالى يمثل خروج العراق من دائرة الصراع العربى - الإسرائيلي، ضربة قاضية ليس فقط للمعسكر المعارض للتسوية على أساس أوسلو، وبالتالى يمكن لإسرائيل الوصول على المدى البعيد لسلام أقل "تكلفة" مع الفلسطينيين وسوريا ولبنان.

وباحتلال الولايات المتحدة للعراق، فإن الطريق سيكون ممهدا أمام دخول العراق عملية التسوية من أوسع أبوابها، أى دخوله مشاركا فاعلا عبر المساهمة فى تمرير وتنفيذ صفقات من هذه التسوية، وتحديدا ما روجت له كتابات إسرائيلية لفترة طويلة من أن العراق يمكن أن يساهم فى تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على النحو الذى يمثل مصلحة له أيضا، عبر القبول بتوطين مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه وتحديدا فى الشمال الكردى والجنوب بالشيعى لحل مشكلة التفوق العددى الشيعى فى الجنوب.

وهو ما أعربت عنه دوائر مختلفة عشية الحرب وخشيتها من أن تستغل إسرائيل هذه الفرصة للقيام بعملية "ترانسفير جزئي" فى مناطق "خط التماس" فى شمال الضفة الغربية. إلا أن تعقد الحرب فى العراق لا تجعل الولايات المتحدة تخاطر ببؤرة مشتعلة[٢٠]، وهو ما يجعل هذا السيناريو مستبعدا إلى حين.

وعلى صعيد المواجهات مع الفلسطينيين، ترى دوائر صنع القرار الإسرائيلى أن احتلال العراق سيقود الفلسطينيين للانخراط بشكل "أفضل" - على صعيد المصالح الإسرائيلية- فى المفاوضات وتقديم العديد من التنازلات المؤلمة. و أن الفلسطينيين سيتجهون للعودة للمفاوضات ووقف إطلاق النار وطرح قيادات بديلة برجماتية[٢١].

بل إن رئيس الأركان الإسرائيلى موشى يعلون أكد أن سقوط العراق سيقود إلى انتهاء الانتفاضة الفلسطينية. فى إشارة إلى أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى انتهت فى ١٩٩١ مع انتهاء حرب الخليج الثانية.

ويشير المحللون السياسيون الإسرائيليون إلى أن احتلال العراق، سيقوض سلطة ياسر عرفات ويقود نحو بروز قيادات أكثر "اعتدالا" - من وجهة النظر الإسرائيلية. بل يرى أن احتلال العراق درس قاس للفلسطينيين وخاصة على صعيد أن التشدد

والعنف غير قادرين على تحقيق النتائج المرجوة فى ظل الهيمنة المطلقة للقطب الأمريكي.

ويقول الخبير الإسرائيلى صموئيل ساندلير إن جماعات المقاومة الفلسطينية المتشددة ستفقد أيضا مصدرا مهما من مصادر التمويل القادم من العراق، حتى من السعودية فى ظل الحصار الذى يواجهه نظام آل سعود فى الوقت الراهن من الولايات المتحدة بسبب الاتهامات الموجهة لعدد من أفراد العائلة المالكة بتمويل تنظيم القاعدة.

ومن هنا يرى غالبية الخبراء الإسرائيليون أن الميل نحو الاعتدال سيقوى بين القوى السياسية الفلسطينية بعد فترة من احتلال العراق، مما سيمهد لسلام أقل تكلفة بالنسبة لإسرائيل. فى نفس الوقت طرح "نجاح" الولايات المتحدة فى العراق سيناريوهات أمريكية تتجاوز "خريطة الطريق" إلى فرض الوصاية على الأراضى الفلسطينية، وهو السيناريو الذى طرحه بوضوح مارتن انديك السفير الإسرائيلى السابق فى إسرائيل، حيث أشار إلى أن هناك طريقا آخر لاستثمار نجاح الولايات المتحدة فى العراق من أجل دفع السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، هذا الطريق يتعدى تصورات بوش الابن والأب حول سبل تحيق السلام ، ألا وهو أن تقود أمريكا المجتمع الدولى لإنشاء وصاية دولية على فلسطين. واعتبر أن هذه الخطوة ستقود إلى خلق شريك سياسى فلسطينى مسئول.(٢٢)

على صعيد آخر، أثر احتلال العراق سلبا على معنويات الجمهور العربى فى كل مكان، ونقل عن رئيس الموساد إبراهام هليفى قوله: "إن إسقاط النظام العراقى سيكون ضربة قوية لمعنويات الجمهور العربى فى كل مكان، وضربة قوية للأيديولوجيات المعادية لإسرائيل فى العالم العربي، وتعزيز الشعور باليأس فى أوساط الجمهور العربى والفلسطينى بشكل خاص من إمكانية حسم المواجهة ضد إسرائيل بالوسائل العسكرية، وبدلا من ذلك يتعزز فى العالم العربى الطرف الداعى لإبداء تنازلات من أجل التوصل لتسوية سياسية مع إسرائيل، فضلا عن أن وجود نظام موال للغرب فى بغداد سيدعم التوجه للتطبيع مع إسرائيل".

هوامش الفصل الثالث عشر :

(١) مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة العدد ١٠١، مايو ٢٠٠٣، ص ١١٨.

(2) Maj. Gen. Ya`akov Amidor, Israel`s Strategy after the Iraq War, Jerusalem Issue Brief, Vol. 2, No. 24, 16 April 2003.

(3) Aviad Kleinberg, War Reduces Israel`s Strategic Importance?, Ha`aretz, 11 April 2003.

(٤) ران أدليست، العلاقة النووية، يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٣/١/٥، مختارات إسرائيلية ، العدد ٩٨، فبراير ٢٠٠٣.

(5) Ephraim Kam , Saddam: The Morning After, , Strategic Assessment, tel Aviv university Strategic Assessment, Volume 5, No. 4, February 2003, JAFFEE Center for Strategic Studies - Tel Aviv University.

(٦) أحمد إبراهيم محمود، إسرائيل وضرب العراق: الدور المحتمل والمكاسب الاستراتيجية، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ٩٧، يناير ٢٠٠٣، ص ١٦١.

(٧) المرجع السابق، ص ١٦١.

(٨) عبد العال الباقوري، حدود التسوية واستراتيجية إسرائيل فى القرن ٢١، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٢.

(9) Maj. Gen. Ya`akov Amidor, Israel`s Strategy after the Iraq War, Jerusalem Issue Brief, Vol. 2, No. 24, 16 April 2003.

(10) Shai Feldman and Yiftah Shapir, Eds., The Middle East Military Balance, (ombridge: MiT Press, 2001).

(١١) محمد جمعة، إسرائيل وضرب العراق: الدور.. الأهداف.. التداعيات، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية واستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد

(١٢) صبحى غندور، التقسيم الديمقراطى خاتمة الطرق الأمريكية، البيان، ٦ ديسمبر ٢٠٠٢ - العدد ٦٠٣

(١٣) علاء سالم، إسرائيل والعراق .. مكاسب ما بعد التغيير السياسي، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٠٢، يونيو ٢٠٠٣، ص١٣٩.

(١٤) المرجع السابق، ص ١٣٩.

(١٥) مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ١٠١، مايو ٢٠٠٣، ص ٦٤.

(١٦) المرجع السابق، ص ٦٤.

(١٧) علاء سالم، إسرائيل والعراق .. مكاسب ما بعد التغيير السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.

(18) Israel`s opportunity in Iraq, www.mmoning.com

(١٩) فهمي هويدي، إسرائيل والحرب على العراق :طريق الدس يمر من بغداد!، ؟؟

(٢٠) نموذج متطور للترنسفير، تينا رينهرت، يديعوت احرونوت، ٢٠٠٣/٤/١٠، مختارات إسرائيلية ، العدد ١٠١، مايو ٢٠٠٣، ص٦٤.

(21) Lesile Susser, Israelis see Iraq war creating boon or doom , Jewish Telegraphid Agency, 15 May 2003.

الفصل الرابع عشر

نكبة العراق وتأثيرها فى أسعار النفط يتحكمان فى دفة أسواق المال العالمية

محمد النجار



تعتبر أسواق المال والبورصات من أكثر المؤسسات الاقتصادية تأثراً بالأحداث السياسية وتداعياتها الحالية والمستقبلية، وأثبتت التجارب والخبرات السابقة أن مؤشرات أسواق الأسهم تتحرك صعوداً وهبوطاً مع أى حدث جوهرى سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى وليس داخل محيط الدولة نفسها. وزاد من حدة تجاوب البورصات مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، الاتجاه نحو العولمة وانفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض، وكذلك القيد المشترك للشركات العالمية فى أكثر من بورصة فى نفس الوقت، بالإضافة إلى تحكم المؤسسات المالية العالمية سواء شركات إدارة الصناديق والمحافظ المالية فى اتجاهات أسواق المال.

وكان من المنطقى أن تتحرك البورصات العالمية مع سير العمليات العسكرية بعد الهجوم الأمريكى على العراق، واستمر التأثير بعد الاحتلال الأمريكى للأراضى العراقية، ومازالت تداعيات هذه الحرب تلعب دورها فى توجيه أسواق المال حتى الآن، بالإضافة للتأثير المتوقع لها مستقبلاً تبعاً لما ستتركه نتائج الحرب من بصمات على معظم اقتصادات العالم. كما أن الوضع الراهن فى الأراضى العراقية واشتعال عمليات المقاومة لقوات الاحتلال الأنجلو- أمريكى سيكون لها آثارها أيضاً على الأسواق. ويزيد من هذا الاحتمال أن المقاومة استهدفت بجانب جنود الاحتلال أنابيب النفط الخام وأثرت على حجم الإنتاج والصادرات العراقية من النفط.

أولاً: نظرة عامة على بورصة النفط العالمية

تمثل أسعار النفط الخام أحد أهم العوامل المؤثرة على أسواق المال العالمية، وذلك على الرغم من أن النفط له بورصته المستقلة لتحديد أسعاره يومياً. ويمثل خام النفط الذى تنتجه منظمة أوبك حوالى ٨٠% من الخام المتداول فى أسواق البترول العالمية، ولذلك تمتلك المنظمة العالمية قدرة كبيرة على التأثير فى مستوى واتجاه أسعار النفط. وقد حددت أوبك استراتيجيتها السعرية المستقبلية على أساس أن يتراوح سعر برميل النفط بين ٢٢ و٢٨ دولاراً للبرميل. (تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٣)

وحسب بيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد(سبتمبر ٢٠٠٢، صـ٢٨٨)، فإن المملكة العربية السعودية تحتل موقع الصدارة فيما يتعلق بحجم الاحتياطى النفطى الذى تملكه، وذلك باحتياطى مؤكد بلغ ٢٦٢,٨ مليار برميل، فى حين يبلغ الاحتياطى

العراقى نحو ١١٢,٥ مليار برميل ، ويأتى بعدها كل من إيران و الإمارات العربية المتحدة والكويت و فنزويلا و روسيا وليبيا ونيجيريا باحتياطيات مؤكدة تصل إلى حوالى ٩٩,٥ ،٩٧,٨ ،٩٦,٥ ، ٧٧,٨، ٤٨,١ ،٣٦ ،٣٤,٥ مليار برميل على نفس الترتيب السابق. أما الولايات المتحدة الأمريكية فتمتلك احتياطياً مؤكداً يبلغ قرابة ٢٢,١ مليار برميل ، ومن غير المتوقع أن تحدث طفرة فى حجم الاحتياطى الأمريكى فى الأجل القريب أو البعيد ولن يتعدى الأمر زيادات هامشية ، وذلك لامتلاك الشركات الأمريكية أرقى وأحدث وسائل التكنولوجيا العالمية فى التنقيب لاكتشاف أى حقول بترولية جديدة ، وهو ما أدى إلى اكتشاف أغلب ما يوجد من احتياطى فى باطن الأراضى الأمريكية.

وعلى صعيد الاستهلاك تبتلع الآلات الأمريكية بمفردها حوالى ١٧,٨ مليون برميل يومياً، تنتج الحقول الأمريكية حوالى ٧ ملايين برميل منها، بينما يتم استيراد ١١مليون برميل يوميا من الأسواق العالمية، أغلبه من البترول الذى تنتجه أوبك ، ويمثل حوالى ١٤% من حجم الخام المتداول فى بورصة البترول الدولية.

وعلى الصعيد العالمى تتوقع دراسات خبراء الطاقة أن يرتفع الطلب على خام البترول إلى مستوى يتراوح بين ١١٠ و١١٧ مليون برميل عام ٢٠٢٠، كما توقعت الدراسات أن يصل العجز فى الخام إلى أكثر من ٥٠ مليون برميل يومياً معظمها فى الدول الصناعية، وسيتم الاعتماد على إنتاج دول أوبك لتغطية التزايد الرهيب فى الطلب على البترول.

ولذلك لم يكن غريباً أن تكون منطقة الخليج جوهرة التاج ومركز حقول الذهب الأسود العالمية، هدفاً للآلة العسكرية الأمريكية، وتم غزو العراق باعتباره القوة العربية الوحيدة المناوئة للسياسات الأمريكية فى منطقة الخليج بمبررات أثبت الواقع أنها كانت مجرد ذرائع للسيطرة على النفط العراقي، وسمحت السياسات العدوانية لدكتاتور العراق المخلوع صدام حسين وعدم وجود تعاطف دولى وعربى معه، بغزو القوات الأمريكية لأراضيه. أما باقى دول الخليج العربية فإنها تمتلك علاقات وثيقة مع الإدارة الأمريكية تمكنها من تحقيق أغراضها الاقتصادية والسياسية، وتبقى إيران أيضاً كدولة رئيسية غير عربية تعتبرها أمريكا من دول محور الشر المناوئ لسياستها، إلا أنها فضلت فى الوقت الحالى استخدام الضغوط السياسية والتهديد لترهيبها.

ويمثل اختيار الولايات المتحدة الأمريكية للعراق اختياراً مثالياً لإحكام السيطرة على سوق النفط الدولي، حتى بدون إخراج العراق من منظمة أوبك كما هدد بذلك المسئول عن النفط العراقى فى الإدارة الأمريكية للعراق. وتستطيع الولايات المتحدة، من خلال السيطرة على النفط العراقي، أن تتحكم فى تسعير الخام فى الأسواق العالمية

بزيـادة إنتـاج العراق واستخدامه كـأداة ضغـط علـى دول أوبـك. وإذا كـانت البيانـات الرسمية تشير إلى أن العراق يمتلك احتياطياً مؤكداً يصـل إلـى ١١٢,٥ مليـار برميل، فإن التقديرات غير الرسمية تشير إلى أن الاحتيـاطى الحقيقـى غير المكتشـف قد يرفـع حجم الاحتياطيات النفطية العراقية إلى ٣٢٤ مليار برميل بما يضع العراق فـى صـدارة دول العالم فيما يتعلق بحجم الاحتياطـات مـن النفط. ومـن الضـرورى الإشـارة إلـى أن العراق عانى من محدودية عمليات التنقيب عن الخام فى العشرين عاماً الأخيرة بسـبب سلسلة حـروب الخليـج الأولـى عـام ١٩٨٠ والثانيـة ١٩٩١ والثالثـة ٢٠٠١. بالإضافـة لتواضع التكنولوجيا المسـتخدمة فـى التنقيب مـع غيـاب الشـركات الأمريكيـة والحظـر الأمريكى على التنقيب فـى أراضـى العـراق. ويزيـد مـن احتمـالات رفـع حجم الإنتـاج العراقى أن تسديد فاتورة حـرب الخليـج الثالثـة، سيتم مـن حصيلـة بيـع النفـط العراقـى وكذلك عمليات إعادة الإعمـار، نـاهيك عـن سـداد الديـون العراقيـة والتعويضـات التـى يطلبها جيرانه جراء حروب صدام السابقة .

وإذا كـانت المؤسسـات الدوليـة قد عجـزت عـن منـع الغـزو الأمريكـى للأراضـى العراقية، فمن المتوقع أيضاً أن تفشل فى أن تحيل عمليـات الإعمـار للأمـم المتحـدة، إلا إذا اضطرت الولايات المتحدة لذلك تحت ضغط حاجتها للمجتمع الدولـى للمسـاعدة فـى السيطرة على الوضـع فى العـراق. ومـن البديـهى أن تتـم استـعادة الخسـائر عـن طريـق النفط العراقى سواء بالتحكم فى حصيلته أو خفض أسعاره للمستوى الـذى تـراه الإدارة الأمريكيـة عـادلاً، ويـدور حـول ١٥ دولاراً للبرميل ، وإذا نجحـت فـى الوصـول لـهذا السعر فإنها توفر على ميزان المدفوعـات الأمريكـى أكـثر مـن ٥٠ مليـار دولار سـنوياً كفرق سعر لوارداتها من النفط.

ويتوقف نجاح المخططات الأمريكية على الشعب العراقى نفسه، ومدى تقبله للغزو الأمريكى لأراضيه وقدرته على المقاومة، وبدا واضحـاً أن المخططـات الأمريكيـة لـن تسير كما تبغى الإدارة الأمريكية بعد أن زادت العمليات الفدائية والتى استهدفت بجـانب الجنود الأمريكيين، حقول وخطوط نقل النفط الخام.

ثانياً : أسعار النفط وآثارها على البورصات

يعود الارتباط الوثيق بين حركة أسعار النفط وأسعار الأسـهم إلـى سـببين رئيسـيين، أحدهمـا يرتبـط بالمؤشـرات الكليـة لاقتصـاد أى دولـة، والآخـر يتصـل بنوعيـة الأسـهم المقيدة فى كل بورصـة. و يتبـاين تـأثير سـعر النفـط علـى المؤشـرات الكليـة للاقتصـاد، فالدول المصدرة للنفط يتحسن اقتصـادها مـع ارتفـاع أسعاره ويتراجع مـع انخفاضـها، وتتوقف درجة التأثر على الحجم النسبى للنفط فى مكونات الاقتصـاد. وتقع أغلب الـدول المصدرة للنفط فى معسكر العالم الثالث ومعظمـهما أعضـاء فـى منظمـة أوبـك، وتمثـل

السعودية والكويت والإمارات وقطر وسلطنة عمان وليبيا والجزائر النقل الرئيسى فى سوق النفط الدولية، ويضاف إليها كل من فنزويلا ونيجريا وكومنولث الدول المستقلة وروسيا وإيران. ويعتبر النفط لاعباً رئيسياً فى اقتصاد هذه الدول وتتوقف عليه معدلات النمو والأداء الاقتصادى بشكل عام.

والعكس صحيح بالنسبة للدول المستوردة والتى ترغب دائماً فى الحصول على الخام بأسعار منخفضة لتقليل قيمة فاتورة الواردات. وتمثل الدول الصناعية الكبرى أهم المستوردين للخام وتقع الولايات المتحدة على رأس القائمة بالإضافة لكل من اليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا وكوريا الجنوبية وبلجيكا، وبالتالى يمكن تقسيم العالم إلى معسكرين: الأول هو الدول المصدرة ومعظمها من دول العالم الثالث وتستفيد من ارتفاع أسعار البترول، والثانى هو الدول المتقدمة والقوى الكبرى وأغلبها من المستوردين، وتتضرر من ارتفاع الأسعار. وينعكس أى تحرك لأسعار البترول على الاقتصاد ومن ثم على البورصات التى تتجاوب بشكل سريع مع أى تغير فى المؤشرات الكلية .

أما السبب الثانى فيكمن فى قيادة شركات النفط والبتروكيماويات لأسواق المال العالمية الرئيسية، وتمثل هذه الشركات ثقلاً كبيراً فى البورصات بما تمتلكه من رءوس أموال سوقية ضخمة مثل شركات موبل وشل اكسون وغيرها. ولذلك لم يكن غريباً أن تتحرك أسعار الأسهم وتتأثر سريعاً بحركة أسعار النفط.

وقد هبطت المؤشرات فى جميع أسواق العالم - بلا استثناء تقريباً - لأدنى مستوى لها خلال العام الحالى خلال شهرى مارس وإبريل الماضيين، وترافق ذلك مع ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها خلال العام الحالى ، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين من نتائج الحرب. حيث سجل سعر البرميل من خام البترول حوالى ٣٠ دولاراً فى الأسواق العالمية، نتيجة المخاوف من تأثر إمدادات الخام للأسواق بسبب الحرب الأمريكية على العراق، بالإضافة للنقص فى إنتاج فنزويلا التى تعد إحدى الدول الرئيسية فى منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" بسبب إضراب العاملين فى قطاع النفط وكذلك تراجع إنتاج نيجيريا نتيجة للاضطرابات العرقية التى شهدتها البلاد.

وقد هبط مؤشر داو جونز الصناعى لبورصة وول ستريت فى نيويورك التى تعد بمثابة البورصة القائدة لأسواق المال العالمية، ليسجل أدنى مستوى له خلال العام الحالى في ١١ مارس الماضى عند ٧٥٢٤,٠٦ نقطة. وسجل داو جونز المركب أدنى مستوياته عند ٢١٠٨,٩٥ نقطة فى نفس الوقت، وكذلك مؤشر بورصة ناسداك المركب ليصل إلى ١٢٧١,٤٧ نقطة.(راجع جريدة الفاينانشيال تايمز)

ودفعت بورصة نيويورك مؤشرات أسواق وبورصات ٣٥ دولة للهبوط معها إلى أدنى مستوياتها خلال نفس التاريخ، وواصلت باقى الأسواق رحلة الهبوط فى شهر إبريل.

ثالثاً: الأسواق وتفاعلها مع تطورات الحرب

حركت أنباء الحرب الأنجلوأمريكية على العراق بورصات العالم صعوداً وهبوطاً حتى وصولها إلى احتلال الأراضى العراقية. ووصلت مؤشرات البورصات الرئيسية إلى أدنى مستوى لها قبل الحرب مباشرة، و تحسنت أسعار الأسهم بعد التوغل السريع للقوات الأمريكية فى الأراضى العراقية، ثم عادت للتراجع مع اشتداد المقاومة، ثم انتعشت الأسواق بعد النهاية السريعة للحرب والاحتلال الأمريكى للأراضى العراقية لتبدأ البورصات رحلة صعود منذ نهاية الحرب وحتى منتصف أغسطس ٢٠٠٣.

وقد أعطت النهاية السريعة لحرب الخليج الثالثة واحتلال الأراضى العراقية، دفعة قوية لأسواق المال الأمريكية، أملاً فى تكرار سيناريو حرب الخليج الثانية والتى دعمت الاقتصاد الأمريكى المتراجع آنذاك. كما مثلت طوق النجاة للاقتصاد الأمريكى للخروج من حالة الركود والكساد التى دخل فيها منذ بداية عام ٢٠٠١، والتى تفاقمت بعد أحداث ١١ سبتمبر من نفس العام، والتى أظهرت تفشى الفساد فى الشركات الأمريكية الكبرى وهو ما ضرب البورصات فى مقتل.

ويعتبر إشعال الصراعات وتحريكها وبدون الاشتراك فيها أحياناً من العوامل الداعمة للاقتصاد الأمريكي. وتستفيد من هذه الحروب العديد من القطاعات مثل شركات السلاح والمقاولات والتعمير والبنية الأساسية والخدمات والإدارة، بالإضافة لشركات النفط المرشحة لأن تصبح المستفيد الأول من حرب الخليج الثالثة. ولذلك كان إشعال الحرب والغزو الأمريكى غير المبرر للأراضى العراقية، ضرورة بنظر للاقتصاد الأمريكى بنظر الإدارة الأمريكية اليمينية المتطرفة، للسيطرة على النفط العراقى وإنعاش الاقتصاد المتباطئ. ويعطى التشابه الواضح بين حرب الخليج الثانية التى شنها جورج بوش الأب، والثالثة التى شنها جورج بوش الابن دلالة واضحة على الدور الرئيسى للوضع الاقتصادى فى إشعال الحرب.

و قبيل حرب الخليج الثانية مباشرة كان الاقتصاد الأمريكى فى أوضاع غير مواتية، فبعد أن حقق نمواً بلغ ٣,٤ % عام ١٩٨٩، هبط النمو بشدة عام ١٩٩٠ إلى ١,٢%، ثم دخل الاقتصاد مرحلة تراجع ليتحول للنمو السلبى بنسبة ٠,٩% عام ١٩٩١، وترافق ذلك مع تراجع أرباح الشركات وهبوط حاد فى مؤشرات بورصتى نيويورك وناسداك. وانتشلت حرب الخليج الثانية الاقتصاد الأمريكى من تراجعه بعد

أن استأثرت الحكومة الأمريكية بكل غنائم الحرب، وتركت حلفاءها الذين شاركوها الحرب يكتفون بمشاهدة الشركات الأمريكية تلتهم كعكة إعادة إعمار الكويت وإنشاء بنيتها الأساسية التى دمرت فى الحرب. ولم تقتصر استفادة الاقتصاد الأمريكى على ذلك، بل ساهم التراجع الحاد فى أسعار النفط بعد الحرب مباشرة فى تحسين وضع ميزان المدفوعات الأمريكي، واحتكرت الشركات الأمريكية عمليات التنقيب عن الغاز والنفط فى الأراضى الكويتية. وتخلصت شركات السلاح من جانب كبير من مخزونها تم استخدامه فى تدمير البنية الأساسية العراقية، وزادت صادراتها من السلاح لدول المنطقة بشكل غير مسبوق. وأدت العوامل السابقة لإنعاش الشركات الأمريكية. وارتفع معدل النمو من سالب ٠,٩% قبل الحرب مباشرة عام١٩٩١ ليصل إلى نمو موجب بنسبة ٢,٧% عام ١٩٩٢.

وأدت السياسات اليمينية لحكومة جورج بوش الابن إلى أزمة اقتصادية جديدة، بعد أن قام بتخفيف الضرائب على كبار المستثمرين، وتقليل ميزانية التحويلات الاجتماعية للفقراء فى قطاعات الصحة والتعليم المجاني، وتخلق هذه الفئات عادة نمواً فى الطلب لأنها تنفق ما تحصل عليه من أموال، وأصبح الحل أمام الإدارة الأمريكية هو التوجه نحو الخارج لحل المشاكل الداخلية و انتشال الاقتصاد من تراجعه، بعد أن هبط النمو من ٣,٨% عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٣% عام ٢٠٠١. (IMF, World Economic Outlook, April 2003) و فاقمت أحداث ١١سبتمبر من التباطؤ، وأصبح التوجه نحو إشعال حرب الخليج الثالثة هو الحل الأمثل للإدارة الأمريكية المتطرفة.

وهبطت مؤشرات البورصة الأمريكية فى وول ستريت لأدنى مستوياتها قبل الحرب فى ١١ مارس ليصل داو جونز الصناعى إلى ٧٥٢٤,٠٦ نقطة، و استاندرد آند بورز ٥٠٠ إلى ٨٠٠,٧٣ نقطة، وناسداك المركب إلى ١٢٧١,٤٧ نقطة، وناسداك ١٠٠ إلى ٩٥١,٩ نقطة، وذلك نتيجة لتخوف الأسواق والمستثمرين من أن يطول أمد الحرب وأن تكون الخسائر الناجمة عنها كبيرة، وأن تتأثر إمدادات النفط المطلوبة للأسواق العالمية. وقد صعد مؤشر داو جونز بعد بداية الحرب فى ٢١ مارس، بمقدار ٢٢٥ نقطة بنسبة ٣,٥% مسجلاً ٧٧٤٩,٠٦ نقطة، كما صعد استاندرد آند بورز ٥٠٠ بنسبة بلغت نحو ٨,٥%، وارتفع مؤشر ناسداك المركب ٨%، بعد أن تحركت القوات الأمريكية بسرعة لتقترب من مشارف العاصمة بغداد ليسجل داو جونز إرتفاعاً بلغ حوالى ٦٧٩ نقطة بين ١١مارس و ١١ أبريل مسجلاً ٨٢٠٣,٤١ نقطة. واستمر المؤشر فى الارتفاع ليصل داو جونز لأعلى مستوياته خلال العام الحالى فى شهر يونيو الماضى مسجلاً ٩٣٢٣,٢ نقطة، واستاندرد آند بورز ٥٠٠ مسجلا ١٠١١,٦٦ نقطة ، وناسداك المركب ١٧٥٤,٨٢ نقطة وناسداك ١٠٠إلى ١٢٩٨,٤ نقطة (

جريدة العالم اليوم ١٤ إبريل ٢٠٠٣). لكن تفجر الأوضاع فى العراق وتزايد عمليات المقاومة العراقية وعدم قدرة الجيش الأمريكى على السيطرة على أراضى العراق بعد احتلالها، أدى إلى ضياع جزء كبير من مكاسب النهاية السريعة للحرب ليفقد مؤشر داو جونز حوالى ٣٠٠ نقطة حتى إقفال ٦ أغطس ليسجل ٩٠٦١,٧٤ نقطة، وخلال نفس التاريخ هبط استاندرد آند بورز ٥٠٠ حوالى ٤٧ نقطة مسجلاً ٩٦٧,٠٨ نقطة وناسداك المركب ١٠٢ نقطة مسجلاً ١٦٥٢,٦٨ نقطة، وناسداك ١٠٠ بمقدار ٨٣ نقطة مسجلاً ١٢١٥,١٣ نقطة (راجع: الملاحق الإحصائية لجريدة الفاينانشيال تايمز، أعداد مختلفة).

ومن المتوقع أن يرتبط تأثر الأسواق والبورصات الأمريكية، ومن بعدها العالمية، بقدرة القوات الأمريكية على تحجيم المقاومة العراقية، التى أصبحت مؤثرة بشدة على أسواق النفط والبورصات بعد توجهها نحو تدمير خطوط نقل النفط لمنع قيام قوات الاحتلال من تصديره.

رابعاً: البورصات الرئيسية تتبع وول ستريت

حذت البورصات الرئيسية حذو البورصة الأمريكية وتحركت فى أعقابها صعوداً وهبوطاً فى أغلب الأحيان. و تحدد البورصة الأمريكية عادة اتجاهات مؤشرات طوكيو ولندن وباريس وفرانكفورت وميلانو ومونتريال. وقد شكل وصول بورصة نيويورك القائدة لأدنى مستوياتها فى ١١ مارس من العام الحالى، مؤشراً لباقى القطيع من البورصات الرئيسية أن تتبع نفس الاتجاه، وأن تصل لأقل مستوى لها خلال تعاملات ١٢مارس بسبب فرق التوقيت. ويعود التحرك شبه الجماعى لأسواق المال إلى عولمة الاقتصاد وسيطرة الشركات الكبرى على التعاملات وتوجيهها للمستثمرين .

وتسيطر المؤسسات المالية الكبرى، مثل ميريل لينش وجولد مان ساكس واستاندرد آند بورز وفيتش إيبكا وموديز وغيرها، على توجهات المستثمرين. كما أن القيد المشترك للشركات فى أكثر من بورصة، ساهم فى عدوى الاتجاه المشترك للبورصات، وخصوصاً فى أوقات الأزمات بالإضافة للدور القيادى للبورصة الأمريكية، كما أن العوامل السلبية التى دفعت وول ستريت للتراجع، أثرت أيضاً على البورصات الرئيسية الأخرى. ولذلك لم يكن غريباً أن تصل بورصة لندن إلى أدنى مستوى لها خلال العام الحالى ١٢ مارس، فى ظل عدم القدرة على توقع سير الحرب والخسائر الناجمة عنها.

أما فى بورصة لندن فقد هبط المؤشر الرئيسى الفاينانشيال تايمز ١٠٠ لأدنى مستوى له فى تعاملات ١٢ مارس مسجلاً ٣٢٨٧ نقطة، وهبطت باقى مؤشرات

بورصة لندن لأدنى مستوى خلال نفس التاريخ ووصل الفاينانشيال تايمز ٣٠ إلى ١١٨٦,٩ نقطة و سجل نفس المؤشر لكل الأسهم ١٥٩٣,٣٤ نقطة. وهبطت مؤشرات البورصة الفرنسية لأدنى مستوى لها فى العام الحالى فى نفس الوقت ، ووصل مؤشر كاك ٤٠ إلى ٢٤٠٣,٠٤ نقطة، وإس بى إف إلى ١٦٣٠,٠٦ نقطة.

وفى بورصة فرانكفورت تحركت المؤشرات لأدنى مستوى لها فى العام الحالى فى نفس التاريخ وسجل إكسترا داكس ٢٢٠٢,٩٦ نقطة، وتك داكس ٣٠٧,١٣ نقطة. أما بورصة كندا فقد تبعت خطى نيويورك أيضا ليصل مؤشر البورصة إستاندرد آند بورز ٦٠ إلى أدنى مستوى له خلال العام الحالى عند ٣٥٤,٦١ نقطة، وكذلك مؤشر البورصة إستاندرد آند بورز المركب مسجلاً ٦٢٢٠,٢٦ نقطة.

وهبطت مؤشرات الأسهم اليابانية فى بورصة طوكيو لتصل لأدنى مستوى لها خلال شهرى مارس وإبريل ، فبينما وصل مؤشر البورصة الأوسع نطاقاً توبكس لأدنى مستوى له فى ١١مارس مسجلاً ٧٧٠,٦٢ نقطة، وصل المؤشر الأكثر شهرة عالمياً للبورصة وهو نيكى ٢٢٥ لأدنى مستوى له فى ٢٨ أبريل، وكذلك إستاندرد آند بورز توبكس لأكبر ١٥٠ سهماً مسجلاً ٦٤٨,٨٩ نقطة. ويرجع سبب إختلاف وضع البورصة اليابانية إلى المشاكل التى يعانى منها القطاع المالى، وتأثرها الأكبر بالتوترات التى حدثت بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الاتهام الأمريكى للشطر الشمالى من كوريا بتطوير أسلحة نووية وصواريخ باليستية بعيدة المدي.

وفى بورصة ميلانو الإيطالية وصلت المؤشرات أيضاً إلى أدنى مستوياتها قبيل بدء الحرب على العراق مباشرة، ففى ١٢مارس، سجل مؤشر بانكا كوم إيتال ٩٥٩,٣٩ نقطة، وميبيتل جنرال ١٥١٢٥نقطة. وحدث نفس السيناريو لبورصات هولندا وسويسرا وأسبانيا والدينمارك والنرويج والنمسا والسويد، فهبط مؤشر الأسهم الهولندية فى بورصة امستردام "أكس" إلى ٢١٨,٤٤ نقطة، وإس بى إس لكل الأسهم إلى ٣٢٩,٦ نقطة. وفى سويسرا هبط مؤشر إس إم أى إلى ٣٦٧٥,٤ نقطة، وجنرال إس بى أى إلى ٢٦٠٣,٣٧ نقطة. وفى أسبانيا تراجع مؤشر إيبكس ٣٥ إلى ٥٤٥٢,٤ نقطة، ومدريد إس إى إلى ٥٧٦,٨٤ نقطة. وفى الدانمارك هبط مؤشر كى إف إكس إلى ١٦٩,٠٤ نقطة، وفى النرويج هبط مؤشر أوسلو لكل الأسهم إلى ١٠٥,٨٢ نقطة، وهبط مؤشر بورصة النمسا إيتكس إلى ١١٢٠,٢١ نقطة، وفى السويد هبط مؤشر استكهولم لكل الأسهم إلى ١٣١,٣٧ نقطة، ومؤشر أومكس إلى ٤٣٢,٣٦ نقطة.(جريدة الفاينانشيال تايمز)

وإذا كانت البورصات العالمية قد إتبعت خطى البورصات الأمريكية فى الإتجاه النزولى قبل بدء الهجوم على العراق ولنفس الأسباب السابق ذكرها، فقد سارت على نفس دربها حين غيرت اتجاهها للصعود، وبدا فى الأفق أن الحرب ستكون قصيرة الأجل، ووصلت مكاسب مؤشر الفاينانشيال تايمز ١٠٠ خلال الفترة من ١٢ مارس عند أقل مستوياته وحتى نهاية الحرب فى ١١ إبريل إلى ٥٢١,١ نقطة مسجلاً ٣٨٠٨,١ نقطة. وارتفعت بورصات مدريد وإيطاليا وهولندا وفرنسا وألمانيا بنسبة ١٨%، ١٤,١%، ٣٠%، ١٧,٥%، ٢٣,٥% على نفس الترتيب السابق.

وتواصلت موجة الصعود لتصل الأسواق إلى أعلى معدلاتها خلال العام الحالى فى الفترة بين يونيو والنصف الأول من أغسطس. وسجل مؤشر الفاينانشيال تايمز ١٠٠ أعلى مستوى له خلال العام فى ١٨ يونيو مسجلاً ٤٢٠٧ نقطة، والفاينانشيال تايمز ٣٠ فى ٣١ يوليو عند ١٧١٨ نقطة. ومؤشر بورصة سويسرا إس إم أى فى ٣١ يوليو عند ٥٠٧٩,١ نقطة ومؤشر الأسهم السويدية أومكس فى ٣١ يوليو أيضا مسجلاً ٥٧١,٠١ نقطة . كما إرتفع مؤشر البورصة الأسبانية مدريد إس إى لأعلى مستوياته خلال العام فى نفس التاريخ السابق مسجلاً ٧٤٢,٦٢ نقطة.

وسجل مؤشر بورصة طوكيو نيكى ٢٢٥ أعلى مستوى خلال العام فى التاسع من يوليو عندما سجل ٩٩٩٠,٩٥ نقطة. أما الأسهم الإيطالية فقد بلغت قمة الارتفاع العام الحالى فى ١٨ يونيو ليسجل مؤشر بانكا كوم إيتالى ١١٩٥,٩٣ نقطة. وسجل مؤشر إكسترا داكس للأسهم الألمانية أعلى مستوياته مع نهاية شهر يوليو ليصل إلى ٣٤٨٧,٨٦ نقطة. وسجل مؤشر الأسهم الفرنسية كاك ٤٠ أعلى مستوياته فى العام فى ١٨ يونيو ليصل إلي٣٢١٣,٩٣ نقطة. كما وصل مؤشر بورصة كندا لأعلى مستوياته العام الحالى فى ٢٨ يوليو ليصل مؤشر إستاندرد آند بورز تى إس إكس ٦٠ إلى ١٦٥٢,٩ نقطة.(راجع: جريدة الفاينانشيال تايمز، أعداد مختلفة)

غير أن عدم استقرار الأوضاع فى العراق وتحرك أسعار النفط صعوداً لتقترب من ٣٠ دولاراً للبرميل فى أغسطس، لم يؤثر سلباً على بورصة نيويورك فقط، وإنما دفع البورصات الرئيسية الأخرى للهبوط أيضاً لتفقد جانباً مهماً من مكاسبها، وبمقارنة مؤشرات الأسعار للأسواق الرئيسية بين وصولها لأعلى مستوى لها وحتى السادس من أغسطس، نجد أن مؤشر الفاينانشيال تايمز ١٠٠ للأسهم البريطانية فقد ١٣٧ نقطة بنسبة ٤% تقريباً، كما هبط الفاينانشيال تايمز ٣٠ حوالى ٣٦ نقطة بنسبة ٣% تقريبا.

وهبط مؤشر إكسترا داكس للأسهم الألمانية ١١٢ نقطة بنسبة٣,٢١% ليسجل ٣٣٧٥,٦٦ نقطة، وتبعه مؤشر بورصة باريس كاك ٤٠ وهبط ١١٣ نقطة بنسبة ٣,٥١%. وهبط مؤشر الأسهم الإيطالية بانكا كوم إيتالى ٥٦ نقطة مسجلاً ١١٩٥,٩٣

نقطة بنسبة انخفاض قدرها ٤,٦%، وهبط مؤشر الأسهم الكندية إستاندرد آند بورز تـي إس إكس ٦٠ حوالى ١١نقطة، بنسبة انخفاض قدرها ٢,٤٥% مسجلاً ٤٠٠,٧٥ نقطة.

وتراجع مؤشر بورصة مدريد إس إي، ١٣ نقطة بنسبة ١,٨% مسـجلاً ٧٤٢,٦٢ نقطة، وهبط مؤشر الأسهم السويدية أومكس، ١٣,٤ نقطة بنسبة ٢,٩%. وهبـط مؤشـر الأسهم السويسرية إس إم أى بمقدار ٨٢ نقطة تقريبـا بنسـبة انخفـاض قدرهـا ١,٦١%. وهبط مؤشر البورصة اليابانية الرئيسى نيكى ٢٢٥ حوالى ٦٦٧ نقطة بنسـبة انخفـاض قدرها ٦,٦٧% مسجلاً ٩٣٢٣,٩١ نقطة .(راجع جريدة الفاينانشيال تايمز).

خامساً: سياسة القطيع تحكم البورصات الناشئة

تبعت البورصات الناشئة خطـوات البورصـات الرئيسـية، ولـم يعـد أمـراً غريبـاً أن تتحرك أسواق العالم بشكل شبه جمـاعى تحـت تـأثير الأحـداث الكبـرى التـى فـى حجـم ١١سبتمبر أو الغزو الأمريكى للأراضـى العراقية. حيث تتميز الاستثمارات فـى أسـواق المـال بالحساسـية الشـديدة لأى مخـاطر سياسـية أو اقتصاديـة غير محسوبة المـدى أو الآثار الناتجة عنها، ويفضل المستثمرون الخروج ببيع ما لديهم من أوراق مالية خاصـة الأسهم ويلجئون لشراء الذهب والمعادن النفيسة أو الاحتفاظ بالنقود السائلة، ويتم الأمـر بسرعة علـى العكس مـن الاسـتثمارات المباشـرة التـى تحتـاج لفترات زمنيـة طويلـة لتسييلها.

وإذا كان المستثمرون المحليون يفضلون الخروج من أسواقهم، فإن الأموال الساخنة للمستثمرين الأجـانب وشـركات الأوراق العالميـة الكبـرى متعددة الجنسـيات مـن إدارة صنـاديق ومحـافظ يكـون خروجـها أسـرع مـن الأسـواق الناشـئة رغـم تحملـهم بعـض الخسـائر. ولذلـك كـان الـهبوط فـى البورصـات الناشـئة أكبر مـن ذلـك الـذى منيـت بـه البورصات فى البلدان المتقدمة فى الكثير من الأزمات العالمية، هذا بالإضافة لما تعانيه العديـد مـن الأسـواق الناشـئة مـن مشـاكل اقتصاديـة عامـة، ومشـاكل أخـرى تتعلـق بالبورصات فى مجالات الرقابة والشفافية. ولذلك اقتفت أغلب البورصـات الناشـئة أثـر الأسواق الرئيسية.

ويمكن تقسيم الأسواق الناشئة إلى ٤ مناطق جغرافية تتشابه فيها الأسواق أيضـا من حيـث طبيعـة المسـتثمرين، وهـى جنـوب شـرق آسـيا، وشـرق أوروبـا، وأمريكـا الجنوبية، وإفريقيا. وتمثل أسواق جنوب شرق آسيا الثقل الأكـبر بيـن الأسـواق الناشـئة، كما أن بورصاتها تتميز بالنشاط والسيولة المرتفعة وقوة الشركات المقيدة، مما أدى إلى جـذب المسـتثمرين الأجـانب للاسـتثمار بكثافـة فـى هـذه الأسـواق. وتسـببت تحركاتـهم

المفاجئة فى أزمات عديدة أبرزها الأزمة المالية عام ١٩٩٨والتى جرت معها معظم أسواق العالم للهبوط.

ومن بين ١٢بورصة رئيسة فى منطقة جنوب شرق آسيا، سجلت ٦ بورصات أدنى مستوى لها العام الحالى خلال شهر مارس ٢٠٠٣، بينما وصلت ٣ بورصات إلى أدنى مستوياتها فى أبريل وبورصتين أيضاً فى شهر فبراير وواحدة فى يناير.

تزامن هبوط بورصة تايلاند إلى أقل مستوى لها العام الحالى مع هبوط الأسواق العالمية فى ١١مارس ليسجل مؤشر البورصة بانكوك سيت ٣٥٠,٩٨ نقطة، وارتفعت البورصة بعد نهاية الحرب على العراق، ووجدت دعماً من ارتفاع معدلات النمو لتصل إلى أعلى مستوى لها فى ٨ أغسطس ٢٠٠٣، ولم تتجاوب مع الاضطراب فى أسواق المال العالمية بعد ارتفاع حدة المقاومة العراقية، واستهدافها لآبار وخطوط النفط.

وبلغت بورصة سريلانكا أدنى مستوياتها العام الحالى فى ١٢ مارس ووصل مؤشر البورصة سى إس إى إلى ٦٩٦,٧٤ نقطة، وعاد المؤشر للصعود بعد نهاية الحرب ورفع مكاسبه ليصل لأعلى مستوياته هذا العام عند ١١٠٠,١٣ نقطة، ثم فقد جانباً منها خلال أغسطس متجاوبا مع الأسواق العالمية ليصل إلى ١٠٣٤,٥٣ نقطة بانخفاض نسبته ٦% تقريباً.

وسجل مؤشر كوبسى ٢٠٠ لأسهم كوريا الجنوبية أدنى مستوياته فى ١٧ مارس عند ٥١٥,٢٤ نقطة وصعد بعد الحرب ليصل لأعلى مستوى له هذا العام مسجلاً ٧٢٧,٢٦ نقطة أول أغسطس، ثم هبط بشكل محدود بمقدار ٢٠ نقطة ليصل إلى ٧٠٧,٨٨ نقطة فى السادس من نفس الشهر. وسجل مؤشر سنغافورة ستريت تايمز أدنى مستوياته العام الحالى فى العاشر من مارس مسجلاً ١٢١٣,٨٢ نقطة، وصعد بقوة مع الموجة التى شهدتها أغلب أسواق العالم بعد نهاية الحرب على العراق ليصل لأعلى مستوياته فى ١٦ يوليو مسجلاً ١٥٩٥,٩٢ نقطة، وفقد ٩٥ قطة بنسبة ٦,٥% ليصل إلى ١٥١٠,١٨ نقطة فى ٦ أغسطس.

ووصل مؤشر مانيلا كومب لأسهم الفلبين لأدنى مستوى العام الحالى له فى ١٧ مارس مسجلاً ٩٩٩,٤٦ نقطة، ووصل لأعلى مستوياته فى السابع من يوليو عند ١٣٠٢,٢٢ نقطة، ثم تراجع بعد ذلك ليفقد حوالى ٩٨ نقطة بنسبة ٧,٢% ليصل إلى ١٢٠٤,٣٢ نقطة. كما سجل مؤشر بورصة ماليزيا كيه إل إس إى المركب أدنى مستوياته هذا العام فى ١١مارس عند ٦١٩,٢٢ نقطة ووصل لأعلاها عند ٧٣٠,٤ نقطة فى السابع من يوليو. وتراجع المؤشر بعد ذلك ليفقد ١٢ نقطة بنسبة ١,٧% مسجلاً ٧١٨,٩١ نقطة.

وهبط مؤشر جاكارتا المركب لأسهم إندونيسيا لأدنى مستوياته فى ١١ مارس مسجلاً ٣٧٩,٣٥ نقطة، ومضى على نفس السيناريو الذى اتبعته أغلب الأسواق ليصل لأعلى مستوياته فى ١٤ يوليو مسجلا ٥٣٤,٩٦ نقطة ، وهبط بعد ذلك ليفقد حوالى ٤٠ نقطة حتى السادس من أغسطس بنسبة ٧,٥% ليسجل ٤٩٤,٤٤ نقطة. (راجع: جريدة الفاينانشيال تايمز، أعداد مختلفة).

ووصلت الأسهم الصينية لأدنى مستوياتها خلال شهر يناير وسجل مؤشر إف تى إس إى ٢٠٠ فى ٣ يناير ٣١١٨,٤٩ نقطة، وسجل أعلى مستوياته فى منتصف أبريل بعد نهاية الحرب على العراق مباشرة عند ٣٨٧٧,٨١ نقطة، ثم فقد حوالى ١٨٧ نقطة بنسبة ٦% ليصل إلى ٣٦٩٠,٣ نقطة.

وقد قامت البورصتان الصينية والهندية بدور مؤثر فى حركة الأسواق المجاورة لهما بشكل فاق تأثير الحرب الأمريكية على العراق، على تلك البورصات. ففى شهر أبريل أكدت الصين أن تايوان جزء من أراضيها بالإضافة للتوترات بين الجارتين الهند وباكستان خلال نفس الشهر، مما دفع مؤشر تى إس إى سى ليصل لأدنى مستوياته فى ٢٨ أبريل عند ٣٠٨٥,٧٢ نقطة، ثم صعد بعد أن هدأت التوترات مع الجارة العظمى مدفوعا بمكاسب الأسواق العالمية ليصل لأعلى مستوياته العام الحالى فى الثامن من يوليو مسجلاً ٤١٢٣,٢٦ نقطة، وهبط ١٥٨ نقطة تقريباً بنسبة ٤% تقريبا حتى ٦ أغسطس.

وحدث نفس الشيء لبورصة هونج كونج وصل مؤشرها هانج سينج لأدنى مستوياته هذا العام فى ٢٥ أبريل مسجلاً ٨٤٠٩,٠١ نقطة ، ثم صعد لأعلى مستوياته فى نفس العام فى أول أغسطس مسجلاً ١٠٢٤٨,٦ نقطة، وفقد ٢٦١ نقطة حتى ٦ أغسطس بنسبة ٢,٥٤% مسجلاً ٩٩٨٧,٥٤ نقطة. ووصلت الأسهم الهندية لأدنى مستوياتها فى ٢٥ أبريل وسجل مؤشر إستاندرد آند بورز ٥٠٠ للأسهم الهندية ٦٨٩,٢ نقطة، ثم ارتفع ليصل لأعلى مستوياته فى الثامن من أغسطس متجاهلا تذبذب الأسواق العالمية مسجلاً ٩٨٥,٦ نقطة. وانخفضت أسهم باكستان لأقل مستوياتها فى فبراير ليصل مؤشرها كيه إس إى إلى ٢٣٥٦,٤٧ نقطة ، ووصل أعلى مستوياته فى ٨ أغسطس مسجلاً ٤٣٢٣,٠٨ نقطة.(نشرات هيئة التمويل الدولية)

أما بالنسبة لأسواق شرق أوروبا فقد تبع أغلبها الأسواق الرئيسية، هبط مؤشر بورصة كرواتيا كروبكس لأدنى مستوياته العام الحالى فى ١٩ مارس مسجلاً ٩٩٠,٥ نقطة، ووصل أعلى مستوى له فى ١٥ يوليو وصولاً إلى ١٢٢٧,١٦ نقطة. وتنازل عن جانب من مكاسبه حتى ٦ أغسطس ليفقد حوالى ١٠٨ نقاط بنسبة تزيد عن ٩% ليصل إلى ١١١٩,٨٢ نقطة. وسجل مؤشر التشيك أدنى مستوى فى ١١مارس عند

٤٥٩,٣ نقطـة، وصعد لأعلى مستوياته ٦يونيو مسجلا ٥٨١,٦ نقطـة، وهبط حتـى السادس من أغسطس ١٦,١ نقطة بنسبة ٢,٦% مسجلا ٥٦٥,٧ نقطـة. وسجل مؤشـر إستونيا أدنى مستوى فى ١٢ مارس عند ٢٠٤,١١ نقطـة، ووصل لأعلـى مستوى فـى الثـامن مـن أغسطس عنـد ٢٧١,٥٨ نقطـة.(راجـع: جريـدة الفاينانشيال تـايمز، أعـداد مختلفة)

وسجلت بورصة اليونان أقل مستوياتها العام الحـالى فـى ٣١ مـارس ليصـل مؤشـر أثينـا جن إلـى ١٤٦٧,٣ نقطـة ، ووصـل لأعلـى مستوى لـه فـى ٤ أغسـطس مسـجلا ٢١٩٠,٩ نقطة، ثم فقد فى اليومين التاليين ٣٦ نقطة بنسبة ١,٥% مسجلا ٢١٥٤,٥٨ نقطة. وسجل مؤشر بى يو إكس للأسهم المجرية أدنى مستوياته فى الرابـع مـن مـارس عند ٧٠٣٠,٧٤ نقطة ، وسجل أعلـى مسـتوياته فـى الثـانى مـن يونيـو عنـد ٨٤٤٣,٩٤ نقطة، وفقد حوالى ٢٢٣ نقطة حتى السادس من أغسطس مسجلا ٨٢٢٠,٨ نقطـة. أمـا مؤشر الأسهم الرومانية بيت إندكس فقد وصـل لأدنـى مسـتوى فـى ١٧ مـارس مسـجلا ١٦٣٠,٩٧ نقطة، وسجل أعلى مستوى فـى ٧ يوليـو عنـد ١٨٧٩,٤٨ نقطـة، وفقـد ٤٩ نقطة حتى ٦ أغسطس بنسـبة ٢,٦%. وسـجل مؤشـر الأسـهم الروسـية أدنـى مسـتوياته العام الحالى فى ٢٧ يناير عند ٣٣٦,٠٨ نقطة، ثم سجل أعلى مستوى له فى الثـانى مـن يوليـو عنـد ٥١٨,٠٧ نقطـة ، وفقـد ٥٤ نقطـة بنسـبة ٩,٥٤ % حتـى السـادس مـن أغسطس. (مجلة الإيكونومست، أعداد مختلفة)

ولم تستطع أسواق أمريكا اللاتينية تجاهل مشاكلها الداخليـة وأزماتـها الماليـة، فجـاء أداؤهـا مختلطـاً بيـن الاسـتجابة للمشـاكل التـى تعانيـها اقتصاداتـها، وبيـن اتبـاع خطـى الأسواق العالمية. ولذلك سجلت بورصة الأرجنتين أدنى مستوى لها خلال العام الحـالى فى الثانى مـن ينـاير تحـت ضغـوط مشـاكلها السياسية وأزمتـها الماليـة وسـجل مؤشـر جنرال ٢٥٤٥٠,٣٤ نقطـة، غير أن هـذا المؤشـر اتبـع خطـى أسـواق العـالم الرئيسـية صعوداً ليصل لأعلى مستوياته نفس العـام فـى ٢٣ يونيـو مسـجلا ٣٤٦١٧,٨٩ نقطـة. وفقد المؤشر ٣٧٢٩ نقطة حتى ٦ أغسطس بنسبة ١٠,٧٧%.

وهبط مؤشر البرازيل بوفيسبا لأقل مسـتوياته خـلال العـام الحـالى فـى ٢٦ فبراير مسجلا ٩٩٩٤,٨٩ نقطة، فى ظل الارتفاع الكبير لأسعار النفط ووصولها إلى ما يقرب من ٣٠ دولاراً للبرميل فى المتوسط، علـى ضـوء توتـرات مـا قبـل الحـرب الأمريكيـة على العراق، خاصة وأن البرازيل تعد دولة مسـتوردة كبيرة للنفط. وقد صعد مؤشـر البورصـة البرازيليـة لأعلـى مسـتوياته فـى ١٢ يونيـو مـن العـام الجـارى مسـجلا ١٣٩٨٢,٧٢ نقطة، على ضوء التراجع فى أسعار النفط فى شهرى أبريل ومايو إلى ما يقل عن ٢٤ دولاراً للبرميل فى المتوسط. لكن صعـود أسـعار النفـط بعد ذلـك فـى ظـل

اشتداد المقاومة العراقية أفقد المؤشر ١٠٩٥ نقطة بنسبة ٩,٥% حتى ٦ أغسطس مسجلاً ١٢٨٨٧,٧٣ نقطة.

وسجل مؤشر شيلي أدنى مستوياته في ٢٩ يناير عند ٤٩٤٠,٠٦ نقطة ، ووصل لأعلى مستوياته في الثامن من أغسطس عند ٦٤٢٥,٣٦ نقطة . ووصل مؤشر البورصة المكسيكية لأدنى مستوياته في ١٣ فبراير مسجلاً ٥٧٤٥,٦٦ نقطة، ووصل لأعلى مستوى في ٣١ يوليو عند ٧٣٦٣,١٦ نقطة ، وفقد ١٣٣ نقطة بنسبة ١,٨% حتى ٦ أغسطس. أما مؤشر بورصة فنزويلا فقد هبط لأدنى مستوياته في ١٢ فبراير عند ٧٩٣٥,٢٩ نقطة، وسجل أعلى مستوى في ١٦ يوليو عند ١٥٠٧٤,٥٧ نقطة ، وفقد ١١٧١ نقطة بنسبة ٧,٧٨% حتى ٦أغسطس.(جريدة الفاينانشيال تايمز)

ومن الملاحظ أن الأسواق الناشئة سارت في ظلال البورصات الرئيسية تقريباً، وسجل أغلبها أدنى مستوياته خلال العام الحالي في شهر مارس ووصلت لأعلى مستوياتها خلال شهري يونيو ويوليو استجابة للمتغيزات العالمية وتداعيات الغزو الأمريكي للأراضي العراقية. وخرج عن هذا النطاق بشكل محدود بورصات أمريكا اللاتينية التي سجلت أدنى مستوياتها خلال يناير وفبراير متأثرة بالاضطرابات المالية في الأرجنتين والبرازيل، وكذلك إضراب عمال النفط في فنزويلا، غير أنها اقتفت آثار الأسواق الرئيسية في الصعود لتصل لأعلى مستوياتها خلال شهري يونيو ويوليو.

سادساً : البورصات العربية وتباين واضح في الاتجاهات

انقسم أداء البورصات العربية بشكل واضح إلى معسكرين: الأول يضم بورصات المغرب وتونس ومصر والأردن، وهي دول إما مستوردة للنفط أو أنه لا يشكل جانباً رئيسياً في هيكل اقتصادها حتى لو كانت تصدر كميات قليلة منه، كما أن أسواقها المالية مفتوحة تماماً للمستثمرين الأجانب للدخول والخروج بدون أي عوائق. أما المعسكر الثاني فيضم دول الخليج التي يعتبر النفط هو العماد الرئيسي لاقتصاداتها، كما أن معظمها مازال يمنع الاستثمارات الأجنبية في أسواقها المالية.

وتحركت بورصات مصر والمغرب والأردن في أعقاب الأسواق العالمية الرئيسية، وسجل مؤشر هيئة سوق المال للبورصة المصرية أدنى مستوى له خلال العام الحالي في ١٨ مارس مسجلاً ٦٣٥,٩٤ نقطة، وذلك بعد أن بدأ الأجانب الخروج من البورصة المصرية، بعد أن تأكدت جدية التهديدات الأمريكية بغزو العراق. وقد بلغت مبيعات الأجانب خلال فبراير ٢٧٣ مليون جنيه مقابل مشتريات بلغت قيمتها ١٤٤ مليون جنيه، وتوازنت مبيعات الأجانب مع مشترياتهم خلال مارس لكي لا تزيد الخسائر نتيجة للتراجع الحاد للأسعار، وبلغت المبيعات ١١٠ ملايين جنيه والمشتريات

١١٢ مليون جنيه، ووصل مؤشر سوق المال لأعلى مستوياته على الإطلاق في ١٤ يوليو من نفس العام ليصل إلى ٧٣١,٧١ نقطة، وفقد المؤشر ١٩,٥٥ نقطة حتى ٦ أغسطس بنسبة ٢,٦ % ٧١٢,١٦ نقطة. (راجع: التقرير الأسبوعي لهيئة سوق المال المصرية).

ووصل مؤشر البورصة الأردنية لأدنى مستوياته مبكرا في ٢٤ فبراير مسجلا ١٦٢,٢٤ نقطة، وذلك نتيجة لحساسية علاقته مع العراق ووجود حدود ومصالح مشتركة ضخمة، كما أن العراق كان يزود الأردن بأغلب احتياجاته من النفط مجاناً، ووصل المؤشر لأعلى مستوياته في ٥ أغسطس مسجلاً ٢٢٠,٧٤ نقطة، وهبط يوم ٦ أغسطس ٠,٦ نقطة فقط. أما مؤشر الأسهم المغربية فقد سجل أدنى مستوياته العام الحالي في التاسع من يناير وسط تخوفات من استمرار نقص الأمطار التي تعتمد عليها الزراعة المغربية بشكل رئيسي، ووصل المؤشر إلى ٢٩٥٣,٩ نقطة، وسجل أعلى مستوياته في ٩ يونيو عند ٣٥٩١,٢٥ نقطة، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط الذي يستورده المغرب، ثم فقد ٦٥ نقطة حتى ٦ أغسطس بنسبة ٢% تقريباً مسجلاً ٣٥٢٦,١٩ نقطة. (راجع: جريدة الفاينانشيال تايمز)

أما الأسهم الخليجية فقد وصلت لأقل مستوى لها في ١١مارس قبل بداية الحرب على العراق، غير أنها بعد نهاية الحرب سجلت انطلاقة صاروخية لا تعرف إلا الاتجاه الصعودي فقط، لترتفع مؤشرات الخليج للاستثمار لهذه الأسواق بنسب تراوحت بين ١٦,٥% و٦٠,٨% حتى ١٣ أغسطس.

وقد صعد مؤشر البحرين من ٨٣٧,٠١ نقطة إلى ١٠٢٥,٠٦ نقطة بنسبة ١٧,٤%. وصعد مؤشر الإمارات العربية المتحدة من ١٣٩١,١٢ نقطة إلى ١٦٢٠,٠٦ نقطة بنسبة ١٦,٥%. كما صعد مؤشر الكويت من ٢١٤١,٥١ نقطة إلى ٢٩١٦,٨٥ نقطة بنسبة ٣٦,١%. وارتفع مؤشر سلطنة عمان من ٩٤٦,٧٤ نقطة إلى ١٢٨٧ نقطة بنسبة ٣٦%. وصعد مؤشر قطر من ٢٣٥٠,٨٩ نقطة إلى ٣٧٧٩,٨٦ نقطة بنسبة صعود قدرها ٦٠,٨%. وصعد مؤشر السعودية من ١٣٤٧,١٢ نقطة إلى ٢٠٠١,٢٩ نقطة بنسبة ٤٨,٤%، كما صعد مؤشر المركز الوطني للمعلومات ١٤٣٠ نقطة منذ بداية العام الحالي وحتى ٢٠ أغسطس ليصل ٤٠٣٠ نقطة، بصعود بلغت نسبته حوالي ٥٥%. (جريدة الشرق الأوسط عدد ١٥ أغسطس)

ووجدت الأسواق الخليجية دعماً من ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة لوجود اتفاق جماعي بين دولها على أن التخلص من نظام صدام حسين يحقق مصالحها الاستراتيجية. كما أن الارتفاع الحاد في أسعار النفط لتقترب من ٣٠ دولاراً للبرميل في شهر أغسطس مثل عاملاً دافعاً لها، باعتبار أن النفط هو المصدر الرئيسي للدخل

فـي هذه الـدول، بالإضافـة لارتفـاع أسـعار البتروكيماويـات، وكذلـك ارتفـاع فوائــض السـيولة لـدى الخليجيين التـى تـم اسـتثمار جـانب منـها يقـدر بعشـرات المليـارات مــن الدولارات فى أسواق المال المحليـة. كمـا وجدت الأسـواق دعمـا مـن اسـتمرار عـودة الاسـتثمارات العربيـة مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة نتيجـة التمييز العنصـرى ضـد العرب بعد أحداث ١١سـبتمبر ٢٠٠١. كمـا سـاهم طـرح شـركة الاتصـالات فـى سـوق الأوراق المالية السعودى فى دفع الأسـهم للصعـود للربحيـة العاليـة للشـركة التـى تمثـل حوالى ٢٠% من رأس المال السوقى للأسهم.

سابعاً : هل يواصل النفط تحكمه فى البورصات؟

أصبح من الواضح أن البورصات العالمية التى تأثرت بتصاعد التوتـر قبـل الحـرب ثم بمسار العمليات العسكرية ونتيجتها، بشكل شبه جماعي، ستقع تحـت تـأثير تداعيـات هذه الحـرب علـى العـالم أجمـع، خاصـة بعـد تفجـر المقاومـة الوطنيـة العراقيـة لقـوات الاحتلال وتصاعد وتيرتها وحدتها واستهدافها لآبار النفط وخطوط نقلـه، لـيرتفع سـعر الخام. وهو الأمر الذى سيؤثر بشكل متباين على أسـواق العـالم، فبينمـا ستسـتفيد الـدول المصدرة من ارتفاع الأسعار وستتحسن موازينها الجارية وأدائها الاقتصادي، سنجد أن الدول المستوردة للخام ستعانى من الارتفاع الكبير فـى فـاتورة الـواردات وسـيؤثر ذلـك سلباً على أسواقها. وقد يسهم فى تراجع معدلات النمو لديها.

ورغم ذلك فإن البورصات العالمية حتـى فـى الـدول المصـدرة للخـام قـد تتـأثر هـى الأخـرى سـلباً بـتراجع أسـعار الأسـهم فـى البورصـات الرئيسـية، وخصوصـاً بورصـة نيويورك وذلك لخروج الأجانب من الأسواق الناشئة واتجاههم للبورصات الكبرى. هذا بالإضافة لسياسة القطيـع التـى تحكـم تحـرك المسـتثمرين، خصوصـاً إذا تحـول تراجـع الأسعار الذى شهدته بورصة نيويورك خلال العشرين يوماً الأولى مـن شـهر أغسـطس إلى موجة تستمر لفترة زمنية أطول.

وتتحكم العديد من العوامل فـى تحـرك الأسـواق خـلال الفـترة القادمـة، ويـأتى علـى رأسـها مـدى اسـتمرار المقاومـة العراقيـة للاحتـلال الأمريكـي، وكذلـك تطـور وسـائل وطرق وحجم المقاومة. بالإضافة للخطـوات التـى سـتتخذها القـوى الرئيسـية وبخاصـة الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة ارتفاع أسـعار البـترول. ومـدى إمكانيـة التوصـل لاتفاق مع منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك حول سـعر مقبـول لـبرميل الخـام، وإن كان هذا الاتجاه تقابله عقبة الاختلاف فى المدى السعرى المقبـول مـن الطرفيـن، فبينمـا ترى أوبك السعر العادل بين ٢٢ و٢٨ دولاراً للبرميل حسـب آخـر تصريحـات لرئيـس المنظمة خلال شهر أغسطس، أكد أكثر من مسئول بالإدارة الأمريكية أن السعر العـادل يدور حول ١٥ دولاراً للبرميل.

ومن ناحية أخرى فإن طول فترة المقاومة والصراع واستمرار الوجود الأمريكى فى العراق، قد يصيب الأسواق بالملل ويجعلها تتحرك وفقاً لمعطياتها السياسية والاقتصادية الداخلية، وهو ما سيكون قطعاً فى صالح الدول المصدرة للنفط وفى مقدمتها دول الخليج العربي. وأياً إن كان ما ستسفر عنه الأحداث فى الأراضى العراقية، فإن التوقعات تشير إلى تزايد احتمالات استمرار حالة التذبذب فى البورصات العالمية، كما أن أسعار البترول ستظل عاملاً رئيسياً مؤثراً فى أسعار الأسهم وأسواق المال فى جميع دول العالم.

هوامش الفصل الرابع عشر :

- الملاحق الإحصائية لجريدة الفاينانشيال تايمز فى أعداد مختلفة.
- مجلة الايكونوميست - أعداد مختلفة .
- هل تحافظ البورصات العالمية على مكاسب الحرب على العراق-جريدة العالم اليوم ٢٠٠٣/٤/٢٠.
- التقارير الأسبوعية لهيئة سوق المال المصرية .
- جريدة الشرق الأوسط - الملاحق الإحصائية ١٣ أغسطس و١٢ مارس .
- الدور المحورى لشركات النفط العالمية-تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٢.
- نشرات هيئة التمويل الدولية

IMF, INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS YEARBOOK 2002

مطابع التجارية - قليوب - مصر

رقم الإيداع ٢٠٠٣/٢٠٧٨٣
I. S.B. N. 977- 227-254-7

هــــذا الكتـاب

تشكل عملية احتلال العراق من قبل القوات الأنجلو – أمريكية، نقطة تحول فى مسار التوازنات الإقليميــة، والعلاقـات بـين الـدول العربيـة ودول الجوار الجغرافى، وإسرائيل، وعلـى نحـو يحمـل أثـاراً سـلبية عديـدة. أن أخطر ما فى الحالة العراقية، يتمثـل فـى انـهيار الدولـة والنظـام السياسى العراقـى التـى لعبـت دوراً إقليميـاً بـارزاً فـى تفـاعلات المنطقــة، وتحديـد توجهاتها السياسية، وقوائم أعمالها، كأحد القوى المتنافسة علـى لعـب دور الدولة الإقليمية الأعظم. أن ملف الحالة العراقية، متخم بالقضايا والمشكلات والإشكاليات العديدة لتطور دولة ما بعد الاستقلال فـى العـالم العربـى التـى وصفها أدوارد سعيد بالمقارنة مع وضعية الدولة والمجتمع فى مصر – "البلـد والمجتمع والشعب العربى الفعلى الوحيد" تشكيلة غريبة من البلدان ما بعـد الكولونيالية التى أقيمت على نحو سيئ مفتقرة أشد الافتقـار إلى ذلـك النـوع من القومية التى تتمتع بها مصـر". أن ملاحظـة أدوارأ سـعيد تشـكل مفتـاح لفهم حالة الدول والمجتمعات المنقسمة، ما دون القومية. من هنا يمكننا فهم حالة انهيار الدولة فى العراق، علــى خطورتـها، وانعكاسـاتها العديـدة. أن وضعية العـراق بعـد الاحتـلال بأبعادهـا المختلفـة هـى موضـوع هـذا المؤلـف الجماعى الذى أشرف على تخطيطه وإدارة فريق البحث الخبير الاقتصـادى المتميز أحمد النجار محرر هذا الكتـاب، ومعـه مجموعـة مـن أبـرز الخـبراء والباحثين بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

ويسـر المركـز أن يقـدم هـذا العمـل العلمـى للقـراء والبـاحثين ورجـــال السياسية العملية، كجهد أكـاديمى وبحثـى يـروم تحليـل جوانـب الكارثـة العراقية واستشـراف بعـض الاحتمـالات المستقبلية، ومخـاطر الديكتاتوريـ والاستبداد، وسحق الحريات العامة على التطور السياسى، والاجتماعى فـ أى بلد من البلدان العربية، فى ظل سطوة الإمبريالية العولمية الأمريكية فـ هذه المرحلة من تطور المنطقة والعالم.

رئيس التحرير



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر